المجلد ١٤ العدد ٣ خريف ٨٦

مجلة العلوم الاجتماعية

فصلية أكاديمية تعنى بنشر الأبحاث والدراسات
في مختلف حقول العلوم الاجتماعية

قواعد النشر بالمجلة

● ترحب مجلة العلوم الاجتماعية بنشر الأبحاث والدراسات الأصيلة ذات المستوى الأكاديمي الراقي، وتقبل للنشر فيها الأبحاث المكتوبة باللغتين العربية والانجليزية على أن يلتزم المؤلفون بالشروط التالية:

١ - أن لا يزيد في الأحوال الاعتيادية عدد صفحات البحث عن ٤٠ صفحة مطبوعة على الآلة الكاتبة على ورق كوارتر بمسافة ونصف بين الأسطر بما في ذلك الهوامش والجداول وقائمة المراجع. وفي حالة إجازة بحث طويل للنشر فمن حق هيئة التحرير الطلب إلى مؤلفة اختصاره.

٢ - أن تعتمد الأصول العلمية المتعارف عليها في إعداد وكتابة الأبحاث، وبخاصة في التوثيق والإشارة إلى المصادر بحيث تتضمن: اسم المؤلف، عنوان الكتاب أو المقال، اسم الناشر أو المجلة، مكان النشر إذا كان كتاباً، تاريخ النشر، المجلد والعدد وأرقام الصفحات إذا كان مقالاً.

٣ - يفضل أن يزود البحث بقائمة للمصادر منفصلة عن الحواشي، وفي حالة وجود مصادر أجنبية أن تضاف قائمة بها منفصلة عن قائمة المصادر العربية.

٤ - يطلب من المؤلفين أن يزودوا المجلة بخلاصة للبحث في صفحة واحدة بالانجليزية.

● ويجب أن يكون واضحاً بأن المجلة لا تنشر بحوثاً سبق أن نشرت أو أنها معروضة للنشر في مكان آخر، وتقوم المجلة بإخطار المؤلفين بإجازة بحوثهم للنشر بعد عرضها على محكم أو أكثر تختاره المجلة على نحو سري. ويجوز للمجلة أن تطلب إجراء تعديلات شكلية أو شاملة على البحث قبل إجازته للنشر.

● وبعد أن ينشر البحث تقوم المجلة بتزويد المؤلف بعشر مستلات من بحثه مجاناً. علماً بأن كافة الحقوق المترتبة على النشر (بما في ذلك إعادة النشر بأي شكل ترتئيه المجلة، والتخزين والحفظ الآلي) -تؤول إلى ملكية مجلة العلوم الاجتماعية.

● كما تقوم المجلة بنشر مراجعات وعرض الكتب الجديدة (كقاعدة آخر ثلاث سنوات من تاريخ صدور العدد). ويطلب عادة أن لا تزيد عن عشر صفحات من حجم الكوارتر بمسافة ونصف. على أن تتضمن المراجعة بمكان بارز المعلومات التالية:

● الاسم الكامل للمؤلف، العنوان الكامل للكتاب. مكان النشر. الاسم الكامل للناشر، تاريخ النشر، عدد الصفحات.

وإذا كان الكتاب بلغة أجنبية يجب كتابة هذه المعلومات بتلك اللغة.

وبعد نشر المراجعة تقوم المجلة بإرسال نسخة من العدد الذي نشرت فيه المراجعة هدية مجانية للمؤلف.

● وترحب المجلة بالمناقشات الموضوعية لما ينشر فيها أو في غيرها من المجلات والمحافل الأكاديمية وترحب كذلك بنشر التقارير العلمية عن مشاريع البحوث في طور التنفيذ أو عن المؤتمرات والمنتديات العلمية والنشاطات الأكاديمية الأخرى في مختلف مجالات العلوم الاجتماعية.

مجلة العلوم الاجتماعية

تصدر عن جامعة الكويت

المجلد الرابع عشر ـ العدد الثالث ـ خريف ١٩٨٦

فصلية أكاديمية تعنى بنشر الأبحاث والدراسات
في مختلف حقول العلوم الاجتماعية

توجه جميع المراسلات إلى رئيس التحرير على العنوان التالي:
مجلة العلوم الاجتماعية ـ جامعة الكويت ـ ص ب ٥٤٨٦ ـ الصفاة ـ الكويت 13055
هاتف: ٢٥٤٩٣٨٧ ـ ٢٥٤٩٤٢١ ـ تلكس: KUNIVER ٢٢٦١٦

الطبع والتصميم بإشراف سيفكو ـ تلفون ٢٤١١٩٣٣ ـ الكويت

الأسعار الجديدة للمجلة اعتباراً من
العدد الثاني صيف ١٩٨٦

نظراً لازدياد أسعار البريد والطباعة سنضطر آسفين إلى فع أسعار المجلة والاشتراكات . وننصح القراء باغتنام الفرصة للاشتراك لأن في الاشتراك توفيراً لهم يعادل نصف دينار عن كل سنة للأفراد .

ثمن العدد .
الكويت (١) دينار ، السعودية (١٣) ريالاً ، قطر (١٣) ريالاً ، الامارات (١٣) درهماً ، البحرين (١,٥٠٠) ديناراً ، عمان (١,٥) ريالاً ، العراق (١,٥٠٠) ديناراً ، الأردن (١,٢٥٠) ديناراً ، تونس (٢) ديناراً ، الجزائر (٢٠) ديناراً ، اليمن الجنوبي (١,٥٠٠) ديناراً ، ليبيا (٢) ديناراً ، مصر (٢) جنيهاً ، السودان (١,٥٠٠) جنيهاً ، سوريا (٥٠) ليرة ، لبنان (٦٠) ليرة ، اليمن الشمالي (٢٠) ريالاً ، المغرب (٣٠) درهماً .

الاشتراكات :

للأفراد	سنة	سنتان	ثلاث سنوات	أربع سنوات
الكويت ودول مجلس التعاون	٤ د.ك	٧,٥ د.ك	١١ د.ك	١٤ د.ك
الدول العربية الأخرى	٥ د.ك	٨,٥ د.ك	١٢ د.ك	١٥ د.ك
البلاد الأخرى	٢٠ دولار	٣٥ دولار	٥٠ دولار	٦٠ دولار
للمؤسسات				
الكويت والبلاد العربية	٣٠ د.ك	٣٥ د.ك	٥٠ د.ك	٦٥ د.ك
في الخارج	٦٥ دولار	١٢٠ دولار	١٧٥ دولار	٢٣٠ دولار

*** ملاحظة مهمة للأفراد :**
يرجى تسديد الاشتراك السنوي نقداً (أوراق نقدية) في رسالة مسجلة ولن تقبل التحويلات المصرفية أو البريدية

*** ملاحظة مهمة للمؤسسات :**
عند تسديد الاشتراك بتحويلات مصرفية يرجى إرسالة المبلغ المطلوب بعد خصم عمولة المصرف

مجلة العلوم الاجتماعية

ص.ب ٥٤٨٦ صفاة
الكويت 13055

أرجو تسجيل / تجديد اشتراكي / اشتراكنا في المجلة لمدة (   )
الاسم : ....
العنوان البريدي : ....
....

☐ مرفق المبلغ المطلوب نقداً في رسالة مسجلة — التاريخ   /   /
☐ ارسلوا فاتورة — التوقيع

مجلة العلوم الاجتماعية

تعلن «مجلة العلوم الاجتماعية» عن توافر الأعداد السابقة من المجلة ضمن مجلدات أنيقة. يمكن الحصول عليها من قسم الاشتراكات مباشرة، أو بالكتابة إلى المجلة على عنوانها التالي:

مجلة العلوم الاجتماعية

ص.ب : ٤٥٨٦ - الكويت 13055

أو بالاتصال تلفونياً

لتأمينها على الهاتفين التاليين :

٢٥٤٩٤٢١ - ٢٥٤٩٣٨٧

* ثمن المجلد الواحد: (٥,٠٠٠) خمسة دنانير كويتية أو ما يعادلها.
* للطلاب: (٣,٠٠٠) ثلاثة دنانير كويتية أو ما يعادلها.

كما توجد بالمجلة الأعداد الخاصة التي أصدرتها المجلة كما يلي:

- عدد خاص عن فلسطين.
- عدد خاص عن القرن الهجري الخامس عشر.
- عدد خاص عن العالم العربي والتقسيم الدولي للعمل.

مجلة العلوم الاجتماعية في مجلدات

☐ **عدد ١ ، ١٩٧٣**

النفيس ، العلاقات الايرانية السوفياتية ـ **ربيع** ، اتجاه مصر نحو الاشتراكية ـ **الأخرس** ، التخطيط الاجتماعي في مجال رعاية الأطفال والشباب ـ **شكري** ، الأمم المتحدة في الميزان ـ **الأزهري** ، مبيعات الفرص وعلاقتها بكفاءة السياسات التسويقية من وجهة النظر العلمية والعملية .

☐ **عدد ١ ، ١٩٧٤**

النجار ، أزمة نظام النقد الدولي ـ **علي** ، التصنيع وسياسة الحماية الجمركية في لبنان ـ **قنديل** ، النماذج الرياضية المحددة والتخطيط التأشيري ـ **ربيع** ، الحضارة وقضية التقدم والتخلف ـ **أبو علي** ، إمكانية وسائل التنسيق بين الخطط الصناعية في الدول العربية .

☐ **عدد ٢ ، ١٩٧٤**

الأخرس ، الجو القيمي المتقدم العلمي والتكنولوجي ـ **أبو العلا** ، جدول الحياة المختصر للكويتيين لعام ١٩٧٠ ـ **بو حوش** ، عوامل التخلف السياسي والاقتصادي في دول العالم الثالث ـ **الجميلي** ، التشرد في العراق ، **سامي** ، بحث استطلاعي عن الجمعيات التعاونية الاستهلاكية العاملة في دولة الكويت .

☐ **عدد ١ ، ١٩٧٥**

زحلان ، **ربيع** ، هجرة الأدمغة والهجرة الداخلية في البلاد العربية ـ **عفيفي** ، السياسات الترويجية لمتاجر التجزئة بالكويت ـ **الأعرجي** ، بين الاستراتيجية « والتكتيك » في التخطيط للتطوير الاداري ـ **الغزالي** ، حول فلسفة الخطة الخمسية الثانية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في الكويت ـ **السلمي** ، مدخل تكاملي لنظرية التنظيم ـ **الكرسني** ، مقدمة لدراسة الثورة المهدية ـ **برهوم** ، الدور الاجتماعي للشرطة من وجهة نظر علم الاجتماع .

☐ **عدد ٢ ، ١٩٧٥**

صقر ، التكامل الاقتصادي العربي : الدوافع . . . والطموح والمتغيرات مع إشارة خاصة لدول الخليج ـ **بدر** ، الثورة السلوكية في العلوم السياسية ـ **مقلد** ، الوفاق الدولي ودبلوماسية الأزمات ـ **النقيب** ، تعليم التخطيط من مفهوم الواقع العربي ـ **عبدالرحيم** ، تقارير الأداء وسيلة اتصال بين المحاسب والمدير ـ **الرميحي** ، مدخل لدراسة الواقع والتغير الاجتماعي في مجتمعات الخليج المعاصرة .

☐ **عدد ١ ، ١٩٧٦**

النجار ، الشركات متعددة الجنسية ودورها في التنمية الاقتصادية ـ **فرح** ، **السالم** ، الانقسام التحديثي التقليدي في الكويت ولبنان ـ **الحسن** ، العلاقات الانسانية في العمل ـ **النجار** ، العنصر الإنساني وأهميته في التنمية الاقتصادية ضمن المسئولية الإدارية ، **عبدالسلام** ، شركات الملاحة البحرية المتعددة الجنسية ومشاريع التعاون العربي في النقل البحري .

☐ **عدد ٢ ، ١٩٧٦**

الأعرجي ، حول فاعلية وكفاءة الأجهزة الإدارية الخدمية الحكومية ـ **أبو عياش** ، نموذج نظري واختبار عملي لبيئة حضرية الكويت ـ **الغزالي** ، نحو محاولة تشخيص أزمة الاقتصاد العالمي ـ **عاقل** ، نظرية بياجيه عن تكوين المفاهيم ـ **الثاقب** ، حول حجم وبينة العائلة العربية والكويتية .

☐ **عدد ٣ ، ١٩٧٦**

عفيفي ، نموذج نظري لتصميم نظم التوزيع المادي في الصناعة البترولية ـ **احمد** ، المدخل التكاملي لدراسة المجتمع العربي ـ **اسماعيل** ، مشاكل نقل التكنولوجيا من البلاد المتقدمة إلى البلاد النامية .

☐ **عدد ٤ ، ١٩٧٦ .**

مقلد ، ظاهرة الصراع في العلاقات الدولية : الاطار النظري العام ـ **حريم** ، القيادة الإدارية ـ مفهومها وأنماطها ـ **تناغو** . الدول النامية وبعض مشاكل التمويل الإنمائي ، **احمد** ، سوسيولوجيا المعرفة : الماهية والمنهج ـ **بوحوش** ، ملاحظات حول النظرية والتطبيق في تجربة الاتحاد السوفيتي .

☐ عدد ١ ، ١٩٧٧

عبدالرحمن ، ظاهرة الانقلابات العسكرية في ضوء نظرية النسق ـ **القيسي**، الدور الجديد لشركات النفط في مجالات الطاقة البديلة ـ **جلال الدين** ، السكان والتنمية : النظريات المختلفة وواقع العالم الثالث ـ **برهوم** ، مكانة المرأة الاجتماعية والطلاق في الأردن .

☐ عدد ٢ ، ١٩٧٧

الخصاونة ، صيغ التعاون الاقتصادي العربي اتفاقية التعاون الاقتصادي السوري الأردني ـ **سلمان** ، بعض المشاكل والحلول في التمويل الإنمائي للأقطار النفطية ـ **السلمي** ، نموذج نظري لاسلوب تخطيط الكفاءات الإدارية في الكويت ـ **الحبيب** ، الفكر الاقتصادي في آراء ابن خلدون .

☐ عدد ٣ ، ١٩٧٧

عطية ، أسس تقييم المشروعات والبرامج في الدول النامية ـ **احمد** ، في العلاقة بين علم الاجتماع والتاريخ ـ **النفيسي** ، معالم الفكر السياسي الإسلامي ـ **عبدالرحيم** ، تكاليف التسويق ، دراسة تحليلية انتقادية ـ **السعيد** ، التنمية الصناعية في جمهورية مصر العربية .

☐ عدد ٤ ، ١٩٧٧

القطب ، استخدام المؤشرات في التنمية الاجتماعية ـ **صقر** ، الادخار واستراتيجية التنمية في مصر ـ **توق** ، التكنولوجيا وتطوير نوعية التعليم في الوطن العربي / مدخل نظري ـ **خير الدين** ، اختبار قياس لفعالية كل من قيد الادخار وقيد النقد الأجنبي على تنمية بعض الدول العربية .

☐ عدد ١ ، ١٩٧٨

شافعي ، الصناعة التحويلية في العالم العربي تقييم لواقعها وأهدافها. **السطنبولي** ، الأحياء القصديرية في المدن شمال افريقية ـ **النجار** ، مجموعات العمل والقيادات الجماعية ـ **رمزي** ، المرأة والعمل الفعلي منظور سيكولوجي .

☐ عدد ٢ ، ١٩٧٨

النجار ، الدول النامية وتحديات التكنولوجيا ـ **الحسين** ، نحو فهم جديد لقضايا علم الاجتماع ـ **عبدالباقي** ، حول دوافع وبواعث السلوك الإنساني ـ **حداد** ، دراسة نقدية لنموذج التحديث واستخداماته في الدول النامية .

☐ عدد ٣ ، ١٩٧٨

ياغي ، العراق والقضية الفلسطينية ـ **فرج** ، الإبداع والفصام ـ **أبو عياش** ، تطور النظرية الجغرافية ـ **النفيسي** ، الجماعية في دولة الإسلام .

☐ عدد ٤ ، ١٩٧٨

عبدالباسط ، حول العلاقة الوظيفية بين التنشئة السياسية والتربية من خلال منظور التنمية الشاملة ـ **الفقي** ، تقويم واقعي لأوضاع طفل ما قبل المدرسة الابتدائية بالكويت ـ **أبو لبده** ، مص الأصابع ـ **المنوفي** ، التنشئة السياسية في الأدب السياسي المعاصر ـ **الليبي** ، التنمية الاقتصادية في مصر دراسة تحليلية .

☐ عدد ١ ، ١٩٧٩

القيسي ، نحو سياسة بترولية مشتركة ـ **خصاونة** ، التخطيط التربوي والتنمية ـ **فؤاد** ، المؤرخ المصري عبدالرحمن الجبرتي ـ **ابراهيم** ، التوجيه التربوي للمبدعين ـ **الخطيب** ، ثلاثون سنة من قيام اسرائيل .

☐ عدد ٢ ، ١٩٧٩

محمود ، نشأة النزعة الاستيطانية في الفكر اليهودي الغربي خلال القرن التاسع عشر ـ **العوضي** ، اتفاقيتا اطار العمل الصادرتان عن كامب ديفيد في ضوء القانون ـ **احمد** ، التحديات الاجتماعية للتنمية والمشكلات الاجتماعية ـ **الجواهري** ، الحريم السلطاني ودوره في الحياة العامة .

☐ **عدد ٣ ، ١٩٧٩**

النجار ، نحو نظام نقدي دولي جديد ـ **الأشعل** ، محكمة العدل الدولية في ضوء معالجتها لبعض النزاعات الدولية ـ **مرار** ، مشاركة العاملين في الادارة ـ **ابو النيل** ، دراسة مقارنة في الاستجابة على اختبار الشخصية الاسقاطي الجمعي بين السعوديين وكل من المصريين والأمريكيين .

☐ **عدد ٤ ، ١٩٧٩**

عبده ، نمو الطفل للقوى وعلاقته بنموه الادراكي ـ **الركابي** ، الأصول التاريخية للموقف العربي من النظريات العرقية والطبقية ـ **عبدالرحمن** ، الخليج وقضاياه في الصحافة المصرية قبل زيارة الرئيس السادات لاسرائيل ـ **المنوفي** ، السياسة المقارنة : مناقشة لبعض القضايا النظرية والمنهجية .

☐ **عدد ١ ، ١٩٨٠**

ناجي ، الحقوق الاجتماعية والسياسية والاقتصادية للمرأة في المجتمع اليمني ـ **بركات** ، الاعلام وظاهرة الصورة المنطبعة ـ **رشاد** ، تبقرط العملية السياسية ـ **عبدالرحيم** ، دراسة لتفاعل الأسرة كأحد الأبعاد الفارقة في برنامج للتقويم السيكولوجي للمعوقين .

☐ **عدد ٢ ، ١٩٨٠**

الخطيب ، التربية المستمرة ، سياستها وبرامجها وأساليب تنفيذها ـ **تركي** ، حقوق الطفل بين التربية الإسلامية والتربية العربية الحديثة ـ **زكي** ، الأزمة الراهنة في الفكر التنموي ـ **احمد** ، علم الاجتماع ، التحديات الايديولوجية ومحاولات البحث عن الموضوعية ـ **الاحمد / الجاسم** ، التربية العملية ، وضعها الحالي البرامج المقترحة وأثر ذلك في اعداد معلمي المستقبل في كلية التربية بجامعة الكويت .

☐ **عدد ٣ ، ١٩٨٠**

الثاقب / سكوت ، موقف المواطن الكويتي من الجريمة والعقاب ـ **السالم** ، التنشئة السياسية والاجتماعية في الكويت ـ **توق** ، المستوى الاقتصادي والاجتماعي والترتيب الولادي وتأثيرهما على النمو الخلقي عند عينة من الأطفال الاردنيين ـ دراسة تجريبية .

☐ **عدد ٤ ، ١٩٨٠**

الفقي ، أثر اهمال الأم على النمو النفسي للطفل ـ **منصور** ، علم النفسي البيئي : ميدان جديد للدراسات النفسية ـ **عبدالرحمن** ، دراسة سوسيولوجية عن أنماط الجريمة في الصحافة المصرية ودلالاتها الاجتماعية ـ **آدم** ، مفهوم الاتجاه في العلوم النفسية والاجتماعية .

☐ **عدد ١ ، ١٩٨١**

مقلد ، دور تحليلات النظم في التأصيل لنظرية العلاقات الدولية ـ **الشرقاوي** ، الأساليب المعرفية المميزة لدى طلاب وطالبات بعض التخصصات الدراسية في جامعة الكويت ـ **الاحمد** ، لعب المحاكاة وإمكانية استخدامها في تدريس المواد الاجتماعية في المرحلة المتوسطة في مدارس الكويت ـ **التميمي** ، مفهوم التسوية السياسية .

☐ **عدد ٢ ، ١٩٨١**

النجار ، نظام النقد الأوروبي أهدافه ومستقبله ـ **نور** ، تطبيق الحاسبات الالكترونية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية الأمال المعقودة وإمكانيات التطبيق العربي ـ **التميمي** ، الخليج العربي ، دراسة في التاريخ الاقتصادي والاجتماعي ـ **العظمة** ، اقتصاديات المفاضلة بين المشروعات الاستثمارية المتنافسة في ظل تغيرات الأسعار ـ **الفرابي** ، الجغرافيا ومدى ارتباطها بالعلوم الاجتماعية .

☐ **عدد ٣ ، ١٩٨١**

كاظم ، حول التفسيرات المتباينة لنتائج الاختبارات ـ **الريحاني** ، معالجة التبول اللاارادي سلوكيا دراسة تجريبية علاجية ـ **عبدالرحيم** ، استخدام المنهج الاسقاطي لدراسة بعض المواقف الاجتماعية كمتغيرات وسيطة بين العجز الجسمي وسوء التوافق النفسي (دراسة ميدانية في البيئة الكويتية) ـ **توق / عباس** ، أنماط رعاية اليتم وتأثيرها على مفهوم الذات في عينة من

الأطفال في الأردن ـ **تركي** ، قلق الامتحان بين القلق كسمة والقلق كحالة ـ **شريف** ، الأنماط الادراكية المعرفية وعلاقتها بمواقف التعلم الذاتي والتعلم التقليدي .

☐ عدد ٤ ، ١٩٨١

القطب ، اتجاهات ودوافع المطالعة عند الشباب في المجتمع الكويتي المعاصر (دراسة ميدانية) ـ **الشرقاوي** ، الاستقلال عن المجال الادراكي وعلاقته بمستوى الطموح ومفهوم الذات لدى الشباب من الجنسين ـ **رجب** ، الاطار العامل لنظرية المحاسبة الاجتماعية الاقتصادية ـ **السالم** ، تقويم كتب الإدارة الصادرة في اللغة العربية ـ **البكري** ، أثر البحوث في رسم السياسات وصنع القرارات التربوية ـ **الخالق** ، دور المرأة الكويتية في أدارة التنمية .

☐ عدد ١ ، ١٩٨٢

العامري ، عدد الكلمات المستدعاة الاستذكار والنسيان في التداعي الحر ـ **نور** ، بعض السياسات الاستراتيجية لتنمية فاعلية نظم الكمبيوتر للمعلومات في الدول النامية مع التركيز على البحرية العربية ـ **الخصوص** ، الجذور التاريخية لازمة العلاقات العراقية الايرانية في العصر الحديث ـ **رفاعي / الحمود** ، الملامح الأساسية للادارة العليا في قطاع الأعمال الكويتي وعلاقتها بسلوك اتخاذ القرارات ـ **عبدالرحمن** ، الصحيفة كوثيقة تاريخية متى ولماذا ؟ **الجميلي** ، تأهيل المجرمين وأثره في المجتمع دراسة خطوات التأهيل وموقف المشروع العراقي ـ **حماد** ، الموقف الأفريقي من قضية فلسطين ـ **سليم** ، الأحياء الاسلامي ، دراسة في حالة المسلمين السوفيات ـ **الجمل** ،فاعلية التغذية الراجعة في تغيير أسلوب التعليم الصفي .

☐ عدد ٢ ، ١٩٨٢

البغدادي ، المضمون السياسي لمفهوم الأمة في القرآن ـ **حسن** ، هموم السلطان عبدالحميد الثاني وجهاز الجاسوسية في الدول العثمانية ـ **عبدالباقي** ، الطب الشعبي في قرية مصرية ـ **نعيم** ، اتساق القيم الاجتماعية ملامحها وظروف تشكلها وتغيرها في مصر ـ **شافعي** ، مناهج تقييم المشروعات في الدول النامية ـ **الخترش** ، حركة حامد بن رفاده على الحدود الشمالية للحجاز (مايو / يونيو ١٩٣٢) ـ **ابو اسماعيل** ، قياس وتحليل العوامل المرتبطة بكفاءة أداء وظيفة الشراء الصناعي بالشركات الكويتية ـ **ميلكان / العيسى** ، دراسات في العمل في المجتمع القطري ـ **الشلقاني** ، اثر استبعاد الوفيات بسبب الحوادث والتسمم والعنف على زيادة توقع البقاء على قيد الحياة .

☐ عدد ٣ ، ١٩٨٢

عبد الرحمن ، الفكر الاقتصادي والتغير التكنولوجي ـ **الجعلي** ، الذرائع الدبلوماسية والقانونية للتوسع الامبريالي في أفريقيا ـ **عبدالمعطي** ، الثروة والسلطة في مصر ـ **الموسى** ، دراسة في التوزيع الجغرافي للسكان والتنمية في الكويت ـ **السيد** ، صورة الذات الشعبي لدى المرأة ونماذج من الأدب الشعبي (سيكولوجية) ـ **عيسى** ، مشكلة الصادرات الصناعية للدول المتخلفة ـ **مطر** ، المعالجة المحاسبية لتكلفة الموارد البشرية في المشروع الاقتصادي ـ **عبدالخالق** ، الرضاء الوظيفي وأثره على انتاجية العمل .

☐ عدد ٤ ، ١٩٨٢

سعاده ، الأهداف التعليمية للدراسات الاجتماعية وتطبيقاتها على المجال المعرفي ـ **الطحيح** ، مفهوم الادارة ـ دراسة ميدانية ـ **الملا** ، دراسة مقارنة للنضج الاجتماعي والاستعداد التعليمي بين الأطفال ذوي الاعاقة البصرية والأطفال المبصرين ـ **عساف** ، التغذية العكسية وشروط الفعالية ـ **احمد** ، بريطانيا والبحث عن حل سلمي للمشكلة الفلسطينية أبان ثورة عرب فلسطين ـ **الخطيب** ، التجربة الاتحادية لدولة الامارات العربية المتحدة بين النصوص الدستورية والممارسة السياسية ـ **ابو النيل** ، دراسة ثقافية مقارنة بين المصريين واليمنيين في النواحي العصابية والسيكوسوماتية ـ **نمر** ، الموارد الانسانية في الآداب المحاسبي والأدب الاقتصادي .

☐ عدد ١ ، ١٩٨٣

معوض ، ظاهرة عدم الاستقرار السياسي وأبعادها الاجتماعية والاقتصادية في الدول النامية ـ **جدعان** ، حوادث المرور في الكويت (أسبابها وطرق علاجها) ـ **احمد** ، أثر التغيرات البنائية في المجتمع المصري خلال حقبة السبعينات على أنساق القيم الاجتماعية والاقتصادية في الدول النامية ـ **مطر** ، نموذج المدخلات والمخرجات كأداة من أدوات تخطيط النشاط الانتاجي في المنشآت الصناعية ـ **عبدالخالق** ، دراسة تقييمية لدور ديوان الموظفين الكويتي في تطوير الجهاز الاداري للدولة .

☐ **عدد ٢ ، ١٩٨٣**

شرف الدين ، أحكام التطبيب في الفقه الاسلامي ـ **بيومي** ، تقييم الجوانب العلمية والعملية للمحاسبة عن الموارد البشرية ـ **الكومي** ، الاشتراكية الصهيونية بين الحقيقة والخيال والتزييف : دراسة نقدية لتجربة الكيبوتز الاسرائيلي ـ **ساري** ، أخبار الجريمة في صحافة الامارات (دراسة تحليلية) ـ **الفرا** ، نحو تقنية جديدة في تدريس الكيمياء ـ **خيري** ، المميزات البنائية للأسرة النووية الاردنية (دراسة استطلاعية) ـ **الشلقاني** ، السياسة السكانية في الكويت : الوضع الحالي والبدائل المتاحة .

☐ **عدد ٣ ، ١٩٨٣**

سعاده ، دور أهمية التعميمات والنظريات في ميادين العلوم الاجتماعية ـ **الفقي** ، الموهبة العقلية بين صدق النظرية والتطبيق (عرض وتحليل لأهم الدراسات) ـ **بدر** ، الرضاء الوظيفي لأعضاء هيئة التدريس ـ **عيسى** ، النمو المعرفي عند جان بياجيه وعمل النصفين الكرويين للمخ ـ **سالم** ، اشكاليات استخدام تحليل المضمون في العلوم الاجتماعية .

☐ **عدد ٤ ، ١٩٨٣**

نور ، الرقابة الفعالة على نظم المعلومات المبنية على الحاسبات : بعض الاعتبارات العملية لمواجهة التحديات الحالية خاصة في البيئة العربية ـ **الفقي** ، تكافؤ الفرص التعليمية ومجتمع الجدارة ـ **عمر** ، القاعدة الانتاجية والتنمية الاقتصادية الشاملة ـ **نعيم** ، التكوين الاقتصادي ، الاجتماعي وأنماط الشخصية في الوطن العربي ـ **الخطيب** ، العامل النووي في الصراع العربي ـ الاسرائيلي في ضوء العدوان الاسرائيلي ضد المفاعل النووي العراقي ـ **الشيشيني** ، نقل التكنولوجيا والتبعية التكنولوجية في الدول العربية ـ **نمر** ، دراسة أثر التضخم الاقتصادي في الفكر المحاسبي ونموذج مقترح لمحاسبة التضخم .

☐ **عدد ١ ، ١٩٨٤**

ياسين ، الديمقراطية والعلوم الاجتماعية دراسة حول مشكلات التبرير والنقد والالتزام ـ **بدر** ، فعالية نظام الاتصالات في بيت التمويل الكويتي : دراسة ميدانية وصفية تحليلية ـ **رفاعي** ، مشاكل إدارة الأفراد في قطاع الأعمال الكويتي ـ **التميمي** ، بعض ملامح الحركة العمالية في المغرب العربي ودورها الوطني دراسة في التاريخ الاجتماعي ـ **مطر** ، تحسين أساليب دمج بنود التقارير المالية المنشورة ـ **جميل** ، الاطار النظري للمفاضلة بين نظم المعلومات البديلة .

☐ **عدد ٢ ، ١٩٨٤**

رابح،وضعية تعليم الفتيات والنساء في الجزائر قبل الاستقلال وبعد الاستقلال ـ **سعاده** ، تطبيق الحقائب التعليمية في ميدان الدراسات الاجتماعية ـ **الشربيني** ، مشاكل القطاع التعاوني الاستهلاكي في مصر ـ **الثاقب** ، الاتجاه الراديكالي في علم الاجرام ، مثالية الفكر أم واقعيته ـ **سالم** ، التحليل العلمي للدعاية ،**زكريا** ، العرب والثقافية والتاريخ حوار مع فكر عبدالله العروى في ضوء كتابة الأخير .

☐ **عدد ٣ ، ١٩٨٤**

بستان ، آراء واتجاهات تربوية في مجال محو الأمية بدولة الكويت ـ **حاجي** ، دراسة تحليلية لنسب أسعار المنتج وأسعار المستخدم بجداول المدخلات والمخرجات لدولة الكويت ـ **هدية** ، السلطة والشرعية ـ **اسماعيل** ، الأدمان الكحولي : المشكلة المراوغة ـ **العبيدي** ، تعيين وترقية أعضاء الهيئة التدريسية بجامعة الكويت ـ **جلال الدين** ، التمييز بين الذكور والإناث وانعكاساته على وضع المرأة ودورها في المجتمع : مثال الأردن والسودان ،**النقيب** ، التاريخ الجديد والحقائق الخطرة .

☐ **عدد ٤ ، ١٩٨٤**

رفاعي ، فلسفة الادارة اليابانية في إدارة الموارد الانسانية ، ما الذي يمكن أن تتعلمه الادارة العربية منها ـ **عبدالمعطي** ، التعليم وتزييف الوعي الاجتماعي دراسة في استطلاع مضمون بعض المقررات الدراسية ـ **الخطيب** ، الجوانب الايديولوجية والسياسية والاجتماعية في الفكر العربي ـ**سهاونه / أبو جابر** ، مستويات واتجاهات الخصوبة والوفيات في الأردن ـ ١٩٦١ ، ١٩٧٦ ـ **تركي** ، الشخصية ونظرية التنظيم ، **النقيب** ، العقلية التآمرية عند العرب

□ عدد ١ ، ١٩٨٥

حامد ، **أثر العوامل النفسية في التنمية** ـ **سعاده** ، استخدام الاختبارات ذات الاختبار المتعدد في التاريخ والجغرافيا ـ **بدر** ، فعالية اتخاذ القرار بواسطة مجموعة ـ **الهاشل** ، التربية الحياتية في المرحلة الابتدائية ـ **غبريال** ، دراسات تجريبية في الاتجاهات النفسية نحو البيئة في الكويت ـ **سليمان** ، عوامل الابتكار في الثقافة العربية المعاصرة ـ **عبدالرحيم** ، الجوانب السلوكية للموازنات التخطيطية .

□ **عدد ٢ ، ١٩٨٥**

حسين / السليمان ، المعلومات الغذائية للطالب الجامعي ـ **الريحاني / عبدالجابر** ، دراسة فعالية أسلوبي التعزيز الرمزي والاشراط الكلاسيكي في علاج التبول اللاارادي ـ **ابو أصبع** ، التواصل في المؤسسات الاعلامية ـ **البيلاوي** ، دراسات تجريبية في تعديل السلوك عند الأطفال ـ **عيسى** ، علاقة التعليم العالي بمستوى الحكم الأخلاقي لدى عينة مختارة من طلبة كلية التربية ـ جامعة طنطا ـ **العطار** ، المدخل الشرطي للمحاسبة الادارية ـ **ربيع** ، تطوير التعليم في حقل العلوم السياسية كأداة للتنمية .

□ **عدد ٣ ، ١٩٨٥**

شموط ، الفلسفة التربوية عند الفارابي أصولها وملامحها العامة ـ **باشا** ، الاستثمارات العربية الخارجية بين الواقع والطموح ـ **الطواب** ، تطور التفكير عند الأطفال من وجهة نظر المدرسة البياجيه ـ **علي** ، موازين المدفوعات والتضخم النقدي العالمي : وجهة نظر نقدية في التضخم النقدي العالمي ـ **عسكر / احمد / الأنصاري** ، استقلالية هيئة التدريس في مجال علمهم وفق نظام المقررات بمعهدي التربية للمعلمين والمعلمات بدولة الكويت ـ **بكتاش** ، مفهوم التخلف السياسي في دول العالم الثالث ـ **شريف** ، دراسة مقارنة لنمط المناخ المؤسسي وعلاقته برضا المعلم عن مهنته في مدارس المقررات والمدارس التقليدية ـ **نبراي** ، التعليم العام والتعليم الفني والمهني : الطبيعة والمشاكل والحلول ، **النقيب** ، مدخل إلى رواق الهزيمة : دراسة أولية في نتائج حرب حزيران ١٩٦٧ .

□ **عدد ٤ ، ١٩٨٥**

بستان / الجاسم ، التشعيب في نظام المقررات في المدارس الثانوية الكويتية ـ **الشرقاوي** ، الفروق في الأساليب المعرفية الادراكية لدى الأطفال والشباب من الجنسين ـ **النجار** ، المرأة العربية وتحولات النظام الاجتماعي / حالة المرأة العربية الخليجية ـ **بدر** ، دور الدين الإسلامي في نظام دوافع وحوافز العمل ـ لأعضاء هيئة التدريس بجامعتي دولة الكويت والأردن ـ دراسة تطبيقية مقارنة ـ **الريحاني** ، الخصائص الشخصية للمرشدين الفعالين وغير الفعالين ـ **خلف** ، دراسة نقدية للإنماط واستخداماتها في أنثروبولوجية ، مجتمعات الشرق الأوسط ـ **علام** ، بناء اختبار هدفي المرجع لقياس مهارات المعلمين في تطوير الاختبارات المدرسية ـ **الشربيني** ، مفهوم دورة حياة المنتج بين النظرية والتطبيق : دراسة تحليلية لدى فاعلية المفهوم في ترشيد قرارات المنتجات ـ **القادري** ، قانون البحار والنظام الاقتصادي العالمي الجديد ـ **الخطيب** ، الانماء السياسي الخليجي في اطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية ـ **عبدالرحمن** ، حول إشكالية الاعلام والتنمية في الوطن العربي ـ **البيلاوي** ، دراسات تجريبية في تعديل السلوك عند الأطفال ـ **موسى** ، دور التعليم العالي في اعداد الكفاءات من القوى العاملة ـ **عيسى** ، نحو تأصيل فلسفي لدور الدولة الاقتصادي ، **عبدالله محمود سليمان** ، في طبيعة الانسان

□ عدد ١ ، ١٩٨٦

محمود ، الأعباء القومية لأزمة سوق الأوراق المالية بدولة الكويت ـ **رمضان** ، سوق عمان المالية : إلى أين ـ **علي** ، التأثيرات الاقتصادية والاجتماعية لتحويلات المصريين العاملين بالوطن العربي ـ أسيري/المنوفي ، الانتخابات النيابية السادسة (١٩٨٥) في الكويت (تحليل سياسي) ـ **الثاقب** ، المرأة والجريمة : اتجاهات حديثة في علم الاجرام ـ **عزام** ، أثر التهجير على الأسرة الفلسطينية : دراسة وصفية استطلاعية ـ **ميعادي** ، تطوير الهوية السياسية للفلسطينيين في اسرائيل ـ **الفيل** ، الأمن الغذائي في الكويت ـ بيومي ، المحاسبة عن تكلفة رأس المال من زاوية ترشيد تخصيص واستخدام الموارد البشرية .

الأبحاث

المناقشات :

المراجعـات :

تقاريـــر :

دليل الرسائل الجامعية :

ملخصـــات :

مجلة العلوم الاجتماعية ـ المجلد ١٤ ـ العدد ٣ خريف ١٩٨٦ (الصفحات من ١٥ ـ ٤٢)

حول تجدد الاهتمام بالاقتصاد السياسي الدولي

نادية محمد مصطفى
قسم العلوم السياسية ـ جامعة القاهرة

مقدمة :

يبرز من تحليل بعض الاتجاهات الحديثة في المنظور الغربي لدراسة العلاقات الدولية خلال ما يعرف «بمرحلة ما بعد السلوكية[١]» سؤال هام متعدد الأبعاد يطرح نفسه بقوة ـ ولو بصورة غير مباشرة. وهو يتلخص كالآتي:

ما هي أبعاد العلاقات بين السياسيات وبين الاقتصاديات[٢]؟ أيهما يحدد الآخر؟ وأيهما الأكثر تأثيراً على تطور النظام الدولي المعاصر؟.

ويعكس هذا السؤال المتفرع تجدداً في الاهتمام بالاقتصاد السياسي الدولي. فإن التفكير في موضوع العلاقات بين السياسة والاقتصاد ليس جديداً ولكنه قديم[٣]. فقد تناولته اتجاهات ومدارس فكرية مختلفة منذ القرن ١٧ وحتى بداية القرن العشرين في وقت لم يكن قد تطور فيه بعد كل من علمي الاقتصاد والسياسة على نحو منفصل كما حدث بعد ذلك حين بدأ الإهمال التدريجي لدراسة الاقتصاد السياسي الدولي ومن ثم انفصلت دراسة السياسات الدولية عن الاقتصاديات الدولية[٤].

وكما تحتل هذه العودة للاهتمام بالاقتصاد السياسي الدولي خلفية العديد من التحليلات حول سمات المرحلة الراهنة من مراحل دراسة العلاقات السياسية الدولية فهي قد برزت أيضاً في نطاق العديد من الدراسات الاقتصادية[٥].

وهـذه الاهتمامـات المتجـددة سـواء من جـانب متخصصي العلوم السيـاسيـة أو العلوم الاقتصـادية إنمـا تتحدى عمليـة التمييز التقليـدية بـين ما يسمى «السيـاسـات العليـا» وبـين «السياسات الدنيا»[٦]. كما تتحدى الانفصال بين علمي الاقتصاد والسياسة والذي ترتب على تطورهما على نحو مستقل. فإذا كانت الحدود واهيـة بينهما منـذ البدايـة ـ كما هي غـير قاطعـة وحاسمة بين العديد من العلوم الإجتماعية[٧] ـ فإنه من الضروري الاعتراف القوي بالتفـاعل المستمر بين القوى والعوامل والأحداث السياسية والاقتصـادية عـلى نحو يصعب معـه الفصل بينهما عند دراسة تطور النظام الدولي (حيث هذا هو محـور اهتمام الـدراسة) وعنـد فهم طبيعة وأسباب التحولات الهيكلية الهامة التي تطرأ عليه .

وهذه الدراسة تعكس اهتمام أحد دارسي العلاقات الدولية بعدة أمور :

أولاً : كيفية التفكير والبحث في أسباب اتساع نطاق مضمون دراسات العلاقات الدولية المعاصرة لتتضمن موضوعات اقتصادية لم تكن تقـع في صميم الاهتمام التقليـدي لهذا الفرع من العلوم السياسية، وعـلى نحو يفـرض تخطي الحـدود الرسميـة بين علمي السياسة والاقتصاد.

ثانياً : وصف وتفسـير هيكل وديـناميكية الإقتصـاد السياسي الـدولي ومن ثم البحث في ماهية وكيفية تأثير التفاعـل المتبادل بـين الاقتصاديـات والسياسيـات الدوليـة على تحول النظم الدولية بصفة خاصة. فما شكل هذا التفاعل؟ وهل مرد هذا الاهتمام الشائع الآن بالاقتصاد السياسي الدولي» هـو طبيعة المرحلة التحولية الهيكلية التي يمر بها النظام الدولي المعاصر؟

ولهذا تطرح الدراسة التساؤلات التالية: ما هي دراسة الاقتصاد السياسي الدولي؟ ومـا هي مواقف أهم المدارس الفكـرية التي تنـاولت هذا المـوضوع؟ ومـا مدلـول الخبرة التـاريخية لتطور النظم الدولية بالنسبة لطبيعة العـلاقة بـين الاقتصاديـات والسياسيـات الدوليـة؟ كيف ولماذا خبا الاهتمام بالاقتصاد السياسي الدولي؟ (على الأقل في المنظور الغربي حيث لم ينقطع في الفكر الماركسي والاشتراكي) ثم لماذا تجدد وكيف تطور أو يمكن أن يتطور هذا المجال الدراسي على نحو يستفيد من إسهامات كل من علمي السياسة والاقتصاد؟.

ومن ثم تنقسم الدراسة إلى ثلاثة أجزاء:

الأول : يـطرح التعـريف بـالاقتصـاد السيـاسي الـدولي وتـطور الاهتـمام بـه من خـلال استعراض ـ موجز ومختصر ـ «للايدلوجيـات الأساسيـة للاقتصـاد السياسي»، أي

التي بحثت في العلاقة بين الاقتصاديات والسياسيات حيث تمثل هذه العلاقة أساس التفكير في اقتصاد سياسي للعلاقات الدولية.

الثاني : يتناول أسباب وأبعاد تجدد الإهتمام المعاصر بالاقتصاد السياسي الدولي في محاولة لفهم وتفسير التحولات الهيكلية التي تطرأ على النظام الدولي المعاصر من ناحية، ولرسم إطار مقترح لتحليل العلاقة بين السياسيات والاقتصاديات والتي تكمن وراء هذه التحولات من ناحية أخرى.

الثالث : يعرض لمدلول الخبرة التاريخية لتطور الاقتصاد السياسي الدولي. وذلك بالتركيز ـ بصفة خاصة ـ على التطور في ظاهرة «القيادة المهيمنة» على النظام أي على التطور في هيكل النظام. وذلك حتى يتضح وزن وحقيقة شكل العلاقة بين الاقتصاديات والسياسيات في الأجل القصير (عمل نظام محدد) ومدى اختلافهما عن نظائرهما في الأجل الطويل (فترات التحول).

وهكذا فإذا كان الجزء الأول يعرض للمفاهيم السائدة عن الاقتصاد السياسي الدولي، وإذا كان الجزء الثاني يعرض لحقائق دولية معاصرة تفرض وتؤكد على أهمية النظر للعلاقة بين الاقتصاديات والسياسيات على أنها علاقة تفاعلية تبادلية وليست علاقة تفوق أو أولوية طرف على آخر، فإن الجزء الثالث إنما يعد امتداداً أو تعميقاً للسياق المنطقي للدراسة حيث يهدف من استعراض مدلول الخبرة التاريخية إلى البحث في مدى مصداقية القول بأن وزن وأهمية التفاعلات الاقتصادية يبرز بقوة في مراحل وفترات التحول الهيكلي للنظام الدولي. بعبارة أخرى فإن منطلق هذه الدراسة ليس مجرد التأكيد على أهمية العامل الاقتصادي في دراسة العلاقات الدولية (كأحد عناصر قوة الدولة أو كأحد أدوات السياسة الخارجية مثلاً) ولكنها تنطلق من الاعتراف بحيوية الاهتمام بالعلاقة التفاعلية التبادلية بين السياسيات والاقتصاديات لفهم طبيعة وأسباب التحولات الهيكلية التي يتعرض لها النظام الدولي ـ مثل المرحلة الراهنة التي تعيشها ـ ومما لا شك فيه أن الحلقات المتكاملة الثلاث التي تتكون منها الدراسة (الحلقة الفكرية ثم العملية ثم التاريخية) تساهم في تحقيق هدف هذه الدراسة.

أولاً : في معنى الاقتصاد السياسي الدولي ، وفي تطور الاهتمام به[٨] .

١ - أضحى من الشائع منذ بداية السبعينات استخدام مصطلح الاقتصاد السياسي الدولي دون أن يتحدد بوضوح ما المقصود به. ويتفق البعض[٩] على أن التعريف به يمكن أن يتم من خلال عرض المفاهيم السائدة عنه لدى بعض أهم المدارس الفكرية أو

الايديولوجيات التي تعرضت له منذ القرن ١٧ وحتى الآن: وهي الليبرالية، الماركنتلية والماركسية(١٠).

فالليبرالية تنظر إلى السياسيات والاقتصاديات على أنهما مجالان منفصلان ومستقلان نسبياً. أما الماركسية فترى أن الاقتصاديات هي التي تحدد السياسيات والهيكل السياسي. أما الماركنتيلية فإنها تنطلق من تبعية الاقتصاد لمصالح الدولة ابتداء من مصالح الرخاء الداخلي إلى مصالح الأمن الدولي.

وفيما يلي بعض التفصيل الموجز حول هذه المدارس الثلاث(١١):

دافع المذهب الماركنتيلي الكلاسيكي(١٢) خلال القرن ١٧ عن الرابطة القوية بين «القوة والثروة». ومن ثم نادى بضرورة أن تنظم الدول هياكل تجارتها الدولية على نحو يعكس ويحقق تفوق الصادرات على الواردات كسبيل للحصول على أكبر كمية من «المعادن النفيسة» (أي الذهب والفضة) والتي تعد مقياس قوة الدول في ذلك الوقت. بعبارة أخرى فإن الماركنتيلية هي فلسفة وممارسة تنظيم الحكومة للحياة الاقتصادية لتحقيق زيادة قوة وأمن الدولة. ومن ثم فإن هذا المذهب ينطلق من أن السياسات (وهنا بمعنى الإجراءات التي تتخذها الحكومة) هي التي يجب أن تحدد النشاط الإقتصادي، ومن ثم أيضاً فإن هيكل العلاقات السياسية هو الذي يحدد هيكل العلاقات الاقتصادية الدولية في هذه المرحلة(١٣).

ثم تطورت النظرية الليبرالية الكلاسيكية للتبادل الدولي التي أرساها آدم سميث ومن بعده ريكاردو في أواخر القرن ١٨ والتي جاءت كرد فعل لمذهب التجاريين أي الماركنتيلية. ولهذا فلقد دافعت عن مبدأ حرية التجارة على أساس أنها السبيل لزيادة قوة الدولة التي لا تقاس بما لديها من معادن نفيسة(١٤). وهكذا فإن آدم سميث وإن كان قد قدر أهمية «القوة» إلاّ أنه رأى أن التناقض بين التنظيم السياسي وبين الرشادة الاقتصادية (كما يتصورها أي حرية التجارة الدولية في ظل مبدأ التخصص وتقسيم العمل بين أطراف التبادل بما يحقق مصلحة كل منهم) يجب أن يحسم لصالح الأخيرة وذلك بمنع الدول من التدخل عن طريق إجراءات سياسية(١٥). بعبارة أخرى رفضت النظرية الليبرالية مفهوم توحد النظامين الاقتصادي والسياسي. ولكن فصلت بينهما على أساس أن محور النظام الاقتصادي هو مجموعة من العمليات الاقتصادية التي تخضع للقوانين الطبيعية (التوازن المستقر أو المزايا النسبية) ولا تحتاج إلا لتدخل سلطوي سياسي قليل. في حين أن النظام السياسي محوره مجموعة من العمليات التي لا تخضع للقوانين الطبيعية ومن ثم فإن الحكومات ضرورية للقيام ببعض

الخدمات الأساسية (الدفاع ـ القانون ـ النظام ـ . . .) ومن ثم ترى هذه النظرية الا تتداخل السياسيات مع النظام الاقتصادي الطبيعي بل ترى أن السلام والتجانس العالميين يتحققان إذا ما بعدت السياسيات عن التدخل في الاقتصاديات لأن عمليات حرية التجارة بين الدول والتخصص وتقسيم العمل ستؤدي إلى الرخاء بل والسلام أيضاً[١٦].

ثم أضحت التفاعلات بين السياسيات والاقتصاديات موضوعاً للانقسام ـ خلال القرن ١٩ ـ بين الليبراليين الكلاسيك (مثل جون ستيوارت ميل) وبين المدرسة التاريخية الالمانية التي أكدت على السياسة كمصدر للعلاقات الاقتصادية[١٧].

أما الماركسية فلقد أقامت من التناقض بين العلاقات الاقتصادية والعلاقات السياسية قانوناً تاريخياً. فإذا كانت الليبرالية الكلاسيكية قد قالت بأن متطلبات الرشادة الاقتصادية هي التي يجب أن تحدد العلاقات السياسية فإن الموقف الماركسي هو أن نمط الإنتاج هو الذي يحدد الهيكل القومي للعلاقات السياسية، وأنه يمكن فهم التاريخ باعتباره نتاجاً لعملية ديالكتيكية للتناقض بين القوى الاقتصادية المتطورة وبين النظام الاجتماعي ـ السياسي. وبالرغم من أن ماركس وانجلز لم يكتبا إلا قليلاً عن موضوع الاقتصاديات الدولية الا أن انجلز في إحدى كتاباته تعامل بصورة واضحة مع السؤال حول ما إذا كانت السياسيات أم الاقتصاديات هي الأساس في تحديد هيكل العلاقات الدولية. فلقد رجع إلى خبرة الوحدة الالمانية ليصل إلى أساس للهجوم على الرأي القائل بأن العلاقات السياسية تنتج من المنطق الاقتصادي للرأسمالية بدرجة أقل مما تنتج عن العوامل السياسية. ولهذا فقد دافع عن كون العوامل الاقتصادية هي التي لها الأولوية في التأثير كما يتضح من خبرة الوحدة الإلمانية: فلقد أصبحت تلك الوحدة ضرورة اقتصادية لأن متطلبات الإنتاج الصناعي ـ الرأسمالي لم يكن يلائمها وضع المانيا المجزأ سياسياً. وهكذا فإن كان كل من سميث وانجلز قد رأيا أن «الدولة القومية» تمثل مرحلة متقدمة من تطور البشرية لأنها توسع من «الحقيقة السياسية للنشاط الاقتصادي» إلا أن سميث نظر إلى الوحدات السياسية الأكبر كهدف مرغوب في حين رأى إنجلز فيها ضرورة تاريخة[١٨]. كذلك فإن كلاً من الليبرالية الكلاسيكية والماركسية تنبّأ بأن العوامل الاقتصادية ستقود إلى ضعف الحدود السياسية، ومن ثم ستقود إلى «وحدة سياسية»[١٩].

خلاصة القول إن رؤية الليبرالية تتلخص في القول بوجود اقتصاد عالمي يتسم بالاعتماد المتبادل. وأنه نظراً للتطور في سبل النقل والاتصال فإن هناك توسعاً مستمراً في نطاق

ميكانيزم السوق. ومن ثم فإن التطور الطويل الأجل يتجه نحو اندماج اقتصادي عالمي. هذا ويتحدد أساسا عمل الاقتصاد الدولي باعتبارات الكفاءة وحرية التبادل ويستمر النظام قائماً نظراً لتبادل المنفعة. أما الماركسية والماركنتيلية فيعتبران الاقتصاد العالمي الذي يتسم بالاعتماد المتبادل نظاماً امبريالياً حيث إن القوة السائدة هي التي تنظم التجارة والنقد والاستثمار على النحو الذي يحقق ويخدم مصالحها الاقتصادية والسياسية أساساً. وحين تخبو أو تنتهي الهيمنة الاقتصادية والسياسية لهذه القوة السائدة ينقسم النظام إلى اقتصاديات أو كتل اقليمية. وعليه فإنه إذا كان الطبيعي بالنسبة لليبرالية هو الحفاظ على تجانس السوق العالمي وضرورة أن تحدد الاقتصاديات السياسات فإن الطبيعي بالنسبة للماركنتيلية والماركسية هو صراع المصالح[٢٠].

٢ - وخلال النصف الأول من القرن العشرين تعرض موضوع الاقتصاد السياسي الدولي للإهمال نظراً لتطور علمي السياسة والاقتصاد على نحو مستقل متجاهل الأرضية المشتركة بينهما التي يتداخل عندها العلمان. ومن ثم انقسم الاقتصاد السياسي الدولي إلى سياسات دولية واقتصاديات دولية. وأهمل الاقتصاديون دراسة دور المتغيرات السياسية في العمليات الاقتصادية الدولية، كما اهتم الباحثون السياسيون ورجال الحركة السياسية بالموضوعات السياسية ـ العسكرية أساساً على حساب الموضوعات الاقتصادية التي اقتصر الاهتمام بها على دراسة الأبعاد الاقتصادية التي اقتصر الاهتمام بها على دراسة الأبعاد الإقتصادية للسياسة الخارجية[٢١].

ولقد ساعدت الظروف الدولية عقب الحرب العالمية الثانية على تدعيم هذا الانفصال. فمن ناحية ساد مناخ الحرب الباردة الذي أبرز أولوية الاهتمام بالموضوعات السياسية ـ العسكرية، ومن ناحية أخرى تم الاتفاق بين الدول الغربية على مجموعة هياكل وقواعد ومؤسسات دولية لتنظيم التفاعلات الاقتصادية الدولية في إطار النظام الرأسمالي الدولي. ولقد توافرت عدة ظروف ساعدت على فعالية هذا النظام حتى بداية السبعينات وهي: عدم وجود تحديات جادة لانفراد القوى الغربية بإدارة النظام الاقتصادي سواء من جانب الدول الاشتراكية أو دول العالم الثالث، وجود مصالح هامة مشتركة بين الدول الغربية محورها الاعتقاد في حيوية إرساء أسس التجارة الدولية الحرة، والاعتقاد في حيوية مبدأ التعاون الاقتصادي، ووجود قوة سائدة قادرة وراغبة في القيام بدور قيادي وهي الولايات المتحدة. ومن ثم وفي هذا الإطار اتضح ضآلة مغزى الأبعاد الاقتصادية الدولية في دراسة العلاقات الدولية حيث إن الأولى تراجعت إلى مرتبة لا تثير أزمات خطيرة أو صراعات هامة حتى بداية

السبعينات[٢٢]، على عكس ما حدث بعد ذلك خلال السبعينات على نحو أبرز تجدد الاهتمام بالاقتصاد السياسي الدولي لأسباب مختلفة (كما سنرى) والانطلاق من دراسته لتعميق فهم التطور في النظام الدولي المعاصر.

ولذا فإن الاهتمام بتحديد وزن المتغيرات السياسية في الدراسات الاقتصادية وكذلك وزن المتغيرات الاقتصادية في الدراسات السياسية يعد منطلقاً هاماً لطرح تصور عن ضرورة وكيفية تطوير منهج اقتصاد سياسي دولي لفهم التطور في النظام الدولي المعاصر[٢٣].

وبالنظر إلى تحديد وزن المتغيرات السياسية في النظرية الاقتصادية الدولية فيشير البعض[٢٤]، إلى أنه ليس هناك ـ وخاصة في إطار النظرية الكلاسيكية للتجارة الدولية والمدفوعات الدولية ـ تعبير صريح حول تأثير هذه المتغيرات[٢٥]. كما أن هناك العديد من الافتراضات الاقتصادية التي تخفي أو تهمل تأثير هذه المتغيرات السياسية. كما أن الملاحظ أن الإهتمام بالعلاقات بين الاقتصاديات والسياسيات إنما يتركز في نطاق تحليل السياسات الداخلية (مثلاً، كيف تؤثر الاقتصاديات على العمليات السياسية والعكس[٢٦]. في حين تظل الأبعاد الدولية للروابط بين المتغيرات الاقتصادية والسياسية ومالها من عواقب على التطور في هيكل العلاقات بين الدول خارج نطاق البحث والدرسة.

وبالنظر إلى تحديد تطور وضع الاقتصاديات في مجال دراسة العلاقات الدولية عبر المراحل التي مر بها تطور هذه الدراسة منذ بداية القرن العشرين (من المثالية إلى الواقعية إلى السلوكية ثم إلى ما بعد السلوكية)[٢٧]، فنجد البعض[٢٨] يشير إلى أن هذه المنظورات تعكس درجات مختلفة من الاعتماد ـ وبطرق متنوعة ـ على النظريات والعمليات الاقتصادية وذلك في نطاق اهتمامات كل منها بتحليل ما للمتغيرات الاقتصادية من تأثير على العلاقات السياسية الدولية.

والمنظورات المعاصرة الثلاثة التي لها ارتباط بتحليل التجارة الدولية هي «الواقعية»، « الاعتماد المتبادل الدولي » ، و « الماركسية ـ الراديكالية » ويستند كل منها على افتراضات مختلفة حول طبيعة الدول، والسلوك السياسي الدولي، والعلاقات بين الدول. كما أن كلا منها يستعين بأبعاد مختلفة من التحليلات الاقتصادية ولغايات مختلفة وبطرق متنوعة. ولكن الملاحظ أن رجوعها أو ميلها إلى النظرية الاقتصادية لم يكن صريحاً دائماً وإن ظلت هناك رابطة بين هذه النظرية وبين كل من هذه المنظورات بدرجات مختلفة.

بالنسبة للمنظورين الأول والثاني: فإن الأول أي الواقعية الذي ساد منذ ما بعد الحرب العالمية الثانية وحتى بداية الستينات، يحتل الجدل بينه وبين الثاني (الذي يحاول تحقيق مرتبة المنظور السائد الآن) محور اهتمام الرؤية الغربية في مرحلة ما بعد السلوكية «على نحو يبرز تجدد اهتمام الرؤية الغربية بالاقتصاد السياسي الدولي[٢٩]. فالمنظور الأول أي الواقعية يقوم على أولوية السياسيات على الاقتصاديات. ولقد أشار مورجنتا (أحد رواد الواقعية) إلى رؤيته للعلاقات بين السياسيات والاقتصاديات على النحو التالي وباختصار شديد «يجب التمييز بين السياسيات الاقتصادية التي تؤخذ في الاعتبار لذاتها وبين السياسات الاقتصادية التي تعد أدوات للسياسة الخارجية»[٣٠]. بعبارة أخرى فإن الواقعية تعطي الأولوية للقوة العسكرية للدولة وللأهداف السياسية والأمنية في صراعها مع الدول الأخرى واستخدام الأدوات الاقتصادية لتحقيق هذه الأهداف وخاصة القوة ومن ثم فإن محورها هو « سياسات القوى» ويتفق مع هذا الاتجاه الواقعي ما يسمى بالماركنتيلية الجديدة التي ترى - في تحليلها للعلاقات بين العوامل الاقتصادية والسياسية في التأثير على هيكل العلاقات الدولية - ترى أن القيم السياسية والمصالح الأجنبية هي التي تعد محددات حاسمة للعلاقات الاقتصادية الدولية ، أي أن السياسيات هي التي تحدد إطار النشاط الاقتصادي وتوجهه نحو ما يحقق الأهداف السياسية للجماعات والتنظيمات السياسية السائدة والمسيطرة على الساحة الدولية . فإن التاريخ يشير إلى أن القوى السائدة المتتالية في السيطرة على النظام الدولي قد نظمت الحقيقة الاقتصادية الدولية بما يتفق ومصالحها وأهدافها (٣) . (كما سنرى) .

أما بالنسبة للتطور الثاني «الاعتماد المتبادل الدولي» فلقد برز في مرحلة «ما بعد السلوكية». وهي المرحلة التي أعطت - على عكس المرحلة السلوكية - اهتماماً أكبر بالمتغيرات الاقتصادية وتأثيرها على العلاقات الدولية. فلقد برز هذا المنظور كمحاولة لفهم طبيعة الإطار الذي تعمل في ظله الدول، ومن ثم ركز على محاولة فهم الضغوط التي يتعرض لها السلوك الدولي والنابعة من الاعتماد المتبادل الدولي، كذلك ركز على النتائج التي تخلق قواعد لتنظيم التفاعل في بعض المجالات وحول بعض القضايا وخاصة الاقتصادية الدولية منها (أي أن الباحثين الذين يدرسون الاقتصاد السياسي الدولي هم الذين تزايد اهتمامهم بالبحث عن كيفية تطور - وعمل وبقاء النظم الاقتصادية الدولية، بمعنى القواعد والمؤسسات والعمليات التي تنظم النشاط الاقتصادي الدولي لما لها من مدلولات بالنسبة للابعاد السياسية الدولية. أي هم الذين يهتمون بتطور وعمل النظام الاقتصادي الدولي كسبيل لتعميق فهم العلاقات الدولية) ولكن الملاحظ أن هذا المنظور وإن كان يستند على مفاهيم أساسية مثل

«الحساسية»[٣١]، «العرضة أو القابلية للتأثير»[٣٢] والتي تعد من قبيل المؤشرات الاقتصادية عن العلاقات السياسية بين الدول. إلا أنه لم يقدم دراسة متكاملة توضح القوة النظرية للصلات بين المتغيرات السياسية والاقتصادية أي بين «السياسات العليا» و«السياسات الدنيا»[٣٣]، ولهذا يرى البعض[٣٤] إنه بالرغم من دعوة اتجاهات حديثة في مجال دراسة العلاقات الدولية إلى الاهتمام بالمشاكل والقضايا الاقتصادية العالمية بدرجة أكبر مما توجهه اليها الاتجاهات الواقعية ولغايات أخرى، الا أن بعض هذه الاتجاهات الحديثة لم ينكر أنه ما زال لعوامل القوة العسكرية والأمن تأثير أساسي في تحديد هيكل النظام العالمي أكبر من تأثير القضايا الاقتصادية والاجتماعية والتفاعلات الدولية المتزايدة الأهمية من حولها. أي أن هذه الاتجاهات فشلت ـ بصفة عامة ـ في توضيح كيف أن آثار التفاعلات الاقتصادية الدولية تنعكس على المجالات السياسية والأمنية، فإن كل ما أكدت عليه هو تزايد ونمو وأهمية هذه التفاعلات من ناحية، والتحذير من خطأ إهمال دراستها من جانب المنتمين إلى منظور السياسات الدولية التقليدية الذي لم يعد يتلاءم والتطورات الدولية المعاصرة، التي أبرزت أهمية الأبعاد الاقتصادية الدولية في نطاق التفاعلات بين انماط متعددة من الفاعلين الدوليين من غير الدول، وفي ظل علاقات الاعتماد المتبادل الدولي، الأمر الذي يدفع إلى الحاجة إلى منظور جديد للعلاقات الدولية. هذا ونجد بالفعل أن بعض رواد هذه التحليلات الحديثة[٣٥] يشيرون إلى أن درجة الاعتماد المتبادل وآثاره إنما تتوقف بدرجة كبيرة على قرارات واتفاقات سياسية على مستويات عليا، وان المناهج التقليدية لدراسة السياسات الدولية أي التي ركزت على «السياسيات العليا» وعلى هيكل القوة الكلية يجب أن تشارك في تقديم تفسير مناسب وملائم للاقتراب من فهم النظام الدولي المعاصر.

خلاصة القول إن بعض الاتجاهات الحديثة في دراسة العلاقات الدولية لم تصل في تأكيدها على النظرة الجديدة للابعاد الإقتصادية إلى حد القول بتفوق تأثير الاقتصاديات على تأثير السياسيات على تطور النظام الدولي، كما ترفض العكس أيضاً ومن هنا يمكن أن نفهم سبب تصنيف البعض[٣٦] لمجموعة من هذه الاتجاهات تحت ما يسمى بالنموذج «الواقعي ـ الليبرالي»[٣٧] على أساس أنها تجمع بين أبعاد من التحليل الواقعي وأبعاد من التحليل الليبرالي وذلك من حيث نظرة كل منها للعلاقات بين السياسيات والاقتصاديات الدولية. ولهذا فإنه يمكن القول أن هذه الاتجاهات تقول بوجود نوع من التفاعل والاندماج بينهما.

أما المنظور الثالث: والذي يعكس اهتماماً آخر بالاقتصاد السياسي الدولي فهو الذي

يجد جذوره في الاقتصاديات الماركسية، ولقد تبلور منذ الستينات في أدب «مدرسة التبعية» وتحليل العلاقات بين المركز والهامش. وهذا المنظور يركز على دراسة «المبادلات الامتكافئة» على أنها أداة للسيطرة. أي يركز على الطبيعة الاستغلالية للعلاقات السياسية والاقتصادية(٣٨). ومن ثم فإن هذا المنظور ـ على عكس منظور الاعتماد المتبادل الدولي ـ يمثل الإطار الأكثر ملاءمة لدراسة الاقتصاد السياسي الدولي والعلاقات ووضع العالم الثالث في النظام الدولي(٣٩). حيث إن هذه المدرسة هي الأكثر ملاءمة لفهم ظاهرة الترتيب الطبقي الدولي وعدم المساواة أو اللاتكافؤ بين الدول المتقدمة ودول العالم الثالث، وعلى نحو يبرز في تحليلها التفاعل ـ بين الاقتصاديات والسياسيات على مختلف المستويات: القومية، القومية ـ الفرعية، العالمية، حيث إن المهتمين بظاهرة التبعية والتنظير حولها يتخطون الحدود الجامدة بين النظم الدراسية ويؤكدون على العلاقات الوطيدة بين التفاعلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتاريخ عند تفسيرهم لظاهرة اللاتكافؤ بين الدول المتبوعة والدول التابعة(٤٠).

ثانياً: تجدد الاهتمام بالاقتصاد السياسي الدولي:

وهكذا يمكن القول ـ على ضوء العرض السابق ـ إنه تجسد منذ منتصف السبعينيات تطور أكاديمي لملء الفراغ الناجم عن الفجوة بين دراسة السياسيات الدولية والاقتصاديات الدولية، حيث تجدد الاهتمام بالاقتصاد السياسي الدولي كأحد مجالات علم السياسة (كما وضح من الإشارة إلى الإسهامات المختلفة للمنظورين الثاني والثالث بصفة خاصة) وذلك في ظل تغير في الأوضاع السياسية والعسكرية والاقتصادية العالمية التي دعمت من قبل الانفصال بين دراسة الاقتصاديات الدولية والسياسيات الدولية منذ ما بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة ـ كما رأينا ـ.

وبالنسبة لهذا التغير في الأوضاع الدولية(٤١)، نجد أنه مع بداية السبعينات بدأ انهيار ذلك الاتفاق الكبير ـ الذي أرساه نظام بريتون وودز ـ حول القواعد والإجراءات التي حكمت العلاقات الاقتصادية الدولية، وذلك تحت ثقل وضغط قوى جديدة هامة، مثل: الصحوة الاقتصادية لاوربا الغربية واليابان، مشكل ميزان المدفوعات الأمريكي، مطالب العالم الثالث بإصلاح النظام الاقتصادي العالمي، اتجاه دول الكتلة الشرقية للبحث عن قدر أكبر من المشاركة في الاقتصاد العالمي. بعبارة جامعة برزت تحديات من داخل ومن خارج الكتلة الغربية اثمرت في مجموعها ضعف الدور القيادي الأمريكي وخاصة في ظل انهيار الاتفاق السابق بين الدول الغربية على مزايا ليبرالية التبادل الدولي، وعلى ضرورة ومزايا

التعاون الاقتصادي، وذلك تحت ضغط قوي الاعتماد المتبادل الدولي. ومن ثم دخل الاقتصاد الرأسمالي العالمي مرحلة الأزمة. في نفس الوقت الذي أدى فيه استرخاء التوترات السياسية ـ العسكرية (مع تراجع مناخ الحرب الباردة أمام مناخ الانفراج) إلى تدعيم التحديات للقيادة الأمريكية للعالم الغربي. فإن الإنفراج الدولي والانخفاض النسبي للشعور بتهديد الأمن نال من المبررات التي دفعت من قبل التعاون الاقتصادي الغربي من ناحية وقبول القيادة الأمريكية من ناحية أخرى. ولهذا برزت أهمية والحاح الموضوعات والقضايا الاقتصادية في العلاقات الدولية سواء على صعيد العلاقات بين الدول الغربية، أو على صعيد العلاقات بين الشرق والغرب، أو على صعيد العلاقات بين الشمال والجنوب.

وهكذا دفع هذا الإطار إلى تجدد الاهتمام بالاقتصاد السياسي الدولي فمن ناحية: ظهرت موضوعات إطارات نظرية لتحليل «سياسات العلاقة الاقتصادية الدولية» وذلك مع اتجاه الباحثين الاقتصاديين لإدخال متغيرات سياسية في تحليلاتهم. فإن اضطرابات الاقتصاد العالمي منذ بداية السبعينيات أبرزت البعد السياسي للعلاقات الاقتصادية الدولية. حيث إن موضوعات مثل أزمة الدولار أو أزمة النقد العالمي، التضخم والانكماش، إحياء العلاقات التجارية بين الشرق والغرب، مشاكل التجارة الدولية بين الدول المتقدمة الصناعية، مطالب العالم الثالث لإصلاح النظام الاقتصادي العالمي ـ جميع هذه الموضوعات وغيرها ليست موضوعات فنية فقط ولكن موضوعات تتداخل أبعادها السياسية والاقتصادية وتؤثر على مسار العلاقات الدولية وعلى مستقبل تطور النظام بوضوح كاف لدرجة دفعت دارسي الاقتصاد والسياسة لإعادة النظر في الافتراضات التي تفصل بين العلمين[٤٢].

ولهذا أيضاً من ناحية أخرى ـ وإلى جانب الاهتمام بالبحث عن كيفية تأثير متغيرات سياسية على العلاقات الاقتصادية الدولية ـ برزت اتجاهات حديثة في دراسة العلاقات السياسية الدولية التي تنطلق من الأهتمام بدور فاعلين من غير الدول. وبأنماط التفاعلات عبر الحدود القومية وخاصة في المجالات الاقتصادية، ومن ثم برزت التحليلات التي لا تركز على الاهتمامات الأمنية العسكرية فقط التي سبق وسيطرت على دراسة السياسات الدولية طوال الخمسينات والستينات، ولكن التي تهتم بموضوعات وقضايا جديدة تفجرت على نحو يمثل تحدياً للمجتمع الدولي المعاصر مثل «الانفجار السكاني، البيئة، الموارد الطبيعية، استغلال البحار والمحيطات والفضاء الخارجي، أزمة الغذاء العالمي، التجارة الدولية، النقد، المعونات[٤٣].

ولقد أضحى فَهْم جميع هذه القضايا وما تثيره من مشاكل ضرورة أساسية لفهم العلاقات الدولية المعاصرة وما يمر به النظام الدولي من تطورات أو تحولات في هيكل علاقات القوى الدولية تحت تأثير حقائق ومتغيرات اقتصادية جديدة.

أي أن أحد الخصائص الأساسية المميزة للنظام الدولي المعاصر ـ كما تدركها عديد من الاتجاهات الحديثة في دراسة العلاقات الدولية ـ هي التعقيد والتحديد في نفس الوقت واللذان أفصحا عن نفسيهما في تطور واتساع نطاق الموضوعات التي تمثل محتوى العلاقات الدولية المعاصرة بحيث لا يقتصر على الموضوعات العسكرية ـ السياسية فقط ولكن يتسع ليضم موضوعات وقضايا اقتصادية يمثل محوراً أساسياً في محتوى السياسات الدولية منذ بداية السبعينيات. ومن ثم فإن دراسة الموضوعات التي تبرز في نطاق التعاون أو الصراع بين الفاعلين الدوليين ـ على مختلف المستويات ـ في السعي نحو تحقيق أهداف «الرخاء والثروة» قد تبدد غير سائدة لدى الدارسين الذي اعتادوا التركيز على سياسات القوى التقليدية ومشاكل الحرب والسلام، ولكن تؤكد الاتجاهات الحديثة على أن الفشل في فهم هذه الموضوعات وما وراءها من قوى وضغوط سياسية في عالم الضعفاء والأقوياء سيؤدي إلى الفشل في فهم حقيقة ومصادر السياسات الدولية المعاصرة[٤٤]. أي أن فهم عمل وتطور النظام الاقتصادي العالمي أضحى ضرورة لتعميق فهم تطور النظام الدولي ذلك على ضوء التفاعل بين القوى والأحداث الاقتصادية والسياسية التي أضحى من الصعب الفصل بينها[٤٥].

ولم يكن المنظور الواقعي التقليدي يقدم الإطار المناسب لتحقيق هذا الفهم وإن اعترف بأهمية المشاكل الاقتصادية العالمية إلا أنه كان يركز على كيفية الحفاظ على السلام في مواجهة الصراعات بين الدول حول القوة والأمن أساساً، ولم يكن ينظر الا إلى الأبعاد الاقتصادية للسياسة الخارجية أو لما للموضوعات والقوى الاقتصادية من مدلولات بالنسبة لتطور التنافس السياسي ـ العسكري بين الدول الأساسية في النظام الدولي[٤٦].

خلاصة القول إنه في ظل الأوضاع الدولية المتطورة انتقل اهتمام الباحثين السياسيين بدراسة المتغيرات الاقتصادية من مجرد الاهتمام بها كأحد عناصر قوة الدولة أو أحد أدوات السياسة الخارجية إلى الاهتمام بها على مستوى آخر[٣٧]. وهو المستوى الذي تعكسه بعض الاتجاهات الحديثة في دراسة العلاقات الدولية أي مستوى النظر إلى القوى والأحداث الاقتصادية كمصادر تحول تمارس تأثيرها على تطور النظام الدولي المعاصر[٤٨].

بعبارة آخرى[٤٩] إذا كانت بعض القضايا والمشاكل الاقتصادية الهامة التي برزت خلال

السبعينيات ـ تعكس تغيرات هامة لها تأثيراتها الخطيرة على العلاقات السياسية بين الدول، فإن التحولات في علاقات القوى الاقتصادية العالمية هي التي شاركت في تنبيه وحفز التحولات في هيكل النظام السياسي الدولي (التحول من القطبية الثنائية الجامدة إلى القطبية الثنائية المفككة، والحديث عن التنافسية التعددية حول موضوعات اقتصادية ذات طابع ماركينتيلي جديد برزت كالمجال الأساسي للتوتر في الاقتصاد السياسي العالمي للعلاقات فيما بين الدول المتقدمة، وبينها وبين دول العالم الثالث). أمام هذا كله فإن تجدد بروز مصطلح الإقتصاد السياسي الدولي إنما يشير ـ فعلياً وأكاديمياً ـ إلى الاهتمام بنمط العلاقات بين الإقتصاديات والسياسيات التي شهدت روابط قوية متزايدة في ظل أوضاع المجتمع العالمي المعاصر الذي يتسم من ناحية أخرى بدرجة عالية من الاعتماد اللاامتكافىء أو التبعية بين العالم الثالث وبين الدول المتقدمة.

ويبقى التساؤل التالي مطروحاً: كيف يمكن دراسة تلك العلاقة بين القوى الاقتصادية والسياسية، بين التطور في هيكل النظام السياسي الدولي وبين التطور في هيكل النظام الاقتصادي ؟ هل ينطلق من القول بتأثير السياسات على الاقتصاديات أم العكس؟

ولكن الا يمكن تطوير منهاج بحث سياسي ـ إقتصادي دولي لفهم ودراسة التطور أو التحول في النظام الدولي ينطلق من الإعتراف بوجود علاقة تفاعلية تبادلية بين الإقتصاد والسياسة وليس تفوق أحدهما على الآخر؟

ولقد قدمت إحدى الدراسات الجادة(٥٠) ـ على ضوء تقييم وزن المتغيرات السياسية في النظرية الاقتصادية، ووزن المتغيرات الاقتصادية في نظرية العلاقات الدولية المعاصرة، تصوراً لمنهاج اقتصاد سياسي دولي، ينطلق هذا التصور من أن اسهامات المنظورات السابق الإشارة اليها لا تكفي بمفردها. كما ينطلق من أن كلاً من النظرية السياسية الدولية من ناحية ونظرية التجارة الدولية وميزان المدفوعات (بصفة خاصة) من ناحية أخرى ـ لا يقدمان ـ كل بمفرده ـ إطاراً كافياً لوصف وتحليل العلاقات بين الدول في العالم الذي يتسم بدرجة كبيرة من الاعتماد المتبادل بين الاقتصاديات والسياسيات، حيث إن فهم أسباب وعواقب الأبعاد الاقتصادية الهامة التي برزت خلال السبعينات والتي عكست تغييرات هامة كان لها تأثيراتها على العلاقات السياسية الدولية لا يمكن أن يتحقق من خلال إسهامات النظرية الاقتصادية فقط أو نظريات العلاقات الدولية فقط ولكن يجب أن يتطور منظور للتغير في النظام الدولي ينبع من إسهامات علمي السياسة والاقتصاد، أي يجب تطوير منهاج سياسي ـ اقتصادي لدراسة التغير

الدولي يساعد على توضيح الروابط بين التحليل الاقتصادي والتحليل السياسي، كما يعكس الروابط القائمة بين السياسيات والاقتصاديات. فمثلاً نجد أن توزيع القوة في النظام السياسي الدولي وطبيعة هذا النظام إنما يمثلان الإطار الذي في نطاقه تظهر وتعمل القواعد التي تحكم العلاقات الاقتصادية الدولية (أي أن هيكل النظام السياسي الدولي يؤثر على هيكل النظام الاقتصادي الدولي) كذلك تؤدي التغيرات في النشاطات الاقتصادية للدول بعد فترة زمنية ممتدة نسبياً إلى تغير الإنتاجية النسبية للدول ومن ثم تشارك في إحداث تحول في الهيكل السياسي الدولي). وتخلق هذه التحولات بدورها تغيرات في الأوضاع الاقتصادية للدول ولهذا كله يمكن القول إن هناك اعتماداً قوياً متبادلاً لا مفر منه بين السياسات الإقتصادية وبين السلوك السياسي الدولي. ويؤثر هذا الاعتماد المتبادل على مدى نطاق ونمط التفاعلات الدولية، وعلى تطورها بحيث تبرز إمكانيات للصراع أحياناً أو تبرز اهتمامات مشتركة بين الدول أو إمكانيات المقايضة بين الأهداف السياسية والاقتصادية لهذه الدول أحياناً أخرى. ومن ثم ترى هذه الدراسة ـ على ضوء استعراض أمثلة عديدة[٥١] ـ أنه من الضروري تقدير تأثير المتغيرات السياسية على السلوك الاقتصادي الدولي، وكذلك تأثير المتغيرات الاقتصادية على النشاطات السياسية الدولية. أي من الواضح أن هذه الدراسة لا تقوم على الاعتراف بتأثير السياسيات على الاقتصاديات دائماً وأساساً أو العكس. ولكن تنطلق دعوتها من أجل إطار متكامل للاقتصاد السياسي الدولي من التأكيد على الصلات المتداخلة[٥٢] بين الاقتصاديات والسياسيات أي تنطلق من الاعتراف بالمتطلبات المزدوجة للسلوك. أي الاعتراف بكل من: البحث عن القوة والبحث عن الرخاء والثروة.

وتتلخص عناصر هذا الإطار التحليلي المتكامل كالآتي[٥٣]:

١ - دراسة أنماط التجارة (الصادرات والواردات) وكيف تتحدد بمتغيرات داخلية وكيف تضغط عليها عوامل سياسية وتتضمن أيضاً تأثيرات دولية (الالتزامات التحالفية مثلاً...).

٢ - دراسة وضع المدفوعات الدولية وكيف يتأثر بالسياسات الاقتصادية وبالأوضاع السياسية الداخلية، وكيف يتأثر أيضاً بالمتغيرات السياسية والاقتصادية الدولية.

٣ - دراسة القدرة السياسية على السيطرة أو الهيمنة الدولية التي تتأثر بأنماط التجارة وميزان المدفوعات، كما تتأثر بمتغيرات سياسية وعسكرية دولية أيضاً.

٤ - دراسة السلوك السياسي الدولي (التعاوني أو الصراعي) وكيف يتحدد بالقدرة السياسية للدولة وبالتزاماتها التحالفية، وبما يفرضه ميزان المدفوعات ونمط المبادلات من قيود

وضغوط. وكيف يتأثر أيضاً بمتغيرات داخلية سياسية واقتصادية.

وتتضح من هذا الإطار التحليلي حقيقتان هامتـان توضحـان تصوراً لما يجب أن يكون عليه فهم العلاقات بين السياسيات والاقتصاديات الدولية. فمن ناحية: يتحدد هيكل النظام الدولي بقدرات وخصائص أعضائه التي يترتب عليها تمييز هيررايكية لعلاقات القوى. ومن ناحية أخرى: فإن التغيرات في القدرات ينتج عنها تغيرات في الهياكل.

كذلك يتضح لنا من هذا الإطار التحليلي كيف أنه يدعو للاهتمام بالتغييرات الدولية على ضوء دراسة تأثير تفاعلات على مستويات متعددة: داخلية، دولية، عبر قومية، وفوق قومية[٥٤]. كما يدعو للتعرف على أشكال الاعتماد المتبادل بين المتغيرات الاقتصادية والسياسية، ومن ثم الجمع بين التفاعلات الاقتصادية والسياسية والتي اعتبرت ـ تقليدياً مجالات منفصلة. بعبارة أخرى فإن هذا الإطار التحليلي المتعدد المستويات الذي يجمع بين التأثيرات السياسية والاقتصادية على السلوك القومي إنما يجعل بؤرة البحث والتحليل هي الدول القومية ولكن مع اعتراف بوجود تأثير قوي داخلية وخارجية سياسية واقتصادية على سلوك هذه الدول.

وخلاصة القول إن هذا الإطار التحليلي[٦٥] يتضمن عناصر متكاملة ومستويات متعددة ومتداخلة من التفاعلات السياسية والاقتصادية اللازمة لفهم تطور النظم الدولية.
وكل من التحليلات الاقتصادية أو السياسية بمفردها لا تستطيع تفسير التغير أو التحول في النظام.

حيث إن السياسيات تمثل الإطار المؤسس الذي تقع في ظله مظاهر السلوك الاقتصادي، كما أن الاقتصاديات تمثل أسس التبادل التي يتم التعبير عنها في نطاق السلوك السياسي.

ثالثاً: مدلول الخبرة التاريخية لتطور الاقتصاد السياسي الدولي:

عند التعرض للاقتصاد السياسي الدولي (كمنهاج أو كأحد مجالات علم السياسة) يجدر التمييز بوضوح بين عدة أمور يترتب على فهمها فهم بعض أبعاد الاختلافات بين المدارس أو الاتجاهات المختلفة ـ السابق الإشارة إليها ـ حول العلاقات بين السياسيات والاقتصاديات.

فمن ناحية: يجدر التمييز بين مستوى دراسة الاقتصاد السياسي لدولة واحدة في مرحلة

محددة أو عبر فترة زمنية ممتدة، وبين مستوى دراسة الاقتصاد السياسي لعدة مشكلات أو قضايا دولية هامة تفرض تحدياتها السياسية أو الاقتصادية (سياسات المشكلات أو العلاقات الإقتصادية الدولية، اقتصاديات المشكلات أو العلاقات السياسية الدولية)، وأخيراً بين مستوى دراسة الاقتصاد السياسي للنظام الدولي خلال مرحلة محددة (وهنا تبرز لنا أهمية ملاحظة شكل ونمط العلاقة بين الهيكل السياسي والتفاعلات الاقتصادية) أو خلال مرحلة تحول من نمط إلى آخر (وهنا يبرز وزن القوى والأحداث الاقتصادية ـ بين غيرها من المتغيرات ـ باعتبارها محركاً أو باعثاً لتحول النظام أو مجرد تطوره).

ومن ناحية أخرى: يجدر التمييز بين تأثير النظام الاقتصادي الدولي في مرحلة ما، وبين كيف أن شكل أو نمط هيكل النظام السياسي في هذه المرحلة يكون نتاجاً لعوامل وقوى اقتصادية (إلى جانب عوامل أخرى بالطبع). كما أن ما يتعرض له من تطورات قد يبرز إما تعديلاً في الهيكل القائم أو هيكلاً جديدا. كما أن هذه التطورات أو التحولات تكون بدورها نتاجاً للتطور في هذه العوامل والقوى الاقتصادية. ثم يعود النمط الجديد للهيكل السياسي ـ بعد استقراره ـ للتأثير من جديد ـ ولو على نحو مختلف ـ على النظام الاقتصادي الدولي الذي يكون هيكله بدوره قد تطور أو تحول.

إذن يمكن القول إن هناك حلقة متشابكة من العمليات التي تبرز ـ على الصعيد الدولي ـ التأثير التبادلي بين السياسيات والاقتصاديات على مستويات مختلفة: جزئية وكلية، وعبر مراحل مختلفة من عمل أو تحول النظام.

ولذا لا يمكن إطلاق القول إن السياسيات دائماً تتفوق في الأهمية على الاقتصاديات، وأنها هي التي تحددها. كما لا يمكن أيضاً إطلاق القول المضاد دائماً. حيث إن التطورات الإقتصادية في أوضاع أعضاء النظام الدولي في مرحلة ما تبرز هيكلاً ما للنظام يعمل لفترة ما على نحو يؤثر على نمط التفاعلات الاقتصادية الدولية. حتى تبدأ قوى اقتصادية جديدة تمارس تأثيرها على مستوى الدولة الواحدة أو على مستوى عدة دول ثم على المستويات الأقليمية والعالمية فتقود أو تحرك التطور أو التحول هيكل النظام الدولي إلى مرحلة جديدة وهكذا. . . ومن هذا يتضح مغزى النظر إلى الاقتصاد السياسي الدولي في مرحلة ما على أنه قد يعكس أولوية السياسيات على الاقتصاديات أو على أنه ـ في مرحلة أخرى ـ قد يعكس أولوية الاقتصاديات على السياسيات في التأثير على العلاقات الدولية وذلك وفقاً لطبيعة وخصائص كل مرحلة . . . وهكذا.

هذا وتساعد الملاحظات السابقة على محاولة ايجاد علاقة بين كل من الاتجاهات الفكرية السابق الإشارة إليها حول العلاقات بين السياسيات والاقتصاديات وبين طبيعة المرحلة التاريخية التي سادت خلالها كل منها.

ولهذا فإن الرجوع إلى التاريخ ودراسته كعملية تطورية ذات حلقات متتالية يساعد على تبين هذه الديناميات للاقتصاد السياسي الدولي (على مستوى النظام الدولي) بعد فترة زمنية ممتدة، أي يساعد على توظيف بعض التحليل السابق (الأبعاد النظرية منه) لفهم وتفسير التحولات من ناحية، والربط بين النظورات المختلفة وبين حقائق المرحلة التي ساد خلالها كل منها.

بعبارة أخرى إذا كان منطلق هذه الدراسة ـ كما أشرنا في المقدمة ـ هو تجدد الاهتمام بالاقتصاد السياسي الدولي في ظل سمات المرحلة الراهنة لدراسة العلاقات الدولية (وخاصة بالنسبة للدراسات على مستوى النظام الدولي)، وإذا كان بعض الصفحات السابقة من هذه الدراسة قد عرضت ـ ولو باختصار ـ لبعض أهم التطورات الفكرية والنظرية حول هذا الموضوع، إذن قد يمكن أن يتحقق فهم أفضل لأسباب تجدد الاهتمام الراهن بهذا الموضوع من ناحية، كما قد يمكن أن يتحقق فهم أفضل لبعض أسباب الاختلافات بين الاتجاهات والمدارس المختلفة التي طرحت الموضوع للتحليل: قد يتحقق هذا كله بالرجوع إلى مدلول الخبرة التاريخية حول تطور العلاقة بين هيكل وعمل النظام السياسي الدولي وبين عمل وهيكل النظام الاقتصادي الدولي عبر عدة مراحل متتابعة ابتداء من القرن ١٥ وحتى الآن. وهي المتابعة التي ستبرز أمرين:

أولاً : تأثير «التطور اللامتساوي» في ظل الرأسمالية على العلاقات الدولية. فإن التاريخ الاقتصادي الحديث للعالم يوضح كيف تفاوتت بدرجة كبيرة ـ في المراحل المختلفة ـ معدلات النمو الاقتصادي للدول الرأسمالية المختلفة، وهو الأمر الذي ترتب عليه إعادة توزيع السلطة السياسية والاقتصادية والعسكرية في العالم. وهي عملية لا تتم تلقائياً أو بطريقة سلمية ولكن من خلال الحرب[٥٦] .

ولقد قال الاقتصادي الفرنسي الشهير فرانسوا بيرو في هذا إن الاقتصاد العالمي لم يتطور نتيجة المنافسة بين شركاء متساوين ولكن نتيجة ظهور ونفوذ اقتصاديات قومية عظمى احتلت ـ على التوالي مكانة القوة السائدة[٥٧].

ثانياً : لا يقتصر «التطور اللامتساوي» على نطاق الدول الرأسمالية المسيطرة فقط ولكن

يمتد أيضاً إلى الدول التابعة أي دول العالم الثالث. ولقد تعرضت هذه الدول للاستغلال بأكثر من طريقة في مراحل التطور المتعاقبة ابتداء من الاستعمار المباشر إلى الاستعمار الجديد بعد الاستقلال[٥٨].

بعبارة أخرى سيبرز لنا من التحليل التالي كيف يؤثر هيكل النظام السياسي الدولي على التفاعلات الاقتصادية، وكيف أن هذا الهيكل في حد ذاته يكون ـ في مرحلة ما ـ نتيجة لوضع من أوضاع «التطور اللامتساوي». وسيتضح هذا من خلال عرض التطور في بروز ثم أفول القوى السائدة والمهيمنة على النظام الدولي (منذ مرحلة السلام البريطاني وأفوله ثم مرحلة السلام الأمريكي وبداية أفوله) ولكن يبقى التساؤل التالي مطروحاً في حاجة لإجابة تقتضي مزيداً من التعمق في الإنجازات الفكرية والإسهامات النظرية في كل مرحلة من المراحل التي ستعرض لها فيما يلي: والتساؤل هو: هل هناك رابطة بين طبيعة كل مرحلة من حيث العلاقات بين السياسيات الاقتصادية وبين الاتجاهات أو المدارس الفكرية التي اتبعت خلالها وخاصة من حيث معالجتها لنفس الموضوع أي العلاقات بين السياسات والاقتصاديات أيضاً ؟ أي ما هي العلاقة بين تطور الاقتصاد السياسي الدولي ـ وبين تطور الاهتمام به ـ نظرياً ـ وكيفية وأبعاد هذا الاهتمام؟

والمرحلة الأولى التي نعرض لها تمتد من القرن ١٥ وحتى نهاية القرن ١٨، والثانية تمتد خلال القرن التاسع عشر، والثالثة تمتد من نهاية القرن ١٩ حتى اندلاع الحرب العالمية الأولى، أما المرحلة الرابعة فهي مرحلة ما بين الحربين العالميتين، ثم مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية وحتى بداية السبعينيات ثم أخيراً المرحلة الراهنة.

وبالطبع تختلف مسميات هذه المراحل باختلاف الناظر اليها: عالماً سياسياً أم اقتصادياً. كذلك قد لا ينطبق التقسيم المرحلي السابق مع تقسيمات أخرى لتطور النظام السياسي أو الاقتصادي الدولي. ولكن هذا التقسيم يعبر لدى البعض[٥٩]. عن خطوط ومؤشرات عامة تربط ـ بصفة خاصة ـ بين التطورات الاقتصادية والتطورات السياسية الدولية أي تحلل الرابطة بين الهيكل السياسي الدولي وبين الهيكل الاقتصادي الدولي.

خلال المرحلة الأولى (مرحلة المراكنتيلية أو مرحلة توازن القوى المتعددة) فلقد شكلت التفاعلات الاقتصادية سمتين سياسيتين هما:

أولاً : بداية نمو وتطور دول ـ قومية أي ظهور وحدات سياسية مركزية هدفها الأساسي هو تدعيم القوة داخلياً وخارجياً.

ثانيــا : التنافس بين هذه الدول اتخذ سمة خاصة نظراً لتكافؤ قـواها تقـريباً. فنـظراً لهذا التكافؤ كان يمكن أي تغيير ضئيل أن يؤثر بدرجـة هامـة على الـوضع الكـلي لقوة الدولة بالمقارنة بغيرها. ونظراً لما كان يقع على المنافسة بين الدول من حدود وقيود كثيرة (مثل الاتفاق على شرعية النظم الملكية، ومحدودية قدرات الـدول عسكريـاً وسيـاسيـاً) ضيقت من نـطاق الأهـداف السيـاسيـة والعسكـريـة فلقــد أضحت التفـاعلات الاقتصـادية هي المجـال الأساسي للصراع السيـاسي نظراً لاستغـلال الدول الكبرى لقواها العسكرية لتحقيق مزايا ومكـاسب تجاريـة فيها وراء البحـار وذلك خلال أول موجة للمدّ الاستعماري وبناء الأمبراطـوريات منـذ القرن ١٥ . بعبارة أخرى فـإن القيود التي فـرضها الهيكـل السياسي عـلى المنافسـة قد تـرجمت نفسها في شكل اتساع نطاق المنافسة الاقتصادية وذلك أمام ضآلة فرص المنافسـة السياسية العسكرية خلال هذه المـرحلة. ولهذا انتـظمت التفاعـلات الاقتصاديـة للدول من أجل هدف محدد هو قوة الدولة التي افترض أنها تنبع من امتلاك الثروة القومية التي تتحقق بدورها عن طريق زيادة الصادرات على الـواردات. ومن هنا مغزى المذهب التجاري الكلاسيكي الذي اتبع في هـذه الفترة (والسـابق الإشارة إليه) والذي جاء تعبيراً عن خصائص وسمات هذه المرحلة السياسية والاقتصـادية حتى نهاية القرن الثامن عشر[٦٠].

وإذا كـانت هذه المـرحلة قد شهـدت التحول من النـظام الإقطاعي إلى نـظام الدول ـ القـومية فلقـد شهدت أيضـاً التطور الـلامتساوي بـين الدول الأوروبيـة الكبرى (الـبرتغال، أسبانيا، هولندا، بريطانيا، فرنسا) بحيث أضحت فرنسا وبريطانيا تتنـازعان السيـطرة خلال القرن ١٩[٦١]. وطوال القرن ١٩ ـ أي خلال المرحلة الثانيـة ـ اتسم هيكل القـوى بالتـوازن على القارة الأوربية بين عدة قوى قارية من ناحية، وبسيادة وهيمنة القوة البريـطانية فيـها وراء البحار بحيث برزت بريطانيا في دور الدولة الموازنة من ناحية كما كانت محوراً للسياسة العـالمية من ناحية أخرى[٦٢] وبسبب بروز السيـطرة السياسيـة والعسكريـة البريـطانية تعـرض النظام الاقتصادي لتغيير: فلقد أضحت بريطانيا قـادرة على إقـرار نظام اقتصـادي دولي يتمركـز من حولها. وكان أساسه هو حرية التجارة الدولية التي تحقق المصالح البريـطانية. وهكـذا تمكنت بريطانيـا من إعادة هيكلة الاقتصـاد العالمي وممـارسة تـأثير كبـير على الشئـون الدوليـة في ظل تقسيم دولي جديد للعمل يدعم من قوتها الصناعية، ويبرزها كمركز مالي وصناعي لـلاقتصاد العالمي الذي اتسم بدرجة عالية من الاعتماد في ظل مبدأ حرية التجارة[٦٣].

وهذا هو الإطار الذي برزت في ظله النظرية الليبرالية الكلاسيكية حول التبادل الدولي (والسابق الإشارة إليها) بعد تراجع المذهب الماركنتيلي الذي ساند النظام الاستعماري للأمبريالية الكلاسيكية ومن ثم أضحى نظام حرية التجارة الدولية هو الفلسفة التي تحكم العلاقات الاقتصادية الدولية في هذه الفترة من الهيمنة البريطانية[٦٤]. ولذا يرى البعض[٦٥] أن التبادل الدولي القائم على مبدأ حرية التجارة خلال القرن ١٨/١٩ قد قامت به شركات احتكارية تساندها قوة الدولة السياسية والدبلوماسية والعسكرية. ولذا فإن دفاع آدم سميث ثم ريكادو عن حرية التجارة الدولية ليس دفاعاً عن حرية التجارة بقدر ما كان دفاعاً عن مصالح دولتهما بريطانيا. كذلك فإن إحدى الدراسات بعنوان «التجارة والقوة»[٦٦] تخلص من دراسة المعاهدات التجارية البريطانية ـ البرتغالية (خلال القرن ١٧ وبداية ١٨) إلى أن هناك استمرارية محددة في السياسة التجارية البريطانية رغم اختلاف الأسماء التي تستخدمها المدارس الاقتصادية المختلفة في الفترات المختلفة (الماركنتيلة ثم الليبرالية)، فهي سياسة تقوم في كل مراحلها على القوة كوسيلة وكغاية، ومن ثم فليس ثمة اختلاف في الجوهر بين مذهب الماركنتيلية ومذهب الليبرالية، فكلاهما في الأساس وسيلة من وسائل تحقيق القوة. ولهذا فإن التفسير التاريخي لظاهرة التبادل الدولي لا بد وأن يتضمن عنصر القوة، الذي أهملته النظرية الكلاسيكية.

كذلك قال البعض الآخر[٦٧]. إن الاقتصاد العالمي القائم على حرية التجارة ليس وضعاً طبيعياً أو لا مفر منه، ولكنه في الواقع يعكس المصالح السياسية والاقتصادية للقوة السائدة (وهي بريطانيا في القرن التاسع عشر) حيث إن النظام قام واستمر بواسطة القوة الإقتصادية والعسكرية البريطانية. وحين برزت قوى منافسة ومعادية للمصالح البريطانية مع نهاية القرن التاسع عشر تضاءلت تدريجياً درجة وضوح قيام النظام الاقتصادي العالمي على حرية التجارة. وهو الأمر الذي تأكّد بقوة عقب الحرب العالمية الأولى. ولكن يجد جذوره في المرحلة التي تمتد من ١٨٧٠ وحتى ١٩١٤ .

وبدأ مع هذه المرحلة التغير في هيكل النظام السياسي الدولي على نحو يشير إلى بداية تراجع بريطانيا عن مركز القوة السائدة، وبداية ضعف الدور الاوربي بصفة عامة في السياسات الدولية، وتأكد استمرار هذا التغير خلال مرحلة ما بين الحربين حتى أفصح النظام الدولي عن هيكل جديد عقب الحرب العالمية الثانية يتسم بالقطبية الثنائية. وهذا الهيكل الجديد وإن بدا واضحاً. مسلما به منذ ١٩٤٥ إلا أن جذوره تعود إلى الربع الأخير من القرن التاسع عشر حين بدأت أوربا والعالم تشهد تغيرات جذرية ثورية طبعت العلاقات الدولية

بطابع جديد تماماً يميزها عما سبقها من علاقات بين الدول[٦٨].

ولقد صاحب هذه التغييرات في الهيكل السياسي تغيرات في العلاقات الاقتصادية الدولية. وكان مرجع هذه التغييرات هو قوى اقتصادية هامة مارست عواقبها تأثيرات هامة على تطور الهيكل السياسي الدولي. فلقد كانت الثورة الصناعية وتفادي امتدادها ـ زمنياً إلى الدول الأوربية وغير الأوربية الكبرى هي المحور الأساسي الذي دارت حوله الأحداث الدولية حتى اندلاع الحرب العالمية الأولى. فلقد كانت بمثابة المحرك للمدّ الاستعماري الجديد والذي كان العامل الرئيسي وراء تغير ميزان القوى الدولي في هذه الفترة وما تلاها[٦٩].

فلقد بدأ ضعف الهيمنة البريطانية نتيجة بروز قوى جديدة منافسة اقتصادياً ومن ثم سياسياً وعسكرياً وخاصة المانيا والولايات المتحدة واليابان. هكذا بدأ نظام دولي تنافسي بدرجة كبيرة تراجع في ظله الدور البريطاني السائد والذي سبق وساعد على استقرار النظام طوال القرن التاسع عشر[٧٠].

ولهذا تزايد الصراع السياسي الدولي بين القوى الاستعمارية والتي أضحت المستعمرات بالنسبة لهم رمزاً للقوة القومية. وانعكس هذا التنافس الاستعماري الجديد (في آسيا وأفريقيا أساساً) على ميزان القوى الأوربي والدولي حتى انتهى الأمر باندلاع الحرب العالمية الأولى[٧١].

ولقد ترتب على السيطرة السياسية على آسيا وأفريقيا سيطرة واستغلال اقتصادي. حيث أدمجت المستعمرات في النظام الاقتصادي الدولي الذي كان يهدف إلى خدمة اقتصاديات الدول الاستعمارية المتنافسة، وأدى ذلك إلى إقرار هياكل تبعية اقتصادية استمرت لأجل طويل بعد ذلك حتى بعد انتهاء السيطرة السياسية[٧٢].

أما مرحلة ما بين الحربين العالميتين فلقد كانت مرحلة انتقالية بين نظام ما قبل الحرب الأولى ونظام ما بعد الحرب العالمية الثانية. ويمكن أن توصف بالتعددية التنافسية أو بمرحلة القومية الاقتصادية الشديدة. وذلك نظراً لوجود قوة مهيمنة قادرة على قيادة النظام الدولي. ومن ثم شهد النظام ـ تحت عواقب تسويات ما بعد الحرب العالمية الأولى وفي ظل فشل نظام الضمان الجماعي ـ توترات سياسية حادة بين الدول الكبرى وخاصة تحت ضغط التحدي الالماني والياباني، وفي ظل تأرجح وتذبذب سياسيات المحالفات الدولية[٧٣].

كذلك شهدت العلاقات الاقتصادية الدولية مرحلة عدم استقرار شديدة بعد أن

عصفت الحرب الأولى ونتائجها الاقتصادية والسياسية بالنظام الذي تمتع من قبل بدرجة عالية من الاستقرار. وفي نفس الوقت لم تكن تلك التغيرات الناجمة عن الحرب كافية لنقل العالم إلى ترتيب جديد للأوضاع يحوز قبول كل الأطراف. ولذا باءت كل محاولات استعادة استقرار النظام الاقتصادي بالفشل. وانبعثت حرب اقتصادية بين أعضاء النظام بحيث أضحى يعاني - بالرغم من فترة الانتعاش المصطنعة (١٩٢٤-١٩٢٩) - من أعراض أزمة اقتصادية حادة تتوجت بالأزمة الاقتصادية العالمية التي أندلعت في نهاية العشرينات واستمرت تثقل بعواقبها على العلاقات الدولية حتى اندلاع الحرب العالمية الثانية[٧٤].

وبقدر ما جسدت هذه الأزمة حالة وضع العلاقات الاقتصادية الدولية في هذه الفترة بقدر ما كان لها أيضاً من أثار سياسية مباشرة وغير مباشرة على العلاقات الدولية. لعل أهمها أنها مهدت - في ظل تأثر أوضاع المانيا بعواقبها - لوصول النازية إلى الحكم في المانيا والذي كان بداية التحدي الحقيقي للنظام الأوربي والعالمي والذي قاد إلى اندلاع الحرب العالمية الثانية[٧٥].

ولعل خبرة الثلاثينات هذه - والتي تجسدت في عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي والتي قادت إلى مأساة اقتصادية ثم سياسية مع اندلاع الحرب - هي التي كانت حاضرة في أذهان المسئولين الغربيين عقب هذه الحرب. فلقد اعتبر - كما يقول البعض[٧٦] - أن فشل القيادة الأمريكية وانسحابها إلى عزلتها عقب الحرب الأولى يعد من العوامل الأساسية في انهيار النظام الاقتصادي وفي انهيار السلام. وهكذا يتضح مدى الرابطة - لدى هذه الرؤية - بين حالة النظام الإقتصادي وبين إمكانيات دفع السلام العالمي. أي أن الاستقرار الإقتصادي والسلام السياسي مرتبطان بالاتفاق على التعاون لتنظيم اقتصاد ليبرالي دولي.

وهكذا نصل إلى مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية والتي يمكن أن نميز خلالها بين مرحلتين فرعيتين وخاصة بالنسبة لما لهما من مدلول بالنسبة للعلاقة بين هيكل النظام السياسي الدولي وهيكل النظام الإقتصادي الدولي، وبالنسبة لوزن قوى ودوافع اقتصادية في التأثير على التطور في الهيكل السياسي الدولي. ولقد سبقت الإشارة في موضعين سابقين من هذه الدراسة إلى الأوضاع السياسية الدولية التي أثرت على مسار العلاقات الاقتصادية الدولية، وكيف تطورت هذه الأوضاع على نحو أثر على هذا المسار منذ بداية السبعينات وحتى الآن. على نحو ساهم في تجدد الاهتمام بالاقتصاد السياسي الدولي كأحد مجالات علم السياسة اللازم أخذها في الاعتبار للتوصل إلى فهم أعمق للتطور في النظام الدولي واحتمالاته المستقبلية وذلك بالاستعانة بإسهامات كل من التحليلات الاقتصادية والسياسية في إطار

متكامل مندمج متعدد المستويات والأبعاد ـ كما سبق أن رأينا.

الخلاصــة :

ولعل مدلول الخبرة التاريخية السابق عرضها ـ وصولاً بها إلى المرحلة الراهنة من تطور النظام الدولي ـ تكون قد أوضحت كيف أن هذا الإطار المتكامل المندمج ضرورة لتحليل الماضي وفهم الحاضر وتقدير احتمالات المستقبل. وذلك انطلاقاً ليس من تطبيق مفاهيم واسهامات كل من الاقتصاديات الدولية والسياسات الدولية بمفردها على بعض الموضوعات والقضايا الدولية المختارة ولكن انطلاقاً من الاعتراف بالتفاعل المستمر بين القوى والعوامل السياسية والاقتصادية على نحو يفرض دراسة هذا التفاعل في إطار منهاج اقتصاد سياسي دولي متكامل.

ولعل مدلول الخبرة التاريخية يكون قد أوضح أيضاً ـ وذلك على ضوء السمات والأبعاد المقترحة لمنهاج اقتصاد سياسي دولي ـ كيف أن الأبعاد الاقتصادية لنسق القوة الدولية (بعد فترة زمنية ممتدة) قد تأتي أحياناً على قمة هذا النسق، وقد تأتي أحياناً أخرى ـ الأبعاد السياسية ـ العسكرية على هذه القمة. في حين قد تكون العلاقة تبادلية بينهما في أحيان ثالثة. وذلك وفقاً لطبيعة الظروف التاريخية لكل مرحلة: هل هي فترة استقرار في علاقات القوى الدولية أم فترة إعادة هيكلة لها. ومن الخبرة التاريخية يمكن ملاحظة كيف يتأثر الاقتصاد الدولي وتفاعلاته بالهيكل السياسي الدولي بعد أن يتحدد نمطه خلال مرحلة محددة (وتحت تأثير قوى ودوافع اقتصادية): مثلاً مرحلة الماركنتيلية، مرحلة الأمبريالية البريطانية (القرن ١٩) مرحلة هيمنة السلام الأمريكي (ما بعد الحرب العالمية الثانية وحتى بداية السبعينات). كذلك يمكن ملاحظة كيف أن وزن الاقتصاد كقوى تحولية يبرز في فترات إعادة تشكيل هيكل العلاقات الدولية. مثلاً: مرحلة القومية الأمبريالية منذ نهاية القرن التاسع عشر وحتى الحرب الأولى، وفترة ما بين الحربين والمرحلة الراهنة منذ بداية السبعينات. فهل كان بمقدور الاقتصاد العالمي الذي يتسم بالاعتماد المتبادل أن يتكيف مع الإطار السياسي الدولي المتغير منذ بداية السبعينات وحتى الآن وما بعد ذلك؟ أم سنفرض تأثيره على هذا الإطار؟

وبالنظر إلى تطور الاقتصاد السياسي الدولي منذ بداية السبعينات واقتداء بأبعاد المنهاج الاقتصادي ـ السياسي الدولي السابق طرحه، فإنه يمكن أن نميز بين خمسة مجالات أو مستويات نظمية بحثية يتحقق من تحليل كل منها من ناحية[٧٧] والربط بينها من ناحية

أخرى، مع إرجاعها إلى جذورها التاريخية من ناحية ثالثة ـ يتحقق فهم أعمق للحالة الراهنة للنظام الدولي واحتمالاته المستقبلية[٧٨] وهذه المستويات الخمسة هي:

الاقتصاد السياسي الدولي للعلاقات الشرقية ـ الشرقية.
الاقتصاد السياسي الدولي للعلاقات الغربية ـ الغربية.
الاقتصاد السياسي الدولي للعلاقات بين الشرق والغرب.
الاقتصاد السياسي الدولي للعلاقات بين الشمال والجنوب.
الاقتصاد السياسي الدولي للعلاقات بين الجنوب والجنوب.

وجميع المواقف والمشاكل التفاوضية المرتبطة بهذه المستويات الخمسة ليست مجرد قضايا فنية ولكنها ذات أبعاد سياسية واضحة لأنها محاولات لإعادة فحص معنى ومصادر القوة الدولية في الثلث الأخير من هذا القرن. أي أن موضوعات مثل: اتفاقات التجارة الدولية، الإصلاح النقدي العالمي، المعونة، المديونية الخارجية، نقل التكنولوجيا. . . وغيرها هي في جوهرها قضايا سياسية تختفي وراء إطارات فنية[٧٩] كل هذا يعني بروز أهمية التفاعلات الاقتصادية على الساحة الدولية على نحو أدى إلى «تسييس العلاقات الاقتصادية الدولية» وإلى تأثر العلاقات السياسية الدولية بالمشاكل الاقتصادية العالمية. وهنا كان تزايد الارتباط بين دراسة العلاقات السياسية الدولية والمتغيرات والمشاكل الإقتصادية التي أضحت ـ لحيويتها ـ تثير الاهتمام مثلها مثل المشاكل السياسية والاستراتيجية بل وتثير كل موضوع العلاقة بين السياسيات والاقتصاديات على المستوى الدولي، أي تجدد الأهتمام بالاقتصاد السياسي ـ الدولي.

الهوامش:

(١) حول هذه الإتجاهات التي تهتم بوزن المتغيرات الاقتصادية من زوايا مختلفة انظر: د. نادية محمود مصطفى: «نظرية العلاقات الدولية بين المنظور الواقعي والدعوة إلى منظور جديد» في السياسة الدولية. العدد ٨٢ أكتوبر ١٩٨٥ ص ٥٤-٨٢.

(٢) Politics, Economics.

(٣) Joan Edelman Spero; The Potitics of International Economic Relarions. St. Martin's Press, New York 1981, (2' edition). P.1.

(٤) Robert Gilbin; The Politics of Transnarional Economic Relations. (in) R. Maghroori, B. Ramberg (eds); Gbbalism Versus Realism. Westview Press, U.S.A. 1982. P 174

(٥) انظر على سبيل المثال وليس الحصر: Richard Cooper: The economics of Inter depcendence. Mc. Graw-Hill, New York 1968.

- Charles P. Kindleberger: Power and Money: The Economics on International Politics and the Politis of Inrerrational Economics. Basic books, New York. 1970.

- Bruce Russet: Economic Theories of Inrernational Politics. Mark Ham Publishing Conpagny. 1968.
- C. Fred Bergsten, Lawrence Krause (eds) World Polities and International Economics. Brookings Institution, Washington, D.C. 1975.

(٦) High Politics and Low Potitics

والمقصود بالأولى: الموضوعات التي تحتل الأولوية في اهتمامات صانع القرار وهي الموضوعات السياسية والعسكرية. والمقصود بالثانية الموضوعات الأقل أهمية التي يوكل بها إلى المستويات الأدنى في السلطة وهي الموضوعات الاقتصادية والاجتماعية.

(٧) Bruce Russet. Op. Cit. PP1-4

(٨) Robert Gilbin: U.S Power and Multinational coor-Poration. PP 21-33.

(٩) W. Ladd Hollist, James A Caporaso: Inrernational Political Economy Research: Waht is It and Where do we turn for concepts and Theory? (in) W.L. Hollist, F. Lamond tullis (eds): An Inrerna tional Political Economy. Westview Press, 1985. PP 27-35.

(١٠) ستركز الدراسة على مواقف هذه المدارس من العلاقة بين السياسات والاقتصاديات الدولية فقط دون التطرق إلى تحليلاتها العميقة لابعاد هذه العلاقة على المستوى القومي (علاقات الإنتاج، التوزيع، العلاقات بين عمليات الدولة وعمليات الطبقة وتأثرها بنشاطات إنتاج الاقتصاد وبأنماط التبادل) .

(١١) حول مقارنة سريعة وموجزة بين مواقف هذه المدارس من الموضوعات التالية: طبيعة العلاقات الاقتصادية، طبيعة الفاعلين الدوليين، هدف النشاطات الاقتصادية، العلاقة بين السياسيات والاقتصاديات انظر: R. Gilbin: op. cit. PP 26-33

(١٢) J.E. Spero: op. cit P 5

(١٣) والماركنتيلية هي التجارية. Classical Mercantilist doctrine.

(١٤) د. جودة عبد الخالق: الاقتصاد الدولي (من المزايا النسبية إلى التبادل اللامتكافيء) دار النهضة العربية، القاهرة، ١٩٨٥ . ص ٣٧-٥٥

(١٥) R. Gilbin: qp. ci. P 173

(١٦) J.E. Spero: qp. ci. PP 1-3

(١٧) R. Gilbin: op. ci. P 173

(١٨) Ibid: PP 173-174

(١٩) Ibid: P 175

(٢٠) R. Gilbin: U.S Power: ...op. cit: PP 33-34

(٢١) I.E. Spero: op. cit, PP 3-8

(٢٢) **Ibid:** PP 23-26

(٢٣) Nazli Choucri: **International Political Economy: A Theoretical Pers Pective** (in); Ole R. Holsti; R. Siverson; A. George (eds): **Change in the Inrernation System.** West view, Press, 1980. PP 103-106.

(٢٤) I bid: PP 111-113.

(٢٥) انظر نقدا بهذا المعنى ـ لهذه النظرية ـ أي حول إغفال الأبعاد السياسية في: د. جودة عبد الخالق: مرجع سابق: ص ٧٤-٧٥.

(٢٦) Nathaniel Stone Preston: Politics, Economics, Alkiower (1968)
- Joea. Oppen heimer: Small steps Forward for Political Economy. World Politics. october 1980. PP 121-151

(٢٧) Charles Kegley, E. Wittkop: World Politics: Trend and Trans-Formation. St. Martin's Press, New York. 1982. PP 5-25

(٢٨) Nazli Chouccri: Op. cit. PP 113-115.

(٢٩) هذا هو محور دراسة سابقة تأتي هذه الدراسة كحلقة مكملة لها: انظر: د. نادية محمود مصطفى: موجع سابق.

(٣٠) Nazli Choucrri: op. cit. PP 113-115
R. Gilbin: op. cit. P 176.

(٣١) «Sensitivity»

(٣٢) Vulnerability.

(٣٣) Naxli Choucri: op. cit. P 115.

(٣٤) Ronald Yalem: Transnational Politics Versus International Politics **Year Book of world Affairs**, 1978. PP 67/218.

(٣٥) Robert Keohane, Joseph Nye. Power and Interdependence: world Politics in Transition. Little Brown. Co, Boslon, 1977. P 42.

(٣٦) James O'Leary: Envisioning Interde Pendence: Perspectives on Future World Orders. **Orbis**, Fall 1978.

(٣٧) «Liberal- Realist Model».
وحول أهم الإتجاهات المعبرة عن هذا النموذج ورؤيتها للفاعلين الدوليين، والعمليات الدولية، ونطاق مضمون العلاقات الدولية انظر: د. نادية محمود مصطفى: مرجع سابق.

(٣٨) Naxli Choucri: op. cit. PP 115-116.

(٣٩) فمن أهم الانتقادات التي تعرض لها منظور الاعتماد المتبادل هو مدى شموليته لينطبق على العلاقات بين مختلف أعضاء النظام الدولي وخاصة بين الدول المتقدمة والمتخلفة. ويجري الآن إعداد دراسة مقارنة من وضع دراسات العالم الثالث بين منظري الاعتماد ومنظري التبعية.

(٤٠) حول أهم الافتراضات التي تنطلق منها هذه المدرسة انظر تلخيصاً مركزاً جامعاً في:

Bahgat Korany, Ali E. Hillal Dessouki; The global system and Arab Foreign Policies: The Primacy of Constraints. (in) B. Korany, a.E.H. Dessouki (eds): The Foreign Policies of Arab States. Westview Press. Aucp, 1984. PP 23-26.

وحول العديد من الدراسات الأساسية في هذا المجال انظر: Munoz

He aldo Munoz (eds): From dependen cy. to developement. Westview Press, 1981.
- Ronald Chilcote: Theories of development and underdeve lopment. Westview Press. 1984.

(٤١) J.E. Spero: op. Cit. PP 26-29.

(٤٢) Ibid: PP 5-7.

(٤٣) R. Maghloori: Major Debates in International Relations (sin) R.Maghroori, B. Ramberg (eds) op. cit. PP 17-18
- G.L Gooduin, A. Linktar: Changing concepts of structure and order (in) G. Goodwin, A. Linktar (eds): New dimensions of world Politics. Groon Helm, London, 1975. PP 3-4

(٤٤) Donald Puchala, Sturat Fagan: International Politics in 1970's: The search for pevspective. (in) R. Maghroori, B. Ramberg (eds) op. cit. PP 49-53.

(٤٥) Susan Strange: The study of Transnational Pelations. **International Affairs:**. V: 53 (3) 1976. P 337.

(٤٦) حول مزيد من التفاصيل حول موقف المنظور الواقعي من نطاق محتوى العلاقات الدولية. انظر: د. نادية محمود مصطفى: مرجع سابق.

(٤٧) J.E. Spero: op. cit. PP 5-7

(٤٨) R. Keohane, J. Nye: op cit. PP 24-36

(٤٩) Charles W. Kegloy; Eugene R. Wittkopf: op. cit. PP 396-397.

(٥٠) Naxli Choucri: op. cit. PP 103-130.
كذلك حول تحليل آخر لمدى إسهام علمي السياسة والاقتصاد في دراسات الاقتصاد السياسي الدولي، وحول

دور دراسات التاريخ الاقتصادي واقتصاديات التنمية وفي دفع ودعم هذه الدراسات انظر: Susan stange: inrer-national political Economy. The Story so Far and The Way Ahead (in) W.L. Hollist, F.L. Tullis (eds); Op. cit. PP 16-21

(٥١) Ibid: PP 116-119

(٥٢) Interconnection.

(٥٣) Ibid: PP 119-120.

(٥٤) Domestic, Inter-Stake, Transnational, Supra-National Influences.

(٥٥) أنظر أيضاً R. Gilpin: Us. Power...: op. cit. PP 33-34.

W.L. Hollist, J. Caboraso: Op. Cit. PP 33-34.

(٥٦) د. جودة عبد الخالق: مرجع سابق. ص ٥-٦.

(٥٧) نقلا عن: R. Gilbin: op. cit. P 173

(٥٨) د. جودة عبد الخالق: مرجع سابق: ص ٦-٧.

(٥٩) J.E. Spero: op. cit. PP 2-5, PP 23-30.

- R. Gilbin: op. cit. PP 177-183.

- C. Kegley, E. Wittkopf: op. cit. PP 67-73.

وحول أهم التطورات في النظام الاقتصادي العالمي منذ الحرب العالمية الأولى انظر د. جودة عبد الخالق: مرجع سابق: ص ١٩٣-٢١٨.

وحول أهم التطورات المؤثرة على النظام السياسي الدولي منذ ١٩٤٨ وحتى بداية الثمانينات. انظر على سبيل المثال: William Coplin: an Iroduction to International Politics.

Prentice Hall, NewJersey, 1980 (3:edition PP.

(٦٠) J.E. Spero: op. cit. PP 5-6

(٦١) د. جودة عبد الخالق: مرجع سابق. ص ٧.

(٦٢) د. سمعان بطرس فرج الله: العلاقات السياسية الدولية في القرن العشرين (الجزء الأول ١٨٩٠-١٩١٤) مكتبة الأنجلو المصرية ١٩٨٠ (الطبعة الثانية) ص ٤٥-٤٧.

- Steven Rosen, Walter Jones: The Logic of International Relations. Winthrop Publis hers (1980) 3th. edition.

(٦٣) J.E. Spero: op. cit. PP 6-7.

- R. Gilbin: op. cit. PP 178-179.

(٦٤) C. Kegley, E. wittkop: op. cit. p 68.

(٦٥) د. جودة عبد الخالق: مرجع سابق: ص ٧٤.

(٦٦) S. Sideri: Trade and Power: Informal Colonization in aglo-Portugeese Relations (Rotter dam University Press, 1970).

نقلاً عن مرجع سابق: ص ٧٥.

(٦٧) نقلاً عن: R.Gilbin: op. cit. P 177

(٦٨) د. سمعان بطرس فرج الله: مرجع سابق. ص ٤-٨.

(٦٩) مرجع سابق: ص ١٢-٢٠.

(٧٠) R. Gilbin: op. cit. p 178.

(٧١) د. سمعان بطرس: مرجع سابق: ص ٢٠.

(٧٢) C. Kegley, E. Wittkopf: op cit. P 70.

(٧٣) د. سمعان بطرس فرج الله: العلاقات السياسية الدولية في فترة ما بين الحربين العالميتين. مذكرات غير منشورة. كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - جامعة القاهرة.

(٧٤) د. جودة عبد الخالق: مرجع سابق. ص ١٩٤-١٩٥

(٧٥) د. سمعان بطرس فرج الله: مرجع سابق.

(٧٦) J.E. Spero: op. cit. PP 24-27.
- R. Bilbin: op. cit. PP 181-182

(٧٧) وذلك في دراسة مستقلة: فليس هنا موضع التفصيل حول هذه المستويات الخمسة.

(٧٨) حول ثلاثة سيناريوهات لاحتمالات المستقبل والتي تمثل كل منها واحدة من المدارس الفكرية التي تناولت الاقتصاد السياسي (الليبرالية، الماركسية، سالماركنتيلية) انظر:

R. Gilbin: Three Models of the Future (in) F. Begsten and L. Krause (eds): op. cit. PP 36-60.

(٧٩) Wolfram F. Hamrieder: Dissolving Inrernational Polities. **American Political Science Review**. W: 4, 1978. P 1980.

مجلة العلوم الاجتماعية ـ المجلد ١٤ ـ العدد ٣ خريف ١٩٨٦ (الصفحات من ٤٣ ـ ٧٢)

اتجاهات التنشئة السياسية والاجتماعية في المجتمع الأردني: دراسة ميدانية لمنطقة شمال الأردن

أحمد جمال ظاهر
دائرة العلوم السياسية ـ جامعة اليرموك

لا تقوم عملية التنشئة الاجتماعية إلّا في وسط اجتماعي ، والوسط الاجتماعي عبارة عن جملة الأنظمة الاجتماعية وأهمها علاقة الأفراد القائمة سواء تميزت هذه العلاقة بالصراع أو بالانسجام، وسواء وجدت العلاقة داخل تنظيمات صغيرة أو كبيرة، مستقرة أو غير مستقرة. في الواقع إن الذي يميز النظام الاجتماعي هو شموله على الحشد الكبير من المتناقضات التي تعمل على أساس عدم استقرار النظام ومن ثم تعمل عوامل عدم الاستقرار على تغيير النظام ونقله إلى شكل آخر. ففي دراسة العائلة مثلاً فإن الباحث يهتم بعلاقات الصراع والانسجام القائم بين أفراد العائلة على حد سواء وذلك من أجل دراسة العوامل التي تؤدي إلى تغيير شكل العائلة والذي بدوره يؤدي إلى تغيير المجتمع والذي يمكن أن يتخذ الصراع فيه أشكالاً عديدة كالصراع الطبقي أوالطائفي أو غيره. وعلى ذلك يمكن تعريف عملية التنشئة الاجتماعية بأنها (الطريقة الذي يتعلم بواسطتها الأفراد انضمامهم إلى مجاميع المجتمع كالمنظمة والأسرة والمدرسة والجمعيات الثقافية والعلمية والرياضية وغيرها) وتبدأ هذه العملية في مرحلة الطفولة المبكرة وتستمر حتى موت الفرد. ويتعلم الصغار في مختلف مراحل التنشئة اكتساب قيم اجتماعية وسياسية واقتصادية وتراثية، ومهمة التنشئة أيضاً تتركز حول اكتساب الانسان لذاته وتنمية قدراته العقلية وتهذيب سلوكه واكتساب هويته من خلال احتكاكه بالآخرين ويحقق نشاطه العملي والفعلي. والتنشئة في جملتها عبارة عن نقل التراث الاجتماعي من جيل إلى جيل من ناحية وبناء شخصية الفرد من ناحية أخرى. ومن مهمة التنشئة أيضاً بناء المواطن والأمة والدولة وهنا يجد الباحث التقاء الاجتماع بالسياسة. فإذا كان مفهوم التنشئة مفهوماً اجتماعياً فإن بناء المواطن والأمة والدولة مفاهيم «سياسية» صرفة.

ومفهوم المواطن مفهوم سياسي لا يختلف عن مفهوم الرفيق ذي الدلالة التورية. فكلا المفهومين ثوريان يتبناهما السياسيون والاقتصاديون والاجتماعيون الباحثون عن التغيير من أجل تحقيق مفاهيم الحرية والمساواة والعدالة والديمقراطية وغيرها من المفاهيم المناقضة للدكتاتورية والتسلطية والاستبداد وحكم الطغاة.

ظهر مفهوم المواطن والمواطنة قديماً لدى اليونان مع ظهور دولة المدينة الأثينية. وقد كان الأثينيون على وعي كبير بالأمر وفخورين به. ويكون اليونانيون بذلك قد فصلوا بين كونهم أناساً أحراراً متساوين وبين الآخرين من الرعايا أو التابعين لملوك الفرس أو المصريين القدماء، وقد فرق الأثينيون أيضاً بين المواطن الذي يعي الحرية والديمقراطية والمساواة وبين التابع أو بالأحرى العبد الذي لا يعرف هذه المفاهيم[١].

وقد صبغت فكرة المواطنة بصبغة أخرى على يد توماس الأكويني في العصور الوسطى عندما فرق بين مواطن بالاطلاق وآخر بالتحديد. ويتميز النوع الأول بتمتعه الكامل بحقوق وواجبات المواطن وله دور كبير في الحياة السياسية، بينما لا يتمتع النوع الثاني بذلك. والمواطن بالتحديد هو الذي يعتبر مقيماً (Resident) في بلد ما[٢].

ويمكن للمرء أن يجمع بين كونه مواطناً وتابعاً أو مقيماً في نفس الوقت كما هو الحال في كثير من الدول الحديثة، ولا يخل هذا بالمعنى العام لمفهوم المواطنة بقدر ما يدل على شكل الحكم القائم. فعلى أثر قيام الثورة الانجليزية سنة ١٦٨٩ وانتصار الدستور على آل ستيوات لم يكن هناك شعور بين الناس لمفهوم المواطن بالمعنى اليوناني القديم، أي وقوف الأفراد جميعاً على قدم المساواة أحراراً في مشاركتهم للحياة السياسية.

المواطن اليوناني أو بالأحرى المواطن الارسطي (أي كما يراه ارسطو في السياسة) هو الفرد القادر على أن يحكم ويحكم. فهو حاكم مرة ومحكوم مرة أخرى. وهذا ما تقره طبيعة الدولة الدستورية عند ارسطو والتي تتشكل من مواطنين أحرار ومتساوين، ليس بينهم خلاف أواختلافات (Homogenieous) ولديهم القدرة على تسيير الحياة السياسية[٣]. وينظر روسو نظرة مشابهة للنظرة الأرسطية. ويميز روسو بين الفرد الحاكم (المواطن) وبين الفرد المحكوم (التابع). ويتضمن مفهوم المواطن عند روسو مشاركة الشعب في السيادة السياسية أما التابع فيتميز في تقبله وانصياعه للقواعد والقوانين التي تسنها الدولة (أي المواطنون)[٤].

ويبقى السؤال: كيف يتعلم الأفراد أن لهم حقوقاً؟ أخبرنا افلاطون في محاورته المسماة بالقوانين (Laws) إن هدف التعليم إنما هو توجيه الشباب إلى معرفة القوانين الصحيحة. وهو

يعني بـذلك أن للقـوانين دوراً في تشكيـل أخلاق المـواطن وسلوكه. وتـوضع القـوانين دائـماً بواسطة الدولة. ويرى افلاطون أن الحكمـاء والفلاسفة هم الـوحيدون القـادرون على القيـام بمهمـة وضع القـوانين. ويجـد الفلاسفـة الآخرون وغـيره الذين اهتمـوا ببناء الأمـة والدولـة كاسبينوزا وغيره أن على الدولة أن تنمي الحرية والذكاء لدى الأفراد من أجـل الصالـح العام، ويتعلم الأفـراد أيضاً أن في حـالة صراع بـين المصالـح الخاصـة والعامـة على الأفـراد تقـديم المصالح العامة على المصالح الخاصة. ففي مثل هذا الوضـع، كما يقـول جون ستيـوارت مل «يصبح الفرد مواطناً حراً».

إن قضية تعليم المواطن أن يكون مواطناً تتضمن مشكلة أخلاقيـة صرفة تتعلق بعـلاقة الانسان كإنسان (أو سمه إن شئت الانسان الجيد)، والانسان المواطن؟ بعبـارة أخرى إلى أي حـد يمكن أن يكون هنـاك تطابق بـين الإنسان الجيـد والإنسان المـواطن ؟ يـرى ارسـطو أن الاثنـين متطابقـان فهما يشكـلان وجهين لعملة واحـدة، وهما قـادران على أن يحكـما كـأنـاس أحرار، ومتساوين. والواقع فإن وجهات نظر الفلاسفة مختلفة حول هذا الموضوع الأخلاقي. فوجهة نظر أفلاطون وهيجل تختلف عن اوجستين وتومـا الأكويني وهما بـدورهما يختلفـان عن جون لوك وجون ستيوارت مل في نظرتها لعلاقة المواطن بالـدولة. فـالقدمـاء غالبـاً ما كـانوا ينظرون إلى قانون أعم وأشمل من قوانين الـدولة. وقـد يكون مـوقف سقراط وتجـرّعه للسم مثلاً جيداً على ذلك. أما الرواقيون وماركـوس اورولوس فقـد استعدوا للتنـازل عن القانـون العـام في سبيل الأخـوة العالميـة الإنسانيـة التي ترتبط بـدولة واحـدة. أمـا مسيحيـو العصـور الوسطى فقد آمنوا أن مدينة الله أفضل بكثير من مدينة الانسان، وهـم لا يمانعـون بأن ينتمي الفرد لكلا المدينتين ولكن لا بدّ من انصياع الفرد لقوانين السماء في حـالة وجـود تناقض بـين قوانين مدينة الله وقوانين الدولة. المؤمن، على حد قـولهم، لا خيار لـه، إذا حصل صراع إلاّ أن يختار القوانين الالهية «القوانـين التي تناقض قـوانين الله، فيـما يقول الأكـويني، يجب أن لا تطاع».

قضية ارتباط الفرد بالمجتمع وارتباطه بالدولة من الأمـور المفروضة على الانسـان بغض النظر عن تعارض هذا الارتباط بقوانين خارجة عن نطاق الواقع الذي يعيشـه، وعلى الـرغم من اختلاف وجهات النظر الفلسفية عن علاقة الفرد بالمجتمع من جهة وعلاقته بـالدولـة من جهة أخرى فإن الذي لا شك فيه أن الإنسان لا يقوى إلاّ أن يرتبط مع المجتمع والدولة إلاّ إذا كان، على حد قول ارسطو، الهاً أو حيواناً، ان جوهر قضية الارتباط إنما هي قضية الـولاء أو الانتماء ذي العلاقة الوطيدة بالتنشئة الاجتماعية والسياسية .

ويعني مفهوم الولاء شعور الفرد بالارتباط الشديد بموضوع آخر كأن تكون علاقة فرد بآخر أو بمجموعة من المجموعات الدينية أو الحزبية أو الطبقية أو العائلية أو القبلية أو شعور ارتباطه بفكرة من اوفكار أو بوطن من الأوطان أو بدولة من الدول وهكذا. ويعبر الفرد عن ولائه بالقول والعمل معاً لتثبيت علاقته. وقد ينمو ولاء الانسان تجاه موضوع ما بحيث يجعله متعصباً ومتزمتاً يخرجه بذلك عن صميم الواقع. ويدعم الولاء عن طريق وسائل التنشئة كالعائلة والمدرسة والمدرس ووسائل الاعلام.

ـ ٢ ـ

وحتى يتسنى للباحث دراسة التنشئة الاجتماعية والسياسية حديثاً فلا بدّ من النظر في فكرة التنشئة الاجتماعية والسياسية في الاسلام وتطبيقاتها العملية في عصور لاحقة، ويمكن النظر أيضاً إلى بعض العادات التي ما زالت قائمة حتى الآن في دول العالم الاسلامي «بشكل عام» «والعالم العربي» بشكل خاص والتي تضرب جذورها في الأعماق لتصل إلى الفترة التي سبقت ظهور الاسلام.

إذا كانت مجتمعات شبه الجزيرة العربية قائمة على العصبية القبلية فقد دعا الاسلام إلى مجتمع غير قائم على العرق أوالقومية أوعلاقة الدم أو غير ذلك. ولم يحمل الاسلام اسم مؤسس له. لقد أتى الاسلام ليذيب العصبية ويلغي الحدود ويساوي بين الناس. وللمجتمع الاسلامي خصائص معينة يمتاز بها كوحدة المجتمع وتطبيق العدالة. والأسرة مركز المجتمع الاسلامي. وقد حددت الشريعة الاسلامية علاقة الآباء والأبناء. فلكل منهم حقوق وعليهم واجبات ولا ضرر من أحدهما على الآخر. فمن واجب الآباء تنشئة ابنائهم تنشئة صالحة وللأبناء حقوق كحقهم في الحياة وحقهم في المساواة.

وإذا كانت العادات والتقاليد والدين تنص على ضرورة الأبناء لآبائهم وحصل تعارض بين الآباء والأبناء بسبب العقيدة «الدين» فلا بدّ من التمسك بالعقيدة وليس بطاعة الوالدين. ويشير القرآن الكريم إلى مفهوم الاحسان الذي يتضمن الحق والخير والجمال. ويؤدي تطبيق مفهوم الاحسان في الحياة العملية إلى احترام الأبناء لآبائهم والصلاة على أرواحهم وتقديم النصح والمشورة لهم إذا اقتضى الأمر.

وتقوم الحياة الاجتماعية في المجتمع الاسلامي على قواعد ثابتة من أجل تأمين السعادة والاستقرار والتقدم وازدهار الفرد والجماعة على السواء ولا يوجد مكان للطبقية أو سيطرة جماعة معينة أو فرد معين على الآخرين في المجتمع الاسلامي، بل تأكيد على أن الناس قد

خلقوا من ذكر وأنثى ليتعارفوا وإن اكرمهم عند الله اتقاهم، وإنهم جميعاً متساوون في الحقوق والواجبات.

أما على الصعيد الاقتصادي فقد حث الاسلام على ضرورة العمل شريطة أن لا يكون مخلاً بالشرع. وأكد الاسلام على ضرورة احترام الملكية الخاصة بغير التدخل من أحد سواء كانت الدولة أم غيرها. وفي مقابل ذلك على المسلم أن يقوم بواجباته الدينية والاجتماعية كدفع الزكاة مثلاً وله الحماية الكاملة من الدولة.

ولا تقتصر الحياة السياسية في الاسلام على فرد دون آخر أو طبقة دون أخرى وهي ليست دولة العمال كما إنها ليست دولة الرأسماليين، والقرآن هو دستور الدولة الاسلامية، وتكون السيادة لله وحده فهي ليست للحاكم أو الشعب، وهدف الدولة الاسلامية إقامة العدل للمواطنين بغض النظر عن أشكالهم وألوانهم وأنسبائهم وأطوالهم وأوزانهم. وعليه فلا تخضع الدولة الاسلامية لحزب معين سوى حزب الله، ولا تخضع لقوة اجنبية ويكون الولاء فيها لله وحده، وما الحاكم فيها إلّا منفذ لقوانين الله ويستمد سلطته من طاعته لقوانين الله. فالعقد الاجتماعي السياسي لا يكون بين الحاكم والمحكوم في الدولة الاسلامية وإنما يكون بين الحاكم والمحكوم من جهة وطاعتهم لقوانين الله وتطبيقها من جهة أخرى.

هذه هي القواعد النظرية في الاسلام، أما تطبيقها العملي فشيء فيه اختلاف كبير. ترتبط السياسة بالدين ارتباطاً وثيقاً، وتعج كتب التاريخ الاسلامي بوصف فترات وعصور ذهبية ظهرت فيها الدولة الاسلامية واتسع نشاطها وأخرى تميزت بالضعف والتشتت، فقد تميز العصر الاسلامي الذهبي بميلاد دولة المدينة. وتميز العصر الأموي بظهور الملكية والاعلاء من الجنس العربي على حساب الأجناس الأخرى وإن كانوا جميعاًمسلمين. وامتاز العصر العباسي الأول بمبادىء أمة جديدة قائمة على المساواة، وعلى الرغم من ذلك فقد ظلت أحداث الصراع على الخلافة وحروب المسلمين ماثلة في ضمير المسلمين.

ومع ذلك فقد نظروا إلى العصر الذهبي الاسلامي كمثل يحتذى به ولا بدّ من العمل على إعادته وتطبيقه بحذافيره. ولكن الزمن يتغير والاجتهادات تتزايد والآراء تتضخم وقد اثبت التاريخ أن المجتمعات في تغير مستمر. والمجتمع الاسلامي من ضمن هذه المجتمعات، فقد دخلت الفلسفة اليونانية وآراء المتصوفة وآراء الشيعة إلى حظيرةالمناقشات الدينية الاسلامية، فدخل فن المنطق وبعض مفاهيم الميتافزيقا عن الفلسفة اليونانية ودخلت مذاهب وحدة الوجود من المتصوفين سواء كان ذلك من بلاد فارس أو الهند وهو المذهب

الذي يربط بين الخالق والخلق وحاجة كل منهما للآخر. وأوجد الشيعة نظام الأمامة الذي لا بدّ من أن يكون متصلاً بآل البيت.

أما على الصعيد الاجتماعي فقد بدأت العادات والتقاليد التي سادت قبل ظهور الاسلام بالتغلغل في جسم المجتمع الاسلامي مما أدى إلى محاولات توفيقية بين الشرع الاسلامي من جهة وبين العادات والتقاليد من جهة أخرى. ومع ذلك فقد بقي التمسك بالشرع الاسلامي. وقد استمر الحال حتى القرن التاسع الميلادي عندما بدأت الوحدة السياسية الاسلامية في التفكك وأصبح للفرس أولاً ثم للأتراك ثانياً من السلطة والنفوذ درجة كانوا يخلعون الخليفة ويعينون بدلاً منه. وظهرت سلطة الأسر في الأقاليم واستقلالها الذاتي على الرغم من اعترافها بسيادة الخليفة العباسي، ثم ظهرت الشيعة في ثوب حركة الاسماعيلية لتتحدى شرعية الخليفة وقام الماوردي شارحاً لحقيقة الخلافة وأسبابها(٥).

أما القرن الثالث عشر الميلادي فقد شهد انقساماً في السلطة وزعت بين الخليفة والأمير التركي، وعلى أثر تدمير بغداد على يد المغول سنة ١٢٨٥ أصبح الخليفة بلا وزن على الاطلاق. وقد انتقلت السلطة من الخليفة إلى غيره من سلاطين المماليك في مصر. وعلى ذلك فقد اختلف نظام الحكم أيضاً. فقد أصبحت السلطة السياسية في يد العسكريين من المماليك أو الأتراك أو الأكراد وغيرهم ـ وقد تحولت الشرائع والقوانين الدينية إلى أوامر صادرة عن السلطان وأصبحت مهمة السلطان الحفاظ على سلطانه بشتى الطرق بغض النظر عن مصلحة الأمة. أما الخليفة فقد أضحى مجرد موظف في بلاط السلطان يستعمل لأغراض شرعية الحكم وطاعة المواطنين وكان ضماناً للعقيدة السنية ضد العقيدة الشيعية.

وقد تلت تلك الفترة فترة أخرى تحول فيها الفكر السياسي الاسلامي من مناقشة قضية مصدر سلطة الحاكم إلى قضية مناقشة كيفية وجودها العلمي. وأخذ فلاسفة المسلمين في محاولة التوفيق بين الفلسفة والدين ومحاولة الاجابة عن السؤال ماذا على الحاكم المسلم أن يعمل؟ وأسفر الجدل عن ضرورة أن يتميز الحاكم بالحكمة على غرار ما جاء في جمهورية افلاطون وإن مهمة الحاكم أن يقيم العدل في المجتمع. واحتد الجدل بين مؤيدي النظرة القائلة بأن على الحاكم أن يتصف بالحكمة ويحكم على ضوئها وبين اولئك الذين يقولون بأن مؤسس الدولة الاسلامية كان رسولاً فمن يحكم النبي أم الفيلسوف؟ والواقع فقد خاض الفلاسفة المسلمون الأمر في القرن العاشر الميلادي فقد كتب الفارابي آراء أهل المدينة الفاضلة وقارن بين النبي والفيلسوف. والنبوة عند الفارابي لا تحتاج إلى ملكة عقلية تتصف

بالتأمل الخالص للفيلسوف الحكيم الذي يصل للمعرفة الحقيقية عن طريق التأمل الخالص. ويرى الفارابي أن جمع الخصلتين في الحاكم، إن توفرتا، يكون أفضل. وهو يؤكد على أن الدولة الفاضلة إنما هي تلك التي يتعاون أفرادها للوصول إلى الخير العام(٦).

على الرغم من التعديلات والجدال الذي دخل على قضية النبوة والخلافة والأمامة على يد ابن سينا في القرن الحادي عشر وابن تيمية في القرن الرابع عشر إلاّ أن الفلاسفة والفقهاء لم يستطيعوا التمييز بين حكم الخلفاء الأوائل في الدولة الاسلامية وحكم السلاطين القائم. وقد بقي حكم الخلفاء يمثل فترة ذهبية ينادي بتطبيقها الفقهاء والفلاسفة بغض النظر عن اختلاف الزمان والمكان إن مثل هذا الشعور ما زال قائماً حتى الآن(٧).

الدولة الاسلامية دولة تجمع بين الشرع والحكم، فقد جمعت فترة الرسول وخلفائه بين الدين والدولة تماماً كما كان الحال في عهد الأمويين والعباسيين وغيرهم، وما يقال عن الفترات الاسلامية السابقة يمكن أن يقال عن الفترة التي سادت فيها الدولة العثمانية. وقد كان الحكم وراثياً لآل عثمان. ومع تطور الزمن أخذت قوى جديدة في الظهور نتيجة منح السلطان لها امتيازات الحكم في الأقاليم البعيدة مقابل الخدمة العسكرية والولاء للسلطان العثماني. وعلى الرغم من أن الجهاد كان أحد أسباب التوسع والفتوحات إلاّ أنه لم يكن العامل الحاسم في سياسة الدولة العثمانية. فقد تحالفت وتحاربت مع اوروبا المسيحية كما تحاربت مع الصفويين الشيعة. ولم يكن هناك توجه مباشر من الدولة العثمانية إلى تطبيق العصر الذهبي الاسلامي بل على العكس فقد كانت ترعى مدارس خاصة لتلقين العقيدة السنية وتشجيع فرق صوفية وتحيطها باجلال كبير. فقد جعلت من قبر جلال الدين الرومي وقبر ابن عربي مراكز روحية يحج إليها الزائرون(٨).

قسم المجتمع العثماني إلى طبقة الحكام أوالطبقة المعفاة من الضرائب وعلى رأسها السلطان. ولم يكن السلطان العثماني خليفة على الرغم من أنه كان أقوى المدافعين عن أهل السنة والجماعة. ولم يكن هناك محاولات لجعله كذلك حتى القرن الثامن عشر، ولكنه كان يجمع في يديه السلطتين الدينية والدنيوية وكان من مهمة هذه الطبقة تنظيم الجيش والإدارة والقضاء. ويتبع هذه الطبقة القضاء والمدرسون والأطباء وأئمة الجوامع والمؤذنون والكتبة والجنود والقادة العسكريون.

أما الطبقة الثانية فهي التي كانت تشكل السواد الأعظم من الناس وهي الطبقة المطالبة بدفع الضرائب. وكان المجتمع العثماني مقسماً إلى مناطق إدارية وكل منها مقسم إلى جماعات

دينيـة يرأسهـا رئيس ديني تابـع لمركـز المنطقـة الإداري. وكان لغـير المسلمين أيضـاً تجمعاتهم الدينية كالروم الأرثوذكس والأرمن واليهود والقبط وغيرهم.

لم تكن الدولة العثمانية تشمل على جماعة واحـدة متجانسـة بل جمـاعات غـير متجانسـة ولاؤهـا الأول لنفسهـا كجـاعـة حسب اقليمهـا أو دينهـا أو مهنتهـا وولاؤهـا الثـاني للسلطة المركزية. وقد استمر الوضع حتى بدء التصدع بتغليب سلطة أهل الأقاليم على سلطة الـدولة المركزية منذ القرن السابع عشر كما حدث في شمال افريقيا. وبانتهـاء الدولة العثمانية في القـرن العشرين تقاسم الغرب المنطقة العربية ومن ثم ظهرت الدولة العربية التي نالت استقـلالها في فـترات متقطعـة والتي اخذت في بنـاء فلسفتها الـتربويـة الخاصـة بها كـما يتطلب ذلـك امنهـا واستقرارها.

ـ ٣ ـ

خضعت قضية التنشئة الاجتماعية والسياسية في العالم العربي منذ أواخر القـرن التاسـع عشر إلى تيارات مختلفة في الشكـل والمضمون بـل ومتصارعـة مع بعضهـا البعض في كثير من الأحيان وإن كانت تبدو على السطح وكأنها تهدف إلى بناء أمة عربية جديدة. وقد مـرت هذه التيارات في فترات تقدم فيها تيار على آخر أو سارت جميعـاً معاً. ويمكن تقسيم هـذه الفترات إلى : ـ ١) منـذ أواخر القـرن التاسـع عشر حتى الحرب العـالمية الأولى، ٢) ـ فـترة مـا بـين الحربين، ٣) حتى سنة ١٩٦٧ و ٤) ـ أخيراً حتى الوقت الحاضر ويلاحظ أن هذهالفترات قد تميزت بظهور التيارات الدينية والقومية والاقليمية والأسرية.

وقعت البلاد العربية تحت الحكم العثماني منذ القرن السادس عشر وكان نتيجة ذلك أن فقـد العرب استقـلالهم السيـاسي وتجمـدت ثقـافتهم نتيجـة لعـزلتهم عن العـالم الخـارجي. واستمرت هذه العزلة حتى الغزو الفرنسي لمصر سنة ١٧٩٨. وكان نتيجة هذا الغـزوأن واجه المصريون الحضارة العربية. ولم يدم الغزو الفـرنسي لمصر طويـلاً وقد استغـل محمد عـلي باشـا ضعف الامبراطوريـة العثمانيـة وتسلم مقاليـد الحكم في مصر في أوائل القـرن التاسـع عشر. واستطاع محمد علي باشا أن يمد نفوذه إلى بلاد الشـام والسودان وشبـه الجزيـرة العربيـة وكان يطمح في بناء امبراطوريته الخاصـة إلاّ أن احلامـه تحطمت في اربعينـات القرن التـاسع عشر بسبب التـدخل الغـربي الذي وجـد في أطماع محمـد علي خـطراً على مصـالحه في المنطقـة. واستطاع محمد علي أن يبقي حكم مصر في يده ويد أبنـائه وأحفـاده حتى قيام الثـورة المصرية سنة ١٩٥٢. أما على صعيد مصر فقد أوفد محمد علي الطلبة المصريين إلى الجامعات الغربيـة وبذلك يكون محمد علي قد تحول عن سياسة العزلة التي اتبعتها الدولة العثمانية. وقد شجعت

سياسة محمد علي هذه فتح الأبواب أمام الارساليات الغربية وفتح المدارس في مصر وبلاد الشام مما كان لها الأثر في تطور الشعور القومي العربي. وظهر هذا الشعور في الكتابات الأدبية والتاريخية والجمعيات السياسية السرية والعلنية التي ظهرت في المنطقة (مصر وبلاد الشام) في الفترة ١٨٧٠ ـ ١٩١٤.

لم تسفر مساعدة العرب للغرب ضد العثمانيين في الحرب العالمية الأولى عن تحقيق آمالهم في بناء دولة عربية متحدة وهو الوعد الذي قطعته الدول الغربية (بريطانيا على وجه الخصوص) للشريف حسين. أضف إلى ذلك أن المنطقة قد قسمت إلى مناطق تابعة للدول الغربية وبدأ معها ظهور القوميات العربية المحلية وتشجيع الدول الغربية لذلك.

أما التيارات الدينية فقد ظهرت بادىء ذي بدء مع ضعف الدولة العثمانية في القرن الثامن عشر. فقد ظهرت الحركة الوهابية في أربعينات القرن الثامن عشر ثم الحركة الجزائرية في ثلاثينات القرن التاسع عشر ثم الحركة السنوسيةفي ليبيا في أوائل القرن العشرين لمقاومة الوجود الايطالي وقد تميزت هذه الحركات جميعاً«بالمقاومة والرجعة إلى الأصول» الدينية[٩]. ولم تستطع هذه الحركات تمثيل حضارة من تقارعهم من الغربيين بل على العكس من ذلك فقد أكدت على ضرورة الوقوف ضد الحضارة الغربية أو تمثيلها.

أما الحركات الاصلاحية الدينية التي قام بها جمال الدين الأفغاني ومحمد عبده وعبد الرحمن الكواكبي في النصف الثاني من القرن التاسع عشر فقد اتسمتبسمة التوفيق بين الفكر الاسلامي والحضارة الغربية. فالديمقراطية تعني الشورى، والرأي العام يعني الاجماع وتعني الضريبة الزكاة. ولكن مثل هذه المحاولات لم تؤد إلى كسر الحاجز بين الحضارة الغربية والعرب على الرغم من دعوة المفكرين المذكورين إلى قضية أن الاسلام لا يتنافى مع قضايا التقدم والتحديث والحضارة الغربية.

أما التيار الثالث فهو بناء التحديث والعلمانية، وفحوى هذا التيار الاعتماد على القومية، كما تمثلت في تعاليم الثورة الفرنسية منهجاً له. وقد تكون الجمعيات السرية والعلنية في بلاد الشام ممثلة لهذا الاتجاه.

وقد برزت التيارات الثلاثة المتناقضة واتخذت أشكالاً جديدة تمثلت في أحزاب عدة في فترة ما بعد الحرب العالمية الأولى ومثلت الصراع الذي كان قائماً في المنطقة منذ أمد وما زال. وقد ظهرت جماعة الأخوان المسلمين سنة ١٩٢٨ والحزب القومي السوري سنة ١٩٣٢ وحزب البعث العربي الاشتراكي في نفس الفترة تقريباً. وكانت الأحزاب الاشتراكية

والشيوعية قد بدأت في التشكيل على أثر نجاح الثورة البلشفية سنة ١٩١٧، ولكن هذه الأحزاب بقيت ضعيفة للغاية على الرغم من ترجمة بعض أفكار الشيوعية إلى اللغة العربية. فقد ترجم أحمد رفعت كتاب الدولة والثورة وترجم خالد بكداش البيان الشيوعي سنة ١٩٣٣ وترجم مصطفى حسين كتاب فردرك انجلز مبادىء الشيوعية سنة ١٩٣٥[١٠]. وقد دعت هذه الأحزاب إلى الوحدة ولكنها اختلفت في المنهج. أما الحزب الذي عارض الوحدة وطالب بالتجزئة فقد كان حزب الكتائب اللبناني الذي أسس سنة ١٩٣٦. ثم ظهرت حركة القوميين العرب على أثر مصيبة سنة ١٩٤٨ وحركة الناصريين بعد نجاح الثورة المصرية سنة ١٩٥٢.

وبالنسبة للحركات الدينية فقد ظهرت في معظم الدول الاسلامية في الوقت الراهن. وقد اخذت هذه الحركات بعض الأشكال كالجماعات والأحزاب السياسية كما هو الحال في تركيا والباكستان واندونيسيا أو على شكل مجموعات سرية كما هو الحال في سوريا ومصر والسودان. وكانت ايران الدولة الوحيدة التي استطاعت حركة دينية فيها السيطرة على السلطة السياسية. ومن الحركات الدينية الآن حركة الأخوان المسلمين والتي حددت أهدافها منذ انشائها على يد حسن البنا في خلق مجتمع اسلامي قوي لتحقيق المبادىء التي نادى بها الاسلام.

أما القوميون السوريون فيعتقدون أن السوريين كأمة يختلفون عن بقية العرب ويقصد بسوريا الهلال الخصيب (سوريا، لبنان، الأردن، فلسطين، العراق) والتي لا بدّ من اتحاد هذه المناطق في دولة واحدة يغيب فيها الأقطاع والرأسمالية والقبلية ويفصل فيها الدين عن الدولة. وينص برنامج الحزب القومي السوري الاشتراكي على الاستقلال وتحقيق الهوية القومية في سوريا الكبرى، ولكن آراء هذا لحزب خبت بعد سنة ١٩٤٥ ولم ترق هذه الأفكار لأهل المنطقة الذين وجدوافي وحدة العالم العربي طريقة أفضل من وحدة سوريا الكبرى.

أما حزب البعث العربي الاشتراكي كما عرضه مشيل عفلق فقد اعتمد بادىء ذي بدء على زكي الأرسوزي (من لواء الاسكندورنة) واضع البذرة الأولى لحزب البعث والذي طرح فكراً قومياً حاول فيه أن يتخطى الطائفة والعشيرة والطبقة وضمنها جميعاً في وحدة قومية واحدة. وقد اعتمد الأرسوزي على تحليل اللغة العربية لاقامة البرهان على وحدة الأمة العربية. ففي مجموعة من الكتيبات الصغيرة التي نشرها أثناء الحرب العالمية الثانية عرض فيها لنظرية الأصالة العربية. وكان يهدف الأرسوزي من وراء ذلك إلى اكتشاف هوية العربي من خلال اللغة والفاظها. وقد حاول الارسوزي أن يطبق الفكر الجدلي الذي نهجه هيجل

وذلك من خلال تأكيده على أن التاريخ العربي إنما هو تاريخ يتجاوز نفسه باستمرار. وعلى الرغم من أن التاريخ العربي جزء من التاريخ العالمي وإن العقل العربي أيضاً جزء من العقل المطلق، إلّا أن تجاوز التاريخ العربي والعقل العربي لا يتم إلّا عن طريق الرجوع إلى الأصل أوالأصول التاريخية العربية[١١].

وقد تأثر عفلق بهذا التيار الفلسفي الجديد وزاد على ذلك بتأثره البالغ بالفسلفة الرومانسية الفرنسية كما عرضها اندريه جيد والفلسفة الصوفية عند هنري برجسون والذي اعتبره عفلق فيلسوفاً فوق العادة.

أما عبد الناصر والناصريون فقد ربطوا بين التجربة العملية والفكر النظري. وإذا اعتمد التاريخ العربي عند عفلق على مبادىء أقرب إلى الخيال وأبعد عن الواقع الاجتماعي بما احتواه من مفاهيم عن «الرسالة التاريخية الواحدة» وقدر الأمة العربية في حمل هذه الرسالة «فإن التاريخ عند عبد الناصر أقرب إلى تفاعل الأفراد في بوتقة اجتماعية وسياسية واقتصاديةواحدة. وقد بنى عبد الناصر فكرة القومية العربية على اللغة صانعة الفكر وعلى الأمل صانع المستقبل وفي ذلك يقول:ـ

> يكفي أن الأمة العربية تملك وحدة اللغة التي تصنع وحدة الفكر والعقل. ويكفي أن الأمة العربية تملك وحدة الأمل التي تصنع وحدة المستقبل والمصير[١٢].

خلافاً لمشيل عفلق الذي جعل القومية تدور في فلك الإرادة الالهية، فقد انزلها عبد الناصر إلى صميم الوجود الاجتماعي بعد وضع النظرية في محك التطبيق العملي بتوجيه من الله، ولكن الدور الأساسي لها مصنوع من قبل أفراد المجتمع «الشعوب العربية» على حد قول عبد الناصر هي التي ستعيد كتابة تاريخها[١٣].

أما القوميون العرب فقد ظهرت حركتهم في الجامعة الأمريكية في بيروت سنة ١٩٥٤ كاحتجاج من قبل الطلبة والمدرسين على الأوضاع العربية العامة وخاصة ما نتج عن نكبة فلسطين سنة ١٩٤٨. وقد اكدت الحركة ضرورة قيام الوحدة العربية ووقفت ضد صراع الطبقات والشيوعية. وقد أتت الحركة سنة ١٩٦١، وعلى أثر الانفصال بين سوريا ومصر، تحت الحركة الناصرية إلى درجة أنها كانت تحت تأثير الاتحاد الاشتراكي العربي وهو الحزب الحاكم في مصر آنذاك، وفي سنة ١٩٦٥ انشقت الحركة إلى قسمين: الأول تحت قيادة محسن ابراهيم والذي طالب بالاندماج في الحركة الناصرية، والثاني بقيادة جورج حبش الذي حاول

أن يبقى الحركة مستقلة بطابعها القومي خلافاً لمحسن ابراهيم الذي كان يطمح، من خلال اندماجه في الناصرية، أن يحول الناصرين إلى جماعة أكثر ثورية وتغييراً داخل المجتمعات العربية، وقد ثبت بالفعل أن الاندماج في الاتحاد الاشتراكي العربي لم يكن مجدياً. وبالفعل فقد انسحب محسن ابراهيم وفئته بعد انتقادهم للناصرية كما ظهر ذلك واضحاً من خلال مجلتهم الأسبوعية «الحرية». أما بعد هزيمة ١٩٦٧ فقد تحول ثوريو الحركة إلى ماركسيين خاصة الجبهة الشعبية الديمقراطية بقيادة نايف حواتمة. وقد ذهب محسن ابراهيم لتأسيس منظمة «الاشتراكيون اللبنانيون»، وراس جورج حبش الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين. وبدأت هذه المنظمات المختلفة تطعن بعضها البعض بحجة أن كل فئة قد انحازت إلى الجانب اليميني من وجهة نظر كل منهم. وهكذا فقد انتهت حركةالقوميين العرب ولكنها لم تنته قبل ولادة عشر فئات وجماعات مختلفة الآراء على الأقل. وتمثل منها فئات ثلاث وجهة النظر الماركسية داخل منظمة التحرير الفلسطينية كالجبهة الديمقراطية والجبهة الشعبية والجبهة الشعبية الثورية. أما الجماعات والفئات الأخرى كالحزب العربي الاشتراكي ومنظمة «الاشتراكيون اللبنانيون» فقد لعبت أدواراً هامة في أحداث لبنان خلال الفترة ١٩٦٥ - ١٩٨٤.

أما المنظمات الفلسطينية فقد حاولت أن يكون قرارها مستقلاً عن غيرها من الأحزاب والجماعات في الدول العربية المتصارعة. وقد وقفت منظمة فتح ضد منظمة الشقيري، التي ظهرت إلى حيز الوجود على أثر مؤتمر القمة العربي الأول سنة ١٩٦٤. وقد ساهمت عوامل عديدة في أن تكون فتح مستقلة في فترة من الفترات. وتضم تحت جوانحها المنظمات الأخرى. وقد كانت هزيمة العرب سنة ١٩٦٧ إحدى العوامل التي ساهمت في ظهور فتح إلى القمة. إلاّ أن انخراطها في سياسات الدول العربية واعتمادها على الدول العربية من ناحية أخرى افقدها حرية الحركة وحرية صنع القرار. وصارعت من أجل البقاء في كثير من الدول العربية. ودخلت في حرب أهلية في لبنان استنفدت قواها حتى سنة ١٩٨٢ عندما اجبرت على الخروج من بيروت وأخيراً اجبرت على الخروج من طرابلس، آخر معقل لها وتشتت أفرادها في الدول العربية، ولم يخرج أحد من حلبة الصراع العربي الاسرائيلي منتصراً في الشرق الأوسط سوى اسرائيل.

وعلى ذلك يمكن أن نفهم كيف يمكن لعملية التنشئة الاجتماعية والسياسية أن تكون في العالم العربي تحت تأثير التيارات الدينية والقومية والاقليمية والتراثية. في الواقع فإن الباحث يلاحظ أن الاقليمية قد اتخذت دوراً فعالاً في بناء الدول العربية كل على حدةوخاصة في الفترة

منذ سنة ١٩٦٧ وحتى الوقت الراهن. وعلى الرغم من محاولة كل دولة على حدة أن تكون اسلامية أولاً وعربية ثانياً واقليمية في الدرجة الثالثة إلاّ أن الأمر أخذ يضيق بشكل أوسع ليضم عنصراً تراثياً في الموضوع وهوالتركيز على الأسرة الواحدة. الأمر الذي يجعل التراث القديم الذي يني على عنصر العصبية يغزو العالم العربي من جديد، على الرغم من مناداة الدول المذكورة بالوحدة الاسلامية حيناً والوحدة العربية حيناً آخر.

قضية التنشئة الاجتماعية والسياسية في العالم العربي اذن تعاني من تناقضات التيارات الدينية والقومية والاقليمية والعصبية التراثية مما يؤدي إلى وضع استفهام كبير حول بناء الأمة التي تهدف إليها قضية التنشئة الاجتماعية في المحل الأول. إن جملة التيارات المتناقضة تؤثر على وسائل التنشئة وعواملها كالأسرة والمدرسة والمجتمع. حقاً إن اختلاف الآراء قد يكون من العوامل الناجحة للوصول إلى الأفضل إذا كان الجميع متفقاً على هدف معين وهو بناء الأمة. ولكن تصارع الآراء كما هوعليه الحال في العالم العربي يؤدي لتأليب صراعات ضد بعضها البعض كما يلاحظ من حرب العرب الباردة من أجل تغليب حزب على آخر أو فكرة على أخرى. فالمجتمعات العربية تتنازعها التيارات الدينية والقومية والاقليمية والعصبية التراثية. حتى أن الأمر قد تعمق وازداد كما يلاحظ في الخلاف الدائر بين الحزب الواحد.

.هناك عدد لا بأس به من القضايا الفكرية السائدة في العالم العربي تعمل بطريقة أو بأخرى على خلق أزمات جديدة تجعل العالم العربي متعثراً في قضية التنشئة الاجتماعية والسياسية مما قد تكون نتائجها عكسية.

أدت الأزمات الفكرية التي لا تسمح للعالم العربي بحلّ مشاكله وأهمها المشكلة الفلسطينية إلى غياب الهوية (Identity). فالعرب بالاجمال ينقصهم تعريف انفسهم وهويتهم. وتلاحظ هذه الأزمة من خلال تصرفاتهم اليومية. فالغالبية العظمى تفكر اسلامياً وتتصرف غربياً وتطالب بالاشتراكية. ويصف قسطنطين زريق الوضع العربي بين الحربين والذي ما.زال سائداً حتى الآن بقوله إن الأمة العربية «مقسمة إلى عناصر متباينة يفكر بعضها تفكيراً لاتينياً. والبعض الآخر تفكيراً انجلو سكسونياً، ويحيا فريق حياة شرقية محافظة، والفريق الآخر حياة غربية مقهورة، ويسلك بعض جماعاتها سلوكاً دينياً والجماعات الأخرى سلوكاً علمانياً»(١٤). وتتجلى الهوة بين التفكير النظري والتطبيق العملي. فالفكر في واد والتطبيق في واد آخر مما يؤدي إلى مزيد من التيه وفقدان الهوية. إن عدم الانتماء إحدى الأزمات العربية التي تؤدي إلى عدم اليقين. فالعرب فيما يقول، اسحق موسى الحسيني غير

واثقين في أي طريق يسيرون تماماً «كالرجل الذي يترك بيته في الصباح ولا يعلم ما يريد أن يفعله. فهو يرى طرقاً عديدة أمامه ويدخل أحدها ولكنه لا يعلم ماذا سينتهي به الأمر. فقد يحقق شيئاً وقد لا يحقق شيئاً على الاطلاق. وقد يأخذ لذلك وقتاً قصيراً أو طويلاً وقد يجد ما يريده وقد لا يجد، بعبارة أخرى إننا نملك مدناً بغير شوارع مسماة أو بيوت مرقمة، ولو كان لدينا الحصانة وبعد النظر لخططنا شوارعنا جيداً ورقمنا بيوتنا حتى نستطيع، وقبل أن نترك منازلنا في الصباح أن نعرف تماماً في أي من الشوارع سنسير لنصل إلى مبتغانا في أقرب وقت ممكن(١٥).

إن الهوية وأزمتها في الشرق العربي ظاهرة للعيان، وتتجلى في اختيار الأفراد لمأكلهم ومشربهم وملبسهم ،فهم على عداء مع الاستعمار وفي الوقت نفسه هم تابعون له. وحتى إنهم يرفضون شراء بضائعهم المنتجة «إن كان هناك انتاج» ويفضلون شراء ما هو اجنبي، ويؤمنون بما يقوله الخبير الأجنبي ولا يثقون بما يقوله أبناء جلدتهم، وعلى الاجمال فهم مستهلكون غير منتجين. كثيرو الكلام قليلو الأفعال، على الرغم من أن امثلتهم تنص على إنه «إذا كان الكلام من فضة فالسكوت من ذهب» إلاّ إنهم غالباً مايتبعون عكس ذلك.

ثاني الأزمات الفكرية العربية حبهم لاستيراد التكنلوجيا الغربية وعدم اكتراثهم للعلم. والعلم لديهم نوع من الترف الذي يُتباهى ويُتفاخر به. ويبدو أن طبيعتهم البدوية القبلية تمنعهم من تعلم العلم لأجله، بل لأغراض اجتماعية محضة. فعلى الرغم من فتح المدارس والمعاهد واعداد الطلبة المتزايدة إلاّ أن العلم نفسه قد أفرغ من محتواه. فإذا كان هدف العلم هوالبحث عن العلاقات بين الظواهر من أجل الوصول إلى نظريات فإن هذا الهدف شبه معدوم في الشرق العربي، الأمر الذي يدفعهم دائماً لاستيراد التكنلوجيا وليس العلم، وما ينتج من هذه التكنلوجيا من أنماط حضرية جديدة لا تمت لحياتهم بصلة مما يؤدي إلى هوة بين تفكيرهم التقليدي واستعمال آلة حديثة . فالتعليم التقليدي مغلف بغلاف التحديث: التفكير شرقي والمناهج غربية. وما يقرؤه الطالب من كتب في المدرسة (خاصة الكتب الدينية) يجد خلافاً لهافي برامج التلفزيون الأمر الذي يخلق معاناة في ذهن الطالب على المدى الطويل.

أما الأزمة الثالثة التي يعانيها الفكر العربي السياسي فهي عدم قدرته على خلق المواطن المنتمي للدولة. إن الدولة التي لا ينتمي المواطن للدفاع عنها ليست دولة،وإن الحزب الذي لا يربط بين أفراده في برنامج علمي منظم ليس حزباً. ويلاحظ في العالم العربي ضعف

الرابطة بين الدولة والمواطن. حتى في الدول العربيـة التي اصيبت بالـثروة والغنى فإن الهبـات التي أصابت المواطن عن طريق الدولة لم تخلق المواطن المنتمي للدولة وإنما زادت صلة الأفراد وتعمقهم بالأسرة والقبيلة على حساب الدولة. وقد اثبتت الدراسات ان انتماء العربي لأسرتـه أكثر من انتمائه للدولة(١٦). لقد اثبتت هزيمة ١٩٦٧ ان الدول العربية لم تستطع إقامة منظمات محلية جاذبـة للمواطن أو بالأحرى خلق المواطن المنتمي للدولـة. لقد فضـل «المواطنـون» ترك منازلهم وامتعتهم حفاظاً على «شرف» عائلاتهم. اضف إلى ذلك عدم قـدرة هذه الـدول على تدريب مواطنيهم على السلاح خوفاً على امنهم الداخلي.

أما الأزمة الرابعة في الفكر العربي فهي **أزمة الثقة بين الحاكم والمحكوم** من جهة وبـين أفراد المجتمعات من جهة أخرى. فالتباين واضح في مختلف المجالات. ويظهر اكثر ما يـظهر في أجهزة الدولة الإدارية والمعاهد والمدارس والجامعات والمعامـلات التجاريـة وما إلى ذلـك. فالأجهزة الإدارية تعمل وكأنها أجهزة سخـرت للقيام بعمـل واحد فقط: قهـر الفرد، وذلـك لغياب المشاركة السياسية ويبدو أن الفكرة الأساسيـة من وراء بناء جهـاز إداري قوى للدولـة حتى يـوثق العلاقـة بين الحـاكم والمحكوم قـد أخذ شكـلاً مختلفـاً عـما يجب أن يكـون عليـه الحال(١٧).

أمـا الأزمـة الخـامسـة فهي أزمـة **غيـاب العقـلانيـة في البحث والتـأليف والصحـافـة والاعلام**. ولم يستطع «المفكـرون» المشاركـة مشاركـة فعلية في بنـاء حضارة فكـرية قـادرة على مجـاراة روح العصر. يقول اسحق مـوسى الحسيني في ذلك «إننـا لا نملك المنـطق القـائم عـلى التأمل والدراسة والبحث، ولم يشترك المفكرون في بناء مجتمع جـديد. فنحن لا نملك معـاهد تضم بـاحثين وعلماء كـل في تخصصهم ولا نملك باحثـين للنظر في قضـايانـا الفكريـة وايجـاد الحلول لها»(١٨). أو على حد قول زكي نجيب محمود «وكل مـا نملكه أنمـا هو عبـارة عن نقل لمعلومات من مصادر أخرى»(١٩).

أما الأزمة السـادسة فهي أزمـة **عدم الاكـتراث**. فالغـالبية العـظمى من «المفكرين» لا يكترثون خوفاً على مصلحة معينة أو خوفـاً من أن يشتّوا عن المجمـوعة التي يعيشون بينها والتي تتميز بفكر معين وبذلك تنعدم حرية الحركة والنقد وتسير الأمور من سيء إلى اسوأ.

— ٤ —

دراسات في التنشئة عن العالم العربي :

الدراسات الميدانية للتنشئة العربية في العالم العربي تكاد تكـون معدومـة. والواقـع فإن

هذا الموضوع من الدراسات قد بدأ متأخراً جداً وما زال متعثراً وذلك لأسباب عديدة أهمها صعوبة جمع المعلومات من استبيانات وأسئلة متنوعة غريبة عن الفرد العربي بشكل عام. اضف إلى ذلك الضغوط السياسية والاجتماعية السائدة والتي تمنع قيام كثير من هذه الأبحاث.

وقد نشرت أبحاث وصفية حول الموضوع منها دراسة مورو بيرجر (Morroe Berger) عن لعالم العربي. ففي حديث بيرجر عن الشخصية العربية مثلاً وكيف كان تأثير التراث العربي عليها أشار إلى أن «كساد العصور السياسية واستعمار أجناس أخرى للعرب حتم عليهم (أي العرب) أن يخفقوا في ايجاد طرق سليمة لادارة شؤونهم، ويرى بيرجر نتيجة لذلك أن «لدى العرب شعورين متناقضين: شعور بالفخر وآخر بالذم، ويظهر الشعور الأول عندما يقدم العربي نفسه للآخرين من غير العرب، أما الشعور الثاني فيظهر في معاملة العربي للعربي»[٢٠]. ويزيد بيرجر على ذلك قليلاً بالقول ان لدى العرب ثنائية من التناقضات بناء على الشعورين المتناقضين المذكورين اعلاه: فهو (أي العربي) مدع ومحب للظهور أمام الآخرين وحساس للانتقادات من جهة وينصاع للعرف والعادات والقوانين الدينية والاجتماعية بسهولة ويسر من جهة ثانية، وهو بذلك لا يستطيع اتخاذ قرار مستقل بذاته بل لا بدّ من العودة إلى أي مسؤول آخر[٢١]. أما السبب الرئيسي في جملة تناقضات العربي فيجدها بيرجر في طبيعة المجتمع العربي القبلي والأسرى والطائفي. حيث إن كل قبيلة أو اسرة أو طائفة لها ما يميزها من الصفات وليس هناك القدرة على ضم جميع الفئات المتناثرة في وحدة واحدة، فإن الأمر يؤدي إلى صراع بين الجماعات وبالتالي إلى تناقض بين الأفراد أيضاً. والواقع فقد شهد التاريخ العربي صراع هذه الفئات من قبل الاسلام وبعده.

وعلى الرغم من صحة أو عدم صحة نتائج دراسة بيرجر إلاّ إنها أثارت كثيراً من القضايا الهامة والتي فصل بعضاً منها علي الوردي، استاذ علم الاجتماع في جامعة بغداد، في كتابه **طبيعة المجتمع العراقي**. وقد اعتمد الوردي في دراسته على أسس شبيهة بتلك التي تناولها ابن خلدون في مقدمته. وقد وصف الوردي في دراسته المجتمع العراقي بأنه مجتمع تسوده الصراعات الفردية والتنافس لأنه مجتمع قبلي، قائم على الصراع والتنافس أصلاً[٢٢].

وقد نشطت الدراسات الاجتماعية والسياسية في أعقاب الحرب العربية الاسرائيلية سنة ١٩٦٧. ففي كتابه **النقد الذاتي بعد الهزيمة** عمد صادق جلال العظم إلى المقارنة بين الهزيمة العربية على يد اسرائيل سنة ١٩٦٧، وهزيمة الروس على يد اليابان سنة ١٩٠٥. وقد وصل

العظم إلى نتيجة أن الهزيمة لكلا العرب والروس كانت نتيجة للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والتراثية المتردية في المجتمعات المذكورة[٢٣]. فمن العوامل الاجتماعية التي يناقشها العظم والتي أدت إلى الهزيمة إنما تكمن في حب العربي وولائه لأسرته والذي يفوق حبه وولاءه لوطنه. وقد أيد فرض العظم هذا تلك الدراسة التي قام بها حليم بركات وبيتر دود (Halim Barakat & Peter Dodd) عن اللاجئين الفلسطينيين حيث وجدا أن علاقة الفلسطيني بأسرته قوية إلى درجة إنها تفوق علاقته بأرضه. وقد لاحظت الدراسة أن كثيراً من اللاجئين الفلسطينيين قد تركوا منازلهم ومجتمعاتهم وقراهم خوفاً من اغتصاب الجنود الاسرائيليين لبناتهم وزوجاتهم[٢٤].

أما زكي نجيب محمود ، استاذ الفلسفة بجامعة القاهرة سابقاً فقد دعا في سلسلة من المقالات والمحاضرات والتي اتبعها ببعض الأبحاث إلى أنه لا بدّ من النظر في التراث العربي وأخذ ما ينفع منه وترك ما لا ينفع . ويركز الأستاذ محمود في كتاباته على أهمية العلمانية والتحديث في مقابل التقليد في الفكر والحياة . وهو في الواقع تلميذ مخلص لكل من برتداند رسل وجون ديوي والفلسفة البراجمانية بوجه عام[٢٥] .

ولكن عفيف البوني ينكر طرق التحليل التي اتبعها المثقفون والباحثون العرب ويرى: ـ

> إن الهزائم التي مرت بها الأمة العربية منذ سنة ١٩٦٧ خاصة، قد دفعت البعض إلى البحث عن مكان الخلل في حياتنا العربية المعاصرة ولم يكونوا مؤهلين لذلك علمياً، ولذلك كان البحث عن أسباب الهزيمة في ظلها ، متأثراً بأجوائها، بمثالية تركز على الأوهام، كما أن عدم تحقيق الوحدة العربية وانتكاسة تجاربها وأخطاء دعاتها، كل ذلك قد غذى نزعة من النقد الهدام، ومن التشاؤم، فلسفت الماضي، ولم تفقه الحاضر، وقد اغفل المستقبل. بعبارة اخرى ولد انحسار المد القومي فكراً استلابياً تشكيكياً يائساً، لعبت الصحافة دوراً كبير في نشره. ومما خفف من وطأته أنه فكر «نخبة» لا فكر جماهير، لأن الجماهير بالرغم من معاناتها ما غيرت يوماً من قناعاتها وطموحاتها نحو الوحدة والتقدم والتحرر، وحتى في ظل الهزيمة المرة ولم تيأس لأن يأس الجماهير معناه توقف التاريخ وهو أمر مستحيل. . .[٢٦].

ويؤكد البوني أيضاً «أن الانسان العربي الذي عرف بالبذل والعطاء ليس مسؤولاً عن الهزيمة أو التخلف أوالتبعية، ولكن المسؤول الأول والأخير عن ذلك إنما هو «الامبريالية

العالمية وتحالفاتها المحلية. . . . . التي منعت الانسان العربي أن يصبح مواطناً عربياً متحرراً محرزاً على حقوقه المدنية والسياسية والثقافية متعايشاً مع العصر في اطار من خصوصية الهوية القومية[٢٧].

ويرى كوانت (Quandt) في دراسته القيمة عن الجزائر أن للتراث دوراً كبيراً في ابقاء الصراع بين القادة الجزائريين، ويمتد الأمر ليشمل كافة أفراد المجتمع[١٢٨]، الأمر الذي يجعل من أمر التنشئة الاجتماعية والسياسية عامل هدم أكثر من كونه عامل بناء.

ومن الدراسات الميدانية التي اهتمت بالأمر تلك التي قام بها ياسوماسو كورودا (Yasu- masa Kuroda) سنة ١٩٧٠، وقد حاول كورودا الاجابة على السؤال: كيف ينشأ اللاجئون الفلسطينيون ويعرفون أنفسهم بدون أن يكون لهم دولة يرتبطون بها؟ وقد استمد معلوماته نتيجة استبيان وزع على عدد من الطلبة في مدارس مختلفة في الأردن. وكانت نتيجة دراسة كورودا التوصل إلى أنه على الرغم من عدم وجود دولة فلسطينية وعلى الرغم من أن غالبية الفلسطينيين لم يروا فلسطين إلّا أنهم يعرفون أنفسهم ويربطون هويتهم بها[٢٩].

وقام الباحث بدراسة مشابهة لتلك التي قام بها كورودا في ربيع سنة ١٩٧٦ على الطلبة الفلسطينيين في بغداد. وقد حاولت الدراسة الاجابة على نوعية التنغيير الذي حصل في التراث العربي الفلسطيني بعد ظهور المقاومة الفلسطينية[٣٠].

واشترك الباحث مع زميله الدكتور فيصل السالم في دراسة ميدانية للتنشئة الاجتماعية والسياسية في دول مجلس التعاون الخليجي باستثناء دولة عمان التي تعذر جمع المعلومات منها. وكانت الدراسة قد تناولت مواضيع الولاء والهوية والمواطنة ودور التراث في التنشئة الاجتماعية والسياسية[٣١].

أما الدكتور توفيق فرح فقد جمع دراسات في التنشئة السياسية والاجتماعية في العالم العربي، راسماً صورة جذابة لأهمية الدراسات الميدانية في مجالات التنشئة الاجتماعية والسياسية. وإذا كانت أبحاث الكتاب مقتصرة على بعض الدول العربية إلّا أنه يمكن التعميم إلى حد كبير لتشمل نتائج الأبحاث مناطق أخرى من العالم العربي[٣٢].

هـذه بعض الدراسـات التي اهتمت بقضايـا التنشئة الاجتـاعية والسيـاسيـة في العـالم العربي، وإن كان الكثير منها قـد تعرض لـلأمر عـرضا بغـير مناقشـة قضايـا التنشئة كقضـايا مستقلة بذاتها ، ولكن هذه الدراسة ستعرض لمناقشة قضية التنشئة الاجتماعية والسيـاسية في منطقة شمال الأردن .

ـ ٥ ـ

منهج الدراسة وعينة البحث

تقوم هذه الـدراسة عـلى عينة من طلبـة وطالبـات مدارس منـطقة شـال الأردن. وقد تألفت العينة من المتغيرات الرئيسية ونسبها المئوية كالتالي:

١ ـ السن: وقد شكل صغـار السن (أقل من ١٥ سنـة) نسبة ٥٢٪ بينـما شكلت نسبة كبـار السن (أكثر من ١٥ سنة) نسبة ٤٨٪.

٢ ـ الجنس: وقد بلغت نسبة الذكور ٤٨٪ ونسبة الاناث ٥٢٪.

٣ ـ عدد أفراد الأسرة : أقل من ٨ أفراد ٤٢٪، أكثر من ٨ أفراد ٥٨٪.

٤ ـ الدين: مسلم ٩٢٪، مسيحي ٨٪.

٥ ـ مهنة رب الأسرة :عامل ٣١٪، تاجر ١٢٪، مهني ٩٪، موظف ١٢٪، عسكـري ٧٪، متقاعد ١١٪.

٦ ـ الفترة الدراسية: انهى الابتدائية ١٢٪، انهى المتوسطة ٥٠٪، انهى الثانوية ١٩٪، انهى المعهد ١٩٪.

٧ ـ نوع المدرسة: وكالة الغوث ٢٥٪، حكومية ٤٥٪، خاصة ٣٠٪.

وقد شكلت المتغيرات التابعة ٢٩ سؤالاً موزعة على خمسة أقسام كالتالي: ـ

١ ـ دراسة الهوية	٥ اسئلة
٢ ـ دراسة مصادر المعلومات	٥ اسئلة
٣ـ بناء الدولة	٦ اسئلة
٤ ـ الولاء للأرض	١٠ اسئلة
٥ ـ تقييم الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية	٣ اسئلة

وقد استعمل الحاسب الآلي في تحليل البيانات وذلك للحصول على مربع كاى ومعاملي

الارتباط والانحدار. وسوف اتناول متغيراً رئيسياً واحداً فقط لدراسة العلاقات بينه وبين المتغيرات الأخرى وهو متغير نوع المدرسة. (وكالة، حكومية، خاص).

ففي العلاقة بين متغير نوع المدرسة ومتغيرات الهوية ربطت غالبية أفراد العينة انفسها مع العائلة أولاً، الدين ثانياً، القومية ثالثاً، الدولة رابعاً. وهناك نسبة مرتفعة عرفت نفسها بذكر الاسم. ويمثل جدول رقم (١) النسب المئوية لاجابات العينة.

جدول رقم (١)
علاقة عينة البحث بالسؤال الأول من أسئلة الهوية

	مدارس وكالة	مدارس حكومية	مدارس خاصة
الارتباط بالاسم	٪١٨	٪٩	٪٩
الارتباط بالعائلة	٪١٠	٪٢٣	٪٢٩
الارتباط بالدين	٪١٥	٪٢٥	٪٢٤
الارتباط بالقومية	٪٢٠	٪٤٥	٪١٥
الارتباط بالدولة	٪٢٨	٪٥	٪٥

أما معرفتهم لأنفسهم فقد تركزت حول القومية والدين والعائلة كما هو مبين في جدول رقم (٢).

جدول رقم (٢)
علاقة عينة البحث بالسؤال الثاني من اسئلة الهوية

	مدارس وكالة	مدارس حكومية	مدارس خاصة
القومية	٪٦٠	٪٤٣	٪٤٩
الدين	٪٢٥	٪١٩	٪٢٧
العائلة	٪٢	٪٢٨	٪٩

وهم يعرفون بلدهم بأنها الدولة القوية أولاً ثم الدولة الرأسمالية في الدرجة الثانية كما يشير إلى ذلك جدول رقم (٣).

جدول رقم (٣)
علاقة عينة البحث بالسؤال الثالث من اسئلة الهوية

	مدارس وكالة	مدارس حكومية	مدارس خاصة
الدولة القوية	٤٨٪	٥٢٪	٤٢٪
الدولة الرأسمالية	٧٪	١٤٪	٣٣٪

وقد أجمع أفراد العينة على أن السبب الذي أدى بالدول العربية أن تكون على الشكل الذي هي عليه هو طبيعة الأنظمة السياسية وأشكالها المختلفة. وكذلك فقد اعتقد أفراد العينة أن الأمة العربية تشكل أمة واحدة بسبب اللغة العربية.

أما مصادر معلوماتهم السياسية فتأتي معظمها من وسائل الاعلام أولاً، والأصدقاء ثانياً، ثم من رجال الدين كما هو مبين في جدول رقم (٤).

جدول رقم (٤)
علاقة عينة البحث بمصادر المعلومات السياسية

	مدارس وكالة	مدارس حكومية	مدارس خاصة
وسائل الاعلام	٦٩٪	٥٢٪	٦٥٪
الأصدقاء	١٤٪	١٤٪	١٤٪
رجال الدين	١٣٪	١٣٪	١٣٪

وعن مصادر معلوماتهم العامة فيحصل الغالبية العظمى من العينة عليها من العائلة وبنسب ٥٢٪، ٦٦٪، ٥٩٪ على التوالي. وكذلك فهم يحصلون على النصيحة من العائلة أيضاً وبنسب ٥٠٪، ٧٧٪، ٥٩٪ لكافة الفئات. وأما الشخص الذي يقدرونه ويحترمونه أكثر من غيره فهو الأب. وقد بلغت نسب أفراد العينة للثلاث فئات كالتالي: ـ ٧٠٪، ٧٨٪، و ٧٦٪، وترى ٥٠٪ من الفئة الأولى و ٣٤٪ من الفئة الثانية و ٣٣٪ من الفئة الثالثة، أن حلمها الدائم إنما هو كيفية الدفاع عن الدين ،وترى نسبة ٤٠٪ فقط من كافة العينة أن

النجاح في الحياة لا يأتي إلّا عن طريق الدراسة والثقافة في الدرجة الأولى ثم عن الروابط الدينية في الدرجة الثانية والروابط الأسرية في الدرجة الثالثة.

أما عن بناء الأمم وكيفية تطورها فترى الغالبية العظمى من أفراد العينة أن الدول تتقدم بطرق عدة أهمها مساعدة الله أولاً وتطبيق نظام الكفاءة في العمل ثانياً وأخيراً عن طريق العمل الجاد. وتجد ٦٣٪ من عينة البحث أن الاحتكاك بشعوب أخرى شيء نافع ومفيد وترى ٧٦٪ منهم أن تعلم لغات أخرى إلى جانب اللغة العربية شيء نافع ومفيد. والبطل في رأيهم هو رجل الدين والعلم (لا يفرقون كثيراً بين رجل الدين ورجل العلم) ثم رجل الدولة.

أما بالنسبة لولائهم للأرض فيكاد الاجماع حول هذه القضية يكون متشابهاً لدى أفراد العينة وفئاتها الثلاث:

فهم يفضلون أن يفقدوا الأرض ولا يفقدوا العائلة.
ويفقدوا الأرض ولا يفقدوا أحد أعضاء أجسامهم.
ويفقدوا الأرض ولا يفقدوا نقودهم.
ولكنهم يفضلون أن يفقدوا الوالدين ولا يفقدوا الأرض.
ويفقدوا الدين ولا يفقدوا الأرض.

وهنا يلاحظ الباحث عدم قدرة أفراد عينة البحث على اتخاذ موقف معين من قضية الولاء للأرض. ٤٤٪ من كافة أفراد العينة فقط فضلوا اختيار الانضمام إلى الجيش مقابل الرحلات المجانية أوالدراسة المجانية أو العمل التجاري وكان اقلهم رفضاً للجيش طلبة المدارس الخاصة في الدرجة الأولى ثم الحكومية في الدرجة الثانية وأبدى طلبة مدارس الوكالة تحمساً زائداً للموضوع، وتحمس الجميع للدفاع والتضحية من أجل العائلة أولاً والحرية ثانياً والقومية العربية بشكل متفاوت وبنسب بسيطة جداً.

ثلث العينة أو ما يزيد أكدت على انها تدخر نقودها، وأقل من الثلث أكدت على انها تشتري كتباً ومجلات. و ٤٥٪ من أفراد العينة أكدوا أنهم يقرأون في أوقات فراغهم، و ٢٠٪ يراقبون التلفاز، وحوالي ٢٠٪ يتسكعون في الشوارع.

أما عن أهم القضايا السياسية والاجتماعية والاقتصادية فهم يؤكدون على أن قضية حقوق الانسان هي القضية الاجتماعية الهامة في الثمانينات وقضية الطاقةعلى الصعيد الاقتصادي، وقضية التدخل الغربي على الصعيد السياسي.

أما القضايا الأخرى كقضايا الانصهار الاجتماعي والمساواة والبطالة والتضخم الاقتصادي والركود الاقتصادي أو الحرب الباردة العربية أو الصراع العربي الاسرائيلي أو الحرب العراقية الايرانية فلم تأخذ أبعاداً عندهم.

— ٦ —

إذا اتفق أحد على أن هدف التنشئة الاجتماعية والسياسية إنما هو بناء الأمة والدولة الوحدوية المتماسكة فإن هذا التعريف لا ينطبق على المجتمعات العربية. أن تحليلنا الاحصائي في هذه الدراسة يشير وبشكل واضح إلى أن وسائل التنشئة تؤدي مهمة عكسية تماماً. فهي (التنشئة ووسائلها) لا تخلق انتماء ولا شعوراً بالمواطنة، بمعنى آخر فهي لا تقوم ببناء شخصية الفرد وبالتالي فهي عاجزة عن بناء الأمة أو الدولة. فالمفهوم اليوناني القديم لمعنى المواطنة كما عرفناه سابقاً بمعنى كون المواطن حراً وليس تابعاً يخفق في التطبيق العملي في المجتمعات العربية. و«المواطن» في هذه المجتمعات يمكن أن يطلق عليه لفظ التابع وليس الحر. وكذلك يمكن أن يطلق لفظ «المقيم» على «المواطن العربي» بالمعنى الذي ذهب إليه توماس الاكويني في تقسيمه للمواطنة بحيث جعل هناك نوعين من المواطنة: مواطنة باطلاق وأخرى بالتقييد، ولكن يمكن القول، ولو جزافاً، إن «المواطن العربي» يجمع بين كونه مواطناً وتابعاً في الوقت نفسه كما هو الحال في كثير من الدول الحديثة والحال لا يخل بالمعنى العام لمفهوم المواطنة لارتباطه بشكل الحكم القائم، ويمكن أيضاً أن ينظر «للمواطن العربي» بمعنى التابع الذي تحدث عنه روسو كونه مشاركاً في تقبل قوانين الدولة.

إذا كان مفهوم الولاء لا يزيد عن كونه شعور الفرد بارتباطه بفرد آخر أو مجموعة من المجموعات الدينية أو الاجتماعية أو بالموطن أو بالدولة، ويعبر الفرد عن ولائه وانتمائه بالقول والعمل معاً. فإن هناك تعدداً في الولاءات العربية وازدواجاً فيها، فالولاء العائلي والقبلي أقواها وتتعدد الولاءات الأخرى لضمان المصالح الفردية التي يطمح الفرد إلى تحقيقها من خلال الولاءات الدينية والحزبية أو اعطاء الولاء الكامل للدولة. فالواقع فإن تعدد الولاءات لا يعني ضعفاً في المفهوم ولا في الأفراد إذا كان الهدف من الولاء الفردي أو المتعدد لخدمة الصالح العام وهو بناء الأمة ، أما ما عدا ذلك فإن تضارب الولاءات يؤدي في الغالب إلى عدم تحقيق هذا الهدف . ويبدو في العالم العربي أن تعدد الولاءات لا يسير إلى تحقيق الهدف وهو بناء الأمة والدولة . وتعود أسباب تعدد الولاءات وما ينتج عنها من هدف سلبي إلى العوامل التراثية والتاريخية التي تحدثنا عنها سابقاً .

إذا اتفق أحد مع الباحث أنه لا بدّ من أن يوازن الفرد بين ولائه لعائلته وولائه لـوطنه في العالم العربي فلا بدّ من تحويل جزء من ولاء الفرد شبه المطلق للعـائلة وتوجيهـه إلى الوطن والأمة والدولة. ولكن كيف يتم ذلك؟ أن اقتراح الباحث في عمليـة التحويـل لا يتم إلّا عن طريق العمل الخـلاق. والمقصود بـالعمل ذلـك الذي يشمـل عملية تحـوير وتشكيـل عناصر طبيعية لخدمة المجتمع وما يتبع ذلك من تقسيم للعمل يجمع الأفراد في وحدة واحدة.

من مميزات العمل أنه موجـه نحو أهـداف معينة، فهـو وسيلة وليس غايـة، أضف إلى ذلك أنه منتج للحاجيات الضرورية التي تدعم وجود الانسان واستمرار وجوده وتربطه بأفـراد مجتمعه وتقوي علاقته بالأرض التي يعيش عليها والـدولة التي يخضـع لقوانينهـا. وإن الدولـة والمجتمـع المدني لا يتشكـلان ولا يتطوران إلّا عن طـريق العمل وتقسيمـه، فالعـائلة الغنيـة المنعزلة، فيمايقول ارسـطو لا تقوى عـلى تأمـين حاجيـات أفرادهـا بمعزل عن الآخـرين. بينما تستطيع القبيلة أو القرية التي تتنوع بها الأعـمال تأمـين احتياجـات معظم أفـرادها واكتفـائهم الذاتي، الأمر الذي يتيح أيضاً لمجموعة من الأفراد تكريس وقتها في البحث والتنقيب العلمي والسياسي مما يؤدي إلى تطور المجتمع وخلق الحضارة.

إن العمل وتقسيمه واضـح الأثر أيضاً على الأوضـاع الاجتماعيـة. ويلاحظ من خـلال التطور التاريخي للمجتمعات أن الناس ينقسمون إلى جماعات وطبقات اجتماعية بناء على نـوع العمـل الذي تقـوم به كـل مجموعـة على حـدة. ولا يكترث بعض المفكـرين لهذا النـوع من التقسيم الطبقي الاجتماعي ولا يعتبرونه أساساً للبنـاء والتقدم. فـالماركسيـة مثلاً تـرفض هذا النوع من التقسيم وتعتقد إنه يؤدي لا محالة إلى الصراع الطبقي والذي عنه يتم الـوصول إلى المجتمع الماركسي المنشود. أما آدم سمث فيرى أن العمل وتقسيمه يؤدي إلى التقدم والبنـاء. والبـاحث ينظر نـظرة متشابهـة لتلك التي يراهـا آدم سمث واميل دوركـايم ومـاكس فيـبر في نـظرتهم للعمل وتقسيمـه. ففي كتـابـه **تقسيم العمـل** (The Divison of Labon in Society) يؤكد اميل دوكايم أن هدف العمل ليس انتاج الحضـارة بل هـو جمع أفـراد المجتمع في بـوتقة واحدة متماسكة[٣].

في الواقع لقد حاول الانسان منذ القدم وما زال الحفـاظ على وجـوده كعضو في جمـاعة من خلال تنظيمه الاجتماعي عن طريق العادات والتقاليد ونقل التراث من عهـد إلى آخر عن طريق التنشئة الاجتماعية. ففي مصر القديمة مثلاً كان نقـل العمل يتم عن طـريق تبني الابن لعمل والده لأن ذلك امر ديني يجب الحفاظ عليه. وفي الهند، وحتى الآن، فإن بعض الأعمال محصورة على فئة معينة من فئات المجتمع.

أما الطريقة الأخرى التي عمد إليها الانسان فهي استعمال السلطة المركزية، فبناء الاهرامات المصرية وما بذل فيها من جهد وعمل لم يكن على أساس إرادة شعبية عامة أو عن طريق تعهدات انشائية تجارية بل قامت بواسطة السلطة العليا وفرضها للأمر. ولم تكن للخطة الخمسية السوفيتية سبيل بدون وجود السلطة المركزية القوية التي نفذها ستالين. وعلى ذلك فإن للسلطة والقوة، وإن كانت منافية أحياناً لحرية الأفراد، دوراً فعالاً في جمع الأفراد معاً في بوتقة واحدة متماسكة عن طريق العمل.

إن الباحث هنا يعتبر العمل المنتج المسؤول الوحيد عن قيام نظام اجتماعي عقلاني بواسطة إرادة الانسان الحرة حتى وإن اكتنف ذلك نقائص أو متناقضات إلّا إنها تهدف في نهاية المطاف إلى بناء المجتمع المتماسك. ونحن نرى أن هناك عوامل طبيعية وخصائص مميزة لدى الانسان تجعله يتطور إذا استطاع أن يوجد البيئة الصالحة لتنمية عوامله الطبيعية وخصائصه المميزة وتسخيرها لصالح العمل المنتج.

حتى تتساوى معادلة الولاء في المجتمعات العربية فلا بدّ من التركيز على العمل المنتج، فعن طريقه (العمل) يرتبط الأفراد بالمكان. فالمزارع والعامل والتاجر والموظف والمهني وكل من له حرفة يعمل بها يستطيع أن يشكل معطيات الطبيعة للانتاج ويسيطر على انتاجه ويطوره فإن ولاءه وارتباطه بالمكان يكون على درجة قوية جداً. وأما الذي لا يشعر بأنه يستطيع السيطرة على مكونات الطبيعة في الانتاج فإن عمله لا يؤدي إلى العلاقة المتينة ولا بدّ لعلاقته من أن تكون لجهة أخرى وهي العائلة على وجه التحديد.

إذا كانت العائلة مصدر الأمن والاستقرار الفردي في المجتمعات العربية فإن العمل كفيل بأن يحول مصدر الأمن والاستقرار إلى جهة أخرى، وبذلك يستطيع الفرد أن يكون، إلى حد كبير، مستقلاً في قراراته وأفعاله . وبالتالي فإن الحرية الشخصية تنمو وتتطور وتتاح الفرصة لتشجيع العلم والعلماء وظهور النظريات العلمية والتي تؤدي إلى اختراع التكنلوجيا الطبيعية عوضاً عن استيرادها ذي النتائج السيئة. وإن العالم العربي بحاجة إلى تكنلوجيا سلوكية وليس بحاجة إلى تكنلوجيا طبيعية ليحقق النقلة الحضارية.

وينطوي مفهوم العمل المنتج على مفاهيم اجتماعية واقتصادية وسياسية كمفاهيم الحرية والعدالة والانتاج والديمقراطية وغيرها. والمفهوم نفسه خاضع لعملية التغيير الاجتماعي أيضاً تماماً كالانسان الذي يعتبر مؤثراً في البيئة ويتأثر بها في الوقت نفسه. فقد هدف العمل اليوناني القديم إلى خدمة المدينة اليونانية من خلال التركيز على وحدة الجماعةوتماسكها بينها هدف

العمل في العصر الروماني إلى الإعلاء من شأن الدولة وبناء القوة العسكرية حتى وإن كان ذلك على حساب الفرد. أما العصور المسيحية الدينية الوسطى فقد وجهت العمل للكنيسة والبابا ممثل ظل الله على الأرض. ويلاحظ الباحث من خلال الفترات التاريخية المذكورة أنه لازم العمل اليوناني وعي ذاتي وحرية اجتماعية وديمقراطية سياسية بينما لازم العمل الروماني والمسيحي وعي جماعي هدف إلى الاعلاء من شأن الدولة الرومانية والكنيسة الكاثوليكية. وعلى الرغم من وجود الوعي الذاتي في الفترتين الأخيرتين، إلّا أن ذلك كان أقل بكثير مما كان عليه الحال في الفترة الأولى. أما دكتاتورية وتسلط الكنيسة في نهاية العصور الوسطى فقد نتج عنه التقليل من شأن الحرية الفردية وعدم الاكتراث بالعمل ومن ثم غياب الوعي الفردي والجماعي مما أدى إلى انهيار النظام الديني وظهور عصور النهضة والاصلاح ودعوات الحركة الرومانسية ومفكريها(٤).

قد لا يبالغ الباحث إن قال إنه بالعمل يخلق الإنسان ذاته ووعيه ويكتشف جوهر وجوده وولائه وانتمائه . بالعمل وحده يؤكد الإنسان على إنسانيته ويبعد عن حياة الضيق وعدم الانتماء الذي غالباً ما ينتج عن عدم العمل المنتج. ويلعب العمل دوراً في إزالة الصراع بين الأفراد بل على العكس من ذلك يؤدي إلى وحدتهم وتماسكهم، وينقلهم من حالة كونهم مستهلكين إلى حالة كونهم منتجين ومدخرين ويمكنهم من بناءتراث حضاري منظم قائم على وعي جماعي يشكله قانون عادل. وبواسطة العمل يبني الانسان الدولة التي تنحصر مهمتها الرئيسية في مطابقة المصلحة الفردية مع المصلحة الجماعية وبناء المجتمع وتعزيز الانتماء الفردي للعائلة والوطن والدولة على السواء. وقد يتساءل المرء من أين نبدأ في المجتمعات العربية؟، وأقول نبدأ من تعليم انفسنا كيف نجعل شوارعنا نظيفة.

هوامش

(١) Bertrand Russell, **A History of Western Philosophy,** (London: Simon and Schuster, 1972)

(٢) Thomas Aquines, **Selections from the Writings of Thomas Aquines,** edited by Vernon Bourke (New York: Washington Square Press, 1966)

(٣) Aristotle, **The Nicomachean Ethics,** Book 1, Chapter 2, Translated by H. Apostle (Boston: D. Ried Publishing Co., 1975

(٤) Jean-Jacques Rousseau, **Social Contract,** Translated by Maurice Cranston (New York: Penguin Books, 1968), PP. 88-96.

(٥) الماوردي، الأحكام السلطانية. تحقيق أبويعلي. (القاهرة: مكتبة مصطفى الحلبي، ١٩٦٦)، ص ٥٤،

(٦) الفارابي، آراء أهل المدينة الفاضلة تحقيق علي عبد الواحد وافي. (القاهرة: عالم الكتب، ١٩٧٣) ص ١٢٣.

(٧) ابن تيمية، السياسة الشرعية في إصلاح الراعي والرعية (القاهرة: دار الكتاب العربي، ١٩٦٩) وانظر أيضاً في البرت حوراني، **الفكر العربي في عصر النهضة** ترجمة كريم عزقول. (بيروت: دار النهار، ١٩٧٧)

(٨) حوارين
المرجع السابق، ص ٤٢

(٩) محمد جابر الأنصاري، **تحولات الفكر والسياسة في الشرق العربي** (الكويت: عالم المعرفة، ١٩٨٠) ص ٧.

(١٠) المرجع السابق، ص ٢٥

(١١) زكي الارسوزي، **العبقرية العربية** (دمشق: دار الشبيبة، ١٩٧٧)، ٥ أجزاء.

(١٢) جمال عبد الناصر، **مشروع الميثاق الوطني**. القاهرة، ١٩٦١.

(١٣) جمال عبد الناصر، خطاب ٩ يوليو سنة ١٩٦٠.

(١٤) قسطنطين زريق، **الوعي القومي: نظرات في الحياة القومية** (بيروت، ١٩٣٩) ص ٧٧.

(١٥) اسحق موسى الحسيني، **أزمة الفكر العربي** (بيروت: دار بيروت، ١٩٥٤)، ص ١٥-٢٤.

(١٦) Halim Barakat and Peter Dodd, **River Without Bridges,** (Beirut: Institute for Palestine Studies, 1968).

(١٧) أحمد ظاهر، **البيروقراطية في الخليج** (الكويت: ذات السلاسل، ١٩٨٤).

(١٨) اسحق موسى الحسيني، سبق ذكره.

(١٩) زكي نجيب محمود، **مجتمع جديد أو الهاوية** (بيروت: دار الشروق، ١٩٧٩).

(٢٠) Morroe Berger, **Arab World Today,** (New York: Doubleday, 1962).

(٢١) المرجع السابق.

(٢٢) علي الوردي، **طبيعة المجتمع العراقي** (بغداد، جامعة بغداد، ١٩٦٦)

(٢٣) صادق جلال العظم، **النقد الذاتي بعد الهزيمة** (بيروت: دار الطليعة، ١٩٦٨) ص ١٧.

(٢٤) Barakat and Dodd, Mentioned earlier.

(٢٥) زكي نجيب محمود، «مظاهر الحياة العربية» مواقف، مجلد ١، عدد ١. (القاهرة: ١٩٦٨) ص ٧-١٣.

(٢٦) عفيف البوني، «في الهداية القومية العربية» المستقبل العربي (بيروت) عدد ٥٧، نوفمبر سنة ١٩٨٣ ص٣٣.

(٢٧) المرجع السابق.

(٢٨) ؤ

William Quandt, revolution and political Leadership: algeria 1954-1968, (Berkely: University of California Press, 1969).

(٢٩) Yasumasa Kuroda, «Young Palestinian Commandos in Political Socialization perspective, «**The Middle East Journal,** Vol. 37, No. 2 (June, 1972), P. 253.

(٣٠) Ahmad Dhaher, «Changing Cultural prespectives of the Palestinians,» **Journal of South Asian and Middle Eastern Studies,** Vol. 4, No. 3, Philadelphia, (Spring, 1981).

(٣١) فيصل السالم، أسياسيات التنشئة السياسية (الكويت: جامعة الكويت، ١٩٨٢).

(٣٢) Tawfic Farah, (ed.), **Political Behavior in the Arab States,** (Boulder: Westview Press, 1983).

استبيان

يقوم بعض طلبة دائرة العلوم الإنسانية بجامعة اليرموك ببحث عن التنشئة الاجتماعية لطلبة المدارس في الأردن ، نأمل مساعدتنا في ملء الإجابات التي ترونها مناسبة ولكم الشكر .

القسم الأول

١ - السن ٢ - الجنس ٣ - عدد أفراد الأسرة ٤ - وظيفة رب الأسرة
٥ - الديانة ٦ - المدرسة ٧ - نوع المدرسة

القسم الثاني: الهوية

أجب على الأسئلة التالية باختيار ما تراه مناسباً :-

١ - من أنت؟؟

أ - عربي ب - مسلم/مسيحي جـ - اسمي كذا أشياء أخرى

٢ - اعرّف نفسي عن طريق:

أ - ابن عائلة كذا ب - عربي جـ - مسلم/مسيحي
د - ابن قبيلة كذا هـ - انتمي لدولة . . . و - أشياء أخرى.

٣ - أعرّف بلدي على أساس أنها:

أ - بلد الحرية والشجاعة ب - الدولة القوية جـ - الدولة الفتية
د - حامية الدين هـ - حامية العروبة و - الدولة الرأسمالية
ز - بلد النظام والقانون ح - أشياء أخرى.

٤ - الأسباب التي جعلت الدول العربية على الوضع الحالي هي :-

أ - طبيعة الأنظمة العربية المختلفة ب - طبيعة الشعوب العربية.
جـ - العلاقات الفردية الواحدة د - الدين
هـ - الثقافة والتراث و - أسباب أخرى.

القسم الثالث: مصادر المعلومات

١ - احصل على معلوماتي السياسية من :-

أ - العائلة ب - وسائل الإعلام جـ - الثقافة
د - رجال الدين هـ - المجموعات السياسية و - أشياء أخرى

٢ - احصل على معلومات تساعدني في صنع قراراتي من:-

أ - العائلة ب - وسائل الإعلام جـ - المدرسين

د - رجال الدين هـ - الأصدقاء و - أشياء أخرى

٣ - عندما اواجه مشكلة فأنني آخذ النصيحة من:-

أ - العائلة ب - وسائل الإعلام جـ - المدرسة

د - رجال الدين هـ - الأصدقاء و - أشياء أخرى

٤ - الشخص الذي أحبه واحترمه دائماً هو:-

أ - الأب ب - الاستاذ جـ - رجال الدين

د - زعيم الدولة هـ - القائد العسكري و - رجل العلم

ز - أشياء أخرى

٥ - حلمي الوحيد في الحياة :-

أ - المال ب - الزواج جـ - نشر الديموقراطية

د - نشر الدين هـ - حماية القومية العربية و - أشياء أخرى

القسم الرابع: بناء الدولة

١ - الشيء الذي يوصل أعلى الدرجات هو:-

أ - الروابط العائلية ب - الروابط الدينية جـ - العلم والمعرفة

د - الشعبية المميزة هـ - الشخصية القوية و - أشياء أخرى

٢ - تبنى الأمة والدولة من خلال:-

أ - العمل الجاد ب - الكفاءة والجدارة جـ - مساعدة الله

د - التغيير الثوري هـ - أشياء أخرى

٣ - دعم العلاقات الإجتماعية بين العرب وغيرهم من الأمم شيء نافع ومفيد:-

أ - أوافق ب - لا أوافق جـ - لا أعلم

٤ - تعلم لغات أخرى إلى جانب تعلم اللغة العربية شيء نافع ومفيد:-

أ - أوافق ب - لا أوافق جـ - لا أعلم

٥ - أهم شيء في حياتي هو:-

أ - بلدي ب - ديني جـ - عائلتي

د - مدينتي/ قريتي هـ - القومية العربية و - مدرستي وأساتذتي

ز - التغيير الثوري ح - أشياء أخرى

٦ - البطل في رأيي هو:-

أ - الأب ب - رجل الدين جـ - الزعيم السياسي

د - القائد العسكري هـ - رجل العلم و - أشياء أخرى

القسم الخامس: العلاقة بالأرض

١ - إذا خيرت بين أن تفقد أحد الأشياء التالية فأيهم تختار:
أ - الوطن ب - العائلة
٢ - أ - الوطن ب - الثقافة والعلم
٣ - أ - الوطن ب - الوالدين
٤ - أ - الوطن ب - أحد أعضاء جسدك
٥ - أ - الوطن ب - الدين
٦ - أ - الوطن ب - المال

٧ - ماذا تختار لو خيرت بين الأشياء التالية :-
أ - الأنضمام إلى الجيش لتصبح قائداً في السلاح البري أو الجوي أو المشاة.
ب - أن تقضي خمس سنوات في دولة أوروبية من أجل التعليم مجاناً.
جـ - أن تقضي خمس سنوات متنقلاً ومرتحلاً في دول العالم مجاناً.
د - أ تعمل في تجارة وتصبح غنياً.

٨ - أنا مستعد للتضحية والقتال من أجل:-
أ - عائلتي ب - ديني جـ - وطني
د - كل ما سبق هـ - لا شيء مما سبق و - أشياء أخرى.

٩ - أنا أصرف أموالي علي:-
أ - شراء الكتب ب - شراء الملابس جـ - للتسلية والترفيه
د - أتبرع للجمعيات الخيرية هـ - أدخر للمستقبل و - أشياء أخرى.

١٠ - استغل أوقات فراغي في:-
أ - القراءة ب - العمل في البيت وحوله. جـ - أشاهد التلفاز.
د - أشياء أخرى

مجلة العلوم الاجتماعية ـ المجلد ١٤ ـ العدد ٣ خريف ١٩٨٦ (الصفحات من ٧٣ ـ ١١٢)

الصناعات والمنتجات الثقافية: الواقع العربي والتصورات المستقبلية

زكريا عبدالحميد باشا
قسم الاقتصاد ـ جامعة الكويت
حسين حمدي الطوبجي
كلية التربية ـ جامعة الكويت

ازدادت أهمية دراسة علم الاتصال كأحد مجالات الدراسات الإنسانية بعد الحرب العالمية الثانية، وتعددت مجالات البحث والدراسة في هذا المجال الحيوي. وشملت الدراسة وسائل الاتصال الجماهيرية (مثل الصحافة والإذاعة والتلفزيون والسينما) وآثارها في سلوك الأفراد والجماعات والشعوب وتأثيرها في اتجاهاتهم وخاصة في المجالات السياسية والعسكرية والاجتماعية بالإضافة إلى مجالات تسويق السلع التجارية والنوعية.

ولم يطرح موضوع الصناعات الثقافية في ذلك الحين للمناقشة والدراسة كموضوع مستقل بذاته له أهميته بالدرجة والكيفية التي بدأ الحديث عنها فيما بعد. فقد استنكر بعضهم الحديث عن هذه الوسائل على أنها سلع أو منتجات صناعية لاعتقادهم أن الحديث عنها كصناعات ثقافية قد يؤدي إلى نمو النظرة التجارية المادية في المجالات الثقافية المختلفة. فالعمل الثقافي ـ كما يرون ـ هو عمل إبداعي بالدرجة الأولى وإنتاج فكري يؤكد ذاتية الفرد. ومن ثم فإن تحويل هذا العمل إلى صناعة جماهيرية تخضع لرغبات الجماهير قد يفقده هذه الصفة ويوقعه تحت ضغوط كثيرة تتحكم في هذه القدرة الإبداعية الخلاقة وتضع عليه قيوداً قد تحد من حرية التفكير والخلق والإبداع[1].

وقد كان لتطور تكنولوجيا الاتصال وأساليب الإنتاج الصناعي أثر كبير في ظهور مفهوم الثقافة كصناعة جماهيرية مثل تطور تكنولوجيا طباعة الكتب والصحف والمجلات وإنتاج الصور والرسومات بأعداد كبيرة، وتكنولوجيا إنتاج الأسطوانات والأشرطة المسموعة والتصوير الفوتوغرافي والسينمائي وإنتاج أشرطة الفيديو وأسطوانات الفيديو، وأخيراً تطور تكنولوجيا

الميكروالكترونيات واستخدامها في الحاسبات الآلية والكمبيوتر، وتكنولوجيا اتصالات الفضاء وغير ذلك من نواتج التقدم العلمي والتكنولوجي الذي أصبح سمة العصر. لذا لم يعد في الأمكان التفكير في الثقافة بمعزل عن التكنولوجيا وما تقدمه من وسائل تساعد على حفظ التراث الثقافي ونشره.

كما لا يمكن دراسة الثقافة بمعزل عن المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي تحدد ملامح هذا المجتمع وبالتالي تأثر على مسار الثقافة مثل نظام الحكم والنظام الاقتصادي للدولة وطبيعة القيم والعلاقات الاجتماعية السائدة. ونتيجة لإدراك هذه الديناميكية التي تحكم العلاقة بين هذه العناصر ظهرت أهمية النظرة الشمولية للثقافة داخل إطار يجمع بين الصناعة والثقافة كوجهي عملة واحدة، ومن ثم بدأ الحديث عن الصناعات الثقافية ومنتجاتها، ومحاولة دراسة أوجه الشبه والاختلاف بين هذه المنتجات وغيرها من منتجات الصناعات الاقتصادية الأخرى.

فإذا نظرنا إلى الثقافة في بعض جوانبها كمنتجات وسلع ثقافية، نجد أنه من الضروري دراسة نفس العوامل التي أثرت في مثيلاتها من المنتجات الصناعية الأخرى وأهمها رأس المال والنظم الاقتصادية والسياسية.

ولا يرجع اعتبار الثقافة صناعات مثل الصناعات الأخرى لمجرد استخدام رأس المال، وإنما يرجع ذلك إلى عوامل كثيرة مثل تنوع طرق الإنتاج والتطور التكنولوجي المستمر بالإضافة إلى الأخذ بالأسلوب العلمي في مجال التسويق ودراسة احتياجات المجتمع.

والحقيقة أن هذه النظرة الاقتصادية لبعض المنتجات الثقافية أدت إلى تحويلها من إنتاج فردي إلى إنتاج جماهيري واسع الانتشار، أو بعبارة ُخرى يمكن القول بأن الثقافة نتيجة لهذا الاتجاه الاقتصادي تحولت من ثقافة فردية إلى ثقافة جماهيرية. ومثال ذلك تحويل الأعمال الفنية مثل اللوحات الخاصة بمشاهير الفنانين من إنتاج محدود إلى إنتاج واسع الانتشار عن طريق تكنولوجيا الطباعة واستنساخ أعداد كبيرة من هذه الأعمال، مما جعل هذا النوع من الإبداع الثقافي في متناول الكثيرين.

ومع أهمية المميزات التي تقدمها تكنولوجيا الإنتاج الصناعي للثقافة إلا أن تطبيقها يرافقه تخوف من احتمال خضوع الثقافة لبعض المعايير المادية التي تحكم إنتاج السلع الصناعية الأخرى وتسويقها مثل حافز الربح المادي. فمن المحتمل أن يؤدي السعي إلى تحقيق أقصى

ربح مادي ممكن إلى انخفاض بعض مستويات الإبداع الفني وخضوع الإنتاج الثقافي لسيطرة أصحاب رأس المال وأشكال ملكية وسائل الإنتاج.

ومما يثير القلق أن العديد من المنتجات الثقافية (الفيديو ـ التلفزيون ـ السينما) تعتبر منتجات بديلة بدرجة كبيرة، فتطور إحداها قد يؤثر بدرجة ملحوظة على النشاط الإنتاجي والاستهلاكي للمنتجات الأخرى وبدرجات متفاوته. فلا شك أن تطور الإرسال التلفزيوني وابتكار الفيديو أدى إلى انخفاض معدلات نمو استهلاك الكتب والمنتجات الثقافية المطبوعة.

ومع ذلك يمكن القول أن هذا الشكل من أشكال المنافسة بين المنتجات الثقافية المختلفة يمكن أن يؤدي في المدى البعيد إلى الارتقاء النوعي بمنتجات الصناعة الثقافية بوجه عام وتطورها.

والحقيقة أن موضوع الصناعات الثقافية يثير كثيراً من الجدل حول بعض الجوانب الفكرية والثقافية والسياسية والإجتماعية. فمن المتفق عليه أن الصناعات الثقافية لا تخضع فقط للشروط والعوامل الاقتصادية والمادية البحتة، ولكنها تخضع أيضاً، وبدرجة أكبر، لظروف وعوامل انسانية تتعلق بجوانب الفكر والتعبير والإبداع.

وهذه الطبيعة التي تتسم بها الصناعات الثقافية تتطلب المزيد من الحرص والحذر عند تناولها بالدراسة والتحليل. لذلك نود أن نؤكد على ضرورة الأخذ بالنظرة الشمولية السابقة عند تصورنا لاستراتيجية عربية لتنمية وتطوير الصناعات الثقافية في الوطن العربي.

أولاً : تعريف الصناعات الثقافية:

يختلف مفهوم الصناعات الثقافية وفلسفتها وأهدافها من مجتمع لآخر وفقاً لظروفه السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ففي الوقت الذي نرى أن بعض الدول حققت نمواً وتطوراً ملحوظاً في مجالات إنتاج الصناعات الثقافية واستهلاكها نجد أن بعضها الآخر اقتصر نشاطه ـ إلى حد كبير ـ على الجانب الاستهلاكي فقط، مما تسبب فيما يمكن تسميته بظاهرة «التبعية الثقافية». وقد ترتب على هذا النوع من التبعية الثقافية طمس معالم «الهوية الثقافية» لهذه المجتمعات مما ترك آثاراً سلوكية وفكرية سلبية تتعارض مع الكثير من المباديء والقيم الدينية والاجتماعية.

وهناك اختلاف حول الأنشطة التي يمكن أن تشملها هذه الصناعات، فهل تقتصر على

ما يعرف بالرسالة الثقافية Cultural Message المقروءة والمسموعة والمرئية (Soft Ware - كالكتب وأشرطة التسجيل والأسطوانات والأفلام)، أم تشمل الأجهزة والمعدات (Hard ware) التي تستخدم لإنتاج هذه الرسالة ونشرها (مثل كاميرات التصوير السينمائي والتلفزيوني والضوئي وأجهزة الاستقبال الإذاعي والتليفزيوني والفيديو والمسجلات الصوتية). وهل تتضمن هذه الصناعات أيضاً الأعمال الإبداعية الفنية التي تعتمد على العمل الفردي أو الجماعي مثل المسرحيات والباليه وعروض الأوبرا ورسومات مشاهير الفنانين؟

ومن أهم محددات وجود صناعة ثقافية في مجتمع معين ما يلي:

أولاً : إنتاج هذا المجتمع لسلع ثقافية Cultural Goods، وهي السلع التي تتصل بجميع المجالات الفنية والأدبية وغيرها من المجالات الثقافية الأخرى.

ثانياً: الحجم النسبي لهذا الإنتاج والطرق المتبعة في تخزينه وحفظه وأساليب تسويقه.

ثالثاً: مدى تطبيق الطرق التكنولوجية الحديثة في الأنشطة الإنتاجية للصناعات الثقافية.

رابعاً: وجود استراتيجية واضحة تحكم عمليات إنتاج السلع الثقافية وتحدد أولوياتها ومدى اتباع أسلوب التخطيط لتنفيذ هذه الاستراتيجية ومتابعتها في المدى المتوسط والبعيد.

ثانياً : أوجه الشبه والاختلاف بين الصناعات الثقافية والاقتصادية :

يمكن إيجاز أوجه الشبه والاختلاف بين الصناعات الثقافية والاقتصادية فيما يلي:

(١) تختلف الصناعات الثقافية عن الصناعات الاقتصادية الأخرى - كالصناعات الغذائية أو البتروكيماوية - في أن الأخيرة تهتم بتنمية قطاع اقتصادي معين كالقطاع الزراعي والقطاع الصناعي. ولا يختلف الأمر كثيراً بالنسبة للصناعات الثقافية حيث أنها بوجه عام تهتم بتنمية القطاع الثقافي بما يتضمنه من أنشطة إبداعية خلاقة. بالإضافة إلى ذلك فقد استخدمت بعض السلع الثقافية في تنمية بعض قطاعات الخدمات مثل الصحة والتربية والتعليم والتدريب. وقد أطلق على الأساليب الثقافية التي اتبعت في تنمية هذه القطاعات بالوسائل السمعية البصرية[٢].

(٢) تهتم الصناعات الاقتصادية بالدرجة الأولى بتحقيق الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية المحدودة لتحقيق الرغبات والحاجات الإنسانية غير المحدودة. أما الصناعات الثقافية فإن محور نشاطها يتركز في تحقيق أقصى فائدة ممكنة من المواهب البشرية ومقدرتها على الخلق

والإبداع في جميع الحالات التي يعتبر الفكر الإنساني أهم عوامل إنتاجها.

(٣) تسعى الصناعات الاقتصادية إلى المحافظة على مصادر الثروة وتنميتها، بينما تهدف الصناعات الثقافية إلى الحفاظ على التراث الثقافي وإحيائه بما يحقق للفرد أكبر قدر ممكن من «الأمن الثقافي» الذي ينبثق من شعوره بالانتماء لموطن هذا التراث.

(٤) وإذا كانت الصناعات غير الثقافية تعمل على ابتكار سلع ومنتجات جديدة، فإن الصناعات الثقافية تعمل في نفس الاتجاه. فقد أمكن تنويع السلع الثقافية للمنتجات الواحدة، فمثلاً يمكن إخراج القصة في صورة كتاب يقرأ أو برنامج إذاعي أو فيلم يمكن مشاهدته عن طريق السينما أو التليفزيون.

(٥) تعتمد بعض الصناعات الثقافية على الأعمال الإبداعية الفردية الخلاقة المتمثلة في مهارة أو حرفة إبداعية يتميز بها هذا الفرد. ومن ثم يتم إنتاج هذا العمل الفردي على نطاق واسع بالاستعانة بالآلات والأجهزة والمعدات المناسبة. ومن أمثلة ذلك إنتاج الكتب واللوحات الفنية والاسطوانات. فالمادة الأساسية لهذه السلع هي إنتاج فكر إو إبداع فردي (كالمؤلف أو الرسام). ويتمثل دور الأجهزة والمعدات في القيام بالعمليات الآلية كالطباعة والنسخ التي ساعدت على توفير هذه السلعة الثقافية لأكبر عدد ممكن من المستهلكين.

(٦) وتعتمد صناعات ثقافية أخرى - كالسينما والتليفزيون - في جميع مراحل إنتاجها على التعاون والتفاعل المنظم بين عدد كبير من الطاقات البشرية مع زيادة أهمية الدور الذي تقوم به الأجهزة الفنية والتكنولوجية المتطورة. أي أن الأهمية النسبية لدور الإبداع الفردي تقل كثيراً في هذه الصناعات عنها في الصناعات الثقافية السابقة (الكتب واللوحات الفنية). فالأجهزة والمعدات تؤثر في الصورة النهائية لشكل هذا العمل وتكاليف إنتاجه التي تتأثر أيضاً بأنظمة الإدارة والتسويق وغير ذلك من العوامل التي توضح بجلاء أثر التطور التكنولوجي والاقتصادي على أساليب الإنتاج في الصناعات الثقافية.

وتشير بعض الإحصائيات والجداول المنشورة[٣] إلى عشرة مجالات لأنشطة الصناعات الثقافية وهي: الكتب والصحف والمجلات، والاسطوانات، الإذاعة، والتليفزيون، السينما، منتجات وخدمات الوسائل السمعية والبصرية، التصوير الفوتوغرافي، الأعمال الفنية، الإعلان.

ويمكن إضافة بعض المجالات الحديثة نتيجة للتقدم العلمي والتكنولوجي مثل صناعة الفيديو والصناعات التي تنبثق عن استخدام الأقمار الصناعية[٤] أو التي تطورت عن

التليفزيون مثل التليفزيون السلكي أو الصناعات التي تتصل بالكمبيوتر والميكرو اليكترونيات وألعاب الفيديو، بالإضافة إلى المسرح والفولكلور والفنون الشعبية.

وتتفاوت هذه الصناعات الثقافية في حجم عائدها الاقتصادي من جهة وفي مدى تأثيرها على الجماهير من جهة أخرى[٥]. فوفقاً لحجم الربح تبين بعض الدراسات أن الاسطوانات تأتي في المرتبة الأولى وتليها الكتب. وقد يرجع ذلك إلى الانخفاض الحاد في تكاليف نسخها حيث تتحقق مزايا الإنتاج بالجملة.

أما بالنسبة لمدى تأثيرها على الجماهير فيرى فريق أن تأثير التليفزيون يأتي في المرتبة الأولى[٦] ويليه على التوالي: الإذاعة، الصحف اليومية، المجلات، الأسطوانات، الأفلام، وأخيراً يأتي تأثير الكتب. وقد يرجع ذلك إلى بعض الخصائص التي تتميز بها وسائل الإعلام كالتليفزيون والإذاعة من قدراتها على إذاعة الأخبار بعد فترة قصيرة من حدوثها، وقد تنقل صورة مرئية أو مسموعة للأحداث وقت حدوثها، وتسمى هذه الصفة «بالفورية Immediacy»، بالإضافة إلى تأثير الصورة والصوت على المشاهد أو المستمع. وقد اكتسبت هذه الوسائل عند الجمهور صفة المصداقية، فيميل الفرد العادي إلى تصديق الخبر واعتباره حقيقة واقعية من مشاهدته على شاشة التليفزيون أو سماعه في الإذاعة أو قراءته في الصحف. الأمر الذي يشير إلى ضرورة تنمية قدرة الفرد على اتباع التفكير العلمي والتمييز بين الرأي والواقع والانفعال فيما يرى، ويسمع، ويقرأ. وغني عن البيان أن وسائل الإعلام (بما تبثه من أخبار وما تقدمه من معلومات وبرامج ترفيهية) أصبحت جزءاً من نسيج حياة المواطن العادي.

ثالثاً: تطور مفهوم الصناعات الثقافية:

لقد تأثر مفهوم الصناعات الثقافية بالتطور العلمي والتكنولوجي وخاصة في المجتمعات الصناعية المتقدمة نتيجة لتفجر المعرفة والثورة في عالم الميكرو الكترونيات[٧]. ويتجلى أثر ذلك بوضوح في إنتاج الحاسبات الالكترونية وزيادة مقدرتها على حفظ كم هائل من المعلومات واسترجاعها بقدرة فائقة.

ويرى بعض المختصين ضرورة النظر إلى الصناعات الثقافية نظرة أكثر شمولية بحيث لا تقتصر على الجانب الثقافي وحده، بل لابد أن تشمل أيضاً جميع جوانب المعرفة التي تنمو بمعدلات متزايدة. وقد ترتب على ذلك تغيير مفهوم الصناعات الثقافية بمفهوم آخر أطلق عليه الصناعات المعرفية. Knowledge Industries.

وقد اعتبرت بعض الدول قطاع الصناعات المعرفية كأحد فروع القطاع الصناعي ككل يدخل إنتاجها ضمن حسابات الدخل والإنتاج القومي. وفيه تشمل الصناعات المعرفية مختلف الصناعات التي تساهم في إنتاج الأجهزة والمواد التي تعمل على إنتاج مجالات المعرفة المختلفة.

وقد ظهرت مرحلة أخرى من التطور في التفكير في هذه الصناعات الثقافية تجاوزت مفهوم الصناعات المعرفية التي سبقت الإشارة لها. فقد توافقت ثورة المعلومات التي يشهدها العالم مع تطور أجهزة الكمبيوتر وحفظ المعلومات واسترجاعها، فظهرت نتيجة لذلك تسمية جديدة هي صناعات المعلومات Information Industries لتحل محل الصناعات المعرفية حيث أنها أكثر شمولاً وأقدر على استيعاب هذا المجال الواسع من الصناعات التقليدية المعروفة. كما تزايدت القيمة النسبية لمنتجات هذه الصناعات بحيث أصبحت تمثل جزءاً ملموساً من إجمالي الإنتاج القومي. فعلى سبيل المثال بلغ حجم صادرات اليابان من السلع الالكترونية حوالي ١٣ بليون دولار عام ١٩٧٩.

وتشمل صناعة المعلومات المجالات التالية[٨]:

أولاً: المعلومات الأساسية مثل بنوك المعلومات والمعلومات التجارية والعلمية والمالية.

ثانياً: المعلومات الثقافية Cultural Information مثل الأفلام والكتب والدوريات والصحف والمجلات والنشرات الإخبارية.

ثالثاً: المعلومات الحرفية الدقيقة Know-How مثل المعلومات الخاصة بالإدارة والاختراعات والتصميم والتشغيل والإرشاد والتوجيه.

وفي الحقيقة فإن هذه الصناعات سواء أطلق عليها صناعات ثقافية أو صناعات معرفية أو صناعات المعلومات، فإنها جميعاً بما تحتويه من معلومات وتملك من وسائل للاتصال، وما لها من قوة تأثير، سوف تؤدي إلى تغيير ملامح وشكل المجتمع العربي الجديد.

ولا نستطيع إنكار الدور القيادي الرئيسي الذي أصبح مجال المعلومات والمعرفة يؤديه في مجالات الإنتاج والتنمية البشرية بوجه عام. ولا شك أن كل هذه العوامل ستضيف عبئاً جديداً على عاتق المسؤولين عن التنمية بكل أبعادها في الوطن العربي وخاصة التنمية الثقافية والاقتصادية.

ويمكن أن نتساءل عن ماهية الصورة الثقافية العربية التي نطمح إلى تحقيقها في

السنوات القادمة؟ وهل يعتمد هذا التصور على أسس علمية سليمة. فنحن في حاجة إلى إزالة الغموض والتوصل إلى تعاريف محددة لبعض المفاهيم الثقافية التي يختلف الرأي بشأنها. مثل الأمن الثقافي، ومعدلات النمو الثقافية وكيفية حسابها.

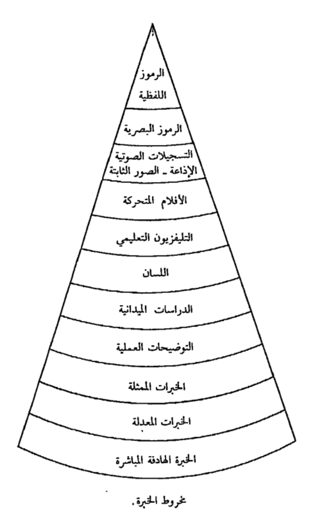
رابعاً : تصنيف الصناعات الثقافية :

تستخدم منتجات الصناعات الثقافية في كثير من المجالات كالتربية والتعليم والتدريب والتوعية والترفيه. وتختلف وظائف هذه المنتجات ومدى الاستفادة منها من مجال لآخر. وقد قام كثيرون بتقسيم المنتجات الثقافية المستخدمة في مجالات التربية والإعلام وفقاً للمعايير الخاصة بكل مجال. فتقسم الوسائل السمعية والبصرية المستخدمة في التعليم حسب خصائصها الطبيعية إلى وسائل سمعية وأخرى بصرية، ومنها ما يجمع بين هاتين الصفتين كالأفلام وأشرطة الفيديو ويطلق عليها الوسائل السمعية البصرية. وتقسم أحياناً حسب إمكانية عرضها ضوئياً بواسطة أجهزة العرض المختلفة . فهناك المواد التي يمكن عرضها ضوئياً كالأفلام والشرائح والشفافيات، ومنها ما لا يمكن عرضه ضوئيا مثل التسجيلات الصوتية والخرائط والمصورات.

ومن التقسيمات المعروفة تقسيم «ادجار ديل» للوسائل التعليمية على أساس الخبرات التعليمية التي تهيئها كل وسيلة منها للمتعلم كما هو موضح بالشكل التالي. فقد رتب هذه الوسائل على شكل مخروط يسمى مخروط الخبرة[٩] Cone of Experience، وجعل في قمة المخروط الخبرات المجردة كالرموز المرئية والمسموعة (كاللغة المقروءة والمنطوقة والرموز التي تستخدم في الدراسات العلمية وأرقام الحساب ورموز علم الجبر وغير ذلك). وقد عرف هذه الرموز المجردة بأنها لا تحتوي على صفة من صفات الشيء الذي تدل عليه، وهي رموز تكتسب دلالتها من ارتباطها بمواقف محسوسة مرئية أو مسموعة أو ملموسة.

وفي قاعدة المخروط تأتي الخبرات الواقعية، المباشرة، والملموسة . وهي الخبرات التي يحصل عليها الشخص نتيجة ممارسته للمواقف التعليمية الواقعية. فتعلم الزراعة عن طريق الخبرة المباشرة لا يتم إلا بممارسة الشخص للزراعة في موقف واقعي، وتعلم أداء فريضة الحج يتم بالقيام بمناسك الحج في حينها.

ولما كان من المتعذر أن يتعلم المرء دائماً عن طريق هذه الخبرات المباشرة الملموسة الواقعية، فإنه يلجأ إلى التعلم عن طريق الخبرات البديلة التي تهيئها الوسائل المختلفة كالاسطوانات وأشرطة الكاسيت والإذاعة والتليفزيون والأفلام والصور الفوتوغرافية . وقد



مخروط الخبرة.

رتب ديل هذه الوسائل التعليمية على محور يقع بين قمة المخروط وقاعدته، أي بين المجرد والمحسوس. فكلما اقتربت الوسائل من قمة المخروط كانت أقرب إلى تهيئة خبرة مجردة، وكلما اقتربت من قاعدة المخروط كانت أقرب إلى تهيئة خبرة واقعية محسوسة.

أما علماء الاتصال والاعلام فقد اعتبروا جميع هذه المواد التعليمية وسائل للاتصال Media of Communication، واعتبروا عملية التعليم والتعلم جزءاً من عملية الاتصال التي تتم بين الطالب كمستقبل للمعرفة وبين المعلم كمصدر لها، وتشاركه في ذلك وسائل أخرى كالكتاب والبرنامج التلفزيوني أو التسجيل الصوتي أو الفلم السينمائي.

واعتبرت الصحافة والإذاعة والتليفزيون والسينما وسائل اتصال جماهيرية. حيث يمكن إنتاج الرسالة المقروءة أو المسموعة أو المرئية إنتاجاً بالجملة يصل إلى قاعدة عريضة من

المستهلكين في وقت واحد مع اختلاف أماكن تواجدهم. ومن هنا بدأ الاهتمام بتحقيق المزايا الاقتصادية من الإنتاج بالجملة Mass Production في مجال الصناعات الثقافية.

وعند تقسيم السلع الثقافية وفقاً للمفهوم الاقتصادي فإننا نستمد معايير التقسيم التي تجمع بين خصائص السلع الثقافية وبين الأساليب الاقتصادية للإنتاج، أي التي تجمع بين عنصري الإبداع الفني من جهة وعمليات النشر والتسويق من جهة أخرى. ورغم الاختلاف بين المنتجات الثقافية الشائعة وهي الكتب والاسطوانات والراديو والتلفزيون والسينما، إلا أنها جميعاً تشترك في الجمع بين عنصرين أحدهما الإبداع الفني (سواء أكان فردياً أو جماعياً) والآخر يشمل وسائل الإنتاج والنشر والتسويق. وعلى هذا الأساس قام أوجست جيرار[1] بتقسيم الصناعات الثقافية إلى الأنواع التالية:

أولاً:

وتشمل الصناعات التي تعتمد أساساً على الإبداع الفردي، وفيها قدر كبير من الأنشطة الخلاقة التي تعتمد على الموهبة أو الحرفة أو المهارة الفردية. ثم يتم الإنتاج بأعداد كبيرة من النسخة الأصلية باتباع وسائل وطرق الإنتاج الصناعية المعروفة. ومن أمثلة ذلك صناعة الكتاب والاسطوانات والمسجلات وبعض الوسائل السمعية والبصرية.

ثانياً:

ومن أمثلتها صناعة السينما والإنتاج التليفزيوني حيث لا تقتصر عملية الإبداع الفني فيها على العمل الفردي وحده، ولكن يدخل فيه قدر كبير من الحرفية بالاستعانة بالأجهزة والمعدات التي تعمل على تشكيل وصياغة شكل هذا العمل الفني.

ثالثاً: التصوير:

وتشمل هذه المجموعة من الصناعات الثقافية إنتاج مواد تدخل فيها عمليات صناعية معقدة، وتحتاج الصورة النهائية للعمل الفني إلى إتقان العديد من الخطوات المسبقة حتى لا يقتصر الأمر على عمل واحد يعبر عن الإبداع الفني. ففي التصوير لا بد من توفر آلة خاصة تختلف في مدى تطورها ويمكن عن طريقها التحكم في الإضاءة والوقت والسرعة. ولا تظهر نتائج الإبداع الفني بانتهاء هذه المرحلة فقط وإنما تظهر بعد الانتهاء من جميع مراحل العملية الإنتاجية.

وهـذا التقسيم هو الـذي يأخـذ في اعتباره درجـات الإبداع الفني في المـراحل المتتـالية للصناعات الثقافية، ويؤكد على الحاجة الملحة إلى استراتيجية متكاملة لإنتـاج السلع الثقافيـة بحيث تشمـل إنتاج الأجهـزة والأدوات والمواد الخـام اللازمـة لكل مـرحلة من مراحـل إنتاج الصناعة الثقافية.

أما إذا نظرنـا إلى العنصر الآخر عنـد تقسيم الصناعـات الثقافيـة وهو الـذي يتمثل في وسائل الإنتاج والنشر والتسويق، نجد أن أهمها دور النشر ومـا تقوم بـه من دعم للصناعـات الثقـافية. فهي التي تتحكم ـ إلى حـد كبير ـ في العـلاقة بـين الجمهور من جـانب والمؤلف أو صاحب العمل الفني من جانب آخر. وغالباً ما يكون عامل الـربح المـادي هو العـامل الأهم في تحديد وظيفتها. فقد ترفض دور النشر نشر كتاب لا ترى أنه سيعود عليها بالربح الوفـير. وقد يعوق ذلك حركـة الإبداع الفني، وفي بعض الأحيـان تقوم دور النشر بـإغراق الأسـواق بمنتجـاتها (كـما في حالـة الكتاب والاسـطوانات وأشرطـة الكاسيت) حتى يقـل معـدل تكلفـة الإنتاج وتزداد الإيرادات، وبالتالي يزداد حجم الربح. وقد يكون ذلك على حسـاب المستوى الفني للسلع المنتجة.

ويلقى هذا الموضوع الضوء عـلى قضية هـامة تتعلق بـالدور الـذي يمكن أن تؤديه دور النشر في البلاد العربية في تنمية الإبداع الفني وتطويره وتشجيعه.

وإذا كـانت الحكومـات في الدول النـاميـة تقـوم بـدعم العـديـد من السلع الغـذائيـة الضرورية (كالخبز مثلاً) لتحقيق الحد الأدنى من الأمن الغذائي لذوي الدخل المحدود، فـإنها يمكن أيضاً أن تساهم في تحقيق الأمن الثقـافي للمواطن بشكـل عام عن طـريق دعمها للسلع الثقافية الضرورية.

وقد يتطلب هذا الأمر امتلاك الدولـة لبعض أو كل دور النشر الضخمـة بالإضـافة إلى تقديم المساعدات والتسهيلات المختلفة لها إذا كانت مملوكة من قبـل القطاع الخـاص. ويجب أن يكون لدور النشر فلسفة مستمدة من واقع المجتمع العربي وظروفه وخصائصه. كما ينبغي أن يكـون للقطاع العـام دور قيادي في تـطوير حـركة النشر مـع تحقيق نوع من التـوازن بـين فلسفة القطاعين العام والخاص ومتطلبات كل منها.

أمـا بالنسبـة لمؤسسات التسـويق والتوزيـع، فلا يمكن أن نغفـل أهمية دورهـا في تنمية وتـطوير بعض الصنـاعات الثقـافية بمـا يمكن أن تتبعه من أسـاليب حديثـة في هذا المضـمار.

وتتعاظم مسؤولية أجهزة التسويق في بعض الصناعات والسلع الثقافية التي تتطلب تغييراً وتجديداً مستمراً حيث يقل الإقبال عليها والاحتفاظ بها بعد المرة الأولى من استهلاكها مثل إنتاج الأفلام والمسلسلات التليفزيونية.

وقد أدت هذه الظاهرة إلى ابتكار أساليب جديدة للتسويق كما هو الحال في تطبيق نظام تأجير أشرطة الفيديو. وكذلك في اتجاه الإنتاج السينمائي إلى الإنتاج التليفزيوني للانخفاض النسبي في التكاليف وسهولة عمليات الاستنساخ والتأجير.

وتجدر الإشارة إلى وجود نوع من التداخل بين الصناعات الثقافية المختلفة بحيث تعتمد على بعضها بعضاً. فالإنتاج الإذاعي والتليفزيوني يعتمد على الإنتاج الفكري المكتوب. فغالباً ما يكون الكتاب هو المصدر الرئيسي للأفكار والبرامج الإذاعية والتليفزيونية وانتاج الأفلام السينمائية.

ويصعب في بعض الصناعات الثقافية تحديد الوظائف الثقافية أو فصلها عن الوظائف التعليمية أو الإخبارية. ويتجلى ذلك بوضوح بالنسبة لبعض برامج الإذاعة والتليفزيون والكتب وأقسام الصحف والمجلات، وخاصة عندما يتعلق الأمر بتوفير الدعم المالي لبعض الوظائف دون الأخرى. ولذلك تعتبر بعض الصناعات الثقافية متعددة الوظائف حتى وإن زادت الأهمية النسبية لإحدى الوظائف عن غيرها.

خامساً : الطبيعة الاقتصادية للمنتجات الثقافية :

إن المنتجات الثقافية تختلف في طبيعتها وخصائصها عن السلع والخدمات الأخرى التي يتم تسويقها في الاقتصادات المعاصرة. فمجموعة المنتجات التي يمكن القول أنها ثقافية ليست متجانسة، حيث أنه يمكن التمييز بين المنتجات الثقافية ذات الطبيعة الرأسمالية (مثل أجهزة الراديو والتليفزيون والفيديو وآلات التسجيل والكاميرات. . الخ) وبين المنتجات الثقافية الأخرى ذات الطبيعة الاستهلاكية التي تمثل تدفقاً استهلاكياً خدمياً سريعاً ومباشراً . وأساس هذا التمييز أن النوع الأول من المنتجات الثقافية (الرأسمالية) يستخدمها المستهلك كأدوات أو كوسائل إنتاج . ممزوجة بما تقدمه منتجات أخرى ، لإنتاج سيل أو تدفق من الخدمات الثقافية التي يتم استهلاكها والتي تمثل المنتجات الثقافية الحقيقية .

وبناء على التقسيم السابق، فإن أحد المفاهيم الرئيسية للمنتجات الثقافية الحقيقية من وجهة نظر المستهلكين أنها، بالنسبة للعديد منهم، لا يمكن استهلاكها أكثر من مرة واحدة،

وبالنسبة للقليل منهم لا يمكن إعادة استهلاكها سوى مرات محدودة مثلما هو الحال عند قراءة رواية معينة أو رؤية فيلم سينمائي معين. أي أن تكرار الاستهلاك ليس من طبيعة السلع والخدمات الثقافية، مختلفة في ذلك مع السلع والخدمات الاقتصادية الأخرى (مثل الغذاء، الملبس، التدفئة، الإضاءة، . . الخ) التي يمكن أن يتكرر الطلب عليها، ويحدث ذلك بالفعل، بواسطة نفس المستهلك لسنوات عديدة قد تمتد لعقود من الزمان.

إن المنتجات الثقافية ليست وحدها المنتجات التي يشتريها المستهلك والتي تتميز بعدم قابليتها لتكرار استخدامها. فالأزياء مثلاً قد ينطبق عليها نفس الظاهرة تبعاً لتغيرات «الموضة»، وقد ينطبق ذلك أيضاً ولكن بدرجة أقل على التصاميم الداخلية للسكن، والأثاث، والسيارات وغيرها من السلع. إلا أن التغيرات التي تطرأ على السلع الاقتصادية الأخرى غير الثقافية لا تتعدى كونها تغيرات في الشكل فقط يستخدمها المنتجون والبائعون للتحكم في ذوق المستهلك وسلوكه، كما تستخدم أحياناً كأداة تسويقية تهدف إلى السيطرة على سوق السلعة من خلال إرضاء طبيعة المستهلك التي تفضل دائماً التجديد والتنويع وعدم التكرار.

وعند مقارنة هذه المنتجات (الأزياء ـ الأثاث ـ السيارات) بالمنتجات الثقافية فإننا نجد أن الأولى تشبع حاجات ورغبات أساسية عند المستهلك كالدفء والمأوى والانتقال بينما تجد صعوبة كبيرة في تعريف الوظيفة الأساسية للثقافة أو في تحديدها عملياً على الأقل. ومع أنه يوجد فرق حقيقي بين هذين النوعين من المنتجات، إلا أن هذا الفرق هو فرق في الدرجة أكثر منه في النوع.

ومما يجدر ملاحظته أن الطبيعة السابقة للسلع والخدمات الثقافية (عدم خضوعها أو ميلها للتكرار الاستهلاكي) تؤدي بالضرورة إلى صغر المرونة السعرية للطلب على المنتجات الثقافية لكل مستهلك، كما أن الاختلافات النسبية بين المرونات السعرية للطلب على هذه المنتجات ستتوقف بالدرجة الأولى على مدى أهمية كل منها بالنسبة للمستهلك ومستوى دخله[١١].

سادساً: سياسات التصنيع الثقافي

تغيرت ملامح الحياة الثقافية كثيراً عمّا كانت عليه في الماضي. وتشير جميع الدلائل إلى تلاشي بعض صور هذه الحياة وظهور أنماط جديدة منها بين أفراد المجتمع على اختلاف

مستوياتهم التعليمية والمادية والاجتماعية. فلم يعد الاستمتاع ببعض جوانب الإبداع الفني الثقافي قاصراً على مجموعة أو طبقة معينة من السكان. كما تغيّر دور المؤسسات الثقافية التقليدية كالمسرح والأوبرا مثلاً. فقد كانت الحياة الثقافية قاصرة إلى حد كبير على طبقات خاصة قليلة من المجتمع هم الذين كانوا يرتادون المسارح للاستمتاع بروائع الأعمال الأدبية المشهورة، والحفلات الموسيقية وغير ذلك من ألوان الإبداع الفني كالرقص والبالية. وكان لهذا النمط من الحياة الثقافية تقاليده وعاداته ومواسمه ومؤسساته الثقافية في عواصم الدول أو المدن الكبيرة حيث تعيش هذه الصفوة من محبي هذه الفنون الثقافية «الراقية». واتخذ هذا النمط من الحياة الثقافية طابعاً خاصاً لهذه الطبقة يختلف عن طابع الحياة الثقافية لباقي الطبقات الأخرى.

أمّا اليوم فقد تغيرت صورة الحياة الثقافية لغالبية أفراد المجتمع. واختفت بعض مظاهر الحياة الثقافية التي كانت سائدة، وظهرت أنماط جديدة منها. وكان للصناعات الثقافية دور هام ورئيسي في إحداث هذه التغيرات. فقد ازدحمت الأسواق بشتى أنواع المنتجات والسلع الثقافية ممّا أدّى إلى زيادة حجم استهلاكها بشكل عام وخاصة الكتب والأسطوانات. كما زاد إقبال المستهلكين على اقتناء السلع الثقافية المعمرة مثل أجهزة الفيديو والتلفزيون والمسجلات وآلات التصوير الفوتوغرافي والسينمائي.

وقد أدّى ظهور السلع الثقافية المعمرة وانتشارها ومتطلباتها من السلع الاستهلاكية الأخرى إلى مقدرة قاعدة كبيرة من المستهلكين على الاستمتاع بروائع الأعمال الأدبية والموسيقية.

وقد تغيرت كذلك أنماط ومتطلبات الاستمتاع الثقافي، فلم يعد من الضروري الذهاب إلى المسرح أو دار الأوبرا أو التقيد بمناسبات خاصة أو تقاليد معينة، حيث أصبح الاستمتاع الثقافي يتم في المنزل بين أفراد الأسرة ضمن إطار الحياة اليومية العادية.

ونتيجة لهذه الوفرة والتنوع من المنتجات الثقافية حدث ما يمكن أن نسميه بالانفجار الثقافي. Cultural Explos الذي شمل جوانب الحياة الثقافية المختلفة وامتدت آثاره إلى جميع فئات المجتمع وظهرت بشكل أنماط سلوكية جديدة انتشرت بين مختلف الأفراد. وقد صاحب هذا التطور تغير مجموعة من مقاييس النمط الاستهلاكي الثقافي ومؤشراته مثل مقدار وقت مشاهدة برامج التلفزيون والاستماع إلى الإذاعة والتسجيلات الصوتية، وكذلك حجم الإنفاق على السلع الاستهلاكية الثقافية الجديدة مثل أشرطة الفيديو والكاسيت.

وإذا نظرنا إلى السياسات الثقافية التي ترسمها الدول العربية أو المؤسسات الثقافية بها، نجد أنها لا تزال في معظمها سياسات ثقافية تقليدية تتسم ببعض الملامح التي تحتاج إلى دراسة وتحليل من قبل جميع الأجهزة والمؤسسات الثقافية في المجتمع.

ومن هذه الملامح ما يلي:

١ - ركزت أغلب هذه السياسات الثقافية على الاهتمام بالأساليب التقليدية لنشر المعرفة. ففي أغلب الأحيان ما زلنا «أسرى المطبعة» والكلمة المقروءة. ونحن لا ننكر أهمية الكتب والمطبوعات في الحفاظ على التراث الثقافي ونشر المعرفة وإعداد المواطن الصالح «المثقف». ونؤكد على ضرورة دعم صناعة الكتاب في العالم العربي وتحقيق ما توصلت إليه لجان ومؤتمرات دراسة صناعة الكتاب من توصيات لتشجيع الكاتب على التأليف والقارئ على شراء الكتاب. ولكننا ننادي بضرورة استطلاع الأساليب الجديدة في نشر الثقافة. وبمعنى آخر ضرورة دراسة الصناعات الثقافية الأخرى، وتعديل فلسفة وأهداف المؤسسات المسئولة عن التأليف والترجمة والنشر وتنويع مجالات إنتاج السلع الثقافية التي تقوم بها.

فمن الملاحظ أن أغلب دور النشر في العالم العربي تقوم بإنتاج المواد المقروءة من كتب ومطبوعات، أمّا المواد المسموعة أو المرئية، من أسطوانات وتسجيلات صوتية وأفلام سينمائية وأشرطة فيديو، فتقوم بها مؤسسات مستقلة تكاد تنفرد كل منها بإحدى هذه الوسائل. فإذا نظرنا إلى محتوى هذه المنتجات نجد أنه يغلب عليها الطابع الترفيهي طمعاً في أكبر عائد من الربح المادي، وتكاد تخلو من المواد الثقافية الحقيقية، فليس من أهداف أغلب دور النشر مثلاً طباعة أعمال كبار الفنانين العرب وتسويقها كما نجد في المجتمعات الصناعية.

وقد ظهرت في السنوات الأخيرة بعض المؤسسات التي تهتم بإنتاج تسجيلات صوتية للقرآن الكريم بإصوات كبار المقرئين، واتجه بعضها إلى التسجيل المرئي (الفيديو). ويعتبر ذلك في حدا ذاته هدفاً نبيلاً وعملاً يستحق القدير. ولكن أغلبها لم يستثمر خصائص هذه الوسائل في تقديم موضوعات ثقافية تتصل بالشريعة الإسلامية، وتعالج موضوعات فكرية مهمة، توضح آراء رجال الدين في كثير من القضايا المعاصرة (السياسية والاجتماعية والاقتصادية) التي أخذت تفرض نفسها بشدة على الساحة العربية الإسلامية. ويتوفر قليل من الأعمال الثقافية الدينية المرئية مثل اللقاءات والندوات التي تعقد من حين لآخر بين رجال الدين والمفكرين المهتمين بالقضايا الإسلامية المعاصرة.

يدل ذلك على غياب استراتيجية محددة واضحة المعالم للاستفادة من وسائل الاتصال الحديثة وفق خطة ومنهج يحدد هذه المجالات الثقافية وموضوعاتها المختلفة، وتحديد أولوياتها، وأساليب الإنتاج والإخراج الفني، وطرق التسويق، ومقدار الربح أو العائد المادي منها، وطرق ومصادر تمويل وتنفيذ ومتابعة هذه الاستراتيجيات وفق خطة زمنية معينة.

ما يقال على دور النشر ينسحب على المؤسسات الصحفية الكبيرة التي تقتصر على إنتاج السلع الثقافية المقروءة من صحف ومجلات وكتب ومطبوعات، ولا تقوم بإنتاج المواد المسموعة أو المرئية أو حتى المواد الثقافية المطبوعة كالصور والرسومات. بينما يظهر في الدول الصناعية مدى النمو الهائل لهذه المؤسسات الصحفية وتنوع مجالات إنتاجها.

٢ - تفتقر بعض هذه السياسات الثقافية إلى النظرة المتكاملة للتنمية الثقافية في المجتمع، وذلك لعدم وجود نظام متكامل له أهداف واضحة وله مدخلات ومخرجات وأنظمة للعمل تعتمد على أسس علمية تراعي جميع المعطيات التي تتصل بهذا الموضوع، سواء أكانت معطيات اقتصادية (مثل رأس المال وأنواع الصناعات الثقافية وملكية هذه الصناعات وأنظمة الإدارة وأساليب التسويق) أومعطيات اجتماعية أو سياسية. فالمعطيات الاجتماعية تحدد نوع الجماهير واحتياجاتهم الثقافية وميولهم. أمّا المعطيات السياسية فإنها تحدد مسئولية الدولة في التنمية الاقتصادية، وسياسة دعم الصناعات الثقافية، ودور السلطة في تحديد الحريات، وكذلك دور الفرد في عملية الإبداع الفني والأدبي.

ويفتقر العالم العربي إلى وجود مثل هذا النظام الذي يحدد أهداف سياسة إنتاج السلع الثقافية بصورة تجعل بالإمكان رسم خطط علمية مقننة لإنتاج كل سلعة وتسويقها وتحقيق الفائدة القصوى منها.

٣ - عدم توافر الدراسات العلمية الدقيقة التي تعتمد على المعلومات والإحصائيات الحديثة التي تحدد حجم الطلب على منتجات كل صناعة من الصناعات الثقافية، واتجاهات وحجم الأنماط الاستهلاكية ومتطلباتها ومدى تأثير كل سلعة ثقافية على الحياة الفكرية والاجتماعية للفرد والأسرة في المجتمع ومدى تأثيرها على أنماط السلوك للأفراد.

ونحن لا ننكر وجود بعض الأفراد والمؤسسات التعليمية والحكومية التي تقوم بمثل هذه الدراسات والأبحاث والإحصائيات. ولكن الملاحظ أنها تكاد تكون عملاً فردياً أو مرحلياً يقوم به باحث معين، أو أحد مراكز البحوث، أو إدارة من إدارات الدولة. وعادة يكون مصدر هذا الاهتمام تحقيق مصلحة أو غرض معين ينتهي بتحقيقه الدافع لمواصلة مثل هذا

العمل. وبالطبع فإن هذه الدراسات الآنية والمرحلية لا تفي بالغرض المطلوب، وما نحتاج إليه هو القيام بعمل تنظيم دائم متخصص يقوم بهذا النوع من الدراسات الإحصائية ويعمل دائماً على تحديثها وتوفيرها بحيث تخدم جميع أنواع الدراسات في شتى مجالات الصناعات الثقافية.

٤ - إهمال بعض الصناعات الثقافية التي تعمل على إحياء التراث وإظهار الطابع العربي الأصيل حيث أن معظم الجهود والدراسات والإمكانات تتركز على الصناعات التي تتصل بالتنمية الاقتصادية بوجه عام، ولا يحظى الجانب التنموي للثقافة بنفس القدر من الاهتمام، مع أنها تتعلق بالجانب الروحي والوجداني للفرد المكمل للجانب الاقتصادي البحت. مع العلم أننا لو نظرنا إلى الأهمية الاقتصادية للصناعات الثقافية لوجدنا أن الطلب على منتجاتها في تزايد مستمر على المستويات المحلية والأقليمية والعالمية.

وقد أدّى هذا الواقع إلى تدني بعض الصناعات الحرفية القديمة التي تتصل بالتراث والحضارة في كثير من البلاد العربية في الوقت الذي بدأت دول في الشرق الأقصى تنتج وتصدر لنا هذه السلع بمستوى أفضل من الناحية الفنية وبأسعار أقل.

٥ - قصور السياسات الثقافية عن تلبية احتياجات ورغبات الجماهير، فقد سارت السياسات الثقافية لفترات طويلة على اعتبار الأمور الثقافية من مظاهر الترف لجماهير الخاصة، فاتجهت المؤسسات الثقافية في أعمالها إلى إرضاء هذا العدد المحدود من الجماهير دون مراعاة روح العصر والتغيرات الاجتماعية التي تمر فيها الشعوب وما طرأ عليها من إعادة تشكيل وتعديل النسيج الثقافي للمجتمع. أي أن الحاجة ماسة إلى سياسة ثقافية متوازنة لا تنكر ألوان الثقافة التقليدية ولكنها أيضاً تدرك حقائق التطور الثقافي في حياة الشعوب وتعمل على تلبية حاجات الجماهير.

وقد ترتب على هذا التحوّل ظهور مجالات كثيرة من الثقافة، مثل الثقافة الشعبية والتراث الشعبي الثقافي، والفنون الشعبية، وكان لوسائل الإعلام كالإذاعة والتلفزيون والسينما الأثر الأكبر في توصيل هذه المجالات إلى الجماهير ونشرها والتعريف بها وإحيائها. وبدأت المؤسسات التعليمية التي تقوم بدراسة هذه الأمور الثقافية في إدخال دراسات جديدة تتصل بهذه الأنماط الثقافية التي ترتبط بقطاع كبير من الجماهير.

ومع وجود الحاجة إلى هذه المجالات من الثقافة وتوفر السوق الذي يستوعب هذا الإنتاج من السلع الثقافية، إلّا أن الجهات الرسمية المسئولة عن الثقافة لم تقم حتى الآن

بوضع الاستراتيجية المناسبة التي تحقق نوعاً من التوازن بين العرض والطلب في أسواق المواد الخام والأجهزة والسلع الثقافية. وقد حاولت بعض الدول إنشاء صناعات ثقافية لتوفير بعض الأجهزة المطلوبة مثل أجهزة التلفزيون والراديو عن طريق التصنيع أو التجميع، ولكنها لم تدخل بعد مجالات تصنيع المواد الخام مثل شرائط الكاسيت وشرائط الفيديو.

وهناك صناعات صغيرة عديدة لمواد مختلفة تستخدم في الثقافة والتعليم وتحتاج إليها الأسواق العربية، مثل الصناعات المكتبية التي تنتج الكتب والدفاتر والأقلام والألوان وأنواع الحبر وما يتصل بها من مواد مختلفة. ومن المعروف أن الأقطار العربية لا تزال تستورد معظم احتياجاتها من هذه السلع، وإذا توفر الإنتاج المحلي لبعضها فإن مستوى جودته وأسعاره لا يمكنه من منافسة الإنتاج الأجنبي. وحتى إذا كان الإنتاج المحلي على مستوى مناسب من الجودة فإنه عادة إمّا أن يكون غير معروف أو غير متوفر بالكميات المطلوبة.

هذه بعض الأمثلة التي تؤكد أننا لم نحدد علمياً احتياجات الأسواق العربية من السلع الثقافية، وحجم الطلب عليها، وحجم الإنتاج الموجود منها في بعض الدول، ومستوى هذا الإنتاج، ودراسة سبل تحسينه وتطويره، وتقدير كفاءة المصانع الموجودة في هذه المجالات ومدى حاجتها إلى التجديد واتباع تكنولوجيا الصناعة المتطورة، وذلك حتى تتحقق بعض صور الاستقلال الاقتصادي في المجتمع العربي.

٦ - عدم مسايرة الصناعات الثقافية للتطور العلمي والتكنولوجي، ويتمثل ذلك في عدم الإفادة من أو استغلال:

١ - المواد الثقافية المتطورة الحديثة.

٢ -الأجهزة والآلات اللازمة لعمليات إنتاج السلع الثقافية.

٣ - الأساليب الحديثة للإدارة الصناعية.

لقد كان للتطور العلمي والتكنولوجي أثره في ظهور بعض المنتجات التي تستخدم في كثير من مجالات العمل التي تتصل بالنواحي الثقافية والتعليمية، ومن أمثلتها الميكروفيلم ومشتقاته التي أمكن عن طريقها معالجة مشكلة تخزين المواد المقروءة كالكتب والمجلات بعد أن ضاقت المكتبات بها. وقد اقتصر استخدام هذه المنتجات على بعض المؤسسات أو جهات العمل، إمّا لعدم توفر المواد والأجهزة المطلوبة أو لارتفاع أثمانها أو لعدم الوعي بأهميتها. ومع تزايد الحاجة لهذا النوع من المنتجات سيزداد الطلب عليها ممّا يؤكد على ضرورة التفكير في تصور مستقبلي للصناعات الثقافية في الوطن العربي.

وما يقال عن الميكروفيلم يقال أيضاً عن الكمبيوتر الذي انتشر استخدامه على نطاق واسع لمواكبة ثورة المعلومات لقدرته الفائقة على تخزين الكم الهائل من المعلومات في كل فروع المعرفة واسترجاعها وقت الحاجة بسرعة وسهولة.

قد أصبحت صناعة الآلات الحاسبة والميكروالكترونيات أيضاً جزءاً مهماً في كثير من مجالات العلوم والتربية. بالإضافة إلى غيرها من الصناعات الجديدة التي ترتبط بدرجات متفاوتة بمجالات الثقافة ويحتاج الأمر إلى دراستها وتقدير حجم الطلب عليها حالياً ومستقبلاً.

ولا شكّ أن من أهم عوامل نجاح إنتاج السلع الثقافية توفر الأجهزة والآلات الخاصة بعمليات التصنيع، وضرورة وضع سياسة محددة لتحديث وتطوير هذه الأجهزة حتى لا تتخلف وسائل الإنتاج عن التطور التكنولوجي اللازم لإنتاج هذه السلع الثقافية بالحجم المطلوب وبدرجة عالية من الجودة والكفاءة ممّا يؤدي إلى الاستغناء عن الاستيراد وتوفير العملات الاجنبية، وقد لا يقتصر نشاط هذه الصناعات على تلبية الاحتياجات المحلية والأقليمية فقط بل يمكن تصدير الفائض منها إلى الأسواق الخارجية خاصة أسواق الأقطار الإسلامية ودول العالم الثالث.

سابعاً: واقع الصناعات الثقافية في الأقطار العربية:

لقد أوضحنا سابقاً أن سلع الصناعات الثقافية بوجه عام تنقسم إلى مجموعتين أساسيتين، هما مجموعة السلع الثقافية الرأسمالية أو الإنتاجية ومجموعة السلع الثقافية الاستهلاكية. ومع أن المجموعتين تقعان في إطار السلع الاستهلاكية إلّا أن عناصر المجموعة الأولى تعتبر من السلع الاستهلاكية المعمرة نسبياً والتي تستخدم في إنتاج سلع المجموعة الثانية التي يستهلكها الفرد بصورة مباشرة وسريعة. أي أن سلع المجموعة الأولى يمكن اعتبارها شكلاً من أشكال التراكم الرأسمالي التي يمثل إجمالي التراكم منها جزءاً من الثروة القومية المتوفرة في قطر معين أو في منطقة معينة. وتعتبر محطات الإرسال الإذاعية والتلفزيونية مثالاً واضحاً لعناصر المجموعة الأولى كما تعتبر المواد والبرامج والأفلام المختلفة التي ترسلها وتبثها هذه المحطات مثالاً لعناصر المجموعة الثانية.

ولكي نتعرف على واقع نشاط ومجالات الصناعات الثقافية في الوطن العربي استعنا بالبيانات والإحصائيات التي تصدرها منظمة اليونسكو عن المجالات والأنشطة الإنتاجية والاستهلاكية في قطاع الصناعة الثقافية. ونورد فيما يلي أهم هذه المجالات والأنشطة التي

تتوفر عنها إحصائيات مقسمة إمّا وفقاً لمناطق وقارات العالم المختلفة أو وفقاً لمدى التقدم الاقتصادي مع عدم إغفال مجموعات الدول التي تربطها رابطة قومية معينة كالأقطار العربية:

- عدد الكتب النتجة لكل مليون نسمة، والتوزيع النسبي لهذه الكتب على مجموعات الدول أو مناطق العالم المختلفة.
- عدد الصحف اليومية الصادرة، والحجم المطلق لتوزيع هذه الصحف بالإضافة إلى معدل التوزيع لكل ألف نسمة.
- إنتاج واستهلاك المطبوعات الإخبارية.
- إنتاج الأفلام الطويلة.
- عدد دور العرض السينمائية الثابتة وطاقة استيعابها (عدد المقاعد).
- عدد البطاقات السنوية لدخول دور العرض السينمائية.
- عدد محطات إرسال الإذاعة الصوتية.
- إجمالي عدد أجهزة المذياع، والمعدل لكل ألف نسمة.
- عدد محطات الإرسال التلفزيوني.
- إجمالي عدد أجهزة التلفزيون، والمعدل لكل ألف نسمة.

وتعكس الأشكال والجداول الإحصائية المتضمنة في الملحق الإحصائي للدراسة الحجم المطلق للأنشطة السابقة، وتوزيعها النسبي على مناطق ومجموعات دول العالم بتقسيماتها المختلفة بما فيها الأقطار العربية كمجموعة مستقلة.

وعند فحص هذه الأشكال والجداول الإحصائية لن نجد صعوبة كبيرة في تحديد الموقع النسبي للأقطار العربية بين مناطق وأقطار العالم من حيث انتاجها واستهلاكها لسلع ومنتجات الصناعات الثقافية.

ولكي نتعرف على الوضع النسبي لمجموعة الأقطار العربية في مجال إنتاج واستهلاك السلع الثقافية سننظر إلى هذا الوضع في إطار التقسيم التالي:

١ - العالم ككل: أي باعتبار المعدل العالمي لجميع دول ومناطق العالم.
٢ - مجموعة الدول المتقدمة.

٣ - مجموعة الدول النامية.

٤ - مجموعة الأقطار العربية.

وتوضح الجداول من ١ - ١٢، المرفقة في نهاية الدراسة ضمن الملحق الإحصائي، أن مجموعة الأقطار العربية كانت دائماً، ولا تزال، تحتل مركزاً متأخراً في مجال إنتاج واستهلاك السلع الثقافية. فبعض الجداول تمتد بياناتها وأرقامها لتشمل الفترة بين عام ١٩٥٥م وعام ١٩٨٣م، وبعضها الآخر تغطي بياناته فترة أقصر نسبيا، وفي كل الحالات لا نلاحظ تطوراً أو تغيراً ملحوظاً للوضع النسبي للأقطار العربية بين التقسيمات الدولية المختلفة من حيث معدلات انتاجها واستهلاكها للسلع الثقافية المختلفة، وتوضح بيانات الجداول المختلفة أن المعدلات العربية تقل كثيراً عن معدلات العالم ككل. فعند مقارنة المعدلات العربية بالمعدل العالمي (المعدل العربي كنسبة مئوية من المعدل العالمي) نجد التالي:

- عدد الكتب المنتجة لكل مليون نسمة (٢٧٪).
- التوزيع النسبي للصحف اليومية (٢٤،٦٪).
- معدل استهلاك المطبوعات الإخبارية (١٥،٥٪).
- عدد مقاعد دور العرض السينمائية لكل ١٠٠٠ نسمة (٣٠٪).
- عدد أجهزة المذياع لكل ١٠٠٠ نسمة (٥٤،٦٪).
- عدد أجهزة التلفزيون لكل ١٠٠٠ نسمة (٤٦،٤٣٪).

وبالطبع فإن المعدلات العربية ستكون أكثر تدنيا بشكل واضح إذا ما قورنت بالمعدلات المقابلة لها من الدول المتقدمة. وحتى تكون مقارنتنا أكثر واقعية لا بد أن تقارن المعدلات العربية بمثيلاتها في الدول النامية، ولن نجد صعوبة كي نرى أن المعدلات العربية تقل أيضاً عن معدلات الدول النامية في الأنشطة الأربعة الأولى السابقة وتتعداها بوضوح في النشاطين الأخيرين (عدد أجهزة المذياع وعدد أجهزة التلفزيون لكل ١٠٠٠ نسمة).

إن الواقع النسبي السابق لإنتاج واستهلاك منتجات الصناعات الثقافية في أقطار الوطن العربي يعكس تخلفاً عربياً ملموساً في هذا المجال ـ ولا يمكن تبرير هذا التخلف بالانخفاض النسبي في معدل دخل الفرد العربي، حيث إن مثل هذا التبرير لن يجد واقعاً يؤيده. فجدول (١٣) يوضح أن معدل دخل الفرد العربي يزيد كثيراً عن معدل دخل الفرد في العديد من مناطق العالم التي تتفوق كثيراً على الأقطار العربية في معدلات إنتاجها واستهلاكها لمنتجات الصناعات الثقافية مثل آسيا وأمريكا اللاتينية. فبينما يصل معدل دخل الفرد العربي إلى

٣١٥٦ دولاراً أمريكياً عام ١٩٧٥، نجد أن هذا المعدل في آسيا وأمريكا اللاتينية هو ٢٤٥٠ و١٠٤٠ دولاراً أمريكياً على التوالي. كما أن معدل دخل الفرد العربي يزيد قليلاً عن سبعة أمثال معدل دخل الفرد من مجموعة الدول النامية.

إن كل الشواهد والحقائق تؤكد أن التخلف النسبي لمجموعة الأقطار العربية في مجال إنتاج واستهلاك منتجات الصناعات الثقافية لا يتناسب إطلاقاً مع الإمكانات المادية والبشرية الهائلة لهذه الأقطار وما يحفل به تاريخها من تراث متنوع مجالاته يمكن أن يمثل مادة أولية أو مصدراً خصباً من مصادر تزويد الصناعات الثقافية العربية بالعديد من الأفكار والقيم العربية والإسلامية الأصيلة التي يعتبر اللجوء إليها والاهتمام بها أحد المتطلبات الضرورية للتخصص بما يمكن أن يسمى التبعية الثقافية للحضارات الأخرى المعاصرة.

كما أن تخلف وتبعية الصناعات الثقافية العربية يتطلب بذل المزيد من الجهد الجاد لوضع وتنفيذ استراتيجية عربية متكاملة للنهوض بهذه الصناعات وتنميتها بما يحقق للفرد العربي الشعور بالأمن والانتماء لوطنه الكبير بغض النظر عن الحدود الإقليمية الجغرافية التي فرضتها القوى الاستعمارية المختلفة لكي تحقق مصالحها الذاتية من خلال السيطرة الاقتصادية والثقافية والتي تتمثل في كل ما نراه من أشكال التبعية الاقتصادية والثقافية.

ومع أن الوطن الربي بمساحته الشاسعة الممتدة، وبتعداده السكاني الكبير يتمتع بمميزات قلما توجد في أوطان أو حتى دول أصغر مساحة ويقل تعداداً إلا أنه أيضاً يتسم بوجود مجموعة من العوامل التي يمكن ان تمثل قيوداً لا بد وأن تؤخذ في الاعتبار عند محاولة التوصل إلى تصور لاستراتيجية عربية متكاملة تسعى لتنمية وتطوير الصناعات الثقافية العربية ومواجهة تحدياتها وتذليل معوقات انتشارها وتقدمها. فبينما وحدة اللغة والدين والتراث وأيضاً وحدة المشاعر تعتبر من العوامل الإيجابية التي تشجع وتساعد على إمكانية التوصل إلى تصور لاستراتيجية ثقافية عربية متكاملة يتسع مجال انتشارها وتأثيرها، فإن اختلاف النظم والأطر الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والإدارية، من دولة عربية لأخرى، يشكل قيوداً أو عوامل تستدعي توخي مزيداً من الحرص والحذر على مستوى الوطن العربي دون الاصطدام بهذه الإختلافات بحيث لا تفقد فعاليتها وتقل القدرة على تنفيذ بنودها.

فمن المعروف أن اقتصادات الأقطار العربية يتسم بعضها باتباع أسلوب التخطيط المركزي الذي يؤكد على أهمية الحكومة المركزية والقطاع العام، ويتسم بعضها الآخر، وبدرجات متفاوتة، باتباع الأسلوب الرأسمالي أو الحر الذي يعطي اهتماما أكبر لدور القطاع

الخاص وميكانيكية نظام السوق والتفاعل بين قوى العرض والطلب لتحديد كيفية التوصل إلى الحلول المناسبة لجوانب المشكلة الاقتصادية المتمثلة في اختيار وتحديد المنتجات وطرق انتاجها وكيفية توزيعها. إلا أنه مع وجود هذا التفاوت في درجة المركزية واللامركزية في الأقطار العربية، يمكن القول انه يوجد حد أدنى من الإتفاق أو التشابه بين هذه الأقطار في المجالات أو الأنشطة التي يقتصر الخوض فيها أما على القطاع العام وحده (لعزوف القطاع الخاص حتى ولو أعطى الفرصة ـ عن ممارسة هذه الأنشطة) أو على القطاع الخاص وحده الذي قد يكون مدفوعاً بحافز الربح أو بوجود بعض المغريات والحوافز التي تقدمها الدولة في قطاعات معينة بهدف تنمية وتطوير هذه القطاعات.

ولو نظرنا إلى واقع الصناعات الثقافية في الأقطار العربية فإننا سنجد أن هذا الواقع لن يختلف كثيراً في طبيعته عن الطبيعة السابقة التي تتسم بها الاقتصادات العربية من حيث درجات ومواضع الاختلاف. والحد الأدنى من درجات ومواضع التشابه والاتفاق، ولا بد لأي استراتيجية ثقافية عربية واحدة أن تبدأ بهذا الحد الأدنى من مواضع الاتفاق، بعد تحديده بدقة، لكي تضمن لها الفعالية وإمكانية التنفيذ ولكي لا تصبح بنودها فيها بعد بنوداً خاملة لا يتسع مجال تأثيرها أكثر من المساحة التي كتبت عليها مثلما حدث لبنود العديد من الاتفاقيات الاقتصادية التي اصطدمت عند تنفيذها بواقع غير ملائم لها مما أدى إلى طيها في غياهب التناسي واللامبالاة.

ثامناً : الاستراتيجية المستقبلية للصناعات الثقافية العربية :

قبل أن نستعرض التصور الممكن لاستراتيجية عربية متكاملة في مجال الصناعات الثقافية نود أن نؤكد على بعض الجوانب التي لا بد وأن تسبق مرحلة تحقق هذا التصور، ومن أهم هذه الجوانب نورد ما يلي:

١) ضرورة الشعور الجاد والموحد من قبل أقطار الوطن العربي، على المستويين الرسمي والشعبي، بوجود حاجة ملحة الى استراتيجية عربية ثقافية موحدة تهدف إلى تحقيق حد أدنى من التكامل الثقافي بين هذه الأقطار. ويجب أن يراعى عند وضع هذه الاستراتيجية العمل على زرع ورعاية بذور الأصالة والانتهاء في مدخلات ومخرجات الصناعات الثقافية العربية.

٢) تكوين الهيكل التنظيمي للمؤسسات الثقافية العربية على المستويين القومي والقطري بما يحقق الترابط والتكامل وأقصى درجات التنسيق بين هذه المؤسسات وتحديد اختصاصات كل مؤسسة بما يحد من الازدواجية وعدم وضوح الرؤية والهدف المرجو من كل مؤسسة.

ويمكن أن يأخذ الهيكل التنظيمي شكل المخطط التالي:

الهيئة العربية لتنمية
وتطوير الثقافة العربية

أجهزة مركزية

مركز للدراسات والبحوث الثقافية	مركز تنمية الصناعات الثقافية	صندوق دعم الصناعات الثقافية	جهاز تسعير المنتجات الثقافية	مؤسسة تمويل الصناعات الثقافية العربية

أجهزة فرعية محلية

٣) تحديد الإمكانات المادية اللازمة لتنفيذ الاستراتيجية الثقافية العربية وتوفيرها، وتحديد حصة كل قطر عربي من هذه المتطلبات المادية وذلك على ضوء مجموعة من الاعتبارات نخص منها بالذكر، ظروف كل قطر ومدى مسيرته المادية، تعداده السكاني والمعدل السنوي لدخل الفرد، هذا بالإضافة إلى الأجهزة والمؤسسات والأدوات الثقافية المتوفرة في كل قطر والتي يمكن أن تمثل قاعدة لانطلاق المسيرة التنموية الشاملة في مجال الصناعات الثقافية.

٤) وضع نظام محدد لتسعير المنتجات الثقافية بمختلف أنواعها يأخذ في الحسبان الاعتبارات السابقة بالإضافة إلى مراعاة الأهمية النسبية لكل منتج ثقافي حسبما تقتضيه المصلحة القومية والمصالح الإقليمية. ولا شك أنه في ظل هذا النظام سنجد اختلافات في مستويات الأسعار من قطر لآخر ومن سلعة ثقافية لأخرى.

أما فيما يتعلق بالتصور الممكن للاستراتيجية العربية الثقافية المتكاملة فإننا نرى أن لا بد أن تتسم هذه الاستراتيجية بالملامح الآتية، وتظهر فيها بوضوح، وهي:

١ - وضوح الهدف العام: لا بد في البداية من تحديد الهدف العام الذي نسعى إلى

تحقيقه من خلال وضع هذه الاستراتيجية الثقافية المتكاملة على المستوى العربي وتنفيذها. فيجب أن يكون واضحاً منذ البداية ما نهدف إلى تحقيقه على المستويين القومي والقطري، وما هي الرسالة التي نسعى إلى توصيلها إلى المواطن العربي لتحقيق التغيرات والتطورات الثقافية المستهدفة بما يحقق نوعاً من التوازن الثقافي بين ربوع الوطن العربي.

٢ - لا بد وأن يؤخذ في الاعتبار أن تتواءم هذه الاستراتيجية مع كل النظم الإقتصادية والسياسية للأقطار العربية. ويجب أن تكون الهيئة الإدارية والفنية المركزية القائمة بوضع وتنفيذ الاستراتيجية على علم تام بالأدوات والإجراءات الثقافية المختلفة الممكن تنفيذها، ويجب أن تدرك أيضاً المترتبات والنتائج الاقتصادية والثقافية والاجتماعية لكل أداة أو إجراء تتبناه. كما يجب أن تعطي أو تحدد، بأكبر درجة ممكنة من الدقة، وزنا نسبيا لتأثير كل إجراء يمكن أن يتخذ بواسطة أي مؤسسة ثقافية في مجال تنمية الصناعات الثقافية وفي مجال التنمية الثقافية بوجه عام.

إن تحديد الهدف العام والوزن النسبي لكل إجراء على النحو السابق يمكن أن يضمن فرصاً أكبر لإمكانية تنفيذ الاستراتيجية الثقافية وزيادة فرص نجاحها.

٣ - يجب أن يحدد بوضوح منذ البداية دور كلّ من السلطة المركزية والقطاع العام والقطاع الخاص من إنتاج وتوزيع منتجات الصناعات الثقافية مع الأخذ في الاعتبار أن السلطة المركزية والقطاع العام سيلعبان الدور الأساسي في تنمية وتطوير الصناعات الثقافية في الوطن العربي. ويمكن أن يتمثل هذا الدور في الأنشطة التالية: -(١٢).

١) الدعم الكلي أو الجزئي للمنتجات، أو مراحل الإنتاج، أو المؤسسات الثقافية التي تتسم بضعفها اقتصادياً وبأهميتها الكبيرة ثقافياً (مثل محطات الإرسال الإذاعية والتلفزيونية).

٢) حماية الفروع والمؤسسات الثقافية الوطنية من حدة المنافسة الأجنبية.

٣) إدارة المؤسسات الثقافية التي لها أهمية قومية وقطرية خاصة وتوجيهها، سواء كان ذلك من الناحية التقنية أو الاقتصادية أو الأيديولوجية، مثل المحطات الإذاعية أو التلفزيونية التي تتطلب مستويات تقنية عالية واستثمارات مالية كبيرة لتوفير مستلزماتها الأساسية، كما أن لها قدرة تأثيرية كبيرة على قطاع كبير من المجتمع بما تبثه من برامج تعليمية وثقافية مختلفة.

٤) وضع القواعد والأسس التجارية الملائمة التي تعمل على تشجيع تبادل المنتجات الثقافية بين أقطار الوطن العربي وأقطار العالم الخارجي وفق سياسة ثقافية محددة .

٥) العمل على الاستغلال الأمثل والفعال للأجهزة والمؤسسات الثقافية ذات الطابع العام بما يحقق التنمية الاقتصادية في الوطن العربي.

٦) تشجيع المؤسسات الثقافية والمواهب والقدرات الثقافية الوطنية وحمايتها لحفزها على مواصلة النمو والتطور والإبداع مثل دور النشر والمؤلفين والفنانين.

٧) الحد من نمو الاتجاهات الثقافية المضادة وتزايدها، تلك التي لا تتناسب مع الأهداف الثقافية والقيم الاجتماعية في الوطن العربي، والتي تؤدي إلى ما يمكن أن يسمى بالتبعية الثقافية.

٨) العمل على الحد من التكتلات والاحتكارات الثقافية ومقاومتها، التي يمكن أن تقضي على أو تحد من قيام مؤسسات صغيرة ومتوسطة الحجم، وبالتالي تقل درجة المنافسة مما يؤدي إلى ضعف حافز الابتكار والإبداع.

٩) العمل على حماية العناصر الجديدة والشابة غير المعروفة أو الأقل شهرة وتشجيعها ومؤازرتها مع ضمان توفير معلومات ومواصفات صادقة ووافية عن كل المنتجات الثقافية.

٤ — يجب أن تقوم هذه الاستراتيجية على الجوانب التالية وترتكز عليها وهي :

أ) تحديد أهم عوامل الإنتاج والمواد الخام والمواد الأولية التي ينبغي استخدامها في الفترة المقبلة، مع تحديد أولويات هذه العوامل وفقاً للتغيرات المستهدفة. فإذا كان إحياء التراث وتنميته يعتبر أمراً ضرورياً وملحاً، فلا بد في هذه الحالة من التركيز على تجميع كل ما يتعلق بهذا التراث وحصره ومن ثم تجهيزه ليصبح مادة أولية للعديد من الصناعات الثقافية المقروءة والمسموعة والمرئية.

ب) تحديد أشكال المنتجات الثقافية النهائية التي نسعى إلي توصيلها للمستهلك العربي، بمعنى أنها هل ستكون بشكل مقروء؟ (كتب ـ مجلات ـ صحف ـ . .)، أم ستكون بشكل مسموع؟ (برامج إذاعية ـ اسطوانات ـ شرائط كاسيت ـ . .)، أم ستكون بشكل مرئي مسموع؟ (برامج تلفزيونية ـ أفلام سينمائية ـ شرائط فيديو مسجلة ـ . .)، وغيرها من الأشكال المختلفة الممكنة للسلع للثقافية.

ج) تحديد وسائل الإنتاج التي سيتم عن طريقها تحويل عوامل الإنتاج الثقافية إلى سلع ومنتجات ثقافية استهلاكية. ويجب أن يراعى قدر المستطاع اختيار الوسائل التي يمكن عن

طريقها تحقيق أكثر من غرض إنتاجي واحد مع عدم إغفال عنصر التكلفة ومدى وفرة المهارات الفنية اللازمة لإدارة هذه الوسائل وتشغيلها .

د) يجب أن يراعى عند اختيار العوامل والمجالات الثلاثة السابقة أن يؤدي هذا الإختيار إلى الحد من نمو الاتجاهات الثقافية الأجنبية والمعاكسة، وإلى تقليل الاعتماد على الإستيراد من الخارج وإلى إنشاء الصناعات الثقافية الوطنية وتنميتها لتحل منتجاتها تدريجياً محل المنتجات الأجنبية، كورق الطباعة ـ أشرطة الكاسيت ـ أشرطة الفيديو ـ الأدوات المكتبية . . . الخ .

هـ)يجب أن تحدد الاستراتيجية كل أشكال الدعم والحماية والتسهيلات التي ستقدم إلى مختلف المؤسسات الثقافية، مع الالتزام الكامل بهذا الدعم، وتشجيع هذه المؤسسات على التعاون والترابط فيما بينها بشكل جمعيات أو اتحادات لكي يسهل التعامل معها وتوجيهها بما يحقق مصلحتها ومصلحة المجتمع .

هوامش

(١) Mattelart, Armand and Piemme, Jean-Marie, «Cultural Industries: The Origin of an Idea, **Cultural Industries** UNESCO, 1982, PP. 51-61.

(٢) Przeclawski, Krysztof. «The Impact of Cultural Industries in the Field of Audio- Visual media and the Socio. Cultural behaviour of Youth», **Cultural Industries** UNESCO. 1982, PP. 67-77

(٣) Girard Augustin, «Cultural Industries: a Handcap or a new Opportunity for Cultural Development, **Cultural Industries** UNESCO, 1982, P. 34.

(٤) UNESCO, The use of Sattelite Communication Information Transfer, 1982.

(٥) المصدر السابق. ص ٢٤-٣٩

(٦) UNESCO, «Impact of Television on Young Children, 1981.

(٧) UNESCO, The impact of Microelectronics and Information Technology, Case Study in Latin America, Paris, 1982.

(٨) Girard, Augustin,

(٩) حسين حمدي الطوبجي، وسائل الاتصال والتكنولوجيا في التعليم، دار القلم، الكويت، ١٩٨١ .

(١٠) نفس المرجع السابق. Girard, Augustin

(١١) المرونة السعرية للطلب على سلعة ما هي مفهوم اقتصادي يعكس أو يعبر عن مدى استجابة الكمية المطلوبة من السلعة عند حدوث تغير في سعر هذه السلعة .

(١٢) Heiskaneu, Ilka, «Public Intervention and Privat- Sector autonomy in Cultural industries in Finland Cultural industries, UNESCO, U.N. 1982.

مراجع مختارة

١ - Girard, Augustin, «Cultural industries: a handicap or a new opportunity for cultural development», **Cultural Industris,** Unesco, 1982, p. 34.

٢ - Mattelart, Armand and Piemme, Jean- Marie, «Cultural Industries: the origin of an idea, «Cultural Industries, Unesco, 1982, 51-61 pp.

٣ - Przeclawski, Krysztof, «The impact of cultural industries in the field of audiovisual media on the socio-cultural behaviour of youth, **«Cultural Industries,** Unesco, 1982, 67-77 pp.

٤ - Unesco, The Use of Satellite Communication for information Transfer, Paris, 1982.

٥ - ————,**Appropriate Technologies in the Conservation of Cultural Properties,** Paris, 1981.

٦ - ————, Cultural Industries: A Challenge for the Future of Culture, Paris, 1982.

٧ - ————, The Economics of Books Publishing in Developing Countries, Paris, 1977.

٨ - ————, Impact of Educational Television on Young Children, Paris, 1981.

٩ - ————, The Impact of Microelectronics & Information Technology, Case Study in Latin America, Paris, 1982.

١٠ - ————, Transnational Communication and Cultural Industries, Paris, 1982.

١١ - حسين حمدي الطوبجي، **وسائل الاتصال والتكنولوجيا في التعليم**، دار القلم، الكويت، ص ٤٨.

١٢ - زكريا عبد الحميد باشا وعبد الوهاب الأمين، مبادىء الاقتصاد، دار المعرفة، الكويت، ١٩٨٣، ص ٦٧٩.

١٣ - صلاح عبد الكريم، «لماذا لا يفهم الناس الفن التشكيلي المعاصر؟» الاهرام، القاهرة، الإثنين ٢٧/٣/١٩٨٤، ص ١١.

ملحق احصائي

جدول (١): عدد الكتب المنتجة لكل مليون نسمة
(١٩٥٥م - ١٩٨١م)

السنة المنطقة أو مجموعة الدول	١٩٥٥	١٩٦٠	١٩٦٥	١٩٧٠	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨١
العالم ككل	١٣١	١٤٤	١٦٨	١٨٧	١٨٤	١٦٤	١٦٢
أفريقيا	١٣	١٩	٢٣	٢٣	٢٧	٢٨	٢٩
أميريكا	٦٨	٨٤	١٦٧	٢٠٦	٢١٦	٢٤٥	٢٤٩
آسيا	٦٤	٥٣	٥٧	٦٢	٦٥	٥٦	٥٦
أوروبا	٣٠٧	٣٧٤	٣٨٥	٤٦٤	٤٧١	٥٤٢	٥٣٤
أوقيانوس	٦٨	١٢١	٢٨٦	٣٦١	٤٢٨	٥٦	٤٧٨
الدول المتقدمة	٢٤٩	٢٩٦	٣٥٧	٤٢٠	٤٣١	٥٤٢	٤٨٩
الدول النامية	٣٨	٣٥	٤٠	٤١	٤٥	٥٤٨	٤٦
أفريقيا(أ)	١٠	١٢	١٨	١٧	٢٧	٥٠٠	٢٩
آسيا(أ)	٦٥	٥٣	٥٨	٦٣	٦٥	٤٤	٥٦
الأقطار العربية	٢٧	٤٠	٣٨	٣٨	٣٥	٢٧	٤٤
أمريكا الشمالية	٧٧	٩١	٢٧١	٣٦٧	٣٨٩	٥٦	٤٦١
أمريكا اللاتينية	٦٠	٧٩	٧٧	٧٨	٨٩	٤٣	١٠٣
						٤٦٨	
						٢١٣	

(أ) الأقطار العربية غير متضمنة.

المصدر: الكتاب الاحصائي السنوي - اليونسكو ١٩٨٣.

جدول (٢): التوزيع النسبي للكتب المنتجة (١٩٥٥ - ١٩٨١)

السنة المنطقة أو مجموعة الدول	١٩٥٥	١٩٦٠	١٩٦٥	١٩٧٠	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨١
العالم ككل	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠	١٠٠,٠
أفريقيا	١,١	١,٥	١,٦	١,٥	١,٩	١,٨	١,٩
أميركا	٩,٣	١٠,٥	١٨,١	٢٠,٢	٢١,٢	٢٠,٦	٢١,٣
آسيا	٢٠,١	١٥,٤	١٤,٣	١٤,٤	١٥,٣	٢٠,٠	٢٠,٢
أوروبا	٦٩,١	٧٢,٠	٦٤,٧	٦٢,٦	٦٠,٠	٥٥,٩	٥٥,١
أوقيانوس	٠,٤	٠,٦	١,٢	١,٣	١,٦	١,٧	١,٥
الدول المتقدمة	٨٣,٦	٨٥,٨	٨٥,٩	٨٦,٦	٨٤,٦	٨٠,١	٧٩,٠
الدول النامية	١٦,٤	١٤,٢	١٤,١	١٣,٤	١٥,٤	١٩,٩	٢١,٠
أفريقيا[أ]	٠,٦	٠,٧	١,٠	٠,٩	١,٥	١,٣	١,٤
آسيا[أ]	١٩,٨	١٥,٠	١٤,٠	١٤,١	١٥,١	١٩,٥	١٩,٦
الأقطار العربية	٠,٨	١,١	٠,٩	٠,٩	٠,٩	١,٠	١,١
أمريكا الشمالية	٥,٢	٥,٤	١٣,٦	١٥,٩	١٦,٢	١٥,٩	١٦,٠
أمريكا اللاتينية	٤,١	٥,١	٤,٥	٤,٢	٥,١	٤,٧	٥,٣

(أ) لأقطار العربية غير متضمنة.

المصدر: الكتاب الاحصائي السنوي - اليونسكو ١٩٨٣.

جدول (٣): عدد الصحف اليومية وتوزيعها

العدد والتوزيع / المنطقة أو مجموعة الدول	عدد الصحف اليومية (١٩٧٩)	التوزيع المقدر	
		الاجمالي بالمليون (١٩٧٩)	لكل ١٠٠٠ نسمة (١٩٧٩)
العالم ككل	٨٢٤٠	٤٥٤	١٣٤
أفريقيا	١٧٠	٩	٢٠
أميريكا	٣١٢٠	٩٧	١٦١
آسيا	٢٤٢٠	١١٠	٧٠
أوروبا	٢٤٢٠	٢٣٢	٣١١
أوقيانوس	١١٠	٦	٢٧٢
الدول المتقدمة	٤٦٦٠	٣٧٥	٣٢٤
الدول النامية	٣٥٨٠	٧٩	٣٥
أفريقيا[أ]	١٤٠	٥	١٤
آسيا[أ]	٢٣٤٠	١٠٩	٧٢
الأقطار العربية	١١٠	٥	٣٣
أمريكا الشمالية	١٩١٠	٦٣	٢٥٨
أمريكا اللاتينية	١٢١٠	٣٤	٩٥

(أ) الأقطار العربية غير متضمنة.

المصدر: الكتاب الاحصائي السنوي ـ اليونسكو ١٩٨٣.

جدول (٤): انتاج المطبوعات الاخبارية واستهلاكها (بالمليون طن)
(١٩٧٠ - ١٩٨١)

	المطبوعات الاخبارية					
	الانتاج	اجمالي الاستهلاك	معدل استهلاك الفرد (كجم)			
	١٩٨١	١٩٨١	١٩٧٠	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨٠
العالم ككل	٢٦,٨	٢٥,٩	٥,٩	٥,٤	٦,٠	٥,٨
أفريقيا	٠,٣	٠,٣	٠,٩	٠,٧	٠,٦	٠,٧
أميريكا	١٣,٣	١٢,١	٢٠,٩	١٧,٧	٢٠,٨	١٩,٥
آسيا	٤,٧	٥,٧	١,٦	١,٨	٢,٢	٢,٢
أوروبا	٧,٩	٧,٢	٩,٩	٩,٢	٩,٧	٩,٥
أوقيانوس	٠,٦	٠,٦	٢٨,٧	٢٩,٩	٢٦,١	٢٧,٠
الدول المتقدمة	٢٤,٠	٢١,٤	١٧,٨	١٦,٥	١٩,١	١٨,٢
الدولة النامية	٢,٨	٤,٥	٠,٩	١,٠	١,٣	١,٤
أفريقيا(أ)	٠,٣	٠,٢	١,٠	٠,٧	٠,٦	٠,٦
آسيا(أ)	٤,٧	٥,٦	١,٦	١,٨	٢,٢	٢,٢
الأوطار العربية	-	٠,٢	٠,٥	٠,٦	٠,٦	٠,٩
أمريكا الشمالية	١٢,٨	١٠,٨	٤٢,٤	٣٨,٠	٤٥,٦	٤٢,٧
أمريكا اللاتينية	٠,٥	١,٣	٣,٨	٢,٩	٣,٣	٣,٥

(أ) الأقطار العربية غير متضمنة.
المصدر: الكتاب الاحصائي السنوي - اليونسكو ١٩٨٣.

جدول (٥): انتاج الأفلام الطويلة
(١٩٦٥ - ١٩٨١)

	١٩٦٥	١٩٧٠	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨١
العالم ككل	٣٨٥٠	٤١٧٠	٣٩٢٠	٣٦٣٠	٣٧٠٠
أفريقيا	٥٠	٦٠	١٠٠	٧٠	٧٠
أميريكا	٣٦٠	٤٨٠	٥٣٠	٥٣٠	٥٤٠
آسيا	٢٣٠٠	٢٣١٥	٢٠٠٠	١٩٣٠	١٩٧٠
أوروبا	١١٤٠	١٣٠٠	١٢٥٠	١٠٦٠	١٠٨٠
أوقيانوس	-	١٥	٤٠	٤٠	٤٠
الدول المتقدمة	١٨٤٠	٢٠٠٠	١٨٦٠	١٧٥٠	١٧٧٠
الدول النامية	٢٠١٠	٢١٧٠	٢٠٦٠	١٨٨٠	١٩٣٠
أفريقيا[أ]	-	٥	٥	١٥	٢٠
آسيا[أ]	٢٢٨٠	٢٣٠٠	١٩٩٠	١٩٢٠	١٩٥٠
الأقطار العربية	٧٠	٧٠	١٠٥	٦٥	٧٠
أمريكا الشمالية	٢٠٠	٢٥٠	٢٢٠	٣٠٠	٣٠٠
أمريكا اللاتينية	١٦٠	٢٣٠	٣١٠	٢٣٠	٢٤٠

(أ) الأقطار العربية غير متضمنة.

المصدر: الكتاب الاحصائي السنوي - اليونسكو ١٩٨٣.

جدول (٦): طاقة الاستيعاب (عدد المقاعد) لدور العرض السينمائية الثابتة (١٩٧٠، ١٩٧٠)

	عدد دور السينما (بالألف)		عدد المقاعد			
			الاجمالي (بالمليون)		لكل ١٠٠٠ نسمة	
	١٩٧٠	١٩٨١	١٩٧٠	١٩٨١	١٩٧٠	١٩٨١
العالم ككل	٢٦١	٢٣٨	٧٢	٧٠	٢٦	٢٠
أفريقيا	٣,٠	٣,٠	١,٩	٢,٠	٦	٤
أميريكا	٢٨	٢٧	١٨	١٩	٣٦	٣١
آسيا	١٥	٢٦	٩,٧	١٠	٨	٦
أوروبا	٢١٣	١٩١	٤٢	٣٨	٦١	٥١
أوقيانوس	١,٥	١,٠	٠,٨	٠,٥	٤١	٢٤
الدول المتقدمة	٢٣٥	٢١١	٥٦	١٥,٠	٤٨	٤٣
الدول النامية	٢٦	٢٧	١٦	١٩	٩	٦
أفريقيا (أ)	١,٨	١,٦	١,٢	١,٢	٥	٣
آسيا (أ)	١٤	١٥,٩	٩,٤	١٠	٨	٦
الأقطار العربية	١,٦	١,٥	٠,٩	١,١	٧	٦
أمريكا الشمالية	١٦	١٦	١١	١٢	٥٠	٤٧
أمريكا اللاتينية	١٢	١١	٧,١	٦,٩	٢٥	١٩

(أ) الأقطار العربية غير متضمنة.
المصدر: الكتاب الاحصائي السنوي - اليونسكو ١٩٨٣.

جدول (٧): عدد البطاقات السنوية لدخول دور العرض السينمائية (بالمليون)
(١٩٦٥، ١٩٨١)

السنة / المنطقة أو مجموعة الدول	١٩٦٥	١٩٧٠	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨١
العالم ككل	١٤٧٠٠	١٣٣٠٠	١٣١٠٠	١٢٩٠٠	١٣٥٠٠
أفريقيا	٢١٥	٢٥٠	٣٠٠	٣٢٠	٣٣٠
أمريكا	٣٤٠٠	٢٠٠٠	٢٢٥٠	٢١٠٠	٢١٧٠
آسيا	٣٢٥٠	٣٦٩٠	٣٧٢٠	٤٣٠٠	٥٠٠٠
أوروبا	٧٧٥٠	٧٣٠٠	٦٨٠٠	٦١٠٠	٦٠٠٠
أوقيانوس	٦٥	٥٠	٤٥	٤٠	٤٠
الدول المتقدمة	١٠٦٤٠	٨٦٤٠	٨٤٠٠	٧٥٠٠	٧٤٠٠
الدول النامية	٤٠٦٠	٤٦٦٠	٤٧٠٠	٥٤٠٠	٦١٠٠
أفريقيا[أ]	٨٠	٩٠	١٢٠	١٦٠	٢٠٠
آسيا[أ]	٣٢٠٠	٣٦٠٠	٣٦٠٠	٤٢٠٠	٤٩٠٠
الأقطار العربية	١٩٥	٢٥٠	٣٠٠	٢٦٠	٢٣٠
أمريكا الشمالية	٢٤٠٠	١٠٠٠	١٣٥٠	١١٣٠	١١٧٠
أمريكا اللاتينية	١٠٠٠	١٠٠٠	٩٠٠	٩٥٠	١٠٠٠

(أ) الأقطار العربية غير متضمنة.
المصدر: الكتاب الاحصائي السنوي ـ اليونسكو ١٩٨٣.

جدول (٨): عدد محطات ارسال الإذاعة الصوتية (١٩٦٥، ١٩٨١)

السنة / المنطقة أو مجموعة الدول	١٩٦٥	١٩٧٠	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨١
العالم ككل	١٦٤٠٠	٢٢١٠٠	٢٥٨٠٠	٢٨٥٠٠	٢٩٧٠٠
أفريقيا	٥٠٠	٦٨٠	٧٣٠	٩٠٠	٩٥٠
أمريكا	٩٦٤٠	١٠٩١٠	١٢٧٣٠	١٤٦٧٠	١٥٢٠٠
آسيا	١٣٩٠	١٩٣٠	٢٧٣٠	٢٩٥٠	٣٠٠٠
أوروبا	٤٥٨٠	٨٢٧٠	٩٢٨٠	٩٩٠٠	١٠١٠٠
أوقيانوس	٢٩٠	٣١٠	٣٣٠	٤٣٠	٤٥٠
الدول المتقدمة	١١٦٧٠	١٦٢٠٠	١٩١٠٠	٢١٤٠٠	٢٢٠٠٠
الدول النامية	٤٧٣٠	٥٩٠٠	٦٧٠٠	٧٤٥٠	٧٧٠٠
أفريقيا(أ)	٤٠٠	٥٦٠	٥٨٠	٦٨٠	٧٢٠
آسيا(أ)	١٣٣٠	١٨٣٠	٢٦٣٠	٢٨١٠	٢٨٥٠
الأقطار العربية	١٦٠	٢٢٠	٢٥٠	٣٦٠	٣٨٠
أمريكا الشمالية	٦١٧٠	٦٧٧٠	٨٥٣٠	١٠١٠٠	١٠٤٠٠
أمريكا اللاتينية	٣٤٧٠	٤١٤٠	٤٢٠٠	٤٥٧٠	٤٨٠٠

(أ) الأقطار العربية غير متضمنة.

المصدر: الكتاب الاحصائي السنوي - اليونسكو ١٩٨٣.

جدول (٩): عدد أجهزة المذياع (الاجمالي بالمليون والمعدل لكل ١٠٠٠ نسمة (١٩٧٥ - ١٩٨١)

	الاجمالي (بالمليون)					العدد لكل ١٠٠٠ نسمة				
	١٩٧٥	١٩٧٠	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٦٥	١٩٧٠	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨١
العالم ككل	٥٣٥	٦٨٤	٩٦١	١٢٦٧	١٣٢٠	١٥٩	١٨٦	٢٣٨	٢٨٦	٢٩٣
أفريقيا	١٠	١٦	٢٨	٤١	٤٣	٣٢	٤٥	٦٩	٨٧	٨٩
أميريكا	٢٨٥	٣٥٧	٥٠٥	٦١٤	٦٢٩	٦١٧	٧٠١	٩٠٣	١٠٠٣	١٠١١
آسيا	٥٣	٧٠	١٣٨	٢٤٤	٢٦٧	٢٨	٣٠	٦٠	٩٥	١٠٢
أوروبا	١٨٤	٢٣٣	٢٧٧	٣٥٠	٣٦١	٢٧٢	٣٣١	٣٨٠	٤٦٧	٤٧٩
أوقيانوس	٣	٨	١٣	١٨	٢٠	١٧١	٤٢١	٦١٩	٧٨٣	٨٧٠
الدول المتقدمة	٤٦٠	٥٧٢	٧٧٠	٩٦٠	٩٨٣	٤٤٩	٥٣٢	٦٨٦	٨٢١	٨٣٥
الدول النامية	٧٥	١١٢	١٩١	٣٠٧	٣٣٧	٣٢	٤٣	٦٦	٩٤	١٠١
أفريقيا[أ]	٦	٨	١٧	٢٥	٢٧	٢٦	٣٠	٥٦	٧٠	٧٤
آسيا[أ]	٥١	٦٨	١٣٢	٢٣٤	٢٥٧	٢٧	٣٣	٥٨	٩٢	١٠٠
الأقطار العربية	٦	١٠	١٧	٢٥	٢٧	٥٦	٨١	١٢١	١٥٣	١٦٠
أمريكا الشمالية	٢٥١	٣٠٦	٤٢٤	٥٠٤	٥١٣	١١٧٣	١٣٥٤	١٧٩٧	٢٠٠٠	٢٠٢٠
أمريكا اللاتينية	٣٤	٥١	٨١	١١٠	١١٦	١٣٧	١٨٠	٢٥١	٣٠٦	٣١٥

(أ) الأقطار العربية غير متضمنة.

المصدر: الكتاب الاحصائي السنوي - اليونسكو ١٩٨٣.

جدول (١٠): عدد محطات الارسال التلفزيوني (١٩٦٥ - ١٩٨١)

السنوات / المنطقة أو مجموعة الدول	١٩٦٥	١٩٧٠	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨١
العالم ككل	٨٥٥٠	١٧٧٠٠	٢٩٠٠٠	٣٨٨٠٠	٤١١٠٠
أفريقيا	١٠٠	١٤٠	٢٣٠	٢٧٠	٢٩٠
أمريكا	٣٠٧٠	٤٣١٠	٥٠٠٠	٥٤٠٠	٥٧٠٠
آسيا	١١٠٠	٣٧٨٠	٦٧٠٠	١١٦٠٠	١٢٨٠٠
أوروبا	٤٢٠٠	٩٢٤٠	١٦٧٠٠	٢١٠٠٠	٢١٨٠٠
أوقيانوس	٨٠	٢٣٠	٣٧٠	٥٠٠	٥٠٠
الدول المتقدمة	٨١٠٠	١٦٩٠٠	٢٧٥٨٠	٣٦٨٠٠	٣٨٨٠٠
الدول النامية	٤٥٠	٨٠٠	١٤٢٠	٢٠٠٠	٢٣٠٠
أفريقيا(أ)	٥٥	٧٠	١٢٠	١٦٠	١٦٠
آسيا(أ)	١٠٧٠	٣٧٣٠	٦٦٣٠	١١١٠٠	١٢٦٠٠
الأقطار العربية	٧٥	١٢٠	١٨٠	٣١٠	٣٣٠
أمريكا الشمالية	٢٨٢	٣٨٥٠	٤٣٦٠	٤٥٥٠	٤٧٠٠
أمريكا اللاتينية	٢٥٠	٤٦٠	٦٤٠	٨٥٠	١٠٠٠

(أ) الأقطار العربية غير متضمنة.
المصدر: الكتاب الإحصائي السنوي - اليونسكو ١٩٨٣.

جدول (١١): عدد أجهزة التلفزيون (الاجمالي والمعدل لكل ١٠٠٠ نسمة) (١٩٦٥ - ١٩٨١)

السنة	الاجمالي (بالمليون)					العدد لكل ١٠٠٠ نسمة				
المنطقة أو مجموعة الدول	١٩٦٥	١٩٧٠	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨١	١٩٦٥	١٩٧٠	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨١
العالم ككل	١٨٦	٢٧٨	٣٩٤	٥٢٩	٥٤٦	٥٥	٧٦	٩٨	١١٩	١٢١
أفريقيا	٠,٦	١,٢	٢,٥	٧,٢	٨,١	١,٩	٣,٤	٦,٢	١٥	١٧
أمريكا	٨٤	١٠٩	١٦٠	١٩٢	١٩٨	١٨٢	٢١٤	٢٨٦	٣١٤	٣١٨
آسيا	٢٤	٣٩	٥٧	٩٤	١٠٠	١٣	١٩	٢٥	٣٦	٣٨
أوروبا	٧٥	١٢٥	١٦٩	٢٢٩	٢٣٣	١١١	١٧٨	٢٣٢	٣٠٦	٣٠٩
أوقيانوس	٢,٤	٣,٥	٢,٥	٦,٥	٦,٧	١٣٧	١٨٤	٢٦٢	٢٨٣	٢٩١
الدول المتقدمة	١٧٥	٢٥٥	٣٥٣	٤٥٥	٤٦٤	١٧١	٢٣٧	٣١٥	٣٨٩	٣٩٤
الدول النامية	١١	٢٣	٤١	٧٤	٨١	٤,٧	٩	١٤	٢٣	٢٤
أفريقيا(أ)	٠,١	٠,٣	٠,٦	٣,٤	٣,٧	٠,٤	١,١	٢	٩,٦	١٠
آسيا(أ)	٢٤	٣٨	٥٦	٩٠	٩٥	١٣	١٨	٢٥	٣٦	٣٧
الأقطار العربية	٠,٩	١,٩	٣,٤	٨,٤	٩,٥	٨,٤	١٥	٢٤	٥٢	٥٦
أمريكا الشمالية	٧٦	٩٢	١٣٣	١٥٣	١٥٧	٣٥٥	٤٠٧	٥٦٤	٦٠٧	٦١٨
أمريكا اللاتينية	٨	١٧	٢٧	٣٩	٤١	٣٢	٦٠	٨٤	١٠٨	١١١

(أ) * الأقطار العربية غير متضمنة

المصدر: الكتاب الإحصائي السنوي - اليونسكو ١٩٨٣.

جدول (١٢): معدلات بعض أنشطة القطاع الثقافي في العالم ككل وفي الدول المتقدمة والنامية وفي الأقطار العربية (١٩٨١) .

	العالم ككل	الدول المتقدمة	الدول النامية	الأقطار العربية
عدد الكتب المنتجة لكل مليون نسمة	١٦٢	٤٨٩	٤٦	٤٤
عدد الصحف اليومية الموزعة لكل ١٠٠٠ نسمة	١٣٤	٣٢٤	٣٥	٣٣
عدد مقاعد دور العرض السينمائية لكل ١٠٠٠ نسمة	٢٠ ٤٣ ٦ ٦			
عدد أجهزة المذياع لكل ١٠٠٠ نسمة	٢٩٣	٨٣٥	١٠١	١٦٠
عدد أجهزة التلفزيون لكل ١٠٠٠ نسمة	١٢١	٣٩٤	٢٤	٥٦

المصدر: بيانات الجداول (١، ٣، ٦، ٩، ١١) السابقة.

مجلة العلوم الاجتماعية ـ المجلد ١٤ ـ العدد ٣ خريف ١٩٨٦ (الصفحات من ١١٣ ـ ١٣٨)

عمل المرأة في الوطن العربي
الواقع.. والآفاق

خضر زكريا
قسم الاجتماع ـ جامعة دمشق

في السنوات القليلة الماضية بدأت مشكلة المرأة العربية تحظى باهتمام متزايد من الباحثين الاجتماعيين ومن الدوائر والمؤسسات الرسمية العربية والدولية المهتمة بالعمل الاجتماعي كما أن المنظمات النسائية في معظم الأقطار العربية صارت تلعب أدواراً متعاظمة في الحياة الاجتماعية والسياسية لتلك الأقطار لكننا نعتقد أن أغلب البحوث والدراسات التي تعنى بهذه المسألة والنشاطات المختلفة المكرسة لمعالجتها ما تزال بعيدة عن مسّ جوهر المشكلة المطروحة، وبالتالي بعيدة عن رسم معالم الطريق لحلها.

يرى بعضهم أن مشكلة المرأة تتلخص في الاضطهاد الذي يمارسه الرجل عليها: الأب أو الأخ أو الزوج الذي يمنع المرأة من الخروج من بيتها للتعلم أو العمل أو ممارسة نشاط اجتماعي أو سياسي، والذي يستخدم لهذا المنع مختلف الوسائل بدءاً من القوانين والتشريعات التي ما تزال في صالحه حتى استعمال القوة البدنية.

ويعتقد آخرون أن العادات والتقاليد والأعراف في مجتمعنا العربي، والإسلامي خاصة، هي التي تقف عائقاً في وجه تحرر المرأة ومساهمتها في مسيرة التقدم الاجتماعي، وغالباً منا يؤكد هؤلاء على أن هذه العادات والتقاليد هي من الخصائص الثابتة للمجتمع العربي الإسلامي وأن من العبث محاربتها، فالمرأة مكانها البيت والرجل مكانه العمل خارج البيت... فتنبري فئة للرد على هذه الادعاءات، ولتؤكد ـ من المنظور ذاته ـ أن عمل المرأة وتعلمها ومشاركتها للرجل في النشاطات المختلفة لا تتناقض مع عاداتنا وتقاليدنا الأصيلة، وأن العناصر السلبية من هذه العادات والتقاليد هي عناصر دخيلة يجب محاربتها والتغلب

عليها لتعود المرأة إلى المكان الذي كانت تتبوّأه في العهود الغابرة .

وهناك من ينظر إلى المشكلة من زاوية إنسانية حضارية فيؤكد أن الزمن لم يعد يقبل بقاء نصف المجتمع متعطلاً بعيداً عن المساهمة في صنع حياته الخاصة وحياة بلاده، وأن المرأة إنسان له نفس حقوق الرجل وعليه نفس واجباته، ويضرب الأمثلة من حياة المرأة في البلدان المتقدمة ويدعو بالتالي إلى تحقيق مساواة كاملة بين المرأة والرجل: في البيت، وفي العمل، وفي المدرسة، وفي الشارع، وفي كل ميادين الحياة الاجتماعية، وترتفع هذه الأيام أصوات هذه الفئة من الباحثين، وخاصة من الدعاة في صفوف المنظمات النسائية، وتخوض نضالات على أصعدة مختلفة لتحقيق المساواة المنشودة[١] .

والواقع أن كل العوامل المذكورة (اضطهاد الرجل للمرأة، العادات والتقاليد، التخلف عن ركب الحضارة الإنسانية . . .) تلعب أدواراً في تكريس الوضع المتدني للمرأة في السلم الاجتماعي، وفي عرقلة مساهمتها في تنمية المجتمعات العربية وتقدمها، ويتفاوت تأثير كل منها حسب درجة تطور كل بلد وخصائصه الذاتية (أثر العادات والتقاليد في اليمن مثلاً أكبر منه بكثير في تونس أو لبنان) بل هي تتفاوت حتى ضمن البلد الواحد (سيطرة الرجل في منطقة الجزيرة السورية أو حوران مثلاً هي أكبر بكثير منها في منطقة الساحل، بل هي في حي الميدان بدمشق أكبر بكثير منها في حي القصاع والمهاجرين بدمشق ذاتها) نقول هذه العوامل كلها تلعب أدواراً في مشكلة المرأة العربية لكن أيا منها لا يشكل جوهر المشكلة، وهي جميعاً لا تشكل أيضاً جوهر المشكلة.

مشكلة المرأة في نظرنا هي بالأساس جزء لا يتجزأ من المشكلة الاجتماعية ككل وهي في بلادنا جزء لا يتجزأ من مشكلة التخلف الاقتصادي الاجتماعي برمته، إن أي معالجة لواقع المرأة العربية بمعزل عن واقع البنية الاجتماعية الاقتصادية في البلاد العربية وبمعزل عن آلية التكوين التاريخي لذلك الواقع، تظل، على ما نعتقد هامشية، بعيدة عن أن تمس الجوانب الجوهرية من المسألة.

ولإيضاح ما نرمي إليه نورد المثال التالي:

يفترض أن مرحلة الانتداب الفرنسي في سوريا قد أدت إلى تخفيف قيود المرأة (ولو بنسبة ضئيلة) فقد تعرف الناس على بعض أوجه الحضارة الأوروبية وأنشئت بعض الصناعات الحديثة وشنت الهجمات على العقلية « العثمانية » والعادات والتقاليد المرتبطة بها، الخ . لكن الذي حدث هو العكس: تفاقمت مشكلة عمل المرأة ـ إحدى العلائم

الرئيسة لدرجة تحررها.

لقد كان عـدد النساء العـاملات في الحـرف والصناعـات اليدويـة عام 1913 (131601) امرأة لكنه انخفض عام 1973 إلى (64810) امرأة بمن فيهن العـاملات في الصنـاعات الحـديثة التي أنشئت في مرحلة الانتداب[٢] أي أن عدد العاملات انخفض إلى أقل من النصف. لماذا حـدث ذلك وكيف نفسره؟ الأمـر متعلق بمجمل السيـاسة الاستعـمارية الفـرنسية. لقـد أدى دخول الرأسمال الأجنبي إلى البلاد وسيطرته على جميع القطاعات الاقتصـادية الى القضـاء على أشكال الإنتاج التقليـدية دون أن تنشأ قطاعـات حديثـة تحل محـل تلك الأشكال وتستـوعب المفلسين من صغار الفلاحين والحرفيين.

لقـد نقص عـدد الحـرفيـين والعــمال الكـلي من (309525) شخصــاً عـام 1913% إلى (203927) عام[٣] 1937 فالخراب إذن لحق بالنساء والرجال من العاملين في الحرف والصناعات اليدوية، كان في دمشق قبل الحرب العالمية الأولى خمسة آلاف نول للنسيج يعمل عليها حوالي 25 ألف عامل وحـرفي وفي عام 1930 انخفض العـدد إلى 700 نول يعمـل عليها أربعـة آلاف عـامل فقط[٤] قبـل الانتداب الفـرنسي كان الفـلاحون المـالكون الصغـار الـذين يعملون في أراضيهم الخاصة (مع نسائهم وأولادهم) يملكـون 25 بالمـائة من مجمـوع الأرض الزراعيـة في البلاد، أما بعد الانتداب (عام)1945 فصاروا يملكون 15 بالمائة فقط من تلك الأراضي[٥]

ليس تزايد سيطرة الرجل إذن، ولا تعاظم ضغط العادات والتقاليـد ولا عدم التعـرف على الحضارة الأوروبية هو الـذي أدى إلى تناقص عـدد العامـلات من النساء، بـل السياسـة الكولونيالية الفرنسية هي التي أدت إلى القضاء على ميادين الإنتاج التقليدية القديمة، دون أن تنمي قطاعات إنتاجية حديثة تستوعب أولئك الـذين أصابهم الإفـلاس والبطالـة (من النساء والرجال) بنتيجة تلك السياسة. كما أن السياسات التنموية التي اتبعت بعـد استقلال البلدان العربية لم تؤد إلى حل المشكلة بل إلى تفاقمها أحيـاناً. فـالعلاقـات القديمـة التي كانت تلعب فيها المرأة أدواراً هامة تتفسخ وتزول، دون أن تنشأ علاقات جديدة تسمح للمـرأة بلعب دور جديد.

- ففي الريف كانت المرأة تشارك الرجل بمختلف الأعمال الزراعية:

في الزرع والقطاف والحصاد وتربية الماشية والدواجن، ولكن التغيرات التي طرأت على أساليب العمل الزراعي وعلاقـات الإنتاج والتبـادل والتوزيـع في الزراعـة أدت إلى الاستغناء عن عمـل المرأة، بـل وعن عمل أعـداد متزايـدة من الرجـال أيضاً، دون أن تؤدي إلى خلق

فرص عمل جديدة كافية سواء في الريف نفسه أو في المدينة. وفي المدينة كثيراً ما قامت المرأة بأعمال إنتاجية في المنزل (الخياطة، التريكو، النسج على النول،) لكن دخول البضائع الأجنبية، وتقدم الصناعة الحديثة يؤديان إلى إغلاق الأسواق في وجه الإنتاج المنزلي الصغير (بل في وجه كل إنتاج صغير) فتكف المرأة عن مزاولة هذه الأعمال، أو تتحول إلى مجرد تسلية في أوقات الفراغ، أما خروج المرأة للعمل خارج البيت فتقف في وجهه عقبات كثيرة أهمها كما سنرى، يتلخص في عدم توفر فرص العمل وعدم توفر البدائل التي تحل محل المرأة في المنزل.

ومع تقدم وعي المرأة (والرجل) بنتيجة التعليم، وتطور وسائل الإتصال وغيرها، ومع تزايد الحاجة لزيادة دخل الأسرة في شروط التضخم المالي المتفاقم، وغلاء الأسعار، وضغوط الطابع الاستهلاكي للمجتمع... يتزايد عدد النساء الراغبات في العمل بينما تتناقص قدرة الفروع الإقتصادية الإنتاجية على الاستيعاب، هكذا نجد أن نسبة النساء بين الذين يبحثون عن العمل لأول مرة تبلغ حوالي 12بالمائة في سوريا و 15 بالمائة في لبنان، و 23بالمائة في تونس،[٦] وهذا يعني أن عدد الراغبات في العمل هو دائماً أكبر من فرص العمل المتوفرة، ويعني أن الذي يمنع المرأة من المساهمة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية للبلاد العربية ليس سيطرة الرجل، ولا العادات والتقاليد، ولا نقص الوعي بالحقوق والواجبات وضرورة المساواة بين الجنسين بل هو بالدرجة الأولى عدم توفر فرص العمل الكافية لجميع الراغبين والراغبات فيه[٧].

المرأة وقوة العمل في البلاد العربية

مما لا شك فيه أن نسبة مساهمة المرأة في قوة العمل[٨] في البلاد العربية ضئيلة جداً، ففي عام 1975 كان عدد الإناث في قوة العمل في الوطن العربي حوالي 3,5مليون امرأة وكان هذا العدد يساوي 9بالمائة فقط من مجموع قوة العمل العربية ثم ارتفع عدد الإناث في القوى العاملة عام 1980إلى 4,2مليون امرأة لكن النسبة ظلت على حالها(9بالمائة) ويتوقع المكتب العالمي للشغل أن يرتفع العدد عام 2000إلى تسع ملايين إمرأة نسبتهن إلى مجموع القوى العاملة العربية تقارب 11بالمائة[٩] وقد يبدو أن تزايد أعداد العاملات السنوي كبير نسبياً (حوالي400ألف كل سنة) غير أن النسبة التي يمثلها هذا العدد لا تتجاوز إلا قليلاً نسبة الزيادة السنوية العامة في قوة العمل والتي تعادل تقريباً نسبة الزيادة الطبيعية لمجموع السكان في الوطن العربي فهذه الزيادات كلها تتراوح حول 3بالمائة سنوياً، فمعدل الزيادة السنوية للسكان في الفترة من 1980إلى 2000سيبلغ 2,81بالمائة ومعدل الزيادة السنوية للقوى العاملة

سيبلغ خلال نفس الفترة2,9بالمائة أما معدل الزيـادة السنويـة لمساهمـة المرأة في القـوى العاملة فسيبلغ 3,85 بالمائة[١٠]، ورغم هذه الزيادة الملموسة لمساهمة المـرأة إلا أنها -كما أشرنـا- ستظل ضئيلة جداً ولن تشكل أكثر من 11بالمائة من قوة العمل.

والـواقع أن هنـاك تفاوتـا كبيراً بـين الأقطار العـربية فيـما يتعلق بمساهمـة المرأة في قـوة العمل، فبينما تصل هذه المسـاهمة إلى 29,5بـالمائـة في الصومـال وبين 15 -20بـالمائـة في تونس والسودان ولبنان والعراق وسوريا والمغرب، تنخفض إلى ما بين 4-7بالمائـة في كل من اليمنـين وموريتانيا والجزائـر والسعوديـة والبحرين والأردن، بـل إلى 2,2بالمـائة في قـطر و 3,4بالمـائة في الإمـارات العـربيـة المتحـدة، وتبلغ في مصر 7,5بـالمـائـة (عـام)1975و 10,3بـالمـائـة (عام[١١])1978(وسنبحث في العوامل المؤاثرة في هذا التفاوت بعد قليل).

لكن يبـدو لنا أن المشكلة الـرئيسية تكمن بـالدرجـة الأولى في ضآلـة قوة العمـل ذاتها بـالمقارنـة مع مجمـوع السكان في الـوطن العربي إن مجمـوع القوى العـاملة العربيـة لا يتعدى 45مليون شخص أي حوالي 26بالمائـة فقط من مجموع السكـان وهذا الـرقم لا يتجاوز نصف مجموع السكان القادرين على العمل (بين15 و 64 سنة).

إن مقارنة معدل النشاط الخام[١٢] في الوطن العربي مع مثيله في العالم يبين انخفـاض هذا المعدل بدرجة كبيرة حتى عن البلدان النامية كلها، فهو يبلغ (عام)1980 في العالم 41,2 بـالمائـة وفي البلدان المصنعة46,55 بالمائة وفي البلدان النامية حوالي 39 بالمـائة، أمـا في الوطـن العـربي فلا يصل إلى 27 بالمائة، ، وتقول تقـديرات المكتب العـالمي للشغل أن هـذه المعدلات ستبقى على حالها تقريباً حتى عام ـــ2000[١٣]

ومع ذلك يجب الأخذ بعين الإعتبار أن حـوالي 10-15 بـالمائـة من قوة العمـل في البلاد العربية من المتعـطلين الذين يبحثـون عن العمل فـلا يجدونـه[١٤] ولا تكتمل الصـورة إلا إذا أضفنا أن أعداداً كبـيرة من قوة العمـل المذكـورة تدخـل ضمن ما يسمى بـالبطالـة المقنعة أو الفيض النسبي[١٥]سـواء في القريـة أو المـدينـة، ولا تسـاهم إلاّ بنسب ضئيلة جـداً في إنتـاج الـدخل القـومي (وسنتعرض لهـذا الموضـوع لدى الحـديث عن أقسـام النشـاط الاقتصـادي المختلفة).

والسؤال هنا: هل الأنشطة الاقتصادية في البلاد العربية، وخـاصة الأنشـطة الإنتاجيـة قادرة على استيعاب مزيد من النساء الراغبات في العمل؟ وماذا سيحـدث لو أن نسبـة النساء اللوياتي يبحثن عن العمـل تزايـدت بسرعة (بسبب ارتفـاع الوعي النـاتج عن تـطور وسـائـل

الاتصال والتعليم وبسبب تزايد ضغط الحاجات الاستهلاكية للأسرة)؟

نعتقد أن النتيجة لن تكون- في حال استمرار السياسات الاقتصادية - الاجتماعية الحالية للبلدان العربية- سوى زيادة أعداد العاطلين عن العمل، وارتفاع نسب الفيض النسبي للسكان، (البطالة المقنعة)، ولا يمكننا أن نتصور كيف ستستوعب ميادين العمل المختلفة الأعداد الهائلة من النساء اللواتي سينزلن إلى سوق العمل عندما يصبح معدل النشاط الخام للإناث في الوطن العربي لا 5 أو6 بالمائة كما هو الحال عليه الآن بل 25 بالمائة مثلاً كما هو الحال عليه في البلدان النامية الأخرى.

إننا في الوطن العربي، أمام مشكلة مزدوجة، ذات طرفين متناقضين: مشكلة ضآلة القوى العاملة بوجه عام وضآلة مساهمة المرأة فيها بوجه خاص، ومشكلة عدم قدرة الفروع الاقتصادية على استيعاب طلبات العمل المتزايدة، ولذا فإن الدعوة إلى زيادة مساهمة المرأة في النشاط الاقتصادي بمعزل عن معالجة مسألة العمل ككل ستؤدي إلى تفاقم المشكلات الاجتماعية- الاقتصادية في البلاد العربية لا إلى حلها.

ولعل الدراسة التفصيلية لتوزيعات قوة العمل على القطاعات الاقتصادية الكبرى تلقي بعض الضوء على المسألة المطروحة:

إن أكثر من 50 بالمائة من القوى العاملة في الوطن العربي تتركز في القطاع الزراعي، وهي ترتفع إلى أكثر من 80 بالمائة في كل من الصومال وموريتانيا وبين 60 و80 بالمائة في السودان واليمنين والسعودية وبين 40 و55 بالمائة في كل من مصر والمغرب وتونس وسوريا والعراق بينما تنخفض إلى 35 بالمائة في الجزائر و22 بالمائة في ليبيا و٣١ بالمائة في لبنان و 2 بالمائة في الكويت، [١٦]

لكن زيادة أعداد العاملين في الزراعة لا تعني مطلقاً أن هذا القطاع هو الذي يقدم الحصة الأكبر من الناتج القومي على العكس من ذلك فإن حصة الزراعة في إنتاج الدخل القومي متواضعة جداً في معظم الأقطار العربية وهي لا تتجاوز في أحسن الحالات (مصر وموريتانيا) 28 بالمائة بينما تتدنى إلى 1 بالمائة في السعودية و 3 بالمائة في ليبيا و 8 بالمائة في الجزائر والعراق [١٧]

والمقارنة التحليلية لبعض المعطيات الإحصائية[١٨] تكشف عن علاقات طريفة ولافتة للنظر:

1) : إن البلدان التي يتركز معظم العاملين فيها في الزراعة هي الأكثر تخلفا من الناحية

الاقتصادية وهي التي تقدّم فيها الصناعة أقل حصة من الدخل القومي (الصومال ، السودان ، اليمن الشمالي) (باستثناء السعودية حيث يلعب الانتاج الضخم للنفط الدور الحاسم في بنيتها الاقتصادية) والعلاقة بين زيادة عدد العاملين في الزراعة وحصتها من الانتاج القومي ليست طردية أبدا ، إن 51 بالمائة من القوى العاملة تقدم 28 بالمائة من الدخل القومي في مصر ولكن 53 بالمائة من القوى العاملة تقدم 21 بالمائة من الدخل القومي في المغرب و 49 بالمائة من القوى العاملة تقدم 17 بالمائة من الداخل القومي في سوريا .

هـذا إذا لم نتحدث عن الـدول المنتجة للنفط والتي تتفـاوت فيها نسبـة القوى العـاملة ونسبة إنتاجها من الدخل تفاوتاً هائلاً،

2) : كما أن ما يلفت النظر أن بعض البلدان الشديـدة التخلف من الناحيـة الاقتصاديـة (الصومال، السودان) والتي يعتبر القطاع الزراعي فيها متخماً بـالعاملين أكـثر من غيره تـرتفع فيها نسبة مساهمة المرأة في قوة العمل(٢٢،٧٪ و ١٢،٥٪) ولعل في هذا ما يعزز ما ذهبنا إليه في بـداية هـذه الدراسـة من أن البلدان التي تعـرضت أكـثر من غـيرهـا لسيـطرة رأس المـال الأجنبي، والتي تفسخت فيها نتيجة لذلك أساليب الإنتاج التقليـدية دون أن تنشـأ بدلاً منهـا قطاعات حديثة كافية هي التي تراجعت فيها نسبـة مساهمـة المرأة في القـوى العاملة أكـثر من غيرها.

3) : ومن ناحية ثانية فإن التطور الصناعي السريع في بعض البلدان والذي اعتمد عـلى تكثيف رأس المال والتكنولوجيا الحديثة لم يؤد إلى زيـادة مساهمـة المرأة في العمليـة الإنتاجيـة، فالجزائر التي تقدم فيها الصناعة 57 بالمائة من إجمـالي النـاتـج المحلي تتـدنى فيها نسبـة مساهمـة المرأة في قوة العمـل إلى 4,3 بالمـائة (وفي الجـزائر بـالذات تتـدنى نسبة قـوة العمل إلى مجمـوع السكان إلى 22,3 بالمائة)، وهذه العلاقـة (تدني مسـاهمة المـرأة مع ارتفـاع حصة الصنـاعة في الدخل القومي) تبدو أوضح ما تكون في جميع الدول البترولية وخاصـة دول الخليج، ولكنهـا صحيحة في جميع الحالات الأخرى (موريتانيا، مصر، الأردن).

قوة العمل النسائية العربية وأقسام النشاط الاقتصادي

ولعـل البحث في توزع قـوة العمل النسـائيـة عـلى أقسـام النشـاط الاقتصـادي والمهن الرئيسية في البلاد العربية يعزز هذا الاستنتاج: الواقع أن المعـطيات المتـوفرة متفـاوتة الـدقة، وهي تتعلق بفترات مختلفة، ولا تشمل جميع البلدان العربية، ومـع ذلك سنحـاول من خلال الجدولين المرفقين الكشف عن بعض العلاقات. يمكن تقسيم البلاد العربيـة من حيث ميادين

عمل المرأة إلى ثلاث مجموعات: المجموعة التي يعمل فيها القسم الأكبر من النساء في الزراعة وتضم: سوريا، العراق، السودان الصومال، (رغم عدم توفر بيانات إحصائية من الدولتين الأخيرتين)، والمجموعة التي يعمل فيها القسم الأكبر من النساء في الأعمال الكتابية والإدارية والخدمات وتضم دول الخليج ومصر والجزائر، والمجموعة الثالثة هي التي تتوزع فيها النساء العاملات على مختلف القطاعات مع ميل للتمركز إما في الزراعة أو القطاعات غير الإنتاجية وتضم بقية الدول العربية.

لكن الظاهرة المشتركة بين جميع الدول العربية هي أن نسبة العاملات في الصناعة ضئيلة، وضئيلة جداً في معظم الأحيان (باستثناء تونس حيث يعمل أكثر من 40 بالمائة من النساء العاملات في الصناعة) أما بقية الدول العربية فتتراوح هذه النسبة بين 1 و8 بالمائة (دول الخليج ومصر) وأقل من 20 بالمائة في الدول الأخرى، وهذا يعني أن معظم العاملات من النساء يتجمعن في القطاعات غير الإنتاجية،

قد يقول معترض إن العمل في الزراعة هو عمل إنتاجي، وهذا صحيح غير أن طبيعة عمل النساء في الزراعة يجعله ذا جدوى اقتصادية ضئيلة. وهذا ناتج، كما أشرنا، عن تخلف أساليب وتقنيات الإنتاج الزراعي وتخلف العلاقات الزراعية. ومما له دلالة خاصة في هذا الشأن، أن نسبة كبيرة من العاملات في زراعة البلدان العربية يعملن بدون أجر. ففي سوريا بلغت نسبة العاملات بدون أجر من مجموع قوة العمل النسائية 38,3 بالمائة عام 1970 و45 بالمائة عام 1979٪ أما نسبة العاملات بدون أجر من اللواتي يعملن في الريف فكانت 61,6 بالمائة[١٩] ولا نعتقد بأن الحال أفضل في بلدان كالصومال والسودان واليمن وليبيا والعراق[٢٠] إن المرأة التي تعمل في زراعة معظم البلدان العربية هي الزوجة أو البنت الراشدة التي «تساعد» الرجل في أعمال الحقل دون أن تنال أجراً محدداً على تلك المساعدة، وبما أن القطاع الزراعي، كما أشرنا، متخم بالعاملين الفائضين عن الحاجة فإن عمل المرأة في هذا القطاع، ضمن الشروط الراهنة، لا يعتبر ذا جدوى اقتصادية تذكر كما أنه من الناحية الاجتماعية لا يشكل أساساً لتحرر المرأة الريفية وانعتاقها من سيطرة الرجل لأنه يظل هو المالك المسيطر الآمر الناهي.

إنّ تقسيم العمل هنا واضح بين النساء والرجال: القطاعات التقليدية المتخلفة والقليلة الإنتاجية للنساء والقطاعات الحديثة المتقدمة للرجال. هكذا يكون الوضع دائماً: يترك العمل الهامشي للضعيف والمستغَل (بفتح الغين). أليس الأمر هكذا على النطاق العالمي أيضاً: الصناعات الديناميكية المتطورة في الدول المتقدمة والخامات والزراعة والصناعة التقليدية في

البلدان المتخلفة؟

وهكذا يجب أن لا تخدعنا الأرقام عن نسبة مساهمة المرأة في القوى العاملة، أو الأرقام التي تشير إلى نمو في حجم الإنتاج الصناعي، أو رؤوس الأموال الموظفة في الصناعة:

إنّ زيادة مساهمة المرأة في القوى العاملة لا تعتبر - بحد ذاتها - دليلاً على التقدم الاجتماعي - الاقتصادي بل كثيراً ما تكون هذه الزيادة ناتجة عن الفيض النسبي للعاملين في القطاع الزراعي أو بعض قطاعات الخدمات، هذا الفيض الذي يتعاظم كلّما تخلفت أساليب الإنتاج وتقنياته، وكلّما كانت القطاعات الاقتصادية الحديثة أقل قدرة على استيعاب الأيدي العاملة، كما أن تطور الصناعة لا يؤدي - بحد ذاته - إلى زيادة مساهمة المرأة في النشاط الاقتصادي، بل غالباً ما يحدث العكس إذ تعتمد الصناعة الحديثة على تكثيف رأس المال بدلاً من تكثيف العمل، ممّا يؤدي إلى تناقص نسبة قوة العمل إلى مجموع السكان بوجه عام وتناقص نسبة مساهمة المرأة في قوة العمل بشكل خاص.

مكان المرأة الرئيسي في بلادنا هو المنزل، فإذا خرجت للعمل فإنها تعمل في الميادين الهامشية والقليلة الإنتاجية «الزراعة التقليدية المتخلفة أو الأعمال الإدارية والكتابية أو الخدمات وخاصة الخدمة في المنازل»[٢١]. وإذا وجدت طريقاً للعمل في صناعة بعض البلدان العربية فهي تبعد عن الفروع الصناعية المنشأ حديثاً[٢٢] ولا تجد مكاناً إلاّ في الصناعات الغذائية وصناعات الغزل والنسيج.

وهنا لا بدّ من الإشارة إلى أن المنظمات النسائية العربية لا تحاول إلغاء تقسيم العمل هذا بين الرجال والنساء بل هي تكرسه عن طريق تدريب النساء على أعمال هامشية كالخياطة والتطريز والتريكو والحفر على الخشب وما شابه. مثل هذه النشاطات مفيدة ولا شك، غير أن المهمة الكبرى أمام هذه المنظمات هي النضال من أجل تغيير تلك السياسات التنموية بغية خلق فرص العمل المنتج في جميع الميادين الاقتصادية وخاصة في الصناعة الحديثة (إضافة إلى المهمة الأخرى الهامة وهي تأمين البدائل التي تحل محل المرأة عند مغادرتها للمنزل وخاصة التوسع في إنشاء دور الحضانة ورياض الأطفال كمّاً وكيفاً)[٢٣].

الأمر الخطير في تكريس تقسيم العمل هذا لا ينحصر في عدم المساواة في الأجور وشروط العمل والأهمية الاقتصادية لكل من الجنسين بل يتعدى ذلك إلى النطاق الاجتماعي - السياسي العام، وكذلك إلى نطاق المشكلات الأسرية (الزواج، الطلاق، العلاقات بين الأباء والأبناء..).

إنّ المرأة التي تعمل في الزراعة في بلادنا تعمل في معظم الحالات بدون أجر، تساعد الزوج أو الأب في الحقل وتقوم لوحدها بالأعباء المنزلية. وهي في الغالب أمّية محدودة الوعي بحقوقها. ترى أنها تقوم بواجبها الطبيعي دون أن تطالب بحقوق مقابلة. تكتفي بما يمنحها إيّاه الرجل بل أحياناً تقبل بكل ما يمليه عليها الرجل وتحمد الرب حتى حين تشتم وتضرب. وهي بهذا تظل مسحوقة بعيدة عن التفكير في شخصها وذاتها ناهيك عن التفكير في مشاركة غيرها من النساء في النضال من أجل تحرر جنسها. هي في ذلك شأنها شأن القن عند الإقطاعي الذي يرى أن سيده هو ولي نعمته عليه أن يخدمه ويطيعه دون أن يتجرأ على التفكير فيما إذا كان هذا الوضع طبيعياً أم مصطنعاً ودون أن يخطر بباله ان بالإمكان البحث عن طريق لتغيير هذا الوضع. إن المستغَل (بفتح الغين) يصدق الأيدولوجية التي يفرضها ويكرسها مستغِلة (بكسر الغين). يصدق أنه أدنى مستوى وأقل قدرة وأن لا حول له ولا قوة أمام جبروت سيده. هذه حال المستعمَر أمام مستعمِره، والعبد أمام سيده، والقن أمام مالك الأرض، والمرأة أمام الرجل في البيت أوفي ميادين العمل الهامشية.

إنّه ليس «قدر» المرأة كما يصوره البعض أن تبقى تحت جناحي الرجل ، ليس قصورها الجسدي أو البيولوجي أو العقلي (نعم بعضهم يقول: إنهن ناقصات عقل ودين) بل هو قصور المجتمع في حل مشكلاته الأساسية . هو على سبيل المثال قصور سياسات التصنيع التي نقلناها بحذافيرها عن الغرب المتقدم. نقلنا الرساميل والآلات والخبراء ولكننا لم ننقل العلاقات الاجتماعية التي تكونت تاريخياً مع عمليات التصنيع، لأن العلاقات الاجتماعية لا تنقل بل يصنعها التاريخ.

إنّ الاقتصاد التابع للسوق الأمبريالية العالمية، الاقتصاد المبني على تصنيع متطور سريع وقطاعات محدودة وبأموال أجنبية، واستهلاك متعاظم لمنتجات أجنبية، وزراعة وخدمات متخلفة. . مثل هذا الاقتصاد هو الذي يؤدي إلى تزايد العاطلين عن العمل، وتفاقم البطالة المقنعة، والأعمال الهامشية التي يكون للمرأة فيها النصيب الأكبر.

ولعلّ هذا المثال من واقع المرأة في المملكة المغربية يوضح ما أرمي إليه:

في بحث أجرته الباحثة المغربية فاطمة المرينسي عن خادمات المنازل في المغرب تبين أن ١٧٪ من مجموع عدد النساء العاملات أي ٨٧٪ من النساء اللاتي يعملن في القطاع الثالث (قطاع الخدمات) هن من خادمات المنازل، بينما لا تشكل الموظفات في الإدارة أكثر من ٤،٦٪ وفي التعليم ٢،٥٪ وفي الصحة ١،٣٪ من مجموع النساء العاملات، رغم أن هذه

القطاعات الأخيرة مفتوحة عادة في وجه النساء. ولاحظت الباحثة أن أكثر من نصف الخادمات دون الخامسة والعشرين وثلثهن لم يتجاوز بعد الخامسة عشرة. وبالمقارنة مع عدد خدم المنازل من الرجال يتبيّن أن عمل الخادمة هو عمل نسوي بل عمل للأطفال من الإناث.

وتفسّر هذه الظاهرات الثلاث: (هيمنة مهنة الخادمة لدى النساء العاملات، التفريق بين الذكور والإناث في الأعمال المنزلية، كثرة عدد الأطفال في هذا القطاع) كما يلي: «هذه العوامل الثلاثة تعكس جميعها ظاهرة واحدة: ففي مجتمع أبوي تجد النساء صعوبة للاندماج في الاقتصاد الحديث خلال المراحل الأولى من التصنيع، ذلك أن البنيات تدمر وتتفكك والنساء والأطفال هم أكثر من غيرهم ضحايا التصنيع حيث يأخذ الاستغلال أبعاداً لا إنسانية (.....) وليس من المدهش أن نلاحظ بأن عملية التصنيع في إطار اقتصاد دولي امبريالي تفتح المجال لكل الآثار السلبية التي تتمخض عن تصنيع مرتكز على التبعية وأساساً على تبذير الطاقات الإنسانية. والبطالة هي أحد المظاهر البارزة لهذا التصنيع المستلِب (بكسر اللام)، بالإضافة إلى الأعمال ذات الدخل الصغير والتي لا تخضع لقانون وتتسم بعدم الاستقرار وعدم التوفر على ضمانة اجتماعية، وما العمل المنزلي إلّا نموذج لهذا الاستغلال»[(٢٤)] .

ويبدو لنا أن أهم نتائج هذا الوضع يتعلق بالوعي الاجتماعي - الطبقي للمرأة ودرجة مشاركتها في الحياة السياسية لبلادها، وخاصة مشاركتها في صنع التغيرات الاجتماعية المطلوبة. إنّ الظروف الموضوعية المحيطة بالمرأة القابعة في المنزل، أو التي تعمل في الزراعة بدون أجر، أو الخادمة في المنازل لا تسمح لها بتكوين الوعي اللازم للمشاركة في الحياة العامة. همها إرضاء سيدها الرجل أو البحث عن رجل يصبح سيداً لها. وحتى عملية البحث هذه تصبح أصعب فأصعب مع «تدني مستوى العمل» الذي تمارسه البنت في نظر المجتمع.[(٢٥)]

البنية الاجتماعية - الاقتصادية في الأقطار العربية وعمل المرأة:

إنّ هذا الواقع المتردي للمرأة العربية من حيث موقعها في عملية الإنتاج، وطبيعة الأعمال التي تمارسها في البلدان العربية، مرتبط أشد الارتباط بأنماط الإنتاج السائدة، وبمجمل البنية الاجتماعية - الاقتصادية في كل الأقطار العربية ، بل هو جزء عضوي لا يتجزأ من تلك البنية. ولفهم هذا الواقع لا بدّ من دراسة متأنية لخصائص التركيب

الاجتماعي - الطبقي في البلاد العربية ممّا لا يتسع له المجال هنا (٢٦). وسأكتفي بالإشارة إلى موقع المرأة ضمن التركيب المشار إليه.

لعلّ أهم خصائص القاعدة الاجتماعية - الاقتصادية للمجتمعات العربية يكمن في تعدد الأنماط الاجتماعية والاقتصادية، الذي يشكل أساس تصادم الاتجاهات المتناقضة للتطور الاجتماعي ووجود أكثر من إمكانية واحدة لنتائج الصراع، وبالتالي أكثر من اتجاه واحد للتطور الاجتماعي.

ولنأخذ مثالاً من التغيرات الجارية في القطاع الزراعي. فلدى تطبيق الإصلاح الزراعي أو ما يسمى بالثورة الزراعية أحياناً يحتدم الصراع الاجتماعي وتتعارض اتجاهات التخطيط والتنمية، فبعد أن كان الجميع متفقين على إنهاء العلاقات الإقطاعية تنشأ اختلافات حول مصير القطاعات الإنتاجية التي كانت تفرز تلك العلاقات. هل يتطور الإنتاج الصغير في الزراعة، مثلاً، باتجاه التعاون الإنتاجي وبالتالي باتجاه تكريس الملكية الجماعية للأرض ووسائل العمل؟، أم يترك للتطور العفوي وفق قوانين السوق، فيفلس من يفلس من الفلاحين، ويهاجر من يهاجر ويبقى في أرضه الصغيرة من يبقى مع أولاده ليخلق مزيداً من تفتيت الملكية الزراعية، ومزيداً من الفيض النسبي للسكان الريفيين؟

هذا ما أسميه حالة فريدة متميزة لم يعرفها سابقاً تاريخ البشرية - وجود أكثر من إمكانية واحدة للتطور أمام القطاع الواحد، وفي مثالنا السابق (عند إجراء ما يسمى الإصلاح الزراعي، وأحياناً الثورة الزراعية) نحن أمام ثلاث إمكانيات على الأقل:

١ - الاتجاه نحو الملكية الجماعية للأرض أي نحو تكريس علاقات الإنتاج الاشتراكية في الزراعة.

٢ - الاتجاه نحو تكريس علاقات الإنتاج الرأسمالية في الزراعة (بحلول المزارع الخاصة العصرية الكبيرة محل الحيازات الفلاحية الصغيرة).

٣ - الإبقاء على تفتت الحيازات الصغيرة والتطور العفوي لعلاقات الإنتاج البضاعية الصغيرة، هذا عدا عن إمكانية رابعة متعلقة بإنشاء مزارع الدولة التي لا يعرف بعد اتجاه تطورها.

في الحالة الأولى يكون حل مسألة تشغيل المرأة في الزراعة مرتبطاً بالتطور التدريجي المتكامل للمكننة والتحديث، وزيادة الإنتاج الزراعي الذي توزع أرباحه على العاملين تبعاً لحجم ونوعية عملهم فتتكون بذلك دوافع جديدة للعمل إضافة للفرص التي يتيحها التوسع

الدائم في استثمار الأراضي في السعة والعمق.

أمّا الحل الثاني فيعني زيادة الإنتاج اعتماداً على المكننة والتحديث دون مراعاة مسألة العمالة. وقد يؤدي هذا الحل إلى زيادة سريعة في إنتاجية العامل الزراعي، لكن ذلك سيؤدي بالضرورة إلى الاستغناء عن أعداد متزايدة من العاملين في الزراعة، وبالتالي إلى زيادة بطالة المرأة، لذا لا بدّ والحالة هذه، من توفير ميادين عمل جديدة تستوعب الفائض المتعاظم من الأيدي العاملة.

بينما يمكن للمرأة في الحالة الثالثة أن تشارك في الأعمال الزراعية في الحيازات الصغيرة ولكن بأساليب عمل متخلفة وإنتاجية عمل ضئيلة.

ومع النمو الطبيعي لسكان الريف، وتفتت الحيازات الصغيرة إلى حيازات أصغر تتزايد البطالة والبطالة المقنعة للرجال والنساء على السواء، لكن النساء بحكم وظائفهن المنزلية يعزفن أكثر فأكثر عن العمل في الحقل ويبتعدن بذلك عن العملية الإنتاجية.

لهذه الأسباب لا بدّ للبحث في مكان المرأة العربية في عملية الإنتاج أن يتضمن تصورات أولية على الأقل عن آفاق التطور المقبل لكل من الأنماط الاقتصادية - الاجتماعية وللمجتمع ككل، وهذا يعني أنه لا بدّ من تحليل القطاعات الاقتصادية الاجتماعية في كل بلد عربي، بكثير من العمق والتفصيل للوصول إلى تحديد اتجاهات تطورها، وهذه في رأينا، من أهم المهمات المطروحة أمام الباحثين الاقتصاديين والاجتماعيين في الوطن العربي، وأكثرها إلحاحاً، نحن هنا سنحاول الإشارة إلى الخصائص العامة لأهم القطاعات في الوطن العربي، متوقفين فقط عند تلك الخصائص التي يبدو لنا أنها هي التي تحدد اتجاه التطور المقبل لمجتمعاتنا العربية، وتؤثر بوجه خاص على عمل المرأة ووضعها الاجتماعي.

أولاً: قطاع رأس المال الأجنبي:

لقد أنشأ رأس المال الأجنبي في الأقطار العربية قطاعاً رأسمالياً حديثاً وصار هذا القطاع مسيطراً على القطاعات الأخرى في معظم البلدان العربية، بل صار في بعض الحالات الشكل الوحيد لعلاقات الإنتاج الرأسمالية العصرية. وقد لعبت هذه «الرأسمالية» دوراً تخريبياً في اقتصاد البلد المستعمَر، كما لعبت على الساحة الاجتماعية دوراً رجعياً محافظاً (بعكس الدور الذي لعبته العلاقات الرأسمالية الصاعدة في بلدان أوروبا الغربية في مرحلة الانتقال من الإقطاع إلى الرأسمالية).

لقد شكلت هذه الرأسمالية الدخيلة، موضوعياً، عائقاً كبيراً أمام تحوّل المجتمعات العربية جذرياً وبشكل كامل إلى مجتمعات رأسمالية، وبالتالي من أكبر حواجز انتقال المرأة إلى ميادين العمل العصرية وخاصة الصناعية.

في البلدان المسماة الآن بالمتقدمة انتقلت المرأة من الريف إلى المدينة مع التطور التدريجي، ولكن الشامل، لعمليات التصنيع. وكان التصنيع يومها يعتمد كثيراً على الأيدي العاملة، وكانت البرجوازية الصاعدة في تلك الأيام بحاجة إلى أعداد متزايدة من العاملين.

أمّا التصنيع الذي أدخل قسراً إلى البلدان العربية بواسطة السيطرة الأجنبية فانه ذو طابع آخر. إنه يعتمد على تقنيات تكوّنت وتطوّرت هناك، في البلدان الرأسمالية، دخل متقدماً «جاهزاً» يحتاج إلى أيدٍ عاملة ماهرة ومحدودة العدد، ولكنه مع ذلك يدمر كل تلك الصناعات التي تعتمد على الأيدي العاملة المحدودة المهارة والكثيرة العدد.

هناك، في البلدان الأم، انتشر التصنيع، ومعه انتشرت علاقات الإنتاج الرأسمالية في جميع ميادين الحياة الاجتماعية، انتشرت ثم سادت، ومع انتشارها كانت أعداد متزايدة من النساء تدخل سوق العمل، وفي نفس الوقت تقوم مؤسسات متعاظمة الأهمية بالأعمال التي كانت تقوم بها المرأة في المنزل.

أما هنا فقد أنشئت العلاقات الرأسمالية في «جزر» صناعية متقدمة وسط بحر من العلاقات المتخلفة التي تتزايد الهوة أبداً بينها وبين العلاقات في تلك «الجزر». والمرأة التي كانت تساهم بقدر ما في الإنتاج الزراعي والحرفي المتخلف إلى جانب أعمالها المنزلية، لم تعد تجد مكاناً لها في العمل المنتج، فارتدت إلى البيت تنجب وترعى الأطفال وتطبخ وتنظف، فما دامت فرص العمل محدودة، وليس هناك من يقوم عنها بوظائفها المنزلية، فلتترك الرجل يبحث عن العمل ولتكتف هي ببعض وظائفها التقليدية.

أما أساليب الاستعمار الجديد في ربط البلدان المستقلة حديثاً بعجلة الشركات الإحتكارية الكبرى، والتي أدت إلى امتصاص فائض المنتوج الاجتماعي إلى خارج البلدان العربية فقد أدت إلى حرمان هذه البلدان من رأس المال اللازم لعمليات التنمية المختلفة وحرمانها بالتالي من إمكانيات تأمين فرص العمل اللازمة للنساء والرجال.

كما أن أنماط الاستهلاك التي تخلقها وتكرسها الشركات الأجنبية ببضائعها وإغراءاتها ووسائلها الدعائية في الوطن العربي صارت تغرق المجتمع، وخاصة النساء، في عادات سلوكية هي أبعد ما تكون عن تلك التي يحتاجها المجتمع النامي. إن الأنماط الجديدة من

الغـذاء واللباس والمسكن والـترفيه تمتص فـائض المنتوج الـلازم لتنميـة القـاعـدة الأسـاسيـة للإقتصاد الوطني وبالتالي فتح الأبواب لدخول النساء عالم العمل على نطاق واسـع من جهة، وتكونت لدى النساءخاصة نزعات استهلاكية تبعدهن بـالأساس عن احـترام العمل المنتج أو الرغبة فيه من جهة ثانية.

وبهذه المناسبـة نعتقد أن من أهم المهـمات التي يجب أن تكرس لهـا المنظمات النسـائية، والحركات الداعية إلى تحرر المرأة جهوداً خاصة، توعية النساء بتلك الحقيقة ـ حقيقة أنـه كلما استغرقت المرأة في متـاهات المجتمـع الاستهلاكي، وانجـرت للتشبث بقيمه وأنمـاط سلوكه، كلما ابتعد يوم تحررها الحقيقي، وصار الوصول إليه أكثر صعوبة وتعقيداً.[٢٧]

ثانياً : قطاع رأس المال الوطني (المحلي):

إن نشاط البرجوازية الوطنية في البلدان العربية لم يسـاعد عـلى توفـير فرص العمـل إلا لاعـداد قليلة جداً من النسـاء، فقد دخلت المـرأة ميدان العمـل في الصناعـات الخفيفـة التي أنشأها رأس المال المحلي هنا وهناك، والتي لا تتطلب مهارات فنية عالية من العمال. فمعـظم العاملات في صناعة البلدان العربية يتركزن في صناعات الغزل والنسيج ، والصناعات الغذائية التي نشأت بعد الاستقلال .

أما العاملات في الزراعة فهن اللواتي يعملن في إطار الإنتاج الفلاحي الصغير أو ضمن العـلاقات الإقـطاعية وشبـه الإقطاعيـة، وليس ضمن العلاقـات الرأسـمالـيـة حيث تستخـدم الآلات الزراعية الحديثة فيتم الاستغناء عن عمل المرأة.

إن البرجوازية الوطنية في البلاد العربية لم تكن معنيـة بإجـراء أي إصلاح زراعي يلغي العلاقات الإقطاعية وشبه الإقطاعية ويطور أساليب جديدة في العمل الـزراعي يكون للمـرأة مكان فيه، كتطوير العمل في زراعة الأشجار المثمرة، والخضار، وبناء مؤسسات حديثة لتربية الأبقار والمواشي والدواجن حيث تستطيع المرأة القيـام بمعظم الأعـمال فيها. . وهكـذا ارتدت أعداد أكبر فأكبر من النساء إلى الأعمال المنزلية وابتعدت عن العمل المنتج.

ومع ذلك نعتقد أنه ما زال بإمكان القطاع الرأسمالي الخاص في البلاد العربية أن يلعب دوراً هاماً في عمليات التنمية الاجتماعية ـ الاقتصادية في حال انتهاج السياسات المنـاسبة. إن اتجاه توظيف الرساميل في القطاعات الإنتاجية الصغيرة والمتـوسطة، والتي تعتمـد على تكثيف العمل بدلاً من تكثيف رأس المال والتكنولوجيا الحديثة يساهم جدياً في معالجة مشكلة العمل

بوجه عام، وعمل المرأة بوجه خاص.

وهذا صحيح سواء في ميدان الزراعة أو الصناعة التحويلية الخفيفة أو بعض ميادين الخدمات المتصلة بالقطاعات الإنتاجية.

لكن لتحقيق هذا الغرض لا بد من انتهاج سياسات اقتصادية واجتماعية تدفع القطاع الخاص للاتجاه نحو القطاعات المنتجة بدلاً من القطاعات الطفيلية، وتشجعه على التخلص من التبعية للشركات الاحتكارية الكبرى والعمل في إطار خطط التنمية الوطنية المستقلة.

ثالثاً: القطاع العام:

للبحث في عمل المرأة في القطاع العام (أو قطاع الدولة) لا بد من تحليل معمق لأهمية هذا القطاع في اقتصاد كل البلاد العربية، وميادين نشاطه الأساسي، وطابعه الاجتماعي - الطبقي (أو هويته الاجتماعية السياسية)، والشريحة الاجتماعية التي يفرزها وتصبح قائدة له، . . والمعطيات الرقمية الدقيقة اللازمة لمثل هذا البحث غير متوفرة بالشكل المطلوب. ولا بد من بحوث تفصيلية تبين توزع النساء العاملات في القطاع العام على الميادين المختلفة، وإنتاجية عملهن، وأوضاعهن من حيث الأجور وظروف العمل. . إلخ لكن يبدو لنا بوجه عام أن هناك عاملين متناقضين يؤثران في عمل المرأة في هذا القطاع.

العامل الأول: إيجابي يشجع على عمل المرأة وهو متعلق بطبيعة قطاع الدولة من حيث التزامه بالأنظمة والتشريعات المعتمدة، وبالتالي إمكانية تقديم تسهيلات خاصة للمرأة العاملة ضمنه (إجازة الأمومة، فترات الإرضاع، تأسيس دور الحضانة داخل مؤسسات العمل، تأمين مواصلات لنقل العاملين، تقصير ساعات عمل المرأة عند اللزوم، عدم إلزامها بأعمال تجهدها في فترات معينة. . الخ).

العامل الثاني: سلبي لا يسمح بتشغيل أعداد كبيرة من النساء وهو متعلق بطبيعة العمل والإنتاج في مؤسسات القطاع العام، وخاصة المؤسسات الصناعية، فهي في الغالب مؤسسات ضخمة، تستخدم التقنيات الأكثر تقدماً، وتمارس نشاطها غالباً في ميادين الصناعات الاستخراجية والثقيلة، وبناء الطرق والسدود ومنشآت الري. إلى غير ذلك من الأعمال التي لا تناسب النساء.

رابعاً : الإنتاج الصغير والقطاعات غير الإنتاجية :

ربما كانت قطاعات الإنتاج الصغير والقطاعات غير الإنتاجية، وخاصة الوظائف الكتابية والإدارية في دوائر الدولة، هي التي تجتذب المرأة للعمل أكثر من غيرها. والمعطيات الإحصائية المتوفرة تؤكد هذا الواقع. ففي دول الخليج البترولية يعمل أكثر من نصف قوة العمل النسائية في المهن الفنية والإدارية والكتابية، وفي مصر ٤٨،٦٪ وفي الجزائر والمغرب ولبنان وليبيا حوالي ٣٠٪ أو أكثر[٢٨] .

ويمكن القول بوجه عام أن هناك علاقة طردية بين التقدم التكنولوجي الصناعي وبين نسبة العاملات من النساء في قطاعات الخدمات وخاصة الأعمال الفنية والإدارية والكتابية. فكلما كان البلد يعتمد أكثر على الصناعات الاستخراجية والثقيلة ويستخدم التكنولوجيا الأكثر تطوراً نقصت نسبة العاملات في الصناعة وزادت في الخدمات . وبالعكس كلما تخلفت زراعة البلد ، وازداد الفيض النسبي للسكان الريفيين كانت مساهمة المرأة في الأعمال الإدارية والكتابية أقل .

وهنا أرى ضرورة للتأكيد على أن التخلف الاجتماعي ـ الاقتصادي، والتقدم التكنولوجي الصناعي كلاهما يزيد من حجم العاملين في قطاعات العمل الصغير والخدمات ويزيد خاصة من نسبة العاملات في القطاعات غير الإنتاجية أو ذات المردودية الإنتاجية الضعيفة. ومن المعروف أن الإنتاج الصغير والخدمات، وخاصة الأعمال الإدارية في دوائر الدولة ومؤسسات القطاع العام متخمة بالعاملين الذين لا لزوم لعملهم من الناحية الاقتصادية.

إن دوائر الدولة ومؤسساتها في بلداننا مليئة بأولئك الذين يجلسون وراء طاولاتهم يدخنون ويشربون القهوة ولا يقومون بأي عمل منتج. وربما كان معظم هؤلاء من النساء اللواتي قد يقمن بعمل «منتج» كحياكة التريكو أثناء العمل مثلاً .

إن سؤالاً ملحاً يطرح نفسه هنا هو: ما العمل بالنسبة لهذه الأعداد الهائلة من أولئك الذين يعملون بالاسم ولكنهم متعطلون في الواقع؟ ما الذي يجب أن تفعله خطط التنمية لحل هذه المعضلة؟

وأعتقد أن البحث عن إجابات صحيحة لهذا السؤال هو من أهم وأكبر المهمات المطروحة أمام الباحثين الاجتماعيين والاقتصاديين العرب وأمام المنظمات والمؤسسات المهتمة بشؤون المرأة العربية بوجه خاص.

خامساً :

لدى الحديث عن خصائص البنية الاجتماعية ـ الاقتصادية في البلاد العربية ومكان المرأة فيها لا بد من التوقف عند الآثار المرتبطة بمجتمعات الدول البترولية، وخاصة تلك التي «تصدرها» هذه المجتمعات إلى بقية المجتمعات العربية، وقد أشرت في دراسة سابقة إلى التغيرات الاقتصادية والاجتماعية الخطيرة التي أدى إليها اكتشاف النفط واستثماره، وخاصة الارتفاع الحاد في أسعاره عام ١٩٧٤ في جميع البلدان العربية (سواء المنتجة النفط أو غير المنتجة له)[٢٩] .

لكني أرى ضرورة التأكيد هنا على الآثار المتعلقة بهجرة العمال وأصحاب الكفاءات من البلدان العربية غير المنتجة للنفط (وخاصة مصر والأردن وسورية وفلسطين) إلى الدول البترولية (وخاصة السعودية والكويت ودول الخليج العربي) هذه الهجرة تؤدي إلى تفكك الأسرة، وتغير القيم الاجتماعية والأخلاقية باتجاه لا يخدم التقدم الاجتماعي. فضلاً عن أنماط الاستهلاك الترفي الذي يتعود عليه المهاجرون وأفراد أسرهم وما ينتج عنها من زيادة التبعية للشركات الاحتكارية الكبرى، وهدر الأموال في الميادين غير المنتجة وبالتالي إعاقة التنمية والتقدم الاجتماعي. والنساء أشد تأثراً بهذا الوضع من غيرهن.

واحدتهن تنتظر زوجها كل سنة أو سنتين لتراه شهراً أو شهرين، تنتظره وتنتظر المال القليل أو الكثير الذي يحمله وتحلم بكيفية إنفاقه.. وينشأ الأطفال دون آباء ويتبارى التلاميذ في الحديث عن الهدايا والمبالغ التي أحضرها والد كل منهم بدلاً من المباراة في الحساب والقراءة... وتتبدل القيم على نحو مريع. تصبح القيمة الوحيدة المعترف بها هي المال، ويحتقر العلم والثقافة والعمل الإنتاجي الشريف.

إن معالجة مسألة العمل تتطلب، في نظرنا، تغييراً جذرياً في السياسات التنموية للبلاد العربية، بحيث ينتقل مركز الثقل فيها من البحث عن النمو الكمي للقطاعات الاقتصادية إلى البحث عن التغيير الشامل في العلاقات الإنتاجية بغية تأمين فرص العمل المنتج لجميع الراغبين والراغبات فيه. إن الركض وراء التكنولوجيا الأحدث والأكثر تعقيداً في جميع الميادين الإنتاجية وغير الإنتاجية يؤدي بالضرورة إلى الاستغناء عن أعداد متزايدة من الأيدي العاملة فضلاً عن الأموال الضخمة التي تذهب إلى خزائن الشركات الاحتكارية الكبرى

نتيجة لهذه السياسة. إضافة إلى تكريس التبعية للاقتصاد الرأسمالي العالمي بدلاً من الاعتماد على الذات بالدرجة الأولى.

كما تعتبر أنماط الاستهلاك التي تتكون في البلاد العربية، وخاصة الاستهلاك الترفي من أكبر العقبات في وجه تحرر المجتمعات العربية من التبعية للأجنبي وبالتالي تحرر المرأة من أشكال الظلم والاضطهاد واللامساواة ولذا لا بد من دعوة المنظمات النسائية العربية وحركات تحرير المرأة لتكريس الجهود المناسبة لحل هذه المعضلة التي يستفحل خطرها يوماً بعد يوم.

خاتمة:

حول العلاقة بين المرأة والرجل في الوطن العربي:

دار البحث حتى الآن حول أوضاع المرأة العربية من الناحية الموضوعية من ناحية علاقتها بالعمل وأشكال ارتباطها بأنماط الإنتاج المختلفة مبيناً أن مفتاح حل مشكلة المرأة يكمن في حل المشكلة الاجتماعية كلها، وبالأخص مشكلة التخلف الاقتصادي ـ الاجتماعي.

غير أن هناك جانباً آخر لمشكلة المرأة متعلقاً بعلاقتها بالرجل كرجل: الأب، والأخ، وخاصة الزوج، بل حتى رب العمل، والرجل في المتجر والحافلة والشارع . .

والواقع أن كثيراً من الباحثين والباحثات يرون أن جوهر مشكلة المرأة متعلق باضطهاد الرجل لها. ولن أناقش هنا الآراء التي تعزل مسألة العلاقة بين الرجل والمرأة عن سياقها التاريخي ـ الاجتماعي سواء تلك التي تؤكد تفوق الرجال (بطبيعتهم) على النساء، أو تلك التي تتهم الرجال بحب السيطرة والتحكم وتعتبرهم أعداء المرأة الرئيسيين لأن مثل هذه الآراء لم تصمد أمام التغيرات الكبيرة التي تحصل في المجتمع الإنساني عامة وفي مجتمعنا العربي خاصة. سأحاول فقط معالجة المسألة التالية: هل تشكل العلاقة بين الرجل والمرأة مشكلة نوعية مستقلة تتطلب معالجة خاصة بها أم أن هذه المشكلة ستحل بطبيعة الحال في سياق عملية التقدم الاجتماعي بنتيجة حل مشكلات التخلف الاقتصادي الاجتماعي؟

وقد يبدو طرح المسألة على هذا النحو مفتعلاً أو مقحماً، غير أن المسألة متعلقة بترتيب الأولويات في نشاط المنظمات النسائية وحركات تحرر المرأة، وفي التحولات الاجتماعية الجارية في وطننا العربي هل صحيح مثلاً أن إصدار قانون جديد تقدمي للأحوال الشخصية يبدو من أكثر من زاوية أخطر وأجرأ وأكثر ثورية من إصدار قانون تأميم؟[٣٠] إلى أي درجة يعتبر

الإعلان عن المساواة بين الجنسين في القانون تحقيقاً فعلياً للمساواة؟ ما مدى تأثير حملات التوعية بحقوق المرأة على واقعها الفعلي؟

إن كل دساتير البلدان العربية (تقريباً) تعلن المساواة في الحقوق بين المرأة والرجل، ومن بينها المساواة في العمل وفي الأجر فهل هذه المساواة متحققة فعلاً؟ لقد كان في بحثنا عن مكان المرأة في قوة العمل وتوزعها على النشاطات الاقتصادية أكثر من دليل على عدم المساواة بل على الإجحاف والظلم بحق المرأة.

وفيما يتعلق بقوانين الأحوال الشخصية هناك دائماً هوة كبيرة بين هذه القوانين وبين تنفيذها. وعلى سبيل المثال أجريت دراسة عن ظاهرة الطلاق في الأردن تبين بنتيجتها أن «ما يزيد عن نصف المطلقات في هذه الدراسة كان لهن الحق في الحصول على النفقة (٥٣٪) إلا أن نسبة قليلة منهن فقط كن يحصلن على مثل هذه النفقة من أزواجهن، وجدير بالإشارة أنه حتى المطلقات اللواتي يحتضنّ أطفالهن فإن نسبة قليلة منهن فقط كن يحصلن على نفقة أولادهن»[٣١]ويعزو الباحث أسباب هذا الوضع إلى عدم وعي المطلقات بحقوقهن وتسليمهن بالقيود الاجتماعية المفروضة على تحرك المرأة والتي يمكن أن تحول دون ظهورهن في المحكمة بقصد المطالبة بحقوقهن.

وبالمناسبة نشير إلى أن ظاهرة الطلاق من أكثر الظواهر ارتباطاً بالأوضاع الاقتصادية للمرأة والرجل، وخاصة ما يتعلق بالآثار المترتبة على الطلاق «إن المرأة الثرية لا تعاني من وباء الطلاق فالرجل يتردد في تطليق المرأة الثرية ويحسب لذلك حسابه وليس الأمر كذلك في حالة المرأة الفقيرة»[٣٢]، (رغم أن القانون واحد في الحالتين). وقد بينت دراسات في مجتمعات متعددة أن عدد حالات الزواج والطلاق تزيد في أوقات الرخاء الاقتصادي وتقل في أوقات الأزمات.

وهذا الارتباط بين الطلاق والزواج وبين الوضع الاقتصادي أوضح ما يكون في ريف البلدان العربية حيث تعمل المرأة كمساعدة للرجل بدون أجر. هنا يكون الزواج مبكراً، وتتعدد الزوجات أحياناً، ويشيع طلاق الزوجة المريضة وغير القادرة على العمل «فالطلاق هنا يغدو طرداً وإقالة من العمل»[٣٣] الأمر الذي يفسّر أن نسبة كبيرة من العاملات في مختلف المجالات هنّ من المطلقات.[٣٤]

هل نضع المسؤولية في هذا الوضع على الرجل كرجل؟ أم على نظام العلاقات الاجتماعية السائدة، والناجمة بدورها عن واقع تاريخي، موضوعي، ملموس؟؟

كم من زيجات أجّلت ثم ألغيت بسبب عدم وجود بيت أو غرفة يسكنها الزوجان ؟ وكم من امرأة تقاسي أشد ألوان العذاب والقهر من زوجها ولا تجرؤ على طلب الطلاق لأنها ستصبح مشردة بلا مأوى ولا طعام؟ أليس البحث في أزمة السكن وطرائق حلها، وفي أزمة البطالة والبطالة المقنعة بل في أزمة المواصلات والأجور والأسعار و. . . . . ألخ جزءاً لا يتجزأ من البحث في مشكلة الأسرة، مشكلة علاقة المرأة بالرجل؟؟

يحضرني هنا ذلك الاستجواب الطريف الذي أجرته باحثتان مغربيتان مع فلاحة شابة عمرها ١٧ سنة. هي أمية لم تدخل المدرسة قط ولكنها تحس إحساساً عميقاً بمشكلتها، تعمل كمأجورة في الضيعات المجاورة وغالباً مع الخواص، عملها موسمي وغير منتظم، وغالباً ما تعاني من صعوبات لإيجاد عمل (. . . .) وتحصل على ٧،٥ درهماً في اليوم خلال الفترات التي يرتفع فيها الطلب.

سألت الباحثة: هل ترغبين في متابعة العمل بعد زواجك؟

أجابت الفلاحة: «ولكن الفتيات مثلي لا يملكن اختياراً. إنهنّ مجبرات على الجري وراء لقمة الخبز سواء كن متزوجات أم لا! طبعاً فإن الأمل هو العثور على زوج يمكنه أن يضمن لك كسرة خبز، ولكن الأمر صعب هنا، فلم يبق هناك أرض لتوزع على الشباب، وزوجي لن يملك أرضاً وسيكون فقيراً. . يجب أن يعمل ولن يربح كثيراً من وراء عمله، وعليّ إذن أن اعتمد على نفسي. هناك فتيات وافاهن الحظ فتزوجن من رجال أغنياء يطعموهن ولا يدعوهن يذهبن بعيداً لاستجداء عمل لا يستمر إلاّ عدة أيام. ولكن أغلب الفتيات مثلي لا يسعفهن الحظ»[٣٥] أليس هذا حال معظم فتياتنا؟ ليست المسألة إذن مسألة رغبات، أو حتى مسألة وعي في اختيار شريك الحياة أو مسألة قانون يسمح أو يمنع بل هي مسألة واقع موضوعي قاهر بالدرجة الأولى. وهذا لا يعني الإقلال من شأن التطور في القوانين والتشريعات، أو من شأن الوعي الاجتماعي بوجه عام بل يعني التأكيد على أن التغيرات البنيوية في القاعدة الاقتصادية الاجتماعية تظل شرطاً لا بدّ منه لتنفيذ التشريعات القانونية ولتغيير أشكال الوعي المختلفة من عادات وتقاليد وأعراف وأنماط سلوك وقيم أخلاقية وغيرها.

. لكننا نؤكد أن هذا الشرط ليس كافياً بحد ذاته. فلأشكال الوعي المشار إليها استقلاليتها النسبية وقوانين حركتها الخاصة. وواقع المجتمعات العربية يشير إلى هذه الاستقلالية بكل وضوح. فهناك بلدان قطعت فيها التحولات الاقتصادية الاجتماعية أشواطاً

بعيدة بينما ظلت الأعراف والتقاليد والحياة اليومية للناس متخلفة عن مجاراة تلك التحولات (اليمن الديمقراطي والجزائر مثلاً). وبلدان تسبق فيها التشريعات وحتى أنماط التفكير والسلوك واقع البنية الاقتصادية - الاجتماعية (كتونس ولبنان مثلاً). . أقول إن التحولات في البنية الهيكلية شرط ولكنه غير كافٍ لتغيير العقليات وأشكال الوعي المختلفة. إنّ تغير أشكال الوعي الاجتماعي من عادات وتقاليد وأعراف وأنماط سلوك عند الرجل والمرأة على السواء وفي المجتمع كلّه باتجاه قبول إدماج المرأة في الحياة الاقتصادية والسياسية والثقافية للبلاد العربية أمر حيوي وأساسي. لكن حركة أشكال الوعي هذه لا يجب أن تبحث منعزلة عن حركة التقدم الاجتماعي بوجه عام بل في وحدتها الجدلية مع تلك الحركة، الأمر الذي يتطلب ربط التغيرات في التشريعات والقوانين بالتغيرات الاجتماعية ـ الاقتصادية والسياسية والثقافية للمجتمعات العربية.

ملحق جدول رقم (١)

التوزيع النسبي للاناث ذوات النشاط الاقتصادي في عدد من الدول العربية حسب أقسام النشاط الاقتصادي

القطر	السنة	الزراعة	المناجم والمحاجر الصناعات التحويلية كهرباء غاز ومياه	التشييد والبناء	تجارة الجملة المال والتأمين والخدمات المتصلة بالعقارات	النقل والتخزين والمواصلات	الخدمات الجماعية والاجتماعية والشخصية	غير مبين	المجموع
مصر	١٩٧٩	٥,٧	١١,٨	٠,٨	١٠,١	٢,٤	٤٤,٥	٢٤,٧	٧٧٨٧٠٠
تونس	١٩٧٥	٢٢,٩	٤١,٤	٠,٤	٣,٠	٠,٩	١٥,٨	١٥,٦	٣٠٣٥١٠
العراق	١٩٧٧	٦٤,٨	٩,٥	٠,٩	٣,٩	١,٠	١٥,٨	٤,١	٥٤٤٣٧٨
سوريا	١٩٧٩	٥٨,٢	١٢,٣	٢,٠	١,٥	٠,٦	٢١,٦	٣,٨	٣٤٢٨٥٠
البحرين	١٩٧١	٠,٦	٢,٨	٣,٥	٤,٤	—	٨٧,٨	١,٣	٣٢٤٩
لبنان	١٩٧٧	٢١,٤	١٩,١	٤٣,٦	٥,٨	—	٥,٠	٥,١	٩٩١٣٥
ليبيا	١٩٧٣	٣٧,٧	٥,٩	٤٩,٦	٢,٣	—	٢,٤	٢,١	٣٦٩١٠
الجزائر	١٩٦٦	٢٠,٩	١٣,٩	٠,٧	٣,٥	—	٥٢,٣	٨,٧	١١١٤٧٤

المصدر: المجموعة الاحصائية لدول الوطن العربي لعام 1980.

ملحق جدول رقم (٢)

التوزيع النسبي للاناث ذوات النشاط الاقتصادي في عدد من الدول العربية حسب المهنة

القطر	السنة	اصحاب المهن الفنية والادارية	المشتغلون بأعمال البيع	المشتغلون بأعمال الخدمات	المشتغلون بالزراعة والصيد	المشتغلون بالصناعة والانتاج	غير مبين	متعطل	المجموع	
									٪	عدد
الامارات	١٩٧٥	٦٣,٦	١,٤	٢٩,١	٠,٤	١,٢	٠,١	٤,٢	١٠٠	٩٩٦١
البحرين	١٩٧١	٦٦,٠	١,٤	٢٨,٧	٠,٢	٢,٣	٠,١	١,٣	١٠٠	٣٢٤٩
تونس	١٩٧٧	١١,٠	٠,٩	٨,٨	٢٢,٨	٤٢,٩	١٢,٦	-	١٠٠	٣٠٣٥١٠
الجزائر	١٩٦٦	٢٧,٧	١,٥	٢٦,٢	٢٠,٨	١٤,٣	٠,٩	٨,٦	١٠٠	١١١٤٧٤
سوريا	١٩٧٩	٢٢,٣	٠,٧	١,٨	٥٨,٤	١٣,٠	-	٣,٨	١٠٠	٣٤٢٨٥
الكويت	١٩٧٦	٥٢,٤	٠,٩	٤٤,٨	-	٠,٨	-	١,١	١٠٠	٣٥٢٠٦
لبنان	١٩٧٧	٣٠,٢	٣,١	٢١,٣	٢١,٤	١٨,٦	٠,٣	٥,١	١٠٠	٩٩١٣٥
ليبيا	١٩٧٣	٣٢,٨	٠,٥	٢١,٧	٣٧,١	٥,٢	٠,٦	٢,١	١٠٠	٣٦٩١٠
مصر	١٩٧٩	٤٨,٦	٥,١	٧,٠	٥,٢	٨,٢	٠,٢	٢٤,٧	١٠٠	٧٧٨٧٠٠
المغرب	١٩٧٧	٢٩,٩	١,١	١٤,٠	٢٥,٧	٢١,٢	٨,١	-	١٠٠	٨٨٩١٥٥

المصدر: المجموعة الاحصائية لدول الوطن العربي لعام ١٩٨٠

الهوامش

(١) تعرضنا لأمثلة من الآراء المذكورة في بحثنا « ملاحظات حول واقع المرأة العربية ودورها في التنمية » « شؤون عربية » العدد ٣١ ، أيلول ١٩٨٣ .

(٢) و (٣) الأرقام مستخلصة من الجدول الذي أورده بدر الدين السباعي في كتابه « أضواء على رأس المال الأجنبي في سورية » دمشق ، بلا تاريخ ، ص ٢٦٣ .

(٤) و (٥) لمزيد من التفصيل حول أثر السياسة الاستعمارية على الأوضاع الاقتصادية الاجتماعية في سورية انظر : بدر الدين السباعي ، أضواء على رأس المال الأجنبي في سورية دمشق ، بلا تاريخ ، وكذلك خضر زكريا ، التركيب الاجتماعي للبلدان النامية ، جامعة دمشق ، ١٩٨١ من ٢٠٧ ـ ٢٢٣ .

(٦) الأرقام مستخلصة من بيانات الأمانة العامة لجامعة الدول العربية المجموعة الإحصائية لدول الوطن العربي ، العدد الأول ١٩٧٨ .

(٧) ربما كان مناسباً أن نشير هنا إلى ظاهرة فيها بعض الطرافة: تغرق أسواق البلدان العربية أكثر فأكثر بتلك الأدوات المنزلية التي تخفف أعباء العمل المنزلي عن المرأة، وتنتفع بها أعداد متزايدة من النساء هن في الغالب نساء الأسر الميسورة نسبياً، لكن النزعة إلى التقليد، وطلب الراحة الشخصية تدفع كثيراً من الاسر المحدودة الدخل إلى توفير ما يمكن توفيره لشراء غسالة أوتوماتيكية أو جلاية أو ما شابه فيتوفر لدى المرأة بعض الوقت الذي لا يمكن استغلاله في العمل المنتج لعدم توفر فرص هذا العمل من جهة، ولعدم وجود من يرعى الأطفال في المنزل من جهة أخرى، وبهذا تنشأ علاقة «معكوسة»: بدل أن تشارك المرأة الرجل في زيادة دخل الأسرة ،تمارس مزيداً من الضغط عليه، ليعمل أكثر ويوفر أكثر من أجل شراء أدوات تزيد من أوقات فراغ المرأة وتذهب أثمانها إلى خزائن الشركات الاحتكارية الأجنبية ـ هكذا ينشأ نوع من الحلقة المفرغة: إن وقت الفراغ المتوفر للمرأة يجب أن يستغل في العمل المنتج، لكن لتوفير فرص العمل المنتج لا بد من تحقيق تراكم لرأس المال يوظف في الميادين الإنتاجية، والتراكم لا يتحقق لأن فائض المنتوج يذهب إلى خارج البلاد ثمناً لسلع استهلاكية توفر مزيداً من أوقات الفراغ للمرأة.

(٨) قوة العمل أو القوى العاملة هي جميع الأشخاص الذين يعملون أو يبحثون عن العمل، ولا يدخل عمل ربات البيوت في المنزل ضمنها.

(٩) و (١٠) انظر : خميس طعم الله « العرب سنة ٢٠٠٠ » ، في كراس العرب أما مصيرهم ، الجامعة التونسية ، بلا تاريخ من ٦٠-٦٤ .

(١١) استناداً إلى معطيات مكتب منظمة العمل الدولية الأقليمي للدول العربية ، نشرة المؤشرات الإحصائية للعالم العربي لعام ١٩٨٠ .

(١٢) معدل النشاط الخام يساوي النسبة المئوية للسكان ذوي النشاط الاقتصادي إلى جملة السكان في جميع الأعمار.

(١٣) خميس طعم الله : «العرب سنة 2000»، مصدر مذكور.

(١٤) أنظر مقالنا « ملاحظات حول واقع المرأة ودورها في التنمية » . دراسات عربية ، العدد ٥ ، آذار ١٩٨٣ .

(١٥) يقصد بالفيض النسبي للسكان العاملين في أحد القطاعات الاقتصادية زيادة أعداد العاملين في هذا القطاع

•

عن الحاجة حتى مع بقاء تقنيات الإنتاج فيه على حالها، بحيث يمكن الاستغناء عن هذه الأعداد الزائدة دون أن يتأثر حجم الإنتاج في القطاع المعنى.

(١٦) انظر الجدول رقم (٧) في دراستنا الخريطة الاجتماعية للمرأة العربية » القسم الأول .

(١٧) انظر الجدول رقم (٨) في الدراسة المذكورة .

(١٨) راجع الجداول ٥ ، ٧، ٨ في دراستنا «الخريطة الاجتماعية للمرأة العربية». القسم الأول.

(١٩) المجموعة الإحصائية لوزارة الشؤون الاجتماعية لعام ١٩٧٩ دمشق ١٩٨١ / ص ٤٠ .

(٢٠) فاطمة المرنيسي : « السلوك الجنسي في مجتمع إسلامي ، رأسمالي ، تبعي » ، بيروت ١٩٨٢ ص ١٥٩ .

(٢١) تبلغ نسبة العاملات في الخدمات الجماعية والاجتماعية والشخصية إلى مجموع الإناث ذوات النشاط الاقتصادي ١٥,٨٪ في العراق وتونس، ٢١,٦٪ في سوريا، ٤٤,٥٪ في مصر و٨٧,٨ في البحرين (٥). وفي المغرب تشكل فئة خادمات المنازل ١٧٪ من مجموع عدد النساء العاملات (١٤) .

(٢٢) نضرب مثلاً لذلك الابعاد، صناعة السكر التي أنشئت في الريف المغربي، والتي أدت إلى تغيرات حاسمة في حياة السكان الاجتماعية سواء عن طريق تشغيل العمال أو تعريفهم على التقنيات المتقدمة: فمن بين ٤٧٦٧ عاملاً لا توجد الا /٣٧/ امرأة. وفي صناعة تحويل الألياف الاصطناعية عناك ٣٨٧ عاملة من بين حوالي ٧٠٠٠ عامل (١٤) .

(٢٣) تحدثنا بالتفصيل عن هذا الموضوع في بحثنا «ملاحظات حول واقع المرأة العربية. . .» المشار إليه.

(٢٤) نفس المصدر ص ١٤٦ ـ ٨١٥٨ .

(٢٥) لعل من المفيد والطريف العودة إلى الاستجواب الذي أجرته باحثه مغربية للخادمة زهور: إنها مضطرة للعمل كخادمة، لكنها تخفي ذلك على الجميع وتقول إنها خياطة لكي تتمكن من إيجاد «عريس» في المستقبل. وهي لا تريد الزواج بفقير، ولا تتمكن من الإرتباط بالاغنياء وليس في الإسلام دير للرهبنة (١٥)

(٢٦) يمكن تلمس الخطوط العريضة لهذا التركيب في مقالنا (المؤشرات الاجتماعية ـ الاقتصادية في الوطن العربي وآفاقها المستقبلية لعمليات التنمية)» دراسات عربية» العدد ١٩٨٣/٦ .

(٢٧) « الخريطة الاجتماعية للمرأة العربية ، القسم الأول ، ص ٢٧ .

(٢٨) الأرقام مستخلصة من المجموعة الإحصائية لدول الوطن العربي لعام ١٩٨٠ .

(٢٩) انظر مقالنا «المؤشرات الاقتصادية» الاجتماعية في الوطن العربي ومدلولاتها المستقبلية لعمليات التنمية»، «دراسات عربية» العدد ٦ نيسان/ ابريل ١٩٨٣ .

(٣٠) جورج طرابيشي ، تقديم لكتاب المرأة والاشتراكية ، بيروت ١٩٧٣ ، ص ١١ .

(٣١) محمد برهوم ، ظاهرة الطلاق في الأردن ، دراسة اجتماعية ميدانية معدة للنشر في مجلة « دراسات » الجامعة الأردنية ، ١٩٨٣ .

(٣٢) و (٣٣) فاطمة المرنيسي : مصدر مذكور ص ١٤٠ .

(٣٤) ثلث المطلقات في الأردن من العاملات (محمد برهوم ، مصدر مذكور) ، ونصف العاملات في المغرب من المطلقات (فاطمة المرنيسي ، مصدر مذكور ص ١٤٠) .

(٣٥) راجع نص الاستجواب الذي أجرته فاطمة المرنيسي ومليكة البلغيتي مع تقني وفلاحة في إحدى قرى المغرب في كتاب « السلوك الجنسي . . » المذكور ص ٣٨ ـ ٥١ .

مجلة العلوم الاجتماعية ـ المجلد ١٤ ـ العدد ٣ خريف ١٩٨٦ (الصفحات من ١٣٩ ـ ١٥٢)

أنماط الهجرة الفلسطينية من فلسطين واتجاهاتها (١٩٤٨ - ١٩٨٠)

موسى سمحة
قسم الدراسات السكانية ـ الجامعة الأردنية

مقدمة :

للهجرة الفلسطينية ارتباط عضوي وثيق بنوعية الهجرة، لذا فإن معالجتها لا بد وأن تتطرق إلى عوامل الهجرة من أجل وضع أسس معقولة لهجرة الفلسطينيين وبخاصة هجرة الأيدي العاملة بعد الاحتلال. وقد حدث في فلسطين كلا النوعين من الهجرة: الإجباري (القسري) والطوعي (الاختياري)، أي أن هناك تداخلاً بين النوعين، غير أن الأخير لم يأت مصادفة بل كان نتيجة للنوع الأول، أي أن هجرة الفلسطينيين الاختيارية كانت نتيجة وليس سبباً، نتيجة للهجرة القسرية بل وتبلورت في ظلها، لذا كان من الصعب الفصل بين النوعين.

هجرة عام ١٩٤٨ :

بدعم من الانتداب البريطاني ومنذ وعد بلفور قامت الحركة الصهيونية بالتخطيط لتفريغ فلسطين من سكانها العرب بشتى الوسائل لتفسح المجال أمام اليهود المستوطنين من مختلف دول العالم بالتركز في فلسطين وكان من أبرز الوسائل التي اتبعتها الصهيونية تشكيل العصابات التي قامت بعمليات إرهابية لدفع السكان إلى الهجرة واللجوء وطردهم من أراضيهم، وأمكن لها ذلك بأن استطاعت احتلال ٧٧٪ من مساحة فلسطين وطرد نصف الشعب الفلسطيني من أرضه.

لقد طرد معظم سكان المناطق التي احتلت عام ١٩٤٨، كما فقد قسم منهم جزءاً من دخله وأرضه، وتكونت مع التهجير القسري في عام ١٩٤٨ تجمعات فلسطينية (اجتماعية) في الدول العربية المضيفة للاجئين تمثلت في مخيمات اللاجئين وتميزت بمظاهر الانتقال الجماعي الشامل أو الجزئي للتركز المدني أو الريفي الأصلي في فلسطين، مما حافظ على البنية الاجتماعية من حيث العلاقات الاجتماعية في ظل اضمحلال القاعدة الاقتصادية وبما أن البحث عن عمل وعن دخل ثابت ومقبول كان الباعث الحقيقي فقد ظهرت حركة سكانية سريعة اتجهت حيث توافرت فرص العمل وكلما سمحت ظروف الانتقال والقوانين المتبعة في الدول العربيّة.

أدّت النكبة الى تشريد نصف عدد سكان فلسطين وطردهم من بلادهم مما اضطرهم إلى اللجوء إلى المناطق التي نجت من الاحتلال الصهيوني عام ١٩٤٨ (الضفة الغربية وقطاع غزّة) وإلى الدول العربية المجاورة لفلسطين.

ويبين الجدول رقم (١) التوزيع الجغرافي للفلسطينيين عام ١٩٤٩ ومنه يتضح أن عدد الفلسطينيين في بداية عام ١٩٤٩ يقدر بحوالي ١،٤٦٦ كان نصفهم من اللاجئين، كما يتضح أن نسبة الفلسطينيين الذين بقوا في فلسطين تبلغ ٨١،٨٪ بينما الذين هاجروا إلى خارجها تبلغ ١٨،٢٪ ويشير الجدول أيضاً إلى أن سوريا ولبنان والأردن ومصر والعراق هي الدول العربية الرئيسية التي وفد إليها اللاجئون في بداية هجرتهم عام ١٩٤٨.

إن الهجرة الطوعية لم تكن حديثة العهد على الفلسطينيين فمنذ أواخر القرن الماضي كانت هناك هجرة طوعية إلى الأمريكتين كجزء من حركة الهجرة الواسعة من بلاد الشام وتركزت الهجرة خاصة من منطقة القدس والمناطق المجاورة لها، وذلك تعبيراً عن ترابط المهاجرين الأسري (العائلي)، واستمرت الهجرة ولكن بشكل طفيف جداً أيام الانتداب إلا أنها عادت للتدفق من جديد بعد النكبة.

وفي ظل ظروف اللاجئين بعد عام ١٩٤٨ ونتيجة للتهجير القسري وفقد الأرض ومورد الرزق والحرمان من الهوية السياسية كل ذلك سبب شعوراً بعدم الاستقرار الجماعي، مما أدى بالتالي إلى تحرك سياسي واجتماعي لرفض التوطين والاتجاه نحو النشاط السياسي ومن ثم النضال المسلح، وفي نفس الوقت كانت تلك الظروف دافعاً قوياً لحركة سكانية لتوفير العيش الكريم لتلك الأسر اللاجئة (١) وظل اللاجئون رغم انتقالهم إلى الدول العربية متمسكين بالحق السياسي والاجتماعي في العودة إلى وطنهم.

جدول رقم (١)
تقدير توزيع الفلسطينيين في المناطق التي أقاموا فيها عام ١٩٤٩
بالأعداد والنسب المئوية .

المنطقة/الدولة	الأعداد بالألوف			نسب مئوية
	لاجئون	أصليون	المجموع	
أ. داخل فلسطين	٤٧٠	٧٣٠	١,٢٠٠	٨٠,٨
الضفة الغربيّة	٢٨٠	٤٩٤	٧٧٤	٥٢,٨
قطاع غزة	١٩٠	٨٠	٢٧٠	١٨,٤
الأرض المحتلة	—	١٥٦	١٥٦	١٠,٦
ب. خارج فلسطين	٢٦٦	—	٢٦٦	١٨,٢
لبنان	١٠٠	—	١٠٠	٦,٨
سوريا	٨٥	—	٨٥	٥,٨
الأردن	٧٠	—	٧٠	٤,٨
مصر	٧	—	٧	٠,٥
العراق	٤	—	٤	٠,٣
المجموع	٧٣٦	٧٣٠	١,٤٦٦	١٠٠,٠

المصدر: محمد تيسير مسودة، الأوضاع الديموغرافيّة لفلسطين خلال الربع الثاني من القرن العشرين، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، ١٩٧٨، ص ٢٧٢.

مما سبق يمكن أن نستنتج أن الهجرة الفلسطينية الواسعة وبهذا الحجم كانت نتيجة التهجير القسري وسياة الاستيطان الصهيوني، كما أن الانتقال إلى الدول العربية الأخرى وبخاصة الدول المحيطة بفلسطين كان انتقالاً ليس ببعيد عن الوطن الصغير، وأن حق العودة كان مطلباً اجتماعياً وسياسياً مستمراً يجسد الانتماء والشخصية الوطنية.

اتجاهات الهجرة:

في السنوات التالية لعام ١٩٤٨ ظهرت في بعض الدول العربية احتياجات من فئات القوى العاملة العالية الكفاءة أو الماهرة فنياً نتيجة للتطور الاقتصادي الذي رافق مرحلة الاستقلال لبعض الدول العربية واكتشاف النفط فيها واستثماره، وولدت النكبة بمكوناتها من تهجير وفقدان لمصادر الدخل تضخماً في القوى العاملة الفلسطينية ذات الكفاءة العالية والماهرة فنياً، والعاطلة عن العمل والمهيأة للانتقال نتيجة اقتلاعها من أرضها ونتيجة لتجاوبها مع أسلوب التعاقد الجماعي لأشخاص تربطهم أواصر القرابة والمعرفة الشخصية. لقد ساعد التطور الاقتصادي والاجتماعي في فلسطين قبل النكبة في توفير عدد من القوى العاملة المهيأة للعمل في القطاعات الاقتصادية الحديثة، ففي عام ١٩٤٥ كان يوجد في فلسطين ١٣٠٣٦ شخصاً يعملون في الوظائف الإدارية والفنية في دوائر حكومة الانتداب، يضاف إليهم عدد كبير من الإداريين في القطاع الخاص كما ساهم قطاع الصناعة والبناء والأشغال والمواصلات العاملة في إعداد وتجهيز الآلاف من العمال المهرة والفنيين (٢).

ومن جهة ثانية شهد قطاع التعليم نتيجة لاقبال السكان أنفسهم عليه وسخائهم المادي بدفع رواتب قسم من المعلمين وتشييد الأبنية والمرافق المدرسية وشراء التجهيزات والمواد والمعدات التعليمية شهد توسعاً نسبياً خلال الحقبة الأخيرة من حكم الانتداب، فقد زاد عدد التلاميذ في المرحلة الثانوية واستطاع قسم كبير منهم إكمال دراسته في مناطق اللجوء أو في الأرض الفلسطينية غير المحتلة آنذاك (الضفة والقطاع) مما زاد من حجم الطاقة البشرية المتعلمة والمهيأة للعمل في القطاع الحديث.

لم تستطع وكالة الغوث الدولية والدوائر الحكومية في الدول المعنية أن تستوعب كل هذه الطاقات المتوفرة كما عجزت عن تلبية الأعباء المعيشية للأسر اللاجئة التي شهدت ارتفاعاً في معدلات الإعالة ولهذه الأسباب مجتمعة اتجهت أعداد كبيرة من اللاجئين الفلسطينيين نحو دول النفط التي كانت آنذاك بحاجة ماسة إلى القوى العاملة لتطوير اقتصادها وسكانها، وبالذات في مجال التعليم مما نجم عنه حركة هجرة واسعة للقوى العاملة الفلسطينية إلى تلك الدول، ويمكن حصر التيارات الرئيسية لحركة اللاجئين بعد عام ١٩٤٨ كالتالي:

١ - الانتقال بين الدول العربية المضيفة.

٢ - الهجرة إلى الدول العربية النفطية.

٣ - الهجرة إلى الأمريكتين.

٤ - الهجرة داخل الدول العربية المضيفة.

وسنتناول التيارات الثلاثة الأولى باختصار وذلك لضآلة البيانات، أما التيار الرابع فسنعالجه بشيء من التفصيل لتوفر البيانات.

الانتقال بين الدول العربية المضيفة:

إنتقل اللاجئون الفلسطينيون (إثر نكبة ١٩٤٨) في باديء الأمر إلى الدول العربية المجاورة لفلسطين والتي سميت فيما بعد بالدول المضيفة للاجئين، وقد لعب عامل المسافة دوراً هاماً في هذا المجال حيث حظيت الأردن بضفتيها بأعلى نصيب من اللاجئين الفلسطينيين ثم تلاها لبنان فسوريا، وانتقل جزء من اللاجئين إلى قطاع غزة. وينفرد الأردن من بين الدول العربية في أنه منح الجنسية الأردنية للفلسطينيين الذين تم تهجيرهم عام ١٩٤٨ من فلسطين، وبذا كانت حركتهم من الدول العربية وإليها أكثر مرونة من حركة اللاجئين الفلسطينيين في سوريا ولبنان وفي قطاع غزة (الذي بقي للفترة ١٩٤٨-١٩٦٧ تحت الإدارة المصرية) حيث فرضت الحكومات العربية في تلك المناطق تقييداً شديداً على حركة اللاجئين الفلسطينيين. ورغم ذلك فقد تم انتقال بعض اللاجئين الفلسطينيين بين الدول العربية المضيفة على شكل انضمام أسري في العشر السنوات التي تلت النكبة، ذلك أن بعض الأسر قد انقسمت نتيجة لنكبة ١٩٤٨، غير أن نسبة هؤلاء كانت ضئيلة ولم تتجاوز ١٠،٠٠٠ نسمة (٣). وفي معظم الحالات كانت عملية الانضمام الأسري تتم بإشراف وكالة الغوث الدولية والحكومات العربية المعنية.

الهجرة إلى الدول العربية النفطية:

من المؤكد أن البترول قد زاد من حركة الهجرة العربية بشكل عام والهجرة الفلسطينية بشكل خاص، سواء أكان ذلك بالهجرة المؤقتة أو شبه الدائمة، وقد اتفق أن ظهور البترول قد تعاصر مع «الخروج والتشتت» الفلسطيني ومع احتلال فلسطين عام ١٩٤٨ مما جعل أقوى تيارات الهجرة الجديدة إلى دول النفط العربية هو التيار القادم من بلاد الشام (٤).

ورافق ظهور النفط في دول الخليج العربي والسعودية الحاجة الماسة إلى القوى العاملة المؤهلة والمدربة نتيجة لاستخراج النفط والتوسع في المشروعات الاقتصادية والاجتماعية في تلك الدول. وقد أدى التدفق الكبير من اللاجئين الفلسطينيين وفقدانهم لموارد رزقهم في

فلسطين إلى خلق بطالة في القوى العاملة الفلسطينية المؤهلة والمدربة والتي لم تستطع الدول العربية المضيفة استيعابها، ونتيجة لذلك اتجهت القوى العاملة الفلسطينية إلى الدول العربية النفطية. وقد لعبت المؤسسات الرسمية والدولية مثل وكالة الغوث الدولية وشركات النفط العالمية وحكومات الدول النفطية دوراً هاماً في جذب القوى العاملة الفلسطينية وتشجيعهم على الانتقال، وبذلك يمكن القول ان ظروف العمل في الدول النفطية العربية قد مهدت إلى موجة جديدة من الهجرة الفلسطينية.

وقد حدد قصيفي (٥) ثلاث سمات رئيسية لهجرة الفلسطينيين إلى الدول العربية النفطية:

الأولى – إن الهجرة إلى الدول النفطية تميزت بالنمط الأسري (أي هجرة أسر أكثر منها هجرة أفراد)، ويتأكد ذلك من حقيقة أن نصف مجموع الفلسطينيين في دول الخليج العربي هم دون سن ١٥ عاماً.

الثانية – ارتفاع المستوى التعليمي للفلسطينيين في دول الخليج العربي مقارنة بغيرهم من العرب حيث بلغت نسبة الملتحقين منهم بالتعليم الثانوي ٢٧٪ في الوقت الذي لم تزد نسبة الأميين بينهم عن ١٦٪.

أما الثالثة ــ فهي أن الفلسطينيين في الدول العربية النفطية يتركزون غالباً في ثلاثة قطاعات رئيسية : المهنيين والفنيين وعمّال الإنتاج والخدمات.

الهجرة إلى الأمريكتين:

إن الهجرة الفلسطينية إلى الأمريكتين ليست حديثة العهد، بل هي جزء من حركة الهجرة التي خرجت من بلاد الشام في نهاية القرن الماضي، وإن كان حجمها ضئيلاً بالمقارنة مع الهجرة اللبنانية.

وبعد انتهاء الحرب العالمية الأولى بدأت حركة الهجرة تظهر بشكل واضح من فلسطين إلى الأمريكتين وبالذات من منطقة القدس، إلا أنها تضاءلت في نهاية الثلاثينات وفي الأربعينات ثم عادت لتنشط من جديد بعد نكبة ١٩٤٨. وقد بينت إحدى المسوح الديموغرافية لسكان الضفة الغربية (٦) أن ١٠٪ من أفراد الأسر المقيمين في الخارج يقطنون في دول أمريكية وأن نصف هؤلاء قد استقر على شكل أسر متكاملة، كما توجد نسبة لا بأس

بها منهم يتلقون التعليم أو يعملون في تلك الدول. وقد بينت بعض الدراسات (٧) أن تيار الهجرة الفلسطينية إلى الولايات المتحدة يضم في ثناياه نسبة عالية من الكفاءات الجامعية العليا، وأن ٤٠٪ من المهاجرين الفلسطينيين إلى الولايات المتحدة هم من الفنيين والحرفيين والمدراء الإداريين.

الانتقال داخل الدول العربية المضيفة (مثال : الأردن):

أ) الانتقال من الضفة الغربية إلى الضفة الشرقية (الهجرة الطوعية):

بلغ عدد سكان الضفة الغربية في عام ١٩٤٩ حوالي ٤٥٠٠٠٠ نسمة كما بلغ عدد سكان الضفة الشرقية لنفس العام حوالي ٤٠٠٠٠٠ نسمة أيضاً (٨) ووفد إلى الأردن ما يقرب من ٤٥٠،٠٠٠ لاجيء استقر معظمهم في الضفة الغربية، وفي عام ١٩٥٢ وتبعاً لتعداد السكان والمساكن بلغ عدد السكان في الأردن بضفتيه ١،٣٢٩،١٧٤ نسمة منهم ٧٤٢،٢٨٩ نسمة في الضفة الغربية، وقد رجح الرصيد البشري من اللاجئين كفة الضفة الغربية حيث امتصت البقية الباقية من أرض فلسطين آثار الصدمة الأولى الناجمة عن نكبة عام ١٩٤٨ فاستقر بها معظم اللاجئين ليكونوا على مقربة من ديارهم أملاً في العودة، وبمرور الوقت لعب قانون الأواني المستطرقة دوره فانتقل السكان بالجملة من الضفة الغربية ذات الكثافة السكانية العالية إلى الضفة الشرقية التي كانت على عتبة تطور اقتصادي (٩)، ففي الفترة ١٩٥٢ ـ ١٩٦١ كان معدل الزيادة القومي ٢٨,٤٪ غير أن الضفة الشرقية حققت زيادة مقدارها ٥٨,٣٪ أي أكثر من معدل الزيادة القومي بينما كانت الزيادة في الضفة الغربية بمقدار ٨,٥٪ للفترة ذاتها واضح أن الزيادة في الضفة الشرقية كانت على حساب الضفة الغربية التي هبط معدل النمو السكاني فيها وسجلت بعض مناطقها تناقصاً ملحوظاً خلال تلك الفترة بفعل الهجرة الخارجة منها .

ب) النزوح في عام ١٩٦٧ .

لقد تكررت مأساة عام ١٩٥٤٨ مرة أخرى في عام ١٩٦٧ وخرج السكان من الضفة الغربية وقطاع غزة للبحث عن ملاذ وملجأ لهم، ولكن هذه المرة كانت المأساة أكثر حدة، فقد حدث لجوء ١٩٤٨ في فترة أطول وعلى امتداد سنة تقريباً كانت المعارك بين العرب واليهود خلالها قائمة وخرج الفلسطينيون مضطرين بسبب وقوعهم في مناطق خطر حربية، أو بسبب اجتياح العصابات اليهودية لبعض المناطق، واعتقد السكان آنذاك أن خروجهم آني

وأنهم سيعودون بعد انتهاء الحرب، أما هجرة عام ١٩٦٧ فقد تمت في ظل هجمة عسكرية مفاجئة ومباغتة أوقعت السكان في حالة اليأس والحيرة والارتباك.

وبلغ حجم اللاجئين والنازحين في عام١٩٦٧ حوالي ٤٠٠،٠٠٠ نازح ولاجىء وذلك تبعاً لسجلات وتقارير اللجنة الوزارية العليا لإغاثة النازحين في الأردن. وتوالت عمليات الهجرة من الضفة الغربية حتى صيف ١٩٦٨ حيث قدرت الحكومة الأردنيّة عدد اللاجئين بـ ٤٠٨،٠٠٠ نسمة كان بينهم ٣٦٠،٠٠٠ من الضفة الغربية والباقي من قطاع غزة واستمرت الهجرة من الضفة الغربية إلى الضفة الشرقية بتأثير الضغط الإسرائيلي على السكان، وأعمال العنف التي قامت بها سلطات الاحتلال لدفع السكان إلى الهجرة وتمثل ذلك في داخل الضفة الغربية وخارجها حينما أجبرت السلطات العديد من السكان على مغادرة البلاد ثم قامت بهجماتها العدوانية على الضفة الشرقية في عام ١٩٦٨ حيث دمرت مخيم الكرامة ونزح نتيجة لذلك عدد كبير من اللاجئين إلى المرتفعات حيث كان اللاجئون قد استقروا في بادىء الأمر في مخيمات في منطقة الغور. إلا أن الاعتداءات الإسرائيلية لم تبق أمامهم أي خيار فانتقلوا إلى المرتفعات في الشرق وقد استقر حوالي ١٩٠،٠٠٠ نسمة من اللاجئين والنازحين في مدن الضفة الشرقية على النحو التالي:

١٢٨،٧٢٩ نسمة في عمّان
٣٢،٦٤٤ نسمة في الزرقاء
١٠،٤٤٨ نسمة في اربد
١٣،٧٢٩ نسمة في السلط
٣،٦٧٣ نسمة في مادبا

وبينت إحدى الدراسات أن أسباب ودوافع الهجرة للسكان من الضفة الغربية إلى العاصمة الأردنيّة تمثلت في الآتي:

التهجير القسري للسكان أثر حرب ١٩٦٧	٥٦,٩٪
البحث عن عمل	١٠,٦٪
فرص أفضل للعمل	١٥,٥٪
انتقال بسبب الوظيفة	٧,٨٪
الانضمام للأسرة	٤,٣٪
الابعاد والطرد	١,٨٪
أسباب أخرى	٣,١٪

وكانت تلك النسب للفترة من ١٩٥٢ - ١٩٧٧[١٠].

تحليل دوافع النزوح:

مما لا شك فيه أن دوافع الهجرة الأساسية هي قسرية (إجبارية) أوبكل بساطة احتلال الأرض وقطع الرزق والعيش ودفع سكانها إلى الهجرة بالقوة وكانت تلك هي سياسة الصهيونية منذ البداية. فرغم أن الاحتلال لم يكن إلا في عام ١٩٤٨ فقد قامت الصهيونية بمعاونة بريطانيا بعملية استيطان قبل الاحتلال أو بصورة أخرى احتلال غير مباشر للأرض. وكونت الصهيونية في تلك المستوطنات الخلايا الأولى لجيشها وجنودها ورجال عصاباتها وبالتالي أخذت مكانها الاستراتيجي في ظل الانتداب وبدأت بتقوية تلك الخلايا بتطويرها من حيث التدريب على السلاح بمساعدة الدول الغربية خاصة الولايات المتحدة وبريطانيا إلى أن أصبحت قواعد يمكن الارتكاز عليها.

وفي نفس الوقت كان الفلسطينيون تحت حكم الانتداب مقيدي الحركة والتطوير الذاتي وكانت نقطة الضعف الأولى الاتكال والإعتماد على الدول العربية لإنقاذ الموقف وعندما حدثت حرب ١٩٤٨ كانت في صالح اليهود الذين استخدموا كل وسائل العنف والإرهاب والإبادة لدفع السكان إلى مغادرة أراضيهم سواء بالقتل الجماعي (دير ياسين). والإرهاب بالحرب العسكرية، وبالطبع كان التفوق العسكري في صالحهم.

واعتقد بعض كتّاب اليهود أن هناك دوافع ذاتيّة عند الفلسطينيين للهجرة وقصد بذلك أن الهجرة إنما حدثت بسبب فقر السكان وبالتالي البحث عن العمل والهجرة وذلك لتبرير هجرة اللاجئين أمام الرأي العام العالمي[١١]. وهذا الاعتقاد مغلوط، رغم أن وجود الدافع الذاتي أمر بديهي عند أي شعب من الشعوب في العالم وليس عند الفلسطينيين وحدهم ولكن نسبة من يهاجر لدوافع ذاتية وهي الأهم في هذه الحالة نسبة ضئيلة لا يعتد بها وسبقت الإشارة إلى أن فلسطين شأنها شأن بقية بلاد الشام شهدت هجرة خارجية إلا أنّها كانت ضئيلة وبهذا الصدد يطرح التساؤل التالي نفسه: لماذا يهاجر الفلسطينيون طوعيا من بلادهم، وفي نفس الوقت هناك من يهاجر إلى فلسطين من يهود العالم من دول مختلفة؟ ببساطة هي عملية طرد للسكان وتشريدهم واحلال يهود جدد بدلاً منهم بالقوة. وقد أكد Peretz نفسه ذلك بقوله: «إن الممتلكات التي تركها السكان العرب بعد هجرتهم من فلسطين كانت كافية لما يقرب من ٧٠٠،٠٠٠ مهاجر يهودي قدموا إلى فلسطين بين ١٩٤٨ و١٩٥١»[١٢].

وأما البحث عن عمل فقد كان متوفراً في فلسطين، بل انها كانت من أكثر الدول العربية ازدهاراً اقتصادياً قبل الاحتلال، ويذكر بدران[١٣] أن فلسطين استقطبت عدداً من القوى العاملة من دول عربية مجاورة فلماذا الهجرة الطوعية إذن؟ ولماذا الهجرة إذا كانت الضفة الغربية قد شهدت هجرة خارجة منها (بعد احتلالها) في عام ١٩٦٧ إلى فلسطين المحتلة عام ١٩٤٨ .؟؟

إن طرد السكان بالقوة والاحتلال العسكري للأرض كانا الدافعين الرئيسيين وراء هجرة الفلسطينيين. أما العوامل الأخرى فقد ترتبت على هذين العاملين أي أن عوامل البحث عن عمل واللحاق بالأسرة والعامل النفسي وغياب الروابط الاجتماعية واعتبار عامل المفاجأة من قبل العدو كصدمة للسكان سنة ١٩٦٧[١٤] ، كانت نتائج وليست أسباباً رئيسية للهجرة .

وكان من الواضح جداً في عام ١٩٤٨ وعام ١٩٦٧ أن الغارات على المدنيين وقصف الطائرات ومهاجمة الآمنين من السكان والأعمال الإرهابية كلها دفعت السكان إلى الهجرة. وقد اتبعت إسرائيل سياسة التهجير القسري بعد الاحتلال في عام ١٩٦٧ ضاربة بعرض الحائط كل القوانين الدوليّة، فقد تمَّ إبعاد العديد من السكان الوطنيين باستخدام الأساليب المباشرة تارة وغير المباشرة تارة أخرى ومن تلك الأساليب هدم المنازل والبيوت والاعتقال والإبعاد والطرد مباشرة، وتطويق القرى والأحياء السكنية وإجبار السكان على إخلاء منازلهم تمهيداً لهدمها. وبذلك تحقق تلك السلطات أهدافها في دفع السكان على الهجرة وتمنع عودتهم إذا تعرضت لضغوط دوليّة وأمثلة ذلك كثيرة في طوباس وطولكرم والقدس والخليل ونابلس وقرى عمواس ويالو وبيت نوبا[١٨].

أما في قطاع غزَّة في مخيم جباليا ومخيم الشاطىء فقد ورد في تقرير المدير العام لوكالة الغوث الدوليّة لعام ١٩٧٢ أن السلطات الإسرائيليّة أقدمت على تدمير ٧٧٢ غرفة سكنية في مخيم الشاطىء وجباليا ورفح مما أدى إلى تهجير ٩٥٨٥٥ نسمة من منازلهم وكان ذلك تحت ستار العمليات الأمنية التي يقوم بها الجيش الإسرائيلي وأن الأرقام الحقيقية للبيوت والمساكن التي هدمها العدو لأعلى بأكثر مما ذكر حيث تتعدى الخمسة عشر ألف بيت ومنزل[١٩].

ومن جهة أخرى استخدم الصهاينة الضغوط الاقتصادية لتهجير السكان حيث كان كثير من الأسر في الضفة الغربية تعتمد على معيليها في الخارج وحينما انقطعت الصلة إثر الحرب سنة ١٩٦٧ لم يكن من مفر أمام تلك الأسر سوى الانتقال والهجرة إلى مكان عمل

رب الأسرة وبعد معارضة السلطات لعودة رب الأسرة، كذلك فرضت سلطات الاحتلال القوانين لمصادرة أملاك العرب[٢٠]، ولم يقف الأمر عند ذلك الحد بل تجاوزه إلى مصادرة الأراضي العربية وإقامة المستوطنات عليها وقد بلغ عدد المستوطنات الصهيونية التي أقامتها سلطات الاحتلال العسكري الإسرائيلية في الضفة الغربية ١١٨ مستوطنة للفترة من حزيران ١٩٦٧ وحتى تشرين ثاني ١٩٨١ وكانت تلك المستوطنات موزعة كالتالي ٢٦ مستوطنة في منطقة القدس و١٧ مستوطنة في منطقة رام الله والبيرة و٢٧ مستوطنة في منطقة نابلس وجنين وطولكرم و١٨ مستوطنة في منطقة الخليل و٢٧ مستوطنة في الأغوار وحول مدينة أريحا و٣ مستوطنات في منطقة بيت لحم وبيت جالا[١٥]. وتهدف سلطات الاحتلال من تكثيف حملتها الاستيطانية في الضفة الغربية إلى خلق واقع جديد يرمي إلى جعل السكان العرب يمثلون أقلية في هذه المنطقة. فضمن حدود البلدية لمدينة القدس العربية صادرت هذه السلطات ما مقداره ٥٦،٠٠٠ دونم من أصل كامل مساحة حدود البلدية البالغة ٦٣،٠٠٠ دونم وذلك لتنفيذ مخططاتها الاستيطانية والتي تهدف إلى تطويق مدينة القدس العربية بحائط من المستوطنات اليهودية[١٦].

أما في قطاع غزة فقد بلغ عدد المستوطنات التي أقامتها سلطات الاحتلال ١٢ مستوطنة للفترة ١٩٦٧ - ١٩٨١ حسب تقرير وزارة العمل المذكور، وقد أقيمت هذه المستوطنات في مشارف القطاع وحول المخيمات وتهدف هذه الخطة إلى تجزئة القطاع عن طريق مصادرة أراضيه ونشر المستوطنات بين أجزائه.

إن حركة الاستيطان الصهيونية القائمة على مصادرة الأراضي والممتلكات العربية والتحكم في مصادر المياه تهدف إلى تضييق الخناق على المواطنين العرب بهدف تشريدهم وإحلال مستوطنين جدد مكانهم وفي ممتلكاتهم. إن لهذه السياسة الصهيونية آثاراً سلبية كبيرة على السكان العرب والتي من أهمها حرمان المواطنين العرب من التصرف بممتلكاتهم وبخاصة الأرض واستغلالها وبالتالي التأثير على نمط معيشتهم ودخولهم كما تستهدف من إقامة المستوطنات الإخلال بالنمط الديموغرافي للضفة الغربية وقطاع غزة حيث تتزايد نسبة اليهود على العرب وبالتالي تدفع السكان العرب على الهجرة. ونتيجة القوانين التي تفرضها السلطات فقد بلغ عدد المستوطنين اليهود في الضفة الغربية نحو ١٥٪ من مجموع سكانها العرب[١٧].

وبالفعل فقد أدت السياسة الإستيطانية إلى هجرة العمال العرب إلى الخارج للعمل في

الأردن ودول الخليج العربي حيث بلغ عددهم بين ١٩٦٧ - ١٩٨٠ نحو ١٤٠،٠٠٠ عامل عربي هاجروا بسبب المضايقات التي تفرضها الممارسات الإسرائيلية وحملات الاستيطان ولكون اقتصاد المناطق المحتلة أصبح ضعيفاً وتحت سيطرة الاقتصاد الإسرائيلي(٢١).

خاتمـــة :

تبين لنا من العرض السابق لأنماط الهجرة الفلسطينية أن سلطات الاحتـلال تطمـع في أرض بـلا سكان، وقـد اتخذت تلك السلطات خـطة لابتلاع الأرض وتشريـد جميـع سكـان فلسطين، وهي ماضية في تنفيذ مخططها، الأمر الذي يحتم وضع خطة سكـانيّة مضـادة تهدف إلى دعم صمود الأهل وتشبثهم بأرضهم كيلا تخلو الأرض من سكانها ويحل محلهم المهاجرون اليهود من شتى بقاع العالم.

الهوامش

(١) نبيل أيوب بدران، «الاتجاهات والنتائج الاجتماعيّة والاقتصاديّـة للهجرة الفلسـطينيّة» بحث قـدم إلى مؤتمر الهجرة الدولية في العالم العربي نظمته اللجنة الاقتصادية لغربي آسيا، ١١-١٦ أيار، ١٩٨١، نيقوسيا.

(٢) بدران، المصدر السابق.

(٣) Buehrig, E., **The UN and the Palestinian Refugees,** Indiana University Press, Bloomington, 1971.

(٤) جمال حمدان، **بترول العرب: دراسة في الجغرافية البشرية**، دار المعرفة القاهرة، ١٩٦٤.

(٥) Kossaifi, G., «Some Socio-Demographic Characteristics of the Jordanian- Palestinian Population in the Gulf States», (unpublished study).

(٦) اللجنة الأردنية المشتركة لدعم الصمود، **المسح الديمـوغرافي لسكـان الضفة الغـربية لعـام ١٩٨١**، عمّان، ١٩٨٣.

(٧) بدران، مصدر سبق ذكره.

(٨) Samha, Musa, Migration To Amman; Patterns of Movement and Population Structure, Ph.D. Thesis, Durham University, England. 1979.

(٩) صلاح الدين بحيري، جغرافية الأردن، دار الشروق، عمّان، ١٩٧٣.

(١٠) موسى سمحة، «هجرة اللاجئين وغير اللاجئين إلى مـدينة عـمّان، ١٩٤٨- ١٩٧٧»، النشرة السكانيّـة، اللجنة الإقتصادية لغربي آسيا، العدد ٢٩، ص ٤٥-٦٣، ١٩٨٠.

(١١) Peretz, D., **Israel and the Palestinian Arabs,** The Middle East Institute, Washington, 1958.

(١٣) بيريز، المصدر السابق، ص ١٥٣.

(١٣) بدران، مصدر سق ذكره.

(١٤) Dodd, P. and Barakat, H., River Without Bridges: **A Study of the Exodus of the 1967 Palestinian Arab Refugees,** Institute for Palestine Studies, Beirut, 1968.

(١٥) وزارة العمل، آثار المستوطنات الإسرائيلية على أوضـاع العمال العـرب في المناطق المحتلة، تقـرير أعـدته دائرة الأبحاث، عمّان، ١٩٨١.

(١٦) وزارة العمل، نفس المصدر.

(١٧) وزارة العمل، نفس المصدر.

(١٨) Harris, W., Refugees and settlers: Geographical Implication of the Arab-Israeli Conflict 1967-1978. Ph.D. Thesis, Durham University, England, 1978.

(١٩) UNRWA, Report of the Commissioner General of the UNRWA 1 July 1971-30 June 1972. General Assembly, Offecial Records: Twenty Seventh Session Supplement No. 13, New York, 1972.

(٢٠) رشدي ذياب عثمان، الهجرة الفلسطينية، مشروع تخرج، قسم الجغرافية، الجامعة الأردنيّة، عمّان، ١٩٧٦.

(٢١) وزارة الأرض المحتلة، تقديرات العمال المغادرين من الضفة الغربية للسنوات ٧٥-١٩٨٠، ملحق رقم ١، عمّان، ١٩٨٠.

المراجع

١ - اللجنة الوزاريّة لإغاثة النازحين، تقارير غير منشورة عن النازحين، ١٩٦٨، قسم السجلات، عمّان، (١٩٦٨).

٢ - رشدي ذياب عثمان، الهجرة الفلسطينية، بحث مطبوع لمشروع التخرج، قسم الجغرافية، الجامعة الأردنيّة، عمّان، (١٩٧٦).

٣ - صلاح الدين بحيري، جغرافية الأردن، مطبعة الشرق ومكتبتها، عمّان، (١٩٧٣).

٤ - اللجنة الأردنيّة الفلسطينيّة المشتركة لدعم الصمود، المسح الديموفرافي لسكان الضفة الغربيّة لعام ١٩٨١، عمّان، ١٩٨٣.

٥ - محمد تيسير مسودة، الأوضاع الديموغرافيّة لفلسطين خلال الربع الثاني من القرن العشرين، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، ١٩٧٨.

٦ - وزارة الأرض المحتلة، تقديرات العمال المغادرين من الضفة الغربيّة للسنوات ١٩٧٥-١٩٨٠، ملحق رقم (١)، عمّان، ١٩٨٠.

٧ - وزارة العمل، آثار المستوطنات الإسرائيلية على أوضاع العمال العرب في المناطق المحتلة، تقرير أعدته دائرة الأبحاث، عمّان، ١٩٨٠.

٨ - نبيل أيوب بدران، «الاتجاهات والنتائج الاجتماعيّة والاقتصاديّة للهجرة الفلسطينية»، بحث مقدّم إلى مؤتمر الهجرة الدوليّة في العام العربي، اللجنة الاقتصاديّة لغربي آسيا، ١١-١٦ أيار نيقوسيا، ١٩٨١.

٩ - موسى سمحة، «هجرة اللاجئين وغير اللاجئين إلى مدينة عمّان، النشرة السكانيّة، اللجنة الاقتصاديّة لغربي آسيا، العدد ١٩، ص٤٥-٦٣. بيروت، ١٩٨٠.

١٠ - Buehrig, E., The UN and the Palestinian refugees, Indiana, University Press,

Bloomington, 1971.

١١ - Dodd, P. and Barakat, H. River Without Bridges: A study of the Exodus of the 1967 Palestinian Arab Refugees. Institute for Palestine Studies, Beirut, 1968.

١٢ - Harris, W., Refugees and Settlers: Geographical Implication of the Arab-Israeli conflict 1967-1978. Unpublished Ph. D.Thesis, Durham University, England, 1978.

١٣ - Kossaifi, G., «Some Socio- Demographic Characteristics of the Jordanian-PalestinianPopulation in the Gulf State». (Unpublished Study).

١٤ - Peretz, D., Israel and the Palestinian Arabs, The Middle East Institute, Washington, 1958.

١٥ - Samha, M., Migration To Amman: Patterns of Movement and Population Structure, Unpublished Ph.D. Thesis, Durham University, England, 1979.

١٦ - UNRWA, Report of the Commissioner General of the Unrwa 1 July 1971-30 June 1972. General Assembly, Official Records: Twenty Seventy Session Supplement No. 13 Al (8713). U.N. New York, 1972.

مجلة العلوم الاجتماعية ـ المجلد ١٤ ـ العدد ٣ خريف ١٩٨٦ (الصفحات من ١٥٣ ـ ١٧٧)

التغيرات في الأسرة الحضرية في الأردن

ابراهيم عثمان
قسم الاجتماع ـ جامعة الكويت

المقدمة :

تهدف هذه الدراسة إلى رصد وتحليل بعض أهم التغيرات في الأسرة الحضرية في الأردن. وتغطي الدراسة زمنياً الخمسين سنة الأخيرة من هذا القرن، بينما تقتصر مكانياً على مدينة عمان. وتمثل هذه المدينة، رغم التفاوت في درجة التحضر، السمات الاجتماعية الثقافية العامة لحضر الأردن.

وقد اخترنا أن ننظر للأسرة، وما يحدث فيها من تغيرات، من خلال وضعها في النسق الاجتماعي الكلى للمجتمع الأردني، فالأسرة سواء كبناء أو كنظام تعتبر جزءاً من البناء أو النسق المجتمعي، تتأثر وتؤثر في النسق وباجزائه الأخرى. ولا يعني هذا، أن درجة التغير في الأسرة، توازي أو تساوي بالضرورة التغيرات في النظم الاجتماعية الأخرى. ومع هذا يمكن القول بأن التغيرات الأسرية ترتبط بالتغيرات في النظم الاجتماعية الأخرى، كما أن النظام الأسرى في المجتمع قد يلعب دوراً في إسراع أو إبطاء، أو حتى توجيه التغيرات في النظم الاجتماعية الأخرى.

وفيما يلي عرض وتحليل لبعض انماط التغير العامة، والتي قد تساعد في فهم طبيعة التغيرات في الأسر الحضرية في الأردن.

لمحة نظرية :

إن النقطة الأولى بالنسبة لطبيعة التغير واتجاهاته، ترتبط بالتوجهات المستقبلية للمجتمع

الأردني، والنماذج البديلة التي تم طرحها في هذا القرن. وقد برز وخاصة منذ الأربعينات نموذجان أساسيان يمكن اعتبارهما قطبي متصل، تتوزع بينهما مواقف وتوجهات الجماعات المختلفة في المجتمع. النموذج الأول يرتبط بالهوية الوطنية والأصالة والسلفية، وأما النموذج الثاني فيقوم على أساس التحديث وخاصة محاكاة المثال الغربي. وهناك مواقف بينية ليس الغوص في تفاصيلها من مجالات هذه الدراسة[١] ويرتبط قرب أو بعد المجموعات داخل المجتمع، بأي من النموذجين، بعوامل عديدة من أهمها الوضع الاقتصادي الاجتماعي. وفي هذا تفترض الدراسة أن الأسر ذات الوضع الاجتماعي الاقتصادي العالي تمثل وتقترب من النموذج الحديث الغربي، بينما تمثل الأسر ذات الوضع الاجتماعي الاقتصادي المتدني النموذج القديم، فالتغيرات الأسرية في مجملها، تتناسب طردياً والوضع الاقتصادي الاجتماعي للأسرة، ويصح هذا عامة إلا في حالة دخول عامل دخيل قد يبدل من هذه العلاقة، مثل عامل الأيديولوجيا، أو نوع التعليم، إن كان دينياً تقليدياً، أو علمانياً حديثاً.

والحقيقة، أن حتى الذين حاولوا تفصيل أمر التوجهات المختلفة في الوطن العربي، لا يستطيعون أن يدعوا أن تفصيلهم يكون وصفاً دقيقاً لواقع الحال. فالبناء المعقد المتنوع، والتوجهات المختلفة والمتناقضة أحياناً نحو نماذج التغير، تحتاج إلى وصف وتحليل دقيقين واسعين لاعطاء صورة قريبة من الواقع. فالمجتمع العربي كما جاء لدى أحد الكتاب: «انتقالي يتجاذبه الماضي والمستقبل والشرق والغرب في آن واحد، ... سلفي تقليدي غيبي أصيل في منطلقاته، ومستقبلي متجدد علماني مستحدث في تطلعاته... مركزي متصل بالعالم اتصالاً وثيقاً، وهامشي بين مجتمعات العالم الحديث، منفتح متغير بسرعة ومغلق ثابت بشكل مذهل...»[٢] والتحدث عن التغير في أي جزء من هذا البناء يعني هذه الأمور مجتمعة، لذلك سنلجأ إلى بيان ما نعتقد أنه الأهم، وإعطاء صورة تقرب الواقع وتبين عمليات التغير الأساسية في الأسرة والنظام الأسري.

ولّما كانت الأسرة بمفهومها التقليدي، وما تقوم عليه من معايير وقيم، هي أحد أهم النظم الاجتماعية المرتبطة بالفرد وتكوينه، فقد لاقت اهتماماً خاصاً، وانعكست المواقف من التغير واتجاهاته، على مواقف الناس من النظام الأسري. فالسلفيون ومن قاربهم، يرون في الأسرة، ببنائها ونظامها التقليديين، والمحافظة عليها، وسيلة للحفاظ على الهوية والتراث وعقبة أمام موجات التغرب. بينما ينظر لها من هم في الطرف الآخر كعقبة أمام التغير والتنمية، لا بد من إحداث تغيرات فيها، لتنسجم وتسمح بالتغيرات نحو النموذج الحديث،

لقد انعكست هذه المواقف على درجة وطبيعة التغيرات في النظام الأسري، وأدت، في البلدان العربية عامة، إلى إعطاء الأسرة أهمية كبرى، خاصةً فيما يتعلق بها من معايير وقيم وعلاقات. ويحاول ذوو النموذج السلفي ربطها بالنظام الديني، لحمايتها من التغير، بينما يركز أصحاب التحديث على علاقتها بالتغيرات الاقتصادية في المجتمع، وبالتالي ضرورة إحداث تغيرات في النظام الأسري.

أمّا النقطة الثانية، فهي أن معظم الدراسات الأنثروبولوجية والاجتماعية تشير إلى تغيرات دائمة ومستمرة في النسق الاجتماعي، أساسها التغير من التركيز على البناءات التكاملية، والتحول إلى البناءات التكيفية الوسيلية. وأوضح ما يظهر هذا التحول، في النمو المضطرد لأهمية البناءات الاقتصادية، على حساب بناءات القربى والبناءات الدينية. وينعكس هذا على نوعية العلاقات، والأسس التي تقوم عليها، كما يؤدي إلى تبدل البناءات التكاملية، بأشكال تتفق والأوضاع الجديدة، كتبدل البناء العائلي إلى بناء الأسرة[٣] في المجتمعات الحديثة: حيث تعتبر هذه الوحدة الاجتماعية الصغيرة أكثر ملاءمة للبناء الاقتصادي الاجتماعي الحديث[٤].

مثل هذا الاتجاه النظري في تصوير التغير، رغم نفعه وصحته بشكل عام، وعلى مستوى المجتمع، قد لا يصدق كلياً إذا ما طبق على جزء من المجتمع. ففي حالة الأسرة مثلاً، لا يصدق هذا التعميم إلّا بإدخال تعديلات وتوضيحات نوعية. فقد أوضحت دراسات ميدانية عديدة، أنه لم يواكب التحولات من المجتمعات التقليدية إلى المجتمعات الحديثة، تغيرات موازية ومساوية في النظام الأسري. وبالتالي يمكن القول إن التحولات الاقتصادية والسياسية لم ترتبط بدرجة كبيرة، ولم تسبب تغيرات موازية في النظام الأسري. فقد تبين الاستمرار النسبي لبعض النظم التقليدية، وخاصة النظام الأسري، حتى في المجتمعات الحديثة مثل الولايات المتحدة وانجلترة[٥]. فدراسة الأسرة باعتبارها جزءاً من المجتمع، لا يعني إذن أن كل ما يصح وينطبق على المجتمع أو بعض أجزائه، ينطبق بالضرورة على النظام الأسري بالمثل، وبنفس الدرجة. والاختلاف هنا هو اختلاف في الدرجة.

وقد يعود تجاوز الدقة، لدى بعض الباحثين، في هذا الأمر، إلى عدم التمييز بين المستوى العام الكلي من جهة، والمستوى الجزئي من جهة أخرى. فإذا كانت التغيرات الاقتصادية الاجتماعية قد أدت إلى تغيرات في الأشكال الأسرية، فان هذا لا يعني تغيرات

مساوية في المعايير والقيم أو العلاقات الأسرية[٦]، أي لا يعني تغيرات مماثلة في النظام الأسري. فالتبدل من العائلة (الأسرة الممتدة) إلى الأسرة (النووية)، لم يصحبه تبدل مماثل في العلاقات القائمة على القربى، أو في المعايير والقيم التي تحكم هذه العلاقات. وقد يكون مثل هذا التباين في أوجه التغير مرحلياً. ولكنه بالنسبة للأسرة، وخاصة العربية، واقع وحقيقة على الأقل حتى الآن. ومثل هذا التعديل في الاتجاه النظري العام، قد يفسّر تشابه الأشكال الأسرية في مجتمعات عديدة مع اختلاف النظام الأسري في كل منها، كما يمكن أن نستعين به في تفسير تفاوت أوجه التغيرات في الأسرة العربية.

تظهر جدوى مثل هذا التفريق، من أجل التحليل العلمي، في تناولنا للتغيرات الأسرية في المجتمعات العربية بشكل خاص، الأمر الذي يفسّر التحولات في أشكال الأسرة، مع الاستمرار النسبي للنظام الأسري كجزء عضوي من نظام القربى. وقد أوضحت بعض الدراسات عن الأسرة العربية هذه المقولة. فسميح فرسون يبيّن في دراسته[٧] الظروف التي أدّت إلى استمرار وجود بناء قربى متين في لبنان الحديثة، ويسمّيها بالأسرة الممتدة وظيفياً، تمييزاً لها عن الأسرة الممتدة سكنياً. وتوضح الدراسة استمرار الوظيفة التقليدية للعائلة، رغم ظهور الوحدات الأسرية واستقلالها المكاني. فالأسرة في شكلها وبنائها الجديد تبقى جزءاً فعّالاً في شبكة نسق القربى، وبهذا تستمر في كونها لبنة راسخة في التنظيم الاجتماعي. وتتّفق هذه النتائج مع دراسة الثاقب عن الأسرة في الكويت[٨]، فقد وجد أن الشكل الغالب للأسرة هو الأسر المستقلة سكنياً، حيث بلغت نسبتها ٥٩٪، مع الملاحظة أن علاقات القربى، وشبكة الاتصال بين هذه الوحدات، وبين أعضاء البدنة، لا تزال واضحة وقوية. وتؤكد دراستان لهيئة الأمم مثل هذه النتائج[٩]. فأنماط الزيارة، والحراك المكاني، وعلاقات الجيرة في عمان، تعكس جميعها درجة عالية من التآلف والتكامل والإبقاء على الروابط التقلدية.

وقد اتّضح من هذه الدراسة صحة هذه المقولة، وممّا يدل على ذلك، إضافة إلى الزيارات، بقاء واستمرار المسؤوليات المادية، بين الوحدات، الأسرية الجديدة وأهلهم خاصة أهل الزوج. فقد تبيّن أن ٥٤٪ من أرباب الأسر في الدراسة يساعدون أهلهم مالياً، وأن عدداً كبيراً من الأسر من أصل ريفي لا تزال تتسلم المؤن من الأهل، ويظهر أن واجبات الأبناء المتزوجين نحو أهاليهم، وواجبات هؤلاء نحو أبنائهم المتزوجين، لا تختلف كثيراً عمّا كانت عليه في الأسرة الممتدة سكنياً. وتختلف قوة هذا الترابط باختلاف وضع الأسرة الجديدة

في عمان، فكلّما علا الوضع الاقتصادي الاجتماعي للأسرة(١٠)، تدنى مستوى الترابط، فإذا أخذنا هذا بعين الاعتبار، يمكننا القول إن الأسرة الحضرية في عمان، لا تزال، على الأقل من الناحية الوظيفية، جزءاً هاماً في شبكة نسق القربى.

وإذا خرجنا من إطار القربى للعلاقات الأسرية، نرى أن البعد المكاني يلعب دوراً مهماً في تحديد وتوجيه العلاقات، فقد تبيّن أن الجيرة تصبح مع الزمن عاملاً أساسياً في بناء العلاقات بين الوحدات الأسرية الجديدة، وتتناسب أهمية هذا العامل عكسياً مع علو الوضع الاقتصادي الاجتماعي للأسرة. إنّ بعدي القربى والجيرة وأهميتهما في علاقات أهل المدينة، واستمرار هذين البعدين، والتحول البسيط لنسبة قليلة إلى العلاقات القائمة على المهنة، والوضع الاقتصادي الاجتماعي للأسرة، لدليل على بقاء واستمرار الجماعية القائمة على الأسس التقليدية في العلاقات الاجتماعية.(١١)

إنّ بقاء العلاقات القائمة على القربى والجيرة، والتغير البطيء إلى العلاقات الوسيلية الاقتصادية، يرتبط بمعايير دينية واجتماعية، يجعل من الصعب على الأفراد الإفلات منها، إلّا في حالة كونها عقبة في مسيرة الحراك الاجتماعي للطامحين والمتطلعين إلى أعلى، أو لمن اكتسبوا مكانات جديدة، تستوجب ارتباطات جديدة غير تلك التقليدية.

فالتغيرات الأسرية، وإن كانت بطيئة إجمالاً، إلّا أنها حاصلة ومستمرة، تتفاوت وتتباين بين الفئات الاجتماعية الاقتصادية المختلفة، فهي أوضح ما يكون عند الفئات العليا. كما أن هذه التغيرات الأسرية تتفاوت في المناشط والأوجه الأسرية ذاتها، فالتغيرات النظمية من قيم ومعايير، أقل وضوحاً من التغيرات البنائية التي تظهر في العلاقات والمكانات وفي الأشكال الأسرية وحجمها، وبعض الممارسات ممّا ستحاول هذه الدراسة بيانه. هذا مع العلم بأن النظام الأسري ذاته يعلب دوراً في إحداث أو عرقلة أو توجيه التغيرات في المجتمع، وإن كان هذا الجانب خارجاً عن أغراض هذه الدراسة.

أهم عوامل التغير:

. لقد أدّى ارتباط الأسرة بالقيم الدينية إلى صعوبة تغيير ما ارتبط بها من معايير وقيم. كما أدّى كون الأسرة وحدة تنظيمية ضابطة إلى تعلق أهل التوجهات السلفية بها، والحرص على حمايتها من أي تغيير. وقد رأت كثير من النظم السياسية العربية في هذا توافقاً مع سياساتها، فعملت على تشجيعه ودعمه. ورغم هذه المواقف، فقد تسربت التغيرات البنائية

الوظيفية إلى الأسرة الأردنية، لأسباب وظروف عديدة، سنحاول تناول أهمّها باختصار في الفقرات التالية:

عالجت دراسات عديدة أسباب التغيرات في الأسرة العربية، وقد عزت دراسات كثيرة هذه التغيرات إلى التغيرات في البنية الاقتصادية.(١٢) ولكن معظم هذه الدراسات حصرت هذا العامل في متغير هو التصنيع. فالتحولات الاقتصادية في مثل هذه الدراسات، أدّت إلى زيادة التصنيع، الأمر الذي أدّى إلى تغيرات بنائية في الأسرة، منها التحوّل إلى وحدات قربى صغيرة، وتختلف وظيفياً عمّا كانت عليه سابقاً. إن حصر التحولات الاقتصادية في التصنيع، أو ذكرها دون بيان بعض جوانبها، قد يؤدي إلى تبسيط الأمر، والأغلب إلى عدم مطابقة الواقع. فإلى جانب متغير التصنيع هناك متغيرات أخرى، كتغير البناء الوظائفي واتساعه، وتغير القطاع التجاري وتحديثه، ثم تغير أساليب الإنتاج في معظم هذه القطاعات. والحقيقة أن التركيز على عامل التصنيع في تفسير التغيرات في الأسرة العربية، أسوةً بما حدث في الغرب، قد يؤدي إلى بعض المغالطة. فالعملية نفسها لم تنشأ وتتطور ذاتياً، ولم يكن لها نفس الحجم الذي حدث في أوربا. وقد تبين من هذه الدراسة أن أثرها للأسباب السابقة ولأسباب ثقافية اجتماعية، لم يكن بالقدر الذي تحاول بعض الدراسات بيانه.

ويمكن القول إن الصناعة والتصنيع قد أثّرت سلبياً على التفاعل العائلي، ففي كثير من الحالات المعاصرة، ظهر أن العائلة تستبدل بالأسرة. فمتطلبات المجتمعات الصناعية القائمة على التخصّص تتطلب مهارات وخبرات ومهناً لا يمكن نقلها من الأباء إلى الأبناء، فكل جيل مختلف عن سلفه ولاحقه. وأهم من هذا أن المجتمعات الحديثة تتطلب مرونة في الحركة الجغرافية، وخاصةً بالنسبة للعمالة، وجميع هذه الظروف تؤدي إلى ظهور وانتشار الأسرة، ومع هذا نجد أن مثل هذا المنطق لا يتفق كلياً ونتائج الدراسات الميدانية، فرغم ظهور الشكل الأسري وانتشاره سكنياً، فإن شبكات القربى لا تزال على درجة كبيرة من الأهمية(١٣)، ويتفق هذا بشكل خاص مع وضع الأسرة العربية.

أمّا العامل الثاني الذي اهتم به الباحثون في تفسير ظاهرة التغير الأسري، فهو التحضر. والأغلب أن يتناوله الباحثون دون تحديد دقيق لمضامينه ومحتوياته، ودون إبراز وبيان اختلاف عمليات التحضر في المجتمعات والثقافات المختلفة. ففي إحدى الدراسات يقول الباحث إن التحضرّ - كمرحلة ضمن التقدم التنظيمي الاقتصادي - الاجتماعي - يعمل على تحويل المجتمع من النسق التقليدي إلى النسق الحديث. ويشمل هذا التحوّل

العادات والاتجاهات والمعايير والقيم والقواعد، كما يشمل تغيرات أساسية في البناء العائلي[١٤]. ورغم صحة هذا التوجه بصورة عامة، إلاّ أن أسباب وكيفية نشوء المدن العربية ووظائفها، سواء أكانت مراكز إدارية أو زراعية أو سياحية ثم حجمها ودرجة التحضّر فيها، من حيث كون العملية طريقة وأسلوب حياة، جميع هذه الأسباب تفرض درجة من التباين في أثر التحضّر، وقد تجعلها مختلفة عمّا هي عليه في مجتمعات أخرى. وفي الأردن على الأقل، اتّضح أنه لم يكن لعملية التحضّر، حتى في عمان العاصمة، الآثار التي يفترضها بعض الدارسين. فصلات القربى، والصلة مع البلد الأصل، وطبيعة الهجرة إلى المدينة، وغير ذلك من المتغيرات خففت من أثر عملية التحضّر، كما ظهر ذلك في نتائج هذه الدراسة. فقد تبيّن من الدراسة، أنه عندما نضبط عامل مستوى التعليم للوالدين، فإن الفرق بين المدينة والريف في أوجه التغيرات الأسرية المختلفة لا يختلف كثيراً.

وقد تبيّن من الدراسة متعددة الأغراض، وتأكد في هذه الدراسة أن الوضع الاجتماعي الاقتصادي للعائلة هو العامل الأهمّ في تفسير التباين في درجات التغير الأسري بين الأسر المختلفة. كما تبين من هذه الدراسة أهمية متغير المستوى التعليمي للوالدين، وبشكل خاص للزوجة. فكثير من التباين في الاتجاهات والسلوك، ارتبط إلى حد كبير بتفاوت المستويات التعليمية. لذلك اعتمدت هذه الدراسة التباين في الأوضاع الاقتصادية الاجتماعية للأسر، أساساً في تفسير تباين التغيرات الأسرية في عمان، وبيان أثر تباين المستويات التعليمية عند الحاجة.

لمحة منهجية:

يصمم البحث عادة طبقاً لمتغيرات عديدة منها، طبيعة الظاهرة المدروسة وغاية الدراسة ودرجة الدقة المطلوبة، وتوفر الإمكانات المادية والبشرية والمالية. وقد لعبت هذه العوامل دوراً هاماً في الطريقة المنهجية لهذه الدراسة. فقد أدى عدم توفر العوامل المادية والبشرية إلى ضرورة الاعتماد، وخاصة كمياً، على دراسات مسحية موجودة. كما أدت الحاجة إلى تفسير التغيرات البنائية للأسرة، إلى ضرورة الدراسات ذات البعد العمودي إلى جانب البعد الأفقي والكمي، وقد اعتمدنا في هذا الأخير على أسلوب دراسة الحالة.

ويعتمد الجزء الكمي الأول على المصادر، المنشورة منها وغير المنشورة ومن أهمها في هذه الدراسة، «مسح الأسرة المتعددة الأغراض» التي قامت بها دائرة الإحصاءات الأردنية.

إلى جانب دراسة أخرى، غير منشورة قام بها مجموعة من طلبتنا، في نفس الوقت الذي اجرينا فيه هذه الدراسة. وتزودنا هاتان الدراستان بالبيانات الكمية. والمعلومات الأساسية، التي تزيد من أمكانية التعميم. وقد تضمن «مسح الأسرة المتعددة الأغراض» مسحاً لعينة تتكون من ٧٥٨٥ أسرة من مدينة عمان. وقد تم اختيارها على أساس التباين في الوضع الإجتماعي الاقتصادي (الطبقي). وقد استعملت الدراسة عدة مؤشرات للتباين الطبقي أهمها: الدخل والوظيفة ومستوى التعليم وظروف السكن بالنسبة لرب الأسرة. وقد اضطر الباحث أن يلتزم بهذه المؤشرات كأساس لتحديد مفهوم الطبقة. رغم اعتقاده بوجوب تعديلها لتناسب الوضع في الأردن، وقد حاول الباحث أن يراعي الأسر في تناوله للحالات التي درسها مباشرة، وخاصة من حيث مسألة النسب والنفوذ.

أما الجزء المكمل لهذا المصدر خاصة، فقد اعتمد على منهج دراسة الحالة لثلاثين أسرة، تم اختيارها من بين حالات الدراسة السابقة، وقد اشتملت العينة الصغرى، عن قصد، على أعداد متساوية من كل طبقة اجتماعية، إضافة إلى عدد إضافي بمثابة احتياطي عند الحاجة، الأمر الذي لم نضطر إليه.

وقد عرفت الأسرة، لغرض هذه الدراسة، بأنها الوحدة الاجتماعية المكونة من الزوج والزوجة وأبنائهما والأقارب الذين يعيشون في نفس المنزل، ويشاركون في استخدام الوسائل والخدمات المنزلية. وقد استبعد من الدراسة الأفراد الغائبون[١٥]، والأقل من ١٥عاماً، كما استبعد كلياً غير الأردنيين.

قام بجمع المعلومات أربعة من أعضاء هيئة التدريس في قسم الاجتماع في الجامعة الأردنية، وكان يصاحب كلا منهم فتاة طالبة، لتسهيل زيارة الأسر، وإجراء المقابلات مع الإناث ان استدعت الضرورة، وقد ثبت فائدة هذا التكوين للفريق، خاصة في مجتمع كالمجتمع الأردني. وقد تمت زيارة كل أسرة مرات عديدة، حتى استكملت جميع المعلومات اللازمة.

كانت المقابلة مكونة من شقين: الأول، مقابلات مفتوحة تتضمن محادثات مع رب الأسرة، وكان يتم ذلك عادة في حضور جميع أفراد الأسرة. أما الشق الثاني فكان يعتمد على استبيان من ثلاثة أجزاء، الأول، عبارة عن أسئلة حول تاريخ الأسرة العام، أما الثاني والثالث فيختصان بالزوجين والأولاد على التوالي.

وقد اتفق أعضاء هيئة التدريس الأربعة على خطوات جمع البيانات وأساليبها، وذلك من أجل تخفيض أثر الفوارق الشخصية بينهم في ذلك.

وقد وضع استبيان المقابلة لجمع المعلومات والبيانات اللازمة حول التحولات البنائية، والتغيرات في نظم الزواج والاختيار، إضافة إلى رصد وتحليل التغيرات في حجم الأسرة والتنظيم الأسري، ثم ما يلزم من معلومات حول بعض العلاقات الأسرية وخاصة ما ارتبط منها بوضع المرأة. وتتناول الدراسة فيما يلي هذه المواضيع مع بيان البعد التاريخي متى استوجب الأمر ذلك. وتعتمد الدراسة في تناول البعد التاريخي ومقارنة ما كان بما هو حاضر على المعلومات التي جمعها الباحثون في هذه الدراسة من الأفراد الكبار في حالات الدراسة، ومن بعض ما تم نشره عن المجتمع الأردني عامة، والأسرة خاصة في الفترات الزمنية المختلفة. وقد امتدت الفترة الزمنية إلى ما يقارب خمسين سنة كما تم ذكره سلفاً. كما اعتمد الباحث إلى جانب هذا كله، على خبراته الخاصة، كونه عضواً في هذا المجتمع عايش معظم الفترة الزمنية المذكورة أعلاه.

بعض الخصائص العامة للأسرة في عمان:

تضاعف سكان عمان عدة مرات في النصف الثاني من هذا القرن. فبينما نجد أن ٥٦٪ من جميع السكان قد ولدوا في المدينة، نجد أن ٢٩٪ فقط من هؤلاء، ممن هم في الرابعة عشرة وما فوق قد ولدوا في عمان. وتعود هذه الزيادة، إلى جانب الزيادة الطبيعية المرتفعة، إلى الهجرات الاضطرارية والاختيارية، التي تعرضت لها الأردن. وقد تبين أن أهم أسباب الهجرة إلى عمان (عدا هجرتي ١٩٤٨، ١٩٦٧) كانت اقتصادية ثم سياسية كما يبين الجدول الجدول رقم (١) .

وكان لهذه الهجرات نتائجها في التغيرات الأسرية، فالمهاجرون الفلسطينيون، ونازحو ١٩٦٧، قد اضطروا إلى ترك الشكل التقليدي للعائلة واستبدالها بالأسر الصغيرة، المستقلة سكنياً. وقد أدى هذا التحول إلى إضعاف نسبي لأسس القرابة، وظهور أهمية العامل المكاني، وبالتالي المجتمع المحلي القائم على أساس الحارة أو المخيم. ويمكن سحب القول نفسه بالنسبة للهجرة الاختيارية، خاصة في اقتصاد متطور وحديث، حيث تميل روابط القربى

الجدول رقم (١)
أسباب الهجرة إلى عمان حسب رب الأسرة

الفئة	العدد	النسبة
١. البحث عن عمل	١٣٤	٦٨
٢. خدمات وفرص أفضل	١٢	٥
٣. نقل وظيفي	٣	١
٤. اللحاق بأقارب	١٣	٦
٥. اجباري	٣٨	٢٠
المجموع	٢٠٠	١٠٠

إلى التبدل إلى الروابط اللحمية المباشرة، كما تمثلها الأسرة النووية. وقد تبين من أنماط السكن في عمان، وكما تبين ذلك من الدراسة الطلابية أن حوالي $\frac{٣}{٥}$ الأسر قد أجابوا بأن عائلة الأب الأصلية تعيش خارج عمان، كما تبين أن بين الذين يسكنون وأهلهم في عمان، نصفهم فقط يسكنون وأهلهم في نفس المنطقة (المنطقة عادة يشار إليها بجبل). ورغم هذا الاستقلال السكني، فإن جميع الأسر التي تم مقابلتها، سواء كانت من خلفية حضرية أو ريفية، تحاول الابقاء على الروابط والواجبات القائمة على القربى، خاصة لأفراد العائلة المباشرين، وقد تبين أهمية هذه العلاقة بشكل خاص لأفراد الجيل الأول من المهاجرين إلى عمان. أما الذين ولدوا في عمان، وخاصة من أبناء الطبقة العليا، فاهتمامهم بمثل هذه الروابط، يخف تدريجياً.

إن التحول في العلاقات بين أسر الطبقة الوسطى والعمالية من نسق القرابة إلى المجتمع المحلي، لم يخرج في طبيعته عن الابقاء على الروح الجماعية وأهميتها، وما يرتبط بهذه من معايير وقيم. أما التغير النوعي فقد بدأ يظهر بين نسبة قليلة من أسر الطبقة الوسطى وكثرة من أسر الطبقة العليا، حيث استبدلت علاقات القربى، بالتجمعات المهنية والطبقية.

وقد تبين هذا بوضوح من إجاباتهم حول أنماط الصداقة والزيارات. فقد انحصرت اختيارات الأسر العمالية في الأقارب والجيران، بينما أجاب ٦٥٪ من أسر الطبقة الوسطى بنفس

النمط، أما أسر الطبقة العليا فأغلبهم ٩٠٪ اختاروا معظم علاقاتهم على أساس مهني وطبقي. والجدير بالملاحظة أن الـ ٢٥٪ من أسر الطبقة الوسطى الذين اختاروا الأساس المهني، كانوا جميعاً من خريجي الجامعات وممن يتوقعون تحسن أحوالهم. أما الـ ١٠٪ من أسر الطبقة العليا الذين أكدوا أهمية القربى والجيرة في علاقاتهم، فمعظمهم من المهاجرين الجدد، وأغلبهم من أصول بدوية وريفية.

يمتاز سكان مدينة عمان بعلو نسبة صغار السن في التركيبة السكانية. وتصل نسبة الاعتمادية في العينة ٢ر٥ لكل عضو نشط اقتصادياً، وقد ظهر من الدراسة المتعددة الأغراض أن ١٩٪ من السكان يتكونون ممن هم أقل من خمس سنوات، بينما ٥١٪ أقل من ١٥ سنة حيث كانت هذه النسبة ٤ر٤٥ سنة ١٩٦١، مما يدل على ارتفاع في معدلات الولادة، وإلى عدم التأثر بالبيئة الحضرية في هذا المجال.

وقد أدى الإزدياد المتسارع لسكان عمان، إلى قيام مناطق مزدحمة، خاصة في المناطق الشرقية، والشرقية الشمالية. فمثلاً بالإضافة للكثافة السكانية في هذه المناطق، فإن معدل كثافة الأفراد للغرفة الواحدة يبلغ ٧٥ر٣ لأكثر من ٥٦٪ من أسر الطبقة العمالية والوسطى. وكان معدل عدد أفراد الأسرة العمالية ثمانية أشخاص، بينما وصل إلى ٩٢ر٦ للوسطى و ١ر٥ للعليا، وهذه جميعاً معدلات مرتفعة، إذا قيست بنظائرها فيما يسمى بالمجتمعات المتقدمة، الأوروبية مثلاً.

تمتاز عمان بالنسبة للمناطق الأخرى في الأردن باحتوائها على أفضل الخدمات، ومن هذه الخدمات التعليمية مثلاً. ويبلغ معدل الذين يقرأون ويكتبون ٧٠٪ من مجموع بالسكان، بينما تصل النسبة ٩٠٪ لفئة السن بين ١٥- ٢٠ سنة. للنساء، ويخف هذا الفارق بين الشباب، بينما يرتفع جداً بين كبار السن. كما يظهر التباين على أساس الوضع الإقتصادي الإجتماعي للأسرة، فهو ٨٢٪ للأعلى و ٧٣ للوسط و ٦٦٪ للأدنى. أما للرجال فقط ضمن هذه الأوضاع فهو ٩٠ و٨٤ و ٧٩ على التوالي.

تقريباً جميع الأولاد بين ١٥- ٢٠ قد ذهبوا للمدرسة، بينما تبين أن ١٠٪ من البنات من نفس المجموعة السنية لم تدخل المدرسة. ويزداد هذا الفارق الجنسي بازدياد السن، كما يبين الجدول التالي:

جدول رقم (٢)
نسبة من يذهبون إلى المدرسة في عمان حسب الجنس والسن

السن	الذكور	الإناث
٧ ـ ١٢	٩٨	٩٤
١٣ ـ ١٥	٨٩	٧٧
١٦ ـ ١٨	٧٢	٥٢

ويظهر أن التسرب للإناث في انخفاض، كما تبين من الدراسة من حيث اتجاهات الأبوين وحرصهما على أن تكمل البنت المدرسة بجميع مراحلها. وقد يرتبط هذا التغير بارتفاع تكاليف الحياة ومتطلباتها، وبالتالي وجود سوق أفضل للزواج لمن تستطيع العمل. لقد أدت فرص تعليم البنات، إلى ازدياد فرص عملهن، وقد أدى هذا بدوره إلى بعض التغير في اتجاهات الوالدين نحو جنس المولود. فقد صرح ٨٠٪ من الأباء في العينة أن جنس المولود لديهم سيان، بينما تبين من أسئلة أخرى أن الاتجاهات المعلنة هنا. قد لا تتفق وحقيقة الواقع، كما سيظهر فيما بعد. ولقد أدى الاقبال على التعليم إلى رفع معدلات سن الزواج للجنسين، إذ بلغ المعدل حوالي ٢٢ سنة للإناث و ٢٦ سنة للذكور. وتختلف هذه المعدلات طردياً باختلاف الوضع الاجتماعي الاقتصادي للأسرة.

نظم الزواج والاختيار:

لّما كان الزواج في المجتمعات العربية، التقليدية خاصة، أكثر من روابط بين فردين، بل يتعدى ذلك من خلال مفهوم النسب، إلى مستوى جماعة الطرف الآخر، ولّما يترتب على الزواج من واجبات وحقوق، لا تقف عند الفردين المتزوجين، بل تتعدى ذلك إلى علاقات جماعتيهما. فقد أدّى ذلك إلى اهتمام العرب بالاختيار. وقد انعكس هذا الحذر في تفضيل الزواج من الداخل، وكانت روابط القربى أهم محددات إطار الاختيار، يليها أهمية عامل المكان. فالزواج بالقربى حسب رأي الكثيرين من الأباء في عينة الدراسة، يحمي مكانة البنت، ويؤكد علاقات القربى وولاء النسل. ولكن وحتى قبل بداية هذا القرن تدخلت عوامل أدّت إلى كسر هذه القاعدة منها، الحاجة لتحالفات مع جماعات أخرى، خاصة بين

الجماعات الريفية والبدوية، ومنها أيضاً قانون عثماني يعفى بموجبه من يتزوج غريبة (خارج قبيلته أو قريته) من الجندية.

ومع ذلك فقد كانت معظم الزيجات حتى منتصف هذا القرن تتم على أساس الزواج الداخلي. وقد كان من العار أن تتزوج فتاة خارج جماعتها، بينما كان من حق أي رجل أن يكون له حق الاختيار لأبنة العم. وقد تدخل منذ بداية الخمسينات عامل جديد في تحطيم هذه القاعدة، وهو تعليم الذكور، خاصة من الطبقات الدنيا، والذين بدأوا يتطلعون إلى الزواج من متعلمات، فاضطروا إلى الاختيار من خارج الجماعة. هذا إضافة إلى ما سبق ذكره من أثر عوامل الهجرة سواء الاضطرارية أو الاختيارية في ذلك.

وكنتيجة لعدة عوامل منها التوسع الحضري والتعليم والهجرة، وقد يكون من أهمها الاستقلال الاقتصادي للمرأة، فإن مجالات وأسس الاختيار آخذة في التبدل تدريجياً حيث تبيّن أن ٢٧٪ متزوجون من أقارب و٣٢٪ من بلدة أو قرية الأصل و٢٢٪ من منطقة الجيرة في المدينة و٢٨٪ من خارج هذه التصنيفات. فإذا اعتبرنا أن المجالات الثلاثة الأولى تشير إلى الجماعية، فيمكن القول إذن إن الزواج الداخلي القائم على مفهوم الجماعة لا يزال الغالب. وقد يكون أحد أسباب هذا قلة فرص الاختلاط بين الجنسين خارج هذه الأطر، ومع هذا فإن زيادة هذه الفرص، من خلال التعليم الجامعي، ومن خلال العمل في المؤسسات المختلطة، قد يؤدي إلى زيادة فرص الاختيار من غير المجالات الجماعية. وهناك عامل هامّ يتعلق باتجاهات الوالدين نحو مجالات الاختيار، ففي مدينة تنمو بسرعة، وحيث درجة التغير أكثر ممّا تعودوا، يشعر الأباء والأمهات بنوع من التخوف من الخروج من الأطر التقليدية للاختيار خاصة للفتيات. ومع هذا فإن جدول رقم ٣ يبيّن اتجاهات كل من الأباء والأمهات نحو مجالات الاختيار.

جدول رقم (٣)

تفضيل الأباء والأمهات للزواج من الداخل أو الخارج

المجموعة المفضلة	الأباء	الأمهات
	٪	٪
الأقارب	٤٥	٥٨
غير الأقارب	٢٠	٦
الأمر سواء	٣٥	٣٦

ويلاحظ أن اتجاهات النساء لم تخضع لتغيرات كبيرة، وقد ارتبط التغير القليل بالمستوى التعليمي للأم. والأمهات في الطبقة الوسطى والعمالية لا يزلن يشعرن بأن الزواج داخل الأطر الجماعية أكثر طمأنينة. وقد أبدت الأمهات من جميع الطبقات تحفظاتهن على فكرة قيام الأبنة بالمبادرة في اختيار الزوج، أو حتى الانفراد بالقرار.

ويظهر من المعلومات التي تجمعت لدينا أن الزواج لا يزال يعتبر كرابطة بين مجموعتين أكثر من اعتباره رابطة بين فردين فقط، فلا يزال عدم قيام الفردية، أو تقبل الناس لها من الأمور الراسخة في المجتمع الأردني. فلا يزال للأسرة دور كبير في اختيار شريك الزواج، وعلاقات الزوجين بعد تمام الزواج، بما في ذلك الطلاق (انظر جدول ٤). فمثلاً بالنسبة للاختيار وجدنا أن من بين المتزوجات، هناك ٦,٣٪ فقط قابلن أزواجهن في ظروف فردية، سواء في العمل أو الجامعة، ٥,٣٪ قابلنهم في اجتماعات ومناسبات عامة، بينما ٥٠٪ قابلنهم

جدول رقم ٤

الطريقة التي يتم بها التعرف على الزوج بالنسبة المئوية

	وسيلة التعارف	٪
١ ـ	من خلال الأهل والأقارب	٥٠,٠٠
٢ ـ	من خلال الأصدقاء	٢٢,٠٠
٣ ـ	فردياً من خلال العمل أو التعليم	٦,٣٠
٤ ـ	فردياً من خلال مناسبات اجتماعية وعامة	٥,٣٠
٥ ـ	لم يحدث تعارف قبل مراسيم الزواج	١٦,٤٠
	المجموع	١٠٠

من خلال أقارب، غالبا الأخوات أو الأمهات، و ٢٢٪ تقابلوا من خلال أصدقاء، بينما ١٦,٤٪ لم يقابلن أزواجهن قبل عقد مراسيم الزواج. ويظهر أن أنماط الزواج شبه المدبرة

هي الأكثر حدوثاً، ولكن لا بد من القول أن التغيرات تدل على زيادة نسبة الاختيارات الفردية الحرة، ويظهر أن تحرر المرأة اقتصادياً من خلال العمل قد لعب دوراً كبيراً في ذلك.

ويختلف موقف الأباء وفي جميع الطبقات الاجتماعية إذا أدخلنا عامل الجنس. فمعظمهم أبدى قبول وجود علاقات شخصية، وبعض حرية الاختيار بالنسبة للأبناء الذكور، بينما ٢٠٪ من الطبقة العليا أبدت استعداداً لإعطاء الفرصة نفسها لبناتهم. هذا رغم أن معظم حالات الدراسة أجابوا بأنهم لا يمكن أن يزوجوا البنت خلافاً لرغبتها.

والغريب أن تباين الاتجاهات على أساس الجيل كانت ضئيلة. فالشباب، عدا بعضهم من الملتزمين بجماعات دينية، يرغبون في وجود علاقات شخصية قبل الزواج، وبدون تدخل الأسرة. أمّا الفتيات فقد كنّ أكثر تحفظاً، وعدا قلة من العاملات وخريجات الجامعة، فقد أبدى معظمهن تخوفاً من الخروج عن أطر الأسرة في الاختيار، وتخوفاً أشد من العلاقات الشخصية قبل الزواج، وذلك حتى لا يتركها أهلها تواجه وحيدة المشاكل لو حدثت بعد الزواج، أو حتى في حالة تخلّي الطرف الآخر عن الزواج بعد وجود العلاقات الشخصية. وقد تبيّن أن أساس هذه المواقف والتوجهات اقتصادي[١٦]، ولذلك يتوقع أن يزول هذا التخوف، والضبط الأسري، بازدياد تأهيل المرأة، وازدياد اعتمادها على نفسها اقتصادياً.

لقد تبيّن أن فترة الخطوبة للوالدين في العينة كانت غالباً قصيرة. يحددها عادة تحضير لوازم العروسين من الملابس الجديدة، وتجهيز بعض الأثاث كما هو متفق عليه في العقد. وقد يتأخر الزواج لأسباب منها المالي، أو وفاة قريب، ولكن كانت القاعدة أن يتم الزواج بعد الخطبة بفترة غير طويلة، ولم تكن هذه الفترة توظف في إتاحة الفرصة للتعارف، بل في الغالب كان يتوقع من الخطيبة أن تحتجب عن خطيبها خاصةً. لقد تغير الوضع بالنسبة لإبنائهم، حيث يسمح في الأغلب بالمقابلة تحت إشراف أسرة الفتاة، وفي حالات معدودة، يمتاز فيها الأهل بمستويات اجتماعية اقتصادية عالية، وتوجهات للنماذج الغربية في طريقة الحياة ، يسمح للخطيبين بالخروج منفردين . ويختلف في هذا الأمر الأبناء في اتجاهاتهم ، حيث يفضلون اللقاء الحر ودون مراقبة. ولكنهم يتراجعون عن هذا التوجه بالنسبة لقريباتهم، ويختارون اللقاء ضمن إطار الأسرة، لقد اكتشفنا من خلال مثل هذه المواقف أن الجيل الحالي يعيش ازدواجية في اتجاهاته ومواقفه، وهذا في ذاته يعكس طبيعة الموقف الثقافي العام المتأرجح بين النماذج التقليدية والحديثة، خاصة الغربية منها. فقد تبيّن من استجابات الشباب خاصة، الصراع القيمي والتوجيهي الذي يعانون، فأغلبهم غير متأكد ممّا هو خطأ

ومـا هو صـح ، وإن كان الجـامعيون، وأبنـاء الطبقـة العليا أكـثر ميلاً، عـلى الأقل من حيث الاتجاهات، إلى الفردية وإبعاد الرقابة الأسرية.

قبل الحقبات القليلة الماضية، عندما كان أمر الـزواج كلياً في أيـدي الكبار، كـان سن الزواج مقروناً عادة بسن البلوغ. فالخوف عـلى عرض الفتـاة، والرغبـة في الإنجاب، جعـل سن الزواج للفتيات يتراوح بين ١٢-١٦ سنـة [(١٧)]، أمّا الشبـاب فقد كـان يتراوح بـين ١٦ - ٢٠ سنة. لكن هذه المعدلات بدأت ترتفع منذ بداية نصف القرن الحالي. فقد أصبح المعدل في الخمسينات ٢٢ سنة للذكور و١٨ سنة لـلإناث. أمّـا حالياً فقد أصبـح ٢٦ سنة للذكـور وأكـثر من ١٩ للإنـاث. ويمكن تفسير ذلـك بعوامـل عدة من أهمهـا المتطلبـات الاقتصاديـة، والحاجة إلى التعليم، وأحياناً التدريب لمهنة معينة. وقد أثّر هذا كله على معدلات الخصـوبة، وحجم الأسرة فظهرت فروق في هذا بين الأباء وأبنـائهم من جيل الشبـاب، كما سيتبـين فيما بعد.

التنظيم الأسري والإنجاب:

لقـد كانت الأسرة العـربيـة، سـواء الـريفيـة أو الحضريـة، إضـافـة إلى كـونها وحـدة اجتماعية، وحدة اقتصادية، كما كـانت حتى قبل منتصف هـذا القرن، جـزءاً من شبكة قـربى تقوم بحماية أعضائها ومسؤولية إعالتهم. وقد أدّى مثل هذا الوضع إلى الرغبة في الإنجـاب. وسواء كانت الأسرة تعمل في الحرف أو التجارة أو الزراعة، فقد كان الأطفال الذكور خـاصة يلحقـون بالعمـل في سن مبكرة. إضـافة إلى هـذا البعد القبـلي، فقد أدّى البنـاء الاجتماعي القائم على فئات أثنوعرقية إلى الرغبة في الازدياد السريع، حيث عملت كـل فئة عـلى محاولـة مضـاعفة أعـدادها لـلإبقاء عـلى، أو لكسب مكانـة ووضع في المجتمـع الكلي. فقـد كـانت العوامل الاقتصادية السياسية من أهم عوامل ارتفاع معدلات الخصوبة، وإن كـانت هذه قـد ارتبـطت بقيم تعكسها الثقـافات الشعبيـة، والغريب استمـرار عمل هـذه القيم، رغـم زوال الأسباب الحقيقية لها.

ومن المؤشرات الدالة على عدم توافق القيم بالواقع الاقتصادي وتطوراتـه، القيمة التي يضعها المجتمع على الإنجاب، فالمجتمع يتوقع ممن يتزوج الإنجاب مبـاشرة. وتقع مسؤوليـة هذا على الأقل في البداية على المـرأة، وفي بعض العائـلات لا تصبح المـرأة جزءاً من العـائلة

الجديدة إلّا بعد أن تنجب ابناً.

وإلى جانب الواجبات الجماعية، يتطلع الزوجان الشابان بلهفة إلى ولادة طفلهما الأول خاصةً، ويعتبر الأطفال مصدراً للتسلية، وموضعاً للحب والعواطف. وبالتالي فالفترة الزمنية بين الزواج والطفل الأول عادة قصيرة. أمّا الزوجة التي لا تحمل في الأشهر الأولى من الزواج، فتتعرض عادة للفحوص الطبية، وإذا أخفقت هذه للطرق الشعبية. وينطبق هذا القول على جميع الطبقات وعلى جميع المستويات العلمية. ولا يطلب من الرجل التعرض لمثل هذه الخبرات إلّا بعد استنفاد جميع الوسائل مع المرأة. إن اللجوء إلى الطرق الشعبية في انخفاض دائم، بسبب انتشار مراكز الأمومة والطفولة وبعض الوعي الصحي من خلال وسائل الإعلام.

ويعتبر الأطفال من أسس الحياة الزوجية واستمرارها خاصة بالنسبة للزوجة، وبالتالي يستقبلون وخاصة الذكور منهم بالتهليل والأفراح، ويحاط الطفل بالمحبة والرعاية، خاصة من قبل الأم، أمّا الأب، وكمسئول عن التربية فانه يتحفظ عادة في إبداء عواطفه. وتزيد مشاركة المرأة في التربية خاصة بين المتعلمات، حيث تلعب الأم دوراً مهماً في تربية الأطفال.

حاول معظم الأباء والأمهات إظهار عدم الاهتمام بجنس المولود ، ولكن اتجاهاتهم الحقيقية ظهرت عندما طلب منهم إعطاء الرقم المثالي للذكور والإناث الذين يرغبون في إنجابهم، فقد تبين تحيز واضح نحو الذكور. وعندما طلب منهم تسمية أبنائهم، بدأ معظمهم بالذكور أياً كان ترتيبهم في الأسرة.

أمّا بالنسبة للتربية فيظهر أن الأهل يضربون طوق حماية على الإناث، بينما يشجع الذكور على الاستقلال وبعض الحرية. ويربى الذكور على أساس أنهم حماة للأسرة، وأن عليهم مسئولية حماية الإناث والصغار، بينما تشجع الفتاة على الطاعة، والتزام البيت قدر الإمكان. وتختلف هذه الأنماط باختلاف الطبقة الاجتماعية، حيث تزيد درجة المساواة بارتفاع مستوى الطبقة. وقد ظهر من بعض الحالات أن مثل هذا التميز على أساس الجنس قد يتأثر، وينقلب رأساً على عقب، نتيجة نجاح الفتاة في التعليم وفي الحياة الاقتصادية. فقد أصبحت المعيلة الرئيسية للأسرة في بعض الحالات، وهنا تكتسب مكانة عالية داخل إطار الأسرة، ولكن يفضل أن يكون هذا بشكل غير ظاهر للآخرين.

وإذا كانت أنماط التغذية، من حيث تركيب الغذاء وتوازنه وكمياته والعناصر الغذائية

الموجودة في أنـواع الطعـام، تدخـل ضمن عملية الـتربية، فـإن الوعي بهـا لا يزال محـدوداً، ويزداد هذا الوعي كما تبينّ بازدياد تعليم الأم. وتبين أن مجلة «طبيبك» وبرنامج سلامتك همـا أهم مصادر المعلومات الغذائية والصحية. ونسبة قليلة تعتمد في معلوماتها على مراكز الأمـومة والطفولة. فمعظم الأمهات مثلاً، ما عدا بعض العاملات، يتبعن الرضاعـة الطبيعيـة، ليس بسبب القيمة الغذائية، وإنما للوفر الاقتصادي وسهولتها، ولاستعمالها كوسيلة لتنظيم الولادة، فحوالى ٢١،١ فقط يستخدمن الـزجاجـة، معظمهن من العـاملات، أو من الـطبقة الغنيـة، ونسبة أكبر تستعمل الوسيلتين معاً بعد عدة أشهر من الولادة.

هذا وعدا بعض العائلات الغنية، لا يوجـد في عمان مـا يكن تسميته بـطبيب العائلة. ولا يذهب الناس للطبيب إلاّ في حالة مرض، وقد تبدّل هذا الوضع تـدريجياً بـالنسبة للمـرأة الحامل. ساعد في ذلك وجود التأمينات الصحيـة للطبقة الـوسطى والعـالية، ووجـود مراكـز الأمومة والطفولة والجمعيات الطوعية في هذا الميدان كجمعية الطفولة الأردنية.

لقد كان البناء العائلي كفيلاً بحل مشكلة رعاية أطفال المرأة العاملة وذلك لوجود الجدة أو إحدى قريبات أحد الزوجين من الكبار، وإن كان هذا النمط لا يزال موجوداً نسبياً إلا أنه يمرّ بتغيّرات الآن، حيث بدأ انتشار الحضانات وروضات الأطفال لتقوم بهذه الوظيفة، ويمكن القـول أن مثل هـذا التحول سيؤثـر على عـلاقات الأسرة بـالجـد والجـدة، وأن هؤلاء بـدأوا يفقدون بعض أدوارهم الهامة للأسرة مـع قيام مؤسسـات حديثـة لذلـك. وقد أدى هـذا مع عـوامل اقتصـادية واجتـماعية أخـرى إلى التفكـير بمشكلة كبـار السن كـما يمكن أن تـظهـر في المستقبل. ولكن غلاء الحضـانات، وتـدني نوعيتهـا حتى الآن، أدى إلى إعادة النـظر في أهمية العودة إلى النمط العائلي، ومسألـة مناسبتـه وتوافقـه مع متـطلبات العصر الحـديث. إن فكرة العودة إلى نمط العائلة خاصة والحاجة أصبحت ملحة لعمل المـرأة، قد تكـون من الأمور التي يجب مراعاتها بجدية في بحثنا للتغيرات الأسرية.

وبينما كانت الأنماط الثقافية السالفة تحبّذ الأسر الكبيرة الحجم فإن التغيرات الاقتصادية مثل التصنيع، والتحول إلى الاقتصاد النقـدي، إضافـة إلى التحضر، قد أدت إلى تبني الأسر صغيرة الحجم. أضف إلى ذلك عـوامل مثـل ارتفاع تـطلعات النـاس إلى مستويـات حياتيـة أفضل، وتكاليـف الحيـاة الحديثـة، وزيادة مستـويات التعليم للوالـدين، جميع هـذه العوامـل ساعدت على تبني الوحـدات الأسرية الصغـيرة. مثل هـذه التحولات لا زالت في بـداياتهـا، وبـالتالي فـإن الواقـع الحقيقي الحالي لا يعكسهـا، بالـدرجة التي نـرى في أفعـال واتجـاهـات

الشباب. ويختلف مثل هذا التوجه حسب الطبقة ومستوى التعليم خاصة حيث نراه واضحاً لدى أبناء الطبقة العليا ثم الوسطى، كما يتناسب طردياً مع المستوى التعليمي خاصة للمرأة.

فمعظم النساء، حتى في الطبقة العمالية، عبرن عن رغباتهن في عدد محدود من الأطفال، وفي حالة وجود أسرة كبيرة، فقد عبر معظمهن عن آمالهن في أن لا يحدث نفس الشيء لبناتهن. وكان معدل عدد الأطفال للأسرة المثالية لديهن هو ٣،٤ (١،٢ بنات و٢،٢ أولاد). وقد تبين أن النساء اللواتي يشعرن بتهديد لأوضاعهن الزوجية، مثل فارق التعليم بينها وبين زوجها، يعملن على الإكثار من الأطفال لسد الطريق أمام الزوج الذي يمكن أن يفكر بتغير الزوجة. وقد تبين أن مثل هذه القناعات لدى كثير من الزوجات خاصة في الطبقة العمالية، تقف حائلاً أمام تنظيم الأسرة ومسألة تحديد النسل. هذا إضافة إلى ارتباط هذه المسألة بقيم دينية، مما أدى إلى ارتفاع درجة الخصوبة بين أبناء الطبقة العمالية. ورغم هذا فهناك تبدل في الواقع وفي الاتجاهات حول تنظيم الأسرة وتحديد النسل، كما يتضح من الجدول التالي الذي تمت فيه المقارنة بين توجهات رب الأسرة وأبيه، أي بين جيلين مختلفين.

وقد تبين أن عامل الدين لا يلعب دوراً هاماً في تحديد حجم الأسرة فليس هناك فرق بين الأسر الإسلامية والمسيحية، ولكن معظم التباين يعود لاختلاف الوضع الاقتصادي الاجتماعي، وللمستوى التعليمي بشكل خاص. فمعدل الخصوبة للزوجات في الفئة السنية ٢٠ - ٢٤ مثلاً هو: ١،٠٠ للجامعيات و١،٨ للثانوي و٢،٦ لمن هن دون ذلك. وقد أجمعت الدراسات عن الأسرة في عمان، أن هناك توجهات متزايدة من قبل النساء نحو تنظيم

جدول رقم ٥

عدد الأطفال المرغوب فيهم على أساس رب الأسرة وأبيه بالنسبة المئوية

عدد الأطفال	بالنسبة لرب الأسرة	بالنسبة لوالده
	٪	٪
أقل من ٤	٦٠	٩
٤ ـ ٨	٣٣	٦٩
٨ وأكثر	٧	٢١

الأسرة وتحديد النسل، وتظهر هذه بشكل واضح بعد الطفل الثاني لدى معظم النساء. ويلعب جنس الأطفال دوراً في ذلك، خاصة في حالة عدم وجود الذكور.

إن أحد العوامل الأخرى التي يمكن أن تؤثر في تحديد النسل، هو الوعي بوسائله وتوفر مثل هذه الوسائل. وقد توفرت طرق لذلك في المجتمعات العربية منها إطالة فترة الرضاعة الطبيعية، ومنها الانفصال قبل القذف، وأحياناً تتبع الدورة النسائية. وإذا فشلت هذه فقد تلجأ المرأة للإجهاض. فقد صرح عدد من النساء بهذا إما بسبب ضيق الحال، أو لأنها وصلت سناً، أصبحت تخجل فيه من الحمل والولادة. وقد عزى بعضهن ذلك، وخاصة من لهن خلفية ريفية قريبة ، إلى كثرة العمل. أما حالياً فقد أصبحت وسائل منع الحمل الحديثة في متناول الغالبية، وقد تبين أن الزوجين في العينة يعرفان وسيلة واحدة على الأقل. وأكثر الوسائل انتشاراً هي الحبوب ثم اللولب والتطعيم الدوري والتحاميل. كما تلجأ بعض النساء إلى إغلاق قناة فالوبين عن طريق الجراحة.

وبالرغم من هذا الوعي، فلا تزال أسر لا تستعمل هذه الوسائل، رغم وجود الرغبة، اما لأسباب اقتصادية أو دينية. كما أدت المعلومات والشائعات حول مضاعفات بعض هذه الوسائل، وما يمكن أن تسببه من أمراض وخاصة السرطان، إلى تخوف كثير من النساء وإحجامهن عن استعمال هذه الوسائل، زاد في هذا الاعتقاد والسلوك وقوع حالات فعلية، نتيجة اختيار وسائل واستعمالها دون استشارة الطبيب. وقد أدى اهتمام الحكومة والمنظمات الدولية، وتنظيم هذه الأمور، ونشر المعلومات عنها إلى إزالة مثل هذه التخوفات تدريجياً، وأصبحت هذه الوسائل لا تستعمل إلا باستشارة الأطباء، بعد أن كانت الطريقة الأساسية في انتشارها واستعمالها تعتمد أساساً على انتقال المعلومات من امرأة إلى أخرى.

الدور الاقتصادي ومكانة المرأة:

إن التوسع نسبياً للإقتصاد الأردني في الخمسينات والستينات من هذا القرن، والنمو السكاني المرتفع، جعل الحصول على عمل، ليس صعباً على المرأة فقط، وإنما على الرجل العائل التقليدي للأسرة[١٨]. ولكن فتح أسواق العمل العربي، والمردودات المالية من جراء ذلك، أدت مع عوامل التنمية المحلية إلى توسيع ونمو الاقتصاد وسوق العمل الأردني، كما أدى هذا، إلى جانب هجرة كبيرة من الرجال إلى البلدان العربية، إلى الحاجة إلى عمل المرأة. وقد تبدلت مع هذه الحاجة، وحاجة الأسرة نفسها لعمل المرأة، بعض القيم المحيطة

بعمل المرأة. فبعد أن كانت فرص العمل محصورة في التعليم عامة، بدأت المرأة الأردنية تدخل وخاصة منذ السبعينات معظم النشاطات الاقتصادية، عدا الأعمال اليدوية الصعبة.

وقد تبين من استجابات حالات العينة أن معظمهم يحبذون عمل المرأة، وغالبهم، وخاصة أسر الطبقة الوسطى، يحبذون العمل في النشاطات المنفصلة عن الرجال، بينما لم تظهر الطبقة العليا أو العمالية مثل هذه التحفظات. فحوالي ٦٠٪ من مجموع العينة كانوا مع عمل المرأة في جميع النشاطات التي ترغب وتقبل العمل فيها.

يكاد الجميع يتفق على ضرورة تعليم الفتيات، ولكن غالبيتهم يحبذون التعليم المنفصل. كما يختلف موقف الآباء والأمهات في الطبقات المختلفة حول مستوى التعليم المناسب للفتاة. وتتفق أسر الطبقة العليا والوسطى على المستوى الجامعي، بينما يكتفي معظم أسر الطبقة الدنيا بالتعليم الثانوي. وقد يعود هذا الاختلاف في أساسه إلى الوضع الاقتصادي للأسر، والتكاليف الباهظة للتعليم الجامعي. ففي الوقت الذي كان يختار الوالدان المستوى الثانوي، كانا يظهران تحسراً على عدم قدرتهما على إتاحة الفرص لجميع أبنائهما في التعليم الجامعي. ورغم هذه الأوضاع فقد تبين أن نسبة من فتيات هذه الطبقة قد التحقن بالجامعة. ونسبة أكبر التحقن بالكليات الجامعية المتوسطة حيث التعليم لمدة سنتين فقط، وحيث تؤهل الفتاة لمهنة مربحة.

إن هذه التغيرات في فرص التعليم والعمل أدت إلى تغيرات في أوضاع المرأة عامة، وفي مكانتها الأسرية بشكل خاص. ولكن التغيرات في اتجاهات الناس بما فيهم الشباب نحو أمور تتعلق بالاختلاط الاجتماعي، أو تحرر المرأة اجتماعياً واستقلاليتها لا تزال في تأرجح بين القبول والرفض، وهي إن قبلت بين الشباب بالشكل التجريدي الفكري، فإن ذلك لا يعني قبولها في الواقع، وخاصة للأقارب. أما الفتيات فقد عبرن عن وجود تمييز وتحيز من قبل الأهل للذكور، ومع ذلك فقد أبدين ضرورة الحرص والحذر نحو استقلالية الفتاة.

ورغم أطواق الحماية التي تضعها الأسرة حول الفتاة، فإن مكانة المرأة الواقعية في الأسرة هامة. فقد تبين أنها تلعب دوراً هاماً في قبول أو رفض أوجه من التغير، كما تستغل نفوذها، وخاصة لدى الزوج في اتخاذ القرارات. وقد عبر الكثيرون من الأبناء عن أهمية الدور الذي لعبته الأم في دفعهم للتعليم والنجاح. وقد اتضح أن الدور الذي تلعبه الأم في حفز الأبناء للنجاح والتحصيل أهم من الدور الذي يمارسه الأب. ويمنح دور الأم للمرأة مكانة وقوة أكثر بكثير مما يعترف به المجتمع علانية. فمعظم النساء يتمتعن بسلطة كاملة

بالنسبة لميزانية الأسرة، وبالتالي لهن الدور الأكبر في القرارات الخاصة بشؤون الأسرة. ولكن جميع أفراد الأسرة، بما في ذلك الأم، يحاولون أن تظهر الأمور بالشكل الذي يظهر فيه الأب صاحب القرار غير المنازع.

يلاحظ مما سبق أن الأسرة الأردنية الحضرية تتوافق مع التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية بطرق ودرجات شتى، فبالرغم من محاولات الإبقاء على علاقات القربى، وما يرتبط بها من حقوق وواجبات، فقد حدثت تغيرات في معدلات الخصوبة. وحجم الأسرة، وزيادة فرص تعليم المرأة ومجالات عملها، وبالتالي مكانتها في المجتمع.

إن التغيرات الحالية التي تمر بها الأسرة الحضرية في الأردن، ترتبط في غالبها بالوضع الاجتماعي الاقتصادي للأسرة، وخاصة بالمستوى التعليمي للأبوين. والذي يحدث حاليا، هو ظهور وحدات اقتصادية شبه مستقلة، تبقي على علاقات القربى . ويتوقع أن تضعف هذه العلاقات وتقل أهميتها كأساس لشبكة الإتصال، وأنها ستستبدل تدريجياً بأسس اقتصادية. فالأطر القائمة على البدنة ستستبدل تدريجياً بقيام فئات مهنية ثم طبقات اجتماعية. إن مثل هذا التحول هو تحول نسبي، أي من حيث الأهمية، فلا يمكن توقع زوال أهمية نظام القربى في الأمد القريب أو حتى البعيد. أما حاليا فلا زالت الأسرة محوراً من محاور الحياة الاجتماعية في حياة المجتمع الأردني.

الهوامش

(١) انظر تفاصيل هذه المواقف في: محمد عابد الجابري، نحن والتراث، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، طبعة ٣، ١٩٨٣، أيضاً الخطاب العربي المعاصر، المركز الثقافي العربي، ١٩٨٣.

(٢) حليم بركات، المجتمع العربي المعاصر: بحث استطلاعي اجتماعي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٤، ص.١٣.

(٣) يستعمل مصطلح العائلة هنا بدل الترجمة الشائعة التي يرمز إليها بالأسرة الممتدة أما الأسرة فوحدها كافية للتعبير عما شاع تسميته بالأسرة النووية.

(٤) Talcott Parson, «The Kinship System of the contemporary United States, American Anthroplolgist, Vol. 45, 1948.

(٥) دراسات ميدانية عديدة تناوت هذه النقطة منها:

Eugene Litwak, «Geographic Mobility and extended cohesion, ASR., 25, 1960, PP. 385-391,
M.B. Sussman, «The Isolated Nuclear Family: Facts or Fiction, in Social problems, Vol. 6, 1959 also in Kemal M. Nahas,
«The Family in the Arab World», Marriage and Family Living, Vol. 16, 1964, PP. 193-300. Other studies on this same point will be mentioned later.

(٦) See Raymond A. Baur, How the Society Work. Cambridge, Mass., Harvard Press, 1956.
أيضاً ابراهيم عثمان، الأصول في علم الاجتماع، الكويت، كاظمة، ١٩٨٣، ص ٨٤.

(٧) Samih Farsoun, «Family Structure and Society in Modern Lebanon, Ch. 9 in L.E. Sweet, Peoples and cultures of the Middle East, Vol. 11, New York, Natural History Press, 1970.

(٨) فهد الثاقب، «الروابط العائلية ـ القرابية في مجتمع الكويت المعاصر» حوليات كلية الآداب الحولية الثالثة، جامعة الكويت، ١٩٨٢، ص ٢٣-٤٤.

(٩) UNESOB, (1972a) + UNESOB (1972b) in studies of Development Problems in Selected Countries, U.N., N.Y. 1972, also the same conditions can be found in an unpublished paper by.
عزام أدريس، «أثر الحراك الاجتماعي الصاعد على العلاقات القرابية بين الأسرة الزواجية وأسرة التوجيه: في مدينة عمان، ١٩٨٤.

(١٠) وجد فهد الثاقب ، نفس الدراسة السابقة ، انه كلما ارتفع المركز الاجتماعي الاقتصادي للمبحوث ، زادت نسبة الزيارة للأهل يومياً، فهي ٤٨٪ للعليا، بينما ٢٧٪ للدنيا، وتقترب الوسطى من الطبقة العليا. (ص٢٣) ويعود هذا في الكويت لأسباب السكن، وتوفر وسائل الاتصال وأوقات الفراغ. ويعود هذا التباين مع نتائج هذه الدراسة لاختلاف ظروف كل من مجموعات الدراسة والظروف العامة للمدينتين.

(١١) See UNESOB, (1972b), p. 15

(١٢) محمد صفوح الأخرس، تركيب العائلة العربية ووظائفها: دراسة ميدانية لواقع العائلة في سورية، دمشق، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي، ١٩٧٦. انظر أيضاً علية حسين ، الطلاق في المجتمع الكويتي الكويت، ٢٩٧٨، ص ٣٥.

(١٣) Eugene Litwak, op. cit., p. 388.

(١٤) Ghaus Al-Ansari, Modernization in the Arabian Gulf Countries: A Paradigm of cultural change, 1982, PP. 17-18.

(١٥) لم يكن من الممكن إدخال الغائبين لظروف الوقت والإمكانات ، رغم الاعتقاد بأهمية دراسة أثر السفر والهجرة على نتائج الدراسة . ولعلها تحتاج إلى دراسة خاصة .

(١٦) ظهر من الدراسة أن الفتيات المؤهلات والعاملات أقل تردداً في تقبل اختيار القرار الذاتي . ليس في مجال الزواج فقط وإنما في أغلب أوجه حياتهن الأخرى . كما تبين أن الأهل مستعدون أكثر لتقبل الاستقلالية النسبية لأمثال هؤلاء .

(١٧) المعلومات عن سن الزواج ومعدلاته للفترة الأولى جاءت نتيجة المقابلات وهي متقاربة جداً مع الدراسات الأخرى عن نفس الفترة والتي يظهر بعضها في قائمة المراجع . أما الأرقام عن الفترة الثانية فهي من دائرة الإحصاءات الأردنية .

(١٨) كانت معدلات النمو السكاني أسرع بكثير من توسع السوق الاقتصادي خاصة عد الهجرات الاجبارية . ولكن الحال بدأ يتبدل ما انفتاح سوق عمل في الدول النفطية أدت مردوداتها ذاتها إلى إحياء سوق العمل في الأردن ذاتها ، مما يفسر إلى جانب الغلاء والتضخم زيادة فرص وحاجة المرأة للعمل .

مراجع مختارة للموضوع

(١) حداد، يحي، «التركيب الاجتماعي والاقتصادي للمجتمع الأردني: دراسة في التغير الاجتماعي، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ١٩٨١.

(٢) حوراني، هاني، التركيب الاقتصادي الاجتماعي لشرق الأردن، مركز الأبحاث، بيروت، ١٩٧٨.

(٣) جواد، سعيد، الصراع الاجتماعي في الريف الأردني، دار ابن خلدون للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٧٤.

(٤) خير، مجد الدين ، المميزات البنائية للأسرة النووية الأردنية: دراسة استطلاعية»، مجلة العلوم الاجتماعية، عدد ٢ ، جامعة الكويت، ١٩٨٣ ، ص ١٤٣-١٦٦

(٥) Antoun Richard t., Arab Village: A social Structure study of a Trans-Jordanian Peasant Community, Bloomington, Indiana University Press, 1972.

(٦) Antoun, Richard T., (1972) Arab Villag: A social Structural Study of a Trans-Jordanian Peasant Community, Bloomington, Indiana University Press, 1972.

(٧) Antoun, Richard T., «On the Modesty of Women in arab Muslim Villages», American Anthropologist, Vol. 70, 1968, PP. 671-697.

(٨) Aswad, Barbara C., «Key and Peripheral Roles of Noble Women in a Middle Eastern Plains Village, **«Anthropological Quarterly.** Vol. 40. 1967, PP. 139-152.

(٩) Beck, Dorothy, «The Changing Muslim Family of the Middle East **Marriage and Family Living,** Vol. 19, 1957, PP. 340-347.

(١٠) Durr, Wesley R., (1973). Theory Construction and the Sociology of The Family, New york, John Wiley and Sons, 1973.

(١١) Castillo, Gelia & Others. «Concepts of Nuclear and Extended Family: An Exploration of Empirical referents», **International Journal of Comparative Sociology,** Vol. 9, 1968, PP. 1-40.

(١٢) Dodd, Peter, «Family Honor and the Forces of Change in Arab Society» International Journal of Middle East Studies, Vol. 4, 1973, PP. 40-54.

(١٣) Goode, William J., World Population and Family Patterns, New York, Free Press, 1963 (paperback- 1970).

(١٤) Rosenfield, Henry, (1957), Analysis of Marriage and Marriage Statistics in a Moslem-Christian Arab Village, p. 32-62 in International Archives of Ethnography. 68 (1957).

(١٥) Rosenfeld, Henry, (1968) Change, Barriers to Change and Contradictions in the Arab Village Family, p. 732-752 in **Amer. Anthropologist 70** (1968).

(١٦) Tutunji-Amr, Nevin 91972), A Brief Statement on Population Policy in Relation to the Welfare of Mothers and Children, Paper for the National Seminar on Population Policy as Related to Development Strategy, Jordan, 1972.

(١٧) Unesob, (1970). Inquiry into a Lebanese village. p. 119-136 in **Studies on Selected Development Problems in Various Countries in the Middle East,** United Nations, New York,

(١٨) Unesob, 1970.

(١٩) Unesob, (1972a), Problems and Policy Implications of Middle Eastern urbanization, p. 42-62 in **Studies of Development Problems in Selected Countries of**

the Middle East, United Nations.
(٢٠) Unesob, (1972b), The development of Urban Nuclei: A Case-Study p. 63-80 in **Studies of Development Problems in Selected Countries of the Middle East,** United Nations, New York, 1972.
(٢١) Unesob, (1972c). A Preliminary Report on Uncontrolled Urban Settlements in Amman, Jordan ESOB/HR/14, Beirut, 1973.



مجلة العلوم الاجتماعية ـ المجلد ١٤ ـ العدد ٣ خريف ١٩٨٦ (الصفحات من ١٧٩ ـ ١٩٥)

الطفل وتكوين المفاهيم
دور الروضة والمدرسة الابتدائية

سميرة أحمد السيد
الكلية الجامعية للعلوم والآداب والتربية ـ البحرين

مقدمة :

إنّ فهم الفرد لبيئته والتعامل معها بنجاح يتطلب منه تمييز وتحديد المثيرات التي يتعرض لها ويتعامل معها، ويتطلب هذا من الفرد، معرفة بالخصائص العامة Common Characheristics التي تميز كل مجموعة من المثيرات كفئة ذات خصائص مشتركة للوصول إلى التعميم Generalization. ثم التمييز بين هذه الفئة وغيرها من الفئات الأخرى على أساس الخصائص العامة المرتبطة بها، والتي تميزها عن غيرها من الفئات الأخرى، وترمز هذه الفئات التي يطلق عليها اسم المفاهيم Concepts لأشخاص أو أشياء أو أحداث.

هذا ويتم اكتساب المفاهيم بشكل جيد، يساعد على الاحتفاظ بها والاستفادة منها وتطبيقها في المواقف المختلفة، إذا كانت منتظمة في شكل فئات محددة أي في صورة مفاهيم. وفي الروضة والمدرسة الابتدائية، تكون المعلومات التي تقدم للطفل، مرتبطة بخبراته المباشرة واهتماماته في هذه المرحلة، ويكون ذلك عن طريق المشاهدة والتعامل مع المثيرات المختلفة بصورة مباشرة لاكتشاف صفاتها وخصائصها. ويتم ذلك داخل الصف أو في الساحة الخارجية للمدرسة، أو عن طريق تنظيم الرحلات العلمية. هذا وتوفر المدرسة الابتدائية للطفل، فرص المشاركة أو القيام بالتجارب العلمية البسيطة للاستفادة الذاتية والاستنتاج. وتؤدي الخبرات الحسية المباشرة إلى زيادة معلومات الطفل وتضيف إلى ما لديه من معلومات وتدعمها، هذا، كما أنها قد تشتمل على الكثير من المهارات المعرفية، التي يحتاجها التلميذ،

وتعمل الخبرات الحسية كأساس لتنظيم معلومات الطفل وإعطائها معنى ودلالة أي أنها تساعد الطفل على استدخال وتكوين المفاهيم.

هذا، كما أن النمو المعرفي للطفل عملية تراكمية Cumulative كما يراها بياجيه. فالنجاح الذي يحققه الطفل في أي مرحلة سابقة يعمل كأساس تبنى عليه معلوماته في المرحلة القادمة. ومن هنا يجب الاهتمام بطفل الروضة ومساعدته على المناقشة والاكتشاف الذاتي وتوفير الفرص التي تمكنه من التعامل مع المثيرات المختلفة مع توجيهه ومساعدته على معرفة التسمية الصحيحة للمثيرات المختلفة. هذا، ويجب الاهتمام باللغة وخاصة الجانب التعبيري منها والتسمية الصحيحة للأشياء. وإن كانت مفاهيم طفل هذه المرحلة بسيطة بمقارنتها بالكبار، إلّا أن تزويد الطفل بالخبرات الحسية المباشرة في هذه المرحلة يعده ويجهزه للمرحلة القادمة، وهي المرحلة الابتدائية من ٧ - ١١. وتعتبر المرحلة الابتدائية مرحلة هامة، لأن الطفل في هذه المرحلة يبدأ في استخدام المنطق في تفسيره لبيئته والتعامل معها. ويكون الطفل في هذه المرحلة قد كوّن نظاماً متكاملاً ومتناسقاً من الرموز، يساعده على التعامل مع بيئته والتحكّم فيها. وبذلك يكون الطفل في هذه المرحلة قد اكتسب العمليات الأساسية لتكوين المفاهيم، وهي التعميم والتمييز والثبات التي تساعده على التصنيف الصحيح للمثيرات.

ويهدف هذا المقال إلى بحث العوامل التي تؤثر على عملية تكوين ونمو المفاهيم عند الطفل ودور كل من رياض الأطفال والمدرسة الابتدائية وإسهامها في تكوين ونمو مفاهيم الطفل ونموه المعرفي. ومن ثمّ يتناول هذا المقال ما يلي:

١ - أهمية المفاهيم للفرد بصفة عامة لفهم بيئته والتعامل معها بنجاح.
٢ - تعريف المفاهيم وتصنيفها وخصائها.
٣ - مناقشة تفصيلية لتكوين ونمو المفاهيم عند الطفل مع الإشارة إلى دراسات كل من بياجيه وبرونر وآخرين.
٤ - دور رياض الأطفال وإسهامها في تكوين ونمو المفاهيم عند الطفل ونموه المعرفي. ويتعرض المقال لأهمية الخبرات الحسية المباشرة والمواقف التعليمية الهادفة وفرص التفاعل الاجتماعي واللعب التي تقدمها رياض الأطفال للطفل ومساهمتها في تكوين ونمو مفاهيمه ونموه المعرفي.
٥ - دور المدرسة الابتدائية وإسهامها في تكوين ونمو المفاهيم عند الطفل ونموه المعرفي. ويتعرض المقال إلى نوع وأهمية الخبرات التي تقدمها المدرسة الابتدائية للطفل وإسهامها

في مساعدته على تكوين ونمو المفاهيم والانتقال إلى التفكير المجرد .

ويعتمد هذا المقال على بيانات ثانوية مستمدة من عدد كبير من الدراسات الخاصة بالنمو المعرفي وتكوين ونمو المفاهيم عند الطفل، وبيانات أولية مستمدة من خبرة الباحث كأستاذ جامعي بدولتين خليجيتين.

تعريف المفهوم Concept :

إنّ التصنيف إلى فئات المبني على التجريد والتمييز هو الذي يستخدم للدلالة عليه كلمة محددة يسمى بالمفهوم، Concept. ولا تشير الكلمة الدالة على المفهوم كالمدرس أو الكتاب أو الأمانة إلى شخص معين أو شيء معين أو حدث معين بل تتضمن كل الأشخاص أو الأشياء أو الأحداث التي تندرج تحت هذه الفئة، فتتضمن فئة المدرس كمفهوم، كل المدرسين بصرف النظر عن مؤهلاتهم العلمية، أو المرحلة التي يدرسون بها، أو المادة التي يدرسونها.

هذا، وقد عرف David Fontana «المفهوم» على أنه فكرة Idea كوّنها الفرد من مجموعة خاصة من الأشياء أو الأحداث أو الأشخاص، تم تصنيفها إلى مجموعة أو فئة، على أساس خصائص مشتركة بينها. وبذلك فالمفهوم يمكن تعريفه على أنه فئة أو رتبة Class تم تجريدها وتشكيلها معرفياً من خبرة معرفية مرَّ بها الشخص بصورة مباشرة، أو غير مباشرة. هذا وهناك شرطان أساسيان لا بدّ من توافرهما لتكوين المفهوم:

١ - إدراك وتجريد الخصائص الرئيسية المميزة للأشياء أو الأشخاص أو الأحداث كمجموعات محددة للوصول إلى التعميم، أي القدرة على إعطاء أمثلة إيجابية يتمثل فيها المفهومكمثال :أمثلة للفاكهة: برتقال - تفاح - موز - خوخ.

٢ - التمييز بوضوح بين الخصائص الرئيسية المحددة للمفهوم وبين تلك غير المرتبطةبه، أي التمييز بين المفهوم كفئة محددة وبين غيره من المفاهيم الأخرى. ويتطلب ذلك القدرة على إعطاء أمثلة سلبية للمفهوم. على سبيل المثال تقديم أمثلة لا تتمثل فيها الحيوانات الأليفة قد تكون: أسد - ذئب - نمر.........

خصائص المفهوم Concept Attributes :

ونعني بالخاصة هنا Attribute ما يميز المفهوم كفئة محددة، مثال: المثلث الأحمر، يمكن

تحديد المثلث الأحمر كمفهوم بناء على خاصتين أساسيتين هما الشكل واللون. ويتضمن كل من الشكل واللون كمفهوم مستقل، عدداً من القيم الممثلة للصفة المحددة له كمفهوم، فاللون كمفهوم قد يتمثل في اللون الأبيض أو الأحمر أو الأخضر.... والشكل كمفهوم قد يكون : دائرة أو مثلثا أو مستطيلا . .

القيم الممثلة للصفة أو الخاصة Attribute Values وهي القيم التي تتمثل فيها الخاصة المحددة للمفهوم فاللون كما سبق أن ذكرنا قد يكون أبيض أو أحمر. . .

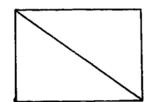
وتختلف المفاهيم من حيث المدى الذي تتمثل فيه القيم المعبرة عن الخاصة أو الخصائص المحددة للمفهوم، فمثلاً الطفل قد يصنف من ناحية الجنس إلى ولد أو بنت فقط بينما الأشكال قد تصنف إلى مثلث أو دائرة أو مستطيل أو مربع - أو. . . .

أنواع المفاهيم «٢»

المفهوم الرابط أو الموحد Conjuctive Concept وتتضح في هذا النوع من المفاهيم القيم الممثلة لعدد كبير من الخصائص المحددة له كمفهوم ويمثل هذا النوع من المفاهيم عدداً كبيراً من المفاهيم التي تتعامل معها، فيتميز مفهوم الكلب بعدة خصائص تمثلها قيم معينة كاللون والحجم والشكل والسلوك. ولكل خاصة من هذه الخصائص قيم تتمثل فيها هذه الخاصة فلون الكلب قد يكون: أبيض أو أسود أو بنياً أو أكثر من لون. وقد يكون صغيراً أو كبيراً أو متوسط الحجم، كذلك هناك أشكال مختلفة من الكلاب، كما أنهم قد يختلفون في خصائصهم السلوكية.

المفهوم المفرق أو المميّز Disconjuctive Concept

هذا النوع من المفاهيم يتطلب تصنيفه وتمييزه كمفهوم معرفة خصائص معينة أو أخرى، أي أن القدرة على تصنيفه كمفهوم تتطلب معرفة هذه الخصائص أو تلك. مثال: تفاحتان، أو كتابان، كرتان، فالخصائص هنا تتضمن النوع، والعدد، والنوع هنا متغير ولكن العدد ثابت كمدلول. مثال آخر: المثلث يمكن الحصول عليه من ٣ أضلاع مرتبطة بثلاث زوايا أو من قسمة المربع كما هو موضح إلى مثلثين متساويين.



ويعتبر هذا النوع من المفاهيم أكثر صعوبة في تعلمه من النوع السابق، أي من المفهوم الموحد أو الرابط الذي يتطلب من الفرد معرفة بالخصائص المحددة له والقيم الممثلة لهذه الخصائص، والمفهوم المفرق يتطلب من الفرد الوصول إلى قاعدة عامة Rule يمكن أن يطبقها في المواقف المتشابهة التي يتمثل فيها المفهوم.

مفاهيم العلاقات Relational Concepts

ويوضح هذا النوع من المفاهيم علاقة محددة مرتبطة بالخصائص المميزة للمفهوم موضوع الدراسة. فعلى سبيل المثال: عند سؤال الطفل عن أكثر عناصر المجموعات الثلاث عدداً يقوم الطفل بتحديد المجموعة التي تتضمن أكثر عدداً من العناصر ويكون ذلك بمقارنة المجموعات الثلاث ومن أمثلة هذه المفاهيم أيضاً، مفاهيم المسافة Distance والاتجاهات Directions. فالمسافة تحدد بالعلاقة بين نقطتين، نقطة البداية ونقطة النهاية، وكذلك الاتجاه يتحدد بالعلاقة بين نقطتين، وتشمل هذه المفاهيم أيضاً مفهوم كثير وقليل ومتوسط ومفاهيم الزمن والوزن والحجم والكتلة، وهذه المفاهيم تعتبر أكثر صعوبة في تعلمها من المفهوم الموحد أو المفرق، وتظهر هذه المفاهيم عند الأطفال في الفترة من ٧ - ١٢ سنة وترجع صعوبة تعلّم هذا النوع من المفاهيم إلى كونها ليست لها خصائص مدركة مرتبطة بها ولكن يمكن تمييزها فقط على أساس إدراك علاقات معينة.

هذا ويمكن تقسيم المفاهيم إلى مفاهيم كلية أو مفاهيم جزئية Sub-Concepts ويعني المفهوم الكلي مجموعة من المفاهيم الجزئية، فمفهوم حيوان مثلاً مفهوم كلي يتضمن كل الحيوانات الأليفة والمفترسة بينها كلب أو قطة أو أسد مفهوم جزئي، فكلب يمثل حيوانات ذات خصائص محددة تدرك عن طريق الحواس ويطلق عليها اسم كلب وهي لها صوت معين وشكل معين، وفراء معين، وسلوك معين.

تكوين ونمو المفاهيم:

بالرغم من وجود شبه اتفاق على أن القدرة على تكوين المفاهيم فطرية أصلاً، فإن

تكوين المفاهيم يتم عن طريق الخبرة وتراكم الخبرة، وهذه الحقيقة هامة للآباء والمربين الـذين يمثلون جماعات مرجعية Reference groups لـلأطفال تسـاعدهم عـلى تنظيم عمليـة الإدراك لتهيئتهم للتعـرف على الخصـائص المميـزة لـلأشيـاء المختلفـة في بيئتهم. ويتم ذلـك بتقـديم وتعريض الطفل لعدد كبـير من الأمثلة الإيجابيـة التي تمثل مفـاهيم مختلفة. فتعـريض الطفـل لعدد كبير من المثيرات في بيئته ومساعدته في التعرف على خصائصها المحددة لها والتعامل معها وتسميتها بأسمائها، يسهّل عليه عملية التعميم والتمييز، وبذلك يمكن مساعدتـه على تصنيف هذه الأشياء على أساس خصائصها العامة المشتركة التي تميزها عن غيرها من الأشياء.

وتـظهر المفـاهيم الأولى للأطفـال في شكل تخيـلات أو تصـورات أو تمثيـلات لشيء أو حادثة أو شخص، على أن يكون هذا الشيء قد سبق ومرّ بخبرة الطفل. وفي حالة غياب هذا الشيء يمكن للطفل استدعاء صورة ذهنية له، إذا ما طلب منه ذلك، فعند سماعه صوت قطة يمكنه ذكر اسمها، إذا ما سئل عن اسم الحيوان الذي سمع صوته، ويرى برونر Brunner أن ما يعبّر عنه الطفـل ما هـو إلا استدعـاء لخبرة سبق وقـد كونها من خـبراته السـابقة عن هـذا الشيء[٤٤]. ويرى بياجيه Jean Piaget أن الطفل بقدرته على استـدعاء صـورة أو تخيل للشيء فإنه يكون قد أصبح قادراً على استخدام الـوظيفة الـرمزيـة للشيء، وذلك يعني أنـه بإمكـانه استخـدام رموز للتعبـير عن أشياء أو أحـداث أو أشخاص دون أن يتعـامل معهم في الـوقت الحاضر. وبذلك يكون الطفل قد أدمج الخبرة الجديدة وأصبحت جزءاً من بنيته العقلية.

ويعتبر بياجيـه أن المحاكـاة واللعب الإيهامي الـذي يقوم به الـطفل في مـرحلة ما قبـل المفاهيم (٢ - ٤ سنوات)* مـا هو إلا تمثيـل لعملية إدمـاج خبرة الـطفل عن الشيء في بنيتـه العقليـة بصورة يمكن استـدعاؤهـا . ففي لعب الأطفال بـالعرائس أو تقليـدهـم لـدور الأم أو المدرسة أو الشرطي، أو الطبيب، يحاول الطفل تمثيل أو تصوير خبرته المكتسبة.

وقد أوضح بيـاجيه في كتـابه اللعب والأحـلام والمحاكـاة، أن الطفـل من خلال هـذه

* قسم بياجية النمو العقلي إلى ٤ مراحل
١ - المرحلة الحسية الحركية من ٠ - ٢ سنة.
٢ - التفكير قبل الاجرائي
أ - مرحلة ما قبل المفاهيم (٢-٤ سنة)
ب - مرحلة التفكير الحدسي (٤-٧ سنوات)
٣ - مرحلة العمليات المحسوسة (٧-١١ سنة)
٤ - مرحلة التفكير الشكلي.

الأساليب الثلاثة، يستطيع عرض وتصوير Representing ما يعرفه عن العالم. كما أوضح بياجيه أهمية اللغة كرموز من خلالها يستطيع الطفل التعبير عما يعنيه. ويرى بياجيه أن اللغة لا تخلق الإحساس Sense أو الشعور Feeling أو ما يعنيه الفرد Intention، وإنما هي تصاحبه وتعبر عنه فقط. هذا ويساعد الطفل على تشكيل خبرته المعرفية، تفاعله مع غيره من الأطفال والكبار، وبالرغم من الأهمية التي أعطاها بياجيه لعملية التفاعل الاجتماعي فإنه أكد على إيجابية الطفل في عملية التفاعل وكذلك نضجه وخبرته السابقة ودورهم الإيجابي في النمو المعرفي للطفل(٥).

ويرى بياجيه أن تحقيق التوازن Equilibrium عملية أساسية في تشكيل خبرة الطفل المعرفية وفهمه وتفسيره للمواقف، وهذا التوازن بدوره يتطلب عمليتين أساسيتين هما عملية الإدماج أو التمثيل Assimilation وعملية الملاءمة Accomodation، فالطفل يفسر الموقف الجديد عادة في ضوء ما اكتسبه من خبرات سابقة شكلت بنيته المعرفية. وعندما ينجح الطفل في ذلك يتم التوازن ويكون الطفل قد أدمج الموقف الجديد أو الخبرة الجديدة لبنيته المعرفية، أما إذا فشل في تحقيق ذلك، فإن عليه أن يعدل من سلوكه أو خبرته لتلائم الموقف الجديد. ويمثل هذا الموقف عملية الملاءمة. وهاتان العمليتان تعتبران أساسيتان لتحقيق التكامل لخبرة الطفل المعرفية (٦). وفي الفترة من ٤ – ٧ وهي ما يطلق عليها بياجيه مرحلة التفكير الحدسي Intuitive Sub-stage يصدر الطفل أحكامه على الأشياء عن طريق الانطباع. فهو يعتمد في هذه المرحلة على إدراكه الذاتي لبيئته المحيطة الذي يكون غالباً سطحياً، ويحدث ذلك لعدم قدرته على الانتباه والتركيز على جميع أوجه الشيء في الوقت نفسه. فهو يركز على بعد واحد للشيء ويستبعد الأبعاد الأخرى. ويسمي بياجيه هذه الظاهرة بالتركز Centrism.

وتتميز مفاهيم طفل هذه المرحلة بالبساطة وعدم الثبات، فطفل هذه المرحلة لا يمكنه إدراك العلاقات بين الأشياء والأحداث أو استخدام المنطق في التعبير عن المواقف. ويكوّن الطفل في هذه المرحلة بعض المفاهيم البسيطة من تفاعله المباشر مع الأشياء والأشخاص، فهو يكون عن طريق الخبرة الحسية المباشرة مفاهيم عن الأشياء ذات الخصائص المحددة المرتبطة بها كالقطة والكلب وبعض أنواع الحيوانات والفاكهة، وإن كان عدد قليل من أطفال هذه المرحلة يصلون إلى مستويات أكثر تجريداً مثل نبات أو حيوان. أما المفاهيم الأكثر تجريداً فتظهر بين سن السابعة والثانية عشرة مثل مفاهيم الأعداد والزمن والمسافة والوزن والكتلة. وترجع الفروق الفردية بين أطفال هذه المرحلة في الناحية المعرفية عادة إلى عدة

عوامل من أهمها: النضج ونعني به نضج الجهاز العصبي المركزي والحواس وقدرتها على التمييز السليم، والذكاء وإتاحة الفرص المناسبة للطفل للتفاعل الاجتماعي مع الأطفال (في الروضة وجماعا الرفاق ومع الكبار). والفرص المتاحة للاستفادة من الخبرات الحسية المباشرة لتهيئة الطفل للتعرف على المثيرات المختلفة وخصائصها التي تميزها عن غيرها. هذا، بالإضافة إلى اختلاف البيئة من حيث درجة تقديمها للطفل من فرص للاكتشاف والابتكار والتعلم الذاتي والتوجيه من جانب الكبار.

وباختصار فإن مفاهيم طفل هذه المرحلة تعكس طبيعة تفكيره ويرى بياجيه أن تفكير طفل هذه المرحلة يتميز بالآتي:

١ - التركيز حول الذات Egocentrism:

فالطفل في هذه المرحلة يفكر من وجهة نظره هو فقط، وهي وجهة نظر ذاتية محدودة دون أن يأخذ وجهات نظر أخرى في الاعتبار، أي أن تفكيره في هذه المرحلة يعكس انطباعه الذاتي عن الشيء.

٢ - التركيز Centrism:

وهو تركيز الطفل على خاصة واحدة أو بعد واحد للشيء وإهمال الصفات أو الأبعاد الأخرى المحددة لهذا الشيء، فإذا قدمنا للطفل كرتين مثلاً مصنوعتين من الصلصال واستقر رأيه على أنهما متساويان في الحجم ثم حولنا إحداهما إلى شكل آخر مثل موزة فقد يقول الطفل «الموزة أكبر لأنها أطول. فالطفل في هذه الحالة يكون قد ركز على بعد واحد فقط وهو الطول وقارنه بعرض الكرة المتبقية. وفي أحيان أخرى يقول الكرة أكبر إذ يكون ركز على العرض فيقول أن الكرة أكبر من الشكل الطويل الرفيع.

٣ - عدم القدرة على القلب أو معكوسية التفكير Irreversibility:

فالطفل في هذه المرحلة يمكنه عمل الشيء وإدراكه بطريقة تسلسلية من البداية إلى النهاية. فمن السهل عليه إدراك أن ٢+٣=٥ ولكنه في الوقت نفسه لا يمكنه التفكير بطريقة عكسية فهو من الصعب عليه إدراك أن ٥-٣=٢.

دور الروضة في مساعدة الطفل على تكوين المفاهيم ونموها:

١ - تقدم الروضة للطفل الكثير من الخبرات الحسية المباشرة وتتيح له الكثير من فرص

التفاعل الاجتماعي مع غيره من الأطفال في نفس المرحلة الزمنية، هذا كما أنّها تهيء له فرص التفاعل الاجتماعي مع الكبار العاملين في الروضة وخاصة مع المدرسة. إن المساحة الخارجية للروضة والحديقة والمطعم وحظيرة الطيور والمكتبة والصف نفسه بأركانه المختلفة وما يحتويه من مثيرات مختلفة يقدم للطفل الكثير من الخبرات الحسية المباشرة. هذا ويستفيد الطفل من هذه الخبرات بطريقة منتظمة بتوجيه من المدرسة أو بصورة غير مباشرة عن طريق المشاهدة والتعامل مع المثيرات المختلفة من خلال اللعب والمشاهدة. فالطفل يكتسب كثيراً من الخبرات الذاتية من الاحتكاك والتفاعل المباشر. هذا وتستخدم المدرسة هذه المثيرات بطريقة منتظمة لتوجيه إدراك الطفل من خلال المشاهدة والمناقشة لمساعدته على اكتشاف الخصائص المميزة للأشياء المختلفة والتمييز بينها وبين غيرها من الأشياء حتى تنمي عند الطفل القدرة على التعميم والتمييز[٨].

مثال: أن تقدم المدرسة صندوقاً من الحلوى المنوعة من حيث الشكل والحجم ولون الغلاف للطفل وتطلب منه تقسيمها إلى مجموعات حسب رغبته هو وعندما يقوم بذلك تناقشه بخصوص المجموعات التي توصل إليها لمساعدته على الوصول إلى الأساس الذي استخدمه في تصنيفه للحلوى، ثم تسأله أن يقدم أمثلة إيجابية أخرى يتمثل فيها المفهوم كاللون أو الشكل. كذلك يمكن أن تطلب المدرسة من الطفل أو طفل آخر مقارنة المجموعات الجديدة التي قد تكونت، أي تطلب منه أن يميز بين المجموعات من حيث عدد العناصر في كل منها للوصول إلى مفهوم أكثر أو أقل أو متساو . ويمكن أيضاً أن تطلب منه تحديد عدد العناصر التي تزيد بها مجموعة على أخرى لمساعدة الطفل على مقارنة عناصر المجموعتين بالتقابل.

٢ - إن تكرار وتنويع الخبرة التي تقدمها الروضة للطفل يساعده على الاكتساب المبني على الاستثارة المعرفية للدافع، وهذا يساعد بدوره على تدعيم الخبرات المكتسبة وتكاملها . ويساعد الطفل على تحقيق ذلك إتاحة الفرص له للمناقشة مع المدرسة وكذلك مع غيره من الأطفال ومساعدته على التعبير عن نفسه والاكتشاف الذاتي وتنمية قدرته على الاستنتاج[٩].

٣ - إن التفاعل الاجتماعي الذي يحدث بين المدرسة والطفل في الروضة أو بين الأطفال من خلال المناقشة أو سؤال الطفل من قبل المدرسة ومناقشته في خبرة معينة مثل قصة أو سؤال عن شيء يحبه أو يمتلكه مع الأطفال يساعده على الاستثارة اللغوية وتنمية قدرته

على التعبير عما يعنيه .

وقد أوضحت Sinclair في دراسة قامت بها[١٠] عن العلاقة بين اللغة ومستوى التفكير عند الطفل، أن لغة الطفل مرتبطة بمستوى تفكيره، فترى أن اللغة ليست مسؤولة عن مستوى تفكير الطفل وإنما تستثيره وتعبر عنه وتدل عليه. فبنية الطفل المعرفيّة هي حصيلة كل ما يعرفه وما يستطيع عمله والتعبير عنه بصور مختلفة.

هذا ولما كانت هناك علاقة إيجابية بين قدرة الطفل اللغوية وخاصة الجانب التعبيري منها ومستوى تفكيره، فإنه يجب الاهتمام بالتبادل اللغوي والاستخدامات الصحيحة للغة في التعامل والتفاهم مع الآخرين وتوصيل رغبات الطفل وحاجاته لهم وفهمه واستيعابه لما يعنيه الآخرون، فالتعبير اللغوي ذو أهمية كبيرة في هذه المرحلة إذ أنه يساعد الطفل على استدخال المفاهيم وبالتالي تكوينها، فالتبادل الكلامي بين الطفل والمدرسة أو بينه وبين غيره من الأطفال، أو بين الطفل ووالديه، يمثل قناة تواصل هامة، من خلالها يستطيع الطفل تعريف العالم من حوله والتعرف عليه.

هذا ويجب ان تهتم الروضة بتنمية قدرة الطفل اللغوية وخاصة الجانب التعبيري منها، لمساعدة الطفل على مرونة التفكير واستثارته، وهذا يتطلب من مدرسة الروضة مساعدة الطفل على التسمية الصحيحة للمثيرات والنطق الصحيح للكلمات وربط الكلمة بالمعنى الدال عليها[١١]. فالتمييز والتصنيف والتسمية، عمليات معرفيّة هامّة وأساسيّة لتكوين المفهوم. فالطفل عندما يستطيع إعطاء أمثلة إيجابيّة يتمثل فيها المفهوم وكذلك التمييز بين المفهوم وغيره من المفاهيم الأخرى ومعرفة الكلمة الدالة عليه كمفهوم يكون قد أصبح قادراً على القيام بعملية التعميم على أشياء أخرى لها نفس الخصائص.

٤ - يمكن للروضة عن طريق اللعب الحر للطفل والملاحظة الموجهة والاستنتاج من خلال هذا اللعب، تنمية قدرته على الاكتشاف والابتكار الذاتي. ويتميز لعب أطفال هذه المرحلة بالخيال، والمحاكاة، هذا كما أن طفل هذه المرحلة بإمكانه القيام بكثير من الحركات التي يستخدم فيها الساقين والذراعين مثل الرقص والتسلق، والحجلة، والقفز والجري وركوب السيارات أو الدراجات وعمل كثير من الحركات المتآزرة، ومن خلال اللعب يمكن للطفل استدخال وتكوين بعض المفاهيم البسيطة مثل فوق تحت أمام خلف أكثر أصغر وبعيد وقريب وبعض المفاهيم الخاصة بالنظام والتعاون والاستقلالية

وإن كانت مفاهيم بسيطة بمقارنتها بمفاهيم الكبار لأنها لم تصل إلى مرحلة الثبات بعد[١٢].

٥ - إن الروضة تقدم للطفل من خلال القصص البسيطة وتمثيل المواقف التي يجب أن يحاكيها الطفل نماذج حية تساعده على استدخال وتكوين المفاهيم البسيطة التي تدعم من خلال المناقسة وتمثيل الدور المفضل له في القصة التي يحبها ويشاهدها. وهذا يساعد الطفل على تكوين بعض المفاهيم الاجتماعية البسيطة مثل تلك المتعلقة بالأمانة والاستقلالية والتعاون ومساعدة الغير وبالرغم من أن هذه المفاهيم تكون بسيطة لم تصل إلى مرحلة الثبات بعد إلا أنها تعتبر أساساً ومادةً خاصةً لمفاهيم الطفل في المرحلة التالية.

وباختصار فإن ما يتعلمه الطفل في الروضة يعتمد على نموه المعرفي ، فالروضة تتعامل مع كل طفل كفرد مستقل له تكوينه الخاص وقدرته الخاصة على التحصيل. فبالرغم من وجود توقعات عامة بين أطفال هذه المرحلة فإن ما نتوقعه يختلف نسبياً من طفل إلى آخر وبذلك يكون دور الروضة هو مساعدة الطفل على اكتشاف قدراته واستخدامها وتنميتها كذلك مساعدته على فهم نفسه من خلال علاقته بالآخرين[١٣]. وما يكتسبه الطفل في الروضة يعتمد على خبرته السابقة وذكائه ونضجه الجسمي والاجتماعي فالطفل يكتسب الخبرات من خلال بنية معرفية خاصة به يدمج إليها الخبرات الجديدة.

هذا كما أن الروضة كبيئة تربوية تساعد الطفل من خلال التفاعل الاجتماعي السليم والتوجيه والاستفادة من الخبرات التي تقدم له على التحرر نسبياً من التمركز حول الذات وأخذ وجهات أخرى غير وجهة نظره في الاعتبار، كما تساهم في تنمية قدرته على إدراك العلاقات البسيطة بين الأشياء والأحداث والمواقف المختلفة، فهي تساعده وتهيئه للمرحلة القادمة مرحلة العمليات المحسوسة. فالنمو المعرفي عملية تراكمية ولذلك لا بد من تحقيق النجاح في المراحل الأولى حتى يصل الطفل إلى المراحل المتقدمة فالإطار المعرفي للطفل هو الأساس الذي يحدد قدرته على اكتساب المفاهيم.

وفي المرحلة الابتدائية أو الطفولة المتأخرة يتميز النمو العقلي للطفل بمرونة التفكير وازدياد فهم الطفل للعلاقات بين الرموز والأشياء والأحداث، وتزداد قدرته على تركيز الانتباه، فيستطيع أن يركز اهتمامه في موضوع واحد، ويصبح الطفل في هذه المرحلة أقل تمركزاً حول الذات في نظرته للأمور، فينظر إلى المواقف المختلفة من وجهات نظر أخرى غير

وجهة نظره نتيجة لزيادة مرونة تفكيره وخبراته وقدرته على التركيز. ويصبح خيال طفل هذه المرحلة عملياً نتيجة لزيادة اهتمامه بالواقع والحقيقة مما يزيد من قدرته على الإبداع والاكتشاف والتركيب. كما يتميز طفل هذه المرحلة بحب الاستطلاع والبحث عن الحقيقة ويطلق بياجيه على هذه المرحلة من ٧-١١ سنة **مرحلة العمليات المحسوسة Concrete Operations Stage** وسميت بذلك لأن الطفل يبدأ في هذه المرحلة في استخدام المنطق في التعامل مع الأشياء المادية والتفاعل معها. ويعتمد الطفل في هذه المرحلة في تفسيره للأشياء وفي استنتاجه للنتائج على الحقائق المدركة الموجودة أمامه. وبالرغم من أن الطفل في هذه المرحلة يمكنه الوصول إلى فروض من خبرات غير محسوسة إلا أنه لا يمكنه تحقيق ذلك إلا إذا كان قد اكتسب هذه الخبرة الحسية في مرحلة سابقة. فطفل هذه المرحلة ما زال محدوداً في تفكيره بمقارنته بالراشدين، فهو يميل إلى الوصف أكثر من التفسير، ويصعب عليه التحقق من الفروض والاستدلال على صحتها من الواقع. فمثلاً إذا اعتقد أن فريق كرة القدم الذي يشجعه هو أفضل فريق، فإنه يستمر في تشجيعه مهما خسر من مباريات.

ويرى بياجيه أن الطفل في هذه المرحلة من ٧-١١ سنة يصل إلى العمليات الأساسية لتكوين المفاهيم. فمبدأ الثبات بالنسبة للعدد أو المحتوى والكمية والوزن يتحقق بالنسبة للطفل في هذه المرحلة ويرى بياجيه أن ثبات العدد يحدث من سن السابعة، فالطفل يعرف أن العدد ٨ كمجموع قد نتج عن عدة أشكال فقد يكون من ٢+٣+٣ أو ١+٥+٢ أو أي شكل آخر طالما أن المجموع هو ٨ وتبقى كمية ثابتة فهو يدرك أن عدد عناصر المجموعة ثابت مهما اختلف ترتيب العناصر المكونة لها، وهو أيضاً يستطيع القيام بالعملية المباشرة أو عكسها فمثلاً يستطيع أن يعرف ٩×٣=٢٧ وأن ٢٧÷٣=٩ أو ٢٧÷٩=٣، أي أنه يصبح قادراً على التفكير بطريقة عكسية أو معرفة معنى العكس، وهذان مبدآن أساسيان لتكوين الكثير من المفاهيم الحسابية والعلمية والمفاهيم الخاصة بتقدير الاتجاهات Directions وتقدير قيم الأشياء والوزن، ويرى بياجيه أن ثبات العدد يبدأ عند الطفل في سن السابعة وثبات التكوين أي المادة التي يتكون منها الشيء Substance يحدث بين ٧-٨ سنوات والوزن من ٩-١١ سنة والكتلة في سن ١٢ سنة.

هذا كما أن تحرر الطفل من التمركز حول الذات في هذه المرحلة ومرونة تفكيره وزيادة قدرته على تركيز الانتباه يساعده على فهم أن الكمية تكون ثابتة سواء أكانت رقماً أو وزناً أو حجماً مهما غيرنا الأبعاد.

ويساعد على نمو مفاهيم طفل هـذه المرحلة وثبـاتها وصـوله إلى التصنيف الثـابت الذي يتطلب معرفة الخصائص العامة المشـتركة الأسـاسية المحـددة للمفهوم أي قـدرته عـلى إعطاء أمثلة صحيحة لا تعتمد على المحاولـة والخطأ، كـما أنه يصبـح قادراً وبـدقة عـلى التمييز بـين المفهوم وغيره من المفاهيم الأخرى دون أي خلط، فوصول الـطفل إلى ذلـك يعني أنه أصبـح قادراً على القيام بالعمليات الأساسية لتكوين المفهوم وهي التجريد والتعميم والتمييز، وطفـل هذه المرحلة يستطيع التصنيف على أساس أكثر من خاصـة كاللون والشكـل والحجم والنوع، هذا ويستطيع طفل هذه المرحلة أيضاً القيام بعملية الترتيب، كالأول والثاني والثالث والرابـع إلى آخره والتقاط الترتيب الصحيح عندما يسأل عنه، كما أنه يستطيع في هذه المرحلة الـترتيب في اتجاهين متضادين مثل من الأطول إلى الأقصر أو من الأقصر إلى الأطول أو من الصغير إلى الكبير أو من الكبير إلى الصغير، كما يتضح له في هذه السن العلاقة بين الكل والجزء.

وباختصار فطفل هذه المرحلة يتكون لديـه في هذه المرحلة المفاهيم التي تسمى بالمفاهيم الموحدة أو الرابطة والمفاهيم المفرقة التي تحتاج الوصول إلى قاعدة عـامة لتكـوينها والكثـير من المفـاهيم والعلاقـات التي سبق الإشارة إليهـا، على أن تكـون الخبرات المـرتبطة بتكـوين هذه المفاهيم قد مرت بخبرة الطفل وتعامل معها بصورة مباشرة.

دور المدرسة الابتدائية:

تعتبر هذه المرحلة هامة وأساسية في استدخال وتكوين مفاهيم الطفل والوصـول بها إلى العمومية والثبات، ويساعد على ذلك زيادة خبرة الطفـل المباشرة وتعـامله مع الأشيـاء المادية ومساعدته في التعرف على خصائصها بنفسه وكـذلك الـوصول إلى إدراك العـلاقات والتشـابه بين الأشياء وفهم الأبعاد المختلفة للأشياء.

وهنا يبرز دور وأهمية المدرسة الابتدائية في مساعدة الطفل على تحقيق ذلك.

١ - إن المدرسة الابتدائية بإمكانياتها وخبرة المدرسين التربوية تستطيع أن توفر للطفـل فرصـاً كثيرة وخبرات متنوعة للتعامل مع الأشياء المادية. فالطفل في المدرسة الابتدائية وخاصـة في المراحل الأولى منها بحاجة ماسة إلى ممارسة الشيء والتعامل معه لكي يكتشف بنفسه خصـائصه المميـزة[١٥] أي يجب أن نساعـده على القيـام بعمليات التجـريـد بنفسـه ثم بـالسؤال والتوجيـه يمكن مساعـدته للقيـام بعمليات التعميم والتمييـز، فمثـلاً مـدرس الحساب قد يقدم له أشكالاً مختلفة ثم يطلب منه تكوين مجموعـات على أسـاس الشكل

ثم يناقشه في الأساس الذي استخدمه في التصنيف كذلك الحال بالنسبة لتصنيف الطيور أو الحيوانات في حصة العلوم أو اكتشاف الطفل للصفات المميزة لطائر معين أو حيوان معين بنفسه أو نبات معين.

٢ - يجب أن تركز المدرسة الابتدائية على الخبرات الحسية المباشرة لمساعدة الطفل على استدخال المفاهيم وتكوينها حتى تساعد الطفل على الانتقال إلى التفكير المجرد. فيجب أن يركز المدرس في هذه المرحلة على الجوانب العملية التي يدركها الطفل بصورة مباشرة وتكون ذات فائدة عملية بالنسبة له ويجب مراعاة ذلك في مساعدة الطفل على استدخال وتكوين المفاهيم الدينية ومفاهيم الاتجاهات.

لذلك يجب أن توفر المدرسة الابتدائية للطفل فرص التعامل المباشر مع ما هو موجود في بيئته وما هو ذو فائدة عملية له في هذه المرحلة، هذا مع مراعاة طبيعة المواقف من حيث أهميتها بالنسبة للطفل ومناسبتها لنموه المعرفي في هذه المرحلة، فتقوم المدرسة الابتدائية بكثير من الرحلات العلمية، لمساعدة الطفل على تكوين وزيادة معلوماته العلمية والجغرافية والتاريخية... وهذه الخبرات المباشرة التي يحصل عليها الطفل من خلال المشاهدة والاكتشاف الذاتي والتوجيه تساعده على تكوين الكثير من المهارات المعرفية كذلك تضع له الأساس لينظم معلوماته. فالخبرة المباشرة تعطي معنى وتدعم ما لديه من معلومات[١٦]. إن هذا التنظيم المحدد للمعلومات المبنى على الخبرات الحسية المباشرة يساعد الطفل على استدخال المفاهيم وتكوينها. كما أن تنوع الخبرة وتكرارها يساعده على عمومية المفاهيم وثباتها والانتقال إلى التفكير المجرد واستخدام المنطق في التعامل مع الأشياء الحسية وإدراك العلاقات بين الأشياء والأحداث.

٣ - وتساعد المدرسة الابتدائية الطفل على استدخال وتكوين الكثير من المفاهيم الدينية والاجتماعية والوصول بها إلى العمومية والثبات. فتستفيد من الزيادة الكبيرة في النمو المعرفي لطفل هذه المرحلة. فالزيادة في مرونة تفكيره وتحرره من التمركز حول الذات وزيادة قدرته على التحليل والربط والاستنتاج واستخدام المنطق وتحول خياله من الخيال الوهمي البعيد عن الواقع إلى الخيال العملي الإبداعي يعطي لمفاهيم طفل هذه المرحلة، طابعاً جديداً، وتصبح مفاهيمه في هذه المرحلة أكثر ارتباطاً بالواقع وأكثر تجريداً وعمومية وثباتاً.

وتتسم المفاهيم الدينية لطفل المرحلة السابقة (رياض الأطفال) عادة بالبساطة والواقعية، فهي تعكس طبيعة نموه المعرفي وخصائص تفكيره. فطفل الرياض يفسر ما يراه بما يعرفه. فعلى سبيل المثال، من وجهة نظر طفل هذه المرحلة يكافأ الفرد لأعماله الخيرة ويعاقب لأعماله الشريرة والجنة مكان كبير جداً لإشباع حاجات الفرد الشخصية والصلاة وسيلة لتحقيق حاجاته والملائكة نساء ورجال بأجنحة بيضاء. وتعمل رياض الأطفال على مساعدة الطفل في هذه المرحلة، على تكوين المفاهيم الدينية البسيطة التي تعمل كأساس يبنى عليه مفاهيمه في المرحلة القادمة. فتستغل رياض الأطفال شغف الطفل بالأمور الدينية وخاصة القصص وحب استطلاعه وقدرته على التذكر المباشر في حفظ السور القصيرة التي يسهل عليه حفظها ومساعدته على ربطها بصورة كلية مبسطة بحياته لمساعدته على تكوين بعض المفاهيم الدينية والاجتماعية بصورة بسيطة وعملية مثل الصدق والتعاون والأمانة...

وتقدم المدرسة الابتدائية التربية الدينية والاجتماعية للطفل بصورة عملية تفسر له العالم من حوله بصورة عملية واقعية وتوضح واجباته وحقوقه ودوره في الحياة. فالعبادات تدرس بصورة عملية وتستخدم أيضاً المناقشة والتحليل لمساعدة الطفل على فهم الأسس التي ترتكز عليها. ويفسر القرآن الكريم للطفل بصورة كلية (وخاصة في السنوات الثلاث الأولى من المرحلة الابتدائية) مرتبطة بحياته. ويجب أن تدرس القصص الدينية والاجتماعية بطريقة شيقة تساعده على التحليل والربط والتطبيق والاستنتاج والاستفادة من القِيَم والنصائح المتضمنة فيها. وبذلك فتقديم التربية الدينية لطفل هذه المرحلة بصورة عملية مرتبطة بحياته وواقعه يساعده على استدخال وتكوين الكثير من المفاهيم الدينية والاجتماعية ونموها وعموميتها وثباتها والانتقال إلى التفكير المجرد. كما يساعد ذلك على تنمية ميوله الدينية واكتسابه الكثير من القيم والاتجاهات الإيجابية.

٤) يجب أن تهتم المدرسة الابتدائية بتنمية قدرة الطفل اللغوية وخاصة الجانب التعبيري منها، فالخبرة اللغوية وخاصة التعبيرية تدعم خبرة الطفل العملية وتعمّقها، لذلك يجب أن تكون الحصص المخصصة للتعبير اللغوي في المدرسة الابتدائية مركزة بدرجة كبيرة على القراءة الحرة وفهم معنى كل ما يقرؤه الطفل والتعبير عنه بصورة واضحة محددة، وتحليل المواقف التي تعبر عنها القصة وتحديد الأفكار الرئيسية المتضمنة فيها وتوظيف القصص لتنمية ميوله وإكسابه الكثير من الاتجاهات والقيم .

وبذلك تعمل المدرسة الابتدائية على تنمية حصيلة الطفل اللغوية (قد تصل إلى ضعف حصيلته اللغوية في المرحلة السابقة) وقدرته على استخدام الكلمات الصحيحة والواضحة المعنى في التعبير. وبزيادة مرونة تفكير طفل هذه المرحلة وحب الاستطلاع لديه ورغبته في البحث والمعرفة والاكتشاف وزيادة اهتمامه بالواقع وتميز خياله بالواقعية والإبداع تزداد قدرته على التفسير والتحليل والتركيب والإستنتاج والإبداع والابتكار. ويمكن أن تساعد المدرسة الابتدائية الطفل على تحقيق ذلك عن طريق إتاحة الفرص والتشجيع وتوفير المواقف العملية التي تساعد على الابتكار والتعلم الذاتي والبحث والاكتشاف. ولذلك يجب أن تهتم المدرسة الابتدائية بميول الطفل وحاجاته وأن توفر له المواقف التعليمية الهادفة وأن تساعده من خلال التعبير الشفوي والكتابي أو الرسم أو التمثيل أو التشكيل على الابتكار والتعلم الذاتي «وأن تشجع التلميذ على الإهتمام بتحليل العناصر الرئيسية لموضوع الدراسة وفهم واستنتاج العلاقات بينها للوصول إلى الأسس التي يرتكز عليها الموضوع، أو الفكرة، وتقديم أفكار جديدة أو حلول جديدة للمشكلة. كما يجب أن تستخدم اللغة في المدرسة الابتدائية بصورة عملية تربط الطفل بعالمه لتنمية معلوماته ومهاراته المعرفية وإكسابه الكثير من الاتجاهات والقيم وتنمية تفكيره.

٥) يجب أن يهتم مدرس المرحلة الإبتدائية بميول التلاميذ وحاجاتهم وأن يتعرف على قدراتهم للعمل عل تنميتها وأن يشجعهم على المشاركة وتقديم الأفكار الجديدة وخاصة تلك المرتبطة بميولهم واهتماماتهم. وهذا يتطلب، ألاّ يقتصر دور المدرس في هذه المرحلة على تقديم المعلومات بل يجب أن يكون أيضاً موجهاً ومرشداً للتلاميذ. وقد أثبتت إحدى الدراسات [١٧]، أن الأطفال في بعض المدارس الإنجليزية (من سن ٧- ١١) التي تتبع نظام الفصل المفتوح أظهروا تقدماً ملحوظاً في نموهم المعرفي بمقارنتهم بأطفال آخرين في نفس المرحلة ملتحقين بمدارس تقليدية . ومن هنا نرى أن ما يحتاجه التلميذ ليس فقط معلومات وإنما فرص جيدة للتعلم وإتاحة الفرص للمشاركة والتعبير عن النفس [١٨].

وهذا يساعد التلميذ على استدخال وتكوين الكثير من المفاهيم وعموميتها وثباتها والانتقال إلى التفكير المجرد.

هذا وبالرغم من أن الكثير من أطفال هذه المرحلة يصلون إلى درجة كبيرة من العمومية والثبات بالنسبة لعدد كبير من المفاهيم إلا أن عدداً منهم لا يتحقق له ذلك إلا في المرحلة القادمة، ويرجع ذلك بالإضافة إلى عوامل أخرى سبق ذكرها إلى عدم توفير الخبرة الحسية اللازمة للطفل في هذه المرحلة لتكوين المفاهيم.

الهوامش

1 - David Fontana, «Concept Formation and Development», in **Psychology for Teachers,** London: The British Psychological Society, 1981), P. 64.
2 - Dennis Child, **Psychology and the Teacher,** 2nd edition (New York: Reinhart & Winston, 1978), P. 113.
3 - This classification is based on John DeCecco and R. Grawford, **The Psychology of Learning and Instructions,** 2nd edition, (Englewood Cliffs, N.J.:, Prentic-Hal Inc., 1974), pp. 291-292.
4 - Dennis Child, op, cit., pp. 113-114.
5 - Jean Piaget, **Play, Dreams, and Imitation,** (New York: Harper & Row Publishers, 1964)
6 - Jean Piaget, **Structuralism,** (New York: Harper & Row Publishers, 1971).
7 - For Detailed discussion of Preoperational Stage see Piaget and Inhelder, **op. cit.,** and also, J.H. Flavell, **The Developmental Psychology of Jean Piaget,** (New York: Van Nostrand Rinhold, 1963)
8 - Bernard Spodek, **Teaching in Early Years,** Englewood Cliffs, N.J.: Prentice-Hall Inc., 1978)p. 75.
9 - C.Kimi, «Piaget Interactionism and the Process of Teaching Young Children». in M. Schwebel and J. Ralph, ed., **Piaget in the Classroom, (New York: Basic Books, 1973).**
10 - H.Sinclair, Language and Operation, (Paris: Dunod, 1967)
11 - Kathrine Read, **The Nursery School: Human Relationships and Learning,** 6th edition, (philadelphia, Pa.: Saunder Co., 1976). pp. 240-243.
12 - Bernard Spodek, **op. cit.,** pp. 239-243.
13 - David Wickens, «Piagetian Theory as a Model for Open System of Education», in Milton Schwebel and J. Ralph, ed., **Piaget in the Classroom. op. cit.**
14 - See, Jean Piaget, Judgement and Reasoning in the Child, (Patterson, N.J.: Littlefield Adams, 1964).
15 - Carolyn I. Saarni, «Applications of Piaget's Cognitive Development Theory, New York University Quarterly, Winter, 1976, p. 30.
16 - Henry Lindgren, **Educational Psychology in the Classroom,** 6th edition, (London: Oxford University Press, 1980), P. 353.
17 - K. Murray, «The effects of two different Educational Programs on Cognitive Development as Measured by Piagetian Tasks», paper presented at Conference of Society for Research in Child Development, Philadelphia, 1973, Quoted in Saarni, **op. cit.,** P. 32.
18 - Saarni, **op. cit.,** p. 32.

لافـون: قضيـة أخلاقيـة لها أبعاد أخرى في تاريخ الكيان الصهيوني

عبد الرحيم حسين
مجلة الثقافة العالمية
المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب
الكويت

تلعب بعض القضايا التي تصنف أحياناً على أنها فضائح أخلاقية دورها في إنهاء الحياة السياسية لبعض المسؤولين والبارزين في التاريخ، وتظهر فضيحة ووترغيت الأميركية التي انهت الحياة السياسية للرئيس نيكسون في أغسطس ١٩٧٤ مثلاً صارخاً في عصرنا الذي نعيشه ولكن مثل هذه القضايا غالباً ما تحمل في ثناياها أبعاداً أخرى تظهر الصراعات بين شرائح الحزب الحاكم وتوجهات قياداته العليا السياسية.

تعتبر قضية لافون التي شهد الكيان الصهيوني بدايتها عام ١٩٥٤ واحدة من هذه القضايا عندما أظهرت هذه القضية إصرار دافيد بن جوريون ومؤيديه على العدوان والتوسع كما أظهرت سعي الصهيونية الدائم إلى الارتباط بالقوى الاستعمارية الأقوى في العالم، من أجل التآمر على الطموحات الوطنية للأمة العربية وتحقيق أهداف توسعية باستخدام الوسائل العسكرية وصراعاتها (حول هذا الارتباط) داخل حزب الماباي الذي حكم الكيان الصهيوني منذ نشأته عام ١٩٤٨ وحتى مايو ١٩٦٧ وكان قوة سياسية أساسية مشاركة في الحكم تارة ومعارضة له أخرى منذ عام ١٩٦٧ وحتى الآن، وبين الفينة والأخرى تتكشف أبعاد وأسرار جديدة لهذه القضية كان آخرها ما نشره ستيفن جرين في كتابه الانحياز والتي سنشير إليها في موضعها من المقال.

لقد لعب أكثر من شخص دوراً أو أدواراً في هذه القضية وكان كل واحد منهم يمثل اتجاهاً ورمزاً لظاهرة معينة متصارعة مع غيرها.

وقد أوردنا تعريفاً بهم في نهاية البحث.

بداية القضية :

شكل العدو الصهيوني في عام ١٩٤٨ وحدة مخابرات عسكرية مهمتها القيام بعمليات خاصة (تخريبية) في الأقطار العربية. وكانت عند بداية تشكيلها مرتبطة بوزارة الخارجية ثم تحولت إلى وزارة الدفاع الصهيونية[١] وأصبحت تابعة لمؤسسة الاستخبارات العسكرية الصهيونية (موديعين) آنذاك التي كان يرأسها الكولونيل بنيامين جبلي. ويبدو أن الوحدة استطاعت أن تجند منذ عام ١٩٥١ مجموعة من اليهود في مصر للعمل معها[٢] وأصبح لهذه المجموعة مسؤول مباشر في القاهرة، وكما يبدو من تسلسل الأحداث أن الكولونيل نوري عثمان المسؤول عن التجسس المضاد في مصر آنذاك كان متحسباً لوجود هذه الوحدة ونشطا في البحث عن نشاطاتها.

وفي النصف الثاني من يوليه ١٩٥٤ فوجئت سلطات العدو الصهيوني، وخاصة موسى شاريت رئيس الوزراء وكذلك لجنة الدفاع في الكنيست، المسؤولة عن إعطاء الأوامر بتنفيذ العمليات العسكرية خارج اسرائيل، بالقاء السلطات المصرية القبض على أحد عشر شخصاً من أفراد المجموعة وفرار اثنين هما المسؤولان عنها خارج مصر. بينما كانوا يحاولون القيام بعمليات تخريبية في القاهرة والاسكندرية ضد المنشآت الأميركية والبريطانية، وكان الهدف الصهيوني من وراء ذلك كما هو شائع حتى الآن احراج حكومة الثورة المصرية واظهارها بمظهر العاجز عن حماية أمن البلاد وتعكير العلاقات بين جمال عبد الناصر والغرب [٣] وعرقلة تنفيذ جلاء البريطانيين عن منطقة قناة السويس خشية من تغير ميزان القوى في المنطقة ضد الكيان الصهيوني.

وعندما قدم أفراد المجموعة للمحاكمة في ١٩٥٤/١٢/١١ بمصر ثبتت إدانتهم وصدرت في ١٩٥٥/١/٣١ أحكام بالسجن على ثمانية منهم، والأعدام على إثنين هما د. مرزوق، صمويل عازار، أما الحادي عشر فكان قد انتحر قبل المحاكمة[٤] . وتمكن قائد المجموعة (ايلاد) ومساعده من الفرار خارج مصر.

ارتفعت أصوات داخل الكنيست الصهيوني وداخل حزب الماباي والهستدروت مطالبة بمعرفة حقيقة ما جرى وتحديد المسؤولية عن إعطاء الأوامر بالتخريب. وبناء على هذه المطالبة وبأمر من موسى شاريت شكلت لجنة للتحقيق في ديسمبر ١٩٥٤ لم تنته إلى قرار صريح. ولكن تشكل لديها انطباع- دون إثبات قاطع- من خلال الوثائق التي اطلعت عليها آنذاك أن لافون وزير الدفاع هو المسؤول عن إعطاء الأمر بالتخريب [٥] معتمدة على أقوال ضابط

المخابرات (الكولونيل جبلى) الذي أصر على أنه نفذ العملية بناء على أمر شفوي من لافون نفسه [٦]، وعلى تقرير بتاريخ ١٩٥٤/١١/١ مقدم من الضابط نفسه إلى رئيس الأركان آنذاك موسى دايان جاء فيه أن العملية نفذت بناء على أوامر لافون مباشرة [٧] وبدون علم أي جهة أخرى لا رئيس الأركان ولا رئيس الوزراء آنذاك (موسى شاريت). ولكن لافون أصر على أن الضابط (الكولونيل جبلى) هو الذي أمر بتنفيذ عمليات التخريب على مسؤوليته [٨] وكان رأي لجنة التحقيق «في التحليل النهائي، أننا نأسف بأننا لم نكن قادرين على إجابة الأسئلة التي وضعها رئيس الوزراء أمامنا. يمكننا القول فقط بأننا غير مقتنعين بأن الكولونيل جبلى لم يتسلم أوامر من لافون، كما أننا غير متأكدين بأن وزير الدفاع أعطى فعلاً الأوامر المنسوبة إليه إلى جبلى [٩] وانتهى الأمر في تلك المرحلة باستقالة لافون من وزارة الدفاع (أو إقالته بأمر شاريت) في فبراير ١٩٥٥ وتعيينه سكرتيراً للهستدروت، ونقل الضابط جبلى من مركزه مع عودة دافيد بن جوريون إلى رئاسة الوزارة ووزارة الدفاع وبقاء كل من موسى دايان وشمعون بيريز في منصبيهما.

والسؤال هنا هل كان الانضباط العسكري مفقوداً في المؤسسة العسكرية الصهيونية؟ وهل كانت الجرأة الأدبية منعدمة؟ أم أن الأمر حمل في طياته أموراً أخرى؟

الخلافات الشخصية:

إن الأزمة الأخلاقية التي ظهرت حول «من أعطى الأمر بالتخريب» لم تبدأ فجأة ولكنها كانت كامنة في الأحداث التي سبقتها؛ فعلى المستوى الشخصي ذكر موسى دايان أن خلافه مع لافون بدأ عام ١٩٤٩– عندما كان دايان قائداً للجبهة الجنوبية وعندما كان لافون سكرتيراً للهستدروت– حول طرد أهالي مدينة المجدل العربية عندما اصرّ دايان على طردهم جميعاً وأيده دافيد بن جوريون في ذلك بينما طالب لافون بابقاء عمال النسيج كي يستفاد منهم [١٠] وانتصر أخيراً رأي دايان، وظهر الخلاف بينهما ثانية حول مهمات وحدة العمليات الخاصة التي سبق ذكرها عندما يصبح لافون وزيراً للدفاع ودايان رئيساً للأركان فقد حذر دايان الضباط من محاولات لافون في استخدامها لأنه كان يؤيد في تلك الفترة اجراء عسكرياً ضد مصر ومارس سلطات دكتاتورية في الجيش بما في ذلك الحصول على أنواع السلاح [١١]. وكان لافون يرفض صلاحيات موسى شاريت كرئيس للوزراء وينظر إليه كوزير للخارجية فقط. ولم يقدم له التقارير عن حوادث الحدود مع الأقطار العربية [١٢]. وقد ذهب بن جوريون إلى

تأييد دايان في اتهامه لافون بالدكتاتورية وأورد رسائل من موسى شاريت رئيس الوزراء آنذاك موجهة إلى لافون تثبت رأيه. ففي رسالة بتاريخ ١٩٥٣/٨/١٤ وجه شاريت رئيس الوزراء ووزير الدفاع بالنيابة (حيث كان بن جوريون في اجازة) رسالة إلى لافون طلب فيها إبلاغه بأي عملية خطيرة تتم ضد الأقطار العربية. وفي رسالة أخرى من شاريت بتاريخ ١٩٥٤/٥/٢٥ إلى لافون ذكر فيها أن تقارير الأمن لا تصله كما ينبغي وتجري الأمور دون علمه ويسمع بأمور ويقرأ عنها لا معرفة له بها. وطالب بضرورة إبلاغه الحقائق قبل كشفها [١٣]. وقد لخص شاريت في مذكراته العلاقات بين القيادات العسكرية آنذاك بكلمات واضحة محددة «لم أكن أتصور فقط أننا يمكن أن نصل إلى مثل هذه الحالة المفزعة من العلاقات المسمومة: إظهار الكراهية والحقد علناً والخداع المتبادل في قمة وزارتنا المجيدة (الدفاع)» [١٤].

السنوات الصعبة (التمهيد للعدوان الثلاثي):

هذا على مستوى المؤسسة العسكرية وأما على مستوى الكيان الصهيوني نفسه فقد عاش هذا الكيان في الفترة ما بين ١٩٥٣- ١٩٥٦ سنوات صعبة عندما قطعت العلاقات الدبلوماسية بينه وبين الاتحاد السوفياتي في فبراير ١٩٥٣ وحوكم أطباء يهود في روسيا بتهمة تسميم المرضى، وانتهت الهجرة الجماعية اليهودية التي شهدها الكيان الصهيوني في الفترة ما بين ١٩٤٨- ١٩٥٢ وتحولتْ إلى خيط رفيع بدلاً من ذلك [١٥]. وأحست «إسرائيل» بالعزلة وبدأت تسعى للحصول على السلاح من الولايات المتحدة الأميركية [١٦]. ومع بداية هذه الفترة الصعبة مارس الكيان الصهيوني سياسة عدوانية جديدة ضد الأقطار العربية وضعها بن جوريون قبل استقالته من وزارة الدفاع في ديسمبر ١٩٥٣ عندما أخذ اجازة أمضاها في كيبوتز سدي بوكر في النقب جنوب فلسطين درس فيها متطلبات الكيان الصهيوني العسكرية وقدم برنامجاً بذلك إلى الحكومة وأقرته [١٧].

وظهرت آثار هذه السياسة الجديدة مباشرة، وأشرف على تنفيذها رئيس الأركان موشي دايان الذي عينه بن جوريون قبل مغادرته وزارة الدفاع في آخر قرار وزاري وقعه آنذاك [١٨]. حين بدأت سلسلة الاعتداءات الصهيونية على الأقطار العربية (بعد فترة من الهدوء النسبي منذ عام ١٩٤٨) بشن غارات مفاجئة أشهرها الهجوم على قرية قبية في الضفة الغربية (اكتوبر ١٩٥٣) وفي هذه الغارة تبادل بنحاس لافون وبن جوريون الاتهامات حول

إعطاء الأوامر بالاعتداء على قبية وتساءل شاريت وقتها عن جدوى هـذه الغارة وتبعتها الغارة على محطة سكة حديدة غزة ومـا نتج عنهـا من نسف عربـة محملة بالجنـود في فبرايـر ١٩٥٥ . ونـلاحظ هنا أن دايـان ودافيد بن جـوريون ومعهـما شمعون بـيريز هم الـذين بدأوا الأعـمال الاستفزازية والعـدوانية ضـد مصر والأردن ولا نلاحظ أي دور لبنحـاس لافون الـذي وصفه دايان بالعدوانية ووصفه بن جوريون بالدكتاتورية العسكرية وهو أمر يتعـارض مع الاتهـامات السابقة الموجهة ضد لافون.

وخلال هذه الفترة السابقة «أحس دافيد بن جـوريون أثنـاء غيابـه عن الوزارة بضعف الأمن الوطني في الكيان الصهيـوني ولاحظ تدهـور وضع البـلاد عامـة ووضع حـزب المابـاي الـــذي يقـود العمـــل الصهيــوني خـــاصـــة كـــما رأى نقص الانضبـــاط في دوائـــر الحكومـة والسهتدروت[١٩]. وهي عبارات نقد موجهة مباشرة إلى شاريت رئيس الوزراء ولافـون وزير الدفاع وفيها تعميم لواقع كان المجتمع الصهيوني يعيشه. وفيها تـأييد لـرأي شاريت السـابق عن الحالة المفزعة التي وصلت إليها المؤسسة العسكرية.

وإذا ما تذكرنا أن بن جوريون وضع سياسة عدوانية جديدة قبل مغادرته وزارة الـدفاع فإن تصريحه هذا لا يعدو كونه تغـطية لسيـاسته الجـديدة وتـبريراً لضرورة عـودته إلى الـوزارة لتنفيذها.

أكثر من فضيحة :

ظهرت قضية «لافون» التي طويت على عجل وراح ضحيتهـا لافون نفسـه متجرعـاً المرارة إلا أن فضـائح أخـرى منها فضيحـة عامـوس بن جوريـون الأخـلاقيـة. وهـو ابن دافيـد بن جوريون الأكبر الذي كان يعمل مديراً للشرطة في الكيان الصهيوني، وانتهت بإقـالة عـاموس بعد أن تركت أول ظلال من الشك عـلى شخصية بن جـوريون الأب، كـما ظهرت فضيحـة قيادة حزب الماباي نفسه أثناء الحرب العالمية الثانية واتهام قياداته بالتآمر مع النازيين عـلى قتل يهود المجر وذلك عندما أشار جرين وايلد أحد أعضاء منظمة الارغون عـلى صفحات نشرات خاصة كان يطبعها ويوزعها إلى دور الدكتور يسرائيل كستنر (ممثل حزب المابـاي ورئيس لجنة إنقاذ اليهود المجر خلال الحرب العالمية الثانية) التآمري مع الضباط النازيين من أمثال ايخمان، بيشر، كرومي ومساعدتهم على قتـل يهود المجـر مقابـل انقاذ عـدد محدد من أقـربائـه وبعض القيادات الصهيونية المسؤولة هناك .[٢٠]

مما أثار التساؤل داخل الكيان الصهيوني عن دور حزب الماباي وقياداته ومدى صلاحيتهم للحكم، كما أثارت هذه القضية وضعاً داخلياً متفجراً ضد بن جوريون نفسه.

تأزم الموقف :

رافق هذه الأوضاع الداخلية المتردية أمران زادا من صعوبة السنوات التي أشار إليها أبا إيبان :

الأول: تنامي مركز مصر السياسي العالمي وتصاعد زعامة جمال عبدالناصر بين الأقطار العربية ودول عدم الانحياز وظهر ذلك واضحاً في مؤتمر باندونج لدول عدم الانحياز في ابريل ١٩٥٥.

ويرى بعضهم أن مؤتمر باندونج كان منعطفاً تاريخياً إن لم يكن سياسياً في المنطقة العربية بسبب ما نتج عنه من بداية علاقات بين عبد الناصر والمعسكر الاشتراكي خلال جلسات المؤتمر أبرزها لقاء عبد الناصر مع شو ان لاي رئيس وزراء الصين آنذاك وتطور هذه العلاقات إلى عقد صفقة الأسلحة التشيكية مع مصر مما أوجد في نظر الصهيونيين إخلالاً واضحاً بالتوازن العسكري ضد مصلحة الكيان الصهيوني.

الثاني: الخلاف الحاد على الصعيد الداخلي الصهيوني بين دافيد بن جوريون رئيس الوزراء ووزير الدفاع وبين موسى شاريت وزير الخارجية حول قضية العلاقات الصهيونية العربية. وقد أشار إلى هذا الخلاف شاريت نفسه بعد اعتزاله السياسة في محاضرة ألقاها في نوفمبر ١٩٥٧ بمعهد بيت بيرل للدراسات العمالية الصهيونية عندما ذكر صراحة أنه كان ينبغي التخفيف من الحوادث على الحدود في الفترة ما بين ١٩٥٣ - ١٩٥٥. وضرب مثلين على ذلك محددين هما الغارة على قبية والغارة على قطاع غزة[٢١]. وعارض في المحاضرة نفسها سياسة بن جوريون التي تهدف إلى تحقيق السلام مع العرب عن طريق القوة «ورأى أن السلام يأتي عبر مصالح متبادلة بين الطرفين العربي واليهودي» وضرب أمثلة على ذلك: إمكانية إعطاء ممر للأردن إلى البحر المتوسط، وجعل حيفا ميناء حرا[٢٢]. وفي النهاية أدان كل سياسات بن جوريون في الفترة نفسها عندما أعلن أن العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦ لم يكن ضرورياً وكان يمكن تجنبه بممارسة سياسات أخرى[٢٣].

رغم أن شاريت لم يشر إلى هذه السياسات الأخرى إلا أن ستيفن جرين استناداً إلى تقرير الان دالاس مدير CIA الذي رفعه في ١٩٦١/٢/٨ إلى الرئيس كنيدي حول قضية لافون يروي أن اتصالات سرية جرت بين موسى شاريت والرئيس عبد الناصر استهدفت تحقيق «السلام» وجرى تشويه هذه الاتصالات وإنهائها.

لقد تم تشويه الاتصال الأول والوحيد بين مصر وإسرائيل في ظل دبلوماسية شاريت الهادئة المتزنة عندها أمر عبد الناصر بقطع الاتصالات مع الإسرائيليين بعد كشف أمر حلقة التخريب[٢٤] . كما يذهب جرين إلى أبعد من ذلك ويعتقد أن كشف حلقة التخريب تم عن عمد من بعض القيادات الصهيونية مستشهداً بأقوال أفري إيلاد رئيس الوحدة الذي اعتقد بأن الكشف تم عمداً:

إن رئيس الموساد (ايسر هرائيل) هو الذي تعمد كشف الحلقة بغية تسلم الموساد أمر العمليات العسكرية الخارجية وقد تم لها ذلك».

ومستشهداً بأقوال دافيد شتائيل (قائد منطقة القدس) إلى افري ايلاد: «بسببك يا افري ليس هناك سلام »[٢٥] . ورغم أننا لا نستبعد صدق رواية رئيس الوحدة التخريبية ونعتقد بصحة افتعال بن جوريون للأحداث تمهيداً لعدوان ١٩٥٦ بغية الإفلات من الأزمات الداخلية إلا أننا نتحفظ على ما ورد فيها فيما يخص الاتصالات مع الرئيس عبد الناصر إذ لم يقدم جرين نفسه أو دالاس في تقريره المذكور دليلاً واحداً على هذه الاتصالات كما لم يذكر أي طرف كان له دور فيها. كما أن الرئيس عبد الناصر نفسه أعلن أكثر من مرة عن رفضه لإجراء أي اتصال مباشر أو غير مباشر مع العدو الصهيوني، وشكا دافيد بن جوريون من تعنت الرئيس عبد الناصر في هذا المجال ورفضه لأي اتصال مع الصهيونين. ويؤكد ايلمور جاكسون في كتابه «مهمة وساطة في الشرق الأوسط» الذي قامت جريدة الرأي العام الكويتية بعرضه رفض الرئيس عبد الناصر لإجراء أي مفاوضات مباشرة مع العدو الصهيوني وقبوله بالوساطة غير المباشرة، كما يؤكد إيلمور أيضاً إصرار بن جورين على العدوان دون علم موسى شاريت استناداً إلى حادث الاعتداء الصهيوني على مدينة خان يونس في ١٩٥٥/٩/١[٢٦] .

ونعتقد أن رواية دالاس في عام ١٩٦١ استهدفت قطع المفاوضات الأميركية التي بدأها آنذاك الرئيس الأميركي كنيدي مع الرئيس عبد الناصر بشأن القضية الفلسطينية كما استهدفت إضعاف مركز بن جوريون داخل الكيان الصهيوني والإتيان ببديل له يصلح لتنفيذ السياسات الأميركية الجديدة نحو إسرائيل التي بدأت بوادرها في عام ١٩٦٢ بتزويد إسرائيل

بصواريخ هوك الأميركية، وظهرت واضحة في عهد الرئيس الأميركي جونسون بعد اغتيال الرئيس كيندي.

العدوان الثلاثي :

أمام هذا الوضع الصهيوني المتردي وأمام إحساس المسؤولين الصهاينة بتغير ميزان القوى لصالح مصر اندفع دافيد بن جوريون بحثا عن مغامرة تخرج الكيان الصهيوني من مأزقه وتبعد خطر سقوط حزب الماباي ودافيد بن جوريون نفسه. وقد وجد فرصته هذه عندما لعب دوره الطبيعي كأداة استعمارية وشارك كطرف متآمر مع فرنسا وبريطانيا في العدوان الثلاثي على مصر في ٢٩ اكتوبر ١٩٥٦.

انتهى العدوان الثلاثي على غير ما توقع المعتدون. وثبت للعالم أجمع أن الكيان الصهيوني أداة استعمارية توسعية تستخدم لضرب الطموحات الوطنية والحد من قدرات الأمة العربية على تحسين أوضاعها الاجتماعية.

إلا أن العدوان الثلاثي على مصر نجح في إلهاء التجمع اليهودي في فلسطين عن المشاكل الداخلية، وجعله ينغمس في الحرب ومشاكلها ونتائجها كما ساعد هذا العدوان على بروز شخصيات عسكرية وسياسية صهيونية من أمثال موسى دايان وأبا إيبان وحقق بن جوريون أهدافه الداخلية. واستطاع التخلص بهدوء من يسرائيل كستنر رمز تآمر الماباي مع النازيين عندما قام أحد عناصر الاستخبارات باغتياله في ١٩٥٧/٣/٧ عشية الانسحاب الصهيوني من قطاع غزة. ولم يبقَ غير لافون «المجروح» الذي يخشى عدم سكوته واحتمال توصله إلى ما يكشف دور بن جوريون التآمري ضده وضد السلام.

الصراع داخل حزب الماباي :

شهدت الفترة ما بين ١٩٥٧ - ١٩٦٠ صراعاً مكشوفاً بين قيادات حزب الماباي والهستدروت بدأها موسى دايان عندما هاجم سياسات الهستدروت وطالب بالحد من صلاحياته التي تتعارض مع سياسة الدولة قاصداً بنحاس لافون سكرتير الهستدروت ومن يؤيده. رد عليه لافون بهجوم صارخ على صفحات جريدة دافار (الكلمة) الناطقة باسم الهستدروت في ١٩٥٩/١/٤ متهما إياه باللامسؤولية والتطلع إلى المناصب العليا[٢٧].

ولقيت مطالب دايان تأييداً من دافيد بن جوريون ومجموعة من الجيل الثالث لقيادات حزب الماباي[٢٨] وبعض قيادات اتحاد كيبوتز ايشود[٢٩] التابع أصلاً للماباي.

ويمكن التمييز في هذه الفترة بين ثلاث شرائح قيادية في حزب المباي والهستدروت: الشريحة الأولى وتمثل الجيل الأول الذين قدموا إلى فلسطين في الفترة ما بين ١٩٠٤ - ١٩١٤ في موجة الهجرة الأولى (العليا) واعتبروا أنفسهم المؤسسين والرواد يمثلهم دافيد بن جوريون وليفي أشكول وكان تأثير هذه الشريحة معنوياً أكثر منه مادياً إذ أن معظم أفرادها كانوا قد انتهوا أما بسبب الوفاة أو بسبب اعتزال العمل في أواخر أيام حياتهم وأطلق عليهم آنذاك جيل (الفاتيكيم) القدامى.

الشريحة الثانية وتمثل الجيل الثاني من القيادات وكان معظم أعضائها في خريف عمرهم السياسي وتظهر أهميتها في توجيهها للعمل الصهيوني بالتعاون مع جيل الفاتيكيم واستشارته، ومثّل هذه الشريحة بنحاس لافون، بنحاس سابير، جولدا مائير وهم من المجموعات التي استوطنت فلسطين في العشرينات من القرن العشرين. وأطلق عليهم اسم (الجوش) (الكتلة).

الشريحة الثالثة وتمثل الشباب المتطلع لمركز القوة في «الهستدروت» ومناصب الدولة والدخول في عضوية الكنيست[٣٠] وهؤلاء كانوا في معظمهم من مواليد فلسطين (السابرا) وأعضاء في اتحادات الكيبوتز (المزارع الجماعية) وضباطاً في الجيش واستمدوا قوتهم من أدوارهم العسكرية والسياسية خلال حرب ١٩٤٨، ١٩٥٦ ومثلهم في تلك الفترة موسى دايان، شمعون بيريز، وأبا إيبان وأطلق عليهم اسم «هتسعيريم». وظهر الصراع واضحاً بين الشريحتين الثانية والثالثة بسبب تطلع الهتسعيريم واستعجالهم الصعود إلى المناصب والمشاركة في اتخاذ القرار لا في تنفيذه. وبدأت هذه الشريحة تفكر بحكم الظروف الاقتصادية والسياسية بطريقة تختلف عن الفاتيكيم والجوش ولم تعد المفاهيم الريادية في العمل الصهيوني التي ظهرت في العشرينات متلائمة مع أفكارهم وأخذوا يتطلعون إلى خلق واقع اجتماعي وسياسي جديدين. والغريب في الأمر أن دافيد بن جورين أيد هذه الشريحة في تطلعاتها وأفكارها على حساب الشريحة الثانية.[٣١]

قضية لافون من جديد :

في حدة الصراع الدائر بين هذه الشرائح عادت قضية لافون إلى الظهور عام ١٩٥٩ لتلعب دوراً حاسماً في الصراع، وذلك أثناء محاكمة أحد المسؤولين عن وحدة التخريب عسكريا في ١٩٥٩/٧/٢٩ بتهمة إفشاء أسرار الأمن وإدانته والحكم عليه بالحبس ١٢ سنة[٣٢] لكنه كشف أموراً كثيرة أثناء محاكمته[٣٣]. أوضح عن بعضها حاييم لاسكوف رئيس

الأركان بعد دايان عندما قدم مستخلصات من أقوال الضابط إلى بن جوريون وفيها اتهام ضابطين آخرين غير الضابط (جبلي) بالتورط في القضية. مما استدعى تشكيل لجنة عسكرية جديدة للتحقيق في الأمر لم يرضَ عنها لافون وطالب بتغيير رئيسها(٣٤). كما طلب لافون رسميا ـ استناداً إلى أقوال الضابط السابقة ـ من دافيد بن جوريون إصدار بيان ينفي تهمة تورطه في قضية المتفجرات عام ١٩٥٤ ويخلي مسؤوليته من إصدار الأوامر بالتخريب ويرد إليه اعتباره السياسي(٣٥) وذلك استناداً إلى ما علم به لافون من أحد ضباط الأركان عن تزييف وثائق الجيش الصهيوني فيما يخص حوادث ١٩٥٤(٣٦). ولكن بن جوريون رفض إصدار مثل هذا البيان بحجة أن تبرئة لافون تعني إدانة شخص آخر وهو أمر ليس من صلاحياته كرئيس للوزراء وإنما من صلاحيات التحقيق القضائي(٣٧) وهنا وقف بن جوريون مدافعاً بلا هوادة عن موشي دايان وعن مدير وزارة الدفاع شمعون بيريز اللذين دارت الشبهات حولهما منذ البداية بتدبير قضية المتفجرات في مصر.

بعد رفض بن جوريون قام لافون برفع القضية إلى لجنة الشؤون الخارجية والأمن في الكنيست الصهيوني (على غير رغبة من بن جوريون) التي كلفت لجنة وزارية عليا في التحقيق من جديد، كما نقل القضية إلى الرأي العام وبدأت جريدة دافار (الكلمة) الناطقة باسم الهستدروت نشر الكثير عن ملابسات القضية، كما بدأت مهاجمة لافون للمؤسسة العسكرية الصهيونية(٣٨).

وفي ديسمبر عام ١٩٦٠ قدمت اللجنة تقريرها الذي أخلى مسؤولية لافون من مسؤولية حوادث ١٩٥٤ وحمل جبلي مسؤولية إصدار الأمر بالتخريب(٣٩). ممّا يعني نسفاً لكل ادعاءات دايان ودافيد بن جوريون وشمعون بيرس والضباط المتعاطفين معهم. إلّا أن اللجنة لم تشر إلى اسم المسؤول الذي أعطى الأمر إلى جبلي ببدء التخريب. ولم يتردد لافون في توجيه تهمة التآمر عليه إلى كل من دايان وبيرس. وفي هذه المرحلة قدم دافيد بن جوريون استقالته بحجة أن تبرئة لافون ليست من صلاحيات اللجنة الوزارية (رغم أنها ضمت وزير العدل) وأنه لن يشارك في وزارة قامت بمثل هذا العمل(٤٠) ممّا جعل ليفي أشكول الذي كان وزيراً للمالية يتدخل في الأمر مقترحاً حلاً لإنهاء الأزمة يتلخص في إزاحة لافون عن سكرتارية الهستدروت وعدول بن جوريون عن استقالته وقد تم ذلك فعلاً وطرح أمر طرد لافون على التصويت في اللجنة المركزية للهستدروت التي أيدته بـ ١٥٩ صوتاً مقابل ٩٦ صوتاً عارضت إزاحة لافون(٤١) وبدا حتى هذه اللحظة أن دافيد بن جوريون ومؤيديه حققوا ما خططوا له في عام ١٩٥٤. ونجوا من تهمة التآمر على كل من شاريت ولافون.

كتلة «من هايسود»:

شكلت الكتلة المؤيدة للافون مجموعة أسمت نفسها «من هـايسود»[٤٢] (من الأسـاس) وبدأت تطالب بالعودة إلى المفاهيم الريـادية الأولى في العمـل الصهيوني وظلت تـذكر بجـرح لافون وبالتالي تذكر بعدم نزاهة دافيد بن جوريون ومجموعته، ولم تعد قضية لافون قضية « من أعطى الأمر بالتخريب» ولكنها أصبحت قضية صراع عـلى السلطة وصراع مفاهيم وفلسفـات داخل حزب المباي نفسه. [٤٣]

وفي هذه المرحلة أمام صورة الكيان الصهيوني كـأداة استعمارية بعد العـدوان الثلاثي، وأمام الانقسام الداخلي في الحزب يبدو أن بن جوريون وصل إلى مرحلة اليأس والخشية عـلى انهيار الكيان السياسي الذي ساهم مساهمة فعالـة في بنائـه وعبر عن يـأسه هـذا عندمـا كتب مئات الرسائل في عام ١٩٦٠ إلى رؤساء الـدول أبدى فيهـا شكوكـه حول إمكـانية استمـرار وجود الكيان الصهيوني في المستقبل. [٤٤]

لم يستمر بن جوريون طويـلاً في الحكم إذ قدم استقـالته فجـأة عام ١٩٦٣ من رئـاسة الوزارة مع بقائه عضواً في اللجنة المـركزيـة لحزب المـاباي وكـانت قضية لافـون وذيولهـا سبباً رئيسياً في هذه الاستقالة[٤٥]. وكان واضحاً عند استقالة بن جوريـون أن حزب المـاباي بـدأ يفقـد سيطرتـه وهيبته بـين أفراد التجمـع اليهودي فقـد نقصت أغلبيـة الحـزب من ٨٠٪ في الثلاثينات إلى ٥٥،٤٪ عام ١٩٦٠ في السهتدروت[٤٦]. وفي أول انتخـابات في عـام ١٩٦٥ بعد اعتزال بن جـوريون وتـركه منصب رئـاسة الـوزارة لأحد أبنـاء جيله ووزير مـاليته ليفي أشكول كان واضحاً أن المباي إذا لم يتحرك في اتجاه تحقيق الوحـدة الداخليـة أو الوحـدة مع أطراف عمالية أخرى فإنه يتحول إلى حزب من أحزاب الأقلية لصالح حزب حيروت المعارض الذي يقوده مناحم بيجن، وتولى ليفي أشكول نفسه القيام بهذا العمـل ولكن ذلك أوقعـه في خلاف مع بن جوريون وأعاد قضية لافون إلى السطح ثانية.

الخلاف بين أشكول وبن جوريون:

عمل ليفي أشكول عند تسلمه رئاسة الوزارة على محورين:

الأول: المحور الداخلي ويتلخص عمله في محاولة إعادة مجموعة «من هـايسود» المؤيـدة لبنحاس لافون إلى الحزب ومحاولة إيجاد صيغة اتحادية مع أحـزاب العمل الأخـرى وأشهرهـا «أحدوت هاعفودا» اتحاد العمل، التي كانت قد شكلت مجموعة معارضة لسياسة بن جوريون

في عام ١٩٤٢ باسم مجموعة «ب» داخل حزب الماباي ثم انفصلت عنه ١٩٤٤ وكونت بعد عامين مع بعض الفئات الأخرى الحركة من أجل اتحاد العمل (عمال صهيون)، وفي عام ١٩٤٨ اتحدت مع الحارس الفني تحت اسم المابام لتعود وتنشق عنه في عام ١٩٥٤ تحت اسم أحدوت، هاعفودا. وكان أبرز شخصيات هذه المجموعة إيجال ألون واسرائيل جاليلي اللذين لعبا دوراً في الأحداث الصهيونية قبل عام ١٩٤٨ وبعده.

ولكن بن جوريون عارض كلاً من العملين معارضة شديدة واستشاط غضباً عندما علم بمحاولة إرجاع مجموعة «من هايسود»(٤٧). وأيده في هذه المعارضة مجموعة الشباب من قيادات حزب الماباي من أمثال دايان وبيريس، ولكن أشكول استمر في محاولاته من أجل الوحدة ونجح في تحقيقها. وعندما عرضت نتائج أعمال أشكول على اللجنة المركزية لحزب الماباي كانت نتيجة التصويت عليها صفعة لدافيد بن جوريون وسياساته فقد أيد أشكول ١٨٢ عضواً وعارضه ثمانية فقط وامتنع عن التصويت خمسة أعضاء(٤٨) ممّا جعل بن جوريون يستقبل من اللجنة المركزية لحزب الماباي ويثير فجأة مطالبته بإعادة التحقيق في قضية لافون على ضوء معلومات مستجدة حسبما ادعى(٤٩) . ولكن أشكول رفض طلب بن جوريون وعرض الأمر على اللجنة المركزية لحزب الماباي التي أيدت موقف أشكول بأغلبية ١٢٤ صوتاً مقابل ٦١ صوتاً أيدت مطلب دافيد بن جوريون(٥٠) . كما قررت الوزارة عدم تشكيل لجنة للتحقيق من جديد انسجاماً مع موقف ليفي أشكول. واستطاع ليفي أشكول أن يعزز من موقفه الرافض لسياسات بن جوريون عندما أيدّ المؤتمر العاشر لحزب الماباي في أوائل عام ١٩٦٥ سياسات أشكول بأغلبية ٦٠٪ على حساب بن جوريون الذي أيده ٤٠٪ من أعضاء المؤتمر(٥١) . وهنا فقد بن جوريون أعصابه وبدأ مهاجمة صديقه ليفي أشكول علناً متهماً إيّاه بأنه غير مناسب لقيادة الدولة، وهاجم حزب الماباي نفسه وأعلن أن الحزب لم يعد صالحاً لقيادة المشروع الصهيوني(٥٢) . ونجح في تشكيل حزب جديد في عام ١٩٦٥ باسم رافي « قائمة عمال اسرائيل » من بين أعضاء حزب الماباي مطالباً بإجراء تغييرات في سياسات الهستدروت وقياداته . ونعتقد أن العلاقات الصهيونية الأميركية في هذا العام قد وصلت إلى مرحلة النضج وبدأ التآمر الأميركي الصهيوني والتخطيط من أجل العدوان على الأمة العربية الذي ظهر في عام ١٩٦٧ . كما نعتقد أن هذا العام شهد بداية التحول الصهيوني في سياساته بعيدا عن أوروبا وأصبح الكيان الصهيوني يعيش العلاقات المعروفة مع الولايات المتحدة الأميركية .

كانت أول انتخابات للكنيست بعد تأسيس الحزب الجديد اختباراً حقيقياً لموقف بن

جوريون ظهرت فيها خيبة أمله عندما حصل حزبه على عشرة مقاعدة من بين ١٢٠ مقعداً[٥٣]، وحقق تجمع العمال الجديد بقيادة أشكول الأغلبية التي تؤهله لتشكيل الوزارة. ولكن ذلك لم يكن الخلاف الوحيد بين أشكول وبن جوريون إذ كان خلافهما الأساسي حول المحور الثاني من عمل أشكول.

الثاني: المحور الخارجي: رافق صعود ليفي أشكول إلى رئاسة الوزارة بداية الإعلان عن تطبيق قوانين الاشتراكية في الجمهورية العربية المتحدة (مصر)، ممثلة في ازدياد قوة القطاع العام في الاقتصاد على حساب الاستثمارات الفردية، وبدأ من خلال القوانين أن تطبيقها سينتج عنه تحول اجتماعي جذري في مصر. ويبدو في هذه الفترة عدم رضى الولايات المتحدة الأميركية عن سياسات عبد الناصر. وقد اعترف مايلز كوبلاند في كتابه لعبة الأمم أن مصر رغم ذلك حاولت في عام ١٩٦٥ بناء علاقات اقتصادية جديدة قائمة على أساس منح التسهيلات المصرفية وضماناتها وتشجيع شركات النفط الأميركية على التنقيب في مصر. ومحاولة الحصول على مساعدات اقتصادية بعيدة عن التأثير السياسي إلّا أن هذه المحاولات فشلت أمام تلهف الرأسمالية الأميركية إلى تغيير البنى الاجتماعية الجديدة في مصر وقلب النظام الاقتصادي فيها، وطالبت بتحديد عدد الجيش المصري، وإلغاء سياسة تأميم الشركات[٥٤]... وهي أمور كانت تعني في النهاية إسقاط النظام في مصر جماهيرياً وعربياً.

التوجه العلني نحو الولايات المتحدة:

في هذه الفترة توجه ليفي اشكول إلى الولايات المتحدة الأميركية وتبنى سياسة الاعتماد الكلي عليها سواء فيما يخص المساعدات العسكرية أو الاقتصادية[٥٥] للكيان الصهيوني، خاصة وان الكيان الصهيوني كان يرقب ازدياد القوة العسكرية العربية بحذر شديد ويعتبرها دائماً موجهة ضده وعمل على ازدياد قوته العسكرية وتحسينها.

ويبدو أن ليفي اشكول في هذه المرحلة استجاب لتآمر الرئيس جونسون الأميركي بضرورة التخلص من نظام عبد الناصر الذي لم يذعن لمطالب الرأسمالية الأميركية وبدأ يعاني من بعض المشاكل الاقتصادية في الداخل زاد من حدتها وجود القوات المصرية في اليمن. وبدأ اشكول يلعب الدور الذي لعبه دافيد بن جوريون في عام ١٩٥٦ ولكن مع اختلاف السيد والموجه فيهما.

ورغم أن دافيد بن جوريون في تلك الفترة عارض سياسات اشكول معارضة عنيفة إلاّ أن موقفه هذا انتهى كما انتهى موقف الأحزاب الأخرى المعارضة لأشكول وشاركت الأحزاب الصهيونية جميعها في الوزارة الائتلافية التي شكلت عشية العدوان على الأقطار العربية بدءاً بمصر في يونية ١٩٦٧ وأصبح موسى دايان من حزب رافي الذي شكله بن جوريون وزير دفاع في الحكومة الجديدة كما أصبح مناحيم بيجن وزيراً بلا وزارة.

النهاية:

بعد العدوان الصهيوني على الأراضي العربية في عام ١٩٦٧ اعلن حزب رافي انضمامه في عام ١٩٦٨ إلى تجمع العمال الذي يقوده اشكول ما عدا دافيد بن جوريون. وبذلك انتهى حزب الماباي الذي شارك بن جوريون نفسه في تأسيسه عام ١٩٣٠ مشاركة فعالة. وتميز موقف بن جوريون بعد عدوان ١٩٦٧ باستمراره في النقد لسياسة اشكول التي رأى فيها خطراً على استمرار الكيان الصهيوني ودعا إلى ضرورة الانسحاب من الأراضي العربية المحتلة ما عدا القدس والمرتفعات السورية[٥٦]. ولكن سياساته هذه لم تلق دعماً من التجمع الصهيوني الذي استمرأ سياسة العدوان وذلك عندما لم يتمكن بن جوريون ومؤيدوه من الحصول على اكثر من أربعة مقاعد في الكنيست من بين ١٢٠ مقعداً في انتخابات عام ١٩٦٩[٥٧]. وقد عبرت النتيجة عن نهاية قاتلة وصلها بن جوريون، وعن عدوانية صارخة نحو الأمة العربية ورأى فيها بن جوريون تصويتاً مباشراً على سياسته مما يتطلب اعتزاله. وفعلاً اعتزل الحياة العامة وامضى أيامه الأخيرة حتى وفاته في عام ١٩٧٣ في كيبوتز سدى بوكر وحيداً. وكانت آخر الأخبار التي سمعها قبل وفاته هي هزيمة جيشه الصهيوني على يد قوات الشعب العربي في مصر. وكانت هذه الأخبار بداية لهزيمة التجمع العمالي الصهيوني التي تحققت في انتخابات عام ١٩٧٧ بتولي مناجم بيجن المعارض الأقوى للماباي رئاسة الوزارة. واسدلت الستارة على قضية أمنية لم تكف عن طرح نفسها على مدى عقد من السنوات في الحياة السياسية الصهيونية. ولم يستعد التجمع العمالي الصهيوني قوته إلاّ في انتخابات عام ١٩٨٤ عندما نجح شمعون بيريز في تشكيل الوزارة الصهيونية.

الأشخاص الذين لعبوا دوراً أو أدواراً في قضية لافون

دافيد بن جوريون : رئيس وزراء الكيان الصهيوني ووزير دفاعه من ١٩٤٨/٥/١٥ وحتى ديسمبر ١٩٥٣، ومن فبراير ١٩٥٥ حتى يونية ١٩٦٣، سكرتير لحزب الماباي الحاكم. ومن أفراد العلية الثانية الذين شكلوا الجيل الأول من قيادات حزب الماباي ولعب دوراً بارزاً في تاريخ الكيان الصهيوني حتى عام ١٩٦٤.

ليفي اشكول : رئيس وزراء الكيان الصهيوني منذ ١٩٦٣ وحتى ١٩٧٩ وزير مالية سابق. من حزب الماباي ومن الجيل الأول لقياداته. وفي عهده ظهرت التبعية الصهيونية علناً للولايات المتحدة الأميركية.

موسى شاريت : وزير خارجية الكيان الصهيوني من عام ١٩٤٨ حتى عام ١٩٥٣، رئيس وزراء من ديسمبر ١٩٥٣ حتى فبراير ١٩٥٥، ثم وزير الخارجية حتى يونية ١٩٥٦.
من حزب الماباي ومن الجيل الثاني لقياداته، وصاحب استراتيجية صهيونية تختلف عن استراتيجية دافيد بن جوريون.

بنحاس لافون : (الذي سميت القضية باسمه) سكرتير الهستدروت (اتحاد عمال اسرائيل). وزير زراعة، وزير دفاع في وزارة شاريت (ديسمبر ٥٣ ـ فبراير ١٩٥٥) من حزب الماباي ومن الجيل الثاني لقياداته.

موسى دايان : رئيس اركان جيش العدو في الفترة التي كان فيها لافون وزيراً للدفاع وحتى عام ١٩٥٨، وزير زراعة، دفاع، خارجية. من حزب الماباي ومن الجيل الثالث لقياداته ومن مواليد فلسطين ١٩١٥ أحد المقربين إلى دافيد بن جوريون، اشتهر بعلاقاته مع المخابرات البريطانية في فترة الحرب العالمية الثانية.

شمعون بيريز : مدير وزارة الدفاع، أحد المقربين إلى دافيد بن جوريون. من حزب الماباي ومن الجيل الثالث لقياداته وسكرتير حزب العمل وريث الماباي ورئيس الوزراء الحالي للكيان الصهيوني.

مصادر البحث وهوامشه

(١) Dayan, Moshes, Story of my life, Weiden feld and Nicolson, 1979, P. 187

(٢) Eban, Abba, An auto biography, Futur book, London, 1978, P. 290

(٣) Opcit, P. 290.

(٤) Opcit, P. 183.

(٥) Ben Gurion, Israel a personel history, New English Library, P. 428, 1972.

(٦) Dayan, Moshe, Opcit, P. 187.

(٧) Ben Gurion, Opcit, P. 427.

وقد ثبت فيما بعد أن المعلومات التي أوردها التقرير ليست صحيحة وقصد بها التزوير ضد لاقون.

(٨) Comay, J. Who is who in the Jewish history, Weiden feld and P. 253, Nicolson.

(٩) Green, Stephen, Taking Sides, W. Marrow and comp., N.Y., 1984, P. 109.

(١٠) في اكتوبر عام ١٩٤٨ وتحت ضغط الغارات الصهيونية الجوية على مدينة المجدل والقرى المجاورة لها اضطر الأهالي إلى النزوح اتقاء لشر هذه الغارات وبقي في المجدل حوالي ٢٧٠٠ مواطن عربي حسب ادعاء ديان إلا أن السلطات الصهيونية عزّ عليها ذلك وقامت بتضييق الخناق عليهم وحرمتهم من أي فرصة للعمل وقطعت عنهم موارد الحياة وأخيراً أجبرتهم على النزوح إلى قطاع غزة ولم تقبل بعد أن هدأت المعارك لا بعودتهم ولا عودة غيرهم من العرب.

(١١) Dayan, Opcit, P. 186 - 187.

(١٢) Dayan, Opcit, P. 187.

(١٣) Ben Gurion, Opcit, P. 429.

(١٤) Green, Stephen, opcit, P. 109.

(١٥) Eban, Abba, Opcit, P. 172 - 174.

(١٦) Dayan, Opcit, P. 186.

(١٧) Ben Gurion, Opcit, P. 403.

(١٨) Dayan, Opcit, P. 186.

(١٩) Ben Gurion, Opcit, P. 428.

(٢٠) Ben Hecht, Perfidy, Julian Mersner, Inc.N.Y. 3rd Printing 1961, P. 199.

(٢١) Brecher, Michael, The foreign Policy System of Israel, Oxford P. 267, 1972.

(٢٢) Brecher, Michael, Opcit, P. 269.

(٢٣) Brecher, Michael, Opcit, P. 261.

(٢٤) Green, Stephen, opcit, p. 113.

(٢٥) Ibid, P. 113.

(٢٦) الرأي العام الكويتية، عدد ٧٥٦٤، ٨٤/١٢/٩، ص ١٧.

(٢٧) Medding, Mapai in Israel, Compbridge University Press, 1970. p. 253.

(٢٨) Medding, Opcit, P. 258.

(٢٩) Medding, Opcit, P. 259.

(٣٠) Medding, Opcit, P. 260.

(٣١) Medding, Opcit, P. 255.

(٣٢) Ben Gurion, Opcit, P. 605.

(٣٣) Iban, Abba, Opcit, P. 291.

(٣٤) Ben Gurion, Opcit, P. 606.

(٣٥) Medding, Opcit, 261.
(٣٦) Ben Gurion, Opcit, P. 605.
(٣٧) Ben Gurion, Opcit, P. 606.
(٣٨) Dayan, Opcit, P. 286.
(٣٩) Dayan, Opcit, P. 257.
(٤٠) Medding, Opcit, P. 261.
(٤١) Medding, Opcit, P. 264.
(٤٢) Medding, Opcit, P. 263.
(٤٣) Comay, J, Opcit, P. 253.
(٤٤) Eban, Abba, Opcit, P. 293.
(٤٥) Comay, J. Opcit, P. 90.
(٤٦) Medding, Opcit, P. 267.
(٤٧) Medding, Opcit, P 270.
(٤٨) Medding, Opcit, P. 271.
(٤٩) Medding, Opcit, P. 272.
(٥٠) Medding, Opcit, P. 272.
(٥١) Medding, Opcit, P. 274.
(٥٢) Medding, Opcit, P. 275.
(٥٣) Comay, J. Opcit, P. 90.
(٥٤) Compeland, Miles, The game of Nations, Weiden feld and Nielson, 1969, P. 228. 229.
(٥٥) Brecher, Michael, Opcit, P. 296.
(٥٦) Brecher, Michael, Opcit, P. 285.
(٥٧) Comay. J, Opcit, P. 90.



مجلة العلوم الاجتماعية ـ المجلد ١٤ ـ العدد ٣ خريف ١٩٨٦ (الصفحات من ٢١٥ ـ ٢٦٠)

افتراضات وفعاليات مداخل معالجة انحرافات التكلفة

الغريب محمد بيومي
قسم المحاسبة ـ جامعة الكويت

مقدمـــة :

يمارس المحاسب دوراً هـامـا في مجـال النشاط الاقتصـادي من خلال تـأثيره عـلى تقييم وتشغيـل نظم المعلومـات الإداريـة، والتي يعـد نـظام التكـاليف المعيـاريـة أحـد عنـاصرهـا الأسـاسية. . ، حيث تمتـد وظائف وأهـداف نظام التكـاليف المعياريـة إلى مختلف المستويـات الإدارية ومختلف أجزاء المشروع[1] وان معالجة الانحرافات عن التكلفة المعيارية تعد من أهم جوانب الرقابة المحاسبية من خلال نظام التكاليف المعيارية[2]، وقد تركز حولها العـديد من الدراسات منذ بداية التفكير في ذلك النظام حتى بداية الثمانينات. وقد تعددت المداخل التي يجري من خلالهـا معالجـة انحرافـات التكلفة المعيـارية، وفي نـطاق المدخـل الواحـد تعددت المقترحات والدراسات التي تعالج جوانب معينة من المشكلة من خلال نظرة جـزئية محـدودة، الأمر الذي يتضمن إمكانية الوصول إلى نتائج وتوصيات قد تتعارض مع الاعتبارات والنتائج التي تتعلق بالجوانب الأخرى للمشكلة. كما أن المعـالجات لبعض جـوانب مشكلة ما تتضمن احتمال إغفال بعض عناصر المشكلة وعدم معالجتها من قبـل أي من تلك الدراسـات الجزئيـة المستقلة وذلـك لأن كلاً منهـا استهدفت جـانباً معينـاً من الموضـوع أو المشكلة دون النظر إلى الجوانب الأخرى.

ونظراً لأن متخذ القرار أو الممارس العملي يعالج الموضوع كوحدة واحدة من خلال قرار أو تصـرف واحد يمس كـافة الجـوانب في نفس الوقت ، فـإن تحقيق الفعـاليـة العمليـة لتلك المعالجات الجزئية المستقلة يتطلب وضع نتائج تلك المعالجات الجـزئية في إطـار واحد متكـامل

يهدف إلى:

- تحديد ومعالجة الجوانب التي تكون المعالجات الجزئية قد أغفلتها.
- تعديل نتائج المعالجات الجزئية لإزالة ما قد تتضمنه من تعارض مع بعضها البعض أو ما قد تتضمنه من آثار سلبية على المحصلة النهائية للقرار أو التصرف المعين.
- تحديد علاقات التشابك والتسلسل والترجيح والأولويات بين جوانب الموضوع (أو نتائج المعالجات الجزئية) بحيث يتسنى تحقيق أكبر قدر من الفعالية للقرار أو التصرف المعين.

ويهدف البحث الحالي إلى محاولة تحقيق هذه الأهداف من خلال وضع إطار متكامل لمعالجة الانحرافات عن التكلفة المعيارية. ويقع البحث في قسمين: القسم الأول، ويتناول تقييم فعالية المداخل الجارية، وعلى ضوء نتائج التقييم يتقدم الباحث في القسم الثاني بمدخل مقترح يتلافى أوجه القصور في المداخل الجارية، ويكفل تحقيق رقابة ذاتية مستمرة وفورية على عناصر التكاليف في مراكز إحداثها.

القسم الأول: تقييم فعالية المداخل الجارية.

(١) نظام التكاليف المعيارية ورقابة التكاليف:

تعد رقابة التكاليف إحدى المتطلبات الأساسية لتحقيق الأهداف الإدارية سواء في الأجل القصير أو في الأجل الطويل، وسواء كانت تلك الأهداف تتمثل في تحقيق أقصى ربح ممكن أو تحقيق أفضل مستوى إشباع من الموارد المتاحة ومن وجهة نظر المجتمع ككل، كما هو الحال في المنظمات التي لا تهدف إلى الربح.

وتهدف نظم رقابة التكاليف إلى تحقيق حجم معين من الإنتاج والخدمة بنوعية ومستوى معينين بأقل تكلفة (أو تضحية) ممكنة في ظل الظروف السائدة[٣]. وإن تصميم وتشغيل نظام جيد للرقابة على التكاليف يتضمن:

- وضع نموذج لما يجب أن تكون عليه تكاليف النشاط.
- توفير صورة سليمة وصادقة للمستوى الجاري الفعلي لتكاليف وكفاءة أداء النشاط.
- تحديد انحرافات المستويات الفعلية للأداء والتكاليف عن النموذج.
- استكشاف واستنتاج أية مؤشرات على الأزمات والمشاكل قبل وقوعها أو قبل استفحالها.
- البحث في مجالات تحسين الأداء.

وإن الأداة الرئيسية لتحقيق هذه الأهداف تتمثل في نظام التكاليف المعيارية، والذي يهدف أساساً إلى تحديد مجالات وأسباب الاختلاف بين مستوى الأداء الفعلي ومستوى الأداء القياسي (النموذجي)، ومن ثم التمكين من اتخاذ الإجراءات التصحيحية المناسبة.

(٢) مداخل معالجة انحرافات التكلفة :

نظراً لأن التكاليف الفعلية نادراً ما تتفق مع التكلفة المعيارية فإن نظام التكاليف المعيارية يفصح كل مدة عن عدد كبير من الانحرافات، وهنا يثور السؤال: ما هو الإجراء التالي لمعرفة هذه الانحرافات؟

يمكن من الناحية النظرية، وباستعراض البدائل التي تدور حولها الكتابات في الفكر المحاسبي تمييز ثلاثة مداخل للإجابة على هذا السؤال، وهي:

المدخل الأول ويتضمن فحص كافة الانحرافات، ويمكن أن نطلق عليه اصطلاح «الرقابة المطلقة».

المدخل الثاني - ويتضمن التغاضي عن الانحرافات التي تقع في نطاق حدود معينة من المعيار، والاهتمام فقط بالانحرافات التي تخرج عن هذا النطاق. والعامل الأساسي في هذا المدخل هو مقدار الانحراف أو رقم التكلفة الفعلية. ويمكن أن نطلق على هذا المدخل اصطلاح «الرقابة في نطاق معين» أو اختصاراً «نطاق الرقابة».

المدخل الثالث - ويركز على طبيعة وأسباب الانحراف ويستخدم مفاهيم نظرية الاحتمالات ونظرية القرارات الإحصائية (Statistical Decision Theory) لتحديد ما إذا كان ينبغي فحص الانحراف أم لا.. وسوف نطلق على هذا المدخل اصطلاح «المدخل الاحتمالي».

ونوالي فيما يلي استعراض مضمون وفعاليات كل من هذه المداخل.

(٣) مدخل الرقابة المطلقة :

لعل هذا هو المدخل الذي ارتبط بنشأة نظام التكاليف المعيارية، وينظر إلى المعيار بأنه رقم محدد وأن أي اختلاف بينه وبين نتائج الأداء الفعلي ينظر إليه باعتباره انحرافاً ينبغي النظر فيه. غير أن هذا المدخل لا يتمتع بدرجة ملموسة من القبول، حيث إنه:

١ - من الناحية النظرية تغير مفهوم معيار التكلفة، فبدأ ينظر إليه باعتباره متوسطاً لعدد من القيم، وسواء كانت تلك القيم هي قيم مستهدفة أو تمثل ما يجب أن تكون عليه القيم الفعلية للتكلفة أو أنها تمثل قيماً متوقعة تعكس المستوى الجاري أو المتوقع، وطالما أن المعيار هو متوسط لعدد من القيم فمن الضروري التسليم بوجود اختلاف ـ في حدود معينة ـ بين القيم الفعلية وبين ذلك المتوسط (أي المعيار) دون أن ينظر إلى تلك الإختلافات باعتبارها انحرافات. وهذه النقطة تتعلق بوجود الانحراف أصلاً.

٢ - من الناحية العملية يرى العديد من المديرين أن هناك انحرافات غير جوهرية أو غير هامة (Insignificant) أوانها ناتجة من أسباب عشوائية لا يمكن التحكم فيها[٥].

٣ - طالما أن فحص الانحرافات يتطلب احداث تكلفة معينة، فمن زاوية الرشد الاقتصادي يجب أن يقتصر فحص الانحرافات على الحالات التي يتوقع أن تكون المنفعة أو الفائدة المتوقعة من الفحص أكبر من تكلفة إجراءات ذلك الفحص.

ولعل تسليم الفكر المحاسبي شبه الكامل بتلك الانتقادات لذلك المدخل هو الأساس في كافة الدراسات والنماذج المتعلقة بمعالجة انحرافات التكلفة بالإستعانة بمفاهيم الاحتمالات والنظرية الاحصائية لاتخاذ القرارات خلال الثلاثين سنة الأخيرة[٥].

ورغم ذلك فإن هناك من يرى أن ذلك المدخل يمكن أن يؤدي إلى نتائج إيجابية قد تكون أفضل من المداخل الأخرى إذا ما:

١ - تجاهلنا تكلفة الفحص والتصحيح أو.

٢ - إذا ما كان الشخص الذي يتخذ القرار يجري تقييم أدائه على أساس تكاليف التشغيل أو عدد المرات التي يتم فيها تحقيق المعيار، أي عدم تجاوز التكلفة المعيارية[٦].

(٤) مدخل الرقابة في نطاق معين (أو مدخل نطاق الرقابة) :

يمثل هذا المدخل التطور التالي للمدخل الأول، ويقوم على فكرة القبول بوجود بعض الاختلافات بين التكلفة المعيارية والتكلفة الفعلية دون أن يستتبع ذلك بالضرورة اعتبار أن العملية خرجت عن نطاق السيطرة والرقابة. بعبارة أخرى فإن التكلفة الفعلية يسمح لها ويتوقع أن تتفاوت في نطاق معين، ومع ذلك تعتبر أنها متمشية مع المعيار ومن ثم فإنه يجري تجاهل ذلك التفاوت.

وعلى ذلك فإنه يجري تصنيف الانحرافات إلى مجموعتين: مجموعة انحرافات يجري التجاوز عنها إما لأنها غير هامة أو أنه مسلم بحدوثها، وهذه هي التي تقع في نطاق الرقابة، والمجموعة الأخرى هي تلك التي تقع خارج ذلك النطاق ويتطلب الأمر فحصها وبحث أسبابها واتخاذ الإجراءات التصحيحية المناسبة.

وتوجد عدة أشكال وأساليب لوضع تلك الفكرة الأساسية موضع التطبيق، وتتفاوت تلك الأساليب من حيث درجة التطور (Sophistication) أو السهولة والشيوع في التطبيق العملي. ويمكن تمييز ثلاثة أساليب لتحديد نطاق الرقابة.

أ ـ التقييم الشخصي البحت :

وفي ظل هذا الأسلوب لا توضع أية قاعدة ثابتة لتحديد أهمية انحراف معين بل يلجأ الشخص المسؤول إلى مراجعة قائمة أو مذكرة بالانحرافات ويقرر إغفال بعضها والاهتمام بالبعض الآخر. ورغم أن هذا الأسلوب لا يستند إلى تبرير نظري أو تقييم علمي منطقي إلا أنه أكثر شيوعاً في التطبيق العملي[٧].

ب ـ تحديد إداري لنطاق الرقابة :

والمقصود بذلك هو أن الشخص المسؤول يحدد نطاقاً معيناً لما يعتبر انحرافات غير هامة لا تبرر إجراءات الفحص والتصحيح، كأن يحدد النطاق بإضافة وطرح نسبة محدودة من المعيار، مثلاً: يمكن تجاهل الانحرافات التي في حدود أقل أو أكثر من ١٠٪ من المعيار. ويختلف هذا الأسلوب عن الأسلوب السابق في أنه ينطوي على قاعدة محددة ومن ثم فإن قرار الفحص يتحدد تلقائياً في كافة الحالات بالقيمة المطلقة للانحراف دون إفساح المجال للتقييم الشخصي أو إدخال متغيرات أخرى في الحسبان.

جـ ـ تحديد إحصائي لنطاق الرقابة :

ويتضمن هذا الأسلوب تحديد نطاق الانحرافات التي ينبغي التجاوز عنها على أساس مفاهيم علم الإحصاء بدلاً من استخدام النسب المئوية التي تحدد إدارياً أو جزافياً، كما هو الحال في الأسلوب السابق. ويستخدم هذا الأسلوب في تصميم خرائط الرقابة (Control Charts) التي تستخدم أساساً في مجال الرقابة الإحصائية لجودة الإنتاج (Statistical Quality Control)، ويعبر عن نطاق الرقابة بعدد وحدات الانحراف المعياري (σ) وهناك نوعان من خرائط الرقابة:

١ - خرائط المتوسط، وتسمى بـ ($\bar{\bar{x}}$ Charts)

٢ - خرائط المدى، وتسمى بـ (R Charts)

ويجري تصميم هذه الخرائط كما يلي:[٨]

١ - تؤخذ عينة من البيانات الماضية، كل منها تتضمن عدداً من المفردات.

٢ - يحتسب لكل عينة قيمتان إحصائيتان هما: المتوسط (س)، المدى (م)، والمدى هو عبارة عن الفرق بين أقل قيمة وأكبر قيمة في مفردات العينة الواحدة.

٣ - يحتسب المتوسط العام لمتوسط العينات (أى س) ويحتسب متوسط المدى أ ى م .

٤ - تحدد الحدود العليا والدنيا (السفلى) لنطاق الرقابة بالمعادلات الآتية:

بالنسبة لخرائط المتوسط ($\bar{\bar{x}}$ Charts)

الحد الأعلى لنطاق الرقابة = سً + (أ٢ مَ)

الحد الأدنى لنطاق الرقابة = سً - (أ٢ مَ)

بالنسبة لخرائط المدى: (R Charts)

الحد الأعلى لنطاق الرقابة = ع ٤مَ

الحد الأدنى لنطاق الرقابة = ع ٣مَ

حيث أ٢ ، ع٣، ع٤، تمثل معاملات رياضية محسوبة مقدماً ومعدة في جداول إحصائية لتجنب حساب الانحراف المعياري في كل حالة (g) وتتحدد هذه المعاملات بقيم: عدد الملاحظات في كل عينة (أ ى ن)، متوسط متوسطات العينات (أ ى س) المدى المتوسط (أ ى م).

٥ - تصمم الخريطة في شكل مخطط بياني يخصص فيه المحور الأفقي لأرقام العينات والمحور الرأسي لمتوسط العينة أومداها طبقاً لما إذا كانت خريطة متوسط أو خريطة مدى، ويمثل نطاق الرقابة بثلاثة خطوط أفقية للمحور الأفقي عند قيم س ، الحد الأعلى والحد الأدنى في خريطة المتوسط أو عند قيم م ، الحد الأعلى والحد الأدنى في خريطة المدى.

٦ - تمثل قيم العينات بنقاط على الشكل فإذا وقعت النقطة خارج نطاق الرقابة كان معنى ذلك أن هناك انحرافاً ينبغي بحث أسبابه، وإلّا فأن الانحراف يمكن اعتباره ناتجاً عن أسباب عشوائية لا يمكن التحكم فيها.

تتميز الأساليب السابقة لتطبيق مدخل «نطاق الرقابة» بأنها تفترض وجود حالتين فقط

للعملية أو النشاط الذي تجري دراسة تكلفته وانحرافتها عن التكلفة المعيارية وهاتان الحالتان هما:

أ - تكلفة (أو انحراف) مسموح بها رغم أنها تختلف عن الكلفة المعيارية ومن ثم لاتستوجب إجراء فحص أو دراسة، ويطلق عليها عادة اصطلاح «داخل نطاق الرقابة» أو اختصاراً «داخل الرقابة» (In Control State).

ب - تكلفة (أو انحراف) غير مسموح بها، وهذه فقط هي التي تستدعي إجراء فحص ودراسة. ويطلق على هذه الحالة عادة اصطلاح «خارج نطاق الرقابة» أو اختصاراً «خارج الرقابة» (out of Control State).

ويعتمد قرار الفحص أو تصنيف التكاليف الفعلية بين هاتين الحالتين، على مقدار الانحراف أو التكلفة الفعلية، وذلك دون الأخذ في الاعتبار المتغيرات الأخرى التي من المفروض أن تؤثر على قرار الفحص، ولعلّ من أهم تلك المتغيرات: تكلفة إجراء الفحص، طبيعة الانحرافات، واحتمالات النتائج التي قد يسفر عنها الفحص، وأخيراً تكلفة إجراء التصحيح الذي قد تستدعيه نتائج الفحص. ذلك هو الانتقاد الذي يوجه عادة إلى مدخل نطاق الرقابة والذي أيضاً مهد السبيل أمام المدخل الاحتمالي، والذي نستعرضه في البند التالي.

(٥) المدخل الاحتمالي :

في ظل هذا المدخل تستخدم مفاهيم الاحتمالات للوصول إلى قرار حول متى يجب الاهتمام بالانحرافات وفحصها. وقد تستخدم تلك المفاهيم لتحديد قيمة معينة للتكلفة أو الانحراف، بحيث يجري الفحص فقط إذا تجاوزت التكلفة الفعلية تلك القيمة، والتي يمكن أن نطلق عليها اصطلاح «القيمة الفاصلة» (Critical Value) باعتبارها الحد الفاصل بين قرار الفحص أو عدم الفحص. ويطلق البعض على هذا الأسلوب اصطلاح «الرقابة الماركوفية» (Mrkovian Control)[١٠] نسبة إلى أن العملية التي تجري رقابتها تمثل بعملية تتخذ إحدى حالتين فقط: حالة داخل الرقابة وحالة خارج الرقابة، وإن هناك احتمالاً محدداً للانتقال أو التحول من حالة إلى أخرى.

غير أن الاتجاه الغالب على النماذج المطروحة لمعالجة انحرافات التكلفة يهدف إلى تحديد احتمال أن يكون الانحراف راجعاً إلى أسباب عشوائية، وتتبع وتعديل هذا الاحتمال عقب

استلام تقارير التكلفة باستخدام نظرية الاحتمالات البعدية، أي نظرية Bayes، وإذا ما انخفض ذلك الاحتمال عن حد معين ولنطلق عليه اصطلاح «القيمة الفاصلة للاحتمال» (Critieal Probability) فإن ذلك يعني أن الانحراف ليس ناتجاً عن تغيرات عشوائية، بل عن أسباب يمكن التحكم فيها ومن ثم يجب إجراء الفحص. ويطلق على هذا النوع من الرقابة اصطلاح «الرقابة الإحصائية المثلى» (Optimal Control Policy).

(٥-١) الرقابة الماركوفية (Markovian Control) :

يفترض في ظل هذا النوع من الرقابة أن النشاط الذي يرتبط به إحداث التكلفة تنطبق عليه خصائص عملية ماركوف (Markov Process) أي أن العملية تكون في إحدى حالتين: حالة العمل في ظل الرقابة (ل١)، وحالة الخروج عن نطاق الرقابة (ل٢). وتتحول العملية من حالة إلى أخرى بين فترتين بمقتضى احتمالات ثابتة لا تتأثر بالأحداث أو المعلومات الماضية ولا تتأثر بالكيفية التي وصلت بها العملية إلى الحالة الحالية. وتمثل احتمالات التحول أو الانتقال من حالة إلى أخرى بمصفوفة التحول (أو الانتقال) (Transition Matrix) التالية:

في الفترة التالية (ر + ١)

		ل١	ل٢
في الفترة الحالية (ر)	ل١	ج	(١ - ج)
	ل٢	صفر	١

حيث يفترض انه إذا كانت العملية في حالة الرقابة (ل١) في بداية الفترة فانه يحتمل أن تظل كذلك في الفترة التالية بدرجة احتمال قدرها (ج)، وبالتالي فان درجة احتمال تحولها خارج الرقابة (ل٢)، هي (١ - ج) حيث إن مجموع الاحتمالات يساوي الواحد الصحيح. أمّا إذا كانت العملية خارج نطاق الرقابة في الفترة الحالية (ر) فانه يفترض أنها بالتأكيد سوف تظل خارج الرقابة في الفترة (ر+١) ما لم تتخذ إجراءات فحص وتصحيح. ولذا فان درجة احتمال التحول من (ل٢) إلى (ل١) بدون اتخاذ إجراءات فحص هي صفر، وإذا كانت العملية في الحالة (ل٢) فإن هناك تكلفة فحص نرمز لها بالرمز (ف) وتكلفة تصحيح نرمز لها بالرمز (ص)، ويفترض أنه بإتخاذ إجراءات الفحص والتصحيح تتحول العملية بالتأكيد من (ل٢) إلى (ل١)[١١]. أي تعود من خارج الرقابة إلى حالة داخل الرقابة وفي ضوء هذا

التشخيص لطبيعة العملية وباستخدام أسلوب تحليل عملية ماركوف وحساب الاحتمالات المستقرة (Steady State Probability) يجري[١٢]:

١ - حساب الاحتمالات المستقرة (Steady State Probability) لكل من الحالتين (ل١)، (ل٢) ولنرمز لها بالرمزين π_1، π_2. على التوالي

٢ ـ تقدير التوزيع الاحتمالي في كل من الحالتين (ل١) ، (ل٢) ويرمز لها بالرمزين $\varnothing 1$ ، $\varnothing 2$.

٣- حساب التكلفة المتوقعة في كل من الحالتين (ل١)، (ل٢) ويرمز لها μ_1، μ_2.
(أي س) (أي س) م.

٤ - حساب التكلفة المتوقعة والتي يمكن تمثيلها بالدالة الآتية:

ت(ك)= ت(ش) + ت(ف)+ ت(ص).

= $\mu_2 + \pi_1$ (أ - ب $\varnothing_3$ ^{1})

حيث: ت(ك)= التكلفة الكلية المتوقعة

μ_2 =التكلفة المتوقعة في حالة كون العملية خارج الرقابة، أي التكلفة المتوقعة في الحالة (ل٢).

π_2= الاحتمال المستقر للحالة (ل١).

أ= (ا - ج) ص+ ف - ج (μ_0)

μ_0 = μ_2 - μ_1 = الفرق بين التكلفة المتوقعة في حالة (ل١)، (ل٢) ب= ج ف

ت(ش)= التكلفة المتوقعة للتشغيل.

ت(ف)= التكلفة المتوقعة للفحص.

ت(ص)= التكلفة المتوقعة للتصحيح.

ومن النموذج أعلاه يمكن استنتاج عدد من قواعد قرارات فحص الانحرافات منها[١٣]:

- إذا كان أ > ب، فيسمح دائماً للعملية بالاستمرار كما هي بدون فحص .
- إذا كان أ < صفر، فيكون القرار هو إخضاع العملية للفحص دائماً.
- إذا كان صفر < أ < ب فانه يكون من المناسب إجراء الفحص إذا ما تجاوزت التكلفة الفعلية حداً معيناً Critical Value ويحدد ذلك الحد بحساب التكلفة المتوقعة في ظل قيمة افتراضية، واختيار تلك القيمة التي تكون التكلفة المتوقعة عندها أقل منها عند القيم الأخرى.

يتميز أسلوب الرقابة الماركوفية عن الأساليب الأخرى لتطبيق مدخل الرقابة في نطاق معين بأنه أخذ في الاعتبار تكاليف الفحص والتصحيح ، كما أنه أخذ في الحسبان مفهوم القيمة المتوقعة والتي تعتمد على حساب احتمالات الحالات المختلفة التي يمكن أن تكون عليها التكلفة . ولكن رغم ذلك يمكن أن يؤخذ عليه عدم واقعية الافتراضات التي يقوم عليها ومنها :

١ - افتراض ثبات احتمال الانتقال من حالة إلى أخرى، وهذا افتراض أساسي تحدده الاحتمالات المستقرة والتي تمثل مفهوم ما يرتبط بالأجل الطويل(١٤) .

٢ - ان الافتراض بأن العملية تظل خارج نطاق الرقابة إلى أن يتم اجراء التصحيح يتنافى مع اعتبار التكلفة متغيراً عشوائياً بتغير الزيادة والنقص لأسباب لا يمكن التحكم فيها. إن خاصية التغير العشوائي تتضمن أن هناك احتمالاً ما أن تعود التكلفة إلى داخل نطاق الرقابة دون تدخل بتصحيح خارجي.

٣ - افتراض الارتباط الكامل بين الفحص والتصحيح وإعادة العملية إلى نطاق الرقابة، فالنموذج يفترض أنه إذا أجرى الفحص فلا بد من أن السبب يعرف على وجه اليقين، وإذا عرف السبب فانه يمكن بالتأكيد اصلاحه أو تلافيه، وهذا الافتراض يتناقص مع ما هو سائد في الفكر المحاسبي من حيث إمكانية حدوث تغييرات عشوائية بحتة والتي في ظلها يكون هناك إمكانية احتمال عدم معرفة سبب الانحراف، وأيضاً هناك احتمال أن السبب - بعد معرفته - لايمكن اصلاحه لأنه خارج عن نطاق الرقابة.

٤ - يرى Caplan(١٥) أن افتراض وجود حالتين فقط، حالة داخل الرقابة (ل١)، وحالة خارج الرقابة (ل٢)، وأن الانتقال أو التحول من واحدة إلى أخرى يحدث فجائياً ودفعة واحدة لا يعبر عن واقع العملية، إذ أن العملية قد تنحرف تدريجياً عن المعيار بسبب التهاون في الاشراف أو في تصحيح الأخطاء.

(٥-٢) مدخل الرقابة الإحصائية المثلى :

يختلف هذا المدخل عن المداخل الأخرى في أنه يبني قرار الفحص ليس على القيمة المطلقة للانحراف ولكن على طبيعة الانحراف ومدى إمكانية التحكم فيه معبراً عنها بقيمة احتمال أن يكون الانحراف راجعاً إلى أسباب يمكن التحكم فيها، وليس ناتجاً عن أسباب عشوائية. في نفس الوقت يتخلى العديد من النماذج التي تنتمي إلى هذا المدخل عن الافتراضات التي سبقت الإشارة إليها في مدخل الرقابة الماركوفية. رغم تعدد النماذج

المطروحة والتي تنتمي إلى هذا المدخل فانها تستند جميعاً إلى عنصرين أساسيين:

الأول: تفسير لماهية المعيار وكيفية تحديده.

الثاني: العناصر التي تؤثر على قرار فحص الانحرافات عن ذلك المعيار. وتناقش هذين العنصرين فيما يلي:

(٥-٢-١) : ما هية المعيار وكيفية تحديده :

يفترض في تلك النماذج أن المعيار يمثل القيمة المتوقعة أو متوسط القيم المتوقع حدوثها في المستقبل، وأن هناك قيماً أخرى محتملة حول هذه القيمة، أو على جانبيها وأن كلا من هذه القيم يحتمل حدوثه بدرجة معينة، وتكوّن تلك القيم مع درجات احتمالاتها ما يعرف بالتوزيع الاحتمالي، وأنه من الطبيعي التوقع بأن يكون هناك اختلاف بين القيم الفعلية والمعيار (أي حدوث انحراف) لأسباب عشوائية لا يمكن التحكم فيها. وفي ظل الأفتراض بأن المعيار يمثل المستوى العادي أو المتوسط للاداء وأن احتمالات الانحرافات السالبة تعادل احتمالات الإنحرافات الموجبة فان القيمة المتوقعة للمتغير (أي التكلفة) يمكن تمثيلها بالتوزيع الطبيعي الاحتمالي (Normal Probability Distribution) وبناء على خصائص هذا التوزيع الاحتمالي فانه يمكن تحديد نطاق أو مدى معين للانحرافات التي يمكن ارجاعها إلى أسباب عشوائية أو عوامل يمكن التحكم فيها، ويمكن أيضاً حساب درجة احتمال أن يكون انحراف ما راجعاً إلى تلك الأسباب العشوائية[١٦] ويجري تمثيل التوزيع الطبيعي الاحتمالي بمنحنى على شكل بياني يخصص فيه المحور الافقي لقيم المتغير. معبراً عنها بوحدات الانحراف المعياري والمحور الرأسي تدرج عليه احتمالات حدوث كل من تلك القيم. ومن الخصائص الهامة للتوزيع الطبيعي الاحتمالي أن:

١ - أعلى نقطة على المنحنى (أي قمته) تمثل احتمال حدوث القيمة المتوقعة أو متوسط التوزيع (Expected value) or (mean u) وتمثل تلك القيمة في حالتنا معيار التكلفة.

٢ - المساحة تحت المنحنى تساوي الواحد الصحيح، وهو مجموع احتمالات القيم الممكن أن يتخذها المتغير.

٣ - يمكن تحديد التوزيع الاحتمالي بمعرفة رقمين (أو محددين) وهما: القيمة المتوقعة أو المتوسط، ويرمز له بالرمز (μ)، والانحراف المعياري ويرمز له بالرمز (σ)، وبينما يمثل

المتوسط القيمة المتوقعة، فإن الانحراف المعياري يعبر عن التشتت أو الابتعاد عن تلك القيمة أو التباين معها.

٤ - إن هناك علاقة بين المساحة تحت المنحنى وبين المسافة بين المتوسط (μ) والانحراف المعياري (σ)، بحيث إن :[١٧]

- ٥٠٪ من المساحة (أي الاحتمالات تقع في المدى (μ) ± ٠,٦٧ (σ)
- ٦٨,٢٧٪ من المساحة (أي الاحتمالات تقع في المدى (μ) ± واحد (σ)
- ٩٥٪ من المساحة (أي الاحتمالات تقع في المدى (μ) ± ± ١,٩٦ (σ)
- ٩٥,٤٥٪ من المساحة (أي الاحتمالات تقع في المدى (μ) ± ٢ (σ)
- ٩٩,٧٣٪ من المساحة (أي الاحتمالات تقع في المدى (μ) ± ٣ (σ)

٥-٢-٢ : العناصر التي تؤثر على قرار الفحص :

تتفق نماذج مدخل الرقابة الاحصائية المثلى في استنادها إلى أنه طالما أن التكلفة متغير عشوائي (Random Variable)، وأنه يمكن أن تختلف التكلفة الفعلية عن التكلفة المعيارية لأسباب لا يمكن التحكم فيها، وأنه طالما أن الفحص والتصحيح يترتب عليهما احداث تكلفة إضافية، فإنه يكون من غير المجدي إخضاع الانحرافات التي ترجع إلى أسباب عشوائية إلى الفحص والتصحيح. وعلى ذلك فإن قرار فحص انحراف ما يتحدد بالعوامل الثلاثة التالية:

١ - احتمال أن يكون الانحراف راجعا إلى أسباب عشوائية لا يمكن التحكم فيها.

٢ - التوزيع الاحتمالي للعائد المتوقع من فحص الانحراف.

٣ - تكلفة فحص الانحراف.

والمثال التالي يوضح تطبيق مفهوم التوزيع الاحتمالي الطبيعي في مجال اتخاذ قرار انحرافات التكاليف المعيارية.

تتمثل نقطة البداية في اعتبار التكلفة المعيارية بمثابة متوسط التكلفة في ظل الاداء العادي، ثم يجرى استنتاج الانحراف المعياري وذلك بتقدير احتمالات الانحرافات المختلفة. ومن هذه التقديرات يمكن تحديد المدى الذي تتساوى احتمالات وقوع التكلفة داخله مع احتمالات وقوعها خارجه. وعلى سبيل المثال إذا فرض وأن التكلفة المعيارية هي ٢٠٠٠ وأن الشخص المسئول يتوقع أن يكون التوزيع الاحتمالي للتكلفة الفعلية كما يلي:

في المدى ٢٠٠٠ ± ١٠٠ بنسبة (أو احتمال) ٢٠٪
في المدى ٢٠٠٠ ± ٢٠٠ بنسبة (أو احتمال) ٤٠٪
في المدى ٢٠٠٠ ± ٣٠٠ بنسبة (أو احتمال) ٥٠٪
في المدى ٢٠٠٠ ± ٤٠٠ بنسبة (أو احتمال) ٧٥٪
في المدى ٢٠٠٠ ± ٥٠٠ بنسبة (أو احتمال) ٩٠٪

وحيث إن ٥٠٪ من الاحتمالات (أو المساحة) تقع في نطاق (أو المدى)

$\mu \pm$ ٠,٦٧ σ أي ٢٠٠٠ + ٠,٦٧ σ فإن:

٠,٦٧ σ = ٣٠٠

$$\therefore \sigma = \frac{٣٠٠}{٠,٦٧} = ٤٥٠$$

أي أن المتوسط = ٢٠٠٠، الانحراف المعياري = ٤٥٠

وبتحديد هذين الرقمين فإنه يمكن حساب احتمال كون انحراف معين يرجع إلى أسباب عشوائية. فعلى سبيل المثال إذا كانت التكلفة الفعلية ٢٩٠٠ فإن هناك انحرافاً قدره ٩٠٠، ويجرى التعبير عن هذا الانحراف بوحدات الانحراف المعياري وهي الوحدة القياسية التي يجرى بمقتضاها حساب الاحتمالات من جدول المساحة تحت المنحنى الطبيعي، ويتم التحويل من الوحدات المطلقة إلى الوحدات القياسية وفقاً للصيغة:

$$ي = \frac{س - \mu}{\sigma}$$

حيث:
ي = عدد وحدات الانحراف المعياري (أي الوحدات القياسية).
س = التكلفة الفعلية.
μ = المتوسط (أو التكلفة المعيارية).
σ = الانحراف المعياري.

أي أن:

$$ي = \frac{٢٩٠٠ - ٢٠٠٠}{٤٥٠} = ٢$$

وبالرجوع إلى جدول المساحة تحت منحنى التوزيع الطبيعي نجد أن احتمال أن يكون انحراف قدره ٩٠٠ راجعا إلى أسباب عشوائية لا يمكن التحكم فيها هو ٢٢٨ . و. فقط.

وهذا هو العامل الأول الذي يؤثر على قرار فحص الانحراف.

وبافتراض أن:

ف = تكلفة الفحص.

ص = تكلفة التصحيح.

$\overline{د}$ = الإيراد المتوقع من الفحص، وهو يساوي $\sum$ $د_ر$ (ح $د_ر$)

حيث $د_ر$ = القيم المختلفة التي يمكن أن يتخذها الإيراد،

ح ($د_١$) = احتمال أن تتحقق كل من تلك القيم.

ن = عدد القيم التي يمكن أن يتخذها الإيراد.

فإنه يمكن صياغة نموذج القرار كما يلي:

هناك حالتان:

- حالة كون الانحراف راجعا إلى أسباب عشوائية ($ل_١$)،
- حالة كون الانحراف راجعا إلى أسباب يمكن التحكم فيها ($ل_٢$).

وهناك قرارات: فحص ($ق_١$)

عدم فحص ($ق_٢$)

ويتحدد الاختيار بين القرارين بناء على احتمالات الحالات المختلفة، تكلفة القرارات المختلفة في ظل كل من تلك الحالات. وتجمع بيانات النموذج في جدول لحساب التكلفة المتوقعة للقرارات . وعلى أساس التكلفة المتوقعة يجري اختيار القرار التي تكون تكلفته المتوقعة أقل . ويتخذ الجدول الشكل التالي :

الحالات أو نتيجة الفحص	$ق_١$	$ق_٢$	احتمالات الحالات
($ل_١$)	ف	صفر	ح
($ل_٢$)	ف + ص	$\overline{د}$	(١ - ح)

إذا جرى فحص الانحراف أي في ظل ($ق_١$) تحدث تكاليف الفحص (ف) ويغض

النظر عن نتيجة الفحص، وإذا أظهر الفحص بأن الانحراف راجع إلى أسباب عشوائية فإنه لا يكون هناك عائد من عملية الفحص. أما إذا أظهر الفحص أن الانحراف راجع إلى أسباب يمكن التحكم فيها أي يمكن إصلاحها وعلاجها فإنه تتخذ إجراءات التصحيح مقابل إحداث تكلفة التصحيح (ص). وفي هذه الحالة يكون هناك عائد أو منفعة من الفحص توازي د.

أما إذا لم يجر الفحص، أي في ظل (ق٢) فإنه لن يكون هناك تكلفة فحص ويفترض المدخل الحالي (أي مدخل الرقابة الاحصائية المثلى، أنه إذا كان الانحراف راجعا إلى أسباب عشوائية فإنه لن يكون هناك خسارة من عدم الفحص، أما إذا كان الانحراف راجعا في حقيقته إلى أسباب يمكن تلافيها والتحكم فيها فإن عدم الفحص (أي ق٢) يترتب عليه إحداث تكلفة بمفهوم تكلفة الفرصة البديلة وهي تعادل الإيراد الذي كان يمكن تحقيقه إذا ما أجرى الفحص.

والقاعدة العامة لاتخاذ القرارات في ظل عدم التأكد هي مقارنة التكلفة المتوقعة بالإيراد المتوقع، وتحتسب التكلفة المتوقعة والإيراد المتوقع طبقاً للصيغ التالية:

ت (ق) = Σ { (ت) / (ق، ل ر) } × ح (ل ر)

د (ق) = Σ { (د) / (ق، ل ر) } × ح (ل ر)

حيث:

ت (ق) = التكلفة المتوقعة لقرار ما

(ت) / (ق، ل ر) = التكلفة الشرطية إذا ما اتخذ القرار المعين وسادت حالة معينة ل ر حيث ر = ١ ٠٠٠٠٠ ن عدد الحالات المحتمل حدوثها.

ح (ل ر) = احتمال حدوث الحالة المعينة.

د (ق) = الإيراد المتوقع للقرار المعين.

(د) / (ق، ل ر) = الإيراد الشرطي، إذا ما اتخذ القرار المعين وسادت حالة معينة.

وبالتطبيق على حالة فحص الانحرافات فإن:

ت / (ق١) = (ف × ح) + { (ف + ص) (١ + ح) } = ف + ص (١ − ح)

ت / (ق٢) = (صفر × ح) + د (١ − ح) = د (١ − ح)

د (ق١) = (صفر × ح) + د (١ – ح)
د (ق٢) = التكلفة التي يمكن تجنبها باتخاذ (ق٢) بدلا من (ق١).
= ف + ص (١ – ح)

وعلى ذلك إذا كان:

{د (١ – ح) – [(ف + ص (١ – ح)] > { (ف – ص (١ – ح)] – د (١ – ح) }

أو د (١ – ح) > [ف – ص (١ – ح)]

فيكون القرار هو فحص الانحراف والعكس صحيح، وإذا كان الطرفان متساويين فيكون قرار السواء.

وحيث أن كلا من ف، ص، د يمكن معرفتها عند اتخاذ القرار فإن العامل الحاسم في نموذج القرار هو قيمة (ح) والتي يحيط بها عدم التأكد، ويمكن تحديد قيمة (ح) الفاصلة (Cri- tical Probalility) والتي عندها يكون اتخاذ القرار بالفحص ولنرمز لها بالرمز (ح*) وذلك بحل معادلة قرار السواء. أي عندما تتعادل تكلفة القرار مع العائد منه كما يلي:

د (١ – ح*) = ف + ص (١ – ح*)
د – دح* = ف + ص – ح*
ص ح* – د ح* = ف + ص – د
ح* (ص – د) = ف + (ص – د)
∴ ح* = (ف + (ص – د)) / (ص – د) = ف / (ص – د) + ١

بعد تحديد قيمة (ح*) أي الاحتمالات الفاصلة يتم تحديد احتمالات نشأة الانحراف المعين من أسباب عشوائية من جدول احتمالات التوزيع الطبيعي (أي جدول المساحة تحت منحنى التوزيع الطبيعي) كما سبق البيان. وبمقارنة قيمة (ح) مع (ح*) يتحدد القرار المناسب في الحالة المعينة. وبافتراض قيم معينة للمتغيرات ف، ص، د، فإنه إذا كانت:

(ح) < ح* لا يكون هناك مبرر للفحص والعكس صحيح.

وبالتطبيق على المثال السابق، فبافتراض أن:

تكلفة الفحص (ف) = ٣٠٠،

تكلفة التصحيح (ص) = ١٠٠،

الإيرا المتوقع = الانحراف الذي حدث في هذه الفترة والذي يمكن تلافيه إذا ما اتخـذت إجراءات التصحيح، أي أن

د̄ = ٩٠٠

ح = ٠,٠٢٢٨، وهذه سبق تحديدها في المثال من قبل.

فإن: د (١ - ح) = ٩٠٠ (١ - ٠,٠٢٢٨) = ٨٧٩,٤٨

[ف + ص (١ - ح)] = ٣٠٠ + (١٠٠ × ٠,٩٧٧٢) = ٣٩٧,٧٢

وحيث إن قاعدة القرار:

إذا كـان: د (١ - ح) > [ف + ص (١ - ح)] يكـون القـرار بـالـفحص أي أن ٨٧٩,٤٨ > ٣٩٧,٧٢

∴ القرار في ذلك المثال يكون بالفحص

وفي هذا المثال تتحدد القيمة الفاصلة للاحتمال أي (ح*) بالقاعدة

$$ح^* = \frac{ف}{(ص - د)} + ١$$

$$أي\ ح^* = \frac{٣٠٠}{(١٠٠ - ٩٠٠)} + ١ = \frac{٥}{٨}$$

ومعنى ذلك أنه في ظل قيم المتغيرات أعـلاه (ف، ص، د̄) فإنـه إذا كان احتـمال نشأة الانحـراف من أسبـاب عشـوائيـة، أقـل من ٥/٨ فـإن القـرار يكـون بـالفحص، والعكس صحيح.

(٦) الجمع بين المدخل الاحتمالي ومدخل نطاق الرقابة :

اتضح مما سبق أنه بينما يتحدد قرار الرقابة في ظل المدخل الاحتمالي بدرجة احتمال نشأة الانحراف من أسباب عشوائية لا يمكن التحكم فيها، فإن القرار يتحدد في ظل مدخـل نطاق الرقابة بالقيمة المطلقة للانحـراف، أي إذا زاد الانحراف عن حجم معـين يخضع للفحص. ورغم الانتقادات التي وجهت إلى هذا المدخل الأخير (أي نطاق الرقابة) فلقد يكون من الأفضل إخضاعه للفحص حتى ولو كانت درجة احتمال نشـأته من أسبـاب عشوائيـة أكبر من درجـة الاحتمال الفاصل. وعموما يمكن الجمع بين المدخلين بتبني قاعدة القرار التالية :

يجب فحص الإنحراف إذا كان:

/ س★ − س/ ف + ص أو

ح ح★ أو كلاهما

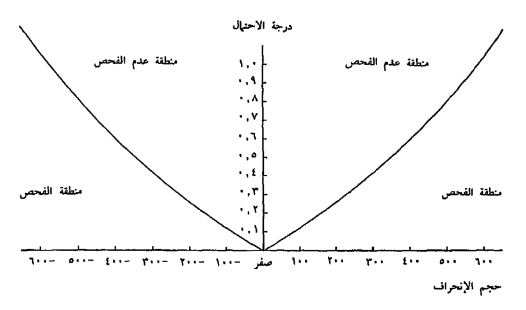
حيث: س★ = التكلفة المعيارية.

س = التكلفة الفعلية.

ف = تكلفة الفحص.

ص = تكلفة التصحيح

ويمكن تمثيل هذه القاعدة بيانياً بالشكل التالي:[١٨]



فإذا كان الانحراف صغيراً فإنه لا يفحص إلا إذا قلت (ح) عن درجة معينة وهذه تكون منخفضة لتجنيب فحص الانحرافات الصغيرة. أي أن الانحراف يكون مؤهلاً للفحص كلما زاد مقدار الانحراف أو قلت درجة الاحتمال ويتم تحديد الخط الفاصل بين منطقة الفحص، ومنطقة عدم الفحص في ضوء الموازنة بين تكاليف الفحص والتصحيح.

انطلاقاً من النموذج الأساسي الذي جرى تقديمه في القسم السابق (٥ − ٢) يوجد هناك العديد من النماذج التي تتفاوت فيما بينها من حيث الشمول والأساليب التي تستخدم في حل النموذج، ولكنها تتماثل فيما بينها من حيث الافتراضات الأساسية وقاعدة القرار، ألا وهي الموازنة بين التكلفة المتوقعة والإيراد المتوقع لقرار الفحص وقرار عدم الفحص، وتحديد

النقطة التي عندها يجب اتخاذ قرار الفحص سواء تمثلت تلك النقطة في قيمة الاحتمال أو القيمة المطلقة للانحراف .

وقد استعرض Kaplan[١٩] تلك النماذج وأبرز جوانب الاختلاف فيما بينها وإيجابيات وسلبيات كل منها، ومن ثم لن يتعرض البحث الحالي لتلك الجوانب، بل يتوجه إلى تقييم فعالية المدخل الاحتمالي ككل وذلك في القسم التالي.

(٧) فعالية المدخل الإحتمالي :

رغم تميز العديد من نماذج هذا المدخل بالسلامة والكفاءة النظرية وتقدم بنائها الرياضي وشمولها لغالبية عناصر المشكلة فإن الملاحظ أن تطبيق تلك النماذج وخاصة المتقدمة منها، في الواقع العملي يكاد أن يكون معدوماً[٢٠]، بل إن Koehler[٢١] يقرر أنه بالبحث في عدد من الشركات الكبرى لم يجد استخداماً واحداً للنماذج الإحصائية في معالجة انحرافات التكلفة، وهذا رغم أن المدخل في حد ذاته يرجع إلى فترة الثلاثينات حينما بدأ استخدامه في مجال رقابة جودة الإنتاج، وبدأت الدعوة في الفكر المحاسبي إلى تطبيقه في مجال معالجة انحرافات التكلفة منذ بداية الستينات[٢٢]. وبينما يرى Kaplan[٢٣] أن أسباب عدم تطبيق هذه النماذج يجب بحثها ميدانياً، يرجع Koehler[٢٤] السبب في عدم تطبيق تلك النماذج إلى عدم اعتراف المحاسبين بالتفرقة بين الانحرافات الهامة وتلك غير الهامة بسبب عدم توافر الاهتمام والتدريب أو الاقتناع بالأساليب الإحصائية. في حين يرى Anthony[٢٥] أن ملاءمة فكرة التحديد الإحصائي لحدود الرقابة في مجال رقابة جودة الإنتاج لا تعني بالضرورة ملاءمتها في مجال معالجة انحرافات التكلفة بسبب الاختلاف بين طبيعة العمليات الإنتاجية التي تتكرر يومياً مرات عديدة وبيانات التكلفة التي يجري التقرير عنها مرة واحدة في الشهر أو نحو ذلك، ومن ثم فقد لا يرى المدير المختص ملاءمة تلك النماذج بالقدر الذي يبرر الوقت والجهد اللازمين لتطبيق تلك النماذج، وعوضاً عن ذلك يلجأ إلى القدير الشخصي سواء لوضع حدود ثابتة للانحرافات التي يجب دراستها أو لتقدير ما إذا كان انحراف معين يجب فحصه.

يعتقد الباحث أنه قبل البحث في أسباب عدم تطبيق تلك النماذج، يجب مواجهة السؤال الخاص بمدى ملاءمة تلك النماذج من الناحية النظرية. . . بعبارة أخرى. . هل من المناسب والمجدي استخدام تلك النماذج؟

إن الإجابة على هذا السؤال تعد في حد ذاتها ضرورة منطقية لأنه يجب تأكيد سلامة النماذج وملاءمتها (أو اختصاراً فعاليتها) من الناحية النظرية أولاً ثم بعد ذلك نبحث في كيفية التطبيق وعوائقه، كما أن الإجابة على هذا السؤال قد تساهم في الكشف عن بعض عوائق التطبيق. فلقد يتبين أنه بسبب خصائص ومعوقات النماذج ذاتها يرى متخذ القرار على أرض الواقع أنه من غير الملائم أو من غير المجدي تطبيقها.

يقترح الباحث تناول موضوع فعالية نماذج الرقابة الإحصائية في مجال معالجة انحرافات التكلفة، (أو بصفة عامة تقييم فعالية فكرة أو اقتراح ما)، من ثلاث زوايا:

- ملاءمة النماذج ذاتها.
- الحاجة إلى تطبيق تلك النماذج.
- الآثار والنتائج المتوقعة من التطبيق.

ويتناول البحث تلك الجوانب فيما يلي:

٧-١ ملاءمة النماذج ذاتها :

يمكن بصفة عامة التمييز بين اثنين من جوانب ملاءمة نموذج ما: الأول ويتعلق بالافتراضات التي يقوم عليها النموذج، والثاني يتعلق ببناء النموذج ذاته، ويتناول الجانب الأخير ثلاثة عناصر وهي: تحديد المتغيرات، وهي بمثابة المدخلات إلى النموذج، وتحديد العلاقات بين المتغيرات والتعبير عنها، ويعتبر هذا العنصر بمثابة عملية التشغيل، وأخيراً المعلومات المتولدة من النموذج أو المخرجات وتتمثل في القاعدة التي تحدد كيفية اتخاذ القرار. ويمكن تمثيل عناصر بناء النموذج بالشكل التالي:



حيث إن الهدف هو تقييم المدخل الاحتمالي ككل بغض النظر عن الاختلافات بين النماذج فيما يتعلق بعناصر بناء النموذج. فإن الاهتمام ينصب أساساً على الجانب الأول وهو ما

يتعلق بالافتراضات التي تشترك فيها تلك النماذج. وفي ضوء عرض عناصر النموذج الأساسي الذي تقدم في القسم (٥) من هذا البحث فإن الباحث يرى أن ذلك المدخل يقوم على عدد من الافتراضات التي قد يفتقر البعض منها إلى التبرير والواقعية في مجال معالجة الانحرافات، ومن تلك الافتراضات:

١ - تقوم تلك النماذج على افتراض أن المعيار يمثل متوسط القيم المنتظر تحقيقها، أو متوسط الأداء المتوقع، ولكن هل هذه هي حقيقة ماهية معيار التكلفة من زاوية ما يجب أن يكون عليه المعيار أو من حيث الواقع الفعلي؟ إن موضوع مستوى معيار التكلفة كان موضوعاً للعديد من الدراسات والبحوث، وقد خلص عدد منها إلى أنه من المفضل أن يعبر المعيارعن مستوى أعلى من المتوسط[٢٦]، وإن كان ما يزال يمكن تحقيقه ولكن بواسطة عدد محدود من العناصر التي يتناولها التقييم (أي العاملين أو الأقسام الإنتاجية)، وإنه يمكن تحقيق المعيار فقط من خلال بذل مجهود استثنائي أو إضافي، وإلا لما كان هناك اختلاف بين نظم التكاليف المعيارية وهي التي تمثل ما يجب أن تكون عليه التكلفة التقديرية والتي تمثل ما يتوقع أن تكون عليه التكلفة. كما أن المعيار الذي يفوق الأداء المتوسط يساهم في حفز الغالبية إلى تحسين مستوى الآداء، في حين أن المعيار الذي يعبر عن الآداء المتوسط لا يحقق ذلك ، هذا إن لم يؤد بالتدريج إلى هبوط الآداء المتوسط.

وهكذا فإن طبيعة المعيار الذي تدور حوله نماذج الرقابة الإحصائية، أي المتوسط الإحصائي(U) وما يرتبط به من حسابات الاحتمالات واستخدام جداول المساحة تحت منحنى التوزيع الطبيعي، لا يتفق مع طبيعة معايير التكلفة التي تفوق متوسط الآداء، وإن كانت ما تزال قابلة للتحقيق.

٢ - تقوم نماذج الرقابة الإحصائية أساساً، بل ونظرية الاحتمالات ذاتها، على مفهوم المتغير العشوائي، أي ذلك المتغير الذي يمكن أن يتخذ قيما مختلفة أو حالات مختلفة لأسباب الصدفة البحتة أو الطبيعة أو عوامل عشوائية لا يمكن التحكم فيها[٢٧] بل وقد لا يتسنى تحديدها. ويعتقد الباحث أن هذا المفهوم، أي عشوائية التغير في القيم لا ينطبق في الغالب على انحرافات التكلفة، إذ أنه يمكن تحليل تلك الانحرافات، وهذا يحدث عادة، ويمكن إرجاع كل منها إلى أسباب محددة ومن ثم تنتفي خاصية العشوائية.

ولتجسيد الاختلاف بين عناصر التكلفة والمتغيرات العشوائية فلنقارن عناصر التكلفة

وأسباب ومصادر اختلافاتها عن المعيار مع العمليات الإنتاجية التي صممت نماذج الرقابة الإحصائية من أجلها أصلاً. تستخدم تلك النماذج في رقابة الإنتاج الآلي الكثيف المتعدد العمليات والمراحل، وإذا كانت العمليات الإنتاجية متصلة فإن نقطة الرقابة تكون في نهاية خط الإنتاج أما إذا كان يمكن تمييز مراحل مستقلة فإنه يكون هناك مجال للاختيار بين وضع نقطة فحص في نهاية آخر مرحلة أو وضع عدة نقاط فحص واحدة في نهاية كل مرحلة أو في نهاية البعض منها. ومن أمثلة الرقابة الإحصائية لجودة الإنتاج (Statistical quality control) مثال إنتاج ماسورة ذات قطر معين أو مسمار ذي سمك معين، فقد يتبين عند نقطة الفحص أن عدداً من الوحدات المنتجة لا تنطبق عليها المواصفات الفنية المحددة مثل اختلاف أقطار المواسير أو سمك المسامير أو عدم انتظام رؤوسها.. وهكذا.. ومن واقع الخبرة العملية تبين أن مثل هذه الاختلافات أو العيوب (Defects) يمكن أن تحدث لأسباب عديدة منها ما قد يكون من غير المجدي البحث فيه أو محاولة إصلاحه لأن السبب الأول يزول تلقائياً في بعض الحالات وهذا يحدث عمليا في مجال التحكم الآلي في الإنتاج، إذ قد يكون هناك مجال للتفاوت المحسوب في حركة وعمل تلك الآلات، بمعنى أن الآلة أو الجهاز يمكن أن يخرج عن نطاق الحركة المرسومة ويعود إليها تلقائياً. كما أنه قد يكون من تلك الأسباب ما يمكن معرفته وإصلاحه ولكن ذلك قد يتطلب توقف خطوط الإنتاج أو إتلاف الوحدات المنتجة التي يجري عليها الاختيار أو استغراق وقت وتكلفة قد تزيد عن القيمة الكلية للوحدة المعينة.. وهكذا، ولمعالجة تلك الحالات صممت أصلاً نماذج الرقابة الإحصائية التي تهدف أساساً لتحديد احتمالات الأسباب وهل هي عشوائية لا يمكن التحكم فيها أم أنها نتجت عن أسباب غير متوقعة أو غير معتادة ويمكن تلافيها، وما هي المحصلة الاقتصادية المتوقعة (أي ترجيح القيم المختلفة باحتمالاتها) لقرار الفحص والتصحيح.

فهل ينطبق مثل هذا التشخيص لطبيعة عمليات الإنتاج على حالة انحرافات التكلفة؟

إن انحرافات التكلفة تحلل إلى:

أ - انحرافات أسعار عوامل الإنتاج، مثل أسعار المواد الخام، وأجور العمال وأسعار الخدمات الأخرى (والتي يطلق عليها اصطلاح «التكاليف غير المباشرة») وهذه الانحرافات، أي الزيادة أو النقص في الأسعار تكون معروفة ومحددة فور حدوثها..

ب - انحرافات كمية عوامل الإنتاج، وهذه أيضا تخرج عن نطاق التغير العشوائي إذ يحدد المعيار بالقدر الأساسي الواجب أن تستغرقه العملية الإنتاجية ثم تضاف نسبة تمثل

المسموحات الضرورية والتي يتوقع أن تتغير الكمية المستنفدة في حدودها. فطالما كانت الكمية الفعلية المستنفدة تتغير داخل نطاق تلك النسبة فإنه لا يكون هناك انحراف، أما إذا كانت الكمية المستنفدة خارج نطاق نسبة المسموحات فإنه يكون هناك أسباب عادية ومحددة ويمكن معرفتها وتحديد ما يجب عمله بشأنها وذلك لأن تقارير التكلفة تتضمن بطبيعتها الربط بين التكلفة والنشاط، ومن ثم هناك من البيانات الأولية ما يسمح بتحديد سبب ومصدر تجاوز التكلفة، لأن كل تكلفة تحدث تكون مؤيدة بمستند يحدد مكان وزمان احداثها والمسؤول عن احداثها، ومن ثم لا مجال لعوامل الصدفة أو الطبيعة أو المتغيرات العشوائية في أرقام التكلفة. هذا طبعاً بافتراض أن هناك نظام تكاليف معيارية سليماً والذي يتضمن بالضرورة تسجيل التكاليف الفعلية على نفس المستوى من التحليل الذي عليه وضعت معايير التكلفة.

٧ـ٢ : الحاجة إلى تطبيق نماذج الرقابة الإحصائية في مجال الرقابة على التكاليف :

يتضح من التشخيص أعلاه لطبيعة العمليات الإنتاجية التي تطبق عليه نماذج رقابة جودة الإنتاج أنه بسبب.

ـ تعدد مصادر وأسباب مخالفة الوحدات المنتجة للمواصفات.

ـ عشوائية بعض تلك الأسباب وعدم إمكانية التحكم فيها.

ـ التكلفة التي ترتبط بالبحث عن تلك الأسباب ومحاولة إصلاحها أو حتى الاستحالة العملية لذلك.

فإنه يمكن أن تكون فائدة حقيقية ملموسة من الاستعانة بتلك النماذج لتحديد متى يمكن تبرير فحص الوحدات المعيبة.

أما في مجال الرقابة على التكاليف فإن أسباب أو مصادر انحرافات التكلفة تتميز بأنها يمكن حصرها وتحديدها، وهي بطبيعتها محدودة بعدد قليل نسبياً، وهي الممثلة بحسابات الانحرافات التي يتضمنها نظام التكاليف المعيارية، كما أن دور التغيرات العشوائية أو أسباب الصدفة البحتة (Random variations or variations for purely stochastic reasons) يكاد يكون محصوراً في نسبة المسموحات الضرورية التي تتضمنها معايير كميات مدخلات العملية الإنتاجية، وأية انحرافات داخل هذه النسبة يمكن تلقائياً تجاهلها دون الحاجة إلى الاستعانة بتلك النماذج. ولعل هذا هو الأساس في القول بأنه لا يتوقع ولا ينادي أحد بالقيام بفحص

كـافة الانحـرافات التي يجـري التقريـر عنها[٢٨] أو في القـول بالتجـاء المديـرين إلى التقـديـر الشخصي في تقـرير الانحـرافات التي يجـري فحصها[٢٩] فعـلى الرغـم من أن المعـايير يجـري التعبير عنها بقيم محددة ومطلقة في سجلات نظم التكاليف إلا أنه يكون من المفهوم عادة ـ أو على الأقل هذا هو المتوقع ـ أن هناك نسبة معينة للتفاوت بين عامل وآخر أو بين قسم وآخر. ونـطاق هـذا التفـاوت هـو مـا يمكن أن نـطلق عليـه انحـرافـات غـير هـامـة (Insignificant variances)، وعـلى ذلك قـد لا يكـون هنـاك مـبرر للقـول أن المحـاسبـين لا يفـرقـون بـين الانحرافات الهامة وغير الهامة[٣٠] لمجرد التعبير عن المعايير بأرقام محددة. كما أنه يجب التمييـز بين حساب وتحليل الانحرافات، وهذا هو دور المحاسب واتخاذ قرارات الفحص والتصحيـح أو المساءلة والتي هي قرارات إدارية يتخذها المدير المسؤول.

أما الانحرافات خارج النسبة المسموح بها فانه لا يمكن ارجاعها إلى أسباب الصدفة أو التغـيرات العشوائيـة غير المسببـة أو ما لا يمكن التحكم فيـه، إذ أنه يمكن تحـديدهـا وتتبعهـا بتكلفة بسيطة نسبياً (Immaterial cost)، وذلك نظراً لأن البيانات الأولية (الأساسية) موجودة بطبيعها في سجـلات التكاليف ولا يتـطلب الأمر سـوى إجراء بعض التشغيـل المكتبي لتلك البيانات، كما أنه ليس هنـاك في مجال التكـاليف ما يـدرج عادة في نمـاذج الرقـابة الاحصـائية باعتباره تكلفة تصحيح، وهذا بعكس الحال بالنسبة لتتبع أسباب العيـوب الماديـة أو الفنية في الأنتاج، الأمر الذي قد يتطلب تعطيل خطوط الانتاج واجراء الدراسات والبحوث.

وعلى ذلك من الممكن الافتراض بأن مشكلة معالجة انحـرافات التكلفـة قد تكـون من وجهة نظر الاداري المسئول أبسط مما تنـطوي عليه تلك النـماذج والتي صممت أصلا لمعـالجة مجال آخر يختلف كلية عن مجال رقابة التكاليف، ألا وهو مجال رقابـة جودة الأنتـاج، ومن ثم قد لا يكون هنـاك ما يـدعو إلى الألتجـاء إلى تلك النماذج ومـا يتطلبـه ذلك من تقـديرات - وتحليلات فبالنسبـة له يكـاد يكون القـرار شبه محـدد، إذ أن هناك نـطاقاً معينـاً للانحـرافات الممكن التجاوز عنها، وهذا النطاق محدّد أصلاً عند اعداد المعايير أمـا الانحرافـات التي تخرج عن هـذا النطاق فـانه يجب البحث فيهـا ومعالجتهـا في ضوء اعتبـارات التكلفة والتي تتضمن فقط تكلفة تحليل بيانات وفحص متغيرات التكلفة.

٣ـ٧ : نتائج تطبيق النماذج الاحتمالية :

رغم الاختلافات في بناء نماذج المدخل الاحتمالي فأنها تتفق في المخـرجات النهـائية، إذ

تستند قواعد القرارات الى نفس المتغيرات الأساسية والتي سبق استعراضها من خلال النموذج الأساسي في القسم رقم (٥) من هذا البحث، ويتحدد القرار النهائي بقيم تلك المتغيرات [٣١] وتلك المتغيرات هي :

- احتمال أن يكون الانحراف راجعاً إلى أسباب عشوائية.
- تكلفة الفحص والتصحيح.
- مقدار الانحراف ويرتبط به العائد المتوقع من الفحص.

فإذا اخذنا في الاعتبار أن تكلفة الفحص والتصحيح يمكن تقديرها في كل حالة بشكل مباشر دون الاعتماد على النموذج، لأنها هي بذاتها إحدى مدخلات النموذج، وإذا كان الاحتمال يتحدد من الجداول بالتكلفة المعيارية ومقدار الانحراف، يتضح لنا أن العامل الحاسم الذي يؤثر على القرار هو مقدار الانحراف سواء في ظل مدخل نطاق الرقابة أو في ظل المدخل الاحتمالي.

وعلى ذلك فان المحصلة النهائية بالنسبة لكل تلك المداخل، هي أن الانحرافات التي في حدود معينة يجري تجاهلها، ومازاد على ذلك يجري فحصه. ولكن ما هي آثار تلك المحصلة؟

ان الانحرافات، طبقا لتلك النماذج، يمكن تصنيفها في ثلاث مجموعات:

١ - انحرافات صغيرة (غير هامة) يجري تجاهلها.

٢ - انحراف هامة يجري فحصها، وهذه قد تكون:

أ - راجعة إلى أسباب يمكن تلافيها.

ب - راجعة إلى أسباب لا يمكن التحكم فيها لأنها خارجة عن نطاق سلطة وتصرف المسئول المعين (أو الادارة).

وبالتالي تتحقق الفائدة من النموذج فقط في حالة معرفة أسباب الانحرافات الكبيرة التي ترجع إلى أسباب داخلية يمكن معالجتها، وهذه يمكن حصرها في:

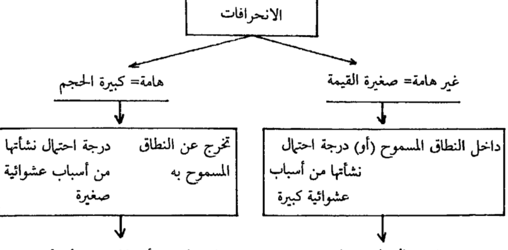
١ - كفاءة العاملين في مجال تحديد أسعار المدخلات (أي عوامل الأنتاج).

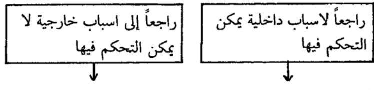
٢ - كفاءة استخدام المستلزمات السلعية والخدمات.

٣ - الزمن المستغرق في العملية الانتاجية، والذي ترتبط به كافة عناصر التكاليف الأخرى مثل الأجور وغالبية التكاليف غير المباشرة.

ولكن هذه الأسباب يمكن تجميعها مرة أخرى في عامل واحد ألا وهو كفاءة أداء القوى العاملة في المشروع.

والشكل التالي يلخص أنواع الانحرافات وقواعد القرارات الخاصة بكل منها:





اتخاذ اجراءات تصحيحية وتزداد كفاءة العمليات

لا توجد أجراءات تصحيحية ولكن قد يتغير المعيار دون تأثير على كفاءة العمليات.

ولكن التدني في كفاءة الأداء، وهو مصدر الانحرافات في التكلفة، ليس من الظواهر الطبيعية التي يمكن أن تحدث فجأة، بل إنه ظاهرة اجتماعية سلوكية تنشأ صغيرة ومحدودة ثم تنمو بالتدريج إذا لم تتخذ الاجراءات الكفيلة بايقافها في مراحلها الأولى. بعبارة أخرى ان

الانحرافات الكبيرة في التكلفة لم تحدث دفعة واحدة، ولكنها بدأت صغيرة ثم أخذت تنمو إلى أن وصلت إلى ذلك القدر الذي عنده نبدأ في التفكير في فحصها وعلاجها.

وهنا ننوّه إلى فارق هام بين تصحيح العيوب المادية في الانتاج، وعلاج مصادر انحرافات التكلفة، أي تصحيح الأخطاء المتعلقة بكفاءة أداء البشر. . في حالة الانتاج المادي قد يتسنى تصحيح العيوب الفنية الكبيرة بمجرد اتخاذ قرار اداري بذلك أما في حالة تصحيح الأخطاء وقصور القوى البشرية فغالباً ما لا يتسنى تصحيحها بمجرد اتخاذ قرار اداري بذلك، لأن الآثار السلوكية التي تنشأ وتنمو على مدار فترة من الزمن لا يتوقع أن تزول فجأة وفي لحظة زمنية معينة، بل يتوقع أن تأخذ أيضاً فترة من الزمن لتزول. . هذا إذا اتخذت الاجراءات الملائمة، لذا فأن العوامل السلبية في كفاءة أداء العاملين يكون عادة من الممكن تلافيها وتصحيحها بسهولة أو بتكلفة أقل أو بفعالية أكبر في مراحلها الأولى مما لو تركت لتتضخم وتستفحل لتصل إلى نقطة الفحص (أو الانذار) التي تحددها تلك النماذج.

ثم إن هناك عاملاً آخر، وهو يتعلق بإحدى الخصائص الرئيسية لنظام الرقابة الجيد. . يقول أحد مؤيدي النماذج الاحتمالية:

«إننا لسنا في حاجة إلى المعلومات التاريخية التي تقول لنا أين كنا منذ أسابيع مضت، ولكنا في حاجة إلى المعلومات التي تشخص المشاكل بشكل احتمالي قبل وقوعها حتى نتمكن من تلافيها قبل أن تحدث[٣٢].

وهذا حقيقي ومنطقي لأن نظام الرقابة الفعال هو الذي يمكن من التنبؤ بالمشاكل قبل وقوعها. . ولكن نفس المؤلف يقول في فقرة أخرى، من نفس المقال:

«لا تتخذ الادارة أي اجراء بصدد الانحرافات المحاسبية التي تقع في نطاق الحدود المسموح بها، بل وفي واقع الأمر ليس من الضروري حتى اخبار الإدارة بها[٣٣].

غير أن الباحث يعتقد بأن تجاهل الانحرافات الصغيرة بناء على قواعد القرارات المستمدة من النماذج الاحتمالية يمهد السبيل أمام ظهور الانحرافات الكبيرة وبالتالي يفشل النظام في الحيلولة دون وقوعها، وهو الهدف الأساسي لنظام الرقابة على التكاليف.

وبالاضافة إلى الفارق السابق بين طبيعة عمليات الانتاج المادي ومعالجة انحرافات التكلفة فأن هناك اختلافاً آخر يتعلق بالأبعاد السلوكية والتنظيمية لقرار الفحص في الحالتين، فمعيار التكلفة يعتبر أحد عناصر نظام أعمق وأشمل للرقابة وتقييم أداء القوى البشرية في مختلف المستويات الادارية والتنفيذية (أو التشغيلية). إن مجرد تحديد انحراف التكلفة يتضمن تلقائياً القول بأن شخصاً أو وحدة تنظيمية أفضل أو أسوأ مما هو متوقع أو مفترض، وهذا في حد ذاته يعتبر تقييماً للاداء. ولكن تقييم الاداء لا معنى له إذا لم يرتبط بقواعد محددة للحوافز والجزاءات والمحاسبة . ومن ثم فإن الثلاثة العناصر : فحص الانحراف ، تقييم الاداء ، الحوافز تعتبر ثلاثة أجزاء متكاملة في نظام واحد ولا يجوز اقتطاع أحدها ومعالجته معالجة منفصلة . ولذلك فإنه عند تحديد المعيار والتقرير عن الانحرافات ومعالجتها يجب مراعاة أثر كل من الخطوات أو المراحل على الأهداف والمقومات العامة لنظام الرقابة وتقييم الأداء .

ففي حالة رقابة جودة الانتاج تنحصر آثار قرار الفحص أو عدم الفحص في التكلفة الناتجة عن القرار وهي: إما تكلفة الفحص والتصحيح في حالة القرار الأول أو تكلفة الوحدات المعيبة التي قد تستمر في حالة القرار الثاني ما لم تتخذ اجراءات التصحيح. ونقول قد تستمر لأنه بسبب الطبيعة العشوائية للمتغير يمكن أن تختفي أسباب العيوب المادية في الأنتاج تلقائياً ولا يكون هناك علاقة أساسية ومستمرة بالضرورة بين الوحدات المعيبة والعامل الإنساني في المشروع سواء في مرحلة حدوث الخلل المعيب للوحدات أو في مرحلة التقرير عنه. فالخلل يمكن أن ينتج من عوامل لا دخل للعاملين فيها، كما أنه عند اكتشاف الخلل في نهاية خط الأنتاج أو عند نقطة فحص معينة قد لا يتحدد بشكل مباشر الشخص المسئول عن ذلك. ولتحديد المسئولية البشرية من ذلك الخلل يتطلب الأمر اجراء الفحص هذا في مجال راقابة جودة الأنتاج.

أما في مجال رقابة التكاليف فان التكلفة عندما تحدث ترتبط بمركز مسئولية معين أي أن المسئولية البشرية تعتبر الوجه الآخر لاحداث التكلفة، وبمجرد التقرير عن التكلفة الفعلية يتحدد تلقائياً الشخص أو المستوى الاداري المسئول عن الانحراف دون الحاجة إلى قرار جديد مستقل أو فحص اضافي في الغالب، وذلك طبقاً للمقومات الأساسية لنظام محاسبة المسئولية وتقييم ورقابة الآداء.

ومن ثم فان لمعالجة انحرفات التكلفة آثاراً مباشرة على كفاءة تلك النظم التي تتعامل

مع الجانب الإنساني في المشروع ولقد يكون من غير المفضل ميكنة الموضوع ومعالجته من خلال قاعدة كمية ثابتة تتحدد بالقيمة المطلقة لمتغير واحد، ألا وهو حجم الانحراف المعين.

القسم الثاني: مدخل مقترح للفحص المستمر عند المنبع

تتماثل المداخل السابقة في الاتفاق على تجاهل الانحرافات التي تقع في نطاق معين وسواء تحدد النطاق بالمدى بين قيمتين معينتين أو بحد أدنى معين لاحتمالات استمرار العملية تحت السيطرة. ويستند تجاهل تلك الانحرافات إلى أحد أو كلا أساسين :

أ - الاستحالة العملية لفحص كافة الانحرافات[٣٤]

ب - الطبيعة الاحتمالية للعملية وأسباب الانحراف[٣٥].

وقد تبين انعدام أو ندرة استخدام تلك النماذج في التطبيق العملي، وقد حاول البعض تعليل ذلك بأسباب منها عدم ادراك المحاسبين لأهمية التفرقة بين الانحرافات الهامة وتلك غير الهامة وعدم درايتهم بالاساليب الاحصائية وبسبب عدم الحاجة إلى تطبيق تلك النماذج وما إلى ذلك من أسباب تعرضنا لها سابقاً.

وفي مجال تقييم الفعالية النظرية للنماذج الاحتمالية في مجال معالجة انحرافات التكلفة المعيارية أبدى الباحث وجهة نظرة والتي تتلخص في أنه بسبب:

١ - اختلاف القيمة المتوسطة (المتوقعة) التي تقوم عليها النماذج الاحتمالية عما يجب أن يكون عليه معيار التكلفة.

٢ - اختلاف طبيعة متغير التكلفة عن المتغيرات العشوائية التي يمكن أن تتغير لمجرد الصدفة وبدون أسباب محددة يمكن التحكم فيها.

٣ - انخفاض الأهمية النسبية لتكاليف الفحص في حالة انحرافات التكلفة عنها في حالة رقابة جودة الأنتاج.

٤ - الاختلاف بين رقابة التكاليف ورقابة جودة الانتاج من حيث الجوانب السلوكية والانسانية لرقابة التكاليف وأثرها على العناصر الأخرى في نظم الرقابة وتقييم الأداء.

فان النماذج الاحتمالية، ولما تقدم، قد تفتقر إلى المبرر الكافي للتطبيق، كما أن ذلك التطبيق، إذا حدث قد يكون له بعض الآثار السلبية على مستوى الاداء.

وفي ضوء وجهة النظر هذه يقترح الباحث مدخلاً لمعالجة انحرافات التكلفة يتلافى المآخذ التي يراها على المدخل الاحتمالي. وينطلق المدخل المقترح من منطلقين أساسيين:

المنطلق الأول: ويتعلق بالمعالجة ذاتها أو بمرحلة الاعداد وتشغيل البيانات ويتمثل في النظر إلى معالجة انحرافات التكلفة باعتبارها أحد عناصر نظام أعم وأشمل للرقابة وتقييم الاداء. فمن ناحية يمكن الاستفادة من عناصر ومقومات موجودة فعلا في النظام في ترشيد معالجة الانحراف، ومن أمثلة تلك العناصر: تخطيط مراكز المسئولية، مراكز التكاليف، مقومات واجراءات وهيكل التقرير في محاسبة المسئولية. ومن ناحية أخرى إدراك آثار المعالجة المقترحة على تلك العناصر وعلى أهداف النظام ككل، وهي تحقيق رقابة التكاليف وتقييم ورفع كفاءة الاداء، وضمان المساهمة الايجابية للمعالجة المقترحة في تدعيم تلك الأهداف، أو على الأقل تجنب ما يمكن أن يكون لها من آثار سلبية عليها.

المنطلق الثاني: ويتعلق بطبيعة مخرجات النظام أو طبيعة المعلومات التي تتولد عن المعالجة المقترحة، ويتمثل في التوافق بين طبيعة تلك المعلومات وأسلوب التقرير عنها وما يعتقد بأنه الأسلوب الذي يلجأ إليه الأفراد في اتخاذ القرارات. فلقد توصلت بعض الدراسات عن التشغيل البشري للمعلومات (Human Information Processing) إلى أن الأفراد يميلون إلى اتخاذ القرارات تدريجياً وعلى مراحل، إذ يتخذ الفرد قرارا أولياً في ضوء معلومات جزئية ثم يعدل القرار في ضوء ما يستجد من معلومات، وذلك بدلاً من تجميع كافة المعلومات واتخاذ القرار والانتهاء منه مرة واحدة في ضوء تلك المعلومات ويطلق على هذا الأسلوب في اتخاذ القرارات اصطلاح (Anchoring and adjustment) والذي يمكن أن نشير إليه بالاسلوب التدريجي المتعدد المراحل في اتخاذ القرارات[٣٦].

وتتمثل الفكرة الأساسية في الاستفادة من خصائص المتغير موضوع المشكلة ألا وهو «التكلفة». فالمعايير تحدد أولاً على أساس تفصيلي في شكل معدلات تكلفة لوحدات النشاط والأنتاج، ثم تضرب في عدد وحدات الانتاج لينتج التكلفة المعيارية. أما التكلفة الفعلية فانها تحدث على مستوى تفصيلي في وحدات النشاط الأولية، وهي أصغر وحدة يمكن تمييز نشاطها عن أنشطة الوحدات الأخرى، وهذه قد تكون عاملاً، أو مجموعة عمال أو قسماً أو ادارة.. الخ. وعند احداث التكلفة فانها غالباً ما تكون موثقة بمستندات تحدد المسئولية عن احداثها،

ثم بعد ذلك يجري تجميعها في سجلات وملخصات إجمالية، ثم تجري مقارنتها بالتكلفة المعيارية لتحديد الانحرافات بشكل اجمالي وعندئذ نواجه مشكلة اتخاذ القرار. . هل نفحص أم لا؟، وهو السؤال الذي يحاول المدخل الاحتمالي الإجابة عليه من خلال عدد من النماذج التي تصنف الانحرافات الى مجموعتين: انحرافات يجري فحصها وأخرى لا تفحص بسبب عامل تكلفة التصحيح.

ومن ثم يمكن القول أن سبب المشكلة هو وجود تكلفة التصحيح والتي لولاها لما كان هناك مشكلة، حيث يكون القرار الثابت والدائم هو فحص كافة الانحرافات، وفي هذه الحالة (أي تجاهل تكاليف الفحص) تتحقق بالضرورة أفضلية هذا القرار على كافة القواعد المستمدة من أي مدخل آخر، وهو الأمر الذي أشارت إليه أيضاً إحدى الدراسات في الموضوع[٣٧].

ولكن ما هو فحص انحرافات التكلفة؟ يتمثل فحص انحرافات التكلفة في تحليلها وتحديد أسبابها والمسئول عنها، أي تتبع الانحرافات الاجمالية إلى مراكز إحداث التكلفة الفعلية، وعلى ذلك فان تكلفة الفحص تتمثل في تكلفة تحليل وتتبع الانحرافات الاجمالية إلى مراكز المسئولية التي أحدثتها.

فإذا كان الأمر كذلك فانه يمكن أن نعكس اتجاه الدورة ونجري المقارنة بين التكلفة المعيارية والتكلفة الفعلية على المستوى التحليلي في مراكز إحداث التكلفة، أي في المنبع وبذلك يمكن حصر وتحليل الانحرافات وتحديد أسبابها مباشرة وتلقائياً، وغالباً بدون تكلفة اضافية ملموسة، لأن البيانات موجودة أصلاً في السجلات والمستندات الأولية. وبذلك يمكن حل مشكلة معالجة انحرافات التكلفة كلية وتحقيق مزايا أخرى عديدة وتطبيق عدد من المفاهيم العلمية في مجالات رقابة التكاليف وتقييم الاداء ومحاسبة المسئولية والتشغيل البشري للمعلومات، وذلك كما سيلي تفصيله في القسمين التاليين حيث نتناول الخطوات العريضة لتطبيق المدخل المقترح وتقييم فعاليته.

أولاً : مقومات وخطوات المدخل المقترح :

يستند المدخل المقترح إلى المقومات والخطوات العريضة التالية:

١ - توضع معايير التكلفة بحيث تمثل مستويات أداء متميزة، أي أعلى من المتوسط ويتكون المعيار من شقين: الشق الأول ويمثل التكلفة الأساسية في ظل أقصى مستوى كفاءة ممكن

بالاستناد إلى الدراسات الفنية والخبرات الماضية مع أخذ الظروف الجارية والمتوقعة في الحسبان. ويعبر عن هذا الشق برقم مطلق. أما الشق الثاني فهو عبارة عن نسبة تضاف وتطرح من المعيار الأساسي لينتج مدى معين للتكلفة المعيارية، ويمكن أن تحدد هذه النسبة في ضوء مدى التكاليف للنسبة الغالبة من ملاحظات التكلفة، (أي النسبة الغالبة من مستويات الاداء أو تكاليف الفترات)، والمقصود بالمدى هو الفرق بين أعلى وأدنى تكلفة في ٧٠٪ أو ٨٠٪ من الحالات، وبالطبع مع استبعاد المفردات غير العادية (أو الشاذة). وسوف نطلق اصطلاح المعيار الأساسي على الشق الأول واصطلاح «مدى المعيار»، على الشق الثاني، و « المعيار العام » على مجموعهما .

٢ - يجري تحديد أو حساب الانحرافات بين التكلفة الفعلية والتكلفة المعيارية وسواء كانت التكلفة المعيارية داخل أو خارج مدى المعيار.

٣ - تصنف انحرافات التكلفة إلى مجموعتين:

أ - انحرافات تتعلق بالحصول على عوامل الانتاج، وهي ما تعرف بانحرافات الاسعار والمعدلات أو الانفاق.

ب - انحرافات تتعلق باستخدام عوامل الانتاج، وهذه بدورها يمكن تصنيفها إلى مجموعتين:

١ - انحراف كمية المستلزمات السلعية المستخدمة.

٢ - انحراف الانتاجية معبراً عنه بالعلاقة بين كمية الأنتاج بالمواصفات المعيارية والزمن المنقضي، ويعتبر الزمن المنقضي أهم العوامل في التحكم في انحرافات التكلفة، حيث يرتبط به كل من الأجور وتحميل التكاليف غير المباشرة الأخرى، ولذلك يعطى التقرير عنه، وحساب انحرافاته أهمية خاصة.

٤ - يجري تفصيل المعايير وتحليلها على أساس كل من:

أ - عناصر التكاليف، أي كمية وسعر أو معدل بالنسبة لكل من المواد والأجور والتكاليف غير المباشرة.

ب - مراكز التكاليف أو المراكز الادارية.

والوصول بالتحليل إلى أدنى مستوى تفصيلي لمراكز احداث في التكلفة بحيث إن كل

مـركز نشـاط، وسواء أكـان عامـلاً، أو مجموعـة عمال أو قسـماً أو مسئولاً يسـاهم في احداث التكلفة من خلال الحصول على عوامل الانتاج أو استخدامهـا يكون عـلى علم مستمر بمعـايير التكلفة التي تتعلق بدائرة نشاطه ولا يترتب على هذا الاجراء احداث تكلفة اضافية ملموسة، إذ أنـه يمكن اعتباره اجـراء مكملاً لـلاجراءات التنـظيمية لتخـطيط مراكـز التكاليف ومـراكز المسئولية وهي جوهر نظم محاسبة المسئولية وتقييم الاداء.

٥ - تعالج انحرافات أسعار عوامل الانتاج بتدوين المعايـير على المستنـدات الأولية لاحـداث عناصر التكلفة، مثـل مستندات اعتـماد الصرف أو أوامر تـوريد أو بـطاقات العمـل أو مذكرات تسوية داخلية بالنسبة للتكاليف الدورية والدفتريـة. . . الخ. وبـذلك يتضمن كل مستند رقمين للتكلفة: التكلفة المعيارية والتكلفة الفعلية، ويطلب من المسئـول عن احداث التكلفة تبرير الاختلاف بمستوى من التفصيل يتناسب مـع أهمية المبلغ، كـما أنه يمكن اشتراك أكثر من مستند واحد في مذكرة واحـدة لتبريـر الانحراف (أو الاختـلاف) كما هو الحال بالنسبة لبنود التكاليف صغيرة القيمة كثيرة التكرار.

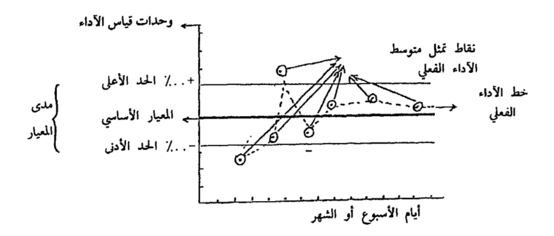
٦ - بالنسبة لانحرافات كمية المستلزمات السلعيـة، تقوم كـل وحدة نشـاط بتدوين الكميـة المعيارية في نفس مستند الكميات الفعلية المستخدمة، وإذا وجد فرق بين الكميتين يقوم الشخص المسئول عن وحدة النشـاط بتبريـر الفرق سـواء على كـل مستند عـلى حدة أو بالاشارة في عدد من المستندات إلى مذكرة تبرير مشتركة.

٧ - بالنسبة لانحرافات الزمن فانها تحتاج إلى معالجة خاصة نظراً لأهمية عامل الزمن بـالنسبة لاحداث الجزء الأكبر من التكاليف من ناحية، وبالنسبة لكمية المخرجات أو الانتاج من ناحية أخرى. وهناك اختلاف رئيسي بين انحراف الزمن وانحـرافات الأسعـار وكميات المستلزمات السلعية، وهو أن كلا من الانحـرافين الاخـيرين يحدث أو ينشـأ في لحظات زمنيـة منفصلة ويرتبط في كـل مرة بمستنـد يحـدد مـركـز المسئـوليـة المتسبب في احـداث الانحراف. إذ أنه لكي يكون هناك إنفاق نقدي أو استخـدام لمواد أو مهـمات لا بد من وجود مستند وفعل ايجابي من شخص معين، ومن ثم يكون من المتيسر تحـديد المسئـول عن الانحراف في أي وقت لاحق وبالتالي يمكن معرفة اسبابه.

أما انحراف الزمن فانه يحدث تلقائياً ودون تدخل ايجابي من شخص معين لأن انقضاء الـزمن واحداث التكـاليف التي ترتبط بـه عملية مستمـرة لا تتوقف ويستمـر معهـا تسرب أو ضياع التكاليف ما لم يحدث فعل ايجابي للاستفادة من التدفق التلقائي لتلك التكاليف. ولعل

هذا هو مصدر صعوبة رقابة المتغيرات التي ترتبط بالزمن، والتي من أهمها معدلات الاداء والتكاليف التي ترتبط بالزمن، وهي تمثل نسبة كبيرة من التكلفة الكلية للمشروع إذ أنها تتضمن تكلفة الطاقة الأنتاجية المادة والبشرية.

ونظراً لأهمية وصعوبة التحكم في هذا النوع من الانحرافات فانه من الأهمية بمكان إخضاعه لرقابة فعالة من أولى مقوماتها الاستمرارية والتوقيت المناسب بالنسبة لكافة المستويات التي لها ارتباط باحداث ذلك النوع من الانحرافات وأولها العامل أو وحدة النشاط الأولية. ويقترح كوسيلة لذلك تخصيص بطاقة لكل عامل، ويمكن أن تكون هي ذاتها بطاقة الوقت أو بطاقة الأجر، أو لكل وحدة نشاط متميز، يمثل فيها الأداء المعياري بثلاثة خطوط موازية للمحور الأفقي. الخط الأوسط يعبر عن المعيار الأساسي والخطان الآخران يمثلان مدى المعيار. ويدرج على المحور الأفقي عدد أيام الأسبوع أو الشهر أما المحور الرأسي فيدرج عليه وحدات قياس الأداء. ويعبر عن الأداء المعياري أما بعدد وحدات الانتاج في اليوم أو الساعة أو بمتوسط الزمن المنقضي لانجاز كل وحدة نشاط. ويسجل الاداء الفعلي ممثلاً بنقطة واحدة لليوم الواحد في المخطط البياني كما هو موضح في الشكل التالي:



ويجري توصيل نقط الاداء اليومية لينتج منحنى أو خط الأداء الفعلي وبالتالي يتوافر لدى كل عامل (أو أصغر وحدة نشاط) معلومات أو اشارات فورية ومستمرة أولاً بأول عن الإنحرافات ولنطلق على الشكل أعلاه «خريطة الاداء».

٨ - تعد خرائط أداء تجميعية للوحدات التنظيمية الأكبر حتى نصل إلى أعداد خريطة للمشروع ككل. وبالرغم من أن خريطة الأداء تعد أساسية لرقابة انحرافات الزمن إلا أنه يمكن استخدامها أيضاً لتسجيل الانحرافات الأخرى والتقرير عنها.

٩ - في نهاية فترات دورية يجري تقييم الاداء على مختلف المستويات الادارية من خلال الربط بين نتائج خرائط الاداء ونظام الحوافز ومحاسبة المسئولين بموجب قواعد محددة وواضحة. ويمكن تصنيف نتائج خرائط الاداء في المجموعات الست التالية:

أ - أداء منتظم داخل المنطقة (أ)، أي أن مستوى الاداء الفعلي أعلى من المعيار العام وهذه الوحدات يجب أن تحصل على حافز ما، ويخضع الانحراف للدراسة والفحص لبحث أسباب التمييز ومحاولة تعميمها إذا أمكن.

ب - أداء منتظم داخل المنطقة (ب)، أي أن مستوى أداء الفرد أو الوحدة أعلى من المعيار الأساسي وإن كان ما زال داخل نطاق المعيار العام، وبالتالي يعتبر أنه لا يوجد انحراف، رغم ذلك فان الشخص المعين أو الوحدة المعينة يجب أن تحصل على حافز ما أقل من الحافز الذي يحصل عليه صاحب الاداء (أ).

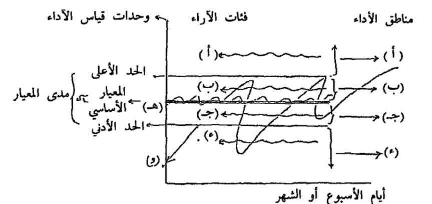
جـ - أداء منتظم داخل المنطقة (جـ)، ويعتبر داخل مدى المعيار أيضاً ولا يتخذ أي إجراء بشأنه، وإن مجرد أن أصحاب الاداءات (أ)، (ب) حصلوا على حوافز فانه يكون كما لو أن صاحب الاداء (جـ) حرم من مكافأة كان يمكن أن يحصل عليها، وهذا في حد ذاته يخلق لديه الدافع إلى التحسين بالرغم من عدم اتخاذ أية اجراءات نحوه من قبل الادارة.

د - أداء منتظم داخل المنطقة (د) وهذا يجب أن يخضع لنوع ما من المحاسبة (أو المساءلة) (Accountability) ، ويجب أن يخضع هذا الانحراف للفحص لتحديد أسباب التقصير وتحديد المسئولية عنها واتخاذ الاجراءات اللازمة .

هـ - أداء منتظم داخل المنطقتين (ب،جـ) بمعنى أن عدد النقط فوق المعيار الاساسي تعادل تقريباً عدد النقاط تحته، وهذا يعتبر أفضل نسبياً من الاداء (جـ) ولذا يجب أن يحصل على حافز ما أقل من الحافز الذي يحصل عليه الاداء (ب) ويفترض أنه لا يوجد انحراف لأن الاداء عموماً ما زال داخل مدى المعيار العام.

و - أداء غير منتظم ويعامل طبقاً للمنطقة التي تقع فيها غالبية النقاط وبالقياس إلى الخمسة الأداءات السابقة، ويخضع هذا النوع من الأداء للفحص لتحديد أسباب عدم الأنتظام والاستفادة منها بتشجيعها والتوسع فيها إذا كانت ايجابية والحد منها وتلافيها إذا كانت سلبية.

والشكل التالي يبين الاداءات السابقة والمناطق التي يقع فيها:



ويلخص الجدول التالي أنواع الاداء وما يتعلق بها من قرارات الفحص والحوافز والمساءلة:

رقم الأداء	المنطقة	مستوى الاداء	فحص	عدم فحص	حافز	مساءلة
أ	أ	أعلى من مدى المعيار العام		-	أعلى	-
ب	ب	داخل مدى المعيار العامل وأعلى من المعيار الأساسي	-		متوسط	-
جـ	جـ	داخل مدى المعيار العام وأقل من المعيار الأساسي	-		-	-
د	د	أقل من مدى المعيار العام		-	-	
هـ	ب ، جـ	داخل مدى المعيار العام ـ معادل للمعيار الأساسي	-		أدنى	-
و		غير منتظم ويمكن أن يجمع بين أي من المجموعات السابقة		-	حسب الفحص	نتيجة

وينبغي التنويه إلى أن خاصية انتظام الاداء تتضمن أن نتيجة الاداء ترجع إلى الشخص المسئول وليس إلى ظروف طارئة وتتضمن أيضاً التكرار الغالب بشكل اعتيادي، كما أن هذه القواعد تفترض سلامة المعايير.

١٠ - يجري تجميع خرائط الاداء وتصنيفها حسب المناطق التي تنتمي إليها وتحديد نسبة كل من الاداءات إلى المجموع الكلي، والاستفادة من تلك النسبة في دراسة ومتابعة مستوى المعيار وتعديله إذا لزم الأمر في الفترات التالية. وكذلك دراسة الظروف المحيطة بالاداءات المنتظمة على جانبي مدى المعيار العام وكذلك دراسة الاداءات غير المنتظمة.

١١ - بالرغم من أن كل شخص أو مستوى اداري يستطيع تقييم أدائه بنفسه من خلال تطبيق القواعد المحددة والمعلومة مسبقاً على خريطة الاداء الخاص به، فانه يجب أن يحاط الفرد بنتيجة التقييم من قبل الرئيس المباشر والآثار المترتبة عليها. وبذلك يمكن توفير معلومات لاحقة مناسبة وفعالة.

ثانيا : تقييم المدخل المقترح :

إن المدخل المقترح لا يتطلب سوى مجرد تعديل في تصميم المستندات والاجراءات التي تتضمنها نظم موجودة أصلاً وهي نظم التكاليف ورقابة وتقييم الاداء. وبالتالي لا يترتب على الأخذ به إحداث تكلفة اضافية هامة. وعلى ذلك فان تكلفة التطبيق لا تمثل عاملاً مؤثراً في تقييم المدخل المقترح. وبناء عليه فأنه يمكن تقييم المدخل المقترح على أساس المزايا أو المنفعة التي يتوقع أن تتولد عنه بالمقارنة مع المداخل الأخرى البديلة.

بينما تنحصر مساهمة النماذج الأحتمالية في تحديد نطاق ومعيار فحص الانحرافات فان المدخل المقترح يقدم مساهمات إيجابية متعددة في مجال رقابة التكاليف وتقييم الاداء والتي يعتبر فحص الانحرافات أحد عناصرها. ومن ثم يكون هناك زاوية واحدة فقط يمكن منها مقارنة المدخل المقترح بالمدخل الاحتمالي، ألا وهي تلك المتعلقة بنطاق ومعيار فحص الانحرافات.

تتوجه نماذج المدخل الاحتمالي أساساً إلى تصنيف الانحرافات في مجموعتين: مجموعة تخضع للفحص، وأخرى لا تخضع للفحص، وذلك على أساس درجة احتمال نشأة الانحراف من أسباب وعوامل عشوائية، وتتحدد درجة الاحتمال هذه جزئياً على الأقل بحجم الانحراف.

وقد أبدى الباحث الرأي بعدم انطباق خاصية عشوائية التغير على انحرافات التكلفة كما أن التجاهل الكلي لمجموعة من الانحرافات يمكن أن يؤدي إلى هبوط مستوى الاداء وزيادة الانحرافات في المستقبل. وما يود الباحث أن يضيفه هنا هو أن هناك بعض الدلائل التي تشير إلى صحة ذلك الرأي ليس في مجال رقابة التكاليف فحسب، بل وأيضاً في مجال رقابة جودة الانتاج، وهو المجال الذي نشأت فيه تلك النماذج أصلاً. .

إذ أن إحدى الدراسات الحديثة عن أسباب تفوق الانتاجية في الصناعة اليابانية عنها في الصناعة الامريكية أشارت إلى أن الصناعة اليابانية ترفض مدخل الرقابة الاحصائية لجودة الأنتاج وترفض فكرة الحدود المسموح بها للوحدات المعيبة، أو الانحراف، وتتبنى كهدف أساسي إزالة كافة الانحرافات والعيوب وذلك بتبني مدخل الرقابة الشاملة أو المطلقة (Total auality control) والذي يقضي بمراجعة وفحص كافة المراحل والعمليات وليس بعضها، أي التخلي عن اسلوب العينات[٣٨].

كما أشارت دراسة أخرى إلى أنه أمكن في أحد المصانع الامريكية التي آلت إلى إحدى الشركات اليابانية، تخفيض الوحدات المعيبة (أي تخفيض انحرافات الجودة) بمعدل ٣٠٪ في ظرف شهرين دون إدخال أية تعديلات جوهرية على وسائل الانتاج والمعدات الصناعية.[٣٩].

وبالمقابل، فان المدخل المقترح يصنف الانحرافات إلى ست مجموعات بناء على معيار مزدوج يتمثل في حجم الانحراف ومدى تكرار وانتظام الانحراف، فالانحرافات الصغيرة القيمة، والتي يجري عادة تجاهلها في ظل المدخل الاحتمالي، إذا ما تبين أنها متكررة باضطراد فإنها تعبر عن مستوى آداء أقل أو أكبر من المعيار، ومن ثم وجب التمييز بينها وبين مستويات الاداء الأخرى بشكل ما أو آخر. كما أن كلاً من المجموعات الست تخضع لدرجة ما من الفحص، إذ أنه بعد حصر وتحديد الانحراف يمكن تمييز ثلاث مراحل على الأقل من مراحل الفحص: المرحلة الأولى وتتمثل في تحديد مركز أو موضع احداث الانحراف، والمرحلة الثانية تتضمن تحديد أسباب الانحراف، والمرحلة الثالثة تتضمن تحديد الشخص المسئول عن الإنحراف. . وهنا يجب أن نفرق بين مراكز احداث الانحراف، والمسئول عن الانحراف، فعلى سبيل المثال يمكن أن يتجاوز أحد العمال الزمن المعياري لانجاز عمل معين، وبالتالي يعتبر ذلك العامل بمثابة مركز احداث الانحراف، ويظهر الانحراف في خريطة الاداء الخاصة به. ولكن يمكن أن يكون السبب في تجاوز الزمن المعياري هو عطل بعض الآلات أو انقطاع

التيار أو تأخر وصول المواد أو أي سبب آخر خارج نطاق سلطة العامل، ومن ثم لا يعد العامل مسئولاً عن الانحراف. . فتحديد المسئولية لا يتأتى إلاّ بعد تحديد سبب الانحراف.

وعلى ذلك يمكن القول بأن نطاق تحليل وفحص الانحرافات في المدخل المقترح أوسع منه في المدخل الاحتمالي. كذلك فان معيار تحديد نطاق الفحص أكثر شمولاً وفي نفس الوقت يتوقع أن تكون قابلية المدخل المقترح للتطبيق أكبر من تلك الخاصة بالمدخل الاحتمالي، وذلك لأن المدخل المقترح لا يتطلب بيانات اضافية كثيرة، وحتى البيانات الاضافية التي يتطلب تشغيلها فانها من نفس طبيعة البيانات التي تتعامل فيها المستويات الادارية، وبالتالي يتوافر قدر من التآلف بين المسئول الاداري والبيانات التي يجري تشغيلها والمعلومات المتولدة في ظل المدخل المقترح. .

هذا بعكس الحال في ظل المدخل الاحتمالي حيث يتطلب الأمر اجراء تقديرات وحساب احتمالات وصياغة المتغيرات في صيغ رياضية وبالاضافة إلى ذلك يمثل استحداثاً من وجهة نظر المسئول الاداري، وهذا أمر قد يكون من غير المرغوب فيه في حد ذاته، فان تلك التقديرات قد تفتقر إلى درجة الثقة الكافية لحفز المسئول الاداري إلى تبني ذلك المدخل.

بالاضافة إلى ما تقدم فان المدخل المقترح يحقق ايجابيات في جوانب أخرى من جوانب ومهام الرقابة وتقييم الاداء لا تتناولها نماذج المدخل الاحتمالي، نذكر منها على سبيل المثال ما يلي:

١ - ان حساب الانحرافات على مستوى التكلفة الكلية يؤدي إلى اخفاء قدر من الانحرافات بفضل المقاصة بين الانحرافات الموجبة والانحرافات السالبة، أي أن انحرافات التكلفة الكلية هي في الواقع صافي الانحرافات التي تحدث فعلاً في مراكز النشاط. فقد لا تظهر أية انحرافات أو حتى يمكن أن تنتج انحرافات موجبة (على مستوى التكلفة الكلية) وتبدو العملية كما لو أنها داخل نطاق الرقابة ولا يلزم اتخاذ أية اجراءات، ولكن في حقيقة الأمر قد يكون هناك انحرافات سالبة كبيرة وشاذة وتحتاج إلى فحص بكافة المعايير، ولكنها اختفت من خلال تعويضها بانحرافات موجبة. وهذا الوضع والمحتمل جداً حدوثه دون أن يدري به أي مسئول، يكون له آثار سلبية على الاداء من ناحيتين. فمن ناحية تترك الاخطاء أو الظروف التي تسبب الانحرافات السالبة لتستمر بدون فحص أو مساءلة أو اصلاح، ومن ناحية أخرى قد يكون هناك أداءات متميزة عالية ولكنه لا تجري مكافأتها ولايدري بها أحد وتتم مساواتها بالاداءات

المتـدنية وهـذا يخلق آثاراً سلبيـة عـلى أصحـاب تلك الاداءات وتتمثـل تلك الاثـار في الأحباط واللامبالاة. . لأنه إذا لم يكن هناك فارق في الحوافز أو المساءلة بين الاداء الجيد والاداء غـير الجيد فليس هنـاك ما يـبرر أو يحفز عـلى بذل الجهـد الـلازم لتحقيق الاداء الجيد.

٢ - إن توسيع نطاق فحص الانحرافات، وهو ما يقضي به المدخل المقترح، يتيح فرصة أكبر لدراسة الظروف والعوامل التي تؤدي إلى الانحرافات السالبـة وبالتـالي تمكن من العمل على تلافيها، وكذلك معرفة أسباب الانحرافات الموجبة ومحاولة العمل على تـدعيم تلك الـظروف وتوسيـع مجالهـا، كذلـك الاستفادة من نتـائج الفحص في تعـديل المعـايير في الفترات التالية.

٣ - إن تـوافر المقـارنـة المستمـرة بـين المعيـار وأداء الفـرد يتضمن تـوفير تـدفق مستمـر من المعلومـات التي تمكن الفرد من مـراجعة وتصحيـح مواطن الضعف في أدائـه فور نشـأة أسباب الضعف أو الاخطاء وبذلك يتحقق نوع من الرقـابة الـذاتية المستمـرة وحتى إذا كانت شخصية الفرد لا تسمح بالرقـابة الـذاتية فـان إدراكه بـأن نطاق الفحص يشمـل كافة الانحرافات وأنه ليس هناك مجـال لأن تمر الانحـرافات بـدون مساءلـة وأن نتائـج التقييم ترتبط بنظام الحـوافز يخلق نـوعاً من الـدافع الخـارجي لتصحيح مـواطن ضعف الاداء، ويتفق ذلك إلى حد ما مع ما أشارت إليه إحدى الدراسات من أن توسيع نطاق الفحص وربط النتـائج بنـظام حوافـز سليم يتوقـع أن يؤدي إلى تقليل الانحـرافات في المستقبل[٤٠]. كما أشارت دراسة ميدانية أخرى إلى أن ادخال نـظام حوافـز قد أدى إلى تخفيض انحـرافـات الاداء الفعـلي عن المعـدل المتـوقـع بمقتضى منحنى التعلم بحـوالي ٢٠٪.[٤١]

٤ - إن اتاحة الفرصة لكل فرد أو وحدة نشاط باجراء تقييم ذاتي ومعرفة الأسـاس الذي يتم بنـاء عليه تقييم أدائـه من قبل المستـويات العليـا يسـاهم في التغلب عـلى بعض الآثـار السلوكية السلبية التي ترتبط عادة بالموازنات التخطيطية نتيجة لعدم الثقـة بين العـاملين ومسئولي الموازنات التخطيطية، كـما أنها تقنع العـاملين بواقعيـة المعايـير بدليـل امكانيـة تحقيقها من قبل نسبة معينة من العاملين، وبالتالي تلافي إلقاء تبعة التقصير على جـانب الادارة، واستبدال شعور الاحباط الذي يرتبط عادة بذلك الاعتقاد بالحـافز عـلى تحسين مستوى الاداء.

٥ - إن دراسة معدلات تكرار الانحراف تعتبر من قبيل دراسة الاتجاهات والتي تفيد في التنبؤ بالمشاكل وأوجه القصور وبالتالي اتخاذ الاجراءات التي تساهم في تلافي حدوثها.

خاتمة:

تضمن البحث تصنيف الكتابات المحاسبية حول معالجة انحرافات التكلفة المعيارية في ثلاثة مداخل رئيسية: مدخل الرقابة المطلقة، ومدخل نطاق الراقبة، ومدخل الرقابة الاحتمالية. وقد تناول البحث هذه المداخل بالتحليل والتقييم. وقد اتضح أن المدخل الاحتمالي يعتبر أكثر المداخل تطوراً وقبولاً من الناحية النظرية. إلا أنه رغم التفوق النظري للنماذج التي تنتمي إلى ذلك المدخل فقد لوحظ ندرة استخدام تلك النماذج في التطبيق العملي.

وقد ارتأى الباحث أنه قبل البحث في أسباب عدم تطبيق تلك النماذج في الواقع العملي فانه يجب البحث في مدى ملاءمة تلك النماذج من الناحية النظرية. وقد اقترح الباحث تقييم فعالية تلك النماذج في مجال معالجة انحرافات التكلفة من ثلاثة جوانب: ملاءمة النماذج ذاتها، ومدى الحاجة لتطبيقها، وأخيراً الآثار والنتائج المتوقعة من التطبيق. وقد انتهى بحث هذه الجوانب إلى أنه بسبب:

- اختلاف طبيعة معيار التكلفة عن القيمة المتوقعة التي تقوم عليها النماذج الاحتمالية،
- عدم انطباق خصائص المتغيرالعشوائيعلى متغير التكلفة.
- انخفاض الأهمية النسبية لتكاليف الفحص في حالة انحرافات التكلفة عنها في حالة رقابة جودة الانتاج.
- التباين بين رقابة جودة الانتاج، وهو المجال الذي نشأت فيه تلك النماذج أصلاً، ومجال رقابة التكاليف من حيث الجوانب السلوكية والإنسانية.

فإن النماذج الاحتمالية قد تفتقر إلى المبرر الكافي للتطبيق، كما أنه قد يكون هناك لتطبيق تلك النماذج بعض الآثار السلبية على مستوى الأداء.

وفي ضوء ما انتهى إليه تقييم المداخل الجارية اقترح البحث مدخلاً بديلاً لمعالجة انحرافات التكلفة يستند إلى استخدام معيار مزدوج للفحص المستمر عند المنبع، وينطلق هذا المدخل من منطلقين أساسيين:

- النظر إلى معالجة انحرافات التكلفة باعتبارها أحد عناصر نظام أعم وأشمل للرقابة وتقييم الاداء والاستفادة من العناصر الموجودة فعلاً في المشروع في ترشيد معالجة انحرافات التكلفة.

- تحقيق التوافق بين طبيعة المعلومات المتولدة عن المدخل المقترح والأسلوب الذي يلجأ إليه الأفراد عادة في اتخاذ القرارات وذلك كما تقرره الدراسات الحديثة في التشغيل البشري للمعلومات Human Information Processing وقد خلص البحث إلى أن المدخل المقترح يتميز عن المداخل الجارية بما يلي:

- لا يتطلب المدخل المقترح سوى مجرد تعديل في تصميم المستندات والاجراءات التي تتضمنها النظم العامة للتكاليف ورقابة وتقييم الاداء والتي يفترض توافرها لدى غالبية المشروعات التي تأخذ بفكرة التكلفة المعيارية.

- نطاق تحليل وفحص الانحرافات في المدخل المقترح أوسع منه في المدخل الاحتمالي، كذلك فإن معيار تحديد نطاق الفحص أكثر شمولاً.

- قابلية المدخل المقترح للتطبيق أكبر من تلك الخاصة بالمدخل الاحتمالي وذلك لأن مدخلات البيانات التي يتطلبها ذلك المدخل تتوافق مع طبيعة البيانات التي تتعامل معها المستويات الادارية، وبالتالي يتحقق قدر من التآلف بين المسئول الاداري والبيانات التي يجري تشغيلها والمعلومات المتولدة في ظل المدخل المقترح.

- ان حساب وتحليل الانحرافات عند المنبع طبقاً للمدخل المقترح يوفر صورة صادقة عن مستويات الأداء الفعلية وذلك بتلافيه الآثار التعويضية الناتجة عن المقاصة بين الانحرافات الموجبة والانحرافات السالبة، وهو الأمر الذي يحدث بالضرورة في ظل تحليل الانحرافات على مستوى التكلفة الكلية.

- ان توسيع نطاق فحص الانحرافات وتحليلها عند المنبع يتيح فرصة أكبر لدراسة الظروف والعوامل التي تؤدي إلى الانحرافات السالبة وبالتالي يمكن العمل على تلافيها ومعرفة أسباب الانحرافات الموجبة ومحاولة العمل على توسيع مجال الظروف والعوامل التي أدت إليها.

- يوفر المدخل المقترح قدراً أكبر من الرقابة الذاتية المستمرة من خلال المقارنة المستمرة بين المعيار وأداء الفرد وتوفير تدفق مستمر من المعلومات التي تمكن الفرد من مراجعة

وتصحيح مواطن الضعف في الأداء فور نشأتها.

وأخيراً فإن المدخل المقترح يساهم في التغلب على بعض الآثار السلوكية السلبية التي تقترن عادة بالموازنات التخطيطية من خلال إتاحة الفرصة للفرد أو وحدة النشاط بإجراء تقييم ذاتي ومعرفة الأساس الذي يتم بناء عليه تقييم الاداء من قبل المستويات العليا.

هوامش

(١) Brown, Clifton. «Effects of dynamic task environment on the learning of standard cost variance significance». Journal of Accounting Research, Autumn 1983. P. 413.

(٢) Brown, Clifton, «Human information processing for decisions to investigate cost variances». Journal of Accounting Research, Spring 1981, P. 62.

(٣) National Association of cost Accountants, A Re-examination of standard costs», Research No. 11, NACA Bulletin, Feb. 1948, P. 703 as cited by: F.S. Luh, «Controlled cost: An Operational concept and Statistical Approache to standard costing». The Accounting Review, Jan., 1968, P. 123.

(٤) Kaplan, Robert S., «The Significance and investigation of cost variances: Survey and extensions», Journal of Accounting Research, Autumn, 1975, P. 311.

(٥) See for example:
— Noble, Carle E., «Calculating control limits for cost control data», NACA Bulletin, June, 1953. PP. 1309 - 1317.
— Bowman, Edward H., «Using statistical tools to set reject Allowance», NACA Bulletin, June 1954 PP. 1334 - 1342.
— Luh, F.S., (1968)... op., cit. pp. 123 - 132.
— Ansari, Sahid h. Masao Tsuji, A Behavioural Extension to the cost variances investigation decision» Journal of Business Finance & Accounting, Autumn 1981 m pp. 573 - 591.

(٦) Magee, Robert P., «A Simulation Analysis of cost variances investigation models». The Accounting Review, June 1976, p., 533.

(٧) Anthony, R.N. «Some fruitful directions for Research in Managment Accounting, In.: 1960-70: A critical Evaluation», Center for International Education and Research in Accounting, University of Illinois, 1973, P. 52.

(٨) See for example:
— Horngren, C.T. «Cost Accounting, A Managerial Emphasis», Prentice-Hall, 1972, PP. 856 - 61.
— Nable, Carl, E. Opcit PP. 1309 - 1317.
— Probst, Frank R., «Probabilistic cost controls: A Behavioral dimension» The Journal of Accounting Review, January, 1971, P. 113.

(٩) Grant, Eugene, «Statistical quality control», Mc-Graw-Hill, Book co. 1964, P. 563.

(١٠) Ditman, David A., & Perm Parakash» cost variances Investigation: Markovian control vs. Optimal control The Accounting Review, April 1979 P. 359.

(١١) Magee, Robert 1976 Op., cit. P. 533.

(١٢) Dittman, David A., & Perm Parakash, «Cost variance investigation: Markovian control of markov process»., «Journal of Accounting Research, spring 1978, PP. 16-21.

(١٣) Ibid PP. 20 - 24.

(١٤) De Groot, Morris H., «Optimal Statistical Decisions» Mc Graw-Hill Book co., 1970 PP. 286-287.

(١٥) Caplan, R.S., (1975) P. 323.

(١٦) Bierman, Harold, JR., & Lawrence E. Fouraker and Robert K. Jaedicke, «A use of probability and statistics in performance evaluation». The Accounting Review, July 1961, P. 410.

(١٧) دكتور عبد اللطيف عبد الفتاح، د. أحمد محمد عمر «المدخل في الاحصاء ورياضياته» وكالة المطبوعات - الكويت، ١٩٧٢، ص ٣٧٣.

(١٨) فكرة الشكل مستوحاة من: Bierman, Harold Op. cit. P. 416.
مع بعض التعديل.

(١٩) Koplan, R., (1975) Op. cit. PP. 311-337.

(٢٠) Ibid P. 311.

(٢١) Koehler, R.W., «The Relevance of probalitiy statistics to accounting variance control» Management Accounting, Oct. 1968, PP. 35-41.

(٢٢) See for example:
— Bierman, 1961 Op. cit PP. 407-417.

(٢٣) Koplan (1975) Op. cit, P. 312.

(٢٤) Koehler, (1968), Op. cit, P. 35.

(٢٥) Anthony, R.N., (1973), Op. cit. P. 52.

(٢٦) Arnold, John & Tony Hope, «Accounting for management decisions» Prentice-Hall International, 1983, P. 279.

(٢٧) See for example:
— Schkade, Lawrence L. & Charles T. Clark., «Statistical Analysis for Administrative Decisions», «South-western Publishing co., 1974, P. 129.
— Kazmier, J. Leonard, «Business Statistics», Mc Graw-Hill, 1976, P. 89.

(٢٨) Kaplan, 1975, Op. cit. P. 311.

(٢٩) Anthony, 1973, Op. cit. P. 52.

(٣٠) Koehler, 1968, Op. cit. P. 35.

(٣١) راجع على سبيل المثال قواعد القرارات المقترحة في:
Bierman (1961) & Ansari (1981).

(٣٢) Zannetos, Zennon S., «Standard Costs as a first step to probabilestic control: A Theorical justification, an extension and implications», The Accounting Review, April 1964, P. 300.

(٣٣) Ibid. P. 302.

(٣٤) Kaplan, (1975), Op. cit. P. 311.

(٣٥) Buckman, A.G. and Bruce L. Miller, «Optimal investigation of a multiple cost processes system». Journal of accounting Research, spring 1982 P. 28.

(٣٦) Brown, Clifton, (1981), Op. cit. P. 67.

(٣٧) Magee, Rabert P., (1976) Op. cit. P. 539.

(٣٨) Ebrahimpour, Maling & Richard J. Schonberger, «The Japanese Juste-in-time Total Quality control production system: potential fr developing countries. «International Journal of production Research, May 1984, P. 424.

(٣٩) Kaplan, Robert S. «Measuring Manufacturing Performance: A new challenge for Managerial Accounting Research., The Accounting Review, Oct. 1983. P. 687.

(٤٠) Denski, Joel, S. & David M. Kreps. «Models in managerial accounting», Journal of Accounting Research. Vo. 20. Supplement 1982, P. 129.

(٤١) Globerson, shlomo, «The deviation of actual performance around learning models». International Journal of Production Research, Jan. Feb. 1984, P. 50.

المصادر

د. عبد اللطيف عبد الفتاح، د. أحمد محمد عمر «المدخل في الاحصاء ورياضياته» وكالة المطبوعات - الكويت - ١٩٧٢.

- Ansari, Shahid h. & Masao Tsuji, «A Behavioral Extension to the cost variances investigation decision», Journal of Business Finance & Accounting, Autumn 1981.
- Anthony, R.N., «Some fruitful directions for research in Management Accounting», In.: N. Dopuch and L. Revsine, (Eds.), «Accounting Research: 1960-1970: A Critical Evaluation», Center for International Education and Research in Accounting, University of Illinois, 1973.
- A rolod, John & Tony Hope, «Accounting for management decisions», Prentice-Hall International, 1983.
- Bierman, Harodl, JR. & Lawrence E. Fowraker, and Robert K. Jaedicke, «A use of probability and statistics in performance evaluation», The Accounting Review, July 1961.
- Bowman, Edward H., «Using statistical tools to set reject allowance», NACA Bulletin, June 1954.
- Brown, clifton, «Effects of dynamic task environment on the learning of standard cost variance significance», Journal of Accounting Research, Autumn 1983.
- Brown, clifton, «Human Information processing for decisions to investigate cost variances», Journal of Accounting Research, Spring 1981.
- Buckman, A.G. and Bruce L. Miller, «Optimal investigation of a multiple cost processes system» Journal of Accounting Research, Spring 1982.
- De Groot, Morris H., «Optimal Statistical Decisions», Mc Graw-Hill Book Co. 1970.
- Demski, Joel S. & David M. Kreps, «Models in managerial accounting» Journal of Accounting Research, Vol. 20, Supplement 1982.
- Dittman, David A., & Perm Parakash, «Cost variance investigation: Markovian Control of Maykov process», Journal of Accounting Research, Spring 1978.
- ——, ——. & —— ——, «Cost variance investigation: Markovian control Vs. Optimal Control», The Accounting Review, April 1979.
- Ebrahimpour, Maling & Richard J. Schonberger, «The Japanese just - in - time / Total quality control production system: Potential for developing countries». International Journal of Production Research», May 1984.
- Globerson, Schlomo, «The deviation of actual performance around learning curve models, «International Journal of Production Research, Jan. 1984.
- Grant, Eugene, «Statistical quality Control». Mc Graw-Hill Book Co. 1964.
- Horngren, G.T. «Cost Accounting: A managerial Emphasis» Prentic-Hall, 1972.
- Kaplan, Robert S., «The Significance and investigation of cost variances: Survey and extensiosn», Journal of Accounting Research, Autumn 1975.

- ——, ——, «Measuring manufacturing performance: A new challenge for managerial accounting research», The Accounting review, Oct. 1983.
- Kazmier, J. Leonard, «Business Statistics», Mc Graw-Hill, Book Co., 1976.
- Koehler, R.W., «The relevance of probability statistics to accounting variance control», Management Accounting Oct. 1968.
- Luh, F.S. «Controlled cost: An operational concept and statistical approach to standard costing». The Accounting Review, Jan. 1968.
- Magee, Robert P., «A Simulation analysis of cost variances investigation models». The Accounting Review, June, 1976.
- National Association of Cost Accountants, A Re-examination of standard costs», Researche No. 11, NACA Bulleting, Feb. 1948.
- Noble, Carl E., «Calculating control limits for cost control data», NACA Bulletin, June 1953.
- Schkade, Lawrence L. & Charles T. Clark., «Statistical Analysis for administrative Decisions», South-western publishing Co. 1974.
- Zannetos, Zennon S., «Standard cost as a first step to probabilistic control: A Theorical Justification, An extension and implications», The Accounting Review, April 1964.

حوار مع «مدخل إلى رواق الهزيمة»

كمال المنوفي

قسم العلوم السياسية
جامعة الكويت

في مقاله القيم « مدخل إلى رواق الهزيمة » ، بسط د. خلدون النقيب طرحا جديرا بالتأمل لأسباب وآثار هزيمة حزيران ١٩٦٧ . فعنده أن الدولة التسلطية التي شيدها عبدالناصر في مصر وقلده فيها حكام آخرون في المشرق العربي كانت السبب الرئيسي للهزيمة التي وجدت فيها الفئات الحاكمة فرصة سانحة للإجهاز نهائيا على قوى الثورة والاندفاع نحو اليمين السياسي . هذه الرؤية الجديدة والمثيرة تستأهل النقاش والحوار بقصد تمحيصها وإلقاء المزيد من الضوء عليها . ونطمع أن يكون مقالنا هذا مساهمة في هذا الخصوص .

أولا : نظام الحكم في مصر الناصرية : إطلالة على الدراسات السابقة :

أولى كثيرون النظام السياسي في مصر « الثورة » اهتماما كبيرا على صعيد البحث والدراسة من منطلقات فكرية وأطر نظرية متنوعة . فقد عني البعض بتناول دور العسكر في السياسة والحكم . وينتصب في هذا المقام أسمان هما المفكر المصري د . أنور عبدالملك صاحب الكتاب الشهير « مصر مجتمع عسكري » وعالم السياسة اليوناني الأصل فاتيكيوتس مؤلف كتاب « الجيش المصري في السياسة » وهناك من اعتبر القيادة الكارزمية أو التاريخية كما جسدها عبد الناصر محور نظام الحكم . فراح يركز على دورها في بناء مؤسسات النظام وتحقيق الاستقرار والشرعية السياسية . ولعل أبرز هؤلاء عالم السياسة الأمريكي حرير ديكمجيان في كتابه « مصر تحت حكم عبدالناصر : دراسة للديناميات السياسية . وذهب فريق ثالث إلى التركيز على الجانب التعبوي للنظام السياسي من خلال الحديث عن التنظيم السياسي الواحد ودوره في

الحشد والتعبئة الجماهيرية ، وأهم من كتب من هذه الزاوية إيليا حريق في مقاله المنشور بمجلة السياسة العالمية عد أكتوبر ١٩٧٣ تحت عنوان « الحزب الواحد : حالة مصر » وكتابه الذائع الصيت «التعبئة السياسية للفلاحين : دراسة لمجتمع محلي مصري » . واهتم آخرون بالطبقة الوسطى أو الراق الثاني Secand Stration كرافد للتجنيد النخبوي في مؤسسات النظام التنفيذية والتشريعية والحزبية ويأتي على رأس هؤلاء ليونارد بايندر في أحدث مؤلف له عن مصر بعنوان « في لحظة حماس » وهناك من اهتم بالجانب الرعوي للنظام السياسي ممثلا في تأثير الصلات القرابية والشخصية على تكوين النخبة السياسية . وأبرز من كتب من هذا المنظور روبرت سبرنجبورج صاحب الكتاب الموسوم « العائلة والقوة والسياسة في مصر » وركز اتجاه آخر على البيروقراطية وعلاقتها بالتطورات السياسية والاجتماعية مثلما فعل موروبرجر في دراسته حول « البيروقراطية المصرية » ونزيه الأيوبي في بحثه عن « التطور البيروقراطي والتنمية السياسية في مصر ١٩٥٢ ـ ١٩٧٠ » . وعالج البعض إشكالية العلاقة بين السياسة والاقتصاد كما فعل جون ووتر برى في مؤلفه المعنون « الاقتصاد السياسي لمصر في عهدي ناصر والسادات » .

لقد اهتمت أغلب هذه الدراسات بدور القائد مع ربطه بمفاهيم الاستبداد الشرقي والفرعونية السياسية والمجتمع النهري ونمط الانتاج الآسيوي وتراث الاسلام السياسي الذي يعتبر الحاكم محور الحياة السياسية . من ناحية أخرى يميزها الاهتمام المبالغ فيه بتأثير الولاءات الشخصية والتقليدية على تكوين النخبة وصياغة العلاقات السياسية . كذلك فقد ركزت على العوامل الداخلية وأغفلت باستثناء دراسة ووتر بري ، دور العامل الخارجي في تشكيل وتوجيه حركة النظام السياسي . بل لقد تجاهلت جميعها ، عدا دراسة أنور عبدالملك ودراسة ووتر بري ، مسألة الطبقات من حيث تفاعلاتها وعلاقتها بمؤسسات الدولة .

وخلال السنوات القليلة الماضية ، أنجز باحثون مصريون عددا من الدراسات الواقعية الجادة تناولت جانبا أو آخر من النظام السياسي : جماعات المصالح (مصطفى كامل ، أحمد فارس) بنية ودور النخبة (عبدالغفار رشاد ، أحمد زايد) صنع القرار (محمد سليم) ، المشاركة السياسية (سيد غانم) الاستقرار السياسي (إكرام بدر الدين) الثقافة السياسية (كمال المنوفي) . هذه المساهمات ، رغم قيمتها المؤكدة ، كانت بصفة عامة أسيرة المفاهيم والأطر المنهجية الرائجة في نطاق علم السياسة الأمريكي على وجه الخصوص .

على أية حال ، لاتزال هناك قضايا بالغة الأهمية تنتظر الدراسة المتأنية والبحث المتعمق في مقدمتها مسألة بناء مؤسسات الدولة وعلاقة ذلك بالقوى الاجتماعية المختلفة . فقد خبرت مصر

بعد يوليو ١٩٥٢ تغيرا مؤسسيا شمل الاطاحة بمؤسسات قائمة ، وتعديل وظائف ومسميات مؤسسات أخرى وإقامة مؤسسات جديدة . ومن الجلي أن البحث في هذا الموضوع ، على مشقته خليق بإثراء وتأصيل الحوار حول مشكل الدولة التسلطية والممارسة الديمقراطية في مصر خلال الحقبة الناصرية وبعدها .

ثانياً : الناصرية : الفكر والممارسة :

يميز د . النقيب بين الناصرية كظاهرة والناصرية كممارسة مؤكدا أن هذا التمييز لابد أن يكون ماثلا في ذهن من يود طرح تقويم موضوعي للناصرية أما الناصرية ـ الظاهرة فتتعلق بمبادىء عامة تتمثل في التحرر والاستقلال الوطني ورفض الأحلاف وانتهاج الحياد الايجابي والتنمية المستقلة والعدل الاجتماعي والوحدة العربية . وينصرف جوهر الناصرية ـ الممارسة إلى التغييرات التي أحدثها عبدالناصر في إطار المجتمع المصري : التحرر من الاستعمار البريطاني ، القضاء على الاقطاع وسيطرة رأس المال ، بناء القطاع العام ، وتقريب الفوارق بين الطبقات . هذه الاجراءات أدت في تصور د . النقيب إلى احتكار النخبة الحاكمة الجديدة لمصادر السلطة ومأسسة العنف والارهاب . ويرى أن هزيمة حزيران ١٩٦٧ سحقت الناصرية كفكر وليس كتطبيق .

هذه الطروحات ، على وجاهتها ، تثير في الذهن عديدا من علامات الاستفهام والملاحظات :

١ ــ إلى أي حد يمكن اعتماد الفصل بين النظر والعمل لدى تقويم الناصرية ؟ نحن نعلم ان ممارسات عبدالناصر على الأصعدة القطرية والقومية والدولية لم تنطلق من فراغ ، وإنما انطلقت من مفاهيم ومدركات معينة بشأن السياسة والمجتمع . فمبدأ الاستقلال الوطني ترجم عملياً في إجلاء المحتل الأجنبي عن التراب المصري ، ودعم حركات التحرر في العالم العربي ماديا ومعنويا ومقاومة الهيمنة الامبريالية وتبني نهج تنموي مستقل . واعمالا لمبدأ عدم الانحياز ، كان التزام الحياد الإيجابي في العلاقة مع الغرب والشرق ، والوقوف بحزم ضد الأحلاف العسكرية . وتحقيقا للعدل الاجتماعي ، صدرت قوانين الاصلاح الزراعي والقوانين الاشتراكية . وبرغم أن تجربة الوحدة المصرية ــ السورية انتهت بالفشل ، إلا أنها كانت محاولة للانتقال بفكرة الوحدة إلى حيز الواقع .

٢ ــ كانت لدى عبدالناصر قناعة باستحالة تحقيق التحول الاقتصادي ـ الاجتماعي المنشود في

المحيط المصري عبر النموذج الديمقراطي الليبرالي الذي عرفته مصر بصورة مشوهة خلال الفترة ١٩٢٣ ـ ١٩٥٢ ، بينما تصور إمكانية انجاز ذلك الهدف من خلال وضعية سياسية قوامها تركيز السلطة وهيمنة جهاز الدولة وحظر المعارضة اليمينية واليسارية على حد سواء ، وتصفية بؤر المقاومة المحتملة . هذه الهيكلية السياسية كانت إذن شرطا لحدوث التغيير الاجتماعي بقدر ما كانت نتيجة له . وقد أظهرت التجربة على كل حال ، عجزها النسبي عن تهيئة أسباب التجذر والشمول والاستمرارية لعملية التحول الاجتماعي .

٣ ـ نعم كانت هزيمة حزيران هزيمة كبرى للناصرية كظاهرة . ولكنها لم تكن تقويضا أو محوا لها بدليل وجود تيارات وعناصر فاعلة داخل وخارج مصر تطرح المشروع الناصري أو المشروع القومي الذي يتضمن كثيرا من المقولات الناصرية للخروج من المأزق العربي الراهن . وعلى صعيد الممارسة ليس صحيحا بشكل مطلق أن الهزيمة لم تنل من الناصرية وبيان ذلك أن عقد السبعينات شهد انتكاسة للتطبيقات الناصرية في ميادين التنمية المستقلة والعدل الاجتماعي ومقاومة الهيمنة الامبريالية والتصدي للمشروع الصهيوني، وإن ظلت طريقة الحكم وأسلوب اتخاذ القرار دون تغيير يذكر .

ثالثاً : عبد الناصر والكارزما التي لم تتأسس :

مثل ناصر ، بحق ، نموذجا بارزا للزعامة الكارزمية ، ولم تكن الصفات الشخصية وحدها مبعث كارزما عبدالناصر ، ولكن ساهمت المنجزات الداخلية والخارجية في خلقها وتأكيدها ، فإذا استثنينا محمد نجيب الذي لم تستغرق فترة حكمه سوى بضعة شهور ، كان ناصر أول مصري صميم يحكم البلاد منذ ما يزيد على ألفي عام . هذه الحقيقة بحد ذاتها كانت كفيلة بأن تخلع عليه وعلى نظامه قدرا من الشرعية ، كما اتصف بقوة الشخصية والجرأة وطهارة اليد ، وتلك خصال يثمنها المصريون ويفتتنون بمن يحوزها . وفي نفس الوقت ، ساهمت منجزاته في تحقيق شعبيته[1] . وكان للشعارات التي رفعها دوي هائل ليس في مصر وحدها ولكن في كل الوطن العربي من المحيط إلى الخليج . لقد تعلقت الجماهير العربية بعبدالناصر وارتبطت وإياه برباط روحي متين ، ووثقت به إلى أبعد حد واعتقدت أنه وحده القادر ، بعد الله سبحانه ، على تحقيق أمانيها . واللافت للانتباه أن فساد الأداة الحكومية لم يؤثر على تعلق المصريين بعبد الناصر . فقد ظنوا أنه ليس مسئولا عن انحرافات الادارة ، وأنه لو علم بها ما حدثت . وما كان بوسعه أن يعلم لانشغاله بـ « حاجات مهمة » . ويبدو أن هزيمة حزيران لم تنل من شعبيته كثيرا

بدليل الاصرار الشعبي على أن يستمر في السلطة اعتقادا بأنه الأقدر على محو عار الهزيمة[٢] ، لقد وقفت الجماهير خلفه حينما قرر إعادة بناء القوات المسلحة وتمتين الجبهة الداخلية استعدادا لازالة آثار العدوان .

وباعتباره زعيما كارزميا ، كان عبدالناصر صاحب رسالة ثورية روجت لمفاهيم الوحدة العربية والاشتراكية والتحرر والكرامة والاصرار ، تلك المدركات التي استطاعت وسائل الاعلام نقلها إلى الناس . غير أن بعض الكتاب يستبعدون إيمان المصريين بها ، وإن تظاهروا بقبولها اتساقا مع طبيعتهم كفهلويين يجيدون فن « المسايرة اللفظية »[٣] غير اني لا أرى الأمر على هذا النحو . فالأرجح أن المعاني والرموز التي حوتها رسالة ناصر تعلقت بها الجماهير امتداداً لتوحدها مع شخصه . وما برحت تجد من يتمسك بها ويدافع عنها . إلا أن عبدالناصر لم يترك تنظيمات سياسية قادرة على حمل الرسالة ومواصلة الدعوة بعد رحيله . فكأن الرابطة الكارزمية التي خلقتها عوامل ذاتية وموضوعية بين القائد والشعب لم يتحقق لها ما يسميه ماكس فيبر بالمأسسة Reutini-zantion oh Charisma بمعنى التحول إلى مؤسسات قادرة على اكتساب شرعية ذاتية[٤] .

رابعاً : مصر عبدالناصر : مشكل الاستبداد والارهاب :

إحدى المقولات الهامة المطروحة في « مدخل إلى رواق الهزيمة » أن دولة عبدالناصر تمثل من منظور السياسة والحكم شيئاً يختلف عما سبقها . فهي دولة تسلطية اعتمدت العنف والارهاب ، بينما كانت مصر قبل عبدالناصر ذات منجزات ديمقراطية وضمانات دستورية . هذه المقولة أظنها جديرة بالمراجعة في ضوء الشواهد التاريخية . فالثابت أن الحكم الفردي المطلق نغمة دالة في التاريخ السياسي المصري على مر العصور[٥] . ففي مصر الفرعونية ، ركز فرعون كل السلطة في يديه بوصفه آلها وبوصفه السيد الأعلى على الرعايا والحكومة . وسار على دربه حكام مصر من البطالمة والرومان. وخلال العصر الوسيط ، خضعت البلاد لحكم شخصي واحد هو الوالي والخليفة الفاطمي وكبير سلاطين الأيوبيين ثم كبير سلاطين المماليك . وإبان العهد العثماني حكم آل عثمان مصر حكما شخصيا يلتزم نظريا بالتقاليد الإسلامية ، بينما يعبر عمليا عن الإرادة التحكمية والمتحررة من أية قيود . وفي مصر الحديثة نصب محمد علي نفسه حاكما مطلقا ، إذ ركز السلطة في قبضته وتخلص من القوى التي تصور أنها قد تشكل مراكز معارضة لسلطانه . فاستخد م أسلوب التصفية الجسدية مع المماليك (مذبحة القلعة) وتخلص من الزعامات الدينية بالنفي . ولا يغير من كون الخديوي اسماعيل حاكما مطلقا أنه أنشأ مجلس شورى النواب .

فالمعلوم أن حق الانتخاب وحق الترشيح لعضويته كانا مقصورين على الأعيان ، إضافة إلى أنه كان مجرد جهاز استشاري يسدي النصائح إلى الخديوي الذي له أن يأخذ بها أو يضرب صفحا عنها . وطوال فترة الاحتلال البريطاني ، انفرد المعتمد البريطاني بسلطة اتخاذ القرار دون مشاركة تذكر من قبل الأجهزة التمثيلية القائمة آنذاك ، تلك التي جاء أعضاؤها من صفوف كبار الملاك الزراعيين الذين جنحوا إلى التـوطؤ مع سلطات الاحتلال. ولم يتغير الوضع كثيراً إبان ما يعرف بفترة الديمقراطية البرلمانية ١٩٢٤ ـ ١٩٥٢ فالعملية السياسية كانت بين قوى ثلاث هي القصر والأنجليز والاقطاع . وكان الملك فؤاد وإبنه فاروق من بعده حاكمين أو تقراطيين عطلا الدستور وحلا البرلمان غير مرة . وكانت الانتخابات العامة في الغالب بعيدة عن النزاهة والحرية وخضعت المؤسسات السياسية على الصعيدين المركزي والمحلي لسيطرة كبار الملاك . ولم يتورع أي حزب حتى الوفد نفسه عن التنكيل بالخصوم كلما ظفر بالسلطة . وكانت التجربة الحزبيـة في معظم فتراتها معبرة عن الصراع لا عن بناء المواطن المشارك . هكذا ، كانت الديمقراطية البرلمانية من طبيعة فوقية جوهرها التنافس في إطار نخبة كبار الملاك ، بينما كانت مشاركة القاعـدة شكلية مظهرية .

وغالبا ما اقترنت الاوتقراطية بالاستخدام السافر للارهاب والعنف . فقد وقر في أذهان أولي الأمر أن المحكوم لن ينصاع للأمر إلا إذا ألقي الروع في نفسه أو أوذي بدنيا . لا غرو أن كان السوط أداة لا غنى عنها لتسخير أبناء الشعب في إقامة المشروعات النهرية وغير النهرية وإرغامهم على دفع ما يطلب منهم من ضريبة(٦) وبرغم صدور قانون يحظر استخدامه في أخريات القرن المنصرم ، لم يقلع كبار الملاك ورجال البوليس والإدارة نهائياً عن استعماله .

فإذا أتينا إلى مصر الناصرية ، لا نجدها من حيث كيفية اتخاذ القرار وحالـة المشاركـة السياسية تمثل انقطاعا عما كان قائما قبلها ، بل امتدادا له بدرجة أو أخرى ، حقا لقد توارت صفوات ، وصعدت صفوات جديدة واختفت مؤسسات وظهـرت مؤسسات أخـرى ، لكن عملية اتخاذ القرار ظلت مركزية وفردية الطابع . واستمرت الجماهير بمنأى عن الحضور المؤثر في رسم وتوجيه سياسة الدولة . وفيما يلي تفصيل ذلك .

* **المركزية السياسية** : خلال الحقبة الناصرية ظلت الدولة وفية لتقليد التـركيز الجغـرافي والشخصي للسلطة ، وهو تقليد زامل النظام السياسي في مصر عبر رحلته التاريخية الطويلة . فالقرارات تهبط على الناس من العاصمة ، وسياسة الدولة رهن مشيئة الرئيس الذي كان يتمتع بسلطات دستورية وفعلية ضخمة . وكانت مجالس المدن والأحياء والقرى التي تشكلت بموجب

قانون الحكم المحلي رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ أدوات لإدارة وتنفيذ سياسات موضوعة مركزيا أكثر منها أجهزة رسم سياسة واتخاذ قرار أضف إلى هذا أنها ،حتى على صعيد الإدارة والتنفيذ، لم تكن ذات تأثير إيجابي في حياة الناس مما جعل موقفهم حيالها مزيجا من السخرية واللامبالاة . ولا عجب في ذلك إذا علمنا أن معظمها (حوالي ٧٠٪ طبقا لأحد المصادر) خضع لسيطرة عناصر جمعت بين السلبية وانعدام التعاطف مع قناعات وسياسات النظام الجديد(٧) .

* **أحادية التنظيم السياسي** : في ١٨ يناير ١٩٥٣ ، صدر قرار مجلس قيادة الثورة بحل الأحزاب بحجة أنها شوهت الحياة السياسية ، وأنها كانت مؤسسات للنخبة وليست للجماهير . هذا صحيح إلى حد كبير غير أن البديل المتمثل في التنظيم السياسي الواحد لم يكن أفضل حالا من منظور ديمقراطية المشاركة . فالثابت أن ذلك التنظيم بحلقاته الثلاث هيئة التحرير والاتحاد القومي ، والاتحاد الاشتراكي ، كان جهازا للسلطة افتقد المقدرة على المبادرة الذاتية والحركة المستقلة . ولم يكن أداة للتعبير عن المطالب الجماهيرية أو تمثيل مختلف الاتجاهات السياسية بقدر ما كأن أداة للضبط والرقابة وحشد التأييد(٨) ولا غرابة ألا يكون الحزب الواحد في مصر الناصرية إطاراً لمشاركة جماهيرية حقيقية اذا تذكرنا غياب الأيديولوجية طوال الفترة الأكبر من عمر النظام ، وقلة الكوادر السياسية ، وخضوع التنظيم السياسي في الريف لسيطرة الأعيان الذين وظفوه في خدمة مصالحهم عبر التواطؤ مع البيروقراطية ، إضافة إلى عداء المؤسسة العسكرية الحاكمة للمشاركة الشعبية ، ومع تقديرنا لقيمة القانون الخاص بحجز نصف مقاعد التنظيم للفلاحين والعمال ، إلا أن ما حدث في التطبيق كان مجافيا للقانون إلى حد كبير فالدولة وقد عرفت الفلاح بأنه من يحوز ٢٥ فدانا فأقل ، أسلمت قيادة الريف للأثرياء من أبنائه ، أولئك الذين أفضى تغلغلهم في وحدات التنظيم إلى النيل من ديناميكيته الوظيفية والحيلولة دون بروز قيادات فلاحية حقيقية من ثم، لا تستطيع التسليم على طول الخط بصحة ما يقال من أن عبدالناصر أراد للمشاركة أن تتنامى وتتجذر عند قاعدة الهرم السياسي ، بينما عمد إلى خنقها ومحاصرتها عند القمة .

* **طغيان المؤسسة العسكرية** : لعل من أبرز مظاهر الاختلال الذي اكتنف نظام الحكم في المرحلة الناصرية صعود المؤسسة العسكرية على حساب المؤسسة المدنية . فمن الوجهة الكمية البحتة ، ضمت نخبة القوة Power elite خلال تلك المرحلة ١٣١ شخصا من بينهم ٤٤ ذوو خلفية عسكرية بنسبة ٢٣,٦٪ مقابل ٨٧مدنياً بنسبة ٦٦,٤٪ . إلا أن التفوق العددي للمدنيين ليس مقياسا صادقا لقوتهم النسبية فقد كانوا بوجه عام أدوات في أيدي العسكر (أعضاء مجلس

قيادة الثورة ثم عبدالناصر فيما بعد) نظرا لافتقارهم إلى ركائز مستقلة للسلطة والنفوذ . هذا الوضع أدى ، مع إصرار عبدالناصر على إسناد الوزارات الاستراتيجية لضباط سابقين ، إلى تألق وتورم نفوذ المؤسسة العسكرية لتصبح سيد النظام بلا منازع[٩] من جهة أخرى ، كان عبدالناصر بحاجة إلى ولاء القوات المسلحة . واعتمد في تأمين هذا الولاء على المشير عامر الذي كان بحق سمعه وبصره داخل الجيش . وبالمقابل أطلقت يد المشير في تعيينات وترقيات وتنقلات الضباط فضلا عن مكافأة المحاسيب من العسكريين بالمناصب الهامة في وحدات القطاع العام والسلك الدبلوماسي والادارة المحلية دون اعتبار لمعايير الكفاءة والاستحقاق . واتخذ هؤلاء من وجودهم في تلك المناصب سبيلا إلى الكسب الشخصي دون رقيب أو حسيب فكانت النتيجة الطبيعية تردي كفاءة النظام السياسي والممارسة الديمقراطية .

سطوة أجهزة الأمن : مثلت أجهزة البوليس والمخابرات مركزاً آخر للقوة . فقد أنيطت بها مهمة تخطيط وتنفيذ أعمال القمع والتنكيل بالمعارضين سواء جاءوا من صفوف اليمين أو اليسار . وبينما كانت المعارضة والجماهير هدفا للعنف والسطو قبل ١٩٥٢ ، كان خصوم النظام دون الجماهير هدف القمع والارهاب في مصر الناصرية . وذلك برأيي فارق هام لا ينبغي تجاهله لدى تقويم الحقبة الناصرية . وبنفس الوقت لا يمكن حسبما يرى أحد الكتاب إغفال الدور الايجابي للأجهزة الأمنية سواء في الكشف عن الأعداء الخارجيين للنظام أو في تخريج العديد من الكوادر السياسية الكفأة[١٠] .

ولكن يبقى أن كفاءة هذه الأجهزة في النهوض بالأداء العام للنسق السياسي كانت تزداد فيما لو تحررت من الهيمنة العسكرية المطلقة وعمقت تشابكاتها مع المؤسسات المدنية .

* ضعف المؤسسة التشريعية والتنظيمات النقابية :

تمكنت السلطة التنفيذية عن طريق القانون والممارسات الفعلية من الهيمنة على البرلمان عبر التدخل في تحديد أسماء المرشحين لعضويته مما قلل عددهم من ناحية (تراوح بين ٠٠٠٠٥, ٪ ، ٠٠٠٠١, ٪ من جملة البالغين سياسيا) وأضعف التنافس على مقاعد المجلس النيابي من ناحية أخرى (تراوح عدد المتنافسين بين ٣ ، ٥ للمقعد الواحد)[١١] وكان البرلمان بلا دور محسوس في مجال التشريع والرقابة .

أما النقابات المهنية والعمالية فقد وضعت في كنف الدولة تحسبا من أية معارضة قد تثيرها في وجه النظام الجديد ، وإن لوحظ أن الحكومة مارست وصايتها على النقابات العمالية أكثر من

النقابات المهنية فمنذ ١٩٥٥ ، تم تجميد الدور السياسي لنقابات العمال بحيث أصبحت مجرد تنظيمات خدمية تخضع لاشراف إداري ومالي من قبل وزارة الشئون الاجتماعية أو وزارة القوى العاملة . وأدى هذا ، مع المكتسبات التي حققتها الثورة للعمال ، إلى التفاف الحركة العمالية حول قيادة عبدالناصر ، ووقوف العمال بجانب نظامه مساندين ومؤازرين . أما النقابات المهنية (المحامون والمهندسون والصحفيون) فقد تمتعت بقدر من الاستقلالية ، علما بأن أقلها في هذا الشأن كانت نقابة المهندسين . وسبب ذلك أن الكثير من أعضائها كانوا يعملون في الحكومة والقطاع العام والجيش مما أتاح للسلطة السياسية فرض التأثير على الناخبين ، وهو أمر لم يتهيأ بنفس القدر في حالة نقابتي المحامين والصحفيين . والمهم أن دوران النقابات في فلك الدولة أدى إلى فرض التخلف في تقاليد الممارسة الديمقراطية وإضعاف دورها المؤسسي كقوى ضاغطة .

خلاصة القول أن مصر كانت قبل وبعد ١٩٥٢ دولة تسلطية ، وإن كان هناك شيء من اختلاف فهو في الدرجة فقط . وبينما رافق التسلط السياسي قهر اقتصادي واجتماعي شديد في المراحل السابقة على يوليو ١٩٥٢ اقترن في مصر الناصرية بتحولات اجتماعية لصالح القاعدة الشعبية العريضة . ويظل صحيحا أن هذه التحولات كانت ستصبح أعمق وأشمل فيما لو توفرت ممارسة ديمقراطية حقيقية .

خامساً : الدولة التسلطية وهزيمة ١٩٦٧ :

تبدو التفسيرات الشائعة لهزيمة العرب في حزيران ١٩٦٧ والتي تقول بعدم استعدادهم للحرب واستغلال إسرائيل لعنصر المفاجأة ومبادرتها بالهجوم تبدو غير مقنعة في رأي د . النقيب الذي يعزو الأسباب الأصيلة أو غير المباشرة للهزيمة إلى الناصرية ـ الممارسة وتحديدا إلى التسلطية السياسية التي بناها عبدالناصر وحاكاها عسكر بقية الدول العربية . حقا إن التناول الموضوعي لأسباب الهزيمة لابد أن يقر بوجود عوامل ذاتية في النظام المصري لعبت دورا أساسيا في هزيمته العسكرية لعل أخطرها شأنا ما يتصل بالوضع الطاغي للمؤسسة العسكرية وتفرغ قادتها لتأمين وادامة هذا الوضع ، وتخلف علومهم العسكرية ورفضهم الخضوع لأي نوع من الرقابة أو التدخل من قبل القيادة السياسية ، وأثر ذلك كله في انحطاط الكفاءة القتالية للقوات المسلحة ، لقد كان الجيش ، خصوصا في النصف الأول من الستينات دولة داخل دولة يديرها المشير وأعوانه على طريقتهم الخاصة بعيدا عن رقابة ومحاسبة المؤسسة المدنية .في مثل هذه الحالة ، تزداد احتمالات الهزيمة أمام دولة يشارك أبناؤها في اتخاذ القرار ، ويرتبط فيها الجيش مع المؤسسات

المدنية بعلاقات صحية ويخضع لتوجيهاتها ، وتناط مسئولية قيادته بعناصر على درجة عالية من الحرفية والتمكن والوعي العسكري (حالة إسرائيل) .

بيد أن المزيد من التأمل في علاقة الاستبداد بالهزيمة يقودنا إلى التساؤل عن موضعه سواء من هزيمة ١٩٥٦ (ولم تكن مؤسسات الدولة التسلطية قد تبلورت بعد) أو من الهزيمة النكراء على أرض فلسطين ١٩٤٨ (كان الجيش آنذاك بعيدا عن المسرح السياسي ، وكانت البلاد تنعم بمكاسب ديمقراطية وضمانات دستورية حسب تصور د. النقيب) .

من ناحية أخرى لا يمكن الوقوف بالتناول الموضوعي لأسباب هزيمة ١٩٦٧ عند القصور الكامن في النظام السياسي وإنما ينبغي أيضا أخذ العوامل الخارجية بعين الاعتبار . فالتواطؤ الأمريكي - الاسرائيلي متغير لا نستطيع إنكار تأثيره ودوره ، وبهذا الصدد ، يقال صدقا أن الغرب بقيادة الولايات المتحدة كان مصرا على إسقاط نظام عبد الناصر لما يشكله من تحد سافر للمصالح الامبريالية في المنطقة . ولما كان هذا النظام يبدو ، محصنا ضد محاولات الانقلاب ذات التدبير الغربي ، بدا الحل الأمثل في توجيه ضربة عسكرية قاضية استخدمت إسرائيل أداة لها[١٢] ، كذلك فإن الدور السوفييتي بحاجة إلى تمحيص . بالطبع لا يمكن أن تذهب بنا الظنون إلى أن الاتحاد السوفييتي كان يود أن يهزم العرب . ولكن المؤكد أنه مارس ضغوطا هائلة على القيادة المصرية كي تساند نظام البعث السوري الذي وصل إلى الحكم في دمشق عام ١٩٦٦ . والمؤكد أن القيادة المصرية استجابت للضغط السوفيتي . فأبرمت اتفاقيات عسكرية مع سوريا وراحت تصعد الموقف على الجبهة المصرية أثر التهديدات الاسرائيلية لسوريا في مايو ١٩٦٧ . وسرعان ما وجدت نفسها في وضع لم يكن بالامكان التراجع عنه على الرغم من أن مصر لم تكن مستعدة عسكريا للتعامل معه ، كذلك تذهب إحدى الدراسات القيمة[١٣] إلى إلقاء جزء من مسئولية الهزيمة على العلاقات العربية ذاتها . فعدم مرونة التحالفات العربية وغياب الأجهزة أو الأساليب الكفيلة بوقف التردي في العلاقات العربية ساهما دون شك في تعريض المنطقة لحرب ١٩٦٧ . وخلال الأسابيع السابقة على نشوب الحرب ، تسابقت قيادات عربية على دفع القيادة المصرية إلى مواجهة خاسرة لا محالة مع إغلاق كل سبل التراجع أمامها .

هكذا يمكن القول أن الهزيمة العسكرية الماحقة التي ألمت بمصر والعرب في صيف ١٩٦٧ كانت نتيجة لأسباب تتعلق بقصور النظام السياسي ذاته ، وحالة النظام الاقليمي العربي وسلوك القوى العظمى ، وليس من اليسير ، على ما يبدو إصدار حكم قاطع بشأن الأوزان لهذه العوامل في وقوع الهزيمة .

سادساً : حرب ١٩٦٧ والانجراف نحو اليمين :

لا شك فيما ذهب إليه د . النقيب من أن الهزيمة ، وقد هزت بشدة مصداقية الخيار الناصري القومي ، هيأت المجال تماما لسيطرة اليمين . فمع تراجع المد القومي ، انتعشت التيارات المحافظة في المنطقة وراحت تفرض نفسها على ساحة العمل السياسي بتأييد من النخب الحاكمة المعروفة طبعا بميولها اليمينية . بيد أن هناك عاملين آخرين ربما لا يقلان عن الهزيمة مساهمة في التمكين لهيمنة اليمين السياسي هما وفاة عبدالناصر وبروز ظاهرة النفطية السياسية . فغياب عبدالناصر حرم الجماهير العربية من رمز الاستمرار والصمود ، ومن الزعيم القادر على تحريكها واسترجاع الحقوق المغتصبة واستعادة الكرامة المهيضة ولم شمل العرب . وكانت وفاته أيضا ضربة مزدوجة لدور مصر العربي . فقد خسرت مصر قيادة لها حضورها المؤثر في الشارع العربي ، وفقد التيار العروبي فيها أهم أنصاره . أما النفطية السياسية فنقصد بها انتقال مركز الثقل السياسي والاقتصادي في النظام العربي من مصر إلى المملكة العربية السعودية في أعقاب حرب أكتوبر نتيجة ارتفاع أسعار النفط وانهمار عائداته بغزارة . ولو ظل ناصر على قيد الحياة ، كان يمكن ألا تنجرف المنطقة نحو اليمين برغم الهزيمة العسكرية بل لم يكن لليمين أن يبلغ ما بلغه من قوة وسيطرة بافتراض وقوع الهزيمة وتعاظم مداخيل النفط . وبرغم الهزيمة وغياب عبدالناصر ، كان يمكن ألا يحدث المد اليميني بنفس الدرجة التي حدث بها فيما لو لم يتنام الدور السعودي ماليا وسياسيا .

هكذا ، كانت هزيمة ١٩٦٧ ووفاة عبدالناصر عام ١٩٧٠ والثروة النفطية وراء صعود وهيمنة التيار المحافظ في المنطقة العربية . ونظرا لتزامن حدوث هذه المتغيرات الثلاثة تقريبا ، يصبح من الصعب تقدير الاسهام النسبي لكل منها في عملية الاندفاع نحو اليمين السياسي .

ختاما لمساهمتنا في الحوار ، نود ذكر بعض النقاط :

١ ــ القول بالتسلطية السياسية قبل وبعد ١٩٥٢ لا يعني بأي حال أنها قدر لافكاك لمصر منه . فالمعروف أن بنية وتوجهات السلطة السياسية في أي مجتمع ليست كيانا أثيريا يهبط من السماء ، ولكنها نتاج ظروف موضوعية محددة ، فإذا ما تغيرت هذه الظروف فمن المتوقع أن تتغير معادلة توزيع القوة السياسية ، ولا ينفي ذلك بالطبع التأثير المقابل للسياسة على الاقتصاد والاجتماع .

٢ ــ أراد عبدالناصر الديمقراطية الاجتماعية ركيزة للديمقراطية السياسية واستقلالا عنها ، حيث

لا صوت لجائع . وتصور إمكانية تحقيق الأولى في غياب الثانية » لقد تحققت بالفعل منجزات اجتماعية واقتصادية لا يمكن التهوين من شأنها ، إلا أنها افتقدت ضمانات الاستمرارية لغياب الديمقراطية السياسية التي لم يكن عبد الناصر وأعوانه ، على ما يبدو ، يملكون رؤية واضحة لكيفية بنائها أو تأطيرها مؤسسيا ومع ذلك لست أرى في انعدام المشاركة السياسية مبررا لادانة التجربة الناصرية برمتها . ففي هذا الجانب السلبي ، وهو خطر ، هناك الكثير من الايجابيات .

٣ ــ إن الديمقراطية وجوهرها مشاركة المواطن بفاعلية في تقرير أمور بلده ، ينبغي أن تقع في صلب أي مشروع نهضوي على الصعيد القطري أو الصعيد القومي . وتترك لكل دولة عربية حرية تبني الاطار الدستوري والمؤسسي الذي يحقق تلك المشاركة وينسجم في نفس الوقت مع ظروفها وأوضاعها الخاصة .

٤ ــ لدى تفسير الهزائم والأزمات ، من الأهمية بمكان ألا نتجاهل الأسباب الداخلية الكامنة فينا ، وننساق وراء المنطق التآمري ، فنبحث عن طرف خارجي نحمله المسئولية . . . غير أن البحث عن العوامل الذاتية لا يجب أن ينسينا العوامل الخارجية مهما يكن وزنها أو حظها من التأثير .

الهوامش

(١) حول روافد كارزما عبدالناصر ، انظر :

Hrair Dekmejian, Egypt under Nasir: A study in political dynamics, (New York: State University of New York, 1971), pp. 39-47.

(٢) انظر رايا مغايرا في :

Leland Bowie, "Charisma, Weber and Nasir", Middle East Journal", VOL. 3, No. 2, Spring 1976, pp. 150-152, 157.

(٣) Ibid, p. 154

(٤) إن هذا هو ما خلص إليه أيضا :

John Enteise, 'Nasser, s Egypt; the Failure of charismatic leadership". Orbis, VOL. 18, Summer 1974, PP. 458-464.

Harair Dekmejian, "Marx, weber and the Egyption revolution".
Middle East Journal, VOL. 30, No. 2- Spring 1976, PP. 167-168.

(٥) راجع مؤلفنا « الثقافة السياسية للفلاحين المصريين ، بيروت ، دار ابن خلدون ١٩٨٠ ، ص ص .

(٦) Boit Bey, Cavseric Ethnoqraphique sur le Fellah", Bulletin de la Socite te khedivialede Geographie". (le caire), No. 4, Juin 1899, PP. 239-240.

(٧) James Mayfield, Rural Politics in Nasser's Egypt, (Austin: University of Taxas Press, 1971), PP. 206-208.

(٨) د . علي الدين هلال وآخرين ، تجربة الديمقراطية في مصر ١٩٧٠ ـ ١٩٨١ ، (القاهرة ، المركز العربي للبحث والنشر ، ١٩٨٣) ، ص ص ٢٥ ـ ٢٨ .

(٩) Hariar Dekmejian, Egypt Under Nassir, P. 171.

(١٠) عادل حسين ، نحو فكر عربي جديد ، الناصرية والتنمية والديمقراطية (القاهرة : دار المستقبل العربي ، ١٩٨٥) ، ص ٢٤٩ .

(١١) التقديرات المذكورة مقتبسة من المصدر التالي : د . سيد غانم ، « المشاركة السياسية » في د . علي الدين هلال (محرر) ، النظام السياسي (القاهرة : المركز العربي للبحث والنشر ، ١٩٨٣) ، ص ص ٤٤ ـ ٤٥ .

(١٢) انظر في هذا المعنى ، د . أحمد يوسف أحمد (إعداد) ، تأثير الثروة النفطية على العلاقات السياسية العربية ، (القاهرة : دار المستقبل العربي ، ١٩٨٥) ، هامش ١٧ ، ص ص ١٣٤ ـ ١٣٥ .

(١٣) جميل مطر ، د . علي الدين هلال ، النظام الاقليمي العربي ، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٧٩) ، ص ٨١ .



تأملات حزينة في مدخل إلى رواق الهزيمة

عبد الله هدية
قسم العلوم السياسية
جامعة الكويت

خضعت المنطقة زمنا طويلا للاستعمار المباشر : العثماني ثم الغربي المتمثل في بريطانيا وفرنسا . . . ثم حلت الولايات المتحدة الأمريكية في العصر الحديث محلهما ، بعد أن برزت كقوة امبريالية كبرى بعد الحرب العالمية الثانية . . . ويستقر في يقين الغالبية العظمى من الشعب العربي في هذه المنطقة أن هذا الاستعمار هو المسئول الأول عن فقره وتخلفه كما يدرك الكثير أن هذا الاستعمار الغربي هو المسئول تماما عن اغتصاب قطعه عزيزة من هذا الوطن والإتيان بجسم غريب وزرعه في وسط المنطقة حتى يحول دون توحدها ودون استقرارها ودون تطورها ونهضتها . . . ويوما بعد يوم تبرز « اسرائيل » كوكيل استراتيجي هام للامبريالية في المنطقة ، قادرة على زعزعة واسقاط أي نظم راديكالية وعلى ضرب وتصفية أية بؤر لمقاومة مسلحة وقادرة على بسط ذراعها عبر هذا الوطن المترامي لتأديب من تريد وقادرة على تحجيم وتدجين المقاومة الفلسطينية . . . وبالتالي « فاسرائيل » اليوم حليف ووكيل ـ في نفس الوقت ـ لترسيخ النفوذ الامبريالي وتأمينه في هذه المنطقة .

وإذا كان الكثير من سكان المنطقة يدركون ذلك ويحلمون باليوم الذي يرون فيه الوطن موحدا حرا ومستقلا ، فإن بعض « الحكام » الذين أتوا من « نخبة » صنعها الإستعمار يرون غير ذلك ، بل وبعض « الحكام » الذين لم يخرجوا من صلب « النخبة » وإنما من طبقات في غاية البؤس والفقر يرون أيضا غير ذلك ، فقد جُنوا بكل ما عو غربي وارادوا أن يعوضوا حرمانا طال أمده في حياتهم وحياة ذويهم ، فارتضوا عن طيب خاطر أن يقنعوا بدور « الخادم » المخلص

والأمين للأمبريالية ومشروعاتها في المنطقة ، وآية ذلك ، ففي أكثر من حديث « للسادات » كان يرى أن خطأ عبدالناصر الأكبر أنه أراد أن يخرج الاستعمار من المنطقة خاصة « الأمريكان » إنهم أصحاب حق ، ولهم وجود في المنطقة ومصالح منذ زمن وهم يحافظون عليها ، فما الضرر في ذلك ؟ إن الخطأ الأكبر « لعبدالناصر » أنه أراد أن يخرجهم ويحل السوفيت محلهم ، وإذا كان هذا رأي « السادات » وأمثاله فإن الجماهير جنت بعبدالناصر لأنه أول زعيم عربي في العصر الحديث خاض معارك شرسة من أجل استقلال المنطقة ، بجانب اعلانه شعارات ومبادىء طالما هفت إليها قلوب العرب في المنطقة من الوحدة والتحرر والحرية والعدالة الاجتماعية والمساواة وتحرير فلسطين . لقد أسلمت الجماهير قيادتها لعبدالناصر من ١٩٥٦ حتى ١٩٦٧ ، على مر ا أحد عشر عاما وهي تحلم معه بأنه سيحقق ما تتمناه من خلال الأهداف والمبادىء التي رفعها وبثتها اذاعات القاهرة على مدار النهار والليل بأكمله . . . وفي خلال هذه الفترة برزت بوضوح ظاهرة « الناصرية » وذلك من خلال المبادىء والممارسات بالرغم من الهوة التي كانت تفصل بينها . . . وتشكل « الناصرية » بحق محاولة لكسر حلقة التبعية التي تربط المنطقة بالامبريالية . . . إلا أنها لم تستطع ذلك وجاء فشلها في صالح ترسيخ روابط المنطقة بالاستعمار وتعزيز مواقعه في أرجائها .

غير أن لنا أن نتساءل لماذا لم تحقق « الناصرية » الحلم الذي طالما داعب خيال الجماهير وهفت إليه قلوبها ؟ لماذا جاءت النتائج عكس كل التوقعات وعكس كل الأماني ؟ لقد أقامت « الناصرية » نظامها وكان هو وسيلتها وأداتها لتحقيق الأحلام ،ولكن كان نظاما مليئا بالثقوب مبنيا على كثبان من الرمل سرعان ما مادت اعمدته وتهاوت عندما جاءت الريح العاتية تحمل الكثبان بعيدا فانهار الأساس ومع انهياره انهارت العواميد وانهار كل شيء . . ويمكن لنا أن نجمل بعض الأسباب في النقاط التالية :ـ

١ ــ ينتمي معظم الضباط الذين قاموا بانقلاب ١٩٥٢ في مصر إلى الطبقة البورجوازية الصغيرة أي إلى تلك الشريحة السفلى في الطبقة الوسطى فمعظم أبائهم كانوا موظفين في جهاز الدولة الإداري العتيد ، موظفين في درجة متوسطة أو دنيا ، وإذا كانت تعرف الطبقة الوسطى أنها مخزن للقيم فلا شك أن معظم هؤلاء الضباط كانوا يؤمنون بقيم في مجملها محافظة ممزوجة بالتأثيرات الدينية والتقاليد المستقرة في باطن المجتمع المصري غير أن الفئات الدنيا من هذه الطبقة تتميزعادة بالتذبذب وعدم الاستقرار ، تتسم ـ عادة ـ بتصرفات غارقة في الانتهازية والوصولية ، فهي تحس بالخطر وعدم الأمان من جراء تلك المرتبة التي تحتلها داخل بنيان

الطبقة الوسطى ، فهي معرضة لفقد هذه الشريحة ومغادرة الطبقة الوسطى نهائيا والنزول إلى طبقات دنيا . . . ومن هنا فهي تناور وتبذل المستحيل في سبيل تحسين وضعها الهامشي داخل بنيان الطبقة الوسطى ، كما أنها تبدو أقل تمسكا بقيم وتقاليد الطبقة الوسطى ويبدو أن « السادات » بالتحديد آتى من هذه الشريحة إلى جانب فترات الحرمان الطويلة التي عاشها في حياته عندما طرد من الجيش ، وذلك في غياب تنظيم ذي أيديلوجية واضحة وتربية فكرية ملتزمة ، لذلك عندما اتيحت له فرصة الانفراد بالسلطة بدأ وكأنه غير مصدق وراح يسلك مجموعة من السياسات التي تؤدي به إلى أن يعوض فترات الحرمان الطويلة على المستوى الشخصي ، وعلى المستوى العام كان لا يقيم للتقاليد أو للقيم أي وزن واكتفى بان يضع نفسه في خدمة قوة كبرى متشبع تماما بأفكارها وايدلوجيتها . . . .

غير أن معظم من قاموا بالثورة كانوا في مرتبة أعلى داخل بنيان الطبقة الوسطى وانعكست قيمها على سلوكهم المتردد غير الحاسم الذي يفضل الحلول التوفيقية والمواقف الوسطى . . . صحيح أن « عبدالناصر » كان يمثل صورة متقدمة عن معظمهم في مواقفه واتجاهاته إلا أنه في علاقاته بهم وفي مأساة هزيمة يونية ١٩٦٧ غلب عليه سلوك الطبقة التي آتى منها ألا وهو التردد وعدم الحسم .

كان يؤمن حتى بعد وضع الميثاق ، بنظرية غريبة مؤداها أن الدولة لا تمثل أية طبقة من الطبقات المتصارعة ، وإنما يتعين أن تظل حكما بين كافة الطبقات الاجتماعية فتتسم بطابع الحيدة واللانحياز ، ومن هنا فإن مهمتها الأساسية هي ضبط حركة الصراع الاجتماعي ودرء محاولة تغليب طبقة على أخرى أو سيطرة احدى الطبقات الاجتماعية على الطبقات الأخرى ، ولذلك فالصيغة المناسبة التي تتضمن علاقة الطبقات ببعضها هي صيغة تحالف قوى الشعب العاملة ، وإن الحكومة تقوم بمهمة التوافق الكامل بين جميع المصالح وبين جميع الطبقات في الوقت نفسه .

ولما كان جهاز الدولة هو الذي يقوم بهذه التوافيق بين مصالح الطبقات والقوى الاجتماعية ، ولما كان الجهاز رجعيا قلبا وقالبا ، نجد أن الدولة ممثلة في هذا الجهاز افرغت الكثير من القوانين الثورية من مضمونها عن طريق تشويه عملية التنفيذ ، كما قام هذا الجهاز بدور الثورة المضادة على كل التجربة في زمن « السادات » .

وعلى كل ، إن هذا القول يدعو إلى التأمل في دراسة دور الطبقة الوسطى ومنظورها

الأيدلوجي في البلاد المتخلفة ، ففي رأي البعض أمثال « هالبرن » Halpern أن عملية التغيير الاجتماعي في هذه البلاد ستقودها هذه الطبقة ، بينما يرى « بيـرلموتـر » Perlmutter أن هذا صعب المنال ويعد ضربا من الأساطير العلمية .

٢ ــ استند نظام « عبدالناصر » في بناء التجربة الاشتراكية إلى الجهـاز البيروقـراطي الإداري العتيد البالغ في القدم والتعقيد والذي يؤمن معظم أفراده بالفوراق الطبقية وتعشعش في أدمغتهم أفكار الاقطاع والرأسمالية . . . ومن هنا راح هذا الجهاز يعمل دون كلل على افراغ التجربة من مضمونها ويقيم من نفسه جهازا قويا متسلطايناوىءكل أفكار الاصلاح وخدمة الجماهير ومن هنا ـ أيضا ـ كانت تصدق المقولة القائلة أنه لا بناء للاشتراكية دون اشتراكيين ، بل نستطيع أن نؤكد أن هذا الجهاز نسج ـ بمهارة ـ علاقات حميمة مع ملاك الأراضي في الريف ومع الأغنياء في المدن من مالكي العقارات والتجار وبالتالي كان ضد جماهير الفقراء وساهم مساهمة أصيلة في استغلالهم عبر جمعيات التعاون الـريفية وعبـر التشكيلات المتعددة في مؤسسات النظام . . . ونظرا لغياب الكوادر الإدارية والمهنية الواعية اسلم « عبدالناصر » قيادة القطاع العام إلى أصحابها الأصليين الذين خربوا كثيـرا هذه المؤسسات بعد أن نزعت منهم ملكيتها ، بل وسرعان ما تحالفوا مع الضباط والتكنوقراط الذين عينوا في القطاع العام ، واستفاد الأخيرون من الثغرات في القوانين وفي الادارة التي كان يكشفها لهم أصحاب المؤسسات والشركات المؤممة والذين ظلوا يتربعون على كراسي قياداتها ، وكونوا ثروات طائلة اتاحت للضباط والتكنوقراط أن ينتقلوا إلى مواقع الطبقة العليا في البلاد .

٣ ــ فشل « عبدالناصر » فشلا ذريعا في إقامة أي تنظيم اشتراكي يتولى قيادة وحماية التجـربة الاشتراكية ، وكان اعتماده الأساسي على أجهزة الأمن المتعددة التي شيدت بحق أركان الدولة التسلطية ، وكان معظم عناصر هذه الأجهزة تؤمن بالأفكار الرأسمالية وقيم الاقطاع ولذا كانت سوطا على الشباب الذي آمن بعبدالناصر وتجربته . . . راحت تضيق عليهـم الخناق وتسجنهم ، ولذا كانت الساحة خالية تماما من أية قوى اشتراكية حقيقية أو كانت في حالة تبعثر وضياع عندما تولى « السادات » السلطة وراح يمارس كل سياسات الردة .

٤ ــ ولعل أخطر الأسباب أن الرؤية أمام « عبدالناصر » ورفاقه كانت غير واضحة تماما ، وبعد سلسلة من التجارب والنكسات ، توصل « عبدالناصر » إلى وضع دليـل للعمل الميثـاق الوطني ، ولكن جاء توافقيا ، مليئا بالصيغ العامة والعبارات المطاطة التي استفادت منها

القوى الاستغلالية وراحت تفسرها على هواها خاصة عناصر الطبقة القديمة مع أولئك الذين استفادوا من التجربة وأصبحوا عناصر أساسية في طبقة جديدة تحاكي القديمة ثراء وسلوكا .

٥ ــ بجانب الجهاز الاداري العتيد ، اعتمد « عبدالناصر » بشكل أساسي على تنظيم الجيش ، الذي جعل منه دولة داخل الدولة ، ومن عناصره القيادية مؤسسة فوق الشعب ، وذلك عن طريق الامتيازات التي لا حد لها التي كانت تغدق عليهم ويتمتعون بها ، ومن فرط التدليل والحياة المرفهة نست هذه القيادات الحرب والمعارك العسكرية وانحصر همها في جمع المال والتنافس على رئاسة أندية كرة القدم واعتبارات الوجاهة والمظاهر الاجتماعية .

٦ ــ صفى النظام كل مؤسسات المجتمع المدني من جامعات قوية ذات نشاطات ثقافية متعددة ومن أحزاب سياسية تقوم بتربية الناس وتسييسهم ومن نقابات عمالية مستقلة ومن أندية ثقافية تقوم بتثقيف الناس وتنويرها ومن مدارس ذات مناهج تنمي العقل وتربي ملكة الحوار والبحث الأمر الذي فتح الباب واسعا لكي تتسطح الناس وتشغل نفسها بالتافه من الأمور ، فيتعصب تعصبا مقيتاً لأندية كرة القدم ، ووضعت بسهولة ويسر خميرة التعصب للطائفة أو للأسرة أو للقبيلة .

وعن طريق الجيش والجهاز الاداري وأجهزة الأمن استكملت الدولة التسلطية أركانها وكيانها .

٧ ــ تثير تجربة « عبدالناصر » سؤالا محوريا هاما وهو هل يكفي الشعور الوطني للتخلص من الاستعمار ، لاقامة أسس ايدلوجية اجتماعية ؟ أو بعبارة أدق ـ كيف يمكن الانتقال من مرحلة التحرر الوطني إلى التحرر الاجتماعي ؟ ولا يقتصر طرح السؤال على التجربة « الناصرية » بقدر ما كان تعبيرا عن سمة مميزة لبلدان العالم المتخلف التي استقلت حديثا في منتصف هذا القرن حيث كانت العواطف الوطنية لدى هذه الشعوب المحتلة مباشرة ، متأججة تناضل للتخلص من نير الاستعمار ومقاومة جنود الاحتلال المباشر ، ولكن بعد أن رحلت قوات الاحتلال ، كيف كان يمكن للأفكار الوطنية التي تدعو لمقاومة المحتل ، أن تتطور إلى أيدلوجية كاملة أو رؤية واضحة للبناء وتحت قيادة من ؟ ووفق أية أيدلوجية ؟ وما مدى حجم الارتباطات بالمستعمر القديم؟ . . . . أن البلاد التي قاد نضالها حزب ثوري مسلح بنظرية ماركسية لا يثار فيها هذا السؤال ، وإنما السؤال ظل مطروحا بقوة وبإلحاح في كل البلاد الأخرى المتخلفة ذات القيادات الوطنية ، واستمر هذا التساؤل طوال سنوات

تجاربها التي بـاءت كلها بـالفشل وأدت إلى نتيجـة حتمية مؤداهـا وقوعهـا فريسـة سهلة للاستعمار الحديث وبالتالي تكثيف استغلال جهود شعبها وفائض عمله .

٨ ـ كما أن تجارب العالم الثالث في الستينات ومنها التجربة الناصرية ، قامت بعد مجموعة من الانقلابات تحولت إلى ثورات وطنية ، كان شغلها الشاغل المحافظة على نفسهـا والبقاء والاستمرار عن طريق أجهزة أمنية قمعية ، وهذه الأجهزة بمفردها لا توفر آمانا ولا تزرع استقرارا . . وإنما كل الذي نتج عن ذلك هو ضياع الأصوات الشريفـة وامتناع الحـوار الداخلي بين الجماهير وبين الجماهير والقادة من ناحية أخرى . . . وأصبح الصوت المسموع فقط هو صوت « القادة » . . وأصبح منع المناقشة وكبت الحريات وفرض الرقابة هو السمة المميزة لهذه التجارب دون تمييز واضح بين الانتقادات المخلصة الشريفة التي تبغي تطوير التجربة وترسيخها وبين تلك الأصوات العميلة التي تهدف إلى توريطها وتصفيتها ومن هنا نشأت ازمة الديمقراطية في هذه التجارب . . . ويتبلور بالتالي السؤال عن كيفية أقامة النظام الاشتراكي الذي يلبي الحاجات المادية دون أن يكون له أساس ديمقراطي من حرية التعبير والفكر ؟

النتـــائـج

وبالرغم من كل هذه الأسباب التي أدت إلى انحدار التجربة وسقوطها المريع تحت لطمات الامبريالية واسرائيل والقوى الاستغلالية في المنطقة العربيـة وداخـل مصر إلا أن معـاداتها للاستعمار ورفعها شعارات وطنية وشعارات عن العدالـة الاجتماعيـة . . . قاد إلى التفـاف الجماهير عبر الوطن العربي حولها . . . وبالرغم من كونها لم تعرف أن تترجم ذلك إلى واقع فعلي ملموس وشامل ، وحاولت أن تتغافل عن حقيقـة البعد العـالمي واعتقدت أنها ستقـوم بلعبة التوازن بنجاح بين القوتين الكـبريين إلى الأبد إلا أن المعطيات التي تضافرت فتـرة من الزمن لانجاح سياسة التوازن هذه ، تغيرت سريعا وبالتالي لم تجد هذه السياسة مطلقا وكان لابد من الحسم إلا أن هذا لم يحدث ، وظل الأمر في محاربة الاستعمار والامبريالية والطبقات المستغلة مجرد كلمات تذاع عبر الأثير أو كتابات على الجدران . . . وبالرغم من ذلك كله دغدغت مشـاعر الجماهير وعواطفها فتعلقت بها وأعطتها تأييدا غير محدود ولا نهائياً وشخصت أبصارها برموزها وداعب خيالها وعقلها شعاراتها ووضعت آمالها كلها في هذه التجربة ـ حقا ـ لم يتم التغيير في حياتها كليا أو جذرياً وإنما التغيرات طفيفة ولكن الآمال كانت واسعة والحلم كان كبيراً وإنه قريباً

سيتحقق ما دامت التجربة قائمة تناضل والرمز موجودا شامخا يحدجنا بنظراته فيبعث فينا الأمل والنشوة والرجاء فركنّا عليه ووضعنا رؤوسنا على رجليه وأسبلنا جفوننا ورحنا في خدر لذيذ ونوم عميق نحلم فيه بالأماني والنصر . . والعامل المهم الآخر أنه لم يخالج هذه الجماهير - يوما - أدنى شك في تحقيق النصر المؤزر،لم يتطرق إليها الشك للحظة أن هذا كله يمكن أن يكون وهما وسرابا . . . ومن هنا جاء الانهيار مدمرا مفزعاً شاملا الجسد والروح وكل ما يلتف حولنا،إنهارت المؤسسات والاشخاص وكفرت بكل شيء وارتدت يائسة مقهورة محبطة .

فالانهيار والاحباط على صعيد النتائج التي ولدتها هزيمة (يونية حزيران) ١٩٦٧ بشكل عام ، أما النتائج التي أتى بها الدكتور خلدون النقيب في كتابه ، فهي صحيحة تماما وإن كنت أرى أنها وردت على سبيل المثال أي أنها ليست كل النتائج المباشرة وإنما هي بعض منها ،لعل أهم النتائج المباشرة في - رأينا - هو غياب الرأس في الجسد العربي ، أو أركان الحرب في الجيش ، الذي كان يدبر ويوجه ويثير . . . وليس بالضرورة علاقة النظام الناصري بالأنظمة العربية ، بقدر علاقته بالشعوب والجماهير ولكن بعد أن قطع الرأس خر الجسد صريعا ممزقا ، فقد الضابط والرابط فتناثر أشلاء وزادت الفرق والشيع . . .

ونتفق تماما مع ما ساقه الدكتور خلدون عن حركات المعارضة وضعفها وتشتتها ، فالنظام الناصري انهار في وقت لم تكن قد نضجت بما فيه الكفاية حتى تقاوم الهجمة الامبريالية على المنطقة أو الأنظمة الحليفة معها ، حقا ، أن « عبدالناصر « أبعد الجماهير عنها في زمنه ولكنها أيضا كانت تعاني من أمراض متعددة لعل أهمها ضعف بنيتها التنظيمية وعدم تقديم أيدلوجية واضحة تماما تعبر عن الظروف الموضوعية للمنطقة العربية أو اكتفت « الأيدلوجية » بمبادىء غارقة في العمومية والمثالية ، بل أبعد من ذلك ، منها ما حل نفسه وانطوى تحت رأيه « عبدالناصر » ونظام البورجوازية الصغيرة ، وان كنا نفهم أن هذا مبرر لبعض الأجنحة في الحركات القومية المثالية إلا أنه غير مفهوم وغير مبرر بالنسبة لحركات شيوعية تفترق في الرؤى عن منهج « عبدالناصر » ورؤيته . . . ونتفق تماما مع ما أورده الدكتور خلدون في أن معظم هذه الحركات كانت مقصرة تماما في المطالبة بحرية الإنسان وحقه في التعبير والتحدث ، لقد أهملت هذه الحركات المطالب السياسية المتعلقة بالحرية وانساقت وراء شعارات الحرية الاجتماعية ونست تماما أنه لا يمكن تحقيق احداهما إلا بتحقيق الأخرى وأنهما صنوان لا يفترقان . كما أن البعض منها أحس بالذنب بعد هزيمة ١٩٦٧ فقدم اطروحات ماركسية تقليدية دون أن يزاوجها للواقع المعاش ومعطياته الجديدة وبالتالي كان المأزق هو كيفية تطبيق هذه الأيدلوجية على الواقع ولا يمكن أن يحدث هذا

إلا اذا فهمنا الواقع بكل المتغيرات التي جدت عليه وربما هذا يسوقنا إلى النقطة الثالثة التي يذكرها الدكتور خلدون ألا وهي افتقار حركات المعارضة العربية إلى فهم واستيعاب التطورات الأخيرة التي أحدثتها الدولة التسلطية في مجرى وحياة الناس اليومية والتغييرات التي طرأت على الاقتصاد والحياة المعاشية . . . الأمر الذي أدى إلى زيادة معدلات الحراك الاجتماعي وزيادة معدلات الدخل وزيادة معدلات الهجرة الداخلية والخارجية وزيادة معدلات الاستهلاك العام والخاص الأمر الذي كان يقتضي معه دراسة عميقة للقوى الطبقية الجديدة ومجموعة المصالح المرتبطة بها ، وأي الطبقات الاجتماعية والفئات المؤهلة أكثر من غيرها للانخراط في حركات معارضة لتغيير الواقع . . . إن كل هذا أدى بالطبيعة إلى عزلة هذه الحركات عن الشارع ، وفي مصر استطاع « السادات » أن يقوم بعملية الثورة المضادة بنجاح دون مقاومة فعالة في السنوات الأولى .

وتصدى الدكتور خلدون بتوفيق كبير لأسباب ظاهرة الطائفية التي تعم الوطن العربي اليوم والأحاسيس بالاقليمية والقبلية التي تموج بها البلاد العربية اليوم ، ربما كانت متواجدة من قبل ولكن بشكل خافت خاصة في مجتمعات عربية قديمة كمصر وسوريا والعراق . . . ولكن اليوم أصبحت ظاهرة عامة مخيفة ، وعزاها الدكتور خلدون إلى تمأسس الدولة التسلطية ورسوخها في المشرق العربي خاصة تحت حكم العسكر ، وتحطيمها للأسس المادية للمجتمع المدني بأن قضت على استقلالية المؤسسات الاجتماعية كالنقابات المهنية والعمالية والأحزاب السياسية ومؤسسات التربية والدين ووسائل الاعلام . . . وهي بذلك أتاحت المجال لعودة التنظيمات المتخلفة (ما قبل الرأسمالية) كالقبلية والطائفية والاقليمية والقرابة للظهور كتنظيمات بديلة أي كشبكة جديدة للعلاقات الاجتماعية ، وجاءت هزيمة حزيران ١٩٦٧ لتعري هذا وتكشف القناع عن هذه الشبكة الاجتماعية الجديدة .

وبخصوص حركة المقاومة الفلسطينية ، فإنها برزت كنقطة مضيئة تداعب نفوسنا بالآمال في مناخ الهزيمة بعد ١٩٦٧ . . . غير أن الخطأ الفادح ذلك العمل المتسرع وغير المدروس من جانب أحزاب المعارضة الشعبية في الوطن العربي ، اذ سارع الكثير منهم بتجميد نشاطه وانخراط الكثير من أعضاء هذه الأحزاب داخل حركة المقاومة الفلسطينية ، بحجة أن العمل الفدائي من خلال الحركة هو العمل الوحيد الذي له قيمة في مناخ ما بعد الهزيمة . وان كان الانخراط في حركة المقاومة الفلسطينية مطلوبا لمحاربة العدو الشرس والخطر على المنطقة العربية وباعتبار أن القضية الفلسطينية قضية مركزية ، إلا أن الخطأ في رأيي يكمن في النقاط التالية :

١ ــ أن تجميد الأحزاب العربية لنشاطها ، أفاد كثيرا الأنظمة العربية الذي ازاح عن صدرها

عبئا ثقيلا ، وعزز أقدامها رسوخا في مواقع السلطة ، لقد استفادت كثيرا السلطة في مصر بعد الهزيمة من هذا المنحى في التفكير والتوجه وراجت كثيرا مقولات مؤداها : من يرد العمل من الشباب المتحمس فليلتحق بالمقاومة الفلسطينية ، ولا شك أن ذلك ساهم كثيرا في امتصاص غضب الشباب على السلطة وافقد حركات الشباب والمعارضة الكثير من العناصر الجيدة . . وإذا كانت هذه الخطوة من قبل الكثير من التنظيمات العربية تنطلق من وحدة المعركة العربية إلا أنـه كان أيضا يتعين عليها أن تفكر في الوجه الآخر لهذه المقولة « وحدة المعركة العربية » ألا وهو التغيير في أي نظام عربي إلى التوجهات الوحدوية والوطنية هو أيضا في حد ذاته سند كبير للقضية الفلسطينية التي ظلت طويلا تبحث عن عاصمة عربية تكون بمثابة « هانوى » لها وبالتالي كان يتعين أن يكون الانخراط في صفوف المقاومة ليس على حساب معركة الداخل ضد سلطة الاستسلام والخضوع للامبريالية وليس أدل على صحة حديثنا هذا من تأمل سياسات سلطة « السادات » ذات الآثار المدمرة والبعيدة المـدى على مستقبل مصر على كافة المجالات وعلى القضية الفلسطينية ذاتها وعلى المنطقة العربية ككل من سيادة تيار الخنوع والاستسلام وتعزيز هيمنة الامبريالية الأمريكية على المنطقة .

٢ - إن حصر حركات الكفاح السياسي والمسلح على امتداد الوطن العربي في حركة المقاومـة الفلسطينية فقط ، سهل للعدو : الصهيوني والامبريالي وأنظمة الحكم العربية المتحالفـة معـه ، من تركيز قواه ضد هدف واحد وضربه وتصفيته . . . . بدلا من أن يشتت العدو على جبهات متعددة وبؤر ثورية كثيرة تستنزف قواه وجهده ، بدلا من ذلك ، يسرت له عملية محاربة الحركات الوطنية العربية في صورة تصفية المقاومة « الفلسطينية » أو تدجينها ، الهدف مركز أمامه وواضح ومطلوب محاصرته وتخريبه من الداخل وضربه من الخارج .

٣ ـ الخطأ الأساسي - في رأيي - من جانب حركات المعارضة ، هو الانضواء تحت قيادة من ؟ ووفق أية أيـديولـوجيـة وأي تنظيم ؟ . . لقد كانت تعاني أكبر منظمات المقاومة الفلسطينية خللا واضحا في استراتيجيتها وفي تنظيماتها وفي بعض قياداتها الأمر الذي انعكس عـلى التكاليف الباهظة الثمن لعملياتها ، والتي لا تتناسب التضحيات فيها مطلقا مع المكسب الهزيل الذي تحققه ، حتى بات لدى الكثير القناعة أن موت الأفراد هدرا وفقد الكثير من قطع السلاح والعتـاد إنما قصـد به في النهـاية أن يدبّج بيـان يذاع من أجهـزة الاعلام العربية . . . كما أن الارتماء في أحضان الأنظمة العربية والتقلب ذات الشمال وذات اليمين مع هذا النظام أو ذاك ، خدم الأنظمة كثيرا ، ومكن في النهاية من تحجيم هذه المقاومة

وتدجينها . . . وليس أدل على ذلك من الذي يجري على الساحة الفلسطينية والعربية اليوم من السير سريعا نحو تصفية القضية والقبول بشروط السلام الأمريكي والأمن العبراني .

وبدلا من الانصراف وتوجيه كل الجهود لبناء بنية الحركة المسلحة داخل الأرض المحتلة وتجنيد أوسع الجماهير حولها . . . غرقت في الأشكال المظهرية في الخارج من مكاتب وموظفين وأعلام . . ويبدو في تقديري أن نهج المنظمة في التفكير والعمل كان أدنى كثيرا من الأحداث والواقع .

إن أنظمة المواجهة المتخاذلة أثرت كثيرا في حركة المقاومة المسلحة ، كما أن تخاذل حركة المقاومة ، في غياب تربية فكرية وعسكرية واضحة واستراتيجية للكفاح المسلح وللتعامل مع الأنظمة تهدف إلى تعزيز العمليات العسكرية ضد العدو الصهيوني وتحافظ على استقلالية القرار لدى الحركة ، أثر كثيرا في الأنظمة ، بمعنى أن هذه التأثيرات المتبادلة بين الاثنين أنتجا في النهاية مواقف مستسلمة شددت قبضتها على القضية وجرتها معها إلى الهبوط نحو القاع والتردي في مهاوي سحيقة . . . الأمر الذي يظهر واضحا اليوم في عمليات التصفية والشتات والرضوخ للمطالب الصهيونية .

مراجعات

مصطفى المصمودي ، **النظام الإعلامي الجديد** ، سلسلة عالم المعرفة (٩٤) ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ـ الكويت ١٩٨٥ ، ٣٣٤ صفحة .

يقول «شون ماك برايد» في تقديمه لكتاب «النظام الإعلامي الجديد»: «كل الذين يشعرون بالحاجة في الحاضر أو المستقبل لفهم تطور فكرة النظام العالمي الجديد للإعلام والاتصال منذ انطلاقها سيجدون في هذا الكتاب عناصر موضوعية بالغة الأهمية». ذلك أن العالم يشهد مهاجمة وسائل الإعلام الغربية الكبرى للبلدان النامية، ويرفض ممثلو حكوماتها باسم الشرعية الدولية اللوائح التي صادقوا عليها بالأمس. فكبريات الصحف الغربية، كما يقول المؤلف، تطالعنا يومياً بمواقف عدوانية تحت شعارات الحرية والديمقراطية. والضحية الأولى لشحنات الحقد والتحقير هم المسلمون والأفارقة والعرب.

فالإعلام في تلك البلدان إذن لم يوظف لخدمة ما أوكل إليه، أو ما يتبجح به الساسة هناك، من تحقيق السلم والعدل وتدعيم التنمية وفتح المجال أمام التعاون الدولي النزيه.

ويطمح مؤلف الكتاب كما يقول إلى أن يستجيب كتابه لطموح عالمي يهدف إلى التحرر والانعتاق من تلك الهيمنة الطاغية.

ويتألف الكتاب من ثلاثة أبواب رئيسية، يضاف إليها مقدمة بقلم الدكتور محمد الرميحي، وتقديم مترجم كتبه شون ماك برايد من إيرلندة (وهو شخصية مرموقة حائز على جائزة نوبل عام ١٩٧٤ وعلى جائزة لينين للسلام عام ١٩٧٧ وكذلك على بعض الأوسمة الدولية الأخرى). وبعد المقدمة والتقديم، هناك تمهيد بقلم المؤلف نفسه، تحت عنوان: النظام العالمي الجديد للإعلام.

إختار المؤلف للباب الأول من الكتاب عنوان: (النظام العالمي الجديد للإعلام والاتصال ـ دوافع وتعريف). ويتناول فيه بلمحة تاريخية جهود الدول غير المنحازة في مجال تدعيم التعاون الإعلامي. ذلك أن الاختلال في هذا المجال كان موضوع اهتمام المهتمين والإخصائيين منذ بداية القرن الحالي، في إطار عصبة الأمم بجنيف، ثم في هيئة الأمم المتحدة. وكانت أول إشارة صريحة إلى ذلك الاختلال في تقرير قدمه ممثل الفيليبين أمام المجلس الإقتصادي والاجتماعي التابع للأمم المتحدة.

ويرى الكاتب مظاهر الاختلال في النظام الإعلامي ذات جوانب مختلفة ، سياسية، وقانونية، وفنية ومالية. . ويتمثل ذلك بالأختلال الصارخ بين الشمال والجنوب، وعدم المساواة في موارد المعلومات، حيث تحظى خمس من الوكالات العالمية الكبرى بنصيب الأسد من الموارد المالية والطاقات البشرية. وتتضح في وسائل الإعلام الغربية بشكل خاص الرغبة في الهيمنة والسيطرة من خلال ارتكازها على القوة المالية والصناعية والتكنولوجية. يقابلها في وسائل الإعلام في البلدان النامية نقص في المعلومات والوسائل. ويحدد الكاتب الخطوات العملية الهادفة إلى إقامة نظام إعلامي متوازن، بالعام ١٩٧٣ حيث اهتمت القمة الرابعة لرؤساء دول عدم الانحياز بالجزائر بالبحث عن إصلاح مناسب لوسائل الإتصال والإعلام وأساليبها. وأوصت بإعادة تنظيم مسالك الاتصال الإعلامي الحالية، والمبادرة لاتخاذ إجراءات مشتركة لتيسير الإتصال بأسرع وسيلة وأقل تكلفة. وفي ملتقى تونس حول وسائل تطوير الإعلام عام ١٩٧٦ ، عرف المسار الذي توخته بلدان عدم الانحياز بدايته الحقيقية وقد لاحظ الملتقى أن بلدان عدم الانحياز تشكو من هيمنة الدول المتقدمة على وسائل الاتصال الجماهيري وهي التي تحتكر أغلب هذه الوسائل في العالم والتي تجري بوساطتها مختلف الأنشطة في بلدان عدم الانحياز . . .

وفي ندوة نيودلهي لوزراء أعلام دول الإنحياز في العام نفسه دعيت حكومات عدم الإنحياز لإنشاء مجمع لوكالات الأنباء، ولإرساء نظام عالمي جديد في كل ميادين الإعلام والاتصال الجماهيري لا يقل أهمية عن نظام اقتصادي عالمي جديد.

ونتيجة لهذه الجهود وغيرها مما يذكره الكتاب برزت على مستوى البلدان غير المنحازة هياكل للتنسيق منها: مجلس وزراء الإعلام، مجمع وكالات الأنباء وله لجنة مكونة من ممثلي ١٤ وكالة صحفية، لجنة التعاون الإذاعي.

وفي الفصل الثاني من الباب الأول يتناول الكاتب النظام العالمي الجديد للإعلام في مفهوم بلدان عدم الإنحياز. ذلك النظام الذي يتطلب إعادة تكيف كاملة عن طريق تدابير محددة فعالة. ويقوم على أساس من علاقات مساواة في مجال الإعلام بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية، على ألاَّ يتعارض ذلك مع حرية الإعلام. وأن تتحقق الديمقراطية في مجال موارد المعلومات، وبُناها. ويقتضي هذا إنشاء وكالات أنباء وطنية، وأجهزة للتعاون والمبادلة، والحدّ من احتكارات وكالات الأنباء الكبرى، وتشجيع عقد اتفاقات دولية، وتشجيع الإبداع الفني والأدبي على المستوى الوطني.

ووفق هذا النظام الجديد يكون على البلدان المتقدمة أن تسهم في توعية شعوبها إلى الفجوة القائمة مع الدول النامية، والمساعدة على نزع الطابع الاستعماري للإعلام لديها، والتخفيف من التمييز العنصري والديني والسياسي، والمساعدة على إقامة توازن في تداول المعلومات، وتعزيز التفاهم المتبادل، والتثبت من احترام الصحفيين للقيم الثقافية لمختلف الشعوب، ووضع حد للأنشطة الخبيثة التي تقوم بها المحطات خارج الحدود الوطنية.

وبالنسبة للمنظمات الدولية عليها توسيع نطاق مساعدة اليونسكو وغيرها للبلدان النامية، وتعزيز وسائل إعلام هذه البلدان، وتأييد جهودها في تعزيز البحوث بخاصة متضمنات نقل التكنولوجيا، وإقامة مراكز توثيق في مجال الإعلام، ومنحها مساعدات فنية ومالية، وإعطائها المنح التدريبية.

ولن تسود العدالة في الإعلام الدولي حتى يصبح الإعلام من الحسنات الثقافية والاجتماعية، لا أن يبقى

سلطة أو بضاعة مادية. وأن ينظر له على أنه ليس امتيازاً لمن يملك الوسائل الفنيـة والماليـة، وإنما عـلى أنه عمـل اجتماعي نابع من باطن المجتمعات متلائمة مع كل مجتمع. ويكون على كل أمة اختيـار إعلامهـا وفقاً لحـاجاتهـا وأهدافها.

ويعالج الكتـاب المفهوم التقليـدي للحق في الإعلام الـذي يقوم عـلى أساس الاعتبـارات الفرديـة مهملاً الاحتياجات الجماعية. والإطار القانـوني الدولي الـراهن في هذا الصـدد معيب بل لا وجـود له. ثم يعقب عـلى ذلك بأنه ينبغي اتخاذ التدابير اللازمة لإحقاق العدل والمساواة، وحرية الانتفاع بالمصادر، ووضع قواعد للسلوك المهني، وحماية الصحفيين، وقيام منظمة دولية يحق لها محاكمة الفرد المتهم بانتهاك مباديء واجبات المهنة عـلى أن تكون هذه المنظمة أو الهيئة ثلاثية تضم ممثلين عن الدول وممثلين عن المهنة وأشخاصاً حياديين معروفين بنزاهتهم وكفاءتهم في مجال الإعلام.

ويتحدث الباب الأول أيضاً عن موقف المجتمعات الغربيـة من النظام الإعـلامي الجديـد، مبيناً اعـتراف المسؤولين الغربيين بعدم بلوغ النظام القائم حدّ الكمال. كـما يعترف بعض هؤلاء المسؤولـين بأهميتـه الحوار مـع البلدان النامية وضرورته ويدركون في الوقت نفسه أن الإعلام في بلدانهم بخاصة الصحافة منـه يقع تحت رقـابة القـوى الإحتكاريـة، ويضرب مثالاً عـلى ذلك مـا تفرضـه وسال الإعـلام في الولايـات المتحدة الأمـريكيـة من الإحتكار الخانق للحريات حيث تملك ستة مجمعات صحفية مئتي صحيفة يـومية. ولكنهم في الغـرب يعتبرون أن ذلك يسمح للإنسان بالإطلاع على ما يرغب من الأنباء، لذلك فلا يتورعون عن مهاجمة الأنظمـة الإعلاميـة خارج إطار الدول الليبرالية.

ثم يتناول موقف المجتمعات الإشتراكية من مفهوم النظام الإعلامي الجـديد الـذي يرى في مـوقف بلدان الإنحياز موقفاً مشروعاً. لـذلك يؤكـد المسؤولون في هـذه البلدان على أهميـة الملكية الخـاصة لـوسائـل الإعلام الجماهيري، ويقرون في الوقت نفسـه ما أشـارت له البلدان غـير المنحازة من اختـلال النظام الإعـلامي القائم، ولكنهم يتحفـظون على مـطالبة هـذه البلدان بتوظيف أداء عـالمي على استعـمال الطيف الـترددي والمدار الأرضي الثابت وإحداث صناديق دولية لتطوير أجهزة الإعلام.

والنقاش حول النظام الإعلامي الجديد لم يكن محصوراً بين الـدول الناميـة فقط بل كـما قلنا دار أيضـاً في بلدان الغرب الليبرالي كما في البلدان الاشتراكية وتناولته اللجنة الدولية التي أحدثتها اليونسكو بـالبحث والنقاش خلال شهر ديسمبر ١٩٧٧، ووضعت تقريراً حول ذلـك يتضمن خمس ميزات، (وقـد كان مؤلف الكتـاب أحد أعضاء هذه اللجنة) والميزات الخمس لهذا التقرير تتلخص في التكامل والشمولية، وتعدد الأبعـاد، وتأكيـد مبدأ الحرية، ومحاربة الاختراق واللامساواة، وشروط الاختراق الاعلامي وملكية وسائل الاتصال.

ويتناول الكاتب في الباب الثاني من الكتاب بعض أبعاد النظام العالمي الجـديد لـلإعلام والإتصـال. وهو البعد القانوني الذي يقوم على أساس من أن حق الاتصال مفهوم جديد لحرية التعبير. والـذي يستند إلى مقـولة الانتقـال من حق الإعلام إلى حق الإتصـال الذي يجب أن يكـون أساسـاً للقانـون الدولي، بحيث يـرتكز عـلى الحرية والمسؤولية وتوافر الوسائل والإمكانات والأدوات.

والبعـد الثاني لهـذا النظام هـو البعد الاقتصـادي الذي يؤكـد عـلى مكـانـة وسـائـل الإعـلام في التنميـة الاقتصادية، لأن الإعلام ينبغي أن يكون عنصر تنمية. وأن يكون أول مظهر من مظاهر وظائف أجهزة الاتصال النوعية بالتنمية والإسهام بها، وأن يكون حافزاً للتعاون الاقتصادي الدولي.

ويتحدث الفصل الثالث من الباب الثاني عن البعد التقني الذي يتمثل بـإدارة واستعمال التقنيـة الحديثـة، حيث يركز ممثلو البلدان النامية على أهمية وسائل الاتصال الحديثة لارتباطها بالعمل النهائي من ذلك التوظيفـات الفضائية التي تتمثل بالمدار الجغرافي الثابت، والاستشعار عن بعـد، والبث التلفزيـوني المباشر عن طـريق الأقمار الصناعية. ولكن ذلك مدعـاة للخوف والحـذر من التأثـير المتزايـد للشركات العـالمية، ومن تـدخل التـوجيهات السياسية من خلال الحواسب الالكترونية وبرامجها، ومن خـلال بنوك المعلومـات التي قد تكـون عرضـة للخطر نتيجة التدفق الآلي للمعلومات والوثائق المعالجة والمخزونة الكترونيا في بنوك المعلومات الكبرى.

والبعد الرابع هو البعد التعاوني أي التعاون الإعلامي في المستوى الدولي، ذلك أن حاجـة الدول النـامية إلى العون في المجال الإعلامي حاجة أكيدة للغاية ولكن حجم التعاون هزيل. لذلك فإن الحل في ذلك يبقى في أيدي الدول النامية التي عليها أن تحمل مصيرها وتسعى إلى خلق أسس متينة لتعاون جنوبي إقليمي حتى تفرض رأيها بتنسيق محكم ومواقف محددة.

والبعد التربوي هو البعد الخامس الذي يقوم على أساس من أن تكون وسائـل الإعلام مـدارس مفتوحـة ويقتضي هذا دراسة العلاقات القائمة بين المدرسة ووسائل الاتصال. وتربية الجمهور على حسن استعمال وسائل الإتصال على أساس من تمكين الإنسان من التثقيف الذاتي.

وفي مجال البعد الثقافي يتحدث الكاتب عن الكيفية التي تكون عليها وسائل الإعـلام في خدمـة الثقافـة. لأن هذه الوسائل وظائفها في التثقيف والتربية، والنهوض بالإنتاج الفكري، والـترفيه. ويجب أن تكـون أهداف هذا البعد إقرار الديمقراطية الثقافية، واستحداث اللامـركزيـة والمشاركـة الجماعيـة، والحفاظ عـلى اللغة القـومية وتطويرها، والإسهام في التنمية، وحماية الهوية الثقافية.

وفي تناوله للبعد اللغوي يتحدث عن الاختلال اللغوي في العالم وسبل معالجتـه. مبيناً الاختـلال في ذلك والحلول المقترحة ودور المنظمات الدولية في معالجة هذه المشكلة.

أما بالنسبة للبعد الاجتماعي فيتناوله الكتاب من زاوية المرأة التي تشكل النظام الإعلامي السائد أحد أهم الصعوبات التي تواجهها لذلك فالمرأة مدعوة لمناصرة الجهود المبذولة لتغيير الأوضاع السـائدة في مجال الإعلام ، وإظهار الحماس اللازم لإقرار النظام الجديد ، لأنه يستجيب لحاجاتها ويتماشى مع رغباتها .

ويفرد الكاتب الباب الثالث للتحدث عن النظام العربي الجديـد للإعـلام والإتصال. إذ أن الإعـلام على المستوى القومي العربي، كما هو على المستوى الوطني، يتصـل بقضايـا عديـدة تتعلق بحاجـات المجتمع العـربي كالتنمية الشاملة والمتكاملة، والتحرر من الهيمنة الأمبرياليـة، ومواجهـة الاستعمار الصـهيوني، وضمان الحـريات الفردية والجماعية، وتطوير الشخصية الثقافية وتفتحها، وحماية الهوية القومية من الاختراق الثقافي، وتمكـين الأمة العربية، من الإسهام في الحضارة الإنسانية، وتدعيم التعاون والتقارب بين الشعوب.

وفي حديثه عن دوافع المناداة بنظام عربي جديد في هذا المجال يتكلم عن تقييم الأوضاع السائدة إعلاميـاً على المستوى العربي في مجال الصحافة المكتوبة التي تشكو التفاوت الكبير بين الأقطار العربيـة ويحد من انتشـارها نسبة الأمية المرتفعة. وفي مجال وكالات الأنباء التي تنقل ما يرد إليها على الغالب من الوكالات الأجنبية. أمـا في مجال الإذاعة والتلفزة فتكاد يقتصر بثها على التجمعات الكبرى. أما الهاتف فمقتصر استعماله على المدن تقـريباً. ثم يجري تقييماً للمحاولات المحدودة للتعاون العربي في مجال الإعلام، مركزاً عـلى المساعي التي تمت قـومياً عـلى

مستوى جامعة الدول العربية، وعلى تجربتين إقليميتين في المغرب العربي ودول الخليج.

ويتحدث عن أهداف النظام العربي الجديد للإعلام والاتصال من خلال الحديث عن أهداف مشتركة بين النظام العالمي والنظام العربي، والأهداف الخاصة بالنظام الإعلامي العربي الجديد، التي ترتكز على مواجهة التفاوت الإعلامي القائم بين بلدان الوطن العربي، ومعالجة الاختلال من حيث الكم ومستوى الإنتاج، وتحقيق المناعة الإعلامية ضماناً للأمن الثقافي وخدمة اللغة العربية، والتصدي للإعلام الصهيوني، ومواجهة تحديات عصر المعلومات، والإشعار بإمكانيات التكامل الإقتصادي العربي.

أما عن حدود وأبعاد هذا النظام العربي الجديد. فهي حدود وأبعاد قطرية تتعلق بالوجه السياسي، والوجه المالي والاقتصادي، والوجه الاجتماعي والتربوي والثقافي. ومنها البعد الإسلامي والأفريقي والمتوسطي.

وتتمثل الطرق العملية لإقرار النظام العربي الجديد للإعلام والاتصال بالخطط والمبادرات المشتركة، والتنسيق وتوزيع الأدوار، وتصور لهياكل قومية موحدة تتمثل بتدعيم الهياكل القائمة وإحداث هياكل جديدة كإنشاء مؤسسات عربية متخصصة في الإنتاج الإعلامي. وإنشاء قناة تلفزية عربية مشتركة، وإحداث وكالة أنباء عربية. وإنشاء محطات بث إذاعي إلى مناطق العالم الرئيسية. وإنشاء مؤسسة عربية للعلاقات الدولية. وأخيراً تصور جهاز عربي مشترك للإعلاميات، وكذلك إنشاء مجمع لصناعات الاتصال وجهاز تعاوني إعلامي.

ويختتم الكاتب كتابه بقوله:

إن أبناء الأمة العربية بما لهم من تاريخ مشترك وتكامل جغرافي وتجانس ثقافي وانتماء إلى الحضارة العربية الإسلامية مرشحون قبل غيرهم لتحقيق نظام إعلامي عربي جديد يستمد أصوله من النظام العالمي.

إن أهمية هذا الكتاب تتجلى في أمرين اثنين. أولهما أن الإعلام في أساليبه ومضامينه الجديدة ما يزال غامضاً لدى الكثيرين يستخدمونه ـ كما يقول الدكتور الرميحي في مقدمته لهذا الكتاب ـ استخداماً عشوائياً تتداخل فيه معاني الاتصال بالإعلان كما تتداخل فيه الوسائط بالسبل. أما الأمر الثاني لأهمية هذا الكتاب كونه من وضع باحث توافرت لديه المعرفة الأكاديمية في باب الإعلام والاتصال إلى جانب الخبرة والممارسة. فقد شغل عدداً من المناصب ذات الصلة المباشرة بباب الإعلام، لعل أهمها شغله منصب وزير الإعلام لمدة أربع سنوات في بلده تونس، وممثلاً لها لدى اليونسكو.

مراجعة: إسماعيل الملحم

باحث وكاتب ـ سوريا

معن خليل عمر: **نحو علم اجتماع عربي**، الدار العربية للكتاب، بيروت، ١٩٨٤.

لقد كانت ولا تزال العلاقة بين العلماء والباحثين العرب والعلوم والمعارف الأوروبية الحديثة ولا سيما الغربية منها بصورة خاصة علاقة لها طابعها الخاص وجدلها المتميز. فهي علاقة تحمل بين طياتها الريبة والشك والحذر حيث يصعب على الباحث العربي تقبل الجهد المعرفي الغربي بسبب عدم مواكبته له، وإما يتبعه بحماس ويتبناه بكل ما فيه من مزايا بسبب دراسته لجدل الإطار المعرفي الغربي، وخاصة إذاكان ذلك على يد الأساتذة

الذين أسهموا أو رادوا في ذلك. وهذا ينطبق على معظم الدراسات وخاصة اللغوية والاجتماعية منها من أمثال أعمال دوركهايم، ليفي شتراوس وسوسير الخ . . .

وبين هذين الاتجاهين يبرز اتجاه ثالث يعتمد وينشد انتقاء المناسب للفكر العربي والمجتمع العربي. هذا الإنتقاء ينطلق من فكر جاد يسعى إلى إغناء الفكر العربي دون حماس أعمى للجديد ولا رفض له، بل يصبو إلى قبول ما يتفق مع مستلزمات تطوير المجتمع العربي معرفة وعلماً وخبرة.

ويأتي كتاب الدكتور معن خليل عمر «نحو علم اجتماع عربي» كمناسبة ملائمة لتسليط المزيد من الضوء على الاتجاه الثالث في علم الاجتماع العربي - إذا جاز التعبير - وعلى المشكلة بجملتها. يطرح هذا الباحث العربي هذه المشكلة فيقول: «لم يظهر علم الاجتماع في الوطن العربي تلبية لحاجة مجتمعية بل وجد في كليات الجامعات العربية كتقليد لما هو موجود في المعاهد الأكاديمية والأوروبية والغربية بشكل عام. . .». ويضيف إلى ذلك أن معظم علماء الاجتماع العرب قد تسلموا واستخدموا قوالب جاهزة ولم يبذلوا أي جهد في دراسة مجتمعاتهم في ضوء أطر نظرية ومعرفية محلية أصيلة، بل انكبوا على ترجمة ما درس في الغرب وسعوا إلى تحليل ووصف الظواهر الاجتماعية العربية في ظل هذه الترجمات والمعرفة الغربية بشكل عام. وفي هذا طبعاً تبعية علمية واضحة على الرغم من نقد العديد منهم ورفضهم للتبعية بأشكالها المختلفة.

يعرض الدكتور معن عمر لمجموعتين من علماء الاجتماع العرب. الأولى اهتمت بالترجمة والنقل في الخمسينات والنسخ في الستينات للجهد السوسيولوجي الغربي، علماً بأن هذه المجموعة لا تزال نشطة في بعض الجامعات العربية ومعاهد الدراسات والبحوث العليا. والمجموعة الثانية اعتمدت وخاصة في السبعينات على التقليد النقدي ولا تزال مستمرة في الثمانينات. ولكن في كلا الحالتين استمرت التبعية العلمية والمعرفية لجهود علماء الاجتماع الغربيين.

وهنا نأخذ على الدكتور معن عمر عدم تعمقه في طرح مشكلة في غاية الأهمية كهذه «نحو علم اجتماع عربي». فهو لم يطرح المشكلة في مقدمة الكتاب ولا في فصوله الأربعة، بل تعرض للمشكلة في الخاتمة المؤلفة من أربع صفحات. وبناء على ذلك فإن دراسة الدكتور معن لم تستطع التأسيس لعلم اجتماع عربي. فما نقرؤه مثلاً في الفصل الأول الذي تحدث فيه عن (بنية المجتمع العربي) لم يكن إلّا درساً معاداً في تأريخ العرب الاجتماعي: أنسابهم وقبائلهم وطرق معيشتهم القديمة. ولم يتضمن الكتاب أية نظرة اجتماعية جديدة كالتي بذلتها مؤلفات الدكتور علي الوردي في البحث والاستقصاء والنظر إلى بنية المجتمع العربي القديمة نظرة جديدة لا تحمل معنى النقد (بالمعنى الذي وصفه الدكتور معن في فترة السبعينات دون أن يذكر مباشرة اسم الدكتور صادق جلال العظم) بل معنى الاستنتاج المبني على تراكم المعلومات.

إن جهود الدكتور علي الوردي في دراسة تاريخ العرب الاجتماعي وبحوثه المتعددة قد نفضت الغبار عن صفائح المعلومات العامة للتاريخ العربي وزادته وضوحاً. وقد بدأ الوردي جهوده الأصيلة في كتيبه عن الشخصية العراقية الذي كان بلورة لدراساته الأولى، والذي أتبعه بكتاب (وعاظ السلاطين) كنموذج عربي معرفي لدراسة طبقة من الناس أصبحوا أثرياء باسم المعرفة الدينية على حقب متعددة. وبذلك يبدو جهد الوردي جهداً مرتبطاً بطبيعة المجتمع العربي لا خارجه وإن كانت دراسته تلك وما تبعها تحمل لوناً من الجدل الذي لا بدّ منه للوصول إلى حقيقة فهم المجتمع العربي. إن بحوث الدكتور الياس فرح عن المجتمع العربي

وفق نظرته الفلسفية الخاصة بفهم هذا المجتمع أتت بالجديدوالمثمرفي دراسة تأثير التيارات الفكرية المختلفة على هذا المجتمع ولم تكن كذلك تطبيقاً لنظريات ومناهج أوروبية غربية كما أن بحوث الدكتور سيد عويس عن المجتمع العربي في مصر لا تقل أهمية من ذلك بالإضافة إلى بحوث الدكتور خلدون النقيب عن المثاقفة والمشاكل الحضارية وبحوث الدكتور إبراهيم عثمان حول المجتمع الفلسطيني - الأردني وجوانبه الحضرية.

ونريد الإشارة هنا إلى أنه إذا كان جهد بعض علماء الاجتماع العرب قد أنصبّ على التقليد والنسخ فقد كان ذلك لا بدّ أن يحصل لجدة تجربة البحث في ميدان علم الاجتماع. وإذا كان علم الاجتماع ذاته علماً مأخوذاً عن الغرب فليس معنى ذلك أن نقلد الغرب ونتبعه فيه بعد أن امتلكنا القدرة على التنفيذ البحثي والتطبيق المتمكن لنظريات هذا العلم على المجتمع العربي. كما أن إيجاد صيغة جديدة لبحوث هذا العلم أمر ينبغي أن يكون لا برفض الجهد الغربي فيه بل في الإفادة منه وتطويره عربياً في النظرية والتطبيق.

ونتفق مع المؤلف في أن لكل مجتمع تأريخاً مرّ به وتفاعل مع أحداثه وله خبرات وطريقة في التعامل مع الآخرين، وصحيح أيضاً أنه يجب عدم إقحام تفاسير الظواهر الاجتماعية في مجتمع آخر وفرضها عليه. فلكل مجتمع طريقته الخاصة في النشوء والتطور. ولكن لكل هذا حدود. إن نشأة مدن الصفائح مثلاً تكاد تكون نشأة واحدة في أطراف المدن الصناعية الكبيرة. وإن تأثيرات رجال الكنيسة لها ما يشبهها من تأثيرات رجال الدين في المجتمع العربي الحديث، وأن أحلام ·تطلعات ذوي الياقات البيض متشابهة في النوع، ربما ليس في الدرجة.

ولكن المجتمع العربي لا يشابه المجتمعات الغربية في كل ظروفها. فما بناه الإسلام فيها قد أعطى دلالة تختلف عمّا ينته نظم دينية أخرىٰ في المجتمعات الغربية. وإن توجهات القوميات البورجوازية الغربية المتسلطة تختف عن توجهات وتطلعات القومية العربية التي سعت إلى الوقوف ضد التسلط الأوروبي والغزو الاستعماري وما زالت تسعىٰ لتحقيق حريتها بشكل أو بآخر للتخلص من التبعية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية. إن هذا السعي الكفاحي يجب ألّا يسلبنا قدرتنا على امتلاك السلاح المعرفي، وعلم الاجتماع واحد من هذه الأسلحة. فبكل الأسلحة المعرفية المختلفة الأنواع سنستطيع أن نطور وأن نحارب عسكرياً ومعرفياً وفكرياً لننتصر على الجهل والخرافة والجمود والعدوان والاستبداد مهما كان نوعها.

مراجعة : سامي الربّاع

مركز اللغات ـ جامعة الكويت

فتح الباب سيد ، ابراهيم حفظ الله ، وسائل التعليم والإعلام ، عالم الكتب ، القاهرة ١٩٨٥ ، ٣٨٤ صفحة .

المقدمـــة :

يحدد المؤلفان في القدمة أنه لم يعد من المصلحة الوطنية تربوياً وإعلامياً أن نفصل بين وسائل التعليم

والإعلام لأن رجل الإعلام ورجل التربية كلاهما يربي الناشئين ويوجه الشباب ويلبي حاجات الكبار للمعرفة.

المؤلفان :

- دكتور فتح الباب عبدالحليم سيد. . أستاذ التربية ورئيس قسم التكنولوجيا التعليمية بكلية التربية - جامعة حلوان - بالقاهرة.
- والدكتور إبراهيم ميخائيل حفظ الله - أستاذ التربية ورئيس مركز الوسائل التعليمية بجامعة فيرفيلد بولاية كونيتيكت بالولايات المتحدة الأمريكية. .

الكتاب : ينقسم الكتاب إلى ثلاثة أبواب تتفرع منها عدة فصول :

الباب الأول :

ويتحدث عن الأسس العامة للدراسة في أربعة فصول: فعن وسائل التعليم والإعلام على مرّ العصور يتحدث عن تاريخ وسائل التعليم والإعلام وأثر التطور التكنولوجي على تطور هذه الوسائل (مثل اختراع الطباعة وآلة التصوير الثابتة والمتحركة والفوتوغرافي والمذياع والتلفاز).

ويتحدث عن العملية الواحدة للإعلام والتعليم وأن الاختلاف لا يتعدى اللفظ فقط، ويعلن أن أوجه الشبه بين الإعلام والتعليم أنهما تغيير في السلوك وأن هدفهما مساعدة الفرد على تكييف نفسه في الحياة وأنهما أصلاً عملية تفاهم أو اتصال بينهما هناك بعض الاختلاف بين التعليم والإعلام فالجمهور في العملية التعليمية متجانس بينما في الإعلام متباين وجمهور التعليم قصير وجمهور الإعلام مُطْلَق ويحاسب القائم بالتعليم على النتائج بعكس القائم على الإعلام، وأن الدافع إلى التعليم واضح للمتعلم نفسه، كما أن الصلة بين الجمهور والمعلم صلة مباشرة عكس الصلة بين الجمهور ورجل الإعلام.

وفي فصل ثالث يتحدث عن وظيفة وسائل التعليم والإعلام فيعلن أن وسائل التعليم وظيفتها الأولى دعم عملية التعلم (بإثارة المتعلم إثارة غنية صحيحة وتحقيق أهداف التعلّم المتنوعة وتعزيز التعلّم المطلوب وانتقال أثر التدريب). والوظيفة الثانية أن وسائل التعليم تُهيىء الخبرة التربوية لأن الخبرة الصحيحة لها شروط منها الفاعلية بين المتعلم والمعلم، واستمرار حدوث أثر الخبرة على المتعلم بعد حدوثها والتطبيق العملي للخبرة التربوية في حياة المتعلم وشمول الخبرة التربوية بالمعلومات والمفاهيم وتنمية المهارات والاتجاه الصحيح.

أمّا عن وظائف وسائل الإعلام في المجتمع فإن دورها في العصر الحالي دور متشعب وأهم وظائفها التوجيه وإكساب اتجاهات جديدة أو تعديل اتجاهات قديمة وتثبيت الاتجاهات التقليدية المرغوبة ثم التثقيف لزيادة المعرفة بغير الأسلوب الأكاديمي حتى يتسع أفق الفرد ثم التعارف الاجتماعي بزيادة احتكاك الجماهير بعضها بالبعض الآخر ثم الترفيه لتسلية الناس وإيناسهم. . . وأخيراً الإعلان لأن الإعلان عنصر رئيسي في ترويج التجارة والإعلان أيضاً له فوائد منها ما يتعلق بتعليم الجماهير وإضافة حقيقة إلى حصيلتهم في المعرفة أو تعديل اتجاهاتهم القائمة وكذلك خفض تكاليف وسائل الإعلام على الجمهور.

ثم ينتقل المؤلفان إلى استعراض نظرية الاتصال لأنه من المستحيل أن يتكون مجتمع دون أن يتصل أفراده بعضهم ببعض، ويتناول الكتاب عناصر عملية الاتصال من مرسل وهو الخطيب نفسه والرسالة وهي الأفكار

والمفاهيم والاتجاهات التي يرغب المرسل في أن يتعلم الناس إيّاها والمستقبل وهو جمهور المستمعين ثم وسيلة التفاهم وهي اللغة..

وفي الباب الثاني يتحدث الكتاب عن أنواع الوسائل وخصائصها في ستة فصول مستقلة..

فعن لغات التعليم والإعلام يتحدث الكتاب عن اللغة كمادة للتفاهم والاتصال واللغة وظيفتها الأساسية هي التعبير: التعبير عن الإحساس والفكر. وهناك اللغة اللفظية والثانية اللغة غير اللفظية (كالصور والأجسام والحركات).

ويقسم لغات التفاهم إلى لغات متتابعة مثل اللغة اللفظية والموسيقى والصور المتحركة ولغات الإشارات المتتابعة، ولغات غير متتابعة مثل الصور الثابتة والرسوم والشيء أو النموذج والرمز النقدي، ثم يتحدث عن المعنى كمحور لعملية الاتصال.

وعن الأشياء يتحدث في الفصل الثاني وهي الأشياء التي يستخدمها الإنسان في التعبير عن نفسه والتفاهم مع غيره من الناس مثل النبات والحيوان والجماد، ولكن قد يستدعي العمل الإعلامي تركيز الانتباه على جزء معين من الشيء ذاته فنأخذ العينات والنماذج والتماثيل وكل هذه الأشياء ذات دلالة لا لأنها تحمل معنى مطلقاً ولكن لأن بينها وبين الشيء الذي تدل عليه شبهاً في التركيب والوظيفة.

ويتحدث عن التعبير بالحركات (التمثيل) لأن الحركة تضيف إلى الجسم الساكن مثيرات كثيرة بدلالات كثيرة، كما أن هناك فارقاً بين أفعال الإنسان الأصيلة التي يقوم بها في أكله وشربه وبين الحركات المعبرة التي تعبر عن هذه الأفعال.. والتمثيل بديل للواقع كالنماذج ولكنه يختلف عنها في احتفاظه بقدر كبير من الشكل الظاهري للواقع الأصلي. ويتحدث الكتاب عن أنواع التمثيل التعليمي من تمثيل صامت ولعب الأدوار وتمثيل المشكلات الاجتماعية وتمثيليات العرائس.

ويتحدث عن الصورة (الرسوم الخطية) التي تقوم بدور أساسي في عمليات التعليم والإعلام لأنه لا يخلو كتاب أو نشرة أوصحيفة أو إعلان من الصورة. والصور عدة أنواع منها الرسوم الخطية مثل رسوم الكروكيات والكاريكاتير والرسوم التوضيحية والرسوم الاصطلاحية (الكرتون) والبيانية والخرائط. وكل نوع يصلح لمرحلة عمرية معينة.

وعن الصور الثابتة «الفوتوغرافية» يتحدث عن التطور التاريخي للتصوير الفوتوغرافي، وللصور الفوتوغرافية جوانب تزيد من قدرتها كأداة للتعليم والإعلام مثل التسجيل والتعبير الدقيق عن الشكل الظاهري للشيء وهي تصور بعض عناصر الواقع لأنها لا تستطيع أن تصور الواقع كله كما يراه الإنسان، كما أنها تصور الحركة جامدة ساكنة في لحظة معينة، كما أنها تستطيع أن تُكَبِّر وتُصَغِّر الأشياء، وبالجملة فإن التصوير عين ثاقبة للإنسان.

وفي الفصل السادس يتحدث الكتاب عن الصور المتحركة الناطقة كالسينما والتليفزيون فيتحدث عن ظهور كل منها وطبيعة الصور المتحركة التي يرجع سرها إلى تصوير متتال لحركة جسم في سلسلة من الصور الثابتة تمثل كل منها طوراً من أطوار حركة هذا الجسم ثم عرضها بنفس السرعة التي صورت بها. كما تتميز الصورة المتحركة بالقدرة على عرض الإستمرار في الحركة وتأكيد الجوانب الهامة من أطوار الحركة وتفسير الحدث

وتوضيحه وخلق بديل لـواقع حـركي بتعريف النـاس بتراثهم الكبـير من غير أن يعـاصروه. كما أن من مميـزات الصورة المتحركة تمثيل الواقع المجرد والإيهام بتجسيم المشهد المصور.

وفي الباب الثالث يتحدث الكتاب عن استخدام وسائل التعليم والإعلام في ستة فصول متتـالية: «ولعـل هذا الباب من أهم الأبواب»:

الأول: يتحـدث عن اسـتراتيجيـات المواقف الشبيهـة بـالحيـاة في التعليم النـظامي ويتحـدث عن أربـع استراتيجيات هي: استراتيجية الخبرة المباشرة أو التعليم الميـداني بجانبهـا الإيجابي أو السلبي وهنـاك شروط لهذا التعليم لأنـه يعتمد اعتـماداً مباشـراً على عنـاصر الحياة الـواقعية ذاتهـا ولا تكتمل إلاّ بتـوجيه المتعلم ولا بـد من وضوح الهدف الواقع لممارسة الخبرة. أما استراتيجية العرض التوضيحي أو البيان العملي فهو قيام الإنسـان بأداء عمل أمام الآخرين ليبين لهم طبيعة هذا العمل وتفاصيله ويقلل البيـان العملي المحـاولات الخاطئـة عند المتعلم وتقليـل الجهد والـوقت في التعليم ويُسهل عنـد المتعلم معالجـة الواقـع والتعلم ويلزم للبيـان العمـلي التحضـير والتجهيز للعروض ثم أداء العرض وتوضيح الهدف منه ودقة السير فيه وربط الدارسين به..

والاستراتيجية الثالثة هي الزيارات الميدانية وهي إحدى الطرق الفعـالة التي تهيء للفـرد فرصـة مشاهـدة المواقف والحقائق ودراستها على الـطبيعة. وأخيـراً استراتيجيـة المعارض حيث يتم جمـع بعض العينات والنـماذج والأجسام في معرض ولأن المعرض طريقة لعرض فكرة أو التعبير عنها وذلك بترتيب الأجسام وبخاصة غير الحي منها ترتيباً مقصوداً وفق خطة موضوعة فإنه هام لاكتمال العملية التعليمية..

وفي الفصـل الثاني يتحـدث عن اختيار وسـائل التعليم ويضـع قواعـد عامـة للاختيـار تبعـاً للهـدف من الاستخدام ومستوى الجمهور وحجم المجموعة المستقبلة وتبعاً لمحتـوى الرسـالة وحسن عـرض المادة وبسـاطتها وإفادتها وسهولة استخدامها وتكاليفها والفائدة منها. كما وضع قواعد عامة لاستخدام الوسائـل التعليمية ولا بـد من الاستعداد لاستخدام الـوسيلة وإعداد المكـان المناسب لاستخـدامها وإعـداد المستقبلين عقلياً للتفـاعل مـع محتويات الوسيلة واختيار الوقت المناسب للاستخدام ولذا يجب الحصول عـلى الوسيلة وتجـربتها وتحـديد النقـاط الهامة وإعداد مكان العرض قبل استخدامها ويجب تشجيع الدارسين على المناقشة أثناء العرض وتقـويم وتوجيـه الدارسين وشرح الرموز التي يصعب فهمها.

وفي الفصل الثالث يتحدث عن استخدام نقل اللغة اللفظية وأدواتها: ومن وسائـل نقل اللغـة المسموعـة البوق والإذاعة الداخلية (ميكروفون) واللاسلكي والأسطوانات والتسجيل المغناطيسي، ووسائل نقل اللغة مرئية ويتحدث عن تطورها (الكتابة) ويتحدث عن تطويرها وصولاً إلى الشكل الحالي للصحف ويفرد هذا الفصل في الحـديث عن وسائـل النقل من الجهـاز الصوتي لـلإنسان ثم الإذاعـة ثم التسجيلات الصـوتية ثم المخـطوطات والمطبوعات.

وفي الفصـل الرابـع يتحدث الكتـاب عن استخدام الصـورة الثابتـة والمتحركـة فتتعدد أسبـاب استخدام الصورة الثابتة لملاءمة الصورة لتحقيق أهداف تعليمية وإعلامية مختلفـة ووفرة الصـورة وسهولـة الحصول عليهـا وسهولة انتاجها وسهولة استخدامها كما أنها تزيد المفاهيم والقيمـة وضوحـاً، ثم يتحدث عن الصـورة المتحركـة واستخدام السينما والتليفزيون في التعليم النظامي وعلى تخـطيط علمي دقيق.. فاستخـدام الفيلم التعليمي لأنه يستطيع توصيل الرسالة إلى المشاهـدين بشروط أن يكون هنـاك مدرس يستـطيع تـوضيح نقـاط غامضـة ووجود

وسائل أخرى بجواره كالسبورة والمصورات ولا بد من وضوح فكرة التعليم وأن يكون ناطقاً باللغة التي يجيدها المشاهدون.

أما استخدام التليفزيون فإن الهدف الأساسي منه هو تدعيم المدرسة ويُكمل العملية التعليمية، كما أنه يتيح للطلاب الذين لا يتمكنون من الانتظام في المدرسة أن يتعلموا تعليماً كاملاً وتدريب الشباب على إدراك الوظيفة التعليمية للتليفزيون كما أن التليفزيون يقدم مادة تعليمية جديدة شيقة تربوية وأنه يرفع عبء عرض الدرس عن المدرس فيتفرغ لباقي مهامه التعليمية. وهناك أهمية خاصة لتليفزيون الدائرة المغلقة.

وفي الفصل الخامس يتحدث الكتاب عن أدوات عرض الرسوم والصور الثابتة وأجهزتها فيتحدث عن اللوحات «السبورات» بأنواعها من العرض على مجموعات واللوحة الطباشيرية والسبورة الضوئية والوبرية والإخبارية وأجهزة عرض الصور الثابتة مثل جهاز عرض الصور المعتمة والشفافة والفيلم الثابت والشرائح الميكروسكوبية .. الخ.

وفي الفصل الأخير يتحدث عن أدوات عرض الصور المتحركة واختلاف السينما عن التليفزيون من حيث آلة العرض والاستقبال ومساحة الشاشة وعرض الصور الملونة وتجسيم الصور المتحركة... كما يتناول انتشار شرائط الفيديو كوسيلة عرض للصور المتحركة.

المراجع :

وقد استخدم الباحثان عدة مراجع عن التدريب والتعليم والإعلام والاتصال والفن والأدب والفيلم والسينما والمناهج والتخطيط وتبلغ هذه المراجع المتنوعة ٦٧ مرجعاً باللغة الإنجليزية بالإضافة إلى ستة مراجع باللغة العربية.

... وبعد ...

إن هذا الكتاب ليعبر عن التعليم والإعلام ويعلن أن وسائل التعليم والإعلام هي كل ما يستخدمه الإنسان لتعليم غيره أو الاتصال به والتأثير فيه سواء في مجتمع رسمي محدود هدفه التعليم مثل المدرسة أو في المجتمع الكبير حيث يتعامل مع غيره من أبناء الوطن..

ولهذا كانت أهمية الكتاب في تنبيه الناس إلى ارتباط التعليم بوسائل الإعلام بطريقة مباشرة والتفرقة بين وسيلة الإعلام والتعليم كاللغة والصورة وبين أدوات نقلها كالأجهزة من راديو وتلفاز وكتاب.. الخ.

إن هذا الكتاب يعتبر مرجعاً هاماً للغاية لكل القائمين بالأعلام وبالتعليم العربي..

مراجعة : اسماعيل عبدالفتاح عبد الكافي

الهيئة العامة للاستعلامات / مصر

أندريه ميكيل: جغرافية دار الإسلام البشريّة(١)، ترجمة إبراهيم خوري، وزارة الثقافة، دمشق (١٩٨٣).

على الرغم من امتداد جذور الجغرافية إلى معظم المصنّفات العربية فإنها لم تظهر بوصفها موضوعاً معرفياً محدّداً إلّا في أواخر القرن الثالث للهجرة، وهو القرن الذي شهد أحداثاً بارزة وهيّأ لأحداث أخرى ظهرت في القرن التالي. وسوف نقتصر في هذا المجال على العوامل الخاصة التي أثّرت في ظهور الجغرافية العربية الإسلامية، تاركين ما يتّصل بالعوامل السياسية والاجتماعية الأخرى إلى مواضع في تضاعيف هذا العرض.

والعوامل التي أثّرت في ظهور الروح الجغرافية متعدّدة وجوانبها متشعّبة، ومع ذلك فإن المؤلف يردّها إلى ثلاثة عوامل رئيسية هي: أ- عامل يتصل بالانفتاح الحضاري في عصر المأمون (١٩٩-٢١٨هـ)، وظهور حركة الترجمة العلمية واتساعها على أيدي تراجمة بغداد، ما بين (٢٠٥-٢٥٦هـ) على وجه التقريب. ب- وعامل يتعلّق بازدهار العلوم العربية التي تتضمّن علوم اللغة والنحو وصناعتي الشعر والنثر والبلاغة. جـ- وعامل يتصل بالخلافة العباسية التي أثارت قضية تكوين الكتّاب، وما يتصل بذلك من ضرورة المعلومات الجغرافية للكاتب والموظف الإداري وصاحب البريد(٢).

والجغرافية علم يدرس الظواهر الطبيعية لسطح الأرض، والحيوان والإنسان، كما يدرس الظواهر البشرية ممّا صنعه الإنسان(٣)، واستناداً إلى هذا التحديد يمكن أن تقسم الجغرافية إلى ثلاثة أقسام بحسب الموضوعات التي تتناولها بالدرس. وهذه الأقسام هي: ١ - الجغرافية الفلكية، وهي التي تدرس الأرض وعلاقتها بالأجرام السماوية. ٢ - الجغرافية الطبيعية، وهي التي تختصّ بدراسة الأرض بحدّ ذاتها، أي تقتصر على الظواهر الطبيعية كالجبال والسهول والغابات والصحارى. ٣ - الجغرافية البشرية، وتتصل بدراسة البشر وتوزّعهم وأنماطهم الاجتماعية وعلاقاتهم بالمحيط الطبيعي.

والقضية الأساسية التي تواجهنا في هذا المعرض هي تقصّي ما كتبه الجغرافيون ممّا يدخل في مجال الجغرافية البشرية، وما يصبّ فيها من روافد جغرافية أخرى، وتوظيف هذا التقصّي في دراسة الثقافة العربية الإسلامية تحت عنوان «الأدب». أما عملية تأريخ الجغرافية بوصفها علماً لا ثقافة فلم تكن مقصودة في الكتاب الذي نعرض له الآن.

ويعبر الأستاذ أندريه ميكيل André Miquel مؤلف هذا الكتاب عن قصده إلى ذلك بوضوح حين يقول: إنّ الفرصة متاحة لي لكي أبادر عن طريق الجغرافيين إلى دراسة ما تنفرد به الثقافة الإسلامية في القرون الوسطى من أشكال أساسية، ويُعبّر عن هذه الثقافة بكلمة واحدة هي لفظ الأدب، وهذه الكلمة جوهرية وسحرية تقريباً لا يزال مدلولها مستعصياً جداً على الأفهام تشمل جميع التصرّفات الاجتماعية لا سيما ما يتعلّق منها على وجه التخصيص بالثقافة كتراث اجتماعي»(٤).

ويمكن أن نلاحظ بداية ليكون الكلام أكثر تحديداً أنّ المؤلف يسير في خطين متوازيين هما تطوّر موضوع الجغرافية وما يتصل به من مؤثرات، وتطوّر عملية «تأديب» المعطيات الجغرافية المتنوعة أي إدخالها في الأدب. وتدعو إشارة المؤلف إلى مصطلح «الأدب» وصعوبة تحديده إلى النظر في مفهوم هذا المصلح عند المؤلف نفسه.

والمؤلف يصرّح بتعذّر تأدية لفظ «الأدب» في العربية بكلمة واحدة في الفرنسية لأن معانيه تعدّدت عبر التاريخ ولم تدرس بعد[٥] غير أنه يميل في أثناء بحثه إلى عدّ مصطلح «الأدب» عندنا مقابلاً لمصطلح «ثقافة» Culture[٦].

وعلى الرغم من إقرارنا بافتقار هذا المصطلح ـ شأنه في ذلك شأن معظم المصطلحات ـ إلى الدراسة الدلالية المتخصصة فإننا نجد إشارات ومعالم تطوّرية وردت في المعاجم العربيّة، إضافة إلى جهود أخرى حديثة لا يصعب على متخصّص متعمّق كالأستاذ ميكيل أن يهتدي إليها، ومن المستغرب أن يحجم المؤلف عن التصدّي لدراسة مصطلح أدب، وهو من القادرين على ذلك.

ومن الطريف أن تطوّر دلالة «أدب» في العربية الفصحى المعاصرة تأثر باللغة الفرنسية التي تجعل لمصطلح Littérature دلالتين، إحداهما تطلق على كل ما يكتب في اللغة مهما يكن موضوعه، ومهما يكن أسلوبه سواءً أكان علماً أم أدباً أم فلسفة. وقد تقتصر الدلالة هنا على ما يدعى بالعلوم الإنسانية، وهو ما اعتمده المعجم الوسيط الذي ذكر أنّ كلمة آداب تطلق حديثاً على الأدب بالمعنى الخاص، والتاريخ والجغرافية وعلوم اللسان والفلسفة[٧] أما الدلالة الأخرى فهي تقتصر على الأدب بفنونه الشعرية والنثرية.

يضمّ الكتاب الذي بين أيدينا خمسة فصول ومدخلاً وثبتاً واسعاً بالمؤلفين ومصنفاتهم إضافة إلى حواشي مفصّلة وإحالات واسعة أفردت في ملحق يلي الفصول مباشرة.

يبدأ الكتاب «بتنبيه» يقوم مقام المقدّمة يذكر المؤلف فيه منهجه وحدود بحثه الزمانية والمكانية، ويشير إلى الصعوبات التي اعترضت سبيله. والمؤلف ينفي أن يكون عمله تأريخاً للجغرافية الإسلامية، لأنه لم يرد ذلك، إنما أراد أن يغوص في النصوص لإحياء عالم يحتمل أن تكون ضمائر البشر آنذاك قد أحسّت به وأدركته وتخيّلته. وعلى الرغم من قصد المؤلف إلى اختيار الجغرافية البشرية مادة لبحثه فقد أخذ الجغرافية الإسلامية كما وردت ومثلما أرادت أن تكون أي كليّة. أما معياره لاعتماد الموضوعات الداخلة في الجغرافية البشرية فهو طريقة التعبير التي تُدخِل أيّ موضوع في الأدب عن طريق تقريبه إلى الثقافة المتداولة، وتُخرجه بذلك من الميدان التقني. ويتحدث المؤلف بعدئذٍ عن الحدود المكانية والزمانية لبحثه. ففي الجانب المتعلّق بالمكان يرى أن جغرافيّة دار الإسلام لم تكن محصورة ضمن حدود معينة، بل كانت جغرافية تصوِّر علاقات هذا العالم الإسلامي بجيرانه، وجغرافية تصوّر الأرض بأجمعها. ويحترز المؤلف من الاحتكام إلى الحقائق التاريخية فهو يترك للمتخصصين التثبّت من الموضوعية التاريخية للنصوص، أما هو فقد سعى إلى كشف ذلك العالم بعيون الناس الذين كانوا يعيشون منذ ألف سنة. وتقف حدود البحث الزمانية عندمنتصفالقرن الحادي عشر الميلادي (٤٤٢هـ)، ويبدو أن هذا التاريخ يحدّد هذا المجلد الذي ظهر عام ١٩٦٧م مستقلاً، ثم عزم المؤلف أن يتابع الجغرافية الإسلامية في رحلة طويلة، وقد ظهر المجلد الثاني بالفعل وترجم إلى العربية، ومن المحتمل أن تظهر مجلدات أخرى من هذا العمل الرصين.

وبعد أن يحدّد المؤلف مصادره ويترجم للمؤلفين يبدأ كتابه «بمدخل» موجز جداً يقف فيه عند نشأة الجغرافية العربية وتأثرها بالعلم القديم، ويلاحظ أنها برمّتها كانت جغرافية بشرية تعنى بالإنسان في المقام الأول، وأنها بأجمعها كتبت باللغة العربية على الرغم من انتقال السلطة الزمنية إلى أيدٍ غير عربية.

وفي الفصل الأول: «أصول الجغرافية العربية ـ العلوم الجديدة والعلوم التقليدية» (١٠٣ - ١٢٨) يتناول المؤلف علاقة الحضارة العربية بالتراث اليوناني والمصادر الأجنبية الأخرى. ثم يتناول المؤلف بعد ذلك دراسة

التأثيرات التي مارستها العلوم الجديدة والعلوم التقليدية في نشأة الجغرافية وتحديد مجالاتها وأهدافها العامة. ويقف في هذا الصدد عند « علوم الأرض » ونشأة علم اتخذ صورة الأرض » موضوعاً له ، وهو بداية لدراسة الأقاليم ، ويشير أيضاً إلى تقنية السلطة العباسية التي سعت إلى إنشاء إدارة جديدة تقوم على ضرورة الخراج والأمن الداخلي والحدود ، إضافة إلى عنايتها بالمسالك والبريد . ومن أجل ذلك فقد كانت قضية إعداد الكاتب ـ أي الموظف الحكومي المتخصص بالإدارة ـ إحدى القضايا التي تركّز حولها الاهتمام. أمّا المؤثرات الأخرى فيدعوها المؤلف بالعلوم التقليدية، وتضمّ علوم اللغة والعلوم الشرعية والتاريخ، إضافة إلى مؤثرات أجنبية وأخرى فارسية إسلامية. ويهمّنا في هذا المجال أن نتعرّف إلى نظرته إلى اللغة العربية وعلاقتها بالعلوم الجديدة. والمؤلف يبدأ حديثه بإلمامة جيدة حول الحركة اللغوية وتدوين المعاجم ونشأة النثر وتعدّد مجالاته، ويقرّ بأثر اللغة العربية في جميع العلوم الإسلامية التقليدية والجديدة، أما الجغرافية فيراها مدينة بوجودها إلى فقه اللغة. وينسُب المؤلف الفضل ـ على عادة كثير من المستشرقين ـ إلى الموالي الذين صمّموا ـ على حدِّ رأيه ـ على جعل العربية لغة سليمة وحديثة سواءً بسواء لتجاري حاجات العالم الجديد المتعدّدة. ويتبيّن المؤلف لدى مقارنته الجغرافية بالعلوم الجديدة والتقليدية أنَّ الجغرافية لا تدخل في أحد هذه العلوم ولا تتبع واحداً منها دون غيره، بل ترتبط بها جميعاً لأنها «صيغت تعبيراً» أمثل عن تلك الأوضاع ـ الفضول العلمي والرغبة في معرفة الأشياء والبشر ـ فجاءت لوحة كاملة لجميع البلدان، وأفسحت المجال لذكر العادات والأفكار، وحتى الأساطير ولعرض تاريخ الماضي بسرعة» ص١١٤.

ويخصّص الفصل الثاني لدراسة «الاتجاهات الحاسمة في القرن الثالث الهجري» (١٢٩ – ١٦٣) ويتركّز البحث حول موضوع «الجغرافية والأدب عند الجاحظ وابن قتيبة». يبدأ المؤلف بالوقوف عند «قضية الأدب»، ويلاحظ أن الثقافة اتخذت طريقين هما: ١ – التخصّص لدى العلماء. ٢ – تأديب الموضوعات العلمية والاجتماعية لدى كتّاب النثر الذين فهموا الأدب عى أنه الأخذ من كل علم بطرف، وبطريقة الفكاهة حصراً. وهذا الاتجاه هو المقصود في هذا البحث لأن المؤلف يصرّح بقصده إلى تناول الجغرافية البشرية بوصفها أدباً يرتبط بالمعارف لا بالعلم وبسعة الاطلاع لا بالتبحّر ثم يخصّص المؤلف القول في أهمية الجاحظ في تكوين الجغرافية ضمن إطار الثقافة الجاحظية الموسوعية التي قدَّمت برنامج المعارف والقضايا التي ينبغي التعمّق فيها. ويستخلص المؤلف من دراسة الموضوعات القريبة إلى الجغرافية لدى الجاحظ أنَّ أسس البحث الموضوعية متوافرة لديه لأنه اعتمد «العِيان» وهوّن من الخرافة ومجّد العقل. كذلك يشيد المؤلف بكتاب «الحيوان»، ويرى أن الجاحظ أول من طرح قضية الإنسان في العالم من خلال علاقته بالحيوان والخلائق والكون، ويخلص المؤلف إلى أن مصنفات الجاحظ إن لم تقدّم للجغرافية معطاها فهي تقدّم برنامجها وذهنيّتها في أضعف الاحتمالات. أما الوقفة الثانية في هذا الفصل فهي عند ابن قتيبة الذي يوجّه المؤلف إليه الاتهام لأنه خالف طريقة الجاحظ الثقافية الواسعة، واكتفى بمعرفة تقنية نسبية، وبذلك قضى على البحث المطلق الذي اتصف به الجاحظ. فابن قتيبة يستهدي بهدف محدّد بدقة يرمي إلى إعداد كتّاب دواوين الخلافة ، وفي كتابه «أدب الكاتب» يؤول انتقاؤه إلى تحديد أضيق ثقافة ممكنة في جميع الحالات. أما أثر ابن قتيبة في الجغرافية فهو يتجلّى في تأديب كثير من الموضوعات المتروكة سابقاً للمختصّين، وضمّها إلى «المعارف» العربية.

وفي الفصل الثالث: «الاهتمامات التقنية ـ علم الخرائط في صورة الأرض وتطوّره ـ الأدب الإداري وتطوره

ـ التحقيقات التجارية» (١٦٥ - ٢٠٥) يتناول المؤلف علم «صورة الأرض» الذي يمثل نوعاً من تيسير المعطيات التقنية أو انتقالاً من المصنف العلمي المختص ـ كما في علم الهيئة الذي تفرّع منه علم صورة الأرض ـ إلى كتاب الأدب. ويلاحظ المؤلف أن علم صورة الأرض كان يُجري دوماً التعديل المناسب للعقلية العربية والعقيدة الإسلامية، فهو ـ وإن أفاد من المؤثرات الأجنبية ـ أفلح في تحويل جغرافية الأرض إلى جغرافية إسلامية، تخلّت عن نظام الأقاليم الموروث عن اليونان وأبرزت مفهوم «المملكة» أو دار الإسلام، وجعلت من مدنها المقدسة قلب المعمورة وقطبها. أما في الجغرافية الإدارية فإن العودة إلى أسباب تطوير الإدارة العباسية تظهر أنّ المصنّفات التي اتجهت إلى إعداد الكتّاب لم تكن تقصد الاقتصار على الأمور التقنية وحدها، بل اقترنت المبادرة السياسية باتجاه ثقافي وتطوّر لغوي. ولذلك يعدّ المؤلف مصنّفي الجغرافية الإدارية مبدعي اللغة العربية الجديدة. ويظهر لدى قدامة بن جعفر ت ٣٣٧هـ مؤلف «كتاب الخراج وصناعة الكتابة» بأقصى الوضوح العلم الإداري الشامل. ويثير قدامة قضيتي مكانة الأديب الكاتب والثقافة المأخوذة بأوسع معنى لها. ولذلك يرى المؤلف أن قدامة وفق في سبيل إعداد الكاتب بين الحاجة إلى التقنية والحاجة إلى ثقافة واسعة تتجاوز تجاوزاً هائلاً ممارسة مهنته. وإنَّ تطوّر العلم الإداري إلى أدب إداري يقود المؤلف إلى ملاحظة أنّ الأدب ولغته الجديدة يصهران المعطيات التقنية بسبكها في قوالب الأدب الخاصة، ولذلك ينبغي التنبّه إلى نمطين من التأليف يأتي البحث في أولهما موسوعياً وتغلب عليه الطوابع الأدبية، وفي ثانيهما تصير الجغرافية موضوعا وحيداً يقترب من التحديد العلمي للجغرافية وإن بقيت طريقة التعبير أدبية.

أما الفصل الرابع فهو مخصّص للرحّالة (٢٠٧ - ٢٤٩)، وهم مجموعة من أصحاب البريد والخراج ورجال السلطة وبعض الدعاة والحجاج، وقد رفد هؤلاء الجغرافية البشرية بما حملوا معهم من أخبار البشر وعجائب الخلق. يبدأ المؤلف هذا الفصل بمطلع ممتع يتحدث فيه عن السندباد الذي غدا أسطورة أثيرة ملهمة. ثم يتحدث عن موضوع الاغتراب وأصحاب الرحلات الذين يتوزّعون إلى أربع فئات هي فئة التجار والمسافرين، وفئة رجال السلطة، وفئة الحجاج، وفئة قاصدي النزهة والاطلاع، ويردّ إلى هذه الفئات معظم الموضوعات التي تتعلّق بالأخبار والعجائب والمغامرات. ويصنّف المؤلف الرحلات بحسب المناطق التي عالجتها كالشرق الأقصى، والصين والهند، وبيزنطة وإفريقية وروسية. ويتتبّع تطور المعطيات المستمدّة من الرحلات في إطار مصطلحات جديدة هي: الأخبار، والعجائب، والأساطير، وأدب التشرّد. ففي «الأخبار» يقف المؤلف عند أخبار الهند والصين، ويلاحظ أنها طُبعت بطابع المشاهدة العينية، ثم يرى انحياز الإخباريين إلى التركيز على أدب «العجائب» واختلاق الأساطير وسيطرة الخوارق. ومن الطريف في هذا المجال الوقوف عند موضوع «البحر» الذي سيطر على أخبار العجائب بلا منازع، وصورة البحر تحجب وراءها البر وأقاليمه لتقيم عالماً جديداً له صوره المتناسقة وألفاظه والواجبات المفروضة فيه فالبحر عالم آخر تقيم دوابّه في كهوف جباله وفي غابات وأشجار هائلة هي أطول وأعظم من شجرنا فوق الأرض. وجميع الذين يتوقعون مثل «أوليس[٨]» أن يتمرّغوا في الأرض المكتشفة من جديد شوقاً إليها بعدما قاسوه من أهوال، عاشوا في رهبة ظلال هائلة لأمواج رفعتهم إلى السحاب وخفضتهم إلى التراب. فعالم البحر عالم قائم بذاته له صوره ومواصفاته التي ترسمها ريشة مبدعين أدباء أبطالهم بحارة ومغامرون تنمّ قصصهم ومروياتهم التي تسند إليهم عن التبجّح والعنف وحبّ المال والشجاعة الخارقة. ويلاحظ المؤلف بحقّ أن كتب العجائب وأدب البحر اتخذت شكل قصص لا تدوين وقائع، ولذلك تعرّضت الذهنية العلمية القائمة على البحث والعيان إلى تشويه بالغ قبل أن تزول تماماً في مجموعات من القصص وحكايات الغرائب. ويدرس المؤلف بعدئذٍ موضوع الرحالة الرسميين ويتخذ «ابن

فضلان» مثالاً لهم[٩]، ويلاحظ أن ابن فضلان اهتمّ بالطوابع الأدبية في رسالته التي تحتلّ بما فيها من الحقائق الثابتة والمشاهدات الشخصية محلاً فريداً في الآداب العربية. وفي الفقرة الأخيرة يقف المؤلف عند «أدب الجوّالين» الذين غلبت على آثارهم المواضيع المستساغة والفكاهة ويلمّ أخيراً بنمط آخر من الرحلات هو زيارة الأماكن الدينية وبواعثها، وما يمكن أن يستخلص منها من معطيات جغرافية.

ويخصّص المؤلف الفصل الخامس والأخير لدراسة كتاب البلدان لابن الفقيه تحت عنوان «ابن الفقيه أو الجغرافية من وجهة نظر الأدب» (٢٥١ - ٢٩٤). وكتاب البلدان ـ كما يقول المؤلف ـ نوع من الموسوعة الثقافية العامة لعصره، غير أنه لا يصلنا كاملاً ولذلك اعتمد المؤلف في دراسته مختصراً دوّنه الكاتب علي الشيزري في القرن الخامس الهجري. ويجتهد المؤلف في استخلاص خصائص هذا المصنّف من الملخص المذكور ومن النقول التي أُخذت منه أو التي وصفته وذكرت منهجه. ويلاحظ المؤلف أنّ ابن الفقيه سار على نهج الجاحظ في اتساع الجوانب الثقافية لديه إلا أنه اعتمد المعلومات المدوّنة وأعرض عن المشاهدة والعيان، ومن الغريب حقّاً كما يقول المؤلف أنّ ابن الفقيه «لا يأنف متى أتيحت له الفرصة من التحدّث عن المشاهدة شريطة ألا تكون مشاهدته هو وأن يتمكن من دعمها بالشاهد الكتابي» ص٢٥٩ وإنّ النظر في مصادر ابن الفقيه يؤكد كون مصنّفه تأليفاً أدبياً، وأن ابن الفقيه أحد كتّاب النثر الأقحاح في القرنين الثالث والرابع الهجريين. ص٢٦٣، ويلاحظ المؤلف أنّ نهج ابن الفقيه يقوم بتحويل الموضوعات إلى أدب عبّرت عنه اللغة العربية المولّدة التي مارست تعريباً هائلاً للمعطيات الأجنبية. أما في مجال تطوّر المعطيات الجغرافية فيُلاحظ أنّ اتجاه «الغرائب» الذي تطوّر إلى قِصص طرأ عليه تغيّر لدى ابن الفقيه الذي سرّع كثيراً من معطيات العجيب والغريب وحوّلها إلى أساطير اتخذت شكل الخوارق والمعجزات، ولذلك دعا المؤلف ابن الفقيه ساحراً يقصد الفتنة لا عالماً يريد التعليم. ويسوّغ المؤلف لابن الفقيه كثيراً من المآخذ، ويراها وفق مقتضيات العصر، ولا سيما فيما يتعلّق بالاستطراد وحشد المعلومات المتنوعة. فالمؤلف يرى أن الاستطرادات التي تتفاوت صفتها الأدبية تأتي للترفيه عن القارىء وإراحته من إرهاق عرض مشهود بصعوبته. كذلك يستند إلى تعريف يرى أن علم البلدان قائم على الاستعانة بعلوم غير جغرافية في أكثريتها الساحقة.

ويسجّل المؤلف لأبن الفيه كثيراً من الأفكار المنهجية ويرى سبقه في بعضها. فهو يلاحظ اعتماد ابن الفقيه أسلوب المناظرة وإجراء المقارنة على نطاق واسع. ويشير إلى استخدامه معيار الفروق والمقابلات، وهي إشادة دقيقة ومنصفة تقود المؤلف إلى ذكر نجاح هذا المعيار المنهجي في دراسة اللغة على يد (دي سوسير) F.De Saussure العالم اللساني المشهود. ويبلغ إعجاب المؤلف بابن الفقيه مداه حين يرى أن الفوارق والخصائص التقابلية تمثل وجهاً من وجهي ورقة واحدة - التشبيه مستمد من سويسير - وجهها الآخر هو أن الوحدة - المنظومة بحسب المصطلح اللساني - لا يمكن أن تنشأ في جوهرها إلاّ من دمج الفوارق. وفي تقويم أخير يشمل مادة الكتاب يخلص المؤلف إلى القول: «لدينا الآن علم، وكان لدينا في الماضي معرفة» ص ٢٨٥.

ويثير هذا الكتاب مسائل متعددة تتعلّق بالعنوان - بداية - وبالمحاور الأساسية للعمل بكامله. وإنّ أول ما يسترعي الانتباه هو عنوان الكتاب: دار الإسلام، وهو مصطلح دقيق. وقد يبدو للوهلة الأولى أنه من وضع المؤلف إلاّ أن العنوان الأصلي للكتاب يدلّ على أنه استعمل مصطلح «العالم الإسلامي» Le Monde Musulman. ولسنا ندري إن كان قد استخدم مصطلح «دار الإسلام» في تضاعيف كتابه، أي في نصّه الأصلي قبل الترجمة.

ومن الواجب الإشادة بتفهّم المترجم لمضمون الكتاب واختياره المصطلحات المناسبة لـه وللحضارة العـربية الإسـلامية. وليس الأمـر - كما يبـدو لدى بعض النـاس - شكلياً يتعلّق بكلمـة أو بمصطلح، بـل تختفي وراءه وجهات نظر ومواقف حضارية شديدة الاختلاف. ولا شك في أن الحيطة تزداد إذا كان الأمـر متصلاً بـالجوانب التاريخية والتراثية، لأن الانسياق وراء التعميمات وجرّ المصطلحات الحديثـة إلى جوانب بعيـدة عنها يمثـل خطورة في المنهج قد تؤدي إلى تضليل وبعد إسراف في الاستنتاج.

ويـلاحظ فيما يتعلّق بهـذا المصطلح: «دار الإسـلام» أن دلالته أعمّ من مصـطلحـات: المملكـة والإمـارة والدولة على الرغم من عدم استقرارها مصطلحات أساسية في العصر العباسي. وإنّ النـظر في مضمون الكتـاب يدلّ على أنّ المؤلف معنيّ بـالبشر من الناحيـة الثقافيـة ضمن حدود الامتـداد الإسلامي. فـالأمر لا يتـوقف على سلطان الخـلافة أو يقف عنـد حدود الإمـارات والممالـك والإقطاعـات الإقليميـة، ممّـا يـدخـل في بـاب السلطة السياسية ونظام الحكم. أمّا مصطلح «دار الإسلام» فيشمل بلاد المسلمين جميعاً[١٠] لأنه يتصل بـدعوة الإسـلام في كل دار نفذ فيها حكم المسلمين على غيرهم، أما إذا كان الأمر على ضدّ ذلك فهي دار كفر.[١١]

وتظهر على امتداد الكتاب ثلاث مسـائل تبـدو لنا وكـأنها محاور أسـاسية في هـذا العمل، هي: «تـأديب» الموضوعات، والمؤثرات الأجنبية وتفاعلها الحضاري، والتقنيات المنهجية. ويتصل بمسألـة «تأديب» المـوضوعـات مصطلح «الأدب» الذي جعله المؤلف مقابلاً لمصطلح «Culture» أي «الثقافة» ويقابل هذا النمط أي «التـأديب» جعـل الموضـوعات التقنيـة ثقافـة وإدخالهـا في الأدب - التخصص العلمي واستقلال المـوضوعـات ضمن حقل علمي أو معرفي محدّدين. ومن الجدير بالذكر - ههنا - أنّ هذا المصطلح جديد لا نجد له دلالة تشير إلى تحويل المعـطيات العلميـة إلى أدب، وقد صرّح المؤلف بـأن «فون غـرونباوم» هـو الذي وضعـه في كتابـه «الإسلام في القرون الوسطى تاريخه وحضارته»[١٢] ومن المؤسف أن المترجم لم يـذكر المصـطلح الأجنبي المقابـل لهذه الـترجمة الجديدة: تأديب.

أمّا المعطيات العلمية والثقافية التي حوّلتها عملية التأديب إلى نطاق الأدب فهي متعددة وتـدلّ على بـراعة المؤلف في تجميعهـا ونقدهـا، وهي مبثوثـة في تضاعيف الكتـاب. ونكتفي بالإشـارة إلى معطى علمي دقيق هـو «صورة الأرض» وتحوّله إلى أدب على أيدي روّاد النثر العربي الذين مارست العربية عن طريقهم بجدارة واقتدار عملية تطوّر واسع في الأساليب والمفردات والتراكيب إضافة إلى «الـدخيل» الـذي استوعبتـه العربيـة وضمته إلى مخزونها اللفظي.

وينقل المؤلف عن «غرونباوم» مصطلحاً آخر يتصل بالتأديب هو «تستأدب» وقد ورد في تضـاعيف حديثـه عن الطبقة الوسطى التي وصفهـا بأنها «طبقـة متوسـطة مثقفة وغـير متخصصة تمرّست على الأدب ويسعهـا من خلاله أن تهتم بجميع معارف العصر حتى لو استقيت من جغرافية الرياضيين شريـطة أن تبسط لتلائم مستـواها وأن يُعبّر عنها بلغة يفهمها الجميع أي بكلمة واحدة مثلما قال غرونباوم أن تستأدب» ص ٨.

ويسوّغ المؤلف هذا الاتجاه في الثقافة الإسلامية بالرجوع إلى مفهـوم العرب لمصـطلح «أدب» الذي مـالوا إلى عـدّه كلاً متـماسكاً، لأن المعـرفة لا تتجـزأ في نظرهم. ص ١٣٨. ويقـول في هذا الصـدد: «يبدو في نـظر العرب أن الأمر يتعلّق بشيء واحد متماثـل ومبهم حتماً لأنـه يحتمل تـرجمات عـديدة مثـل ثقافـة وتهذيب وشرف ولياقة وأصول خاصة بهذا السلوك أو ذاك، لكنه يتوحّـد كثيراً في التسميـة المشتركـة «قواعـد السلوك» التي تعنى

بـالجسم أو القلب أو الذهن» ص ١٣٩ وتتصـل المسألـة الثانيـة بالمؤثـرات الأجنبية وتفـاعلها الحضـاري. ومن الملاحظ أنّ المؤلف بدأها مع الصفحات الأولى واستمرّ يتتبّعها حتى نهاية الكتاب. ففي «المدخل» مثلاً يؤكد تأثر الجغرافية العربية بالمواضيع القديمة من تراث الشرق الهندي والفارسي، ومن تـراث الغرب اليـوناني. ص ٩٥. وعلى الرغم من احتفال المؤلف بالمؤثرات جميعاً فهو يعنى بالأثر اليوناني عناية خاصـة[١٣]، وهو يـرى فـي هـذا الجانب أن العرب هم ورثة العلم اليوناني الذين «قرّروا مقاربة اليونان لا بروح تلقي الدروس المفعمة بالتواضع لكن في منظور نفعي يرمي قبل كل شيء إلى استخدام الفكر اليوناني لصالح الحضـارة العربيـة والإسلاميـة التي اعتبرت قيمها الموضوعة قبلياً متفوقة على غيرها فلا يجوز إقحامها في النقاش» ص ١٤٢.

ويشيـد المؤلف دوماً بـالقدرة الخـلاقة لـدى العلماء المسلمين الـذين صهروا المؤثـرات الأجنبية في ثقـافتهم وأخضعوها للمقتضيات الدينية، ثم توسّعوا فيها وأبدعوا الجديد الذي يدعـوه المؤلف بالمعجـزة التي بعثت علوم الأولين.

أمّا فيما يتصل بالمؤثرات الفارسية[١٤] فإننا نرى المؤلف شديد الحماسة حين يشيد كثيراً بدور المـوالي الفرس في تحديث اللغة العربية في ذلك العصر، وكأن الأمر يتوقف عـلى هؤلاء الفرس المسلمـين لأنهم فرس. والأمـر بالتأكيد ليس كذلك لأن هؤلاء وغيرهم من العرب والمسلمين أسهموا في تحديث العـربية وتـطويرهـا ضمن الجوّ الحضاري السائد في ذلك العصر، ولا أجد مسوِّغاً للتركيز على الناحية العرقية في هذا الجانب.

وتمثّـل مسألـة «تقنيات الـدرس» وتطوّر مسـائله المحور الثـالث الذي يهتمّ بـالجوانب الفنيـة والمنهجيـة في المصنفات الجغرافية. وقد تبيّن المؤلف عدداً وافراً من الطرق المنهجية والوسـائل التقنيـة، من مثل «المـوضوعيـة» و«النزعة العلمية» التي رآها في الاعتماد على «التجربة» و«العيـان» كذلـك نجد المؤلف يتتبـع بعض هذه الـطرق ليصل إلى ما آلت إليه عند مصنفين لاحقين، ومن الجدير بالذكر - ههنا - اهتمامه بتطوّر المناهـج المتعلقة بـالنثر الأدبي ومقارنتها بالوسائل التاريخية وطرق الحديث النبوي. وقد لاحظ في هذا الصدد سيطرة الطريقـة الجاحـظية القائمة على «الاستطراد» من جهة وعلى «العيان» من جهة أخرى. ومن الطريف أنّ المؤلف يدافع عن استـطراد الجاحظ ويراه منسجماً وروح العصر آنذاك. أما فيما يتصل بالجغرافية بوصفها علماً فإنّه يقف عند تطور «العيـان» إلى «تجـريب» و«مشـاهـدة» شخصيـة وأخـرى روائيـة، كـذلـك يتبـينّ كثيـراً من طـرائق التفكـير والجـدل والمقارنة. (١٥).

ولعـلّ من المفيد أن نتسـاءل عن مدى مـا آلت إليه أهـداف المؤلف التي حـدّدهـا في مفتـح بحثـه، وعن الجـوانب الدراسيـة التي قاربتهـا جهود المؤلف، ومـا يتصل بمـوضوع الجغـرافية واشتجاره مع الأدب والثقـافـة والعلوم. أمّا أهداف المؤلف فتتمثل في سعيه إلى دراسة موضوعات الجغـرافية البشريـة من خلال مفهـوم الأدب الذي اتخذ صورة الثقافـة البعيدة عن التخصص. ويُـلاحظ أن المؤلف استبعد تـأريخ الجغـرافية من مقـاصده، واتجه إلى النصوص أساساً لا لاستخراج أمثلة توظف في تسلسل تاريخي، بل لإحياء تلك النصوص والغوص في مكنونها مع التعاطف والصداقة والتواصل الإنساني، فهو لا يريد شواهد على واقع كان وانقضى، بل يريـد بعث ذلك الواقع، وعرضه كما جاء انطلاقاً من مفهوم أصحابه لا من مفاهيمنا نحن بعد ألف عام.

وإنّ الناظر في هذا العمل يرى بكل تأكيد نجاح المؤلف في تحقيق مقاصـده، والتزامـه بما اختط من أسس منهجية زادتها ثقافة المؤلف وتمكنه من البحث رسوخاً فعادت على البحث بأدّق النتائج وأقربها إلى واقع النصوص

وضمائر البشر آنذاك.

ومن الإنصاف الإشادة بجهد المؤلف واتساع آفاقه المعرفية التي تطالع القارىء في كلّ جانب من جوانب الكتاب ولا سيما في الثبت المخصص للمؤلفين وللمصنفات، ممّا يشهد للمؤلف بالتقصّي الواسع، ويكفي المرء أن يعلم أنّ هذا الثبت امتدّ على سبع وسبعين صفحة (من ص ١٧ حتى ص ٩٤).

وكذلك ظهر بجلاء وعي المؤلف لمنهجه وعدم انسياقه وراء الرغبة في إسقاط المعطيات الحديثة على النصوص القديمة. وهو - على الرغم من مقارنته بعض الجوانب القديمة بأخرى حديثة - يحترز من إطلاق أسماء العلوم الحديثة كالأنثروبولوجية والانتوغرافية (١٦) على المعلومات التي تقدّمها النصوص القديمة.

أمّا الجوانب التي قاربتها هذه الجهود الصادقة فهي كثيرة، وبإمكان الدارس المجدّ أن يوظّف كثيراً منها في الأدب بمعناه الخاص، ولا سيما في النثر العباسي. كذلك يجد الدارس اللغوي مادة صالحة لموضوع التطوّر اللغوي والمصطلحات، وقد مررنا بكثير من الملاحظات التي تتعلق بهذا الجانب في مواضع من هذا العرض. وهناك جانب آخر يقع بين الجغرافية وعلم اللغة، وهو الجغرافية اللغوية أو علم اللغة الجغرافي Linguistique Géographique وهو جانب حظي باهتمام اللغويين مؤخراً[١٧]، وفي هذا الكتاب مواضع متعددة يمكن أن تردّ إلى موضوعات علم اللغة الجغرافي من مثل اللغات الأدبية والازدواج اللغوي وحدود اللهجات والتنوع الجغرافي وعلاقته باللغة في ذلك العصر، إضافة إلى موضوعات أخرى تترك لأصحاب الاختصاص.

وبعد فإنه من المؤمَّل بعد أن تكتمل هذه الموسوعة عن الجغرافية البشرية في الأدب العربي أن تثري كثيراً من الجوانب الدراسية في العلوم الإنسانية. ومن الطبيعي أن تكون النتائج المتوقعة من الأجزاء التالية بعد تمامها أكثر تنوعاً وعمقاً. وعلى الرغم من أن الكتاب الذي نعرضه قسم من مجلد ضمن موسوعة منجّمة إلاّ أنه يستقل بموضوعه لأنه ظهر في البداية مستقلاً[١٨] وهذا ما دعانا إلى تناوله في هذه المراجعة التي نرجو أن تكون قد أسهمت في تشويق القارىء إلى قراءته والإفادة منه.

الهوامش والتعليقات:

(١) ميليل، أندريه، جغرافية دار الإسلام البشرية حتى منتصف القرن الحادي عشر الميلادي ـ الجزء الأول: الجغرافية والجغرافية البشرية في الأدب العربي من البدء حتى عام ١٠٥٠م، ترجمة إبراهيم خوري، وزارة الثقافة، دمشق ١٩٨٣ م. وعنوان الكتاب الأصلي هو:
ANDRÉ MIQUEL, La géographie humaine du monde musulman jusqu'au milieu du 11e siècle.

(٢) ميكيل، ص ٩٧.

(٣) المعجم الوسيط، مادة (جغرافية)، ١٢٦/١.

(٤) ميكيل، ص ٧

(٥) ميكيل، ص ٧، ١٣٨، ١٣٩، ٣١٥

(٦) المصدر السابق، ص ١٣٠

(٧) المعجم الوسيط، مادة (أدب)، ١/٩-١٠

(٨) أو ليس أو عوليس Ulysse (أوديسيوس) أحد أبطال اليونان في حرب طروادة، وقد قصّ هوميروس في الأوديسة أحداث عودة أوليس إلى وطنه، وما لقيه من الأهوال والمخاطر، وصراعه الأسطوري مع البحار الثائرة. ثم يصوّر هوميروس عودة أو ليس سالماً وتخليصه زوجته الوفية بنيلوب Pénélope ولقاءه ولده تيليماك Télémaque، وتعاونهما في القضاء على أعداء أو ليس ومنافسيه في الظفر بزوجته المخلصة. للتوسع انظر: سهيل عثمان وعبد الرزاق الأصفر، معجم الأساطير اليونانية والرومانية، وزارة الثقافة، دمشق، ١٩٨ م، ص ١١٥ - ١٢٠، وواي، د. علي عبد الواحد، الأدب اليوناني القديم، دار المعارف بمصر، ١٩٦٠ م، ص ٢٥، ٨٠ - ٨٤، وعثمان، د. أحمد، الشعر الإغريقي، سلسلة عالم المعرفة، العدد (٧٧)، الكويت ١٩٨٤ م، ص ٢٧ - ٣٢.

(٩) للتوسع والمقارنة انظر: الدهان، د. سامي، رسالة إبن فضلان (تحقيق ودراسة، وزارة الثقافة، دمشق، ط. ثانية ١٩٧٧

(١٠) المعجم الوسيط، مادة (دار)، ١/٣٠٣

(١١) انظر: التميمي البغدادي (أبو منصور عبد القاهر بن طاهر، ت ٤٢٩)، أصول الدين، مدرسة الإلهيات بدار الفنون التركية، استانبول، ط. أولى، ١٣٤٦-١٩٢٨ م، ص ٢٧٠

(١٢) ميكيل، ص ٣١٥، الحاشية رقم (١٦١)

(١٣) انظر أهم المواضع حول اليونان في: ميكيل، الصفحات: ١١٣، ١٢٢، ١٢٦، ١٣٥، ١٤١، ١٤٢، ١٦١، ١٦٧، ١٦٩، ١٧٢، ١٧٦، ٢٦٩.

(١٤) انظر أهم المواضع حول الأثر الفارسي في: ميكيل، الصفحات: ١٢١، ١٢٤، ١٤٣، ١٥٥، ١٥٧، ١٦٧، ١٧٥، ١٧٦، ١٨١، ١٨٢، ١٨٤، ١٨٧، ٢٥٥، ٢٦٥، ٢٧٤.

(١٥) انظر حول المصطلحات المتعلقة بالمناهج في: ميكيل، الصفحات: ١٤٧، ١٤٨، ١٧٧، ٢١٣، ٢٧٣ حول النزعة العلمية، والصفحتين: ١٧١، ١٩٧ حول التجريب والتحقيق، والصفحات: ١٥٨، ٢٥٩، ٢٧٤ حول التفكير والموازنة والرواية.

(١٦) تعني كلمة أنثروبولوجية Anthropologie علم الإنسان بوصفه كائناً ثقافياً من الجوانب السلوكية والاجتماعية والشعائرية واللغوية. وهناك تفصيلات حول الانثروبولوجية لا يتسع لها هذا التعريف. أما الإثنوجرافية Ethnographie فتدل على ملاحظة المادة الثقافية وتسجيلها من الميدان، وتستخدم أحياناً بديلاً لمصطلح الإثنولوجية Ethnologie التي تعنى بالدراسة المقارنة للثقافة. انظر: إيكه هو لتكرانس، قاموس مصطلحات الإثنولوجيا والفولكلور، ترجمة د. محمد الجوهري ود. حسن الشامي، دار المعارف بمصر، ط. أولى ١٩٧١م ص ١٥، ١٦، ١٨، ١٩، ٤٩-٥١.

(١٧) انظر: شاهين، د. عبد الصبور، في علم اللغة العام، جامعة حلب ٨١-١٩٨٢ م ص ١٨، ومن الملاحظ أن (مساريو باي) كان شديد الحفاوة بهذا العلم في كتابه (أسس علم اللغة)، ويعود الفضل في إبراز هذا العلم إلى (دي سوسير) في كتابه (محاضرات في الألسنية العامة).

(١٨) أصل هذا الكتاب بحث جامعي نال مؤلفه (أندريه ميكيل) الدكتوراه من المدرسة التطبيقية للدراسات العليا في باريس وبإشراف الأستاذ شارل بيلا. انظر إشارة ميكيل إلى ذلك ص ١٤-١٥.

مراجعة: أحمد محمد قدوره

كاتب وباحث - سوريا

نظام بركات: مراكز القوى ونموذج صنع القرار الاسرائيلي، دار الجليل، عمان، ١٩٨٣.

يعالج هذا الكتاب، والذي هو في أصله، أطروحة لنيل الدكتوراه، موضوع مراكز القوى، ونموذج صنع القرار في الكيان الاسرائيلي. وهو موضوع جدير بالاهتمام، ومعالجته على هذا المستوى، إضافة حقيقية إلى علم الاجتماع السياسي. وبخاصة أنه يتناول دولة يهمنا أن نعرف عنها الكثير، وبشكل مدروس دراسة جادة متأنية مستقصية. وهذا ما حاوله الكاتب وبذل فيه جهداً طيباً، فجاء هذا الكتاب الذي نتناوله بالدراسة والنقد.

يتناول هذا الكتاب أول ما يتناول ظاهرة القيادة الرسمية وعلاقتها بالسلطة الفعلية في اسرائيل، وهو يعتبرهما غير متطابقتين. فالكثير من صلاحية السلطة بأيدي أشخاص مستترين. فالصفوة هي شخصيات تتمتع بالقوة، تحولت في اسرائيل إلى ما يشبه المؤسسات غير الرسمية، وشكلت هذه الصفوة نوعاً من الدويلات المنفصلة. . ومن هنا بدأ ظهور مراكز القوى. والتي يعرفها الكاتب بأنها أولئك الأشخاص الذي يملكون القوة في النظام السياسي. وهم في وضع يؤهلهم لصناعة القرارات الهامة في المجتمع، وفي رسم السياسة العامة للدولة بالاستناد إلى عناصر القوة فيهم، والتي تأخذ شكل صفات سيكولوجية، كقوة الشخصية أو الكاريزما، تمثيلاً لقوى اجتماعية وسياسية معينة، أو عن طريق وضعهم الرسمي في السلطة. وعلى هذا فان مراكز القوى تتشكل من جزأين أو شطرين: الشطر الأول هو المراكز وهي هنا تساوي الأشخاص – وليس المؤسسات – الذين يمثلون بؤرة القوة. والشطر الثاني هو القوى، والتي تقف وراء هؤلاء الأشخاص وتدعمهم.

بعد هذا يتناول الكاتب كيفية وصول مراكز القوى هذه إلى ممارسة قوتها ونفوذها. فيتحدث عن العوامل التي تؤثر في بروزها، ويتعرض لأثر التراث الفكري والأيديولوجي وكيف أن الكتب اليهودية القديمة تمجد القيادات الكارزمية، ويسوق الكاتب نموذجاً حديثاً على هذا التأثير، بموشي دايان، الذي يعادل أثره في التاريخ الاسرائيلي الحديث بأثر النبي موسى في التاريخ اليهودي القديم. كما أن هنالك تأثيراً لارتباط قيادات مراكز القوى بالقيادات التاريخية. فشخصية مثل أبا إيبان تجعل لها مثلاً وقدوة بحاييم وايزمن، وبيجن من جابوتسكي. ويصف الكاتب الجيش، وهو البوتقة التي يصهر فيها المجتمع الاسرائيلي، بأنه أقصر الطرق للدخول إلى مراكز القوى. وفضلاً عن ذلك فان النظام الانتخابي والحزبي وسيلة أخرى للوصول إلى مراكز القوى. فالاحزاب تحرص على وضع أكفأ الأشخاص وقياداتها على رأس القوائم الانتخابية. وحتى عام ١٩٧٧ كان ينظر إلى قيادات حزب العمل على أنها تمثل أهم مراكز القوى في النظام السياسي. حتى إذا ما جاء الليكود، وسيطر على الكنيست والوزارة حدث انقلاب في مراكز القوى. ويبرز بنحاس سابير كممثل على مراكز القوى الحزبية بالنظر لتحكمه في الجهاز الحزبي لحزب العمل فترة غير قصيرة. ويظل للعلاقات الشخصية دورها في الوصول إلى مراكز القوى. فالأشخاص من جيل الرواد يقومون بدور المؤسسات السياسية التي ترفع وتخفض، ويؤثر دورها في تقدم بعض الشخصيات، وجعلها تصبح من مراكز القوى. وهذا هو شأن بن غوريون مع كل من موشي ديان وشمعون بيريس. . وغيرهما. وتلعب القيم المتطرفة والمتعصبة في مجتمع غير مستقر، كالمجتمع الاسرائيلي، دورها كوسيلة أخرى للتقدم إلى مراكز القوى.

هذه هي العوامل والوسائل التي تتحكم في بروز القوى، فما هي مراكز القوى؟ ومن هم أهم رموزها؟ وهذا ما يجيب عليه الكاتب بأسلوب محمود. ويصنفها على الوجه التالي: اللجنة الوزارية للأمن والخارجية.

وترتبط قوة هذه اللجنة بقوة أو ضعف شخصية رئيس الوزراء. فبينما نجد أن بن غوريون وغولدا مائير يهملان شأن هذه اللجنة. نجد أن رئيس وزراء آخر مثل أشكول يهتم بها ويجعلها تمارس اختصاصاتها. ومثل هذه اللجنة، نجد لجنة الشؤون الخارجية والأمن بالكنيست. أمّا المؤسسة العسكرية فانها تتيح لبعض عناصرها التمتع بمراكز القوى سواء خلال الخدمة العسكرية أو خارجها. ومن أهم هذه العناصر وزير الدفاع، ورئيس الأركان الذي يرأس أعلى جهاز عسكري فني، والذي هو أيضا رئيس فني لمجلس الحرب، ومسؤول عن صياغة المذهب الأمني للجيش. ويأتي بعد وزير الدفاع ورئيس الأركان، رئيس الاستخبارات. ويضرب مثلاً عليه بأهارون ياريف، الذي يطلق عليه لقب النبي أو العرّاف بالنظر لما يتجمع لديه من معلومات ومعارف ذات أثر كبير في اتخاذ القرار.

أمّا أهم شخصيات مراكز القوى، فيعدد الكاتب منها عدداً غير قليل من الشخصيات الاسرائيلية المعروفة. فدافيد بن غوريون شخصية كاريزمية، وله الفضل في تأسيس جيش محترف. أما ليفي أشكول فهو موهبة سياسية ومقدرة إدارية واسعة. وغولدا مائير تتمتع ببداهة وواقعية وعلاقات. وبنحاس سابير طاقة فريدة على العمل، ومدير عام للدولة. وموشي ديان يمتاز ببراجماتيته ومقدرته على اتخاذ القرارات الحاسمة. وهو يحافظ على نفسه كمركز قوة طوال الوقت، حتى ان غولدا مائير لتقول: «بدايان توجد حكومة، وبدون دايان لا توجد حكومة». أما سرّ تفوق بيجن كمركز للقوة فهو سياسته في العنف والتطرف. وهو صاحب القول المشهور: «أنا أحارب فأنا موجود». وما شمعون بيريس إلاّ الولد الأعجوبة للبيروقراطية الاسرائيلية. وفي سن الثلاثين يعتبر المساعد الأول لبن غوريون.

يقول الكاتب كل هذا عن هذه القيادات ومراكز القوى، ولكنه لا يبرز الوجه الآخر لهذه القيادات والمراكز. فهو لا يوضح، إلى أنه إلى جانب فاعليتها وكاريزميتها، لا تخلو من نزعة عدوانية، وتمحور على الذات يجعلها تتكفىء على نفسها ولا تتجاوزها إلى التعاطف مع الآخرين. . . فهو مثلاً لا يحدثنا عن الوجه الآخر لموشي دايان وكيف أنه لا يخلو من عيوب كثيرة. . وإنه بالنسبة للعرب يعتبر شخصية قمعية تتفنن في العدوان والتعذيب والعقاب الجماعي والإرهاب وهدم البيوت. . وإنما يكتفي بالحديث فقط عن البعد الكارزماتي في هذه الشخصية العجيبة والتي لا تخلو من التعقيد! وإلى هذا فإن تاريخ الكيان الاسرائيلي مليء بالفضائح التي ارتبطت بممارسات هذه الشخصيات الفردية والسلطوية، من قبل فضيحة لافون التي طالت كثيراً من هذه الرموز. ولم يخل من مثلها، أشخاص كثيرون من مراكز القوى هذه. وهم صانعو التاريخ الاسرائيلي من مثل بن غوريون.

ومهما يكن من أمر، فإن الكاتب بعد أن يقدم لنا هذه الأفكار و الحقائق عن مراكز القوى وبروزها ومواقعها ورموزها، ينثني للحديث عن اتخاذها للقرار ويضرب مثلاً على ذلك بقرار حرب ١٩٦٧، الذي تصوغه الوزارة والكنيست والمؤسسة العسكرية، بالإضافة إلى دور فعال لكل من الهستدروت والوكالة اليهودية. وقد برهنت نتائج هذه الحرب أن الجهود التي قامت بها القيادات التاريخية، بن غوريون وبيجن وموشي دايان، أظهرت وجود مراكز قوى خارج النطاق الرسمي فاقت في سلطتها بعض القيادات الحاكمة مثل ليفي أشكول وأبا أبيان.

ويتطرق الكتاب قبل الخاتمة إلى المدخلات التي تصنع مراكز القوى، فيذكر هنا المدخلات الأيديولوجية. فالأيديولوجية الصهيونية شجعت الشعور بالتميز والتفوق في الفكر اليهودي. وقد ساهم هذا المبدأ في تسهيل القول بفكرة تميز شخصيات كارزمية مما أدى إلى وجود مراكز قوى. كما يتحدث عن المدخلات التاريخية التي تتمثل في أن حياة الجيتو ولّدت إيماناً بدور الفئة المختارة، ومجموعة الحكماء في إدارة الجيتو، مما أسهم في قبول

فكرة حكم الأقلية. كما أن تاريخ الحركة الصهيونية يمثل تاريخ مجموعة من الرواد استطاعوا أن يثبتوا قدراتهم في المجال الأيدلوجي والتنظيمي بحيث أصبح ينظر إلى تاريخ الحركة الصهيونية على أنه تاريخ زعامات وإن تطور الحركة يمثل مراحل قيادات معينه يتزعمها أشخاص من أمثال ليوبنشكر، وموسى هس وجابوتنسكي وحاييم وايزمن وبن غوريون، مما جعلهم يشكلون مراكز قوة مستقلة داخل الأجهزة الرسمية. أما المدخلات الاجتماعية فإنّها تترك أهمية للسلطة وبخاصة في مجتمع متغير، يتصف بالتفكك وعدم التكامل، كالمجتمع الاسرائيلي، كما أن الكبوتز، المزارع الجماعية اليهودية، لعبت دوراً كبيراً في خلق نموذج اليهودي الرائد الذي يملك القدرة على المبادرة.

هذه هي أهم القضايا والجوانب التي يعالجها الكاتب، الذي بذل جهداً طيباً في الرجوع إلى المراجع والمصادر العربية والانجليزية وحاول أن يكون شمولياً. على أننا ينبغي أن نذكر هنا أن جهد الكاتب وإن كان أضاف الكثير، وسدّ فراغاً في المكتبة العربية في موضوعه الجديد هذا، إلاّ إنه اشتكى من تعميم وصف مراكز القوى في اسرائيل على ما هي عليه في العالم. وفي هذا ما فيه من تجاوز للحقيقة فالتجربة الاسرائيلية والأيدلوجية الصهيونية وما سيطر عليهما من نزعة الشعور بالأقلية، وما شابهما من عقدة الشعب المختار، فضلاً عن نفسية الجيتو وما ولدت من نزعة للشك والكراهية لذي الشعب اليهودي نحو الآخرين. كل هذه العوامل جعلت من مراكز القوى في اسرائيل مراكز من نوع خاص، تنعكس عليها أمراض الشعب اليهودي والعقيدة الصهيونية. وهو أمر لم يوضحه الكاتب توضيحاً كافياً، وسط حماسه لرصد ظاهرة مراكز القوى، وتوفيقه إلى حد كبير في توضيح معالمها وأبعادها بوجه عام.

مراجعة : علي سعود عطية

موجه التربية الاجتماعية ـ الكويت

سمير أبو ياسين ، العلاقات العمانية البريطانية (١٧٩٨ ـ ١٨٥٦)، ١٩٨١ ، ٢١٧ صفحة .

هذا الكتاب هو في الأصل أطروحة ماجستير في التاريخ قدمت لإحدى الجامعات العربية، يتكون من ستة فصول بالإضافة إلى المدخل والخاتمة، وعدد صفحاته مائتان وسبع عشرة صفحة من القطع المتوسط، صادر عام ١٩٨١.

تناول الكاتب في المدخل تعريفاً بعمان وشرق أفريقيا من الناحية الجغرافية، ثم تحدث في الفصل الأول عن العلاقة بين عمان وحكومة الهند البريطانية في الفترة ما بين ١٧٩٨م-١٨٠٤م، عالج في هذا الفصل المعاهدة بين عمان وبريطانيا، والنتائج التي ترتبت عليها حتى اتفاقية ١٨٠٠م ثم عرض هذه الاتفاقية والآثار التي أعقبتها، واختتم الفصل بالنشاط الفرنسي في مسقط وخاصة البعثة الفرنسية وموقف حكومة الهند البريطانية منها. ثم ينتقل إلى الفصل الثاني ليتحدث عن العلاقة بين عمان وحكومة الهند البريطانية في الفترة ما بين ١٨٠٤م-١٨١٠م. وتطرق فيه إلى الخلاف على الحكم في عمان بين أولاد سلطان بن أحمد الذي قتل في نهاية عام ١٨٠٤م، وسيطرة سعيد على السلطة وعلاقته بحكومة الهند البريطانية.

أما الفصل الثالث فعنوانه «موقف حكومة الهند من الثورات الداخلية في عمان»، وباقتضاب شديد تحدث عن «ثورة» بني بو علي، و«ثورة» حمود بن عزان، و«ثورة» سعود بن علي، و«ثورة» حمود بن عزان الثانية والثالثة.

ثم يتحدث الفصل الرابع عن موقف السلطات البريطانية في الهند من ممتلكات سلطان عمان بشرق أفريقيا، وذكر فيه الكاتب علاقة العرب بشرق أفريقيا وآل المزروعي وممبسة ، وقحمية أوين، وموقف حكومة الهند البريطانية من الوجود العماني في شرق أفريقيا.

والفصل الخامس يتحدث عن العلاقات العمانية البريطانية بشأن الخليج العربي، الموقف من القواسم، والوهابيين، والدولة السعودية الثانية، ويختتم الفصل السادس الكتاب بالعلاقة العمانية مع بريطانية والولايات المتحدة وفرنسا وفارس.

يبدو من هذا العرض أن كل عنوان فرعي في كل فصل بحاجة إلى بحث مستقل، وأن الكاتب قد جمع في كتابه هذا ملخصات لكل تلك الأحداث، لذا يقتضي الأمر ليس فقط عرض محتوى الكتاب، ولكن أيضاً نقد بعض جوانبه الأساسية في المنهج والموضوع في وقت نحن أحوج ما نكون فيه إلى تشجيع النقد الموضوعي حتى يتطور البحث العلمي لدينا.

إن المنهج الذي اتبعه الكاتب هو عرض للأحداث التاريخية وتجميعها، وتزويد القاريء بالمعلومات، وهذا المنهج الذي يقع في إطار المدرسة التقليدية التي لا تعير اهتماماً للتفاعلات الاقتصادية والاجتماعية بل تأخذ الجانب السياسي مع التركيز على دور الأشخاص من القادة، إلى جانب قضية مهمة وهي أن هذه المدرسة التقليدية تقدم لنا المعلومة التاريخية بدون التحليل والمقارنة والاستنتاج، وقد يرى البعض أن هذا دور مهم في الدراسة التاريخية ذلك أن توفير المعلومات هو نصف الطريق في البحث التاريخي، ولا بأس من أن يأتي آخرون يتولون مهمة التحليل! إن هذا التفكير تبرير غير مقنع فالباحث الحقيقي هو الذي يحلل التجارب التاريخية ويستخلص منها ما يفيد المعرفة الإنسانية من جهة، ويفيد تطورنا في الحاضر والمستقبل.

بعد هذه المقدمة يمكننا مناقشة فصول الكتاب وموضوعاته :

أولاً : لا بد من التوقف قليلاً عند الفصل الثالث من الكتاب، والذي يحمل عنوان «موقف حكومة الهند من «الثورات» الداخلية في عمان».

السؤال الذي نطرحه في البداية هو، ما معنى الثورة؟ وهل تلك الأحداث التي وقعت في عمان في الفترة ما بين ١٨٢٠-١٨٥٠ كانت بالفعل ثورات بالمعنى المعاصر للثورة؟

إن الثورة تعني حمل السلاح لتغيير الواقع السياسي والاقتصادي والاجتماعي القائم، واستبداله جذرياً بواقع جديد يتلاءم مع أيديولوجية وأهداف الذين قاموا بالثورة، فهل تصدي قبيلة بني علي لحملة بريطانيا والسلطان سعيد سلطان عمان بسبب تعرض بعض أفراد القبيلة للسفن البريطانية المارة بالخليج العربي آنذاك وسلبها يعتبر ثورة؟!

ولنقف أيضاً بعض الوقت عندما أسماه الكاتب «ثورة» حمود بن عزان يقول المؤلف ص٩٥ «وفي سنة ١٨١٤ ذهب عزان لأداء فريضة الحج، فاستغل السيد سعيد الفرصة، واستولى على صحار في ذلك العام، فأخذ حمود يترقب الفرصة لاستعادة صحار، وتم له ذلك عندما قامت السيدة أخت أخذت هلال بن محمد والي سويق «بالثورة» على السيد سعيد لأنه سجن أخاها خوفاً من أن يثور عليه. . . وهنا استغل حمود بن عزان تلك الفوضى، واستعاد سيطرته على صحار. . .»

دعونا نتأمل هذه الأحداث قليلاً ثم نناقش أنفسنا، أليست هذه الصراعات قبلية، وتهدف سيطرة قبيلة

على أخرى، أو شيخ قبيلة على مقاطعات أو إقطاعيات شيخ قبيلة أخرى، وأن بريطانيا كانت تنظر إلى مصالحها فكانت تدعم السلاطين وشيوخ القبائل الموالين لها؟

أليس هذا النوع من الكتابة التاريخيه يغرس مفاهيم خاطئة لدى أجيالنا الجديدة، عندما نركز على الصراعات القبلية، ونعتبرها انتصارات وهزائم بعضها ضد البعض الآخر، وتكون النتيجة غرس الشقاق والتجزئة الاجتماعية بدل غرس فكرة الوحدة الوطنية؟ ثم من ناحية أخرى أليس إعطاء تلك الأحداث القبلية صورة الثورات قد حملنا تلك الأحداث أكثر مما تحتمل وشوهنا عن غير قصد مفهوم الثورة؟

إذا كانت تلك الأحداث والصراعات الشخصية والقبلية ثورات، فما هي أيديولوجيتها؟ وما هي أهدافها؟ وهي ضد من؟ وما نوعية القوى والطبقات الاجتماعية التي ساهمت بها؟ ثم كيف نستطيع أن نقارن بين تلك الأحداث التي يطلق عليها البعض ثورات وبين الثورات الحقيقية ضد الوجود الأجنبي والتخلف الاجتماعي والاقتصادي؟

إن هذا النوع من الكتابة سيخلق تشويشاً واضطراباً لدى الناشئة في فهم أحداث تاريخنا من جهة، ويبرز لنا الحدث التاريخي ليس في إطاره الزمني وظروفه الموضوعية، بل في إطار مفاهيمنا المعاصرة، والتي يجب أن تنصب على تحليل الحدث التاريخي بعد نقله بأمانة وموضوعية من مصادره الأصلية كي نستفيد منه في حاضرنا ومستقبلنا.

نحن لا نختلف أن تلك الأحداث قد وقعت بالفعل، ولكن علينا أن نتعامل معها بوعي تاريخي من جهة، ومن جهة أخرى لا نكتفي بعرضها وسرد وقائعها، بل تحليلها ومقارنتها والاستنتاج منها فالهدف الأساسي للكتابة التاريخية هو الاستفادة من تجارب الماضي في حاضر الشعوب ومستقبلها حتى لا تتكرر الأخطاء، وحتى يقوم التاريخ بواجبه تجاه نهضة الشعوب، وحتى نزيل عن التاريخ فكرة اجترار الأحداث الماضية وأخبارها بدون الاستفادة الحقيقية منها.

ثانياً: لقد أغفل الكاتب قضية هامة في كتابه ألا وهي النشاط التجاري لعمان ومدى تأثيره على العلاقات العمانية البريطانية.

نعرف أن عرب عمان كان لهم دور نشيط في ميدان التجارة في المحيط الهندي والبحر الأحمر، وأن الاستعمار الغربي قد توجه إلى هذه المنطقة في البداية لأهميتها التجارية إن الفترة التي حددها المؤلف وهي منذ نهاية القرن الثامن عشر حتى خمسينات القرن التاسع عشر كانت زاخرة بالنشاط التجاري أو بدون شك كان لذلك النشاط تأثير على العلاقات البريطانية العمانية. إن هذا الموضوع قد أهمله الكاتب ربما لأن المنهج الذي اتبع هو التعامل مع الأحداث السياسية دون إعطاء قدر من التركيز على الجوانب الأخرى الهامة مثل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية.

ثالثاً: من القضايا الهامة الأخرى التي يصعب على أي باحث أن يتناول العلاقات العمانية البريطانية في النصف الأول من القرن التاسع عشر دون بحثها هي مسألة تجارة الرقيق.

لقد بدأت بريطانيا بمحاربة تجارة الرقيق في المناطق التي تقع تحت سيطرتها تحت ضغط القوى الدينية في بريطانيا من جهة، ونتيجة لردود الفعل التي ولدتها تجارة العبيد الأفريقية إلى الولايات المتحدة.

ولقد عممت الحكومة البريطانية هذا المنع بمراسيم منذ ١٨١١م. ولقد كتب عدد من الباحثين في هذه المسألة مثل جون ب. كيلي، وأرنولد ويلسون وغيرهما.

رابعاً: إن مؤسساتنا العلمية مطالبة بأن لا تتسرع في إصدار الكتب التي لا يتوفر فيها الإبداع والجديد أن منطقتنا بحاجة إلى دراسات جديدة وجادة، وليس تكرار ما كتبه الآخرون مع تغيير في الأسلوب واللجوء إلى العرض التاريخي الإخباري، المطلوب تجاوز هذه المرحلة مهما كانت التبريرات «المنطقية» التي تثار بين الحين والآخر لتشجيع هذا النهج في التأليف ولا يتعدى المدرسة التقليدية التي ساهمت إلى حد كبير في تخلف أمتنا العربية.

خامساً: لقد كنا ننتظر ونحن نقرأ هذا الموضوع كأطروحة ماجستير، ومن ثم كتاباً إن يحتوي على مناقشة لبعض القضايا الهامة وعلى نقد لبعضها، وليس الاكتفاء بسرد الأحداث تاريخياً، إن الكتاب قد عرض العلاقات السياسية بين عمان وبريطانيا، ولكنه لم يوضح ويركز على عدم تكافئها من جهة، ولا الآثار السلبية الناتجة عن تلك العلاقات على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية في عمان.

بعد ذلك لا بد من الانتقال إلى الجوانب الفنية في الكتاب فهي مكملة بلا شك للجوانب الأخرى التي سبقت مناقشتها.

لقد صدر هذا الكتاب عام ١٩٨١، ذلك يعني أنه حديث، وبإلقاء نظرة على المصادر التي اعتمد عليها المؤلف يتضح لنا أنه لم يطلع على دراسات عديدة هامة عالجت تاريخ المنطقة في هذه الفترة ويلاحظ أن المراجع العربية التي اعتمد عليها صادرة قبل عام ١٩٧٠ ما عدا كتابين في بداية السبعينات حول المنطقة، وكان على المؤلف وهو يشرع في إصدار أطروحته للماجستير هذه في كتاب أن يرجع إلى الدراسات التي صدرت في الفترة ما بين تقديمه الأطروحة وصدور الكتاب.

وعن النقاط الأخرى حول المصادر، فقد أشار المؤلف عدة مرات إلى دليل الخليج تأليف لو ريمر، إلا أنه لم يرجع إلى النسخة الإنجليزية بل اعتمد على الترجمة العربية التي صدرت عن ديوان حاكم قطر، وبالرجوع للنسخة الإنجليزية نجد أن الترجمة العربية قد حذفت منها موضوعات عديدة! كما أشار المؤلف إلى بعض الوثائق البريطانية غير المنشورة، والأفضل نشر بعض تلك الوثائق كنماذج في ملحق في نهاية الكتاب.

وأخيراً فقد اعتمد المؤلف على الكتب بصورة رئيسية دون الاهتمام بالدراسات المنشورة في الدوريات العربية والأجنبية حول المنطقة، ونعرف مدى أهمية متابعة ذلك في دراساتنا التاريخية المعاصرة.

إن هذا النقد الذي نوجهه لهذا الكتاب لا ينتقص بأي حال من جهد المؤلف في بحث هذا الموضوع، ولكنه يلقي الضوء على بعض القضايا التي نعتبرها هامة في مثل هذه الدراسات، وأملنا كبير في أن يتسع صدرنا للنقد لأنه السبيل الوحيد لتطوير أبحاثنا وهذا لا يعني في النهاية أن كتاباتنا جميعاً تخلو من النواقص والأخطاء.

مراجعة عبدالمالك التميمي

قسم التاريخ ـ جامعة الكويت

خير الله عصار، مبادىء علم النفس الاجتماعي ،الناشر : ديوان المطبوعات الجامعية / الجزائر ١٩٨٤ .

شغلت الدراسات النفسية / اجتماعية اهتمام علماء النفس والاجتماع وغيرهم، وقد تناولوا في بحوثهم ودراساتهم العديد من المشكلات النفسية / اجتماعية الناتجة عن عملية التغير الاجتماعي وآثارها على السلوك. كما تعرضوا لعملية التفاعل الاجتماعي ـ التي تشكل حلقة ديناميكة مستمرة بين جميع قطاعات المجتمع الإنساني من أفراد وجماعات بمؤسساتها القائمة ضمن أطرها الثقافية / اجتماعية، وقد كان لهذه أهمية بالغة الأثر في الدراسات النفسية / اجتماعية وهذه هي المسألة التي حاول المؤلف مناقشتها في كتابه « مبادىء علم النفس الاجتماعي » .

يقع الكتاب في ٢٧٣ صفحة مقسمة إلى مقدمة وملحق وإثني عشر فصلاً. ناقشت فصول هذا الكتاب مشكلات نفسية على المستوى الفردي ومشكلات نفسية / اجتماعية بالإضافة إلى بعض المشكلات الاجتماعية. وسوف نتناول في هذا العرض مناقشة القضايا التي يثيرها المؤلف في كل فصل وأسلوب العرض، مع إبداء بعض الملاحظات حول ذلك.

يناقش الفصل الأول من الكتاب ميادين علم النفس ومواضيعه الرئيسية، وكذلك عملية التفاعل الإجتماعي. ويرى أن التفاعل الاجتماعي يتخذ شكل مؤثرات واستجابات في حلقة متصلة من العلاقات التبادلية. ولا يقتصر الكاتب على هذا فقط بل يشير أيضاً إلى أنماط التفاعل والعوامل التي تؤثر في السلوك الاجتماعي فيه. ويناقش المؤلف في الفصل الثاني عوامل السلوك النفسي ـ اجتماعي ويحاول إلقاء الضوء على القوى التي تحدد نوعية السلوك النفسي الاجتماعي وحصرها بنوعين: عوامل داخلية، تشمل الحاجات والدوافع والغرائز، وعوامل خارجية موضوعية مرتبطة بالبنية الاجتماعية والمادية.

يناقش الفصل الثالث التحليل النفسي للسلوك ويركز المؤلف على النظريات التحليلية والمألوفة وأهمها النظرية الفرويدية. ويشير المؤلف في الفصل الرابع إلى آليات الدفاع النفسي ويحصرها في عشر آليات مثل: العدوان، النكوص، التعويض، التبريد، الإسقاط، التسامي، التقمص، الصراع النفسي، الإحباط والكبت وهي ردود الفعل التي تصدر عن النفس البشرية عندما تواجه عوائق في عملية التفاعل مع البيئة الاجتماعية. إن عوائق التفاعل الاجتماعي كثيرة ومتنوعة، مصدرها غالباً التعقيدات في الحياة الاجتماعية. هذه، وينجم عن هذه التعقيدات ردود فعل مختلفة في السلوك الفردي الاجتماعي والتي تتبلور في شكل آليات الدفاع.

يتناول المؤلف في الفصل الخامس مراحل التطور في الدراسات النفسية اجتماعية وحصرها بمراحل ثلاث: مرحلة الدراسات النظرية، مرحلة الدراسات الأمبيريقية، ومرحلة الربط بين الدراسات الأمبيريقية والنظرية ومساهمة كل من أفلاطون، وأرسطو، وابن خلدون، غوستاف لوبون، غابريل تارد، تشارلز كولي، ووليام ماكدوغل. ويتعرض بعد ذلك للاتجاهات الحديثة في علم النفس الماركسي.

أما في الفصل السادس فيتناول المؤلف شرح بعض النظريات الشائعة في علم النفس الاجتماعي، وبصورة خاصة تناول مجموعتين رئيسيتين: الأولى النظريات التي تؤكد على الفرد والثانية النظريات والبحوث

التي تؤكد على الجانب الاجتماعي (أي المواقف) وما يوجد فيها من متطلبات على المستوى الفردي وتوقعات من طرف الآخرين.

ويناقش المؤلف في الفصل السابع خصائص البحوث الأمبيريقية، وخطواتها العلمية وكيفية تحليل الفرضية وتحليل عناصرها الأساسية، وكذلك توضيح العلاقة بين المتغيرات التي تتضمن المفاهيم العلمية ويشير بصورة خاصة إلى الاتجاه مستعرضاً بعض النماذج القياسية له.

وفي الفصل الثامن يتناول المؤلف عدداً من البحوث البارزة في الدراسات النفسية ـ الاجتماعية في مجالات مختلفة مثل الصناعة والشباب وجماعة العمل، ويقوم بتحليل دراسة حالة نفسية اجتماعية حول المراهقين في بيئة عربية (مصر) ويهدف المؤلف إلى التوصل إلى صورة محددة للتفاعل الاجتماعي من خلال الأطر التجريبية العلمية، وإبراز أشكال التفاعل الناتجة عنه، ومناهج الدراسة، وكيفية انتقاء المشكلات وإمكانيات تطبيق هذه الدراسات على بلدان أخرى، مع مراعاة الاختلافات الثقافية والاجتماعية السائدة فيها. ثم ينتقل المؤلف إلى مناقشة التغيرات التي تطرأ على المستوى الفردي، أو على المستوى الاجتماعي أثناء عملية التفاعل الاجتماعي في الفصل التاسع من الكتاب، ويشير إلى الأسباب المؤدية لمثل هذه التغيرات ثم يتطرق إلى عمليات التفاعل الاجتماعية الرئيسية ويحددها بعملية التجمع، وعملية التفريق التي تتحكم في عملية التوازن أثناء عملية التفاعل الاجتماعي.

كما يشير إلى حتمية التغير وما ينتج عنها من عوامل التوتر النفسي الاجتماعي ويعزوها إلى الأسباب التالية:

١ - تطور الحاجات كما ونوعا، والأوضاع الاجتماعية والثقافية والاقتصادية التي لا تتطور بشكل مواز.

٢ - تطور الظروف الإجتماعية والاقتصادية نحو وضع لا يسمح بالاستمرار في إشباع الحاجات السائدة.

٣ - تطور الظروف الاقتصادية والاجتماعية نحو فائض اقتصادي بشكل سريع.

ثم ينصرف المؤلف لموضوع التغير الاجتماعي والحضاري وآثارهما على إحداث التغيرات الاجتماعية النفسية، ضمن إطار التحليل النظري ومشكلات التغير.

ثم في الفصل العاشر يتناول المؤلف عدداً من المشكلات النفسية الاجتماعية المعاصرة أو التي برزت كنتيجة للتغيرات التكنولوجية والاجتماعية في أوربا والتي بالتالي أدت إلى بروز تحولات واسعة في شخصية الإنسان ومؤسساته الاجتماعية وعلاقته مع المجتمع والبيئة.

ومن الجدير بالإشارة هنا أن المؤلف قد انتقل في معالجته من وجهة النظر التاريخية الاجتماعية للمراحل التي مرت بها الصناعة في الغرب إلى وصف بعض خصائص التكنيك في بلدان العالم الثالث عامة، والعالم العربي الإسلامي بشكل خاص.

أما من حيث المشكلات النفسية اجتماعية التي ركز عليها المؤلف فهي مشكلة «الاغتراب» أو «الإحباط» و«العصاب»، و«الانحراف». وقد قام بربط الإحباط بظاهرة الاغتراب محاولاً التوصل لتكوين أداة منهجية لدراسة هذه المشكلات. وفي محاولة لمناقشة الإحباط وعرضه مقارنة بين بلدان العالم الثالث والبلدان الصناعية المتطورة، يرى أن ظروف العالم الثالث هي الأكثر ملاءمة للإحباط وذلك بسبب تخلف الظروف الإقتصادية والاجتماعية الكبيرة عن حاجات السكان المتزايدة.

ويرى كذلك أن عنصر الضعف لدى الفرد في مواجهته لمشكلات التغير الاجتماعي هو عنصر أساسي في الإغتراب والإحباط والعصاب.

يناقش المؤلف في الفصل الحادي عشر بعض الأساليب المتبعة في معالجة المشكلات على المستوى الاجتماعي والمستوى النفسي الاجتماعي، ويعرض خمس خطوات لمعالجة المشكلات في فعاليتها، في طرح هذه المشكلات والحلول المقترحة لها. وأكد علي أن هذه الخطوات هي عبارة عن إجراءات منهجية واجتماعية لمعالجة المشكلات ذات الجذور الاجتماعية، وإجراءات نفسية لمعالجة مشكلات ذات جذور نفسية مع التأكيد على عدم فصل الفرد عن المجتمع.

ويقوم المؤلف في الفصل الأخير بتحليل نظريات القيادة والمناهج المتبعة في دراستها وبالأخص منهج السمات الذي يتمتع بها القائد ويستعرض نتائج بعض الدراسات الأمبيريقية في مفهوم القيادة.

ويتضمن الكتاب ملحقين اثنين وهما: الأول، استمارة البحث بعنوان التكنولوجيا وآثارها في المجتمعات المصنعة والسائرة نحو التصنيع «دراسة مقارنة مكونة من ثمانية أجزاء. والثاني: استمارة بحث حول الاغتراب عن المدرسة.

ولا بد لنا في نهاية هذا العرض من إبداء بعض الملاحظات التي وردت في ذاكرتنا بعد استعراض فصول هذا الكتاب.

يقع المؤلف في نفس الأسلوب الذي غالباً ما يتبعه علماء العلوم الإنسانية العرب وهو نقل النظريات والمناهج الأوروبية والأمريكية في الموضوعات التي تطرق إليها أكثر من تناوله للدراسات التي أجريت في الوطن العربي ولو على سبيل المقارنة. إذ أنه من الملاحظ أن المجتمع المتغير في الوطن العربي يعاني من مشكلات متعددة ومتنوعة.

كما وأننا لا بد وأن نؤكد على أن سمات النفسية الفردية والسلوك الفردي وليدة أنظمة وأطر اجتماعية ثقافية نابعة منها. والإنسان العربي يعيش في واقع اجتماعي ثقافي متغاير عما هو في العالم الغربي، ولذا فإن عملية تطبيق النظرية المستعارة ـ إن صح التعبير ـ عليه لا تزال تجعلنا ندور في حلقة مفرغة من العمليات التكيفية التطبيقية الملائمة للعلوم الاجتماعية والنفسية.

إن أحداث العالم العربي والتغيرات الاجتماعية / ثقافية في مراحله التاريخية تشير إلى أنماط مغايرة لطبيعة المجتمعات الغربية وهذا في واقع الأمر ينعكس على سلوك الفرد العربي الذي يتحرك ضمن هذه الأطر. وبذلك فإن قواعد سلوكه النفسي الاجتماعي تتأثر بمثل هذه التغيرات.

إن وسائل الدفاع النفسي وآليات الدفاع النفسي وغيرها يجب أن تكون ضمن أطر المشكلات الاجتماعية العربية إن كان هذا الكتاب موجها ـ حسب رأي المؤلف ـ للطالب الجزائري أو العربي بشكل عام.

وأخيراً فإن هذا الكتاب وإن جاء مركزاً على الأسس النفسية والاجتماعية للمجتمعات الأوروبية وإن معالجته للمجتمعات العربية جاءت محددة، إلا أن مثل هذه البداية العلمية أو المساهمة المشكورة جديرة بالتشجيع لمزيد من البحوث والدراسات النفسية الاجتماعية الأصيلة.

مراجعة يوسف أبو ليلى

كلية الآداب ـ جامعة الكويت

تأليف : ليني برينر ، ترجمة وتقديم د. محجوب عمر ، الصهيونية في زمن الديكتاتورية ـ التاريخ الموثق لعلاقات الصهيونية بالفاشية والنازية ، الناشران : مؤسسة الأبحاث العربية ، دار البيان للنشر والتوزيع الطبعة الأولى : ١٩٨٥ ، عدد صفحات الكتاب : ٣٣٤ من القطع المتوسط .

هذا الكتاب أصدره عام ١٩٨٣، الصحفي اليهودي ليني برينر ، الذي تعوّد أن ينشر مقالاته في العديد من الصحف والمجلات في الغرب، ومنها الميدل ايست انترناشونال، وجويسن جارديان وغيرهما ، وقد أثار الكتاب عند صدوره حفيظة الصهاينة، الذين حاربوه بوسيلتين: الوسيلة الأولى هي الاعتراف ببعض الحقائق الموجودة في الكتاب، والتي لا مجال لإنكارها، والقيام باقتطافها من سياقها التاريخي وتقديمها للقراء مجدداً بثوب جديد، كما فعل الكاتب الصهيوني ادوين بلاك في كتابه «إتفاق التحويل» الذي صدر عام ١٩٨٤، والوسيلة الثانية هي جمع نسخ الكتاب من الأسواق، ما أمكن ذلك، واغراق السوق، مع الذكرى الأربعين للانتصار على النازية، بمئات الكتب التي تتحدث عن اضطهاد اليهود في عصر «النازية» مع كل المبالغات الهائلة التي أضاقتها الصهيونية لعذابات اليهود الفعلية، لتستثمر ذلك في دفع هؤلاء البائسين لأرض الميعاد المزعوم، ولتحصل على أكبر درجة ممكنة من التأييد المعنوي العالمي في وسط الشعوب الاوروبية على وجه التحديد.

أهمية هذا الكتاب، تنبع من الوثائق الدامغة التي تثبت تعاون الحركة الصهيونية بأجنحتها المختلفة وفي مراحل متتالية مع هتلر وموسوليني، وقد درس الحركة الصهيونية منذ ايام هرتزل، باعتبارها أيديولوجية إنعزالية تقوم على فكرة الدم والأرض، فتستبق بذلك هتلر وموسوليني في استخدامها لها إن عنصرية الصهيونية جعلت الصهاينة يختارون بدم بارد التعاون مع النازيين، على قتل اليهود في سبيل دفع بعضهم نحو فلسطين، وفي ذلك قال دافيد من غوريون صراحة:

«لو اني عرفت أن من الممكن إنقاذ كل الأطفال في المانيا بإحضارهم إلى انجلترا، أو إنقاذ نصفهم فقط بنقلهم إلى أرض إسرائيل، لاخترت البديل الثاني.

ويشرح المؤلف كيف أنَّ. . زعماء الصهيونية، وفي مقدمتهم هرتزل، صافحوا قتلة اليهود في روسيا وفي دول اوروبا الأخرى، ووعدوهم بحث اليهود على الابتعاد عن الأحزاب الثورية، إذا ساعدهم اولئك الحكام على تأييد الصهيونية ودفع يهود تلك البلدان للهجرة إلى فلسطين، لذلك فاوض هرتزل، وزير داخلية القيصر الروسي فونمليفي، الذي سبق أن نظم مذابح كيشنيف ضد اليهود، وجوهر التفاوض هو «ابعاد اليهود عن الاحزاب الثورية» التي كانت تموج بها روسيا القيصرية، مقابل السماح للصهيونية بالعمل في اوساط اليهود لتهجيرهم، فكان واضحاً، أن المعادين للسامية، ومنهم بلفور على سبيل المثال، هم أشدّ المؤيدين للصهيونية، فلكي يكون المرء صهيونياً جيداً، عليه أن يكون معادياً للسامية إلى حدّ ما. إن آية حركة يهودية تهذي بطبيعة معاداة السامية سعت. بنفس القدر من القوة – للوصول إلى اتفاق مع النازيين عندما وصلوا للسلطة.

إن عداء الصهاينة لأي شكل من أشكال الليبرالية والمعارضين لاستعمال اليهود لحقوقهم الديمقراطية كاملة داخل النظام البرلماني، فإن الوجه الفاشي للنازية لم يقلق زعماء الاتحاد الصهيوني في المانيا مطلقاً. بالنسبة للصهاينة فإن الليبرالية عدو، وهي كذلك عدو للنازية، ومن ثم يجب أن يكون لدى الصهاينة تعاطف وتفهم كبير تجاه النازية.

وقبل النازية، تعاون الصهاينة مع الفاشية الصاعدة في ايطاليا يقول المؤلف إنه في ٢٦ اكتوبر ١٩٢٧، قابل رئيس اللجنة التنفيذية الصهيونية ناحوم سوكولوف حينذاك، الزعيم الفاشي موسوليني ، ووصف النتيجة السياسية لذلك اللقاء، ميشيل لِيْدين: وهو متخصص في الفاشية والمسألة اليهودية، ومما قاله في ذلك.

بهذا اللقاء الأخير إحتفت الصهيونية بموسوليني، لم يمتدح سوكولوف الزعيم الايطالي فحسب بصفته، إنساناً، ولكن أعلن اعتقاده جازما بأن الفاشية محصنة ضد الأفكار المسبقة المعادية للسامية، بل أنه ذهب إلى أبعد من ذلك وقال: في الماضي ربما كانت هناك تساؤلات حول الطبيعة الحقيقية للفاشية، ولكننا الآن بدأنا نفهم طبيعتها الحقيقية... إن اليهود الحقيقيين لم يحاربوا ضدكم أبداً. هذه الكلمات التي تعادل تصديقاً صهيونياً على النظام الفاشي، رددتها الدوريات اليهودية في جميع أنحاء العالم، وتدفقت في تلك الفترة، التي شاهدت إقامة علاقة شرعية جديدة بين الجالية اليهودية وبين الدولة الفاشية، التعبيرات عن الولاء وعن التعلق بالفاشية من المراكز اليهودية في ايطاليا.

وفي المانيا النازية، استقبل الاتحاد الصهيوني الالماني صعود هتلر بترحاب شديد. وكلما اشتدت الاجراءات التي صدرت في قوانين نورسبرغ (ايلول ١٩٣٥) لعزل اليهود ، ازداد ذلك الاتحاد [الذي وافقت القيادة الصهوية العليا على خطه السياسي] قناعة بالاقتراب من الاتفاق مع النازيين. ذلك، إنه كلما استبعد النازيون اليهود من كل جوانب الحياة الالمانية، كلما اصبحوا في حاجة للصهاينة ليساعدوهم على التخلص من اليهود، وكلما وجد الاتحاد الصهيوني الالماني، في تلك الاجراءات، فرصة ثمينة لتعبئة المؤسسات اليهودية المنفصلة في تطوير روح قومية يهودية وفي ١٥ يناير ١٩٣٦ نشرت مجلة بالستاين بوست تقريرها المذهل بأن «طلباً صريحاً بأن يعطى الاتحاد الصهيوني لالمانيا اعترافاً من الحكومة بأنه هو الأداة الوحيدة للسيطرة المنفردة على الحياة اليهودية الالمانية، قد قدمته اللجنة التنفيذية لهذا الاتحاد في بيانها اليوم.

لقد نظرت المنظمة الصهيونية العالمية لانتصار هتلر، بنفس الطريقة التي نظر إليه بها «الاتحاد الصهيوني لالمانيا»: ليس كهزيمة لكل اليهود في الأساس، وإنما كبرهان، إيجابي على إفلاس «التمثيلية» بمعنى اندماج اليهود في مجتمعاتهم، وعلى إفلاس الليبرالية. ان هتلر كان بالنسبة لهم عصا التاريخ الذي ساق اليهود العتيدين مرة أخرى الى جنسهم وأرضهم. وقد وصف اميل لودفيج . وهو صهيوني يعتبر كاتب المسير الشعبية الأولى. الموقف العام للصهيونية من النازية بدقة كبيرة حين قال:

«سيطوي النسيان هتلر في سنوات قليلة، ولكن سيكون له تمثال جميل في فلسطين. إن وصول النازي كان أمراً مرحباً به، كثيرون من يهودنا الالمان كانوا يتذبذبون بين شاطئَيْن: كثيرون منهم كانوا يركبون التيار بين نار «التمثيلية» ونار المعرفة الضئيلة بالأمور اليهودية. ألاف من الذي بدأ أن اليهودية قد فقدتهم تماماً، أعيدوا إلى مكانهم بواسطة هتلر، لذلك فانني شخصياً ممتن لهم جداً.

وكانت الفضيحة الكبرى، بالنسبة للصهيونية، هي اتفاقية «الهاغفارا» مع النازيين بموجب هذه الاتفاقية:

كما يشرح الكاتب ، يسمح النازيون لليهود الالمان ينقل جزء من ثرواتهم إلى فلسطين وإلى دول أخرى، شريطة أن يتم نقل هذه الأموال، عبر شراء سلع المانية قابلة للتصدير في الخارج، بموجب هذه الصفقة، ثم تهجير الكثير من اليهود الالمان لفلسطين، الذين رحب بهم الانتداب البريطاني، حتى في إطار خارج النسبة المحددة للالمان، وذلك من أجل أموالهم التي تحرك الاقتصاد في زمن الركود المعروف في الثلاثينات، وهكذا ساهم الصهاينة، بفك تطابق المقاطعة على النازية الالمانية بشكل واسع ولذلك تدفق إلى فلسطين عام ١٩٣٥ وحده: ٦١٨٥٤ مهاجراً يهودياً، وتدفق فيما بين ١٩٣٣ - ١٩٣٦ : ١٦٤٢٦٧ يهودياً لفلسطين.

والاجنحة المتعددة في الحركة الصهيونية، بمن في ذلك من يوصفون «بالتصحيحيين» من جماعة جابوتنسكي: آباء حزب حيروت الروحيين والسياسيين، كلها تتفق على ضرورة التعاون مع النازيين والفاشيين، طالما أن ذلك سيعني في نهاية المطاف اضطهاد اليهود في تلك البلدان ودفعهم للهجرة. لقد كان كافياً بالنسبة للصهاينة أن يعلنوا التأييد لموسوليني، لأنه قال في عام ١٩٣٥م، لدافيد براتو، الذي أصبح فيما بعد الحاخام الأكبر في روما أنه: «لكي تنجح الصهيونية، فأنتم في حاجة لأن يكون لديكم دولة يهودية يعلم يهودي . ولغة يهودية، والشخص الذي يفهم ذلك جيداً، هو جابوتنسكي».

ورد جابوتنسكي هذا الجميل لموسوليني بتحذيره القوي لشباب حركة البيتار اليهودية في سفيتافيكيا والذي جاء فيه:

لا تتدخلوا في أي حوار حزبي يتعلق بايطاليا، لا تعبروا عن أي اراء في السياسات الايطالية. لا تنقدوا النظام الحالي في ايطاليا، فإذا سئلتم عن معتقداتكم السياسية والاجتماعية أجيبوا: أنا صهيوني، رغبتي الأعظم هي الدولة اليهودية، وفي بلادي أعارض الحرب الطبقية، هذه هي كل عقيدتي:

وفي إسرائيل المعاصرة، فإن اسحق شامير وزير الخارجية والذي يصبح رئيس الوزراء في اكتوبر، ينتمي لعصابة «ستيدن» هذه العصابة التي كشف النقاب عن نسخة من اتفاق مع النازيين وجدت في اوراق السفارة الالمانية في تركيا. عرفت بوثيقة انقرة ١١ يناير ١٩٤١، ونشرها ليني برينر وفي تلك الوثيقة - الهامة - قالت مجموعة ستيدن للنازيين:

إن إجلاء الجماهير اليهودية من اوروبا هو شرط مسبق لحل المسألة اليهودية، ولكن ذلك لا يمكن أن يصبح ممكناً وكاملاً، إلا من خلال توطين هذه الجماهير في وطن الشعب اليهودي، فلسطين، ومن خلال إقامة الدولة اليهودية في حدودها التاريخية، إن المنظمة القومية العسكرية تعرف جيداً النوايا الحسنة لحكومة الرايخ الالماني وسلطاتها تجاه النشاط الصهيوني داخل المانيا وتجاه خطط الهجرة الصهيونية، من رأيها:

١ - ان المصالح المشتركة يمكن أن تقوم بين إقامة نظام جديد في اوروبا منسق مع المفهوم الالماني، والطموحات القومية للشعب اليهودي، كما تجسدها المنظمة العسكرية القومية.

٢ - ان التعاون بين المانيا الجديدة، وبين عبرانية شعبية متجددة ممكن.

٣ - ان إقامة الدولة اليهودية التاريخية على اسس قومية وشمولية ومرتبطة بمعاهدة مع الرايخ الالماني، ستكون في مصلحة الحفاظ على موقع نفوذ الماني مستقبلي في الشرق الأوسط وتقويته.

وانطلاقاً من هذه الاعتبارات، فإن المنظمة العسكرية القومية في فلسطين تحت شرط الاعتراف

بالطموحات القومية المذكورة أعلاه والخاصة بحركة الحرية الاسرائيلية من جانب الرايخ الالماني، تعرض ان تشارك بنشاط في الحرب إلى جانب المانيا.

هذا العرض الذي تقترحه المنظمة العسكرية القومية، يتصل بالتدريب العسكري وتنظيم الطاقة البشرية اليهودية في اوروبا تحت زعامة وقيادة المنظمة العسكرية القومية. وسنشارك هذه الوحدات العسكرية في الحرب لفتح فلسطين إذا ما نقرر فتح تلك الجبهة.

إن المشاركة غير المباشرة لحركة الحرية الاسرائيلية في النظام الجديد في اوربا، وهو الآن في مرحلة تحضير بالفعل، مرتبط بحل جذري ايجابي للمشكلة اليهودية الاوروبية باتساق مع الطموحات القومية المذكورة للشعب اليهودي، وذلك سيقوي بشكل غير عادي الأسس المعنوية للنظام الجديد في عيون كل الانسانية.

إن نذكر هذه الوثيقة في هذه اللحظات التاريخية. أمر هام جداً، لأن المجتمع الصهيوني يتجه بسرعة نحو اليمين ونحو الفاشية. وبدون الوجه العنصري الفاشي لهذا النظام ليس ناتجاً عن أزمة داخلية بسبب تطور اقتصادي في مرحلة معينة، وان كان ذلك أحد العوامل، بل إن إسرائيل كما يقول دان هوروفيتش في مقال له بجريدة دافا - في ديسمبر ١٩٨٤: «دولة ناضجة للفاشية. فالتطابق الحالي بين القومية القبلية والتعصب الديني والشعبوية اليمينية ترسي جميعها الأساس السياسي للفاشية الاسرائيلية.

الفاشية الاسرائيلية التي تتوجه الآن ضد العرب وتسعى بقسوة لطردهم، لها جدلها الداخلي، ككل فاشية، ليس ثمة فاشية للترف Delux fascism يقول الدكتور محجوب عمر - وهو طبيب مصري امتهن العمل النضالي في صفوف الثورة الفلسطينية منذ وقت مبكر - في مقدمة ترجمته لهذا الكتاب الهام:

إن الكيان العنصري قد تبنى - بحجة الأمن - نظرة ضرورة التفوق العسكري على الدول العربية، وهي في الحقيقة تطبيق لفكرة العنصرية عن التفوق العرقي لسكانه، والطريق للقضاء على هذه العنصرية الفاشية الجديدة - القديمة هو بمحاولة ضرب هذا الكيان من داخله ومن خارجه.

ولكن الحاسم في الأمر، من وجهة نظرنا، سيبقى في ضرب هذا الكيان من الخارج، مع ضرورة عدم اغفال تنمية تناقضاته الداخلية التي تنمو باطراد كلما قام العرب بطرق قوي لأبواب هذا الجينو المغلق لعل ساكنيه يفيقون من أوهامهم العدوانية المعاكسة لحركة التاريخ.

حين تعرض جنود من عصابة «غوشن ايونيم» اليهودية المتطرفة، لسيل الصواريخ الفلسطينية أثناء غزو لبنان في صيف ١٩٨٢م، قالوا لصحيفة معاريف: «إن الأمور لدينا تغيرت، فالامور من داخل الدبابة تختلف عنها في المنزل لقد أصبحنا أقل تطرفاً وأقل استعداداً للتمسك بالمناطق المحتلة، وحمدنا الله أن لا ضرورة للقتال في سيناء هذا هو الحل، الذي ينقذ في نهاية المطاف، اليهود والفلسطينيين على حدّ سواء، ويولد آفاق حياة ديمقراطية في وطن لا تفرقة فيه بسبب الجنس واللون والعنصر والديانة، وطن نموذج لديمقراطية يحلمون بها في الشرق الأوسط.

مراجعة: توفيق أبو بكر

الكـويت

فؤاد بسيسو ، التعاون الانمائي بين أقطار مجلس التعاون العربي الخليجي (المنهاج المقترح والأسس المضمونية والعملية) مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت (١٩٨٤) - ٤٩١ صفحة .

قبل أن ادخل في تقويم محتويات الكتاب وملاحظاتي حوله أود أن اعرض بعض النقاط التي ارتأيت الإشارة اليها في المقدمة بشكل مركز.

يمثل الكتاب محصلة جهد علمي متفرع على مدى عدة سنوات للحصول على درجة الدكتوراه في الاقتصاد من جامعة درهام في المملكة المتحدة. وأن العمل المقدم جدير بالتقدير والثناء نظراً لما يتميز بـه من تحليل متعمق في الكثير من الجوانب التي تناولها. كما وأن البيانات والشواهد التي احتواها الكتاب تعكس محصلة علمية تضيف الكثير إلى المكتبة العربية عموماً والخليجية خصوصاً. لقد استفدت من مراجعتي للكتاب وآمل أن أكون موفقاً في اعطائه حقه في العرض والمراجعة في المجال المتاح لمثل هذه الأعمال، خاصة وأن الكتاب جاء شاملاً للكثير من التحليلات والمقترحات.

يحتوي الكتاب على خمسة عشر فصلاً موزعة بين أربعة أقسام هي :

١) ملامح واتجاهات التنمية في بلدان مجلس التعاون لاقطار الخليج العربية.

٢) تقويم التعاون الانمائي الجاري والعلاقات الاقتصادية شبه الاقليمية، والأقليمية، والدولية لأقطار مجلس التعاون الخليجي.

٣) دوافع التعاون الانمائي في الإطار شبه الاقليمي والإقليمي والدولي.

٤) المنهاج التطبيقي للتعاون الانمائي بين أقطار مجلس التعاون الخليجي.

كما ويتضمن الكتاب ملحقين احدهما حول الأتفاقية الاقتصادية الموحدة بين اقطار مجلس التعاون الخليجي والآخر يحتوي على جداول احصائية. ولقد حدد المؤلف المنطلقات والركائز الاساسية التالية لتكون القاعدة في التحليل ووصولاً إلى المنهاج المقترح:

١) تستهدف دول المجموعة الخليجية تقليل اعتمادها على النفط، وأنها توجهت منذ فترة السبعينات نحو تبني استراتيجية للعمل الانمائي تقوم على اساس تنويع قاعدتها الإنتاجية من أجل اقامة قاعدة التوليد الذاتي للنمو لدى انتهاء عصر النفط.

٢) تحديد ثلاث دوائر للتعاون الانمائي هي :

أ - الدائرة شبه الاقليمية، وتضم الدول الخليجية الست الاعضاء في مجلس التعاون الخليجي.

ب - الدائرة الاقليمية، وتضم مجموعة البلدان الاعضاء في جامعة الدول العربية.

جـ - الدائرة الدولية، وتشتمل على منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ومنظمات الأمم المتحدة.

ولقد ارتبط الهدف الأساسي من البحث بعملية استكشاف وتحديد منهاج التعاون الاقتصادي الانمائي الذي يتسم بالجدوى التطبيقية العملية وبالشكل الذي يحقق اقصى المنافع المتاحة للتنمية في دول مجلس التعاون الخليجي ويستجيب لاحتياجاتها ويوفر الاطار المناسب لمحدداتها ويأخذ في الاعتبار، في الوقت نفسه، ما تتيحه حركة التعاون الانمائي في دوائرها الثلاث من فرص لتحقيق قاعدة التوليد الذاتي للنمو فيها.

وتمشياً مع ما تقدم تضمن القسم الأول، في فصوله الأربعة، اجراء تحليل متعمق لهيكل وأهداف واتجاهات ومشاكل التنمية الاقتصادية في دول المجموعة، مع التطرق إلى موضوعي ندرة الموارد البشرية والطبيعية المتاحة لها، وذلك تمهيداً لبلورة الاحتياجات الانمائية ذات الطبيعة الاستراتيجية التي يجب على المنهاج المقترح أن يلبي متطالباتها . وتضمن العرض أيضاً بحث جوانب الموارد والتنمية الصناعية مع التركيز على افاق تنمية الزراعة والثروة السمكية. ولقد جاء هذا التحليل الوافي مدعماً بالادلة والشواهد الاحصائية مما يوفر الارضية الأساس للتحليلات اللاحقة.

وتوجه الكتاب، في قسمه الثاني، إلى التركيز على اجراء تقويم لمسار حركة التعاون الانمائي المعاصرة والجارية بين اقطار المجلس في الدائرة شبه الإقلمية، بالاضافة إلى تقويم مسار حركة التعاون بين هذه الاقطار في دائرتها الاقليمية العربية ودائرتها الدولية، وذلك بهدف الوقوف على مدى التشابك في العلاقات الاقتصادية والانمائية في دوائرها الثلاث وانعكاساتها الايجابية والسلبية على حركة التنمية فيها، وبالشكل الذي يساعد على تحديد فرص وامكانات التعاون في اطار الدوائر الثلاث.

تضمن الفصل الخامس من القسم الثاني تقويم التعاون الانمائي الجاري بين الأقطار العربية الخليجية (الدائرة الأولى). ومن ابرز ما تضمنه هذا التقويم ما يلي:

١) أن تبني أنظمة طموحة للتعاون والتكامل الانمائي انتهى إلى تحقيق نتائج متواضعة.

٢) حققت حركة التعاون الانمائي، برغم قصر مدتها، ثلاثة انجازات رئيسة:

أ - تطوير قطاعي ارتبط بإقامة منظمة الخليج للاستشارات الصناعية.

ب - تطوير شامل نتيجة اقامة مجلس التعاون الخليجي العربي (١٩٨١).

جـ - اقامة بعض مشروعات البنية التحتية أو قاعدة التنمية النوعية وخاصة بالنسبة لمشاريع الزراعة والثروة السمكية.

واشتمل الفصل السادس على بحث موضوع التعاون الانمائي في اطار الدائرة العربية، على أساس التعاون الشامل والقطاعي. ويخلص التحليل إلى توكيد أهمية صيغة أو منهاج التعاون الانمائي الذي يتخذ من التوجه الجزئي القطاعي أساساً للجهد التنموي المشترك، وأن يتركز هذا التعاون ويتمحور حول بعض النشاطات أو القطاعات ذات الطبيعة الحيوية والمهمة للتنمية العربية في اطارها الاقليمي. ويعزى هذا التركيز كنتيجة لفشل أو ضعف الانجازات العربية على المستوى الأشمل، كحالة السوق العربية المشتركة مثلاً، مقارنة بالمجالات القطاعية كالشركة العربية البحرية لنقل البترول والشركة العربية للاستثمارات البترولية والمعهد العربي للتدريب النفطي والصندوق العربي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ومجالات التعاون المالي الأخرى كالشركة العربية للاستثمار.

وتناول الفصل السابع بحث هيكل العلاقات الاقتصادية الدولية لاقطار المجلس على المستوى شبه الاقليمي والاقليمي والدولي، من خلال التركيز على جوانب التجارة الخارجية والدخل والاستثمار. وتؤكد نتيجة التحليل حقيقة الاعتماد الكبير لاقطار المجموعة الخليجية على علاقاتها الاقتصادية الدولية وتشير إلى استمرارية ذالك في المستقبل المنظور. وتبرز في هذا المجال عدة عوامل تضغط بأتجاه متابعة الاعتماد على الدائرة الدولية بدرجة تفوق ما يجري داخل الدائرتين شبه الاقليمية والاقليمية العربية، نذكر منها:

١) الاعتماد على تصدير النفط للحصول على العملات الصعبة.

٢) ضعف قاعدة الانتاج الزراعي والصناعي في الاقطار الأعضاء بالمجلس وارتفاع الميل الحدي للاستيراد لدى دول هذه المجموعة.

٣) تنويع القاعدة الانتاجية والتصنيع والتنمية الاجتماعية مما يضطر الدول الخليجية للاعتماد على العلاقات الاقتصادية الدولية.

وقد يكون من المناسب الاشارة إلى الجدول رقم (١١) في الملحق الاحصائي صفحة ٤٥١ الذي يعكس درجة اعتماد الاقطار الخليجية على العلاقات التنموية والاقتصادية في إطار الدائرة الدولية.

أما القسم الثالث من الكتاب فانه يبحث في دوافع التعاون الانمائي في الاطار شبه الأقليمي والاقليمي والدولي في الفصول الثامن والتاسع والعاشر على التوالي.

يتضمن الفصل الثامن بحث المنطلقات العامة لدوافع التعاون الانمائي وينتهي بالتركيز على أن التعاون الخليجي، وضمن مجاله الاقتصادي والاجتماعي والجغرافي، يوفر اطاراً أكثر فاعلية في خدمة حركة التنمية التي تستهدف الوصول إلى مرحلة التنمية الحقيقية، ذاتية التوليد، والآمنة فور العبور إلى مرحلة ما بعد النفط. وذلك من خلال العوامل الاساسية التالية:

١) تهيئة الظروف للاستفادة من اقتصاديات النطاق من كافة الجوانب وبما يساعد في التغلب على مشكلة محدودية الطاقة الاستيعابية على الصعيد القطري.

٢) الاسراع بتدعيم قاعدة البحث العلمي وتنمية القدرات المشتركة المتعلقة باكتساب التكنولوجيا وتطويعها لاحتياجات التنمية المشتركة تمهيداً لزرعها في الحركة الانمائية الخليجية.

٣) ترسيخ مؤسسات التعاون الانمائي لمواجهة الاحتمالات والنزعات المختلفة، وبالشكل الذي يضمن تعزيز مكانة الاقطار الخليجية ككتلة لها موقعها الاقتصادي المتميز، وذلك من خلال القطاع النفطي والاستثمارات المرتبطة به. ولقد توجهت الاقطار الخليجية إلى ترجمة هذا التوجه من خلال اقامة مجلس التعاون الخليجي العربي، وكذلك من خلال ما تحقق من مشاريع مشتركة في السنوات القليلة الماضية.

ويبحث الفصل التاسع موضوع دوافع التعاون الاقليمي لاقطار المجلس في اطار الدائرة العربية. واظهرت تحليلات هذا الفصل الحاجة الملحة والحيوية للتعاون الاقليمي. إذ تؤمن مجموعة الاقطار العربية مجالاً أرحب يتسم بتنوع قاعدة موارده الطبيعية والبشرية. ويمكن. فيما لو توفرت الظروف المناسبة، تصور وجود نوع من الاكتفاء العربي الذاتي فيما يتعلق بتوفير العناصر الاساسية للنمو والتنمية. فالوفرة النسبية للموارد الطبيعية

والبشرية في الدول العربية غير الخليجية، ووفرة رأس المال النسبية في اقطار الخليج العربية ومحدودية طاقاتها الاستيعابية تتيح فرصة مناسبة لتوسيع دائرة الاستثمارات المنتجة للأموال الخليجية، إلى جانب امكانية حصول الاقطار الخليجية على العمالة العربية بجميع مستوياتها وفئاتها. وتوفر السوق العربية بعض مقومات نجاح حركة التصنيع.

ويخلص الفصل إلى توكيد جدوى مواجهة مشكلة الأمن الغذائي وفق منطلق اقليمي يستند إلى قاعدة من الموارد الزراعية والغذائية تتسم بالوفرة النسبية. وجرى توكيد واضح على حقيقة أنه لا يمكن تصور تنمية قائمة على اساس التعاون شبه الاقليمي، وقادرة في الوقت نفسه على إحداث التغيرات الهيكلية المطلوبة في الجسد الاقتصادي لهذه الاقطار لتحقيق هدف بناء قاعدة التوليد الذاتي للنمو الآمن والحقيقي والتي تهيء للانطلاق الاقتصادي في مرحلة ما بعد النفط. إذ لا يمكن تصور تنمية بهذا التوجه دونما تبنيها برامج للتعاون الانمائي مع الدائرة الاقليمية (العربية).

وتضمن الفصل العاشر توكيد أهمية التعاون الانمائي مع الدائرة الدولية في مجالات عديدة لا يمكن أن تتوافر على المستويين شبه الاقليمي والاقليمي، نذكر أهمها فيما يلي:

١) اعتماد التصنيع على الدائرة الدولية.

٢) اعتماد الدول الخليجية على الدائرة الدولية في مجالات العوائد النفطية، إلى جانب اعتمادها التجاري والاستثماري، ولا يوجد ما يدلل على درجة تباطؤ هذا الاعتماد.

وتعكس التطورات الاقتصادية منذ بداية السبعينات تزايد اعتماد المجموعة العربية على علاقاتها الاقتصادية مع الدائرة الدولية في مجالات التكنولوجيا والتجارة ورأس المال. فالدول العربية عموماً تتميز بضعف هياكلها الاقتصادية والصناعية، وبرغم كل الجهود التي تبذل في مجالات التنمية الزراعية فإن الهيكل الأنتاجي يتسم بالضعف ويعاني من معوقات كثيرة ترتبط باستخدام المدخلات الاساسية والبذور المحسنة والاسمدة ومقاومة الآفات الزراعية والميكنة والبحث العلمي والتدريب ورفع معدلات الانتاجية.

أما القسم الرابع والأخير فإنه يتناول تقديم المنهاج التطبيقي للتعاون الانمائي بين اقطار مجلس التعاون الخليجي. وهو المنهاج الذي يتسم، وكما يشير المؤلف في الصفحة ٣٢٩، بالجدوى التطبيقية المرتبطة بتلبية الاحتياجات الانمائية الحقيقية ويراعي في الوقت نفسه الخصائص الهيكلية المميزة لاقتصاديات الأقطار الاعضاء وطبيعة حركتها الانمائية وتوجهاتها. وتحقيقاً لذلك تم عرض الفصول التالية:

الفصل الحادي عشر: الاسس الفكرية والعملية لجدوى منهاج التعاون الانمائي.

الفصل الثاني عشر: منهاج تطبيقي للتعاون الانمائي بين اقطار مجلس التعاون الخليجي.

الفصل الثالث عشر: آفاق التعاون الانمائي والأسس المتعلقة بجدواه التطبيقية.

الفصل الرابع عشر: مشكلة الأمن الغذائي كنموذج تطبيقي للمنهاج المقترح.

الفصل الخامس عشر: الخلاصة العامة والتوصيات.

وسنحاول فيما يلي تحديد أهم النقاط الواردة في هذا القسم مع التركيز على طبيعة المنهاج المقترح:

أولاً: ضرورة تبني المنهاج المعتمد على التوجه الانمائي والقائم على أساس التعاون الجزئي في قطاعات أو نشاطات أو مشروعات محددة لتحقيق أهداف عامة مشتركة ذات طبيعة استراتيجية وحيوية.

ثانياً: ينبغي تكثيف جهود ونشاطات التعاون الانمائي ضمن الدائرة شبه الاقليمية على الوفاء بالاحتياجات النوعية لقاعدة التوليد الذاتي للنمو، والمرتبطة باستكمال قاعدة البناء التحتي لاقتصادياتها الوطنية بمفهومها الواسع الذي يشتمل على نشاطات البحث العلمي واكتساب التكنولوجيا، وتنمية الموارد البشرية وتطوير ادارة التنمية والمحافظة على البيئة. وينبغي أن تحتل مسألة تنمية الموارد البشرية النقطة المركزية في محور قاعدة البناء التحتي بمفهومها الواسع.

ثالثاً: إن أي استراتيجية استثمارية تستهدف توسيع القاعدة الأنتاجية في المدى المتوسط والطويل الأجل، لا بد لها من أن تتخذ من دائرة التعاون الاقليمي (الوطن العربي) أساساً لتوجهاتها ووفقاً لما سبقت الإشارة إليه في مجالات الطاقات الاستيعابية واقتصاديات الحجم.

رابعاً: انتقاء بعض القطاعات أو النشاطات وتركيز الجهود الانمائية نحوها. ويمكن طرح قطاع الصناعات الزراعية كأحد القطاعات النموذجية للتعاون الانمائي (بدوائره الجغرافية - الاقتصادية الثلاث) وذلك للمبررات التالية:

١) يؤمن هذا القطاع مصدراً مأموناً للغذاء والمنتجات الزراعية ويخفف من الاعتماد على الأسواق الاجنبية، ويوفر مصدراً أساسياً من المواد الاولية للتصنيع الذي يتناسب وظروف وامكانات المنطقة.

٢) تؤمن وفرة الطاقة الرخيصة نسبياً في بلدان الخليج امكانية قيام صناعات زراعية متكاملة مع نشاطات الأنتاج الزراعي في الأقطار العربية في مجالات عديدة نذكر من بينها تصنيع الاسمدة والمبيدات الحشرية، وصناعة المكائن والمعدات الزراعية كالجرارات، إلى جانب امكانية اقامة صناعات مرتبطة بالثروة السمكية والبحرية. ولمزيد من التفصيل نحيل القارىء إلى الفصل التاسع وكذلك الصفحة ٣٧٩.

خامساً: وقدر تعلق الأمر بالاتجاهات المقترحة للتعاون القطاعي التي تمس فعالية التعاون الانمائي في بعض القطاعات الحيوية في الجسد الاقتصادي لاقطار المجلس فإنه يمكن تحديد المجالات التالية التي وردت في الصفحات ٣٨٠ - ٣٩٠، وسنكتفي بالاشارة لها وكما يلي:

١) التعاون الصناعي.
٢) التعاون في بناء قاعدة العلوم والتكنولوجيا.
٣) التعاون في الثروة السمكية.
٤) التعاون في تنمية الموارد البشرية.
٥) التعاون في تطوير ادارة التخطيط الانمائي.
٦) التعاون في الشؤون النقدية والمالية.

أود، بعد هذا العرض الذي حاولت حصره في نطاق المجال المسموح به لمراجعات الكتب العلمية، أن أحدد فيما يلي بعض الملاحظات الختامية والتي سأضطر لتركيزها في الحيز المتبقي لهذا العرض. ولا تشكل هذه الملاحظات انتقاداً جوهرياً بقدر ما إنها تتعرض لبعض الجوانب التنظيمية.

يبدو لي بأن الكتاب يعكس نفس العرض المقدم في اطروحة الدكتوراه، وفي رأيي أن مثل هـذا التوجـه يضع نوعاً من القيود على طريقة العرض وسلاسته. ولقد انعكست هذه الوضعية في الكتاب المعروض أمامنا في جوانب عديدة. ونذكر بالـذات التكرار لبعض النقـاط والتي كان بـالامكان تجنبهـا وتلافيها في كتـاب من هذا النوع. هذا وإن تقليص حجم الكتاب كان ممكناً دون أن يؤثر ذلك في جوهـر الموضـوع، بنفس الوقت الـذي يعطيه زخماً أكبر في مجالي العرض والوضوح.

وتجـدر الاشارة أيضـاً إلى أن البرنـامج جـاء طمـوحـاً وشـامـلاً. ولا نبغي من ذلـك التقليـل من أهميـة الاستنتاجات والمقترحات التي اوردها الكتاب، بقدر ما اني وددت التنويه إلى حقيقة أن الموضـوعات التي تنـاولها المؤلف عديدة وكبيرة وان بعضها تصلح لأن تكون موضوعات لأطروحات وكتب متخصصة.

وفي الختام نشير إلى ان التطورات الأخيرة التي شهدتها الساحة الدولية في مجالي تدني قيمة الدولار واسعـار النفط الخام انعكست تأثيراتها السلبية على حجم العوائد المالية المتأتية إلى الـدول الخليجية. وأن هـذه التطورات تستدعي بالضرورة اعادة النظر بالأولويات الاقتصادية والتنموية وتستلزم إجراء الحسابات الدقيقة لكـل الأنشطة المحلية في اطار الدوائر الثلاث (شبه الاقليمية، والاقليمية والدولية).

مراجعة : حسن علي سليمان
قسم الاقتصاد ـ جامعة الكويت

دانيال كولار : العلاقات الدولية ، ترجمة خضر خضر ، دار الطليعة للطباعة والنشر ، بيروت ، الطبعة الثانية ، ١٩٨٥ ، ١٧٥ صفحة .

كتاب العلاقات الدولية للأستاذ الفرنسي دانيال كولار والذي قامت بنقله إلى العربية دار الطليعة اللبنـانية للنشر، عبارة عن مدخل نظري عام لدراسة هذا الحقل الثري من حقول علم السياسة.

وباستثناء مؤلفات المفكر وعالم الاجتماع السياسي الفرنسي المعروف ريمون آرون، وبخاصة دراسته الذائعـة الصيت عن العلاقات الدولية من منظور السلم والحرب التي نشرها في الستينات، فإن هذا المؤلف لكولار يعد من الأعمال العلمية القليلة التي أتيح لها أن تصـل إلى المكتبة العـربية، لـتزودنا بفكـرة دقيقة عن الشـوط الذي قطعته المدرسة الفرنسية في العلاقات الدولية والتي ما تزال حتى باعتراف كولار نفسه، تأتي في مكانـة تاليـة بكثير على المدرسة الأمريكية التي حازت قصب السبق في هذا المضمار ودون منازع.

وفي عـرضنا لهـذا الكتاب، نؤثـر البدء بـإبراز أهم مـا حواه ونـاقشه من أفكـار ومفاهيم لنبـدي بعـدهـا ملاحظاتنا عليه وتقييمنا له.

يتكـون الكتاب من مـدخل عام وعشرة فصول وتقـع الترجمـة في مائـة وخمس وسبعين صفحـة من القطع الكبير.

في المدخل العام يناقش المؤلف تطور المسرح الدولي منذ بداية ظهور الدول الكبرى في نهاية القرن الخامس عشر وحتى الآونة الراهنة. وهو عندما يبدأ حديثه حول ما يجب أن تكون عليه دراسة العلاقات الدولية كحقل علمي متخصص، فإنه يبادر إلى تحذيرنا من الخلط الذي يقع فيه بعضهم عن قصد أو غير قصد بين العلاقات الدولية كعلم له شخصيته المستقلة، وبين القانون الدولي، والتاريخ الدبلوماسي، ويقول انه إذا كان القانون الدولي هو بطبيعته علم قوانين وليس علم وقائع، وإذا كان التاريخ الدبلوماسي هو بدوره مجموع الوثائق الرسمية أو السرية التي تقيم الحكومات علاقاتها على أساسها، فإن العلاقات الدولية هي أوسع مدى من ذلك بكثير، فهي إلى جانب أنها تركز على دراسة علاقات الدول المتبادلة في ظروف السلم والحرب، فإنها تمتد لتشمل كذلك تحليل دور المنظمات الدولية والتأثير الذي تتركه متغيرات القوة الوطنية، وما إلى غير ذلك من المبادلات والنشاطات التي تخترق الحدود الدولية.

في الفصل الأول الذي يحمل عنوان التيارات الفكرية الأساسية في العلاقات الدولية يبدأ كولار بمناقشة طبيعة المجتمع الدولي نفسه وما إذا كانت تغلب عليه سمة الفوضى أو النظام، وضمن هذا السياق يناقش نظريتين شائعتين هما: نظرية حالة الفطرة الكلاسيكية التي أسسها وأرسى جذورها الفيلسوف السياسي البريطاني .توماس هوبز، ونظرية الجماعة الدولية التي تستند إلى المفهوم الذي مفاده أن المصالح المشتركة، بين أطراف اللعبة الدولية تطغى بأهميتها على عنصر الشقاق والتناقض، الخ.

وبعد أن يعلق المؤلف على كل واحدة من هاتين النظريتين، فإنه ينتقل إلى تقديم التيارات الفكرية الأساسية التي تهيمن على دراسة العلاقات الدولية سيما في الحقبة الأخيرة. ويشير كولار أول ما يشير إلى التيار الماركسي الذي تحكمه فكرة الصراع الطبقي على مستوى المجتمع الواحد، وصراع الاحتكارات الرأسمالية التي تولد الدافع إلى الاستعمار بما يصحبه من استغلال وتسلط على المستوى الدولي. وهو يميز هنا بين ما يصفه بالماركسية الأوربية التي يجسدها الاتحاد السوفيتي والتي انطلقت من مفهوم الثورة الدائمة على يد تروتسكي ثم تطورت إلى أطروحة الاشتراكية في بلد واحد على يد ستالين. وإلى نظرية التعايش السلمي على يد خروشوف في الخمسينات، وإلى نظرية الانفراج والمهادنة على يد بريجنيف ومجموعته في الستينات، وبين الماركسية الأسيوية التي تمثلها جمهورية الصين الشعبية التي تنتسب بأبوتها وتستمد زخمها الروحي من الزعيم ماوتسي تونج الذي بقي على إيمانه بالثورة الدائمة والثورة العالمية، والذي عمد من هذا المنظور إلى تقسيم العالم الكبير إلى ثلاثة عوالم متميزة: عالم القوتين الكبيرتين (الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي). وعالم الدول المتطورة والصناعية المهددة من قبل العالم الأول، ثم العالم الثالث الذي يضم آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية، أي الأمم البروليتارية الفقيرة. ودعت الاستراتيجية الثورية التي اعتنقها ماو إلى تطويق المدن (أي العالم الصناعي المتقدم)، بالأرياف (أي عالم الكادحين والمنهوبين)، فعن ذلك الطريق وحده كانت تبدو إمكانية خنق النظام الرأسمالي العالمي، واستنزافه، تمهيداً للإجهاز عليه وتدميره.

وأما التيار العقائدي الثاني في العلاقات الدولية فهو التيار الأنجلو ـ ساكسوني، وأبرز من يمثله كونيس رايت الذي استغرقته محاولة الغوص إلى جذور الحروب والصراعات الدولية وهانس مورجانتو مؤسس مدرسة الواقعية الجديدة، وستانلي هوفمان الذي حاول استناداً إلى معيار السلطة والتحكم المركزي التفرقة بين ما أسماه بالوسط الداخلي، أي المجتمعات الوطنية، والوسط الخارجي أي المجتمع الدولي، وشوارزنبرجر الذي تعامل مع العلاقات الدولية من منظور تطور بنية المجتمع الدولي في إطار علاقات القوة التي تنظم المجموعات التي تؤثر

في تفاعلات هذا المركب الاجتماعي الدولي، وأخيراً هنري كيسنجر الذي جمع بين القدرة المتميزة على التنظير وخبرة الممارسة العملية كدبلوماسي من الطراز الأول، مما مكنه من أن يضطلع بدور بارز في بلورة سياسات الانفراج الدولي في بداية العقد السبعين.

بعدهاينتقل كولار إلى تقييم التيار الذي تمثله المدرسة الفرنسية في العلاقات الدولية ويقول إنه وبالرغم من حداثة عهدها نسبياً إذا ما قورنت بالمدرسة الأمريكية، فإنها تضم نخبة من المفكرين المتميزين منهم الأستاذان رينو فان وديروزيل اللذان وإن كانا يميلان إلى تأريخ العلاقات الدولية، إلا أنهما يفعلان ذلك من خلال تطبيقهما لخطة منهجية غير تقليدية، وبإطلالهما على تلك العلاقات من زاوية تحليلية فاحصة ومتعمقة تحاول أن تربط النتائج بالأسباب. كما أن هناك أيضاً ريمون آرون، أستاذ علم الاجتماع السياسي بجامعة السوربون (الذي توفي منذ عدة سنوات). والذي يعد ألمع أقطاب المدرسة الفرنسية في العلاقات الدولية، ويشهد له كتابه السلم والحرب بين الأمم بالمقدرة التحليلية الرائعة. والمجتمع الدولي بالنسبة لأرون واقع تحت تأثير شخصيتين، شخصية الدبلوماسي وشخصية المفكر الاستراتيجي، ويعتبر آرون رمزاً بارزاً آخر من رموز الواقعية الجديدة في دراسة العلاقات الدولية، فهو يضع خطاً فاصلاً بين النظام الداخلي والفوضى الدولية، ويؤمن بحالة الفطرة.

ومن بين دعاة هذه المدرسة الفرنسية أيضاً مارسيل ميرل الذي اعتمد منهاج التحليل النظامي، وب. ف. جونيدك الذي يحلل العلاقات الدولية في إطار ماركسي ـ لينيني استناداً إلى قناعته الراسخة بأن الديالكتيكية والمادية التاريخية تساعد في توضيح معالم المركب الترابطي الدولي بصورة لا يتيحها التحليل النظامي نفسه. ويبقى بعد هؤلاء جميعاً شارل زورجبن الذي يدرس العلاقات الدولية من منظور السياسة الخارجية ويركز على ما يصفه بالممثلين واللعبة. فالممثلون هم الدول، والمنظمات الدولية، والقوى غير الوطنية التي تلعب كل منها دوراً على المستوى العالمي.

في الفصل الثاني يناقش كولار ما يسميه بعوامل العلاقات الدولية، وبالتحديد عوامل القوة الوطنية التي تؤثر في المسلك الخارجي للدول، وبصورة عامة، فإن المعالجة لا تضيف جديداً لما هو معروف في فقه العلاقات الدولية، فهي تشمل العامل الجغرافي، والموارد الطبيعية، والسكان، والاقتصاد، ومستوى التقدم التقني، والأيديولوجية، والزعامة الحاكمة، الخ..

وتتركز المناقشة في الفصل الثالث حول أطراف اللعبة الدولية التي تضم أولاً الدول كأطراف تتمتع بدور فاعل ومتميز في النظام الدولي، ويميز كولار الدول بحسب انتمائها إلى ما يسميه بالنوادي، فهناك مثلاً النادي النووي الذي يضم في عضويته الدول الكبرى الخمس الدائمة العضوية في مجلس الأمن الدولي، ونادي الدول الاشتراكية، ونادي الدول الرأسمالية، ونادي الدول الصناعية المتقدمة، ونادي الدول النامية، إضافة إلى المعسكر الشرقي، والمعسكر الغربي، ومعسكر العالم الثالث اللامنحاز. ثم يأتي دور المنظمات الدولية التي يصفها كولار بأنها أطراف ثانوية، وهناك كذلك القوى عبر الوطنية ومنها: المنظمات غير الحكومية، والشركات المتعددة الجنسية، والرأي العام العالمي، الخ.

وفي الفصل الرابع يتحدث المؤلف عن مجموعات الدول: الأنظمة العالمية، ويخصص حيز المناقشة بأكمله لمبدأ التوازن في علاقات القوة الدولية وذلك من حيث الأسس النظرية التي يستند إليها هذا التوازن، والتطور الذي تمثل عليه تطبيق فكرة التوازن الدولي حتى انتهى إلى النموذجين المعروفين: توازن القطبية الثنائية والتوازن

القائم على تعدد الأقطاب، مع الإشارة إلى مفهوم الرعب النووي الذي يؤثر في استقرار توازنات القوة الدولية وبخاصة بين الأقطاب الكبار. وضمن هذا السياق يناقش كولار، آراء مورتون كابلان وجورج ليسكا وهما منظران أمريكيان معروفان بتأصيلاتها المتميزة لمفاهيم التوازن الدولي وديناميكاته الخاصة.

أما الفصل الخامس فإنه يحاول التعرف على القسمات البارزة للنظام السياسي الدولي المعاصر، وهو يعددها في: أولاً، الطبيعة المتغيرة لهذا النظام بفعل تأثير بعض الظواهر الدولية الهامة المستجدة ومنها: انحسار الظاهرة الاستعمارية، وثورة الأسلحة النووية، والثورة العلمية والتكنولوجية، وتنامي دور العالم الثالث في السياسة الدولية، والكثافة المتزايدة في حجم المعاملات الدبلوماسية على المستوى الدولي، أما ثاني تلك القسمات، فهي انتقال النظام الدولي من وضع القطبية الثنائية إلى وضع القطبية المتعددة بصورة ما، بالرغم من أن القوة العسكرية بكل ما تصنعه من ثقل استراتيجي بقيت محصورة في الإطار الثنائي البحت، أي بين القوتين العظميين ومن ورائها حلفا الناتو ووارسو، هذا في حين بقي المظهر الرئيس للقطبية التعددية سياسيا. ويذكر كولار أنه إذا كانت الكتل الدولية قد عانت من بعض مظاهر التحلل والتفكك،فإننا ما زلنا بعيدين تماماً عن مرحلة التحولات الشاملة في النظام الدبلوماسي والاستراتيجي العالمي . فمثل تلك التحولات لن يقدر لها أن تحدث إلا إذا تنامت القوة الاستراتيجية للصين وفاقت بكثير مستواها الراهن ، وأيضاً ما لم يترافق مع ذلك ظهور أوربا في كيان سياسي عملاق ومستقل ، وكل هذه الاحتمالات تظل بعيدة بل وقد تبدو حتى غير واردة في ظروف المستقبل المنظور .

ويحمل الفصل السادس من الكتاب عنوان السلام بواسطة الردع ومراقبة التسلح، وهو هنا يبدأ بمناقشة وضع السلم الدولي المرتكز في جوهره على دعامة استراتيجية الردع النووي المتبادل بين العملاقين الأمريكي والسوفياتي، ويشير إلى مجموعة القواعد الأساسية التي تتحكم في تطبيق سياسات الردع النووي هذه، ثم ينتقل إلى مناقشة البديل الآخر وهو السلم الدولي بأسلوب التحكم في سباقات التسلح، ويحاول رصد النتائج التي تمخضت عن مفاوضات الرقابة على الأسلحة بدءاً من اتفاقية الحظر الجزئي على إجراء التجارب النووية الموقعة في موسكو في أغسطس/ آب ١٩٦٣ وحتى اتفاق فلاديفوستك بشأن التحكم في سباق الأسلحة الاستراتيجية في أغسطس ١٩٧٤.

ويناقش المؤلف في الفصل السابع ما يطلق عليه السلام بواسطة الانفراج، ويبدأ بالإشارة إلى أسباب الانفراج الدولي، وهنا يزودنا بتفسيرات الأساتذة الفرنسيين: ريمون آرون، وفينيزيا، وبريتون، وشودري، والتي تكاد تنحصر في العامل الاستراتيجي أي في الرغبة المتبادلة من جانب العملاقين بتجنب الحرب النووية، وفي العامل الاقتصادي أي في سعيهما المشترك إلى توفير الطاقات والموارد الهائلة التي تتبدد في عمليات التسلح الباهظة التكلفة. ويعدد كولار المراحل المختلفة التي سلكتها عملية الانفراج الدولي، فيشير أولاً إلى مرحلة التقارب الاستراتيجي السوفيتي ـ الأمريكي في الفترة بين ١٩٦٣ و١٩٦٨ ويميل إلى وصفها بمرحلة الانفراج التجريبي أو الانتقائي والمتحرك ضمن سياق دولي ثنائي، وهو وصف دقيق جداً من كولار لطبيعة تلك الخطوة التقاربية مع انفتاح الدبلوماسية الديجولية على الشرق واتجاهها إلى توثيق علاقاتها بالاتحاد السوفيتي والصين ومجموعة دول شرق أوربا الأعضاء في كتلة وارسو الخ. . وتلا ذلك المرحلة التي تغطي الفترة بين ١٩٦٩ و١٩٧٥ والتي اتسعت فيها آفاق هذا الانفراج بحيث لم يعد مقتصراً على الاعتبارات الاستراتيجية وحدها، وإنما امتد ليشمل التعاون في المجالات الاقتصادية، والثقافية والتكنولوجية، وحقوق الإنسان، وتتوج هذا الاتجاه

الانفراجي بانعقاد مؤتمر الأمن والتعاون الأوربي بين عامي ١٩٧٣ و١٩٧٥، والذي انتهى بإصدار وثيقة هلسنكي المعروفة في أغسطس ١٩٧٥ والتي أرست أسس سياسة التعايش السلمي بين شطري القارة الأوروبية. وفي الفترة ذاتها، جرت في فينا المفاوضات الأخرى التي هدفت إلى تحقيق خفض متبادل ومتوازن للقوات في أوربا.

وداخل هذا الإطار يناقش المؤلف ما يسميه بالمفهوم الفرنسي للانفراج الدولي فيقول إن هذا المفهوم يقوم على محاولة الوصول بعلاقات المجتمع الدولي إلى صورة من صور الديمقراطية الحقيقية مع العمل في الوقت نفسه على استبدال نظام التوازن الدولي الحاكم، بتوازن آخر يرتكز ليس على مبدأ الثنائية القطبية وإنما على القطبية التعددية والدفاع عن استقلال الدول (هذا مفهوم خاص بمرحلة ديجول/ديستان)، ورفض سياسات الهيمنة المزدوجة التي تصيب العلاقات الدولية بحالة من التصلب الخانقة كنتيجة لتناقض المعسكرين. ففرنسا كما قال ديجول في الستينات تنظر إلى قضية السلم والتوازن في العالم ليس من زاوية المزايدات الأيديولوجية التي تتستر وراءها مآرب السيطرة، وإنما من زاوية مسئوليات الدول، وهذا يعني أن على كل دولة أن تبقى على أيديها حرة، وأن يكون لكل شعب حق تقرير مصيره بنفسه.

وفي الفصل الثامن يناقش المؤلف «السلام بواسطة عدم الانحياز» ونقطة انطلاقه في هذه المناقشة هي تحري أصول حركة عدم الانحياز وتعقب المراحل التي سلكها تأسيسها، والوقوف على الأسباب التي جذبت أعضاءها إليها، سواء أكانت تلك الأسباب سياسية أو أيديولوجية أو اقتصادية أو ثقافية، ألخ.. ويمضي كولار إلى البحث في صفات الأفرو آسيوية وعلاقتها بحركة عدم الانحياز، ويعقب ذلك بتحليل جملة المواقف السياسية لحركة عدم الانحياز بين ١٩٦١ و١٩٧٦.

ويؤكد المؤلف أن عدم الانحياز حركة تتجاوز الأفروآسيوية، ذلك أنها ليست كتلة إقليمية وإنما هي مجموعة من الدول التي يجمع التخلف بينها والتي تتفق على الحاجة إلى إقامة نظام عالمي جديد. وعدم الانحياز كما يقول، ليس أيديولوجية ولا سياسة براجماتية تجريبية، وإنما هو أقرب لأن يكون حالة فكرية. فالدول غير المنحازة لا تحدد مواقفها بناء على عقيدة صلبة، وإنما تواجه الأمور حالة بحالة ومشكلة بمشكلة، فعدم الانحياز توجهه إذن اعتبارات المصلحة الوطنية قبل أن يكون محكوماً بمخالفات تتجاوز هذا المعنى المباشر، وهو ليس خياراً بقدر ما هو ضرورة.

الفصل التاسع من الكتاب يتحدث عن السلام بواسطة التنمية وأهم ما في هذا الجزء إشاراته إلى النظام الاقتصادي العالمي الجديد الذي يذكر المؤلف أن جذوره وبداياته تعود إلى أزمة الطاقة الدولية التي نشبت في أعقاب حرب أكتوبر ١٩٧٣، وهي الأزمة التي خلقت وضعاً جديداً بالمرة بالنسبة للبلدان الغنية ودول العالم الثالث، وبرهنت بجلاء لا يحتمل الشك أن القوة ليست فقط عسكرية وإنما هي أيضاً بيد أولئك الذين يملكون الموارد المعدنية أو الزراعية التي يحتاجها الآخرون، كما أن أزمة الطاقة أبرزت إلى الواقع مسألة أخرى أساسية كان على الدول الصناعية المتقدمة أن تستوعبها وهي أن مصالحها لم تكن منفصلة عن مصالح الدول النامية وأن التعاون المشترك كان في مصلحتها معاً. ومن هنا كان الإعلان الصادر في مايو/ أيار ١٩٧٤ عن الجمعية العامة للأمم المتحدة والذي نوه برغبة كل الدول الأعضاء في المنظمة العالمية بالعمل فوراً من أجل إقامة نظام اقتصادي عالمي جديد يقوم على أسس جديدة قوامها: المساواة في السيادة، والاعتماد المتبادل، والمصلحة المشتركة،

والتعاون بين جميع الدول بصرف النظر عن طبيعة نظمها الاقتصادية والاجتماعية. وقد تبنى هذا الإعلان ثلاثة أهداف رئيسية هي: العمل باتجاه تصحيح الفوارق والمظالم الحالية ومحاولة إزالة الهوة الواسعة بين الدول الغنية والدول النامية، وتكتيل الجهود من أجل تأمين نمو اقتصادي واجتماعي للأجيال الحاضرة والمقبلة في إطار السلم والعدالة ألخ.....

ويشير كولار إلى حوار الشمال والجنوب الذي انبثق من مبادرة فرنسية في أكتوبر/ تشرين أول ١٩٧٤، وهذا الحوار حصر اهتمامه في البداية في مشكلات الطاقة عندما دعا إلى بدء حوار يجمع بين ممثلين عن الدول الصناعية الرئيسية، وعن البلدان النفطية وكذلك البلدان الفقيرة المستهلكة للطاقة. وبالوقت اتسعت آفاق ذلك الحوار بحيث أصبح في حقيقة الأمر جزءاً لا ينفصل عن المحاولات الرامية إلى إقامة نظام اقتصادي عالمي جديد.

وجاء الفصل العاشر والأخير تحت عنوان: العالمية السلمية والإنسانية. وهو ينطلق من عدة مقولات مؤداها كلها: أن الاعتماد الدولي المتبادل سوف يقود بالنهاية إلى استراتيجية عالمية لحل المشكلات التي تمثل تحديات للوجود الإنساني في أمور الحياة، والسلام، والتلوث، والتنمية، والانفراج بين الشرق والغرب، والحوار بين الشمال والجنوب، ألخ.

ولسوف تجد تلك الاستراتيجية العالمية ركائزها في: ضرورة تحقيق الانتقال من حضارة المجموعات إلى حضارة عالمية، ومن عالمية العنف إلى عالمية التفكير، وبحيث تصبح الإنسانية هي المحرك والغاية، وهو ما لن يتأتى إلّا بالاحترام الكامل لحقوق الإنسان حيثما كان، وبتعميق أيديولوجية الأمم المتحدة والارتقاء بمضمونها الإنساني العام.

وفي النهاية تبقى لنا عدة ملاحظات نود أن نشير إليها:

(أولاً) - إنه وبالرغم من صغر حجم هذا المرجع، فانه حوى الكثير من المعلومات المفيدة والممتعة التي تكاد تنطلق كلها من حقائق الواقع الدولي ومعطياته. ولا شك في أن هذه القدرة العالية التي يتمتع بها المؤلف على مزج النظرية بالواقع في تلاحم قوى، أكسبت هذا العمل جاذبية فكرية قلما تتوفر في الكثير من المراجع الأكاديمية المتعلقة بهذا الموضوع والتي تغالي في التجريد النظري إلى الدرجة التي تفقد معها تلك التنظيرات صلتها بالواقع الدولي الذي تحاول الغوص فيه والتعبير عن أنماط العلاقات التي تجمع بين عناصره ومكوناته بالدرجة القصوى من الدقة والموضوعية.

(ثانياً) - كما أنه ومما يخلع على هذا المؤلف العلمي شخصيته المتميزة، هو أنه كتب بطريقة غير تقليدية. فهو انطلق من قناعة مؤداها أنه وبرغم كل مظاهر التعارض أو الصراع هنا وهناك، فان العلاقات الدولية تتحرك في مسارات سلمية تلتقي مع تطلعات الدول ومع رغباتها في أن تؤمن لنفسها الظروف المتعددة التي تتيح لها أن تنمو وتتقدم وتتطور، وهي غاية يصعب إدراكها في غياب السلم الدولي. ومن هنا كان السلم هو محور التحليل وقاعدته الأساسية، ومن هذا المنطلق المحدد والواضح كان بحثه الشائق عن المداخل المختلفة التي تكفل تحقيق تلك الغاية، وهل هو السلم من خلال الردع. أو السلم من خلال ضبط التسلح أو السلم من خلال التنمية والاعتماد الدولي المتبادل أو السلم من خلال الانفراج، أو السلم من خلال عدم الانحياز، أو السلم من خلال التفاعل الدولي الواسع على المستوى الإنساني العام، ألخ.

وعليه يمكننا القول بأن الأستاذ دانيال كولار قد حالفه التوفيق في طرح قضيته بصورة منطقية مقنعة تثير الشعور بالإعجاب.

كلمة حق أخيرة بتوجب التنويه بها وهي أن المعرِّب قد بذل جهداً كبيراً في نقل هذا المؤلف من الفرنسية إلى العربية ونجح في الاحتفاظ بروحه، وكانت عباراته غاية في السلاسة والوضوح، مما زاد من المتعة الذهنية التي يفيض بها هذا العمل العلمي الكبير.

مراجعة : إسماعيل صبري مقلد
قسم العلوم السياسية ـ جامعة الكويت

سعد الدين إبراهيم ، وحيد عبدالمجيد ، حسن أبو طالب : مصر والعرب ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ـ القاهرة ١٩٨٤ ، ١٧٠ صفحة .

ليس من الجديد القول بأن مصر هي قلب العالم العربي. في لحظات قوتها فإنها تضفي على المنطقة حداً أدنى من وحدة الحركة ووحدة الهدف. وفي لحظات ضعفها فإن النظام الإقليمي العربي يصاب بالفوضى والتشرذم والضعف ويسهل اختراقه والهيمنة عليه بواسطة قوى أجنبية.

وإن كانت مصر الناصرية، قد لعبت دوراً قيادياً في المنطقة، وبرزت في منتصف الخمسينات كقوة مناوئة للاستعمار ومعادية للصهيونية، وساعية للاستقلال الوطني وتقليص التبعية، فشحذت الوجدان الجمعي للشعب العربي بغية تحقيق هذه الأهداف. إلاّ أن القوة الحقيقية للنظام الناصري لم تتمكن من تحقيق وعودها. فتعثرت خطط التنمية الاقتصادية المصرية منذ منتصف الستينات. وجاءت هزيمة ١٩٦٧. وانكـ ت مصر عسكرياً، وتضاءلت الأحلام العربية بالقضاء على اسرائيل ليحل محلها هدف لا يتجاوز إزالة آثار عدوان ١٩٦٧، وفتر حماس الحكومات العربية «التقدمية» في مواجهة الحكومات العربية «المحافظة» ليحل محله فكرة تعاون جميع الحكومات العربية عسكرياً وسياسياً لمواجهة «النكسة» ووقفت الثروة العربية ممثلة في حكومات الدول النفطية بجوار الثورة العربية ممثلة في بعض الحكومات العربية «التقدمية»، وتشكل حلف عربي جديد بقيادة مصر والسعودية وسوريا كان منوطاً به إزالة آثار عدوان ١٩٦٧.

ثم جاءت حرب ١٩٧٣، وقد أحرز فيها هذا الحلف بعض التقدم، فأعاد الثقة للأمة العربية في قوتها وقدرتها على مواجهة أعدائها. وقبل أن يتمكن هذا الحلف من إزالة آثار عدوان ٥ يونيو ١٩٦٧ باستعادة الأراضي العربية التي احتلتها إسرائيل عام ١٩٦٧، كان قد تفكك. كما ساهمت الحرب الأهلية اللبنانية بدورها في تمزيق الصف العربي، فتصاعد الشقاق بين سوريا ومنظمة التحرير الفلسطينية. وتداعت الأحداث حتى مبادرة السادات وصلحه مع إسرائيل (٧٧- ١٩٨١). ودخل الوطن العربي عقد الثمانينات وهو أكثر تمزقاً وضعفاً منه في أي وقت مضى طيلة العقود الثلاثة الماضية. وبخروج مصر من حلبة الصراع العربي الاسرائيلي

أصبحت المنطقة مرتعاً للعمليات العسكرية الاسرائيلية بدءا من تدمير المفاعل الذري العراقي في يونيو ١٩٨٠، إلى غزو واقتحام بيروت صيف ١٩٨٢. وخروج المقاومة من لبنان بعد ٧٧ يوماً من الكفاح البطولي في مواجهة ٣٠٠ ألف من القوات الاسرائيلية. خرجت المقاومة من بيروت في يوم خيم فيه الحزن والقهر على الشعوب العربية التي وقفت عاجزة ومشلولة أمام الصمت العربي.

وفي ظل هذا التفكك والتشرذم واستحكام حلقات المأساة، ضاعت الأحلام العربية حتى المتواضع منها، واقتصرت الأمنيات العربية على أن يهب الله اسرائيل حكومة أقل بطشاً بالعرب من حكومة شارون!! أو يهب أمريكا رئيساً أقل جبروتاً من ريجان!!

وإذا كان انهيار الأوضاع العربية هو نتيجة للتشرذم العربي، وغياب مصر القوية، قلب العالم العربي وجهازه العصبي. فلا مانع من أن تكون عودة مصر إلى العرب حلماً يداعب الشعوب العربية، عسى أن تكون هذه العودة مخرجاً للعرب من أزمتهم.

وقد بدا أمل عودة مصر للعرب قريباً للأعين عقب موت السادات وبروز مبارك الذي لا يتقبل من اسرائيل تصرفات كان السادات يتقبلها من قبله. كما لم يتورط في شهر حملات على الحكومات العربية لم يكن السادات ليتوانى عن شنها. وأبدى مبارك استعداداً كبيراً للعودة للصف العربي، وسعى لتهيئة الظروف تدريجياً لعودة العلاقات المصرية - العربية. ولكن، خلال القطيعة المصرية - العربية هناك العديد من التغيرات التي أصابت مصر كما أصابت الوطن العربي، وأصبح من المستحيل أن تعود العلاقات المصرية - العربية إلى ما كانت عليه قبل زيارة السادات للقدس. وأصبح السؤال الذي يواجهنا اليوم، ما هي التغيرات التي طرأت على مصر؟ وما هي التغيرات التي أصابت الوطن العربي؟ وكيف تعود مصر للوطن العربي؟ وبأي أهداف؟

والكتاب الذي بين أيدينا اليوم يتناول هذه القضية ولكي يستطيع الإجابة على هذه الأسئلة أو يحاول تقديم الخطوط العريضة واستعراض المتغيرات التي طرأت على كل من طرفي العلاقة المصرية - العربية خلال العقد الأخير كان لا بد له من العودة لدراسة العلاقات المصرية - العربية في خطوطها العريضة والعامة خلال الثلاثين عاماً الماضية وبشكل خاص منذ هزيمة ١٩٦٧.

ويضم الكتاب ثلاثة فصول، الأول منها يدور حول العلاقات المصرية - العربية من ٦٧ إلى ١٩٧٣، وكتبه الأستاذ حسن أبو طالب، أما الثاني فيعالج مسار العلاقات في عهد السادات وكتبه الأستاذ وحيد عبد المجيد. ويأتي الفصل الأخير ليقدم نظرة مستقبلية في محاولة لاستشراف المنافذ المتاحة للخروج من حقبة الانحطاط العربي التي نعيشها، وكتبه د. سعد الدين ابراهيم.

ويبدأ حسن أبو طالب الفصل الأول من الكتاب بوصف الفترة من ٦٧ إلى ١٩٧٣ بأنها واحدة من أكثر الفترات تمايزاً في العلاقات المصرية - العربية، ويعود هذا التمايز بالأساس - في رأيه - إلى عاملين أحدهما موضوعي والآخر ذاتي. وبالنسبة للعامل الأول: فهي فترة محصورة بين هزيمة عسكرية ونصر عسكري، أما العامل الذاتي: فهذه الفترة تنقسم في داخلها إلى فترتين، كل منهما تعد فترة بذاتها، فهناك الثلاث سنوات الأخيرة في الحقبة الناصرية ٦٧ - ١٩٧٠، ثم السنوات الثلاث الأولى في العهد الساداتي الذي استمر طيلة السبعينات. والتداخل فيما بين هذين الاعتبارين أدى بالكاتب إلى معالجة كل فترة على حدة.

وبصدد الحديث عن العلاقات المصرية - العربية من ٦٧ إلى ١٩٧٠، يشير المؤلف إلى أن العلاقات

العربية دخلت حقبة جديدة مع هزيمة يونيو ١٩٦٧، حيث برزت أهمية العمل العربي المشترك. وكذا أهمية إعادة صياغة العلاقات العربية - العربية. إلاّ أن اهتمام النظم العربية بأهمية التضامن وتحويله إلى واقع ملموس لم يكن متماثلاً في الدرجة أو الواقع، وهو أمر طبيعي، حيث إن انعكاسات الهزيمة لم تكن بنفس الدرجة أو الكثافة. فتلك النظم التي احتلت أراضيها [مصر - سوريا - الأردن] كانت أكثر حرصاً من باقي الدول العربية على توفير المناخ العربي الملائم لحشد الطاقات العربية لمهمة إزالة آثار العدوان، ويتلوها من حيث الاهتمام عدد من النظم «التقدمية»، أما النظم العربية التي كانت توصف «بالمحافظة» فقد كانت أقل تأثراً بالهزيمة، كما لم تكن سباقة قبل يونيو ١٩٦٧ بالدعوة إلى مواجهة الدولة الصهيونية. ووسط هذه المواقف المتباينة برز الموقف المصري الداعي للعمل العربي المشترك لإزالة آثار النكسة بغض النظر عن الاختلافات القائمة فيما بين النظم العربية وبعضها، وكما عبر عبد الناصر أن المعركة هي معركة كل العرب لا فارق بين وطن يميني أو وطن يساري. وقد دشن مؤتمر القمة العربي المنعقد في الخرطوم خلال أغسطس ١٩٦٧ هذه السياسة العربية الجديدة الخاصة بتفاعلات النظم العربية وبعضها البعض، والتي تقوم على ثلاثة مبادىء أولها: عدم التدخل في شئون النظم العربية الأخرى، وثانيها: تجاوز الخلافات المجتمعية القائمة في كل قطاع عربي، فلا فرق بين النظم ذات الاتجاه «التقدمي» أو الاتجاه «المحافظ»: وثالثها: إحلال مصادر جديدة للنفوذ والزعامة العربية، وصارت القوة الاقتصادية [للنفط] مساوية للأفكار والمبادىء الثورية.

ورغم ما بدا من أن العرب قد أنهوا خلافاتهم وتجاوزوا انقساماتهم السابقة ووقفوا على أعتاب مرحلة العمل العربي الموحد، إلاّ أن القبول المصري والأردني بقرار مجلس الأمن ٢٤٢ في نوفمبر ١٩٦٧ قوبل بالهجوم من عدد من الدول العربية خاصة سوريا، العراق، الجزائر، اليمن الجنوبي، منظمة التحرير الفلسطينية، واعتبر هذا القبول جنوحاً نحو التهاون.

نتيجة لهذا التمزق العربي، فشل مؤتمر القمة العربي المنعقد في الرباط [ديسمبر ١٩٦٩] وأدى هذا الفشل بالإضافة لعوامل أخرى أهمها ازدياد كثافة الغارات الاسرائيلية في العمق المصري، وعدم إتمام الاستعداد العسكري المصري، وكذا معاودة تجربة الحلول السياسية، كل هذه العوامل دفعت عبد الناصر لقبول «مبادرة روجرز» في يونيو ١٩٧٠. ذلك القبول الذي دفع العلاقات المصرية العربية لمزيد من التدهور.

وكانت المأساة الأردنية - الفلسطينية حيث شهدت عمان معارك عسكرية بين المقاومة الفلسطينية والجيش الأردني على نحو ما شهدته لبنان عام ١٩٦٩. وعقد في القاهرة اجتماع قمة عربي خلال سبتمبر ١٩٧٠ لمواجهة مذبحة «أيلول الأسود»، وبرز في المؤتمر اتجاهان أحدهما يقوده الرئيسان «نميري» و«القذافي» ويدعو لإدانة «حسين» وإرسال قوات سورية أو عراقية إلى عمان لمساندة المقاومة الفلسطينية. أما الاتجاه الثاني فيقوده عبد الناصر ويرى عدم إدانة أي من الطرفين الأردني والفلسطيني والعمل على وضع حد للمذبحة التي تشهدها عمان.

وبذلك نرى من العرض الذي قدمه الكاتب لوقائع هذه الفترة أن العلاقات العربية ـ العربية لم تلتئم، كما تميزت بتصاعد الدور الذي لعبته الحكومات العربية «المحافظة» في الإطار العربي بفعل قوتها الاقتصادية الممثلة في النفط، وتوقف مصر عن الدور الذي تميزت به في الخمسينات وبدايات الستينيات والخاص بتكتيل الحكومات «التقدمية» العربية في مواجهة «الرجعيات» العربية. كذلك فقد بدأت مصر ـ رغم توثيق علاقتها مع السوفييت ـ سياسة مد الجسور مع الولايات المتحدة الأمريكية من خلال قبول الحكومة المصرية لتصورات أمريكا السياسية لحل مشكلة الشرق الأوسط عبر قبولها لمهمة يارنج ومشروع روجرز.

أما عن العلاقات المصرية ـ العربية في الفترة من ٧٠ الى ١٩٧٣ فيشير «أبو طالب» إلى أن السادات كان من الطبيعي بعد توليه منصبه الجديد أن يعلن تمسكه بطريق عبد الناصر، إلا أن هذا الإعلان لا يعني أن الرئيس الجديد لن يعكس رؤيته الذاتية على السياسة المصرية عربياً ودولياً. وإذا كان دور العامل الشخصي تختلف حوله التقديرات ، فقد استعرض «أبو طالب» تلك التقديرات إلا أنه أكد في النهاية على «أن اتجاه الرئيس السادات في الفترة من ٣٠ـ١٩٧٣ لم يختلف عن الاتجاه الذي حكم السياسة المصرية في الفترة من ٦٧ـ١٩٧٠ ـ ص٣٥ من الكتاب ـ ورغم ذلك فقد شهدت العلاقات المصرية ـ العربية نوعاً من التعديل يمكن الإشارة إليه في ضوء نجاح السادات من نسج علاقة طيبة مع الملك فيصل، وهو ما أدى إلى إخراج العلاقات المصرية ـ السعودية من دائرة الجمود التي عرفت بها في الفترة السابقة، ونفس الأمر بالنسبة لعلاقات مصر مع كافة النظم التي اصطلح على تسميتها بالنظم «المعتدلة» سواء في الخليج أو المغرب. كذلك تأثرت علاقات مصر مع ما عرف باسم النظم «التقدمية» ولا سيما الجزائر، العراق، سوريا. وقد كانت معدلات التقارب المصري ـ السعودي رهناً بتدهور العلاقات المصرية ـ السوفيتية. إلا أن تدهور العلاقات المصرية مع الحكومات «التقدمية» العربية قد بدأ في عهد عبد الناصر، كذلك كانت متابعة السادات للحوار مع الولايات المتحدة بمثابة استكمال لجهود عبد الناصر في هذا الصدد.

ورغم أن كاتب هذا الفصل من الكتاب، قد قسم موضوعه على أساس ذاتي شخصي، الفترة الأولى منه تمتد من ٦٧ الى ١٩٧٠ وتخص عبد الناصر، والثانية من ٧٠ـ١٩٧٣ وتخص السادات، وبالطبع يوحي هذا التقسيم أننا إزاء فترتين متباينتين من العلاقات المصرية ـ العربية، ويوحي أيضاً بأن هذا التباين ناجم عن اختلاف توجهات وسياسات وممارسات كل من الرئيسين عبد الناصر والسادات، إلا أن الكاتب قد أكد من قبل أن اتجاه الرئيس السادات في الفترة من ٧٠ـ١٩٧٣ لم يختلف عن الاتجاه الذي حكم السياسة المصرية في الفترة من ٦٧ـ١٩٧٠. ويخلص في نهاية الفصل إلى أن الخلاف بين الرئيسين كان مجرد خلاف في أسلوب العمل ـ خلال السنوات المذكورة، وأن «الخلاف بين أسلوب عمل الرئيسين هو خلاف في الشكل» [ص٤٩]. فعبد الناصر كان يفضل العمل ضمن إطار جماعي أما السادات فقد كان يفضل أسلوب الاتصالات الثنائية والشخصية مع القادة العرب، ولم يسع في السنوات الثلاث موضع البحث إلى الدعوة لعقد قمة عربية موسعة.

أما الفصل الثاني من الكتاب، فيدور حول العلاقات المصرية ـ العربية في عهد السادات. وقد أكد فيه «وحيد عبد المجيد» على رأي «أبو طالب» الخاص بأن سياسة السادات في المجال العربي قبل حرب أكتوبر لم تختلف في جوهرها بل وكانت استكمالاً لجهود عبد الناصر وسياساته عقب ١٩٦٧. حيث يستهل مقاله قائلاً: «الواضح أن هزيمة ١٩٦٧ فرضت على عبد الناصر التنازل عن سياسته المعروفة باسم (وحدة الهدف)، والتي تتلخص في أن تتعاون مصر مع الدول العربية التي تتفق معها في الأهداف فقط. وعاد عبد الناصر إلى سياسة (وحدة الصف العربي) «.....» لكن هذا التحول لم تظهر أبعاده بوضوح إلا في بداية عهد السادات. فمع بداية السبعينيات، أصبح الجهد الرئيسي لمصر هو تحقيق أقصى درجة ممكنة من التضامن العربي استعداداً للمعركة المنتظرة مع اسرائيل... وأصبح التنسيق المصري ـ السعودي ـ السوري يمثل النواة الأساسية لهذا التضامن». ص٥٤.

وبصدد العلاقات المصرية ـ العربية عقب حرب رمضان، يشير المؤلف إلى أن تطور هذه العلاقات تأثر

بمتغيرين رئيسيين، أولهما: ما أسماه بالعودة الأمريكية إلى مصر. والثاني: التطورات الاقتصادية في مصر.

وفيما يخص المتغير الأول، فقد قامت مصر بالاتصال بواشنطن عقب وصول قوات الطوارىء الدولية في ٢٧ أكتوبر وسافر «اسماعيل فهمي» للاجتماع «بنيكسون» في ٣١ اكتوبر ١٩٧٣. وأعلن الوزير المصري يومها «أن مصر تريد أن تبدأ علاقات جديدة مع الولايات المتحدة» وحصل «فهمي» على التزام أمريكي بالاستمرار في بذل الجهود من أجل تحقيق «السلام» في المنطقة، وبدأ «كسينجر» جولاته المكوكية بزيارة مصر في السادس من نوفمبر ١٩٧٣، ونجح في التوصل إلى اتفاق فض الاشتباك الأولى على الجبهة المصرية في ١٨ يناير ١٩٧٤. وعادت العلاقات المصرية ـ الأمريكية بشكل رسمي في يونيو ١٩٧٤، وتلاها مباشرة زيارة «نيكسون» للقاهرة، وواكب الدخول الأمريكي خروج سوفيتي من مصر، حيث ألغيت معاهدة الصداقة والتعاون المصرية السوفيتية ١٩٧٦.

أما عن المتغير الخاص بالتطورات الاقتصادية في مصر، فقد واكب تطور سياسة مصر الخارجية نحو الغرب ـ وأمريكا على نحو خاص ـ اتباع سياسة اقتصادية جديدة عرفت باسم سياسة الانفتاح بدأت بإقرار قانون استثمار رأس المال العربي والأجنبي رقم ٤٣ لعام ١٩٧٤. وظهر الارتباط واضحاً بين المتغيرين. وكان من الطبيعي أن ينعكس هذا التطور على علاقات مصر العربية، فالعلاقات الوثيقة التي تمت بين مصر وواشنطن كان من شأنها تدعيم علاقات مصر مع الدول العربية «المعتدلة» وعلى رأسها السعودية ودول الخليج والمغرب العربي، بينما تصدعت علاقات مصر مع الدول العربية «الراديكالية». ولما كانت سوريا إحدى هذه الدول فقد كان من الطبيعي أن يتصدع «حلف أكتوبر»، حيث وقعت مصر اتفاق فض الاشتباك الأول في وقت كانت المعارك لا تزال مشتعلة على الجبهة السورية. وازدادت العلاقات اضطراباً بتوقيع مصر اتفاق فض الاشتباك الثاني، فأعلنت القيادة السورية رفضها للتحرك المصري، وفي نفس الوقت كان هذا الاتفاق بداية لأزمة العلاقات المصرية ـ الفلسطينية.

ولكن رغم وجود التقاء سوري ـ فلسطيني على معارضة اتفاقية سيناء، إلا أن الشقاق كن قائماً بين الطرفين نتيجة للتطورات التي شهدتها الأزمة اللبنانية في أواخر عام ١٩٧٥ وأوائل ١٩٧٦. وبذلك دفعت الأزمة اللبنانية إلى مزيد من التصدع في حلف أكتوبر. وبرزت الدبلوماسية السعودية ـ الكويتية في محاولة لرأب الصدع، فعقدت قمة الرياض «المحدودة» في اكتوبر ١٩٧٦ التي أمكن خلالها إحراز بعض النجاح في تصفية الخلافات المصرية ـ السورية، كما تم التوصل لصيغة لحل الأزمة اللبنانية تتلخص في إرسال قوات ردع عربية مشتركة لتحل محل القوات السورية في لبنان، ولكن الجزء الأكبر من قوات الردع ظل سورياً، وبذلك حصلت سوريا على اعتراف بمركزها في لبنان، ومقابل ذلك تنازلت عن معارضتها لاتفاقية سيناء، فالتأمت العلاقات المصرية ـ السورية إلى حين، بينما ظل الطرفان المصري والسوري على خلافهما مع الفلسطينيين.

ثم انعقدت قمة القاهرة «الموسعة» في أكتوبر ١٩٧٦ للتصديق على قرارات قمة الرياض التي لم يرفضها سوى العراق فقط. وبدا خلال نوفمبر ٧٦ إلى نوفمبر ١٩٧٧، أن حلف أكتوبر قد عاد للعمل من جديد. واندفعت جميع الأطراف للترتيب لعقد مؤتمر جنيف لبحث التسوية النهائية لأزمة الشرق الأسط. وشاع التفاؤل والأمل في إمكانية عقد مثل هذا المؤتمر خاصة بعد التقارب السوري الأمريكي ولقاء رئيسي الدولتين في مايو ١٩٧٧، وكذا التعديل الملحوظ في الموقف الفلسطيني تجاه القبول بدولة فلسطينية على جزء من فلسطين. كما شهدت هذه الفترة بداية الحوار الفلسطيني ـ الأردني. وجاء البيان الأمريكي ـ السوفيتي الشهير في أكتوبر

١٩٧٧، ليزيد الأمل في إمكانية عقد المؤتمر.

لم يبدد الأمل في عقد مؤتمر جنيف سوى زيارة السادات المفاجئة للقدس، تلك الزيارة التي وضعت نهاية لهذه الحقبة في تاريخ العلاقات المصرية ـ العربية. وتباينت ردود الفعل العربية تجاه التحرك المصري حتى وقع السادات معاهدة الصلح في ٢٦ مارس ١٩٧٩، فووجهت المعاهدة بمعارضة جميع الدول العربية باستثناء عمان التي أيدتها بشكل واضح، أما السودان والصومال فقد اتخذتا موقفاً انتظارياً، لكن سلوكهما الفعلي سار بعد ذلك في اتجاه تأييد كامب ديفيد. وباستثناء هذه الدول الثلاث بالإضافة لمصر، حضرت جميع الدول العربية الأخرى مؤتمر بغداد لوزراء الخارجية والاقتصاد العرب المنعقد في مارس ١٩٧٩، وأعلنوا المقاطعة العربية سياسياً واقتصادياً لمصر، لتشهد العلاقات المصرية العربية أخطر أزمة في تاريخها.

ونأتي لمقال د. سعد الدين ابراهيم، حيث يقدم نظرة مستقبلية للعلاقات المصرية ـ العربية خلال الثمانينات أو خلال ما تبقى منها. وفيها يرصد المؤلف السنوات الثلاث التي أعقبت توقيع اتفاقية «السلام»، وتعرض خلالها السادات لحصار من الداخل ومن الخارج ضاقت حلقاته. ففي الخارج قطعت العلاقات المصرية ـ العربية، وفي الداخل اتسعت قوى المعارضة تدريجياً، وتضافر الفشل على جبهة السلام مع اسرائيل مع تفاقم مجموعة من المشكلات الداخلية، حيث تبخرت الوعود بالرفاهية، واستمرت الضغوط التضخمية تفعل أثرها في الاقتصاد، كما تزايدت معدلات الصراعات الطائفية في التواتر والدرجة.

وبما يتفق مع طبيعة «السادات» من اتباع «العلاج بطريقة الصدمة» كان يتعين عليه أن يضرب ضربة كبيرة في نقطة ما لكي يكسر الحصار. . . فاختار الجبهة الداخلية وقام بالقبض على المجتمع السياسي المصري كله تقريباً في أوائل سبتمبر ١٩٨١، ليموت بعد شهر ويترك النظام السياسي في أزمة حادة.

جاء مبارك، ليحظى منذ اللحظة الأولى بنوع من الإجماع الوطني على تأييده وتوفير الوقت اللازم له كي يعالج المشكلة المصرية. وفيما عدا أصوات محدودة ومتناثرة لا تزال تتحدث عن مزايا سياسة السادات فإن قاعدة السلام قد اختفت. ولم تعد هناك رغبة لدى المصريين جميعاً في تقديم مزيد من التنازلات لإسرائيل أو احتمال المزيد من تصرفاتها. وعاجلت إسرائيل بغزو لبنان عام ١٩٨٢ لتحيي المشاعر الشعبية بالكراهية وعدم الثقة في الدولة الصهيونية، وخرجت قوى المعارضة عن صمتها وترقبها لخطوات مبارك. وبوصول حدة عملية قصف بيروت إلى أقصى مداها في أغسطس، كان الرأي العام المصري كله تقريباً يؤيد أحزاب المعارضة وكانت الحكومة معزولة للمرة الأولى منذ تولى مبارك الرئاسة. وعندما أذيعت أخبار مجازر صبرا وشاتيلا رأت الحكومة المصرية أنه يتعين عليها أن تفعل شيئاً، فاستدعت سفيرها في «تل أبيب» فجاء الفعل متأخراً من ناحية، وأقل مما كان مطلوباً من ناحية أخرى.

وفي الجزء التالي من المقال يقوم د. سعد الدين ابراهيم برصد معالم التغير التي أصابت كلاً من العالم العربي ومصر خلال سنوات العزلة والانقطاع.

فمع نهاية عام ١٩٨٢، أصبحت الأنظمة العربية تعاني من حالة الحصار الذي تزداد حلقاته ضيقاً في الداخل والخارج. وهو لا يختلف كثيراً عن ذلك الحصار الذي واجه السادات من قبل. ففقد الحكام العرب ثقة شعوبهم، وتعرضوا للإهانة من جانب إسرائيل، وظهروا على حقيقتهم في ضوء شجاعة مقاومة منظمة التحرير

الفلسطينية، وواجهوا التهديد من جانب الثورة الإيرانية، وافتقدوا رعاية القوى العظمى التي كانوا يتوقعونها. وأصبح كسر حالة الحصار يمثل ضرورة من أجل بقاء تلك الأنظمة، حيث تبين لها أن المخرج قد يكون من خلال ثلاثة تحركات هادئة ـ فرادى أو مجتمعة: إبراز مظهر معقول للتضامن العربي، أو حالة من الخلاص بواسطة القوى الكبرى، أو عودة مصر إلى الصف العربي.

أما عن مصر التي سوف يعود إليها العرب، فمختلفة بنفس قدر اختلاف العالم العربي الذي ستعود إليه مصر، إنها ليست مصر التي كانت معروفة في عهد عبد الناصر، أو حتى تلك التي كانت في السنوات الأولى لعهد السادات، إنها مصر سياسة الباب المفتوح، والديمقراطية الحساسة.. صديقة الغرب.. المتصالحة مع إسرائيل.

إن مصر العائدة.. هي مصر صاحبة «الموقف الوسطي»، والموقف الوسطي في رأي د. سعد الدين ابراهيم، وهو موقف التوسط الهندسي بين نقيضين متطرفين، خلقا مضاعفات وكوارث لكل من مصر والعالم العربي، أحد النقيضين هو «مثالية عبد الناصر العربية القومية» التي دفعته لحرب ١٩٦٧، والآخر هو «واقعية السادات العملية المحضة» والتي بلغت منتهاها بزيارة القدس عام ١٩٧٧.

ويستعرض المؤلف ما يمكن أن تقدمه مصر الوسطية للعالم العربي بعودتها إلى صفوفه،

ـ فمصر سوف تقود العرب في مواجهة دبلوماسية مع إسرائيل والولايات المتحدة.

ـ مصر الديمقراطية، سوف تقدم نموذجاً ديمقراطياً يمكن أن يحتذي به العرب، ويؤمن الاستقرار للمنطقة كلها.

ـ كما تقدم مصر الدعم الدبلوماسي والمعنوي والفني للأنظمة العربية. ولا يزال الدعم الفني يمثل أداة التنمية في الأقطار العربية.

وبعد أن استعرضنا أهم ما جاء بمقال د. سعد الدين ابراهيم، نجد لزاماً علينا أن نبدي الملاحظات التالية.

● يقول د. سعد الدين ابراهيم في دراسته تلك أن «تصور المصريين لدورهم الإقليمي يتذبذب بين مستلزمات (المثالية العربية القومية) وتلك التي تتطلبها (الواقعية العملية المحضة). ولقد أدى اتباع أي من النقيضين المتطرفين إلى خلق مضاعفات وكوارث لكل من مصر والعالم العربي، فكان موقف عبد الناصر عام ١٩٦٧، وموقف السادات عام ١٩٧٧ يمثلان غاية التطرف من الناحيتين». ص٩٠ من الكتاب. ونورد هذه الفقرة ليس بهدف مناقشة صحة القول بمثالية عبد الناصر القومية أو واقعية السادات العملية، لكننا نوردها لما فيها من موقف جديد وتطور جديد لأراء د. سعد الدين إبراهيم. فرغم أنه هنا يرى مثالية عبد الناصر العربية القومية عام ١٩٦٧ قد خلقت كارثة لمصر والعالم العربي، إلا أنه في موضع آخر وفي مجال آخر أكد على عكس ذلك، ففي كتابه «مصر تراجع نفسها» الصادر منذ أقل من عام يقول د. سعد الدين ص٢٥١ «مثالية عبد الناصر القومية كانت الدافع وراء سرعته في النهوض إلى دعم سوريا حينما شاعت أنباء بقرب هجوم إسرائيلي عليها في مايو ١٩٦٧» ويستطرد «لم تكن مثالية عبد الناصر هي الخطأ.. ولم يكن مبدأ دعم سوريا معنوياً وعسكرياً هو الخطأ. ولكن الخطأ كان حسابات القوة للذات وللخصم، وفي الإعداد الحقيقي لمعركة مرتقبة، وفي اختيار القيادة العسكرية الصالحة لإدارة مثل هذه المعركة». وإن كان د. سعد الدين ابراهيم قد راجع

نفسه في مقاله هذا عما قاله في كتاب سابق ـ وهذا من حقه ـ إلا أنه لم يقدم مبررات لهذه المراجعة، التي لا نجد لها ما يبررها سوى أن المؤلف قد ساقها في حديثه لتبرير ما أسماه «بالموقف الوسطي» لمصر مبارك، فهو موقف التوسط الهندسي بين نقيضين خلفا الكوارث لمصر والعرب على حد قول المؤلف.

● أما ملاحظتنا الثانية فتدور حول «الموقف الوسطي» المتوقع أن تلعبه مصر في المستقبل القريب وتعود على أساسه العلاقا المصرية العربية. والذي يحمل عوامل انهياره وذلك ـ على حد قول المؤلف ـ «لأن المحافظة على موقع وسط يعتبر غريباً في منطقة يعرف عنها العداء للاعتدال». ونضيف، ان الأطراف العربية إذا ارتضت هذا الموقف فهل سترضى به إسرائيل خاصة وهي تمتلك القوة العسكرية وإرادة استخدامها؟، بالإضافة إلى أن التوازن العسكري في المنطقة ـ خاصة بعد تحييد الجبهة المصرية وخروج المقاومة من لبنان ـ أصبح لصالح إسرائيل بشكل حاسم بما يجعل أي «مواجهة دبلوماسية تقودها مصر ضد إسرائيل والولايات المتحدة» تكون نتائجها في صالح إسرائيل التي لن تقبل أصلاً بالتفاوض مع منظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي وحيد.

أفلا يظل الحديث حول دور مصر في قيادة العرب لمواجهة دبلوماسية مع إسرائيل وأمريكا في غياب القوة العسكرية وإرادة الفعل العربي. . مجرد حديث لا طائل منه إلا مزيدا من التنازلات السياسية من العرب، ومزيداً من التعنت الإسرائيلي واقتناص الفرصة تلو الأخرى لإنهاء القوى العسكرية العربية فرادى، واحدة بعد أخرى؟ كذلك، ألا يظل «الموقف الوسطي» موقفنا غير فعال، يؤدي في النهاية إلى تأييد تحييد مصر ودفعها بعيداً عن معارك الصراع العربي ـ الإسرائيلي، ويحقق بالتالي الهدف الإسرائيلي من توقيع معاهدة السلام؟

مراجعة : خالد الفيشاوي
التضامن الافريقي الآسيوي ـ مصر

إبراهيم سعد الدين ،محمد السيد سليم، وليد خدوري : كيف يصنع القرار في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٥، ٢٦٠ صفحة.

(أ) مقدمة :

صدر هذا الكتاب في سلسلة مشروع المستقبلات العربية البديلة التي يشرف عليها «منتدى العالم الثالث ـ مكتب الشرق الأوسط بالقاهرة». وقد حدد مشروع المستقبلات العربية البديلة هدف دراسة هذه القضية في إطار المشروع كما يلي «محاولة لفهم الكيفية التي يتم بها فعلاً صنع القرار على الصعيد القطري. وهي تشمل تحليل الأدوار الخاصة بالأفراد والمؤسسات، وتقدير عنصر التحكيم بين المصالح المتعارضة، وتقييم الأوزان النسبية للعوامل الداخلية والخارجية فضلاً عن الأوزان النسبية لكل من الخبرة والإعداد وسرعة الإنجاز. . الخ، كعوامل مؤثرة في اتخاذ القرار».

وقد تطلب اتساع موضوع الدراسة وتعدد أنواع القرارات التي تتخذ في أي قطر عربي تحديداً أضيق لمجال البحث ومنهجه. وتم الاتفاق داخل وحدة تنسيق المشروع بعد عدة مناقشات على أن تتميز الدراسة بأن

يكون جوهرها ندوة علمية يشارك فيهاعددممن لعبوا دوراً في عملية صنع القرارات من أعلى المستويات أو كانوا بمقربة منها. وحتى لا تبدأ الندوة من فراغ، تقرر إعداد دراسة حالات يمكن أن تكون ذات دلالة خاصة ووضع تلك الدراسات في متناول المشاركين في الحلقة قبل موعد انعقادها.

وقد اختير للدراسة حالتان: قرار تأميم شركة قناة السويس في ٢٦ تموز/ يوليو ١٩٥٦، وقرارات حظر تصدير النفط العربي والحد من إنتاجه في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٣، بالنظر إلى خطورة كلا القرارين وما ترتب عليهما من آثار مهمة على تطور الأوضاع في الوطن العربي وفي العلاقات العربية ـ العربية والعربية ـ الدولية. وقد كان أحد العوامل الحاسمة في تحديد الحالات التي سيجري دراستها هو مدى توفر المعلومات والبيانات حول الموضوع، وإمكان استكمال البيانات المنشودة بالمقابلات مع العناصر التي شاركت في عملية صنع القرار. وقد أدى هذا العامل إلى عدم إمكان توسيع دراسات الحالات لتشمل قرارات عربية أخرى قد لا تقل في خطورتها ومدى آثارها.

وقد عرضت الحالتان كدراستين خلفيتين على ندوة دعيت لمناقشة أسلوب صناعة القرار في الوطن العربي، واشترك فيها مجموعة من القيادات العربية التي حملت مسؤولية اتخاذ قرارات متعلقة بالسياسة العامة في مراحل مختلفة من تاريخه الحديث أو التي كانت على قرب من أجهزة صناعة القرار. ولم يكن هدف الندوة هو المناقشة التفصيلية للقرارين موضع الدراسة؛ بل كان مجال تركيزها هو محاولة استيضاح أسلوب صناعة القرار في الوطن العربي في ضوء الخبرة الغنية للمشاركين. واستخدمت الحالتان موضع الدراسة لإرشاد وتوجيه المناقشات، كما قدمت للندوة ورقة للنقاش تتضمن أهم القضايا التي رؤي أن تكون موضع الاعتبار عند المناقشة دون الالتزام الدقيق بها.

وقد استمرت الندوة يومي ٢٤، ٢٥ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٤، وجاء الكتاب عبارة عن ملخص لأعمال الندوة والدراستين التفصيليتين لتأميم قناة السويس في عام ١٩٥٦ وللحد من انتاج النفط في عام ١٩٧٣.

(ب) عرض الكتاب:

يقع الكتاب في مائتين وستين صفحة من القطع المتوسط، وينقسم إلى ثلاثة أقسام تتبعها أربعة ملاحق وفهرس عام. يضم القسم الأول خلاصة أعمال ندوة صنع القرار في الوطن العربي، ويضم القسمان الثاني والثالث حالتين هامتين لصنع القرار في الوطن العربي تدور الأولى حول قرار تأميم شركة قناة السويس في ٢٦ تموز/ يوليو ١٩٥٦. وتدور الأخرى حول قرارات حظر تصدير النفط والحد من الإنتاج في تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٧٣. وفيما يتعلق بالملاحق، يضم الملحق رقم (١) أسماء المشاركين في ندوة صنع القرار. وملحق رقم (٢) ورقة النقاش المقدمة حول عملية صنع القرار في الوطن العربي، وملحق رقم (٣) الفرمان الخاص بامتياز إدارة مرفق المرور بقناة السويس وبتأسيس الشركة العالمية لقناة السويس البحرية، وملحق رقم (٤) قانون رقم (٢٨٥) في ٢٦ تموز/ يوليو ١٩٥٦ بتأميم الشركة العالمية لقناة السويس البحرية.

وسوف نقوم باستعراض أهم النقاط الواردة في ورقة النقاش المقدمة للندوة، ثم نعرض لكل من الحالتين الدراسيتين ونتبع كل واحدة منها بالملاحظات التي دارت في الندوة بصددهما (والمذكورة في القسم الأول). ثم

تعرض أخيرا لخلاصة أعمال الندوة.

تنص ورقة النقاش على أن الهدف من الندوة هو مناقشة طبيعة عملية صنع القرار في الوطن العربي، والخروج بعدد من الدروس التي يرجى أن تكون موضع الاعتبار والتأمل من جانب صانعي القرار في الوطن العربي في المستقبل، وأن تعين كذلك الدارسين المتخصصين والرأي العام على فهمها.

وفيما يتعلق بنوع القرارات موضع النقاش. ذكرت الورقة أن المقصود هو القرارات المتعلقة بسياسة الدولة العامة والتي تأخذها السلطات السياسية العليا وتكون لها تأثيرات داخلية وخارجية بارزة وإن لم تظهر على الفور. وذكرت ثلاثة أنواع متميزة من القرارات في هذا الصدد، النوع الأول هو القرارات التي تؤذن بانتهاج سياسات جديدة في المجالات الداخلية أو الخارجية، أو تلك التي تحدد مواقف جديدة في إطار تلك السياسات مثل قرار القيادة السياسية المصرية بشراء السلاح من الاتحاد السوفيتي في عام ١٩٥٥ أو بتأميم قناة السويس في عام ١٩٥٦ أو بالتدخل في اليمن في عام ١٩٦٢، أو قرار الملك الحسن الثاني عاهل المغرب ببدء المسيرة الخضراء إلى إقليم الصحراء في عام ١٩٧٥ أو قرار سوريا بإرسال قواتها إلى لبنان في عام ١٩٧٦. يضم النوع الثاني من القرارات تلك التي تبدو ذات طبيعة فنية ولكنها تحدث آثاراً اقتصادية واجتماعية بل وسياسية هامة بعد فترة زمنية طويلة نسبياً وعلى نحو قد لا يكون صانع القرار قد فكر فيه أصلاً، مثل قرار الحكومة المصرية بإقامة مصنع الحديد والصلب في حلوان، أو قرار الحكومة الجزائرية بإقامة صناعة السيارات بأسلوب استيراد المصانع كاملة. ويتميز النوع الثالث بطبيعته السلبية، أي هو قرار عدم اتخاذ قرار معين كموقف البلدان العربية من الحرب الأهلية اللبنانية أو العدوان الإسرائيلي على لبنان.

وفيما يتعلق بالقضايا التي تثيرها دراسة عملية صنع القرار، ذكرت الورقة بعض هذه القضايا التي رأت أنها أكثرها أهمية. وحصرت هذه القضايا في الظرف المسبب للقرار، ومنشأ فكرة القرار، وجمع المعلومات وصنع القرار، وكيفية الاستقرار على قرار، وعنصر المخاطرة وعدم التيقن، وكيفية الوصول إلى قرار، والأطراف الخارجية وعملية صنع القرار، وتوقيت إعلان القرار، وتنفيذ القرار، والاستمرارية في نمط صنع القرار، والجوانب الإيجابية أو السلبية الأخرى في أنماط صنع القرار في الوطن العربي.

يضم القسم الثاني من الكتاب دراسة د. محمد السيد سليم حول «قرار تأميم قناة السويس، دراسة في اتخاذ القرار القطري». وتنقسم الدراسة إلى تسعة فصول، يتناول الفصل الأول منها النمط العام لاتخاذ القرار السياسي في مصر في الفترة السابقة على قرار التأميم. ويخلص هذا الفصل إلى أن عبد الناصر كا يمثل مركز الثقل الرئيسي لاتخاذ القرارات خلال فترة تأميم شركة قناة السويس. ومن ثم، فإن عبد الناصر هو الذي حدد الأبعاد الرئيسية لعملية اتخاذ قرار التأميم من بدايتها وحتى نهايتها.

يوضح الفصلان الثاني والثالث السياق التاريخي لعملية التأميم منذ بدء العلاقة بين الحكومة المصرية وشركة قناة السويس حتى قيام الثورة عام ١٩٥٢ (الفصل الثاني) وكيفية تطور العلاقة بعد الثورة (الفصل الثالث). ويذكر المؤلف أن السنوات السابقة على التأميم قد شهدت مباراة سياسية بين حكومة الثورة المصرية وشركة قناة السويس وقد تضمنت ثلاثة احتمالات هي تمديد فترة امتياز الشركة بعد عام ١٩٦٨، أو تسلم الحكومة المصرية لإدارة قناة السويس عند انتهاء الامتياز عام ١٩٦٨، أو تأميم الشركة قبل انتهاء امتيازها عام ١٩٦٨. وكان سير المباراة قائماً على أساس أن الاحتمالين الأول والثاني فقط هما المطروحان، بيد أن الحكومة

المصرية كان لديها الاحتمال الثالث الذي لم تضعه الشركة والدول الغربية في حساباتها.

يناقش الفصل الرابع الأعمال التحضيرية لقرار التأميم، ويخلص إلى أن عبد الناصر كان يمهد منذ أوائل ١٩٥٣ لتأميم شركة قناة السويس، وأنه قد حدد موعداً لذلك بعد جلاء القوات البريطانية، وتحقيقاً لهذا الهدف فقد شرع في جمع المعلومات عن الشركة بحيث يتم تنفيذ التأميم متى حانت اللحظة المناسبة.

يتناول الفصل الخامس السياق المباشر الذي اتخذ قرار التأميم بمناسبته وهو سحب العرض الأمريكي ـ البريطاني بتمويل مشروع السد العالي. ويرى المؤلف أن القرار الأمريكي بسحب العرض تضمن إهانة للحكومة المصرية ولعبد الناصر، حيث شكك في قدرة الحكومة المصرية على تخصيص الموارد اللازمة لنجاح مشروع السد العالي، كما أشار إلى استعداد الولايات المتحدة لمساعدة «الشعب المصري»، مما يعني مخاطبة غير مباشرة للشعب المصري للتخلص من عبد الناصر. وقد أعقب هذا سحب الحكومة البريطانية لعرضها ثم سحب المصرف الدولي بدوره للعرض المقدم منه، وقد تم هذا في الوقت الذي كانت خطة التأميم تسير فيه على قدم وساق.

يتناول الفصل السادس آليات عملية اتخاذ قرار التأميم. ويقول المؤلف أن القرار كان كامناً في تفكير عبد الناصر، وأن البحث عن المعلومات كان مقصوراً على المعلومات التي تؤثر في إمكانية تنفيذه، ولم يمتد هذا إلى بحث شامل عن المعلومات المتعلقة بالبدائل الأخرى. ولما اتضح أن القرار يتضمن «مخاطرة محسوبة» كما أنه «قابل للتنفيذ» لم يتردد عبد الناصر في اتخاذه. ويقرر المؤلف أن هذا لا يعني أن القرار لم يكن رشيداً، ولكنه يعني أن الرشد في القرار اقتصر على حساب إمكانية تنفيذ القرار، بعد أن تم التحضير له ولم يمتد ليشمل الحساب الشامل للبدائل الأخرى. وفيما يتعلق بدور العوامل الإدراكية في القرار، يرى المؤلف أن عبد الناصر لم يدخل في حسابه دور العوامل النفسية ـ الإدراكية في حسابه لردود أفعال الأطراف الأخرى، أي كراهية كل من إيدن ومولييه الشديدة لشخصه. ويقدر أن إهمال عبد الناصر إدخال تلك التصورات واحتمال تأثيرها على سلوك العدو في حساباته، جعله غير قادر على توقع ردود أفعال بريطانيا وفرنسا، ومن ثم فشل في توقع احتمال الغزو البريطاني ـ الفرنسي بتواطؤ مع إسرائيل. وفيما يتعلق بالإخراج النهائي للقرار، اتسم بالعنف وبتعمد توجيه الإهانة للعرب. ويرى المؤلف أن تقديم عبد الناصر للقرار بهذه الصورة يعتبر مسؤولاً إلى حد كبير عن المخاوف التي أثارها القرار لدى الغرب، وإلى عدم تصديق الغرب للهجة المعتدلة التي اتبعها عبد الناصر بعد تنفيذ القرار، فقد تصور قادة الغرب أن القرار ليس إلا مقدمة لوقف مرور النفط المتجه إلى الغرب عن طريق قناة السويس ولتصفية الوجود الغربي في المنطقة.

يتناول الفصل السابع كيفية تنفيذ القرار حيث كانت السرية أبرز سماتها. ويتناول الفصل الثامن استراتيجية حماية قرار التأميم، ويرى المؤلف أن عبد الناصر قد اتبع استراتيجية ردعية تنطوي على الترهيب والترغيب لحماية القرار؛ ويعزو فشل استراتيجية الردع هذه في منع بريطانيا وفرنسا من التدخل العسكري لاستعادة السيطرة على قناة السويس إلى عدم اتخاذ عبد الناصر لإجراءات كفيلة بإقناع بريطانيا وفرنسا بأن تكاليف الغزو العسكري لمصر ستكون باهظة بالنسبة لهما. فقد امتنع عبد الناصر عن تعبئة الجبهة الداخلية وإعدادها عسكرياً لمواجهة احتمال الغزو، حتى تفهم الدولتان أنه جاد في مقاومته، كما أنه لم يقم بتوزيع السلاح على المدنيين إلا عندما بدأ الغزو بالفعل. وبالإضافة إلى ذلك فقد امتنع عبد الناصر عن فضح الاستعدادات البريطانية ـ الفرنسية للتدخل العسكري أمام العالم. وكان هذا كفيلاً بإجهاض تلك الاستعدادات، واكتفى برفض المعلومات التي وردته عن أن التدخل العسكري أصبح وشيكاً. ومن ثم، فقد استمر عبد الناصر في

التركيز على العمل الدبلوماسي وإعطاء التنازلات المحدودة، أي أنه أعطى عنصر الترغيب وزناً في استراتيجية الردع يفوق عنصر الترهيب، مما شجع الدولتين على استمرارهما في خططهما خاصة أنه قد امتنع عن كشف تلك الخطط حينما علم بها قبل تنفيذها.

يتناول الفصل التاسع والأخير النتائج المستفادة من تحليل قرار التأميم بالنسبة لعملية اتخاذ القرار، وتنقسم هذه النتائج إلى مجموعتين. تتعلق المجموعة الأولى من النتائج بالعوامل التي أسهمت في نجاح القرار، وهي التحضير للقرار، وتعدد قنوات تجميع المعلومات، والخداع الاستراتيجي، وسرية عملية اتخاذ القرار، وصياغة استراتيجية لحماية القرار. وتتعلق المجموعة الأخرى بعملية اتخاذ القرار وببعض المحظورات التي قد تؤدي إلى الخطأ في الحساب السياسي، وهي عدم التناقض بين النموذج التحليلي والنموذج المعرفي لاتخاذ القرار، وخطأ افتراض عقلانية العدو، ودور النسق العقيدي لصانع القرار في عملية اتخاذ القرار، وخطورة عملية الفعل ورد الفعل في اتخاذ القرار، وعوامل نجاح أو فشل سياسة الردع. ويرى المؤلف أن لهذه النتائج أهميتها بالنسبة لعملية اتخاذ القرار عموماً، ولعملية اتخاذ القرار في دول العالم الثالث بصفة خاصة.

وفيما يتعلق بالملاحظات التي أثيرت حول الدراسة الخاصة بقرار تأميم قناة السويس، فقد امتدحت الدراسة لشمولها من حيث الوقائع والتحليل. وقد أبديت عدة ملاحظات أو ردود على تساؤلات وردت في الدراسة لخصها كاتب القسم الأول د. ابراهيم سعد الدين. وثمة ثلاث ملاحظات هامة تستحق الذكر. دارت الملاحظة الأولى حول أسس تقدير احتمالات التدخل البريطاني والفرنسي، حيث أُشير إلى أن العامل الذي لم يدخل في الحسبان هو شخصية إيدن المعقدة، وقيل أنه بدونها كان يمكن للأحداث أن تأخذ مجرى آخر. وتعلقت الملاحظة الثانية بما ذكرته الدراسة من أن النسق العقيدي لعبد الناصر قد دفعه إلى رفض معلومات متاحة له، إذ لم يرفض عبد العناصر أي معلومات بدليل الاستعداد للدفاع عن بورسعيد. ولقد شكلت القيادة العسكرية، ولكن إمكانات مصر لم تعطها مثل هذه الفرصة آنذاك، ولذلك فقد بدأت في حشد وتركيز القوات على الجبهة الشرقية والاحتفاظ بالاحتياطي للتحرك في كل الاتجاهات. ولم يرفض عبد الناصر المعلومات التي أكدتها مصادر كثيرة، ولكن هذه المعلومات وردت بعد حدوث التأميم ولم يكن لديه مجال للتراجع. وفي حالة المخاطرة المحسوبة، تكون فرص النجاح كبيرة على عكس المغامرة المرتجلة. وتعلقت الملاحظة الأخيرة الهامة بمدى تناسب رد الفعل (قرار التأميم) مع الفعل (قرار سحب تمويل السد العالي) ، حيث أُشير إلى أهمية العامل المعنوي وضرورة الرد على التحدي بقوة. وليس من الصحيح أنه إذا اختلفت طريقة إخراج قرار تأميم قناة السويس لكان رد الفعل العربي قد اختلف أو على الأقل لم يكن هذا مؤكداً، وقد ساعدت طريقة إخراج القرار على حشد الشعب المصري والأمة العربية.

يتناول القسم الثالث «القرارات النفطية العربية لعامي ١٩٧٣ ـ ١٩٧٤، دراسة في كيفية اتخاذ القرار العربي، ويضم هذا القسم فصلاً واحداً وقد قام بكتابته د. وليد خدوري. يبدأ هذا القسم بتمهيد يذكر فيه المؤلف أنه سيركز على خلفية الأسباب، ومسلسل اتخاذ القرارات، ووجهات النظر المختلفة حول الموضوع، وجدية الالتزام، والنتائج والانعكاسات، والضغوط لرفع القرارات والأسباب المؤدية للتخلي عنها. ومع أن المؤلف لم يلتزم بدقة بهذا التقسيم، فسنحاول عرض دراسته على أساس هذه النقاط.

فيما يتعلق بخلفية الأسباب، فقد اتفقت كل من مصر والسعودية في أوائل السبعينات على ضرورة اللجوء إلى الحل العسكري في حالة فشل الحل السياسي وبعد استنفاد كافة الطرق الأخرى، وأن يرافق هذا الخيار

العسكري استغلال الأمكانيات الأخرى المتوفرة لدى العرب، وبالذات استخدام سلاح النفط في المجال السياسي. وفي نفس الوقت، بدأت تظهر في الأفق منذ أواخر الستينات ملامح أزمة الطاقة، وأسهمت عوامل جديدة منذ عام ١٩٧٠ في قلب الصورة التقليدية بين البلدان المنتجة للمواد الخام والشركات الأجنبية رأساً على عقب. ويحدد المؤلف هذه العوامل في تحرك ليبيا والجزائر والعراق بشكل مستقل ثم بالتنسيق المشترك للحصول على شروط أفضل من الشركات؛ وتخفيض ليبيا والكويت وفنزويلا معدل إنتاجهم؛ ورغبة العديد من الأقطار المنتجة في تغيير الاتفاقيات النفطية من خلال المشاركة أو التأميم (العراق)؛ وتزايد الطلب على النفط الخام في الأقطار الصناعية؛ واستغلال ليبيا لوجود شركات مستقلة عديدة في أراضيها ذات عمليات حديثة تعتمد بشكل كامل على النفط الليبي؛ والوضع الدقيق للإمدادات النفطية في أوائل السبعينات، حيث استنفدت الأقطار الصناعية ولا سيما الولايات المتحدة معظم كميات النفط الإضافي المتوفر لديها. وأدَّت كل هذه العوامل إلى زيادة الاعتماد على النفط المستورد من إيران والسعودية ومن الأخيرة بصفة خاصة. وكانت السعودية تلوِّح بتجميد زيادة طاقتها الإنتاجية في حالة عدم الوصول إلى حل سياسي شامل لأزمة الشرق الأوسط، ولكنها تفادت الإشارة إلى استعمال سلاح المقاطعة بأي شكل من الأشكال.

حيث كنت محاولات الحل السلمي تسير في طريق مسدود، كانت السعودية تزيد من حدة لهجتها فيما يتعلق بسياستها النفطية، وذلك اتساقاً مع التنسيق المصري ـ السعودي. واستمر الملك فيصل في جهوده الحثيثة في محاولة لإقناع المسؤولين الأمريكيين عن جديته في إقحام ثقل السعودية النفطي وراء إيجاد حل عادل لأزمة الشرق الأوسط. ويذكر المؤلف وجود مؤشرات عديدة تدل على أن الملك فيصل والرئيس السادات توصلا بالفعل في نهاية آب/أغسطس ـ أثناء زيارة الرئيس المصري السرية إلى السعودية ـ إلى اتفاق حول الخطوط العامة للمرحلة السياسية القادمة.

فيما يتعلق بالقرارت النفطية العربية، فقد بدأت بدعوة وزير المالية والنفط الكويتي في ٩ تشرين الأول / أكتوبر ١٩٧٣ زملاءه وزراء النفط العرب الأعضاء في منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (الأوابك) إلى عقد اجتماع استثنائي في الكويت في ١٦ تشرين الأول / أكتوبر «لتدارس السبل الممكن اتباعها لدعم مصر وسوريا في المعركة ضد العدوان الإسرائيلي». وانتقد الرئيس السادات في اليوم نفسه الولايات المتحدة لإقامتها جسراً جوياً لنقل المعونات والمساعدات العسكرية لإسرائيل. وفي اليوم التالي ١٧ تشرين الأول / أكتوبر ـ اجتمع وفد من وزراء الخارجية العرب بالرئيس الأمريكي وبوزير خارجيته. وكان العاهل السعودي قد أرسل وزير خارجيته برسالة إلى الرئيس الأمريكي يستفسر فيها أولاً عن صحة تزويد أمريكا إسرائيل بكميات ضخمة من الأسلحة ومحذراً ثانياً من مغبة تمادي السياسة الأمريكية في الانحياز لإسرائيل.

كانت الولايات المتحدة قد بدأت فعلاً في إمداد إسرائيل بأسلحة جديدة عن طريق الجو ابتداء من ١٣ تشرين الأول / أكتوبر، ولكن بشيء من السرية. وفي ١٩ تشرين الأول /اكتوبر اقترح الرئيس الأمريكي على «الكونجرس» الموافقة على مشروع قرار استثنائي لتزويد إسرائيل بمساعدات عسكرية قيمتها ٢،٢ مليار دولار. وحيث لم تنفذ التهديدات العربية خلال الأسبوع الأول من الإمدادات، أعلن المسؤولون الأمريكيون عن القرار رسمياً دون حذر.

فيما يتعلق بوجهات النظر المختلفة، فقد ردت السعودية بحزم ودقة تجاه القرارات الأمريكية، وعملت على تنفيذ وعدها لمصر وسوريا باستعمال ثقلها النفطي للتأثير بطريقة فاعلة على مسيرة الحرب السياسية وحافظت

على الخطوط العامة التي رسمتها لنفسها قبل الحرب والداعية إلى مرونة الحظر النفطي لإفساح المجال للولايات المتحدة في تغيير سياستها في المنطقة، ورفض مبدأ التأميم لتعارضه مع مصالحها والتزاماتها والعمل على توسيع رقعة أصدقاء العرب عن طريق مكافأة الأصدقاء والتشدد مع الأعداء بمعاقبتهم، ورفض فكرة تقويض الاقتصاد الغربي وذلك للاعتماد المتبادل بين العرب والغرب.

وقد وافق وزراء النفط العرب خلال اجتماعهم في الكويت في ١٧ تشرين الأول/ أكتوبر على الخطة السعودية بحذافيرها، كما تم تطويرها في مؤتمرات لاحقة. وتشير المعلومات المتوفرة عن الاجتماع أن رأي السعودية فاز في النهاية، بالرغم من رغبة الغالبية العظمى من الأقطار في مقاطعة الولايات المتحدة على الفور. كما تبنى المجتمعون وجهة نظرها في تنفيذ سلم تدريجي لتخفيض الإنتاج، واختيار دقيق للدول الصديقة والمحايدة والمعادية وطريقة التعامل مع كل منهم. كما أعطى وزراء كل قطر حق وحرية مقاطعة الولايات المتحدة تلقائياً وفوراً دون الإشارة إلى ذلك في البيان الصحفي. وفي اليوم التالي أعلنت الإمارات العربية المتحدة وقطر وليبيا مقاطعة الولايات المتحدة. وقد تعاونت جميع أقطار الخليج ولا سيما الكويت في إقرار المشروع السعودي، كما تجاوب بشكل فعال وإيجابي وزير الصناعة والنفط الجزائري. وشكل محور المعارضة العراق وليبيا وسوريا، حيث طرح كل من وزير النفط العراقي ووزير النفط الليبي - كل على حدة - مشروعاً أكثر تشدداً تجاه الولايات المتحدة. وقد أبلغ وزير النفط العراقي زملاءه وزراء النفط العرب بعدم استعداد العراق لحضور الاجتماع الختامي والتوقيع على القرارات إذا لم يشمل القرار فرض الحظر على الولايات المتحدة، وبالفعل لم يحضر الوفد العراقي الاجتماع الختامي وبقية الاجتماعات اللاحقة حول الموضوع. ويستنتج المؤلف أن سبب تأخر موافقة السعودية على المقاطعة الفورية للولايات المتحدة هو انتظار الملك فيصل نتائج اتصالات وزير خارجيته مع الرئيس الأميركي. فقد حاول العاهل السعودي توفير أكبر فرصة ممكنة للولايات المتحدة لإثبات حسن نيتها نحو العرب، وإعطائها الفرصة للقيام بدور إيجابي. ومن ثم، لم توافق السعودية على تنفيذ المقاطعة الفورية، ورضيت بديلاً عن ذلك إعطاء الخيار للدول النفطية الأخرى لاتخاذ ما يرونه مناسباً وبصورة فردية. وعندما أرسلت الإدارة الأمريكية مشروع قرار المساعدات العسكرية الاستثنائية إلى اسرائيل إلى «الكونغرس»، تأكدت السعودية من حجم الإمدادات والتحدي الأمريكي السافر للعرب، فقامت إثر ذلك بتنفيذ إنذارها وقررت مقاطعة الولايات المتحدة.

فيما يتعلق بنتائج المقاطعة النفطية العربية، ادّعت الولايات المتحدة أنها لن تخضع بأي شكل من الأشكال لما وصفته بأساليب الابتزاز والتهديد، ولن تستخدم مساعيها الحميدة في إحلال السلام قبل رفع الحظر النفطي العربي. وقد حاولت الولايات المتحدة إجهاض أي مكاسب سياسية يمكن للعرب تحقيقها من جراء الحظر النفطي،ويقرر المؤلف أن الولايات المتحدة استطاعت في نهاية المطاف منع تحقيق الأهداف المرجوّة من الحظر النفطي، وحققت بديلاً عن ذلك أهدافاً مرحلية فتحت لها المجال للعب دور سياسي أكبر في المنطقة عن نظيره في السنوات السابقة. فقد توصلت الدبلوماسية الأميركية خلال الفترة ١٩٧٣ - ١٩٧٤ إلى: اتفاق وقف إطلاق النار في ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣، إعادة العلاقات الدبلوماسية بين القاهرة وواشنطن، عقد مؤتمر جنيف للسلام، توقيع اتفاقية فك الاشتباك الأولى بين مصر واسرائيل في ١٨ كانون الثاني/ يناير ١٩٧٤، وأخيراً اتفاقية فك الاشتباك بين سوريا واسرائيل في ٣١ أيار/ مايو ١٩٧٤.

وبعد توقيع فك الاشتباك في الجولان،عقد الاجتماع الوزاري الأخير حول الحظر النفطي في القاهرة في

أول حزيران/ يونيو ١٩٧٤. وبالرغم من إصرار ليبيا وسوريا على الاستمرار في مقاطعة الولايات المتحدة لعدم تحقيقها لأي جهود إيجابية أخرى، فقد قررت أغلبية المؤتمر إلغاء قرار ١٧ تشرين الأول/ أكتوبر حول تخفيض الإنتاج لتوفر نفط كاف في السوق العالمي. ومن ثم، أعطى هذا المؤتمر صفة الدوام على القرار المؤقت الذي سبق اتخاذه في اجتماع وزراء النفط العرب في فيينا في ١٨ آذار/مارس ١٩٧٤، حيث كان المجتمعون قد وافقوا - باستثناء سوريا وليبيا - على رفع الحظر عن الولايات المتحدة على أن يعاد النظر في هذا القرار في اجتماع ١ حزيران/ يونيو في القاهرة، وكان السبب وراء هذا انتظار توقيع اتفاقية فلك الاشتباك في الجولان.

فيما يتعلق بالملاحظات التي أثيرت في الندوة حول الدراسة الخاصة بالقرارات النفطية العربية، أشار أحد المتحدثين إلى أن قرار خفض إنتاج النفط وحظر تصديره لم يكن قراراً بل حدثاً نتج عن تداعي الأحداث خلال فترة الحرب، وعمّا أدّى إليه بدء الجسر الجوي الأميركي لمدّ اسرائيل بالأسلحة من هياج في الرأي العام العربي. وقد برّر المتحدث وجهة نظره هذه بأن وجهة النظر السعودية التي عبّر عنها في مؤتمر الخرطوم ١٩٦٧، كانت ترى أن النفط مورد يمكن استخدامه لتمويل المعركة، وقد ظل هذا الموقف ثابتاً حتى بعد مجيء السادات. ولم يكن هناك قرار باستخدامه في إطار شروط معينة، ولكن مصر وسوريا كانتا تأملان في استخدام سلاح النفط في مرحلة ما من مراحل المعركة. ولكن ذلك كله لا ينفي أنه كانت هناك اتصالات وأمل في استخدام سلاح النفط - وقد اتخذ القرار السعودي بالخفض والحظر بعد حدوث الثغرة وبعد أن بدأ الجسر الجوي الأميركي لاسرائيل وبعد هياج الرأي العام العربي. وقد أثارات وجهة النظر هذه حول قضية الحدث والقرار نقاشاً وجدلاً واسعين، فاستخدام سلاح النفط سياسياً ليس من سياسة السعودية لأنها تعتمد عليه تماماً، ولأن استخدامه السياسي يعجل بمحاولات الدول المتقدمة اكتشاف بدائل له، ولأن مثل هذا السلاح لا يستخدم بنجاح إلاّ مرة واحدة. ومع ذلك، فقد أشير إلى أن السعودية سبق لها في عام ١٩٥٦، أن قطعت علاقاتها مع بريطانيا وفرنسا، واستخدمت سلاح النفط ضدهما، وأن القرار برفع الحظر هو قرار سعودي في النهاية واتخذ في الوقت المناسب. وقد أشير أيضاً إلى أن قرار تخفيض الإنتاج وحظر تصدير النفط - حتى وإن قاده بلد عربي واحد - قد أصبح قراراً عربياً بمجرد صدوره، ومن ثم، فإن إنهاء القرار تطلب مناقشات عربية واتفاقاً عربياً.

وقد جرت مناقشة حول مدى أهمية الحظر ومدى نجاحه، وقد طرح رأي بأن الحظر والتخفيض لم يكونا فعالين، أولاً لأن تخطيطاً دقيقاً لم يتم، وثانياً لأن استخدام سلاح النفط لم يكن مفاجئاً. وأشير إلى أن أسباب العصبية الأمريكية من استخدام النفط كسلاح لا يعود في هذا الرأي لفعالية السلاح، بل إلى اعتبارات هيبة الولايات المتحدة ورفضها أن تتعرض لما أطلق عليه وزير الخارجية الأمريكي ابتزاز العالم الثالث، وقد أيدّ هذا الاستنتاج أكثر من متحدث. ومن جهة أخرى، فقد أشير إلى أن قرار خفض الإنتاج وحظر تصدير النفط لبعض الدول - مهما كانت درجة فعاليته - يعني أن دول العالم الثالث قد أصبحت قادرة على الفعل لأول مرة.

وفيما يتعلق بالقسم الأول الذي يضم خلاصة أعمال ندوة صنع القرار في الوطن العربي، فقد تناول ثلاثة موضوعات هامة هي العوامل المؤثرة على القرارات القطرية في الوطن العربي، والقرارات العربية، وترشيد القرارات في الوطن العربي.

انتهت الندوة إلى حصر العوامل المؤثرة على القرارات القطرية في الوطن العربي في عدة عوامل هي: دور القائدالمهيمن وشخصيته وطموحاته، ودور التركيب الاجتماعي والسياسي، ودور الرأي العام المستنير وقوى الضغط، والتاريخ السابق للأحزاب والقوى السياسية الحاكمة، وأمن النظام وأمن القيادة، ومدى تطور ونمو

أجهزة المعلومات والأجهزة المعاونة، ودور القوى العربية الأخرى، ودور اسرائيل، ودور القـوى الدوليـة، ودور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية السائدة، ومدى الاعتماد على العالم الخارجي.

وتركزت المناقشات الخاصة بالقرارات العربية على الصعوبات التي تواجه إصدار قـرارات عربيـة رشيدة. وقد أشير في هـذا المجال إلى أن القـرارات العربيـة ترتبط بمـدى صلابـة وتماسـك النظام العـربي الأقليمي. كما أبرزت المناقشات وجود قدر من التباين والتفـاوت الموضـوعي بين أقـطاره مرده إلى تفـاوت الأوضاع الاقتصـادية والعلمية ونظم الحكم والارتبـاطات التـاريخية السـابقة بـالدول الخـارجية ونـوع الضغوط التي يتعـرض لها البلد العربي وغير ذلك.

كان موضوع ترشيد القرارات في الوطن العربي أحد الموضوعات التي ركزت عليها المناقشات. وقـد حاول المشاركون تحديد معنى القرار الرشيد، وكيفية ترشيد القرارات العربية التي تتخذ في المستقبل. وقد تباينت الآراء حول معنى الرشد، فهناك من رأى أن القرار الرشيد هو الذي يقبله الناس ويعبر عن أمالهم أو مواجهة آلامهم؛ وربط آخر بين رشد القرار وهدفه، فالقرار الرشيد هو الذي يساعد على تحقيق الأهداف التي أراد صانع القـرار تحقيقها. وأشير إلى تعدد معايير الرشد (اقتصادية وسياسية وفنية). وتعدد مستويات الحكم على الـرشد (مستـوى صانع القرار، المستوى القطري العربي، المستـوى العربي). كـما اقترح أحـد الآراء تعريف القـرار الرشيـد بأنـه القرار الذي يحفظ حقوق الأمة حالياً ومستقبلاً.

وبالنسبة للوسائل الكفيلة بترشيد القـرارات العربيـة، ربط البعض بين قضيـة ترشيـد القرارات والتـطور العام للمجتمع اقتصادياً واجتماعياً، ورأى آخر استحالة الوصول إلى قرار رشيـد في بلدان تابعـة للدول الكبرى اقتصادياً وثقافياً وعسكرياً وسياسياً. ومن ثم فإن الخلاص من التبعية هو السبيل لترشيـد القرارات. وبينـما رأى غالبية الحضور أن الديمقراطية شرط أساسي لتحقيق القرار العربي السليم. فإن البعض قد نادى بـوجوب التفـرقة بين صنع السياسات العامة وصنع القرارات. فإذا كان من الضروري وجـود رقابـة مجتمعية عـلى صنع السيـاسة العـامة، فـإنه ينبغي أن يـترك لصانـع القرار مسـاحة لاختيـار بديـل معين لمـواجهة مـوقف معين في إطـار هـذه السياسات، وقد رأى أصحاب هـذا الرأي أن الفصـل النهائي في رشـد القرار هـو توافـر المعلومات الصحيحـة وقدرة صانع القرار على الفهم الصحيح لتلك المعلومات، وتوافر أجهزة لتحليل المعلومات وتقديم البدائل وتوافر القدرة على تنفيذ القرار وحمايته.

(جـ) خاتمـــة :

لا نعتقد أن الكتاب يحتوى على إجابة شافية على السؤال الذي هو عنوان الكتاب «كيف يصنع القـرار في الوطن العربي»، وإن كان قد أجاب إلى حد بعيد عن كيفية صناعة القرار في حالتي تأميم قناة السويس والحد من إنتاج النفط العربي وحظر تصديره إلى بعض الدول . ومرد هذا القصور إلى اقتراب تناول الموضوع منذ البداية ، إذ كان ينبغي بذل جهد أكبر لزيادة عدد الحالات الدراسية الهامة وتنويعها مكاناً وزماناً قبل محاولة الإجابة على هذا السؤال الضخم والمعقد. ولا يقدح في هذا التذرع بعـدم توافـر المعلومات الـدقيقة بـالنسبة للقـرارات العربيـة الهامة الأخرى، لا سيما وقد ذكر مؤلف القسم الخاص بدراسة القرارات النفطية العربية أن دراسته محاولة بسيطة وخطوة على طريق البحث والاستقصاء، لأنه لم يتمكن من إجراء البحوث الميدانية وإجراء المقابلات اللازمة مـع المسؤولين المباشرين لأسباب متعددة. وكان من المتوقع في حالة توسيع مجال الدراسة اختيار عدة قـرارات عربيـة

هامة، واتفاق الباحثين الذي يتناولون هذه القرارات بالدراسة على إطار نظري يحدد اقتراب دراسة كل القرارات.

ولكن الكتاب الصادر عن الندوة قد اتبع الطريق الذي تعرضنا له آنفاً، وحتى في ظل هذا التقسيم لم يكن عرض الكتاب وتقسيمه موفقاً. والتقسيم المقترح من جانبنا - وهو الذي اتبعناه في عرضنا للكتاب - هو البدء بورقة النقاش التي قدمت إلى المشاركين في الندوة، ثم عرض الدراستين الخاصتين بتأميم القناة وبالحظر النفطي مع تذييل كل منهما بما أثير حولهما في الندوة من نقاش. وكان ممكناً في هذا السبيل أن يسبق عرض الدراستين الإطار النظري الموحد الذي يلتزم به الباحثان، حتى لا يحدث التباين الشديد الذي ظهر في أسلوب تناول كل منهما لدراسته. ثم يختتم بخلاصة المناقشات العامة - أي التي لا تتعلق بأي من الدراستين - في نهاية الكتاب. ويمكن القول إن هذا التقسيم المقترح كان من شأنه أن يؤدي إلى مزيد من الوضوح والفائدة والترابط بين أقسام الكتاب التي تبدو متباعدة.

فيما يتعلق بالمشاركين في ندوة صنع القرار، فقد كان عددهم ثمانية عشر مشاركاً بالإضافة إلى ثلاثة مشاركين من جامعة الأمم المتحدة ومنتدى العالم الثالث، واعتذر اثنان ممن وجهت لهم الدعوة للحضور. كان توزيع المشاركين الذين وجهت لهم الدعوة ثمانية مصريين وثلاثة عراقيين وثلاثة سعوديين وواحداً من كل من الجزائر والمغرب وتونس واليمن، أمّا اللذان اعتذرا عن الحضور فأحدهما من الإمارات والآخر من الأردن. يلاحظ غياب مشاركين من عدد من الأقطار العربية لا سيما من تلك الأقطار التي كان لها دور هام في الحالتين الدراسيتين (الكويت، سوريا، ليبيا).

وفيما يتعلق ببعض الملاحظات الجزئية، يلاحظ تركيز الدراسة الخاصة بتأميم قناة السويس على العوامل الإدراكية والنسق العقيدي لصانع القرار. ويتبادر إلى ذهن القارىء أحياناً أن المؤلف يسعى لتبرير العدوان البريطاني - الفرنسي، حيث يلقي على عبد الناصر المسئولية لإخراجه قرار التأميم بصورة تحمل إهانة للغرب، بالرغم من اعترافه بأن قرار سحب العرض الأميركي والبريطاني بتمويل مشروع السد العالي كان يحمل قدراً كبيراً من الإهانة لمصر. وليس أدل على صحة رد الفعل المصري عام ١٩٥٦ مما نلاحظه في الثمانينات من توالي الصفعات الموجهة للأمة العربية، نظراً لعدم قيام العرب بالرد المناسب والمؤثر. كما أشارت الدراسة أيضاً إلى أن استراتيجية عبد الناصر الردعية لم تكن مناسبة لأنها ركزت على عنصر الترغيب بدرجة أكبر من الترهيب، ويتناقض هذا مع ما ذكره المؤلف من أن شخصية إيدن المعقدة وكراهيته لعبد الناصر أثرت على اتخاذ قرار العدوان. ومن ثم، فحتى لو اتخذ عبد الناصر من الإجراءات ما يشعر بريطانيا وفرنسا بأن تكاليف العدوان ستكون باهظة، كان إيدن سيتمسك بقرار العدوان نظراً لكراهيته لعبد الناصر. ومن ناحية أخرى، تميزت دراسة تأميم قناة السويس بثرائها من الناحية النظرية الأمر الذي افتقدته الدراسة الأخرى الخاصة بالقرارات العربية النفطية، والتي كانت بمثابة سرد وخلت من أي مفاهيم أو أطر نظرية. وفيما يتعلق بالعوامل المؤثرة على صناعة القرار القطري، يمكن إضافة عامل المجموعات الإقليمية سواء أكانت جغرافية (مثل دول حوض النيل أو الدول الأفريقية) أو على أساس آخر (مثل مجموعة الدول المصدرة للنفط (الأوبك) لا سيما وقد أثرت هذه المجموعات في الحالتين الدراسيتين.

وختاماً يمكن القول إن الكتاب مجرد محاولة أولية لدراسة كيفية صنع القرار في الوطن العربي، يجب أن تتبعها خطوات أخرى حتى يمكن الوصول إلى صورة أكثر وضوحاً ودقة في هذا الموضوع المهم الخطير.

مراجعة : محمد صفي الدين خربوش
قسم العلوم السياسية ـ جامعة القاهرة

شاي فيلدمان: الخيار النووي الإسرائيلي، ترجمة غازي السعدي. دار الجليل للنشر، عمان، الأردن ـ الطبعة الأولى ١٩٨٤، ٢٥٦ صفحة.

مقدمة :

نحن أمام كتاب لمؤلف صهيوني، أما الكتاب فهو يتناول حقائق خطيرة بات علينا جميعاً أن نلتفت إليها، ومن ضمن هذه الحقائق أن الوطن العربي والإسلامي ما زالت الفجوة كبيرة بينه وبين الكيان الصهيوني في مجال التسلح النووي.

والكتاب يتناول حقائق هامة، وعلى الرغم من أهميتها فلا يجب أن ننسى أن مؤلفه صهيوني يعمل في مركز الأبحاث الاستراتيجية في جامعة تل أبيب، ومعنى كون المؤلف من الكيان الصهيوني أنه حتماً يدافع عن الكيان الصهيوني، بل ويحاول من خلال كتاباته زرع الرعب في قلب الإنسان العربي، بل إنه إذا جاز التعبير أدخل تعبيراً جديداً في فكر الصراع العربي الصهيوني يقول (تحطيم الإنسان العربي والاستسلام لدولة الصهيونية النووية).

وعلى الرغم من انحياز المؤلف بالكامل للكيان الصهيوني، وعلى الرغم من وصف المؤلف بإسهاب للآثار المدمرة لاستخدام الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، وعلى الرغم من أن المؤلف قد برر امتلاك إسرائيل للأسلحة النووية كسلاح رادع في مواجهة قوات عربية تتمتع بالتفوق العددي والنوعي، وعلى الرغم من أن المؤلف (يتمنى) أن تظل الدول العربية هكذا في حالة خلاف وتبعاً لذلك لن تمتلك سلاحاً نووياً. وعلى الرغم من هذا كله وغيره إلا أن الكتاب يضع حقائق خطيرة لو أحسن استغلالها حقاً لأمكن لنا أن نتجاوز هذه الهوة التكنولوجية النووية بيننا وبين إسرائيل، كما أن المؤلف قد كشف عن نقاط ضعف كثيرة لدى الكيان الصهيوني لو أحسنا ـ من جانبنا ـ تدبيرها ودراستها لأمكن عمل الكثير في المواجهة المقبلة بيننا وبين إسرائيل، والمؤشرات كلها تقول إنها ستكون مواجهة نووية.

والكتاب أولاً وأخيراً هو قراءة في فكر العدو الصهيوني، ومن نافلة القول أن نقول أن من ضمن وسائل النصر على العدو أن نعرفه، وأن نعرفه أكثر إذا كان يضع تحت إبطه قنابل نووية جاهزة للتدمير.

الفصل الأول (١٥-٥٧)

يحمل الفصل الأول من الكتاب عنوان (منطق الردع النووي) ويوضح المؤلف شاي فيلدمان أن الأسلوب الأمثل لإسرائيل هو (الردع النووي العلني) ويستعرض ثلاثة أنواع من الاستعداد النووي بالنسبة لإسرائيل:

الخيار النووي: معناه أن سلاحاً نوويا عمليا لم ينتج بعد، على الرغم من توفر القدرة على إنتاجه في وقت قصير نسبياً.

قنبلة في القبو: يعني أن السلاح النووي تم إنتاجه فعلاً، في حين لا يزال أمر إنتاجه سراً.

الردع العلني: يعني أن موضوع السلاح النووي قد أعلن عنه على الملأ وأصبح جزءاً مما يعرفه الجمهور.

يبحث المؤلف ـ في دوامة مقصودة ـ محاولاً استثمار الغموض الإسرائيلي حول السلاح النووي ولكن يركز المؤلف على نظرية الردع النووي العلني بمعنى أن تعلن إسرائيل عن امتلاكها السلاح النووي حتى يمكن لها أن تردع العرب. بل يقول المؤلف بالحرف الواحد محاولاً زرع الرعب في قلب الإنسان العربي: (وستكون إسرائيل قادرة على تفجير قنبلة نووية في منطقة غير مأهولة في الصحراء العربية لكي توضح للعرب بأنهم قد يلحقون بأنفسهم كارثة إذا لم يتوقف غزوهم لأراضيها؟ أو قصف مدنها الرئيسية)

يضع المؤلف بعد ذلك أسس نظرية الردع العلني النووي الإسرائيلي وعلينا أن نقرأها عدة مرات:

١ - الردع العلني يمنح صدقاً أكثر لتهديدات الردع الإسرائيلية.
٢ - الردع العلني يوفر إمكانية خلق نظرية لاستخدام السلاح النووي.
٣ - يوفر الردع النووي إمكانية البدء بحوار استراتيجي بين أطراف النزاع.
٤ - الردع العلني يوفر إمكانية تعليم الطبقات المتزعمة في الشرق الأوسط وتكييفها مع واقع الحياة في محيط نووي.

وبعد ذلك يقول المؤلف:
(إن تصريحات العرب الصادرة منذ حرب رمضان تظهر أن العرب يبدون حيرة بشأن مسألة وجود أسلحة نووية لدى إسرائيل).

يرى المؤلف أن الإعلان عن وجود السلاح النووي الإسرائيلي سيجعل المجتمع الإسرائيلي كله يحيا في استعداد نووي، فطبقات الكيان الصهيوني ستناقش الأمر والجامعات تدرسه وتحلله ورجال السياسة يتحدثون فيه، والتلفاز ووسائل الإعلام ستتناوله بالتحليل والدراسة والاستنباط، وهذا الرأي فوق أنه هام وتخطيط نفسي مستقبلي إلا أن المقصود منه تجهيز الكيان الصهيوني نفسياً للاستعداد لاستخدام السلاح النووي ضد العرب، ومن جهة أخرى محاولة زرع المزيد من الرعب لدى العرب للحيلولة دون امتلاكهم السلاح النووي.

يورد المؤلف بعد ذلك عدة عبارات موثقة لحكام بعض مجتمعاتنا العربية توضح الحيرة التي هم فيها بخصوص امتلاك إسرائيل السلاح النووي من عدمه.

ويرى المؤلف ـ بعد ذلك ـ أنه بالمقارنة بين سياسة الردع بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي إذ أن الاثنين (عرفا) أن كلاً منهما يمتلك سلاحاً نووياً مدمراً، ولكن في مسألة إسرائيل كما يرى المؤلف فإن نظرية

الردع النووي سوف يكتب لها النجاح الكبير لأن إسرائيل لديها السلاح النووي والعرب لا يملكونه.

ومن الأشياء اللافتة للنظر أن المؤلف قدم بالتحليل والوثائق كيف أن المجتمع العالمي سيقف مع إسرائيل كالعادة، وأن على إسرائيل أن تستغل الفوضى الدولية التي ستسود بين العرب وإسرائيل في بداية الحرب ووقتها يمكن استخدام الأسلحة النووية ضد العرب.

وفي ختام الفصل الأول يطالب المؤلف بأن الجيش الإسرائيلي عليه ما دام الاستعداد للحرب القادمة سيكون نوويا، عليه أن يغير أسلوبه في القتال من الدفاع إلى الهجوم لأن (أبسط مبادىء استعمال السلاح النووي تتطلب ذلك).

الفصل الثاني (٥٩-١١٣)

عنوان الفصل الثاني (أسلحة نووية وأمن إسرائيل) وواضح من العنوان أن المؤلف يطالب بأن يكون الردع النووي العلني الإسرائيلي هو الضمان الوحيد لأمن إسرائيل، ثم يستهل الكتاب في هذا الفصل صفحاته بسؤال (هل الاستعداد النووي الإسرائيلي يردع الدول العربية عن وضع تحديات استراتيجية تهدد وجود إسرائيل؟) ويحدد المؤلف هدفه قائلاً بالحرف. (ن احتكار إسرائيل للسلاح النووي في الشرق الأوسط سيكون من شأنه ردع العرب عن وضع تحديات استراتيجية تهدد وجودها).

وعلى الرغم من المنطق المقلوب للمؤلف فإن كلماته يجب أن نأخذها على محمل جدي ونقوم بتحليلها فالمؤلف - كما قلنا - يعمل في مركز الأبحاث الاستراتيجية بجامعة تل أبيب، ومنطقه المقلوب يقول أنه يجب على العرب السكوت على امتلاك إسرائيل للسلاح النووي، وعليهم أيضاً ألا يبادروا إلى امتلاك أسلحة نووية.

ويكشف المؤلف عن حقائق يتضمنها الجدول الآتي:

أهداف سكانية في الشرق الأوسط ونسبتها إلى عدد السكان الشامل

البلد	السنة	الهدف	عدد السكان بالملايين	نسبة سكان الأهداف إلى مجموع السكان العام
اسرائيل	١٩٧٧	-	٣,٦١٠,٠٠٠	
	١٩٧٥	-	٣,٤٦٠,٠٠٠	
	١٩٧٥	تل أبيب	-,٣٥٤,٠٠٠	٣٠
		حيفا	-,٣٦٠,٠٠٠	
		القدس	-,٣٣٥,٠٠٠	
مصر	١٩٧٧	-	٣٨,٧٤٠,٠٠٠	
	١٩٧٥	-	٣٧,٢٣٠,٠٠٠	

البلد	السنة	الهدف	عدد السكان بالملايين	نسبة سكان الأهداف إلى مجموع السكان العام
	١٩٧٥	القاهرة	٥,٩٢١,٠٠٠	
		اسكندرية	٢,٣٢٠,٠٠٠	
		الجيزة	-,٨٩٣,٠٠٠	٢٥
		اسوان	-,٢٥٨,٠٠٠	
سوريا	١٩٧٧	-	٧,٨٤٠,٠٠٠	٢٨
العراق	١٩٧٥	-	١١,٩١٠,٠٠٠	٢٣
الأردن	١٩٧٦	-	٢,٧٨٠,٠٠٠	٣٨
السعودية	١٩٧٧	-	٩,٥٢٠,٠٠٠	٢١
ليبيا	٧٥/٧٤	-	١,٩٤٠,٠٠٠	٤١

ويكشف المؤلف عن الأهداف وأهميتها في النقاط الآتية:

١ - إن الدول المنتجة للنفط تعتمد معظمهـا على مـورد واحد فقط، وإذا مـا هوجم هـذا المورد فسيؤثـر ذلك بشكل حاسم على مستقبلها.

٢ - التركيز على ضرب التجمعات السكانية للدول العربية.

٣ - ضرب سد الفرات في سوريا والعراق، والتركيز على ضرب السد العالي في مصر.

٤ - تدمير المراكز العلمية والتجارية والفنية والصناعية والأكاديمية والعسكرية في الدول العربية.

٥ - تدمير القاهرة والإسكندرية والجيزة وأسوان بقنابل نووية يعني تدمير مصر نهائيا، ويشير المؤلف في معرض دراستـه لهذه الأهـداف إن التخبط الإداري لمصر في مجال ازدحـام مدنها بـالسكان وعـدم إنشاء مجتمعـات جديدة يعطي فرصة كبيرة لإسرائيل في تدمير التجمعات البشرية لمصر.

والمأساة في تحليل المؤلف أنه يتخيل أن وقوع حرب من جانب إسرائيل سيجعل الدول العربيـة كلها تقف في انتظار الإبادة والتدمير دون أي حركة؟

ومن بين ثنايا سطور هذا الفصل يكشف المؤلف ـ دون قصد ـ عن نقاط الضعف لدى الكيان الصهيـوني إذا ما وقعت حرب نووية في المنطقة منها:

١ - ان الكيان الصهيوني لا يملك عمقاً استراتيجياً.

٢ - ان شبكات الدفاع الجوي العربي في وسعها اصطياد الطائرات الحاملة للسلاح النووي.

٣ - ان التفكير في قتل سكان الكيان الصهيوني حتى بأسلحة تقليدية أمر لا تستطيع إسرائيل تحمله.

٤ - ان الدول العربية تمتلك صواريخ تقليدية في وسعها تدمير أجهزة إطلاق الأسلحة النووية في إسرائيل.

ويضع المؤلف ضمن حسابـاته أنـه من المحتمل إن يبادر العرب إلى القيـام بحرب وقـائية ضـد إسرائيل عندما يتم (التأكد) من امتلاكها للسلاح النووي، ولعلها أصدق عبارة قالها المؤلف في كتابه إذ قال: (إن الدول

العربية متفرقة ومتناحرة وليس في وسعها الاتحاد وتناسي خلافاتها لمواجهاتنا).

بعد ما تقدم يقرر المؤلف أن الدول العربية إذا لم تتمكن من امتلاك السلاح النووي فإنها تملك الآن أسلحة كيماوية وجرثومية، وفي وسع هذه الأسلحة أن تلحق الدمار بإسرائيل.

ثم يتحدث المؤلف في تحليل استراتيجي هام عن القدرات النووية لمصر والعراق وليبيا وسوريا والباكستان. ويتحدث المؤلف عن (أن تدمير المفاعل النووي العراقي كان أمراً ضرورياً لا يحتمل النقاش) ويكشف المؤلف عن حقيقة أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت على علم مسبق بضرب المفاعل النووي العراقي.

ويختتم الفصل الثاني صفاته بأن العرب ربما يمتلكون السلاح النووي على مدى سنوات قادمة وعلى العالم والقوى العظمى في العالم أن تمنع العرب من امتلاك السلاح النووي؟

الفصل الثالث (١١٥-١٥٣) :

عنوان هذا الفصل هو (سلام وأسلحة نووية) ويحاول المؤلف إثبات أن وجود أسلحة نووية لدى إسرائيل وحدها سوف يحقق السلام، بل ويقرر المؤلف مستشهداً بآراء العديد من المفكرين والمحللين العرب أنه إذا عادت إسرائيل إلى الحدود الدولية وانسحبت من الأراضي التي احتلتها ١٩٦٧ فإنه في وسع إسرائيل وقتها أن تعلن عن امتلاكها للسلاح النووي وأنها سوف تستخدمه إذا ما تهدد وجودها.

ولكن المؤلف يقول (من شبه المؤكد أن قدرة نووية إسرائيلية لن تردع العرب عن شن حرب تقليدية سواء أكانت حرباً متحركة أو حرب استنزاف بهدف استعادة المناطق التي احتلتها إسرائيل في حرب الأيام الستة) ولكنه يعود بعد ذلك إلى سياسة التهويل وزرع الرعب في الإنسان العربي فيقرر أنه حتى لو شن العرب حرباً تقليدية فسوف ندحرهم؟

ويمضي الفصل الثالث في وجوب أن تكون إسرائيل (إسرائيل نووية) حتى عندما ينسحب الإسرائيليون من الأراضي المحتلة فوقتها إذا تعرضت إسرائيل لعدوان عربي حينئذ تدمر إسرائيل العرب بقنابلها النووية.

وينتقل المؤلف بعد ذلك إلى التهديد المستتر ضد المملكة العربية السعودية عن طريق ما قاله المؤلف من أن إسرائيل إذا قامت بتحييد السعودية فإن إسرائيل لن تقترب من الأماكن الدينية الإسلامية للسعودية.

ثم يعقد المؤلف مقارنة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي وموقفها من إسرائيل إذا ما امتلكت سلاحاً نووياً، ثم يتناول الكتاب الحديث عن (الإرهاب) العربي الفلسطيني ويعترف المؤلف أن ما تقوم به منظمة التحرير الفلسطينية يسبب أرقاً دائماً لإسرائيل ويقول بالحرف الواحد (إن السلاح النووي الإسرائيلي لن يكون له أي تأثير على (الإرهاب الفلسطيني).

ثم يعرج الكتاب إلى الحديث عن الدولة الفلسطينية ـ إذا قامت ـ وكيف أنها ستكون بمثابة نقط تهديد وانطلاقات متقدمة ومتطورة ضد إسرائيل.

وإجمالاً فالمؤلف يركز على نظريته من أن إسرائيل يجب أن تستخدم سلاحها النووي ضد العرب إذا ما

فكروا في (طرد) إسرائيل من الأراضي المحتلة، وإذا ما فكروا في إنشاء دولة فلسطينية.

الفصل الرابع ١٥٥- ١٨٨ :

الفصل الرابع عنوانه هو (شرق أوسط نووي ـ أخطار) وفيه يرد الكاتب على مجموعة من الأسئلة وضعها عن تفكير زعماء الشرق الأوسط، وخطر دمج السلاح النووي في استراتيجيات القتال، وعدم نجاح إسرائيل في خلق توازن بينها وبين العرب، والحسابات السياسية إذا ما أصبح الشرق الأوسط نوويا، والإشراف على السلاح النووي، وإمكانية أن يشجع انتشار الأسلحة النووية على حصول الفلسطينيين على السلاح النووي.

ويحلل المؤلف شخصية الرئيس جمال عبد الناصر، والعقيد القذافي، وعيدي أمين رئيس أوغندا السابق ثم يعرج إلى الحديث عن السلاح النووي في استراتيجيات القتال ومدى موافقة القوى العظمى في المنطقة على إدخال السلاح النووي، ويعقد المؤلف مقارنات علمية واستراتيجية ممتدة توضح موقف الصين والاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة وفرنسا وحلف الأطلسي وغير ذلك.

ويشير المؤلف ـ في خبث ـ إلى أن إدخال السلاح النووي للدول العربية سوف يخلق عندها نوعاً من الاستقطاب وليس توحيدها ضد إسرائيل، ويورد استنتاجات من أن الدول العربية أعربت عن مخاوفها من امتلاك العراق للسلاح النووي، وأن الدعم العربي لباكستان من أجل منع تعاون بينها وبين ليبيا.

ينتقل المؤلف بعد ذلك إلى مسألة الإشراف على السلاح النووي وكيف أن إسرائيل تعارضها لأنها من الممكن أن تكشف أسرار السلاح النووي الإسرائيلي، وأنه في وسع (الإرهابيين) امتلاك السلاح النووي دون تعرضهم للإشراف عليه.

وتحت عنوان جانبي في نفس الفصل بعبارة (إرهاب نووي) يقول المؤلف:
(إن الخطر الذي لا يمكن تقدير نتائجه، هو حصول رجال «الإرهاب» الفلسطيني على أسلحة نووية واستخدامها أو التهديد باستخدامها ضد إسرائيل) ويكشف المؤلف عن أن فلسطيني واحد إذا كانت بحوزته قنبلة نووية في وسعه في الضربة الأولى أن يقتل ٩٠٠٠ شخص في تل أبيب وحدها ولا يدع المؤلف الفرصة تمر فيشير إلى أن ليبيا دولة تساعد الإرهابيين وقد تزودهم بأسلحة نووية ويثير الكتاب العديد من القضايا حول هذه القضية، ويستثمر الكتاب عدة مواقف تأييد ليبية للثورة الفلسطينية فيسميها مساندة للإرهاب؟

الفصل الخامس ١٩١ إلى آخر الكتاب

الفصل الخامس من الكتاب – وهو الفصل الأخير – يحمل عنوان (رد الدول العظمى) وقد خصصه المؤلف لتبيين رد الولايات المتحدة الاميركية والاتحاد السوفيتي على ادخال اسلحة نووية إلى الشرق الاوسط. ، ويكشف المؤلف عن ضرورة عدم استفزاز الاتحاد السوفيتي نووياً أو عدم ضرب دولة عربية متحالفة معه، بل يستشهد المؤلف بالعديد من آراء المحللين العسكريين من أن أية قوة نووية اسرائيلية سيتم تحييدها من قبل الاتحاد السوفيتي بتهديدات نووية مضادة. ويؤكد المؤلف أن الاتحاد السوفيتي في وسعه تزويد مصر والعراق وسوريا ولبيا باسلحة نووية ويشرف عليها إذا اعلنت اسرائيل امتلاكها للسلاح النووي. ويتجاوز المؤلف كل

الافتراضات الحقيقية ليحاول ترديد نغمة ان قتل الاتحاد السوفيتي لـ ٣ مليون اسرائيلي إذا ضرب الاتحاد السوفيتي اسرائيل نووياً أمر قد يسبب افول نجم الشيوعية نهائياً.

ويثير الكتاب ضجة عن تقرير استخباري تلقته الولايات المتحدة الامريكية في ٢٥ تشرين الأول ١٩٧٣ من أن سفينة سوفيتية وصلت إلى الاسكندرية وعندما عبرت السفينة مضايق البسفور شوهد في السفينة «تسرب نيوترون» الأمر الذي يشير إلى وجود اسلحة نووية فيها.

أما عن رد الولايات المتحدة الامريكية فان المؤلف وهو يعترف بوجود علاقة خاصة للغاية بينها وبين امريكا إلا ان الولايات المتحدة غير راغبة في ادخال السلاح النووي إلى المنطقة، ومن ثم فانها - أي الولايات المتحدة - قد توقف كل مساعدة اقتصادية وعسكرية لاسرائيل الأمر الذي يعطل اسرائيل تماماً بل ويجعلها تتخلف حتى عن التوازن العسكري للاسلحة التقليدية بينها وبين الدول العربية.

ويتطرق المؤلف بعد ذلك إلى الحديث عن الدول العربية المحتمل امتلاكها سلاحاً نووياً ويثير الكتاب هجوماً مقصوداً على الباكستان - رغم أنها خارج المنطقة العربية - لسعيها المتواصل للحصول على السلاح النووي الذي يمكن أن تكون قد انتجته فعلاً، أو أنها قد تكون أعطت منه لبعض الدول العربية الاسلامية.

وينهي الكتاب صفحاته بتبني المؤلف استمرارية لسياسة الغموض النووي التي تلف اسرائيل بها تصرفاتها السياسية والعسكرية في الآونة الحاضرة، ولكنه يطالب في النهاية بوجوب ان تعلن اسرائيل علنا عن امتلاكها السلاح النووي وايجاد مبررات للادارة الاميركية حتى تتفادى غضب واشنطن على تل أبيب كما يعتقد المؤلف، أو أن تنتظر اسرائيل إلى أن تمتلك دولة عربية أو دولة اسلامية سلاحاً نووياً واحداً فتعلن وقتها عن الخيار النووي الاسرائيلي العلني.

كلمة أخيرة:

لعلي في نهاية مراجعتي لهذا الكتاب أؤكد دعوتي أنه كتاب هام يحوي حقائق خطيرة وتوقعات مستقبلية أخطر، فالكتاب لمؤلف اكاديمي بارز في جامعة الكيان الصهيوني، وقد أورد بيانات ومعلومات هامة تعكس النظرة الاسرائيلية النووية باعتبارها (الحل النهائي) للصراع ضد الدول العربية.

أما عن الكلمة الأخيرة عن الكتاب فانه يمكن تسجيل الملاحظات الآتية:

١ - ان الكتاب على الرغم من محاولته زرع الرعب في قلب الانسان العربي وتطويعه لمخاوف نووية اسرائيلية إلا أن الكتاب كشف عن نقاط ضعف كثيرة وثغرات استراتيجية هامة يمكن دراستها والتعرف عليها خلال الصراع المحتمل المقبل.

٢ - ان الكتاب أورد احصائيات وبيانات وارقاماً حديثة تماماً وان غلب على تلك الاحصائيات محاولة المؤلف (عملقة) الكيان الصهيوني و(تقزيم) العالم العربي.

٣ - ان المؤلف أورد مجموعة كاملة من الآراء الغربية والشيوعية والمحايدة وخرج من مضمونها بآرائه التي ضمنها كتابه (الخيار النووي الاسرائيلي) وقد نهج المؤلف المنهج الاكاديمي الموثق مما يدل على حسن اطلاعه ودقته - رغم انحيازه العنصري للكيان الصهيوني - وفي هذا إشارة هامة إلى وجوب العناية والاهتمام

الكامل بكل ما ورد في كتابه.

وختاماً..

فإننا لن نمل من الدعوة إلى اولياء الأمر في مجتمعاتنا على ضرورة اليقظة والاستيقاظ من هذا السبات العميق، فالكيان الصهيوني قد ثبت بكل الشهادات العلمية والغربية والشرقية أنه يمتلك السلاح النووي. وأنه من غير المعقول أن نظل نواجه الكيان الصهيوني بكلمة متفرقة وصفوف ممزقة ورأى مختلف وقوة متنافرة متباعدة وفكر متخلف.

أن العدو الصهيوني يحمل تحت إبطيه قنابل نووية، وفي القريب العاجل سيكون الكيان الصهيوني واقفاً تتقدمه سياج نووية خطيرة ومدمرة..

ان الامانة تقضي على كل المسئولين في وطننا العمل فوراً على امتلاك السلاح النووي، لا لندمر به اسرائيل، ولكن لتحقيق نظرية ردع نووية..

ان اسرائيل لن تحذرنا بأنها سوف تقصفنا بقنابلها النووية، وقد نقبل الغفلة والتواكل في أمور كثيرة، ولكن لا نستطيع أن نقبل الغفلة في أمر يهدد وجودنا وكرامتنا وشرفنا ومواردنا واجيالنا..

أما إذا استمرت الغفلة، واستغراقنا في الاحلام الوردية، والتعلق بالاماني، فان الاماني هي بضائع الحمقى، وأنها ستكون جريمة لن يغفرها الله تبارك وتعالى لنا عندما نقف هكذا ندور في حلقات دبلوماسية مفرغة، وعدونا قد وضع يده على زر الاطلاق منتظراً قرار قيادته السياسية لابادة الوطن العربي الكبير..

مراجعة : معالي عبدالحميد حمودة

كاتب وباحث إعلامي ـ مصر

بيرتون ل. وايت: السنوات الثلاث الأولى للحياة، ترجمة بدر العمر، الجمعية الكويتية لتقدم الطفولة العربية، الكويت ١٩٨٥، ١٧٠ صفحة.

يقع هذا الكتاب في ١٧٠ صفحة، وهو مقسم إلى ثلاثة أقسام. القسم الأول به تسعة فصول، أما القسمان الثاني والثالث فهما عبارة عن فصل واحد لكل منهما. بالاضافة إلى تقديم المؤلف وتقديم المترجم ومقدمة الكتاب.

الكيفية التي يجب أن يربى بها الأطفال، هي الميدان الذي شغل بيرتون ل. وايت منذ سنة ١٩٥٨، وبعد سبعة عشر عاماً من البحث في كيفية اكتساب الأنسان لقدراته توصل إلى قناعة مفادها ضرورة توجيه الانتباه إلى الثلاث سنوات الأولى من الحياة ففيها تتكون الدعامات الأساسية للنمو في المستقبل. إن هذه القناعة

التي وصل اليها المؤلف ما هي الا عود على بدء. فالأفكار الفرويدية عن هذه المرحلة ما زالت، رغم فقدانها لبريقها، حاضرة في الأذهان، تلك الأفكار التي تقيم وزناً كبيراً جداً لأثر الخبرات الأولى في الحياة في مجريات حياة الفرد مستقبلاً. كما أن دراسات جيزل الطولية ومثلها دراسات هافجهرست التي حددت مطالب النمو في كل مرحلة من مراحل العمر، وكذلك دراسات بياجيه في النمو المعرفي ودراسات كولبرج في النمو الأخلاقي. ودراسات هارلو وزوجته في التعلق الاجتماعي، ودراسات اريكسون في النمو النفسي الاجتماعي كلها تصب في نفس الاتجاه وتعبر عن هذه القناعة.

لقد نفذ البحث الذي قاد إلى كتابة هذا الكتاب باشراف ودعم جامعات برانديزوتفت ومعهد ماشوستس للتكنولوجيا وجامعة هارفارد. كما تم اجراؤه في منزل المؤلف على أطفاله الأربعة، ولدين وابنتين. وأود هنا أن أشير إلى دراسة مشابهة أجراها الدكتور علي عبد الواحد وافي على ابنته حيث تتبع نموها اللغوي وسجل الكثير من الملاحظات الطريفة والتي أوردها في كتابه «علم اللغة».

يتحدث المؤلف عن الهدف الرئيسي لهذا الكتاب ويحدده باعطاء صورة عن حقيقة الطفل وكيفية رعايته في الثلاث سنوات الأولى من عمره. ثم يشير إلى ثلاثة أهداف فرعية هي:

١ - تكوين شعور لدى الطفل بأنه محبوب ومحط عناية.

٢ - مساعدة الطفل على تنمية مهارات خاصة.

٣ - تشجيع اهتمامه بالعالم الخارجي.

كما يشير إلى الاطار المرجعي للبحث الذي انبثق عنه هذا المؤلف، هذا الاطار المتمثل في:

- مراقبة الأطفال الصغار وهم في أسرهم لتحديد ما يستطيعون فعله وما لا يستطيعون. وقد استغرقت هذه الدراسة ثلاث سنوات (١٩٥٨ - ١٩٦١). وقد تبين من خلال هذه المراقبة أنه حتى في الشهور الأولى من الحياة يستجيب الصغار بحماس لبعض الظروف التجريبية.

- مشروع ما قبل المدرسة الذي بدأ عام ١٩٦٥ والهادف إلى التعرف على نوعية الخبرات في الست سنوات الأولى. وقد استمر هذا المشروع طوال ٩ سنوات وقد برز من هذا المشروع ملاحظتان الأولى ما يستطيع الطفل أن يقوم به في السنوات الثلاث الأولى. والثانية أن الأسرة هي المحور الأساسي المؤثر في نتيجة أدائه. وعليه فان التربية غير النظامية التي تقوم بها الأسرة أهم من التربية الرسمية التي يحصل عليها الطفل في النظام التربوي والتعليمي الرسمي.

- مشروع هيدستارت الذي أعلنه الرئيس الأمريكي ليندون جونسون لمعالجة الفشل في التربية الخاصة بالصغار بحيث لا يدخل أي طفل المرحلة الابتدائية وهو غير مهيأ لها. وعلى أثر هذا الاعلان ازدهرت البحوث التربوية في مجال الطفولة المبكرة.

- مشروع Follow through الهادف إلى علاج الطفل تربوياً من خلال تتبع نمائه أولاً بأول.

يحتار القارىء للفصل الأول من القسم الأول فيما يريده المؤلف. فهل يريد أن يقدم للفصول التالية؟ أم يريد أن يلخص ما انتهت إليه ملاحظاته للطفل من الميلاد إلى الحبو أو ما يطلق عليه المراحل الأربع الأولى

للنمو والتي تستغرق الثمانية أشهر الأولى من العمر؟ ففي هذا الفصل يتحدث عن الأهداف الفرعية لبحثه. ويقدم بعض النصائح للوالدين ويستعرض أهم ما يمكن للطفل أن يتقنه في هذه الفترة على صعيد نموه الحسي الحركي. فلو اقتصر هذا الفصل على بيان منهجية البحث وأهدافه الرئيسية والفرعية وتركت النصائح والمهارات الملاحظة إلى الفصول التالية لكان أكثر وضوحاً وأقل اضطراباً.

ويتحدث المؤلف في الفصل الثاني عن المرحلة الأولى التي تشمل الأسابيع الستة الأولى، يشخص في البداية النمو العام للسلوك المتمثل في النوم، تفكك وعدم ترابط السلوك، قلة الحركة، الحساسية الزائدة، الابتسام، الاستشكاف البصري لليدين، النظر نحو عيون الشخص المقابل، رفع الرأس، الأمساك بالشيء ووضعه في الفم، التتبع البصري، وضع قبضة يده في فمه، الامساك بالشيء والنظر إليه، التمييز بين الأصوات. كما يشير إلى أبرز اهتمامات الطفل في هذه المرحلة وهي: الراحة، حمله والمشي به، المص، ويختتم الفصل بجملة من التحذيرات الموجهة للآباء وهي: وضع الطفل في بيئة كثيرة المثيرات، ترك الطفل يبكى طويلاً، عدم حمل الطفل خوفاً من ايذائه أو الأفراط في إثارته، ونعتقد هنا أن المؤلف لم يغفل عما تتركه المبالغة في تنفيذ مثل هذه التحذيرات من آثار سلبية على الطفل، فحرمان الطفل من المثيرات مضر كالافراط في المثيرات، وترك الطفل يبكى طويلاً مضر كالاستجابة إلى حمله كلما بكى وهكذا...

أما الفصل الثالث فيخصص للمرحلة الثانية (من ٦ أسابيع إلى ثلاثة أشهر ونصف). يبين فيه النمط العام للسلوك في هذه المرحلة والمتمثل في: السيطرة على الرأس والجسم، الابتسامة الاجتماعية، النظر المتفحص لوجوه الكبار، الزيادة في القوة، التحديق في اليد، حب الاستطلاع، تناسق السلوك، اختفاء الصورة الميكانيكية للسلوك، القدرة على التركيز البصري في كل المسافات، يدفع برجليه بقوة وبصورة متكررة. أما اهتمامات الطفل الأساسية في هذه المرحلة فتنحصر في النظر، المضغ، الاصغاء، الاحساس والشعور، التمارين الحركية، ومما يلاحظ على هذا الفصل أن المؤلف عندما يتحدث عن السلوك الحركي مثلاً يذكر خصائص هذا السلوك في المرحلة الأولى ويتدرج إلى المرحلة الثانية. وكان من الأفضل لو اقتصر على المرحلة الثانية ما دام الفصل الحالي مخصصاً لها كي يسهل على الآباء الاستفادة من ملاحظاته بشكل أفضل.

في الفصل الرابع ينتقل المؤلف إلى المرحلة الثالثة (٣ ١/٢ شهر إلى ٥ ١/٢ شهر). ويسير بنفس طريقته في الفصلين السابقين حيث يبدأ بتحديد الخصائص العامة للسلوك في هذه المرحلة، فيشير إلى أن الطفل يظل مستيقظاً نصف فترة اليقظة مما يتيح له فرصة القيام بأعمال مختلفة، وتغلب عليه السعادة وهو يقوم بتلك الأعمال خاصة بحضور الأم. وتتركز أعماله على أنشطته الجسمية خاصة الأنشطة العضلية الكبرى المتمثلة في نشاط اليدين والرجلين، وكذلك الأنشطة العضلية الصغرى المتمثلة في حركات اليدين والعينين حيث يحاول أن يؤازر بين حركتي العين واليد في التقاط الأشياء، وهو في محاولاته للتآزر الحسي الحركي يستكشف ما يحيط به من أشياء، اضافة إلى هذه الأنشطة تبدأ تظهر عليه القدرة على اصدار بعض الأصوات العشوائية والاصغاء إلى تلك الأصوات، وكذلك الاصغاء إلى الأصوات التي تصدر عن قرب.

ويتفق المؤلف مع ما ذهب إليه بياجيه من تركيز على الاعتماد على العمليات الحسية الحركية للاستدلال على ذكاء الطفل في هذه المرحلة، فالطفل القادر على تحديد مكان الشيء من خلال عملية الابصار، وأن يمد يده مصوباً إياها نحو هذا الشيء، ثم يلتقط ذلك الشيء ويبدأ بتقليبه وتفحصه وقد يضعه في فمه، مثل هذا الطفل يعتبر طبيعياً من حيث قدرته العقلية العامة.

وتظهر بوضوح في هذه المرحلة ابتسامة الطفل المعبرة عن سعادته، كما أنه يمكن أن يستجيب للدغدغة بنوع من القهقهة، وقد يعود سبب هذه الاستجابة إلى نوع من الاشراط الاجتماعي.

ويوصي المؤلف في نهاية هذا الفصل الوالدين بالاهتمام بتنمية ذكاء الطفل من خلال تعريفه بأشياء كثيرة ويمكنه تفحصها أو التعامل معها بصرياً ويدوياً وكذلك تنمية سعادة الطفل باللعب معه ومناغاته مع تجنب القماط كي تتيح له حرية الحركة. ويمكن الاستعانة ببعض الأدوات المفيدة لتنمية الطفل في هذه المرحلة مثل: المرايا، الألعاب المتنقلة، ألعاب السرير، مقعد الطفل.

في الفصل الخامس يتناول المؤلف المرحلة الرابعة (٢/١ ٥ - ٨ شهور) في هذه المرحلة ينمي الطفل مهاراته السابقة ويجود بالتالي آداءاته السلوكية فيميل إلى اللعب بالأشياء الصغيرة. وتحريك رجليه وساعديه والأنقلاب بجسمه، والجلوس دون مساعدة، والحبو، والانشغال بالأصوات، ويبدي خوفاً من الغرباء وتعاطفاً مع الوجوه المألوفة لديه.

يعتبر المؤلف أن نظرية بياجيه في النمو المعرفي هي الأساس في الاستدلال على النمو المعرفي للطفل في هذه المرحلة. ومن المؤشرات الدالة على هذا النمو: اهتمام الطفل بالاشياء العينية بعد أن كان في المرحلة السابقة يهتم فقط بتحريكها. فعندما يسقط ملعقة من على كرسيه يلاحظ أين تذهب هذه الملعقة. كما أنه يهتم بالعلاقات السببية بمعنى أنه يتابع ويهتم بنتائج أعماله. فهو يلاحظ ماذا يحصل لكرة كبيرة الحجم عندما يقوم بدفعها أو ماذا يحدث للباب عندما يدفعه. أما المؤشر الثالث الدال على النمو المعرفي للطفل فبروز قدرته على التذكر المحدود. فاذا أخفينا شيئاً أمام ناظري الطفل تحت منديل فقد يحاول البحث عن هذا الشيء. وفي هذه النقطة بالذات يشير المؤلف أن ذاكرة الطفل في هذه المرحلة محدودة جداً وستتضح هذه القدرة في المرحلة القادمة.

من الناحية الانفعالية يطرأ على الطفل تغير ملحوظ يتمثل في تقلب مزاجه. فقد يتحول من الضحك إلى البكاء وبالعكس بشكل سريع وسهل. ويشير المؤلف إلى أن هذا التحول المفاجيء والسريع يدل على نقص في الذاكرة.

أما من الناحية اللغوية فان الطفل ينجح في الربط بين بعض الألفاظ ومدلولاتها خاصة اسمه، وكلمة ماما، بابا، مع السلامة، ولكن يصعب عليه الاستجابة للتعليمات أو الأوامر.

ويختتم المؤلف هذا الفصل بتوجيه الانتباه إلى طرق تنمية ذكاء الطفل ونذكر منها:

توفير أشياء صغيرة ومناسبة ليلعب بها، جعله يمارس بعض الأعمال الميكانيكية ليرى أثر فعله عليها مثل دحرجة كرة كبيرة، اطفاء المصباح واشعاله، دفع الباب أو غلقه... الخ. خلق مشكلات بسيطة مثل: وضع شيء أمامه لالتقاطه، تخبئة الأشياء... الخ. ومن الألعاب المفيدة في هذه المرحلة: ألعاب تعلق في سرير الطفل، المرايا، الدمى المحشوة، الكرات، العاب صغيرة للتجميع، العاب يمكن رصها أو تثبيتها، مقعد الطفل، جهاز المشي، كما يوصى المؤلف بالابتعاد عن استخدام الحباسة Play Ben.

في الفصل السادس وفي حديثه عن المرحلة الخامسة (٨ - ١٤ شهراً) يبدل المؤلف طريقته في عرض نتائجه وما يراه لازماً لطفل هذه المرحلة. حيث يبدأ بالإشادة بهذه المرحلة ويعطيها أهمية متميزة. ثم يتحدث

عن تأثير أسلوب الرعاية في الطفل، فالاهداف التربوية. فمعقوات الانجاز الجيد لتلك الأهداف، ثم السلوك العام للطفل في هذه المرحلة والممارسات التربوية التي ينصح بها والأدوات المناسبة في هذا العمر، وأخيراً الأم العاملة ما لها وما عليها.

ونعتقد أن هذا الفصل رغم أهميته إلّا أنه قد يربك القارىء. وحبذا لو سار الباحث على نفس منهجه السابق. ومهما يكن من أمر فان الخصائص العامة لسلوك الطفل في هذه المرحلة تتمثل في: الدافع المتميز لحب الاستطلاع اتقان الكثير من الحركات مثل: الحبو، التسلق، الوقوف ومحاولة المشي التحديق بالأشياء، الاستجابة الأولى للكلمات، ازدياد الاهتمام بالأم، استخدام الفم في التعامل مع الأشياء المختلفة، الفوضى وعدم الرقابة، الصداقة والمودة، الخجل، والخوف من الغرباء.

يوصي الباحث بالتركيز على تحقيق الأهداف التربوية التالية. النمو اللغوي، حب الاستطلاع، النمو الاجتماعي، الاهتمام بمكونات الذكاء، ألّا أنه يحذر في نفس الوقت من المعوقات التي تحول دون تحقيق هذه الأهداف. ومن أهم تلك المعوقات: عدم معرفة الزوجين بطرق التعامل مع الأطفال، خوف الأم وقلقها على الطفل، الانزعاج مما يحدثه من تلف وفوضى في البيت، عناد الطفل ورفضه لأقل التعليمات، عدم توفر متخصصين لارشاد الأمهات للعناية بأطفالهن. وعليه يوضي المؤلف الوالدين بضرورة توفير الأمن والأمان في المطبخ وقاعات المعيشة والحمامات حتى لا يتعرض الطفل لأي تسمم أو أخطار. كما تجب حمايته من الأخوة الأكبر سناً خاصة إذا ما وجد له أخ يكبره بسنتين وغالباً ما تكون العلاقة بينهما غير ودية، ولذا يمكن أن يعتدي الأخ الأكبر عليه. كما تجب حمايته من صعود السلالم، وازالة أية أخطار من فناء المنزل وابعاد أدوات المنزل الحادة عن متناول يده.

ثم يتحدث المؤلف عن الأدوات المناسبة لهذا العمر فيذكر: الألعاب مثل: لعبة بشكل حمام به ماء، الكرات البلاستيكية القابلة للنفخ والمتعددة الألوان، الدمى الصغيرة الحجم، وعاء بلاستيكي وأشكال صغيرة يمكن وضعها في الوعاء وتفريغها... الخ. كما ينصح المؤلف بالشروع في اقتناء القصص خاصة تلك الكتب والمجلات ذات الأوراق السميكة، والا ننزعج إذا ما قطعها الطفل وحاول مضغها.

ومما ينبه المؤلف إلى تجنبه: التعليم الاجباري، تطبيق تلك البرامج التي تهدف إلى تعليم الطفل في هذه السن القراءة، وكذلك تجنب استخدام الحباسة، أو قراءة قصة له وهو غير مهتم بذلك. كما يشير إلى ضرورة اهتمام الأم بالطفل، والتفاعل معه، كما يمكن للأب أن يلعب دوره في النمو الاجتماعي للطفل ويخفف عن الأم خاصة، إذا ما كانت تعمل، ثقل المسؤولية. كما يوصي بضرورة الابتعاد عن التدليل الزائد والافراط في التغذية.

ثم ينهي الفصل بالاشارة إلى السلوكيات التي تعلمه بداية المرحلة التالية.

ولعل ما يلاحظ على هذا الفصل أنه أغنى من حيث النتائج التي عرضها بالنسبة للفصول السابقة. وأنه استغرق فترة ستة شهور من عمر الطفل تعامل معها المؤلف كفترة واحدة. ويبدو أن ملاحظة الطفل في هذه المرحلة أكثر دقة. كما أن الطفل يكون أكثر قدرة وميلاً على ابداء سلوكيات واضحة في جميع النواحي العقلية والانفعالية واللغوية والحركية بالقياس مع المراحل السابقة. من ناحية أخرى فان إطار العلاقات الاجتماعية في هذه المرحلة يتسع شيئاً فشيئاً، وتظهر حاجات أكثر تطوراً للطفل مثل حاجته إلى تعلم اللغة والمشي وتسلق

السلالم. . . الخ في نفس الوقت تنشغل عنه الأم فلا يحظى بنفس العناية التي كان يحظى بها في المراحل السابقة ويدعم المؤلف هذا الانشغال باعتقاده أن القليلين من الأمهات والآباء هم الذين يقومون بدورهم الحقيقي ابتداء من هذه المرحلة.

في الفصل السابع يتحدث المؤلف عن المرحلة السادسة (١٤ - ٢٤ شهراً). حيث يشير إلى مجموعة ملاحظات منها: سيطرة السلوك غير المرتبط بالطابع الاجتماعي مثل تركيز النظرات والخبرات الاستكشافية وخبرات الاتقان. السلوك غير الغرضي حيث يقضي ٣٠٪ من وقته في حالة خمول وتوقف أو كسل، الوقت الضائع أي ذلك الوقت الذي يقضيه الطفل مقيداً في الحباسة أو ينتظر في السيارة، النظر والاستماع إلى اللغة والحديث سواء أكانت صادرة عن أشخاص أو أشياء مثل التلفزيون أو الراديو، كما يلاحظ المؤلف أن أنشطة الطفل الأول تتركز على الاستكشاف، مشاهدة التلفاز، اللعب خارج البيت خاصة الأرجوحة واللعب بالماء.

أما الطفل الثاني فتتاح له فرصة التعامل مع الأخ الأكبر ومنافسته في اكتساب عطف الأم واهتمامها وما تتركه هذه المنافسة من أثر سلبي أحياناً على الطفلين لذا ينصح المؤلف الوالدين بضرورة المباعدة بين الولدين الأول والثاني في حدود ثلاث سنوات على الأقل.

ثم يتحدث المؤلف عن أهداف هذه المرحلة ويلخصها في التأكيد على بعض المهارات المنتقاة مثل القدرات الاجتماعية والتمسك بجذب اهتمام الآخرين، التعبير عن عاطفته نحو الكبار، التعبير عن عاطفته نحو الكبار. . . الخ. والقدرات غير الاجتماعية (القدرة على التجريد. . . الخ). وكعادة المؤلف يشير إلى الممارسات التربوية المرغوب فيها مثل: التغلب على العناد، تنمية لغة الطفل، تنمية حب الاستطلاع، الاهتمام بمكونات الذكاء وبجوانب الاتقان لدى الطفل. ويظل المؤلف متأثراً بأفكار بياجيه في النمو المعرفي في هذه المرحلة أيضاً. كما أنه يتجاوز هذه المرحلة في حديثه عن أكثر من جانب من جوانب الذكاء ليتحدث عن المراحل التالية من النمو مما يخلق بعض الاضطراب لدى القارىء. كما يمكن للوالدين الاستفادة من المواد المناسبة للطفل في هذه المرحلة والواردة في ص ١١٤ من الكتاب. وكذلك الاستفادة مما يحذر منه المؤلف من ممارسات تربوية مثل السماح لحالات الهياج العصبي، فرض رغبات الكبار على الطفل، التدرب على الحمام قبل الأوان، التغذية الزائدة. ويحذر المؤلف من استخدام الألعاب ذات المفاتيح التي تدار يدوياً والدراجة ذات العجلات الثلاث، والأشياء الخطرة.

ويخصص المؤلف الفصل الثامن للحديث عن آخر مرحلة (٢٤ - ٣٦ شهراً). ويؤكد أن اهتمامات الطفل في المرحلة السابقة. والأهداف التربوية تستمر هي هي في هذه المرحلة مع ظهور اهتمامات جديدة مثل: الانشطة الابتكارية (الرسوم الأولى، بناء من مكعبات. . . الخ). انشطة التظاهر (مواقف تخيلية)، الاهتمام بالتلفاز خاصة الرسوم المتحركة. وعليه ينصح المؤلف بمتابعة استخدام نفس الممارسات التربوية للمرحلة السابقة ويحذر. في نفس الوقت من المغالاة في التأكيد على النمو العقلي والالعاب التربوية غالية الثمن. التدليل الزائد عدم الأشراف على اللعب الجماعي.

أما الفصل التاسع فيخصصه المؤلف لمراجعة النمو التربوي للطفل في السنوات الثلاث الأولى من عمره. وهو تلخيص للفصول السابقة. وقد قام المؤلف باعداد جداول تلخص كل ما طرحه من أفكار وما توصل إليه من نتائج. ومن اللافت للنظر أن هذه الجداول تقع ابتداء من ص ١٥٦ في حين أن حديثه عنها في الصفحات

من ١٣٤ - ١٣٦. ولعل ذلك خطأ في الترتيب. وأن لم يكن كذلك فمن الأفضل أن تكون الجداول مع الفصل التاسع. ويمكن للوالدين الاستعانة بهذه الجداول لتحديد مسار نمو طفلهم ومعرفة أين تقع الاعاقة أن وجدت.

بانتهاء الفصل التاسع ينتهي القسم الأول من الكتاب ليبدأ القسم الثاني (ص١٣٧ - ١٥١) يعرض فيه المؤلف بعض الانطباعات التي خرج بها من دراسته هذه فيشير إلى مشروعية قلق الآباء على الأبناء في السنوات الثلاث الأولى من أعمارهم، وهو نتاج جهلهم بخصائص النمو المبكر للطفل ودليل على وعيهم بمسؤولياتهم. كما يشير المؤلف إلى أهم ما يميز هذه المرحلة من النمو وهو الاختلاف والتباين في ظهور السلوك المبكر من طفل إلى آخر. ومن المهم للمربي أن يعرف المدى الزمني الذي تظهر فيه قدرة معينة أو سلوك معين.

بالاضافة إلى هذين الانطباعين يعرض المؤلف في هذا الفصل اختبارات الأطفال التي تقيس خصائص النمو العامة، النمو اللغوي، حب الاستطلاع، الذكاء .... الخ. ومن المفيد للمربين أن يعرفوا أن الكثير من جوانب النمو يمكن قياسها والتعرف عليها. ثم يختم هذا القسم بالحديث عن خدمات الطفولة ومن يقوم بها فألحّ على دور الأبوين، الأطباء، الاخصائيين الاجتماعيين دور الحضانة، الاخصائيين النفسيين، في تسهيل عملية النمو للأطفال. كما يتوقع المؤلف أن يزداد الاهتمام خلال العقدين القادمين بهذه السنوات من عمر الطفل، فتقدم المدرسة الثانوية مقررات حول النمو المبكر للأطفال وتربيتهم، وتهتم الصحافة ووسائل الاعلام الأخرى بهذه المرحلة، كما يتوقع تقدماً مضطرداً لمهنة طب الأطفال، وسوف تستمر الأسرة في كونها المسؤول الأول عن التربية الأولى للطفل.

ويختتم المؤلف كتابه بقسم ثالث عبارة عن صفحة واحدة تفيض حماساً للطفل في سنواته الثلاث الأولى. كما يورد في الصفحات من ١٦٥ -١٧٠ الكثير من مواد القراءة حول تربية الطفل يمكن أن تفيد من يريد التوسع في هذا الموضوع.

كلمة أخيرة:

- **ان هذا الكتاب قد أضاف للمكتبة العربية في ميدان التربية المبكرة للطفل اضافة مميزة، ونعتقد أنه مفيد للاباء والأمهات ليتعرفوا أكثر على خصائص نمو طفل هذه المرحلة. كما أنه مفيد للمربين أطباء كانوا أو اخصائيين نفسيين أو اجتماعيين أو مربين في دور الحضانة. كما أنه يمكن أن يكون نقطة انطلاق لدراسات أخرى لكل المتحمسين للتعمق أكثر في السنوات الثلاث الأولى من حياة الطفل.**
- **نصيحة سريعة أوجهها للأباء والأمهات إذا ما تناولوا هذا الكتاب، أن يهتموا بقراءة الفقرات الخاصة بالممارسات التربوية المرغوب فيها وتلك المرغوب عنها. وأن يتذكروا أن هذا الميدان ما زال بكرا وأن بامكانهم أن يبتكروا من الوسائل المفيدة لتنمية قدرات ابنائهم الشيء الكثير.**
- **ان الجداول التي أوردها المؤلف في نهاية الكتاب وسيلة جيدة للتعرف على مسار نمو الطفل وتحديد الخلل الطارىء إن وجد.**

مراجعة : محمد عودة

كلية التربية ـ جامعة الكويت

عرض لندوة رابطة التربية الحديثة - القاهرة «غزو ثقافي أم تبعية ثقافية ؟»

عبد اللطيف محمود محمد
المركز القومي للبحوث التربوية ـ القاهرة

عقدت رابطة التربية الحديثة بالقاهرة في أواخر أبريل سنة ١٩٨٥ ندوة ثقافية حول موضوع هام يشغل جل اهتمام الواقع الثقافي المصري والعربي على السواء وهو موضوع الغزو الثقافي، ورابطة التربية الحديثة من الجمعيات العلمية المهتمة بقضايا الفكر عامة وقضايا الفكر التربوي بوجه خاص وينتمي لعضويتها العديد من كبار رجال التربية في الجامعات المصرية.

شمولية الحوار . . .

ولتحقيق الشمول الكافي لتغطية مثل هذا الموضوع الهام حرصت الرابطة على دعوة العديد من المتخصصين في مجالات مختلفة ولبى الجميع الدعوة، فكان الدكتور مراد وهبة ممثلاً للفلسفة والدكتور عبد الباسط عبد المعطى ممثلاً لمجال علم الاجتماع والدكتورة عواطف عبد الرحمن عن مجال الإعلام والدكتور على فهمي ممثلاً لمجال القانون والدراسات الاجتماعية والجنائية.

وتبدأ الفلسفة من الإنسان

وعرض الدكتور مراد وهبه رأيه في القضية منطلقاً من نقطة أساسية ليست محل خلاف وهي أن الإنسان يعد الكائن الوحيد المتميز في علاقته بالطبيعة بأنها علاقة رأسية لا أفقية، أي أن الإنسان يتعامل مع الطبيعة بشروطه هو لا بشروطها هي ويحاول إخضاع الطبيعة لما يريد.

وما يريده الإنسان الآن يحققه فيما بعد «المستقبل».

معنى ذلك أن في حياة الإنسان مستويين أو وضعين:

* الوضع القائم «الآن».
* الوضع القادم «المستقبل».

والإنسان بطبيعته مجاوز لما هو قائم أي أنه يعيش دائماً وفي مخيلته ماذا سيفعل غداً، ومعنى ذلك أن إنسانية الإنسان تكمن في تحديده للوضع القادم الذي يريده.

● نفي إنسانية الإنسان . .

ويرى الدكتور مراد وهبه أن اقتصار الإنسان على العيش داخل الوضع القائم «الآن» يجعله يفقد أهم مصادر تميزه كإنسان.

إذن تغليب الوضع القادم على الوضع القائم هو تغليب للرؤية المستقبلية ولكن. . . . . !

«الرؤية المستقبلية تعد رؤية أيديولوجية»، ذلك لأنها تعد تصوراً مجاوزاً لما هو كائن ومحاولة لصنع واقع أفضل ولا يمكن تحقيق ذلك فردياً اجتماعياً في الواقع دون أيديولوجي موجه.

● الثقافة . . . الأيديولوجيا . . . .

ويضيف مراد وهبه أن الإنسان في سعيه لتحقيق هذا التصور الأيديولوجي في الواقع تتحول الأيديولوجيا إلى ثقافة وبالتالي «فالثقافة هي تموضع للأيديولوجيا» ولكن الإبداع الإنساني يكمن في الأيديولوجيا لا في الثقافة، لأن الثقافة بطبيعتها ليست قادرة على التجاوز بل هي في حاجة إلى أيديولوجيا جديدة لتقدر على التجاوز من جديد ومن هنا تصبح عملية المجاوزة عملية مستمرة لا حدود لها.

وتكون العلاقة بين الثقافة والأيديولوجيا علاقة جدلية.

لكن البعض يقع في خداع بصر حينما يرى أن الثقافة أصل والأيديولوجيات عرض.

● الثقافة . . . الانغلاق

أما عن الغزو الثقافي فيقول مراد وهبه إنها فكرة نبعت منذ طرح «شيلنجر» في كتابه «انحلال الغرب» فكرة انغلاق كل ثقافة عن غيرها، ومعنى ذلك أنه نوع من العنصرية الثقافية وهو ما يطلق عليه الآن بالغزو الثقافي.

●* الغزو الثقافي يؤدي إلى الانغلاق . .

وفي معرض هجومه على فكرة الغزو الثقافي يقول مراد وهبه بأن التمسك بتلك الفكرة يؤدي إلى انغلاق كل ثقافة على نفسها. .

● ويحاول حسم ذلك الخلاف بطرح سؤال لايخلو من البراعة مؤداه :

هل الحضارة الإنسانية متعددة أم واحدة. . ؟

ويجيب بأن الحضارة واحدة في مضمونها ومسارها العام لكنها تختلف في مستوياتها أي أن هناك داخل الحضارة الإنسانية مستوى متخلفاً وآخر متقدماً وقد تتبادل الأماكن الجغرافية تبادل هذا المستوى أوذاك دون التأثير على الخط العام للحضارة ويخلص مراد وهبه من ذلك بنتيجة هي: أنه طالما كانت الحضارة إنسانية واحدة. . . . . فأين مكانة الغزو الثقافي إذن ؟!!»

● علم الاجتماع يرى النقيض :

ويرى الدكتور عبد الباسط عبد المعطى تلك القضية من منظور مختلف فإذا كان مراد وهبه قد نظر إليها نظرة فيها تجاوز لما هو واقع فإن الدكتور عبد الباسط يلتزم في رؤيته بهذا الواقع وينطلق منه، وقد يكون ذلك الخلاف معبراً عن الخلاف بين المنهجين الفلسفي والاجتماعي أكثر منه خلاف بين الأستاذين. وينطلق د. عبد

الباسط من الواقع لدراسة تاريخ الظاهرة موضوع الندوة.

● تاريخ الظاهرة . .

يرى د. عبد الباسط أن العالم الثالث قد عاش فترة استعمار تم فيها نزح ثرواته وهدم حضارته مما نتج عنه تخلف اقتصادي اجتماعي وحقيقة الأمر أن هذا العالم الثلث عالم مخلف لا متخلف أي أن عملية تخلفه تمت مع سبق الإصرار والترصد الرأسمالي الغربي. ثم راحت الدول الاستعمارية تراهن من جديد بعد انتصار حركات التحرر العالمية على تقديم نموذج أوحد للتنمية والتقدم للعالم الثالث هو النموذج الأوربي.

ويسأل د. عبد الباسط هل النموذج الأوربي للحضارة هو النموذج الوحيد؟ وهو ينفي ذلك ويعتبر إشاعته مجرد محاولة لتزييف وعي الشعوب لأن الحضارة مرتبطة دائماً بمشروع وطني يحدد أعلاه أيديولوجيا اجتماعية ويميز أدناه ثقافة وطنية.

هناك من الحضارات بقدر ما توجد ثقافات.

والسبب عند الدكتور عبدالباسط أن الثقافة تتميز بالنسبية والاستمرارية لذلك نجد ثقافة كل مجتمع غير ثقافة المجتمع الأخر ولذلك فعلاقة الثقافة بالطبيعة تتميز بالخصوصية من مكان لآخر .

ثم يتساءل: هل يوجد ثمة اختراق لثقافة العالم الثالث . . ؟

ويرد على ذلك بأن هذا الاختراق مستمر من الدول المتقدمة لدول العالم الثالث وعرض لذلك العديد من الأمثلة سواء من مصر أو غيرها من الدول والتي تستخدم معها أساليب المساعدات والمعونات للوصول إلى أدق تفاصيل الحياة المجتمعية.

وإن حصيلة هذا الاختراق تستخدم لمصلحة الدول الأمبريالية ولمصلحة النهب الجديد للعالم الثالث والذي تقوم به الشركات «متعددة الجنسية».

●: الغزو الثقافي مقدمة للانقضاض الاستعماري دائماً . .

وترى الدكتورة عواطف عبد الرحمن أن الغزو الثقافي مهمة ضرورية لتسهيل عملية الاكتساح الامبريالي للعالم الثالث وهو أداة لازمة لإنجاح أي إنزال استعماري على شواطىء الاستقلال الوطني لأي من بلدان العالم الثالث.

●: الإعلام كأداة للغزو الثقافي . .

وتضيف الدكتور عواطف أن الإعلام جهاز خطير لأنه يلعب دوراً مهماً في عملية توجيه الوعي أو تزييفه . . ولذلك فإن الدول الاستعمارية لوعيها بتلك الحقيقة عملت على مد سيطرتها بسرعة على كل أنواعه فمثلاً نجد:

● ٢٥ وكالة إعلام عالمية تحتكر أمريكا منها ٢٣ وكالة لها أكثر من ٨٠٠ فرع في جميع أنحاء العالم.

● إن برامج المسلسلات التلفيزيونية التي تصدرها أمريكاوالدول الغربية تصدر من خلالها للعالم الثالث أسوأ ما في الحضارة الغربية من قيم ومفاهيم.

● إن الشركات الرأسمالية الكبرى تسيطر على معظم الصحف العالمية بل والوطنية في العالم الثالث من خلال الإعلانات لا بوصفها عنصراً مهماً من ناحية التمويل ولكن يشغلها لمساحات كان يمكن توجيهها لتثقيف الشعب ونوعيته.

● إن الدراسات أثبتت خطورة الإعلانات في التلفزيونات الوطنية بالعالم الثالث خاصة وأن حجم الإعلانات الأجنبية يحتل ما بين ٢٠٪ و٤٠٪ من ساعات الإرسال مما يمهد لغرس النمط الاستهلاكي لدى الجماهير.

● وتتساءل د. عواطف: كيف تواجه الغزو الثقافي. . .؟

وترى أن مهمة التصدي لهذا الغزو وتكمن في أمرين هما:

● كشف الاستعمار الجديد الذي تجسد في الشركات المتعددة الجنسية التي لا تقف عند حد نزح الثروة والخبرة من العالم الثالث بل نزح الثروة أيضاً من خلال نقل المعلومات والخبرات إلى مراكز المخابرات لتعيد توظيفها في رسم سياستها لمواجهة كل حركات التحرر أو الخلاص.

● لا بد من كسر الحاجز بين الفئات المثقفة والجماهير وذلك لأن الخلاص لن يأتي إلاّ جماعياً سواء على مستوى العالم الثالث أو مستوى الوطن الواحد.

● لسنا منطقة متخلفة . . . !

ويعترض الدكتور علي فهمي في مقدمة حديثه على أن تنتسب المنطقة العربية للعالم المتخلف لأننا منطقة حضارية وأمة عريقة ولنا من التراث ما يميزنا عن أمم ليست لها مجرد الأبجدية اللغوية. . . .

● فكرة الوسطية :

ويرى علي فهمي أن فكرة الغزو الثقافي أو الانغلاق الثقافي مرفوضة بحكم الواقع فليس هناك غزو مطلق أو انغلاق مطلق، فالمنطقة العربية لم تكن في أي يوم من الأيام منغلقة على ذاتها حتى في أيام الانحطاط وعصور الحكم المملوكي والعثماني كانت هناك صلات عديدة مع أوروبا وتشمل وثائق المحكمة الشرعية بالقاهرة تلك الحقائق والغزو الثقافي لم تنقطع محاولاته ولكن الذي يلعب الدور الرئيسي في تحجيم دوره وتأثيره هو السلطة الوطنية والدليل على ذلك أن هذا الغزو كان في أقل درجاته إبّان الحقبة الناصرية لأن السلطة الحاكمة كانت سلطة وطنية أمّا بعد ذلك فالغزو الثقافي زادت حدته وتمثل في الأبحاث المشتركة والمراكز التي ترصد الواقع المصري بكل دقائقه لمصلحة جهات أجنبية.

ويضيف الدكتور علي فهمي بأن فترة السبعينات بما شهدته من سياسة الانفتاح الاقتصادي واتفاقيات كامب دافيد قد مهدت الطريق لما نشهده من غزو ثقافي. . . . . .

● ● ●

وبعد ذلك دارت مناقشة طويلة ركزت على عدة نقاط أهمها :

- ان الغزو الثقافي حقيقة واقعة وليست مجرد خداع بصر.
- ان الدور الحقيقي للفكر الوطني هو التصدي لهذا الغزو سواء على مستوى الفعل العلمي أو الفعل الجماهيري.
- محاربة أي محاولة لاستغلال العلماء وتوظيف قدراتهم لمصلحة جهات أجنبية تعمل على إغراء تطلعاتهم ومطالبهم الحياتية مقابل المشاركة فيها لا يعود على الوطن بالخير.
- التسلح في مواجهة ذلك بوحدة الطليعة المثقفة مع الجماهير وأن تسود روح الديمقراطية والحرية كافة المجتمعات المتطلعة للتقدم.

التيارات المعاصرة في دراسة الفولكلور في دول الخليج العربي

محمد رجب النجار
قسم اللغة العربية ـ جامعة الكويت

المأثورات الشعبية في مفترق طرق (العوامل والدوافع) :

من المؤكد أن الثقافة المحلية ـ والفولكلور أبرز جوانبها ـ التي توارثتها دول الخليج العربية (العراق ـ الكويت ـ السعودية ـ قطر ـ البحرين ـ الإمارات العربية المتحدة ـ عمان) تتعرض حالياً، بعد تدفق الثروة النفطية الكبيرة، لواقع جديد يمكن أن نطلق عليه ثورة ثقافية ـ بالمعنى الاجتماعي ـ مما أدى إلى تحولات حضارية مفاجئة، انعكست بدورها في أنماط الإنتاج الاقتصادي وأساليب الحياة الاجتماعية والأبنية الثقافية والسياسية التقليدية السائدة ـ قبل النفط ـ في هذه المجتمعات التي شهدت في الآونة الأخيرة ـ ولا تزال ـ ضروباً من التحول والتغير في شتى المجالات، بتأثير تبدلات الحياة المادية المعاصرة وبفعل المؤثرات القادمة من الخارج، وكان من جراء ذلك التغير العنيف أن حدث في هذه المنطقة، ما يسميه بعض خبراء اليونسكو «التفكك الثقافي العميق» الذي كانت أجلى مؤشراته تلاشي أو اندثار المأثورات الشعبية، ولا سيما في جانبها المادي (ابتداء من اختفاء أسلوب العمل القديم المرتبط بالبحر أساساً كوسيلة تقليدية أساسية لكسب العيش، وما ارتبط بذلك من اختفاء لأدوات العمل والحرف والصناعات الشعبية، ولكثير من العادات والتقاليد المرتبطة بها، أو بعلاقات العمل والجوار. . الخ، وانتهاء باختفاء المسكن التقليدي وأثاثه وأدواته التقليدية البسيطة التي لم تستطع أن تصمد في مواجهة أحدث أدوات الرفاهية ومتع الحياة الكهربية والالكترونية).

وحسبنا أن نشير ـ مجرد إشارة ـ إلى بعض العوامل التي أصابت المادة الفولكلورية في الصميم مثل الاستخدامات التكنولوجية الحديثة والجديدة التي غزت كل بيت في المنطقة بغير استثناء، وهي استخدامات من شأنها أن تؤدي إلى تبدلات مادية وفكرية مستمرة ويأتي في مقدمة هذه الاستخدامات وسائل الاتصال الجمعية الحديثة التي حملت معها ـ ولا تزال ـ أنماطاً متعددة من العادات والأفكار والمعارف والفنون ـ القادمة من المناطق الأكثر تقدماً كالدول الصناعية ـ والتي يتعارض معظمها مع الأنماط المماثلة في الثقافة المحلية الموروثة، ناهيك عن تعارضها مع المعتقدات والتصورات الدينية العميقة، في تلك المجتمعات النامية التي لا تملك إلا الانبهار والدهشة والوقوع في أسر التقليد الأعمى. وترتب على ذلك أيضاً ـ وهذا هو ما يعنينا هنا ـ أن أصبح جمهور المأثور الشعبي الذي وقع في قبضة الثقافة المعلبة ـ إذا صح التعبير ـ جمهوراً من «المستقبلين» لا «المشاركين»

وبذلك ضعفت الملكات الإبداعية عند حملة التراث ورواته، وتعرض تراثهم للإهمال والضياع، بل للازدراء والاحتقار عند الأجيال الجديدة التي ولدت بعد النفط. هذه الثقافة المعلبة التي حملتها ونقلتها وسائل الاتصال الجمعي الحديثة بكل جبروتها وسطوتها على عقل الإنسان الخليجي ووجدانه، لم تكن هي وحدها الثقافة الوافدة، بل تزامنت معها ثقافات وافدة أخرى جاءت مع العمالة الوافدة الأجنبية والعربية ـ وهذا هو العامل الثاني ـ وشكلت جيوباً أو تجمعات بشرية مميزة ومؤثرة، نظراً لأعدادها الضخمة التي تفوقت على عدد السكان الأصليين في معظم هذه الدول، وقد عاشت على شكل «جاليات» ظلت محتفظة بثقافاتها ومأثوراتها التي نقلتها معها حيَّة فاعلة ـ على اختلافها وتعددها، الأمر الذي يشكل بالضرورة عامل ضغط على التراث الثقافي التقليدي لأبناء المنطقة، وعامل تهديد في الوقت نفسه. وهكذا كان تدفق النفط، وما واكبه من تدفق العمالة الأجنبية ـ مؤدياً إلى تدفق ثقافات مختلفة في المنطقة، تسربت قيمها وعاداتها وأنماطها إلى السكان الأصليين، وبات التفاعل بين الثقافة المحلية الموروثة والثقافات الأجنبية الوافدة أمراً لا مفر منه. ونجم عنه ما نجم من تغير أو تهديد بالتغير للقيم السلوكية وأنماط العيش المحلية واللهجات الوطنية... الخ.

ثمة عامل ثالث من عوامل التغير، هو البيئة الطبيعية نفسها، وما أصابها من تغيير بعد النفط، فمن المعروف أن معظم أبناء الخليج ترتبط حياتهم ـ أكثر ما ترتبط ـ بالبحر، أي بالغوص (بحثاً عن اللؤلؤ) أو بالسفر (التجارة والنقل البحري)، ومن ثم كانت فنون البحر الشعبية هي أخص ما يميز المأثورات الشعبية في هذه المنطقة، غير أن هذه المجتمعات بعد النفط، وما جلبه لها من ثروات مادية هائلة، سرعان ما تركت العمل الشاق في البحر ومخاطره وآثرت الأعمال السهلة المريحة في المكاتب المكيَّفة، وكان من جراء ذلك أن تعرض تراث البحر للإهمال والنسيان، وكاد ينقرض بانقراض جيل الآباء (حالياً هو جيل الأجداد الذي قضى جل عمره عاملاً في البحر) أما أهل البادية، فقد بادرت الحكومات إلى جذبهم وإغرائهم بالاستقرار والتحضر والتعليم والتوظيف.. وبات تراث البادية بدوره مهدداً بالانكماش والذبول.

ثمة عامل حضاري رابع، إذْ ما كادت دول هذه المنطقة النفطية تنتقل من طور الفطرة والبساطة (وحدتها الأساسية القبيلة) إلى طور المجتمعات الحديثة والمركبة، حتى خضعت من بين ما خضعت ـ بسبب ذلك لسيادة النظم والمؤسسات الثقافية والتعليمية، الرسمية الحديثة، كالمدرسة والجامعة والقانون ولوائح العمل والتأمينات... الخ والتي حلت محل النظم والصور التنظيمية التقليدية الموروثة، بحيث لم يعد للتراث الشعبي المتوارث دور إيجابي في نقل الخبرة أو تواتر المعرفة أو ترسيب التجربة، فكان أن تعرض للإهمال والنسيان. وبقدر ما جلبت الثروة النفطية لهذه المجتمعات من رخاء مادي ورفاهية حديثة، فقد جلبت معها أيضاً ـ الكثير من دواعي الاغتراب والقلق الروحي ـ وهذا هو العامل الخامس، أو العامل النفسي ـ وباتت المشكلة الأساسية التي تواجه شعوب هذه المنطقة هي كيفية الملاءمة بين أساليب الحياة الحديثة والمعاصرة وبين أصالة الثقافة الوطنية الموروثة أو التقليدية.. كذلك بقدر ما جلب النفط معه من ثروة مادية، فقد جلب معه أيضاً عدداً من المخاطر السياسية إذ أصبحت هذه الدول النفطية مستهدفة ـ سياسياً واقتصادياً وعسكرياً ـ لمطامع كثير من الدول المجاورة، والقوى السياسية العالمية الكبرى وهذا هو العامل السادس، أو العامل السياسي الذي جعل الذات الوطنية تستشعر دوماً خطر التآمر الخارجي عليها. وكانت حكومات هذه الدول النفطية على وعي مستمر بذلك. وجعلها تسعى جاهدة إلى الحرص الدائب على وحدة شعوبها وتقوية مشاعرهم الوطنية وتأكيد عواطفهم القومية في مواجهة ما قد يطرأ من عدوان عسكري أو تخريب ثقافي متعمد ومن هنا ظهرت الحاجة، ليس فقط

إلى الأمن العسكري، بل أيضاً إلى ما يسمى بالأمن الثقافي، وهو أمر له ما بعده في العناية بالمأثورات الشعبية بخاصة، على نحو ما سنرى وشيكاً.

إن دول الخليج العربية ـ اليوم ـ وهي تسعى جاهدة لاستكمال مقومات الدولة العصرية المرتكزة على العلوم والتكنولوجيا تدرك جيداً أن هذه «العصرية» لا تعني بحال من الأحوال الانسلاخ عن قوميتها وتراثها الحضاري العريق، ومن هنا حرصت هذه الدول جميعاً على الحفاظ على أصالتها باعتبارها دعامة من أعظم الدعائم التي ينبغي أن ترتكز عليها الشعوب في تطورها. وهذه الخصيصة «الأصالة» تعبر بوضوح عن الاعتراف الصريح بالتراث القومي الرسمي والشعبي على السواء، والعمل على الملاءمة بينه وبين التقدم العلمي والتكنولوجي، ومن هنا كانت الحاجة ملحة لتناول هذا التراث الشعبي تناولاً علمياً يقف على إيجابياته ويحول دون سلبياته. لهذا لا غرو أن نقول ـ في ضوء ما سبق من عوامل ودوافع ـ إن الاهتمام بالمأثورات الشعبية العربية في الخليج، والعناية بالدراسات الفولكلورية، وتدعيمها، والنهوض بها على هذا النحو المكثف واللافت للنظر، وبخاصة في السنوات العشر الأخيرة، كان أمراً منطقياً مع طبائع الأمور، فقد جاء استجابة لحاجات أساسية ـ وطنية وقومية وعلمية ـ تفرض وجودها على الحياة العلمية والحياة الثقافية في منطقة الخليج.

مظاهر ازدهار الحركة الفولكلورية:

إن الاهتمام بوحدة اللغة والأرض والتاريخ والمعتقد والاقتصاد والمأثور الشعبي وغير ذلك من مكونات الشخصية الوطنية والقومية ليس فقط وازعاً سياسياً يتعلق بالنظرة القومية، بل هو أيضاً وازع فكري للكشف عن عناصر الأصالة في ثقافة الأمم والشعوب وهنا ـ كما يقول أستاذنا عبد الحميد يونس، شيخ الفولكلوريين العرب ـ تبرز قيمة الفولكلور باعتباره «محصلة الثقافة الشعبية الحية الفعالة والمتراكمة من أقدم العصور، والمسايرة لتاريخ الشعب، والمعينة على تقدمه. والفولكلور هو الذي يحافظ على دعامة الأصالة، ولا يقف، ولا يمكن أن يقف في وجه التقدم العلمي والتكنولوجي بل يعين عليه، على أساس المعرفة الصحيحة بطبيعة الإنسان وجوهر الإنسانية والتكامل الحيوي بين الفرد وإطاره الاجتماعي» (انظر: دفاع عن الفولكلور ص١٩، الهيئة المصرية للكتاب، سنة ١٩٧٣).

في ضوء هذا المنطلق القومي والفكري لقيت المأثورات الشعبية العربية في منطقة الخليج تشجيعاً واهتماماً كبيرين، ومتزايدين في السنوات العشر الأخيرة، الأمر الذي انتهى بها ـ مؤخراً ـ لأن تأخذ مكانها الصحيح والجدير بها، فهي تقع من ثقافة المنطقة موقع الذخائر والكنوز التي يؤدي تقدم العلوم وتطور المدينة فيها إلى الحرص على الكشف عنها، والحفاظ على نماذجها، وتصنيفها ودراستها. وكان من جراء ذلك أن ازدهرت الحركة الفولكلورية في المنطقة ازدهاراً ملحوظاً، واتخذت مسارها العلمي والعملي، الصحيح والمنظم، الفردي والجماعي، وقد أصبح هذا المسار يتخذ اليوم ـ أكثر فأكثر ـ إطار أداء المؤسسات الثقافية والعلمية والأكاديمية الرسمية لوظائفها المنوطة بها علمياً ووطنياً وقومياً.

وقد اتخذ الاعتراف رسمياً بالفولكلور في المنطقة أشكالاً مختلفة ومتعددة منها إنشاء اللجان القومية والجمعيات الأهلية للمأثورات الشعبية، ومنها أن المتاحف المركزية، التاريخية والثقافية، قد أخذت تفرد أقساماً للفولكلور والأثنولوجيا، أو على الأقل تحرص على اقتناء مواد فولكلورية واثنولوجية مميزة، كما تحرص على إقامة المعارض ذات الطابع الفولكلوري كما حدث في العام الماضي (١٩٨٤/١١/٢٥) عندما عقد في دولة الكويت

«المعرض المشترك لآثار مجلس التعاون لدول الخليج العربية» تحت شعار «تراث واحد وتاريخ مشترك» ولم تكن هذه الآثار في معظمها إلاّ مواد فولكلورية خليجية ذائعة، إلى جانب تشجيع المؤلفات الفولكلورية وطباعتها عادة على نفقة الحكومات ومكافأة أهلها مكافآت سخية. وإرسال الجامعيين والباحثين الفولكلوريين للتدريب في الخارج، وإرسال طلبة البعثات إلى مصر والخارج للحصول على درجتي الماجستير والدكتوراه في الفولكلور، بالإضافة إلى إقامة المهرجانات السنوية للفنون الشعبية، والاشتراك في المعارض والمهرجانات العالمية. ومن مظاهر هذه الرعاية أيضاً حرص كل دولة خليجية على إنشاء المراكز الإعلامية (التي تتكيء على التراث الشعبي) ومديريات الثقافة والفنون والحرف والصناعات الشعبية. ومنها أيضاً عقد الندوات والمؤتمرات العربية للفولكلور. ومنها تخصيص المنح الدراسية والجوائز المادية والتشجيعية للدراسات والمجاميع الفولكلورية، ومنها تشجيع الفنانين الشعبيين والفرق الشعبية، وتدعيمها مادياً وأدبياً.

وقد بذل القطر العراقي بعد ثورة الرابع عشر من تموز عام ١٩٥٨ جهوداً ملحوظة في سبيل العناية بالتراث الشعبي، فأنشأ قسماً خاصاً بالثقافة والفنون الشعبية تابعاً لوزارة الإعلام، ومنذ عام ١٩٦٣ أخذت تصدر وزارة الإعلام سلسلة من الكتب الفولكلورية القيّمة تحت عنوان دراسات فولكلورية، ولعل مجلة «التراث الشعبي» العراقية، وهي مجلة علمية متخصصة، هي المجلة الوحيدة التي صمدت في الساحة العربية منذ صدورها عام ١٩٦٩، كذلك أنشأت وزارة الإعلام العراقية عدة متاحف مركزية ونوعية للتراث الشعبي، مثل متحف العادات والتقاليد في بغداد، ومتحف الأزياء الشعبية.

وقد بذلت دولة الكويت جهوداً مماثلة في مجال العناية بالمأثورات الشعبية، فأنشأت عام ١٩٥٦ مركزاً لرعاية الفنون الشعبية، وهو أول مركز عربي رسمي يعني بشؤون الفولكلور (ليس محض مصادفة أن يكون هذا المركز سابقاً على نظيره المصري الذي أنشيء سنة ١٩٥٧) وقد اضطلع هذا المركز بمهمة جمع التراث البحري الكويتي، ويهتم متحف الكويت الوطني بالمادة الفولكلورية ولا سيما المتعلق منها بالثقافة المادية، فتحتل مكاناً بارزاً في هذا المتحف، إلى جانب بعض المتاحف المتخصصة، مثل «بيت السدو الكويتي» كما عمدت الدولة إلى الاحتفاظ بنماذج من المنازل القديمة التي يتحقق فيها الطابع الشعبي، مع الاحتفاظ بأدواته وأثاثه، مثل «بيت البدر» إلى جانب إقامة «ديوانية الصيادين» و «ديوانية شعراء النبط» وإنشاء عدد من المقاهي الشعبية «على الطراز القديم. ومن مظاهر هذه الرعاية بالمأثورات الشعبية أيضاً كثرة المطبوعات في مجال الفولكلور، التي تصدرها وزارة الإعلام الكويتية والمجلات العلمية المتخصصة التابعة لها. وكذلك «المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب «التابع لمجلس الوزراء الكويتي. وتفرد الصحف والمجلات المحلية ـ على كثرتها ـ عدداً من الصفحات اليومية والأسبوعية المعنية بالتراث الشعبي المحلي والخليجي والعربي. ومنها أيضاً قيام بعض الشركات حالياً بالدعوة إلى إنشاء حي شعبي كامل، على الطراز القديم، فيما يشبه المتحف المفتوح، على غرار ما يتم تنفيذه حالياً في السعودية من إنشاء قرية كاملة على الطراز التقليدي القديم. ومنها أيضاً أن تخصص مؤسسة الكويت للتقدم العلمي أكبر جوائزها في عام ١٩٨٤ للدراسات الفولكلورية على المستوى المحلي والعربي، ليفوز بها محلياً الأستاذ أحمد البشر الرومي، أحد الرواد المعنيين بالتراث الشعبي الكويتي، وليفوز بها عربياً الدكتور عبد الحميد يونس أحد الرواد المعنيين بالتراث الشعبي العربي. وتكون جامعة الكويت أول جامعة خليجية تعترف بالتراث الشعبي، فتفرد مقرراً دراسياً للأدب الشعبي سنة ١٩٨٢ في قسم اللغة العربية، وها هي في عام ١٩٨٦ تفرد مقرراً آخر لدراسة الأنثروبولوجيا والفولكلور في قسم الاجتماع بكلية الآداب. وتبذل حالياً جهود مماثلة في

المملكة العربية السعودية، وفي قطر، وفي عمان، وفي دولة الإمارات العربية المتحدة والبحرين، لا مجال لذكرها، ولكن ينبغي أن ننوه هنا بأنه مع تأسيس مركز التراث الشعبي لدول الخليج العربية، قد ساد المنطقة اتجاه جاد لرعاية التراث الشعبي، وتناوله من منظور علمي، يليق بقيمته كثروة وطنية ينبغي عدم التفريط بها، ومن ثم فهو حدث يستحق أن نقف عنده وقفة متأنية، في شيء من التفصيل، باعتباره علامة كبرى في تاريخ الدراسات الفولكلورية العربية في المنطقة.

مركز التراث الشعبي لدول الخليج العربية :

بفضل تكاتف جهود سبع دول عربية من الخليج (هي دولة الإمارات العربية المتحدة، دولة البحرين، الجمهورية العراقية، دولة الكويت، المملكة العربية السعودية، سلطنة عمان، ودولة قطر) تأسس «مركز التراث الشعبي لدول الخليج العربية» عام ١٩٨٢، وأصبحت له الشخصية الاعتبارية باعتباره مؤسسة إقليمية متخصصة تتمتع بالصفة القانونية المستقلة، واتخذ من مدينة الدوحة بدولة قطر مقراً دائماً لأعماله العلمية التخصصية التي تهدف إلى دراسة أشكال ومضامين التعبير الشعبي العربي وكل ما أنتجته الثقافة الشعبية بهذا الجزء من الوطن العربي، على مر العصور. ويتكون مجلس إدارة هذا المركز من وزراء الأعلام العرب الذين أقروا خطة عمل المركز للسنوات الخمس الأولى، وبدأ العاملون في المركز بعقد أربع ندوات تخصصية لدراسة الجوانب النظرية والتطبيقية لأربعة محاور أساسية تنتظمها المأثورات الشعبية (الفولكلور) لهذه المنطقة، هي:

١ - ندوة التخطيط لجمع ودراسة الأدب الشعبي في نوفمبر ١٩٨٤.
٢ - ندوة التخطيط لجمع وتوثيق الموسيقى والرقص الشعبي في ديسمبر ١٩٨٤.
٣ - ندوة التخطيط لجمع ودراسة العادات والتقاليد والمعارف الشعبية في يناير ١٩٨٥.
٤ - ندوة التخطيط لجمع ودراسة الثقافة المادية والفنون والحرف الشعبية في فبراير ١٩٨٥.

ولقد سعى المركز - عبر هذه الندوات - إلى الإفادة الجادة من الخبرات المحلية والعربية والدولية المتخصصة في التراث الشعبي، والعلوم الاجتماعية والأنثروبولوجية والتاريخية واللغوية والجغرافية والموسيقى والفنون التشكيلية، إلى جانب الأدباء والمفكرين المعنيين بتراث المنطقة، حتى تنطلق جهود المركز في مجال جمع وتصنيف ودراسة المأثورات الشعبية العربية من منطلق علمي صحيح، وليس من منطلق عاطفي - وطنياً وقومياً - بغية الوقوف على أحدث الجوانب النظرية والتطبيقية في ميدان علم الفولكلور، في ضوء تصور واضح عن المفاهيم والمصطلحات والمناهج والأسس العلمية وأولويات العمل التي يمكن من خلالها تناول كل محور من المحاور الأربعة السابقة (وهي في الوقت نفسه تشير إلى الوحدات الفنية العاملة التي يتكون منها المركز: وحدة الأدب الشعبي، وحدة الموسيقى والرقص الشعبي، وحدة العادات والتقاليد والمعارف الشعبية، وحدة الثقافة المادية والفنون والحرف الشعبية).

أما في مجال المطبوعات والإصدارات العلمية المتخصصة فقد أصدر المركز - ولا يزال - عدداً مهماً من المؤلفات العلمية الجادة في هذه الفترة الوجيزة من إنشائه منها، على سبيل المثال لا الحصر (في طبعتها الأولى):

- القصص الشعبي في قطر (جزآن) للدكتور محمد طالب الدويك (قطر - ١٩٨٤).
- الأغاني الكويتية (٥٠٣ صفحة) للدكتور يوسف فرحان دوخي (قطر - ١٩٨٤). (وكلا المؤلفين عمل

علمي نال عنه مؤلفه درجة الدكتوراه).

- مواويل من الخليج، نصوص من الأدب الشعبي في منطقة الخليج والجزيرة العربية (جزآن) جمع وتحقيق على شعيب المناعي (قطر - ١٩٨٤) (وهذا الكتاب باكورة العمل الميداني للمركز، ضمن خطة جمع الأدب الشعبي وتدوينه).
- أنماط من الأزياء الشعبية النسائية، نجله العزي (قطر - ١٩٨٥).
- الزخرفة الجبسية في الخليج، محمد علي عبد الله (قطر - ١٩٨٥).
- الشعر الشعبي في المملكة العربية السعودية للدكتور سعد العبد الله الصويان (قطر - ١٩٨٥).
- معجم الألغاز الشعبية في الكويت، جمع وتصنيف ودراسة الدكتور محمد رجب النجار (قطر - ١٩٨٥).

أما في مجال الدوريات فإن المركز يستعد حالياً لإصدار مجلة فصلية باسم (المأثورات الشعبية) وهي مجلة علمية متخصصة تخضع المادة البحثية المنشورة فيها للتحكيم العلمي.

ويسعى المركز حالياً إلى تأسيس وحدة مركزية للمعلومات (بالتعاون مع اليونسكو) تضم الأرشيف الفولكلوري والتسجيلات الصوتية والمرئية في مجال الفولكلور، ومكتبة متخصصة في التراث الثقافي. كما يسعى المركز حالياً لعمل ببليوجرافيا متخصصة في الدراسات الفولكلورية المتعلقة بمنطقة الخليج والعالم العربي، واقتناء كل ما نشر عن فولكلور المنطقة، عربياً وعالمياً، على حد سواء.

يسعى مركز التراث الشعبي لدول الخليج العربية أيضاً لتنفيذ «مشروع جمع وفهرسة وتصنيف العناصر الفولكلورية في أشهر كتب التراث والموسوعات العربية القديمة» الذي قدمه ويشرف على تنفيذه كاتب هذه السطور.

الاتجاهات المعاصرة في دراسة الفولكلور العربي :

على الرغم من أن العناية بدراسة التراث الشعبي لمنطقة الخليج بدأت - ولا شك - متأخرة نسبيا - إذ لا يتجاوز تاريخها عشرين أو ثلاثين عاماً على الأكثر - فإن بمقدور الباحث المتأمل أو الراصد لحركة الدراسات الفولكلورية وتطورها في المنطقة أن يلمح تيارين بارزين متعاقبين يتنازعان هذه الدراسات - على حداثتها - ويوجهان مجالات الاهتمام فيها، ويعود ذلك إلى اختلاف مفهوم الفولكلور - مادة وعلما - عند الباحثين العرب، تماماً على غرار ما حدث في تاريخ الدراسات الفولكلورية الغربية التي تأثر بها هؤلاء الباحثون العرب، وحذوا منها حذو علماء الفولكلور في الدول التي يحتل فيها هذا العلم مكانة مرموقة بين العلوم الاجتماعية منذ أكثر من مائة وخمسين عاما. وهذان التياران هما:

١ - تيار انجليزي أمريكي (أنجلو ساكسوني)

يركز أصحاب هذا التيار على ميدان الإبداع الأدبي الشعبي، ولا سيما الشفاهي منه، ومن ثم انصرفت جهودهم إلى جمع ودراسة الأساطير والحكايات الشعبية بأنماطها المتعددة، والشعر الشعبي، والأمثال والأحاجي والألغاز والأغاني الشعبية، وغير ذلك من أشكال التعبير الفني التي تعتمد أساساً على الكلمة المنطوقة Verbal Arts وقد تزعم هذا التيار جيل الرواد - في مصر - ومعظمهم من المتخصصين في دراسة الأدب العربي - من

أمثال أحمد تيمور وأحمد أمين والشيخ أمين الخولي وسهير القلماوي وعبد العزيز الأهواني وعبد الحميد يونس ورشدي صالح، والشيخ جلال الحنفي في العراق، وكثير من تلاميذهم ومريديهم في مصر والعالم العربي، الأمر الذي ترك أثره الملحوظ على تحديد المجالات الفولكلورية التي تستحق العناية، وبذلك انحصر مفهوم الفولكلور في الآداب واللهجات الشعبية وحدها عند بداية الدراسات الفولكلورية العربية.

٢ - تيار أوروبي (جرماني ـ فرنسي):

سرعان ما ظهر تيار آخر يركز أصحابه على دراسة الحياة الشعبية أو ثقافة الجماعة الشعبية كاملة، مقتربين بذلك من مشكلات الأثنولوجيا وعلم الإجتماع باعتباره ـ أي الفولكلور ـ نتاجاً ثقافياً جمعياً ينتقل من جيل إلى جيل، ومن ثم فقد توجهت عناية أصحاب هذا التيار إلى دراسة العادات والتقاليد والمعتقدات والمعارف الشعبية والأدب الشعبي والثقافة المادية والفنون الشعبية. ويعد هذا التيار الذي تزعمه علماء الأنثروبولوجيا الثقافية من العرب هو التيار الذائع الآن عربياً لسبب بسيط، هو أنه نفسه التيار السائد الآن عالميا في الفكر الفولكلوري العالمي بما في ذلك الفكر الفولكلوري الأمريكي نفسه، بعد أن تمكن ـ مؤخراً ـ أصحاب نظرية الثقافة الشعبية في الولايات المتحدة من تدعيم هذا الاتجاه الجديد على مسرح الفولكلور الأمريكي.

وقد ترتب على تعاقب هذين الاتجاهين أن مرت حركة الدراسات الفولكلورية العربية بمرحلتين: إحداهما تلك المرحلة التي ساد فيها **المفهوم الأدبي للفولكلور** وما نجم عن ذلك من عناية بالآداب الشعبية وحدها، والأخرى هي هذه التي ساد فيها **المفهوم الثقافي للفولكلور**، وما نجم عن ذلك من عناية بدراسة الحياة الشعبية بعامة. وعلى الرغم من سيادة هذا المفهوم الثقافي حالياً بين العلماء والمتخصصين في الجامعات العربية ومراكز التراث الشعبي المحلية، فإن المفهوم الشائع بين معظم الباحثين العرب حتى اليوم هو المفهوم الأدبي، ولعل هذا يفسر ـ من بين أسباب أخرى ـ كثرة التآليف والدراسات في الآداب الشعبية العربية والعناية بها، قياساً إلى المؤلفات والبحوث الخاصة بميادين أو بمجالات الفولكلور المختلفة، ولهذا لا غرو أن يحاول علماء الفولكلور العرب حالياً ـ تعويض هذا التقصير عن طريق توجيه تلاميذهم إلى دراسة الجوانب أو المجالات الفولكلورية الأخرى، والدعوة ـ من ناحية أخرى ـ إلى تحقيق النظرة المتكاملة للتراث الشعبي.

ولكن ماذا عن الاتجاهات النظرية والمنهجية السائدة في الدراسات الفولكلورية العربية المعاصرة نفسها؟ من السابق لأوانه أن نتحدث الآن عن نظريات أو مناهج بحث عربية أصيلة في هذه الفترة المحدودة من تاريخ الدراسات الفولكلورية العربية المعاصرة ولا سيما في منطقة الخليج التي لم تعترف معظم جامعاتها حتى الآن ـ باستثناء جامعة الكويت ـ بعلم الفولكلور، باعتباره فرعاً حيوياً من فروع المعرفة الإنسانية ينبغي أن يأخذ بينها مكانه اللائق به في مقرراتها الجامعية.

ومهما كان الرأي في هذا المنهج «العربي» المقترح، أو ما قد يبدو فيه من رغبة في التوفيق ـ ينفيها الدكتور الجوهري بشدة ـ بين عدة مناهج ذائعة عالمياً، أو ما قد يأخذه عليها دارسو الأدب الشعبي من قصور في تحليل بنية النص الأدبي، وبيان سماته الفنية، فإنها تلقى قبولاً ونجاحاً في التطبيق عند الباحثين الجدد. ومع ذلك فإن المناهج المطبقة حالياً في دراسة الفولكلور العربي متعددة ومتنوعة بتعدد الباحثين وميولهم واتجاهاتهم الفكرية والثقافية، وتنوع اختصاصاتهم العلمية الدقيقة كما تختلف ـ بطبيعة الحال ـ باختلاف زوايا الرصد واختلاف الأهداف والغايات، ولكنه ـ إجمالاً ـ يمكن للمعنيين برصد الحركة الفولكلورية المعاصرة في منطقة الخليج أن

يلاحظ ظاهرتين بارزتين إحداهما: كثرة المؤلفات المعنية بتسجيل المادة الشعبية، وإن كانت تنقصها أساليب الجمع وطرائق التصنيف العلمية، لأن معظم أصحابها من الوطنيين الهواة والمتحمسين، حيث يكمن الهمّ الأكبر والأساسي لديهم في ضرورة جمع هذا التراث والحفاظ عليه أولاً، قبل أن تغتاله يد الزمن بفعل التغير الاجتماعي الكبير الذي تشهده المنطقة، وهو تغير حاد وسريع وعنيف بلا شك يهدد هذا التراث بالزوال والاندثار والتلاشي. والأخرى: قلة الدراسات الفولكلورية العلمية التي لا تتناسب مع هذه المادة الشعبية الهائلة، وهو أمر يتسق مع طبائع الأمور وتطورها من ناحية، وندرة المتخصصين في علم الفولكلور ـ عربياً وخليجياً ـ من ناحية أخرى. فإذا ما شرعنا في تقويم هذه الدراسات التي صدرت حتى الآن عن فولكلور المنطقة، ولا سيما في العراق والكويت ـ باعتبارهما أول دولتين خليجيتين تعنيان رسميا وشعبياً بالدراسات الفولكلورية ـ وجدناها تتمحور حول تيارين أو بالأحرى اتجاهين مميزين هما الاتجاه الاجتماعي والاتجاه التاريخي:

الاتجاه الاجتماعي الإقليمي:

ينحو أصحاب هذا الاتجاه منحى أفقيا، إذ يقوم الباحثون، كُلٌّ في بلده، برصد وتسجيل جزء من المأثور الشعبي الذائع محلياً، في هذا البلد أو الإقليم ودراسته من منظور اجتماعي بحثاً عن المضامين الاجتماعية التي يعبر عنها هذا المأثور باعتباره إبداعاً جمعياً ومرآة ينعكس عليها الواقع الاجتماعي لهذا البلد. وغالباً ما تكون هذه الدراسات وصفية لا تحليلية، أي تقوم على وصف المادة الفولكلورية أساساً ورصدها كما «مارسوها في طفولتهم، وعايشوها بأنفسهم حتى وقت قريب» على حد تعبير معظم هؤلاء الباحثين الهواة في معظمهم، وقد حرصوا جميعاً على «وصفها وشرحها» كما حرصوا أيضاً على إهداء كتبهم إلى «الجيل الجديد من أبناء الكويت الأصائل الذين سكنوا الكويت قبل النفط، أيام الغوص على اللؤلؤ والسفر.. ليعرفوا الألعاب التي لعبها آباؤهم وأجدادهم، ولعبتها أمهاتهم وجداتهم» على حد تعبير المؤرخ الكويتي المعروف سيف مرزوق الشملان. والى «الجيل الصاعد، حتى يعيشوا مع طفولة آبائهم وأجدادهم، حيث الطبيعة على الفطرة خالية من كل تعقيد.. قاصداً العودة بهم إلى تلك الذكريات الجميلة، ذكريات الطفولة المعطرة، والأيام السعيدة الخوالي، والذكريات التي تبعث بنفسي الحنين إلى ذلك الماضي والرجوع إليه!.. والوقوف على تراث الآباء» فضلاً عن إبراز «المشاهد والحالات المتأصلة في نفسيات أبناء شعبنا وما انطوت عليه من آثار انعكست انعكاساً كلياً على حياتهم الاجتماعية، بعضها قد اندثر والبعض الآخر يطارده الزمن فيهلك» وقد تهدي «إلى كل من ترعرع على هذه الأرض الطيبة» و«لكي يكونوا جميعاً على صلة بماضيهم الذي تناثرت أوصاله وأوشك على الاندثار، لا سيما أن ما حلّ محله ليس جلّه بالصالح النافع، بل هو آت من بيئات أجنبية أدخلت علينا أفكارها الغريبة باسم المدنية والحضارة والتقدم، فتلقفناها بهمة ونشاط وصرنا نبثها بيننا مع يقيننا بمخالفتها لأحكام ديننا وأخلاقنا وعاداتنا العربية الأصيلة «على حد تعبيرات أيوب حسين في مقدماته لكتبه الثلاثة في التراث الشعبي الكويتي و«إلى الكثيرين من أبناء هذا الجيل الذين لا يعرفون شيئاً عن ماضيهم «وحيث» آباؤنا كان لهم ماض، وكان لهم تاريخ، وكانت لهم آداب، وكانت لهم حياة، تلك الحياة هي التي أقوم بمحاولة لبعثها من سباتها ـ يعز عليّ أن أقول من قبرها ـ تلك الحياة هي مجتمعهم الأصيل، الطيب، المتكامل...» على حد تعبير حمد محمد السعيدان في مقدمة كتابه الموسوعة الكويتية المختصرة (جـ١، ص ٩ ـ ١٠، ط١، ١٩٧٠).

الاتجاه التاريخي القومي :

ينحو أصحاب هذا الإتجاه منحىً رأسياً، يقوم على العودة إلى التاريخ والـتراث العربي المـدوّن، بحثاً عن العناصر الفولكلورية التي لا تزال مستمرة في الحاضرة من مأثوراتهم الشعبية المحلية، باعتبارها جزءاً لا يتجزأ من التراث القومي العـام للأمـة العربيـة، ليس فقط بحثاً عن الجـذور، أو الأصالـة والأصول، التي تمتـد في حقب الزمان قروناً متطاولة، وفي المكان من المحيط إلى الخليج، بل تأتي أيضاً تأكيـداً للهويـة القوميـة وتحقيقاً لعـوامل الانتـماء، وكشفاً للطابـع القومي والشخصيـة القوميـة العربيـة. وتقوم جهـود هـذا الفـريق عـلى «التنقيب» عن العناصر أو المادة الفولكلورية المدونة في مصادر التراث، كالمعجمات اللغوية والموسوعات القديمة، وكتب التراجم والـطبقات، وكتب التقـاويم والبلدان، والحوليـات التاريخيـة، ونظائـرها، ثم يقـومون بتصنيف هـذه العنـاصر الفولكلورية تمهيداً لدراستها دراسة تاريخية أي ضمن إطارها التاريخي. بهدف التعـرف على العـوامل التـاريخية، المحليـة والأجنبية التي عملت عـلى تشكيل الـتراث وصياغتـه بالصـورة التي صار إليهـا على مـدى العصور مـع مقارنتها بالشكل التي هي عليه الآن، حتى تتكون لـدينا صـورة حية متحـركة للظاهـرة الفولكلوريـة ـ موضـوع الدراسة ـ باعتبارها شيئاً متطوراً وكائناً معاً في آن واحد.

وبقدر ما كـان الباحثـون الفولكلوريـون في منطقـة الخليج عـلى وعي بطبيعـة هذا الـتراث، المحلي وجـوانبه المميزة، كانوا ـ في الوقت ذاته ـ حريصين ـ أكثر ما يكون الحـرص ـ على ربط هـذه الجوانب بجـذورها القـومية الأصيلة.

الأهداف والغايات :

في ضوء ما سبق يمكن القول بأن الحركة الفولكلورية العربية في منطقة الخليج العربي قد مرّت بمرحلتين أو بطورين، هما طور الاهتمام الوطني بالمادة الفولكلورية وضرورة جمعها قبل أن تندثر، وقد صـدر فيها أصحـابها ـ أول الأمر ـ من دوافع وطنية لا تخلو من نزعة رومانسية، صارخة أحيانـاً، يحدوهم حس وطني جـارف، واعتزاز صادق بالتقاليد وحرص بالغ على تراث الآباء والأجداد.

هذه هي الأهداف والغـايات العلميـة المنوطـة بهذا العلم الجـديد ـ عـربياً ـ وهي عـلى حيويتهـا وقيمتها القـومية ـ لم تتجـاوز بعد طـور الأماني «المستقبليـة» أو المنشودة، لسببـين اثنين، أحـدهما، أن القـاعدة العلميـة للشروع في تحقيقها حالياً ـ في ضوء حداثة هذا العلم عربياً ومن ثم ندرة الباحثين المتخصصـين ـ لم تتكافـأ حتى الآن مع قوة الاهتمام الرسمي والجماهيري بالتراث الشعبي. والآخر، أن هذا العلم الوليد في منـطقة الخليـج لا يـزال يلقى حربـاً شعواء من جـانب أصحاب الثقـافة الكـلاسيكية، ولا سيـما اللغويـة والدينيـة، إذ هم الذين يرفعون أيديهم في وجه هذا العلم بحجة المحـظور اللغوي والمحـظور القومي، والمحـظور الديني، عـلى حين أن علم الفولكلور والباحثين العرب المتخصصين في دراسته، من هذا كله براء، ولعـل هذا هـو ما يحـول بين هـذا العلم وبين معظم الجامعات في دول الخليج العربية حتى اليوم.

مشروع
القاموس العربي للعلوم السياسية

اسماعيل صبري مقلد
العلوم السياسية ـ جامعة الكويت

محمد محمود ربيع
العلوم السياسية ـ جامعة الكويت

بدأت فكرة هذا القاموس في قسم العلوم السياسية بجامعة الكويت في ٩ نوفمبر ١٩٨١، ويتوفر على العمل به حالياً ستة من أعضاء هيئة التدريس بالقسم. ولما كان انجاز مثل هذه المشروعات الطموحة يتطلب تضافر جهود جماعية لحسن إخراجه وتوفير كافة التخصصات العلمية اللازمة لتغطية المصطلحات في كل فرع من فروع العلوم السياسية، فقد رأى المحرران المسؤولان عن القاموس طرح المشروع على كافة العاملين في ذلك الحقل العلمي سواء في الجامعات العربية أو مراكز البحوث أو المنظمات والمؤسسات الاقليمية والمتخصصة. ومن المحتمل أن يتم تنسيق في الجهود والنشاطات المتعلقة بالقاموس مع هيئات علمية ومهنية سيخطر بها المشاركون بعد التوصل إلى اتفاقات بشأنها.

وفيما يلي بعض الاقتراحات حول أهداف المشروع، وشروط المشاركة فيه، وخطوات العمل الإجرائية، والتزامات وحقوق المشاركين.

أهداف المشروع بإيجاز هي :

- وضع قاموس «علمي» للمصطلحات السياسية يستحق هذه التسمية ويرقى إلى مستوى المعاجم الصادرة في الدول المتقدمة. وسيسترشد المشروع بتصنيف المؤتمر الدولي لعلماء السياسة الذي عقد بمقر منظمة اليونسكو في باريس في سبتمبر عام ١٩٤٨، وكذلك بالإضافات التي طرأت عليه منذ ذلك الحين.
- توفير الدقة والوضوح كشرطين ضروريين لاكتساب المصطلح أو اللغة المستخدمة صفة العلم سواء في التعليم أو البحوث ذلك أن المعاني المختلفة أو المتضاربة للمصطلح الواحد تؤدي إلى البلبلة واللبس.
- ضمان حد أدنى من وحدة التفكير العلمي بين العلماء الناطقين بالعربية في ذلك الحقل.
- تضييق الثغرة الكبيرة الناجمة عن التفاوت الشديد بين مستوى العملية التعليمية ومستوى الطلبة في الوطن العربي من جهة، وبين المستوى المتقدم الذي بلغته دراسة العلوم السياسية في الخارج من جهة أخرى. ويستطيع ذلك الإسهام المقترح إثراء المادة والدارسين معاً بشرح مركز مختصر للمصطلحات المستخدمة.
- التقليل من الآثار الضارة الناجمة عن الاستعمالات المتباينة للمصطلحات بسبب تعدد الثقافات التي نهل منها الباحثون وأعضاء هيئات التدريس، وكذلك تقليص آثار اختلاف وجهات النظر الأيديولوجية حول نفس المصطلح.

شروط المشاركة:

تحقيقاً للضوابط المنهجية، يلتزم الزملاء المشاركون في تحرير القاموس بأسلوب موحد في معالجة جميع المصطلحات يضع في الاعتبار الخطوات والمفاهيم التالية:

- الأخذ بالتصنيف الموضوعي للعلوم السياسية المتعارف عليه دولياً المشار إليه أعلاه، والمرفق صورة منه في نهاية هذا المشروع. أما في داخل كل فرع من فروع التصنيف فسيكون ترتيب المصطلحات هجائياً. بذلك يختلف القاموس تماماً عن القواميس التجارية القاصرة في هذا الحقل والمتوفرة حالياً في الأسواق.
- كتابة اسم كل مصطلح باللغات العربية والأجنبية.
- الإشارة باقتضاب إلى أصله اللغوي (اللاتيني أو اليوناني أو العربي أو أية لغة أخرى).
- ذكر المعنى الحرفي للمصطلح باختصار.
- بيان موجز بتطور المصطلح.
- تحديد أهم من قال به وخاصة مبتكر المصطلح إن أمكن.
- شرح مضمون المصطلح واستعمالاته مع التركيز على الجانب السياسي على أن تنال هذه الخطوة الأخيرة جل الاهتمام والعناية.
- ملاحظة أن المصطلح الواحد قد يستخدم في أكثر من فرع من فروع التصنيف الموضوعي للعلوم السياسية، ومراعاة ذلك في تأصيل المصطلح وجهة التحكيم التي سيرسل إليها كما سيأتي ذكره. لمزيد من التفاصيل راجع مثلاً مصطلح «صنع القرار» كما عالجه المحرران سواء كوسيلة لتحليل المؤثرات التي تحيط بواضعي السياسة الخارجية عند إصدارهم قرارات معينة. أوكمدخل مميز للبحث السياسي يهتم بنوعية القرار من حيث الجهة التي تصنعه والقوى والعوامل المؤثرة في ذلك (انظر: العلاقات السياسية الدولية، الكويت ١٩٧٩، ص ٣٤. كذلك: مناهج البحث في السياسة، بغداد ١٩٧٨، ص ١٩٢).
- بالنسبة للفروع القانونية ذات الصلة الوثيقة بالعلوم السياسية كالقانون الدولي العام والدبلوماسية والدستور، يتم التركيز فقط على المصطلحات القانونية ذات العلاقة المباشرة بالسياسة وليس على المصطلحات الفنية المتخصصة.
- التقيد بالخطوات السابقة هو القاعدة. أمّا الاستثناء فهو إمكان إغفال بعضها أو إضافة أية خطوات أخرى حسب طبيعة المصطلح وبشرط الموافقة الكتابية للمشرف.
- ليس هناك حجم معين للتعريف بالمصطلح. فقد يحتاج إلى ثلاثة أسطر، أو إلى صفحة فولسكاب كاملة وهو الحد الأقصى. مرفق بنهاية المشروع أيضاً عينتان بكيفية تطبيق تلك الخطوات.
- المعايير الوحيدة لمشروع القاموس هي معايير علمية أي ضرورة الالتزام بالوضوح والدقة، والاختصار، والموضوعة وخاصة الأمانة في تعريف المصطلحات السياسية المرتبطة بمذاهب دينية أو أيديولوجية، وأخيراً الأصالة حيثما يكون ذلك ممكناً.
- المقصود بمقولة «مراعاة الأصالة حيثما يكون ذلك ممكناً» هو ألا يتحول القاموس إلى مجرد تعريب لبعض المصطلحات الواردة بالكتب والموسوعات ودوائر المعارف. وإنما المقصود هو «محاولة» تقديم كل ما هو جديد وكشف الجوانب المجهولة لبعض المصطلحات سواء فيما يتعلق بنسبتها إلى قائليها أو محتواها. لتوضيح ذلك نضرب مثالاً بمصطلح الفوضوية في مفهومه الحديث والذي يعزوه الفكر السياسي الغربي إلى المفكرين شتيرنر، ويرودون، وبلانكي، وكروبوتكين، وباكونين في القرن التاسع عشر. وستوضح المقارنة التالية كيف

يمكن أن يسهم القاموس العربي في تأصيل ذلك المصطلح وإثرائه بحقائق تفتقر إليها القواميس والموسوعات الصادرة باللغات الأجنبية. فالمفكرون الليبراليون مثلاً يعرّفون الفوضوية بأنها مجموعة المبادىء التي تدعو إلى إقامة المجتمع على الاتحاد الحر والتعاون الاختياري بين الأفراد والجماعات مع عدم الخضوع لأي قانون أو سلطة. ثم تبلورت هذه المبادىء في مذهب يطالب بالقضاء على الدولة كمؤسسة (بالوسائل السلمية في رأي بعض الفوضويين، وبالعنف في رأي بعضهم الآخر) بحجة انها العدو الأكبر للإنسان وان إزالتها ستؤدي إلى اختفاء الجانب الشرير من حياته والتخلص من النشاطات المعقدة مع التمتع بالمباهج الطبية البسيطة.

على الجانب المقابل، يصف المفكرون الماركسيون الفوضوية بأنها مجموعة مفاهيم خيالية تمخض عنها تيار سياسي اجتماعي معاد لكل سلطة يعكس رؤى ومصالح البورجوازية الصغيرة ورغبتها في المحافظة على الملكية الصغيرة في مواجهة المجتمع الكبير والمؤسسات الاحتكارية ذات الإنتاج الضخم.

أمّا ما تخلو منه أية موسوعة أو قاموس سياسي بأية لغة حتى الآن فهو الافتقار إلى تأصيل هذا المصطلح كما أسلفنا. وحتى إذا أخذنا في الحسبان تباين الخلفية واختلاف العصر، فإن الفوضوية كمفهوم سياسي ونمط مقترح للترابط الاجتماعي ترجع في الحقيقة إلى أفكار بعض الخوارج والمعتزلة (وخاصة الأمم) الذين أدّى بهم خوفهم من ذم الإسلام للمظاهر السيئة المصاحبة للملك إلى رفض نظرية وجوب الإمامة (أي الدولة الإسلامية القائمة على الشريعة) كما يؤمن بها أهل السنة والشيعة، والمناداة بدلاً من ذلك بأنه «إذا اتفقت الأمة الإسلامية على تنفيذ أحكام الله (س) من إقامة العدل والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، فإن منصب الإمام (كأعلى سلطة زمنية) يصبح غير ضروري لا عقلاً ولا شرعاً. وهناك إشارة إلى ذلك الموقف في الكتابات السياسية للماوردي والبغدادي وإن كان ابن خلدون قد شرح أفكارهما بصورة أكمل واستعمل مصطلح «فوضى» على وجه التحديد في رفض آراء من شذ من الخوارج والمعتزلة. (انظر الأحكام السلطانية للماوردي، وأصول الدين لعبد القاهر البغدادي ومقدمة ابن خلدون).

ونعتقد أنه ببعض الجهد من الأساتذة المشاركين كلٌّ في حقل تخصصه، يمكن العثور على نماذج كثيرة مشابهة في كل الموضوعات تستطيع أن توفر الأصالة للقاموس المقترح وتجعل منه مرجعاً لا يمكن الاستغناء عنه للمثقفين والدارسين في الوطن العربي وخارجه.

رغم الالتزام التام بالتصنيف الدولي، يظل هناك هامش آخر للإسهام الخلاق في البند سادساً من التصنيف الموضوعي المرفق وهو بعنوان الأطر القومية والإقليمية حيث يمكن في فترة لاحقة ومن خلال المباشرة الفعلية في العمل أن يتبلور اتفاق عام بين المشاركين على إضافة تصنيفات فرعية بهذا البند الأخير لا تتناقض ولا تكرر تصنيفات أخرى بالقاموس وإنما تغطي مصطلحات تلائم الأطر الحضارية والدينية والتنموية المميزة للوطن العربي. هذا علاوة على ما يتناوله هذا التصنيف الأخير عادة من مصطلحات سياسية تغطي أطراً قومية ومناطق أخرى كاصطلاح «الطورانية» مثلاً كناية عن القومية التركية، واصطلاح «الفتمنة» كنمط أمريكي لإدارة الصراع في نهاية الحرب الفيتنامية في منطقة جنوب شرقي آسيا... ألخ.

خطوات العمل الاجرائية :

- ضماناً لتحقيق المستوى العلمي المشار إليه في أول أهداف المشروع، سيكون القاموس محكماً من قبل

متخصصين ثقاة للإشراف كل في حقل تخصصه على جمع المصطلحات من المشاركين والمطالبة بتنقيحها إذا لزم الأمر.

- لا يتولى أي زميل مهمة الإشراف على أكثر من فرع أكاديمي واحد مهما كانت الظروف. هذا علاوة على تجزئة بعض الفروع المركبة (مثل تلك الواردة بالتصنيفات ثانياً ورابعاً وخامساً وسادساً) ضماناً لنوعية إشراف متميز حيث ستعهد المسؤولية إلى زملاء تقع تلك التقسيمات الجزئية من كل فرع في إطار تخصصاتهم الدقيقة.
- اشتراط التخصص المشار إليه أعلاه قاصر على السادة المشرفين ولا ينسحب على السادة المشاركين. بمعنى أن من يجد في نفسه الكفاءة العلمية وتتوفر لديه المصادر: «الأصلية الكافية للإسهام بمصطلحات سياسية في غير تخصصه الدقيق فانه يسمح له بالمشاركة».
- تنظيماً للإسهام، تتم مراسلة السادة المشرفين مقدماً بالمصطلحات المراد تقديمها منعاً للازدواج وتوفيراً للوقت. ولا يمنع هذا من اشتراك أكثر من زميل (بحد أقصى اثنين) في تقديم مصطلح واحد خاصة في تلك المصطلحات المحورية التي يرى المشرف أنها تحتاج إلى خبرة وجهود كبيرة.
- ضماناً للمستوى الرفيع المتوخى، وتشجيعاً على المزيد من الاطلاع، لن يقبل السادة المشرفون أي مصطلح دون تذييله بأرقام صفحات مصادره في الموسوعات ودوائر المعارف والكتب والمصادر الأجنبية. «الأصلية» التي تمت الاستعانة بها في وضع المصطلح. ويستثنى من ذلك طبعاً المصطلحات التي تكون العربية هي لغة مصادرها أو موسوعاتها الأصلية كما في المصطلحات الإسلامية على سبيل المثال.
- ينتظر إصدار الطبعة الأولى من القاموس العربي للمصطلحات السياسية في خلال عامين أو ثلاثة أعوام على أكثر تقدير.

التزامات وحقوق المشاركين :

- يرسل السادة الراغبون في المشاركة في هذا المشروع خطابات بالبريد المسجل إلى السيد/ د. محمد محمود ربيع على العنوان الموضح أدناه يعربون فيها عن رغبتهم بذلك ويذكرون صراحة التزامهم بكل الشروط والمفاهيم الواردة بالمشروع.
- بعد التسجيل الرسمي للمشاركين، تتم المراسلات مباشرة مع أي من السيدين المسؤولين عن التحرير، وكذلك مع السادة المشرفين على الفروع الأكاديمية للتصنيف الموضوعي. وسيزود المشتركون بقائمة كاملة بأسماء وعناوين هؤلاء المشرفين.
- الحقوق العلمية للسادة الزملاء المشاركين مصانة تماماً. فستوضع في بداية القاموس قائمة تفصيلية بأسمائهم الكاملة وقرين كل منها الحروف المختصرة للاسم. وسيذيل كل مصطلح (كما هي العادة في المعاجم والموسوعات العلمية) بتلك الحروف المختصرة لصاحبه سواء أكانوا واحداً أو اثنين.
- الحقوق الأدبية للسادة الزملاء المشاركين مصانة تماماً. لهذا، وتفادياً للمزاجية وسوء التحكيم السائدين في كثير من الدوريات العربية، فانه في حالة رفض المصطلح للمرة الثانية ورغم إدخال التنقيح المطلوب، يحق للمشارك إرساله رأساً إلى المحررين المسؤولين لإعادة عرضه على واحد أو أكثر من الثقاة المتخصصين في ذلك الفرع الأكاديمي. وله (أو لهما أو لأحدهما) الرأي النهائي في قبوله أو رفضه أو طلب تنقيحات إضافية. ويعتبر الإسهام في مصطلح أو مصطلحات ما مقبولاً إذا لم يرد المشرف على المشترك بعد شهر ونصف من استلام ذلك الإسهام.

- الحقوق المالية للسادة الزملاء المشاركين مصانة تماماً. وسيقوم المحرران المسؤولان بعرض المشروع على المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم أو مثيلاتها من المؤسسات العلمية في الوطن العربي لتبني ذلك الجهد العربي الرائد في مجال البحث العلمي. ورغم أنه من السابق لأوانه ذكر نسبة محددة مقابل المشاركة العلمية في القاموس إلّا أنه يجب التأكيد على عدم وجود مشكلة فيمن يتولى مهمة النشر. على العكس من ذلك، فإن مستوى الأداء المرتفع بإذن الله وحجم المشاركة العلمية من متخصصين في الجامعات ومراكز البحوث والمنظمات العربية سيجعل المهمة صعبة إلى حد ما في انتقاء الأنسب من عروض النشر الكثيرة المتوقعة التي ستعي ولا شك مغزى الجهد الكبير المبذول والمركز الأدبي للمشاركين.

العنوان:
قسم العلوم السياسية
كلية التجارة والاقتصاد والعلوم السياسية
ص. ب ٥٤٨٦ صفاة - الكويت
الرمز البريدي 13055

المحرران المسؤولان

أ. د. اسماعيل صبري مقلد   د. محمد محمود ربيع

أبريل/ نيسان ١٩٨٦

التصنيف الموضوعي المقترح

أولا : علم السياسة

مناهج وطرق البحث السياسي.
محتوى علم السياسة.

ثانياً : النظرية السياسية

النظرية السياسية (التحليلية).
الفكر السياسي الاسلامي.
الفكر السياسي الغربي

ثالثاً : المؤسسات السياسية والادارية

الدستور

الحكومة المركزية
الحكومات المحلية والاقليمية
الادارة العامة
الوظائف الاقتصادية والاجتماعية للحكومة
المؤسسات السياسية المقارنة.

رابعاً : الممارسة السياسية

الأحزاب السياسية
الجماعات الضاغطة
الرأي العام
السلوك السياسي والانتخابات وأساليب التعبير والمشاركة.

خامساً : العلاقات الدولية

العلاقات الدولية. السياسة الدولية
القانون الدولي. التنظيم الدولي. الادارة الدولية.

سادساً : الأطر القومية والاقليمية

الفكرة السياسية idée politique-political idea

هي تصور عقلي لظاهرة سياسية أو شيء سياسي بمعنى حصول صورة الظاهرة أو الشيء في الذهن. وقد عرف الانسان منذ قيام حضاراته الأولى أفكاراً سياسية متعددة كانت تمثل الأوضاع والعلاقات الاقتصادية والاجتماعية والدينية التي كانت سائدة في تلك الحضارات.

النخبة élite

مصطلح فرنسي من أصل لاتيني. يشتمل معناه الحرفي على عدة مفاهيم منها الأقلية المنتقاة، أفضل جزء في الشيء، الطبقة العليا. استعمل في القرن السابع عشر لوصف سلع ذات مزايا معينة وفيما بعد للاشارة إلى فئات متميزة كالنبلاء والعسكريين. لم يستخدم على نطاق واسع في الكتابات السياسية والاجتماعية إلاّ بعد عام ١٩٣٠ وذلك عبر نظرية النخبة لعالم الاقتصاد والاجتماع الايطالي باريتو Vilfredo Pareto (١٨٤٨ -١٩٢٣). المصطلح لغوياً هو اسم جمع يطلق على من يشغلون مراكز عليا في المجتمع لما يتفوقون به على غيرهم من صفات حقيقية أو مزعومة وهو يستخدم على مستويين: ١- التمييز بين النخبة في مجتمع ما وبين الجماعات الأخرى التي لا تتميز بنفس الصفات. ٢ - تصنيف الشرائح المختلفة داخل نفس النخبة إلى نخبة حاكمة وأخرى غير حاكمة. تتوخى النخبة الحاكمة عادة جانب الحذر في انتقاء العناصر الموهوبة الصاعدة تفادياً لظهور معارضة

قوية. وأحياناً تختار تلك العناصر من بين صفوفها لاعدادهـا للمشاركـة في السلطة ثم للحلول محلها فيـها بعد. وتزعم المذاهب العنصرية والطبقية ان مثل تلك القدرات الفريدة العالية وراثية.

أسهم في معالجة نفس الفكرة الفقيه وعالم السياسيـة الايطالي مـوسكا Gaetano Mosca (١٨٥٨-١٩٤١) الذي لم يستعمل مصطلح النخبة وإنما وصف الدولة الحديثة بأنها بيروقراطية أساساً لا يمكنها تفادي الوقوع تحت حكم الاقلية. وقد أثارت آراء باريتـو وموسكـا جدلاً حـول أنماط ووظـائف النخبة السيـاسة، ومصـدر التأييـد الاجتماعي الذي تحصل عليه إن وجد، ومدى تماسكها، وطبيعة علاقاتها بالطبقات الحاكمة.

بحث بـاريتـو وضـع النخبـة وسلطتهـا ومـدى استمـراريتهـا. فقـد اعتـبر أن التـاريـخ مقـبرة للطبقـات الأرستقراطية ووضـع نظرة جـديدة للتـطور الحلقي للتاريـخ أسماهـا دورات النخبة circulation of elites بمعنى: ١ - الحركة الصعودية لأفراد متفوقـين من طبقات دنيـا ليصبحوا أعضـاء في النخبة. ٢ - حـركة النخبـة ككل سواء في اتجاهها لاحتلال مواقع السيطرة الاجتماعية أو عند طردها منها.

الخلاصة فهم باريتو وموسكا النخبة على أنها فئات اجتماعية متميزة تشكل أقلية تمـارس السلطة السياسيـة مباشرة أو تؤثر بشدة ولو سرائي بممارسة السلطة السياسية. يعتري هذه الاقلية من آنلآخر تغيـير في التركيب أي العضوية يؤدي إلى تكريس أفراد جدد من طبقات دنيا،وأحياناً دمج فئات اجتماعية بها. يحدث بين فترة وأخرى أيضاً استبدال النخبة الحاكمة بنخبة مضادة كما في الثورات.

ملاحظة: أثناء استعراض فكـرة القامـوس مع الـزملاء خـلال المؤتمر التـأسيسي للجمعية العـربية للعلوم السيـاسية في قـبرص (٤-٨ فبرايـر ١٩٨٥)، أفاد د. عـلي شمبش الأستاذ بجـامعة قـار يونس في ليبيـا أن أحد زملائه بالجامعة يرى أن مصطلح elite مشتق من المصطلح العربي «علية» القوم. وتطبيقاً لما ذكـرناه عن امكـانية تعاون زميلين في وضع مصطلح واحد. نبـدي الاستعداد لتكملة «المصـطلح العينة» المـوضح أعـلاه بما يعـطي وزناً أكبر للقاموس وذلك في حالة ارسال الصيغة المكملة مدعمة بمصادر أصلية موثوق بها لتأصيل المصـطلح مع حفظ الحق العلمي للمشارك الثاني.

دليل الرسائل الجامعية

تواصل مجلة العلوم الاجتماعية نشر ملخصات للرسائل الجامعية ونقدم في هذا العدد ملخصا لرسالتين :

الأولى لنيل درجة الماجستير بعنوان : تقييم الأخبار والبرامج الاخبارية التلفزيونية تقدم بها الباحث محمد محمود المرسي بإشراف ماجي الحلواني .

والثانية : لنيل درجة الماجستير مقدمة من الباحثة نادية أميل بنا بعنوان « مدى انطباق الصورة الوالدية على الزواج وعلاقتها بالتوافق الزواجي واختيار القرين .

«تقييم الأخبار والبرامج الأخبارية التلفزيونية»

دراسة تحليلية لعينة من نشرات الاخبار والبرامج الاخبارية التلفزيونية المعروضة على القناة الأولى بالتلفزيون المصري خلال عام ١٩٨٣م.

ملخص رسالة ماجستير

اعداد

محمد محمود محمد المرسي

اشراف	اشراف مساعد
الدكتورة/ ماجي الحلواني	**الدكتورة/ انشراح الشال**

إن وظيفة الاخبار من الوظائف الاساسية للصحافة سواء كانت مطبوعة أو مسموعة أو مرئية . فأظهر صفة من صفات الانسان الاجتماعية هي حب الاستطلاع لمعرفة الأنباء والاطمئنان إلى البيئة، ولقد اصبح المواطن يسأل عن الأخبار ويطلبها ويحرص على الوقوف عليها من المصادر المتاحة له، ولم يعد اهتمامه مقصوراً على اخبار بلده فقط، بل تعداه إلى اخبار البلاد الأخرى وخاصة تلك التي تتصل ببلده.

وموضوع هذا البحث «تقييم الاخبار والبرامج الاخبارية التليفزيونية دراسة تحليلية لعينة من نشرات الاخبار والبرامج الاخبارية التليفزيونية المعروضة على القناة الاولى بالتليفزيون المصري خلال عام ١٩٨٣. ويتضمن هذا البحث دراسة تطبيقية على القائمين بالاتصال بادارتي الاخبار والبرامج الاخبارية بالتليفزيون المصري.

ويهدف هذا البحث أيضاً إلى تقييم النشاط الاخباري بالتليفزيون المصري من خلال عرض ايجابيات وسلبيات هذا النشاط، وتقديم الاقتراحات التي يرى الباحث أنها يمكن أن تسهم في تطوير هذا النشاط.

تساؤلات البحث :

قسم الباحث تساؤلات البحث إلى مجموعتين تغطي كل منها جانباً اساسياً فيه فالمجموعة الأولى تساؤلات تتعلق بتحليل مضمون عينة من نشرات الاخبار والبرامج الاخبارية، والمجموعة الثانية تساؤلات تتعلق بالدراسة التطبيقية الخاصة بالقائمين بالاتصال.

منهج البحث :

اعتمد هذا البحث على منهج المسح باعتباره جهداً علمياً يستهدف الحصول على بيانات ومعلومات عن

الظاهرة موضوع الدراسة، وقد اعتمد الباحث على:

أ - منهج المسح بالعينة فيما يتعلق بالنشرات والبرامج الاخبارية، وذلك لصعوبة اجراء مسح شامل على مجتمع الدراسة بأكمله، وقد اختار الباحث عينة الدراسة في الفترة من ١/٧/١٩٨٣ وحتى ٣١/١٢/٨٣.

ب - اعتمد الباحث على المسح الشامل فيما يتعلق بالدراسة التطبيقية على القائمين بالاتصال حيث إنه مجتمع محدود ويمكن حصره.

وفي إطار منهج البحث استخدم الباحث الأساليب المنهجية الآتية :-

(١) تحليل المضمون :

استخدم الباحث اسلوب تحليل المضمون بهدف الوصف الموضوعي المنظم الكمي للمحتوى الظاهر لمادة الاتصال مما يساعد على الحصول على نتائج علمية دقيقة، وذلك تلبية للاحتياجات البحثية المصاغة في تساؤلات البحث الاساسية وذلك فيما يتعلق بالبيانات والمعلومات الخاصة بالدراسة التحليلية التي قام الباحث باجرائها.

(٢) مسح أساليب الممارسة :

وقد استخدم الباحث هذا الأسلوب في الدراسة التطبيقية على القائمن بالاتصال بادارتي الاخبار والبرامج الاخبارية بالتليفزيون المصري، وذلك من خلال اعداد صحيفة استقصاء خاصة بهذه الدراسة.

تقسيم البحث

قسم الباحث هذه الدراسة إلى ثلاثة اجزاء تحتوي على تسعة فصول:

* **الجزء الأول:** ويحتوى على فصل واحد هو مشكلة البحث ومنهجه.
* **الجزء الثاني:** ويحتوي على أربعة فصول تتضمن الإطار الفكري لموضوع البحث:
* **الجزء الثالث :** ويحتوي على أربعة فصول تتضمن نتائج الدراسة.

أهم نتائج الدراسة :

أولاً : أهم نتائج الدراسة التحليلية :

(١) تبين من الدراسة أن الأخبار المحلية تأتي في المركز الأول في كل من النشرات والبرامج الإخبارية، كما تبين أيضاً أن التركيز ينصب أساساً على أخبار القاهرة مع تجاهل أو شبه تجاهل لأخبار المناطق والمحافظات الأخرى في مصر مما يؤدي إلى تفاوت كبير في مجال المعرفة بأخبار هذه المناطق.

كما تبين أن الاهتمام بأخبار الدول العربية هو اهتمام ضعيف على مستوى النشرات والبرامج الإخبارية، كما تبين أيضاً أن هناك تفاوتاً كبيراً في تناول أخبار هذه الدول حيث يتم التركيز على تناول أخبار المشرق العربي مع شبه تجاهل لأخبار منطقة المغرب العربي واهتمام نسبي بأخبار السودان نظراً لروابط التكامل معها.

كما تبين أيضاً أن الاهتمام بأخبار الدول النامية هو اهتمام ضعيف لا يرقى وأهمية هذه الأخبار للمشاهد المصري.

(٢) تبين من الدراسة أن الأخبار السياسية تأتي في المركز الأول، بين موضوعات الأخبار في كل من النشرات الإخبارية وبرنامج نهاية الأسبوع ويتأخر ترتيب هذه الأخبار إلى المركز الثاني في برنامج الصحافة تقول حيث تأتي الأخبار الاقتصادية في المركز الأول بين موضوعات أخبار هذا البرنامج.

(٣) تبين من الدراسة أن الأخبار التي حدثت «اليوم» أي الأخبار الحالية تمثل المركز الأول بين أخبار النشرات الإخبارية.

(٤) تبين من الدراسة أن الأخبار المكررة حرفياً خلال نشرتي أخبار الساعة السادسة والتاسعة مساء تبلغ نسبة مرتفعة إذ تقترب من ثلث زمن الأخبار خلال النشرتين وهذا يتنافى مع ضرورة البحث عن التطورات الجديدة في القصة الإخبارية، أو على الأقل محاولة تطوير النص الخبري وإعادة صياغته مرة أخرى وعرضه في النشرة التالية إذا كان على قدر كبير من الأهمية ولا يمكن الاستغناء عنه.

(٥) تبين من الدراسة أن الأخبار المصورة ـ الصوتية والصامتة تأتي في المركز الأول من شكل تقديم الأخبار خلال النشرات الإخبارية وبرنامج نهاية الأسبوع، أيضاً تبين من الدراسة أن الأخبار التي تحتوي على لقاء مندوب داخل موقع الحدث تمثل المركز الثاني في برنامج نهاية الأسبوع، بينما يختفي هذا الشكل من نشراتنا الإخبارية.

(٦) تبين من الدراسة أن اتفاق موضوع النص الخبري مع موضوع المادة المصورة المصاحبة له خلال النشرات الإخبارية بلغ نسبة مرتفعة حيث تأتي في المركز الأول، ولا شك أن ذلك يعد جانباً إيجابياً للتليفزيون.

(٧) تبين من الدراسة أن شخصية رئيس الجمهورية تأتي في المركز الأول بين الشخصيات الفردية في الأخبار المحلية في كل من النشرات والبرامج الإخبارية.

كما تبين أن شخصية وزير الإعلام تأتي في المركز الأول بين الشخصيات الوزارية التي تتناولها الأخبار المحلية، خلال النشرات الإخبارية، بينما يأتي وزير الزراعة المصري في المركز الأول، خلال برنامجي نهاية الأسبوع، والصحافة تقول.

ثانياً: أهم نتائج الدراسة التطبيقية:

(١) تبين من الدراسة أن نسبة تقل عن النصف من القائمين بالاتصال قد التحقوا بالعمل عن طريق مسابقة لاتحاد الإذاعة والتليفزيون، كما تبين أن هناك عدداً غير قليل جاء تعيينه عن طريق الاختيار الشخصي أو المعرفة الشخصية وهي ليست مبرراً أو مسوغاً للتعيين.

(٢) تبين من الدراسة أن نسبة عالية من القائمين بالاتصال ليس لديها خبرة سابقة في مجال العمل الإخباري ـ والخبرة السابقة من عناصر نجاح القائم بالاتصال في مجال أخبار التليفزيون إذ أن الكثير من خبرات العمل الإخباري يمكن تطبيقها مباشرة بأخبار التليفزيون، مع الأخذ في الاعتبار العناصر المرئية.

(٣) تبين من الدراسة أن هناك نسبة عالية من القائمين بالاتصال لم يحصلوا مطلقاً على أية دورات تدريبية خلال فترة عملهم بأخبار التليفزيون.

كما تبين أيضاً أن غالبية من حصلوا على دورات تدريبية استفادوا منها خاصة فيما يتعلق برفع كفاءتهم في مجال العمل مما يؤكد على أهمية الحصول على مثل هذه الدورات.

(٤) تبين من الدراسة أيضاً أن غالبية القائمين بالاتصال يعانون من مشاكل عديدة في مجال عملهم وتتركز هذه المشاكل في الآتي:

ـ مشاكل إدارية: وتتركز غالبيتها في عدم قدرة القيادات الإدارية على تفهم طبيعة العمل وعدم قدرتهم على استغلال طاقات العاملين استغلالاً كاملاً أيضاً المعاملة السيئة والمعاناة من الروتين.

ـ مشاكل إمكانات تكنولوجية: وتتركز غالبيتها في عدم وجود أجهزة حديثة ومتطورة في مجال العمل، أيضاً عدم وجود صيانة للأجهزة الموجودة حالياً.

ـ مشاكل كفاءات بشرية: وتتركز غالبيتها في عدم وجود خبرة وتدريب لدى القائمين بالاتصال، أيضاً تتركز في معاناة بعض الأقسام مثل قسم المحررين من قلة عدد العاملين به، وهجرة الكفاءات البشرية إلى الخارج.

ولا شك أن العمل على حل مشاكل القائمين بالاتصال والتي تعوق إنجاز عملهم بالدقة المطلوبة سوف يؤدي إلى رفع كفاءة هذا العمل.

(٥) مدى وجود قصور في التغطية الإخبارية المصورة:

تبين من الدراسة أن غالبية أعضاء هيئة التحرير بأخبار التليفزيون المصري يرون أن هناك قصوراً في التغطية المصورة للأخبار، وتتعدد جوانب القصور هذه من وجهة نظرهم حيث تتركز في الآتي:

ـ عدم توافر الإمكانات الفنية والبشرية اللازمة لتغطية الأخبار المحلية المصورة وخاصة أخبار المحافظات.

ـ إقتصار التغطية الإخبارية المحلية على الأخبار الرسمية للدولة.

ـ ضعف المستوى الفني للقائمين بالتصوير.

ـ عدم وجود ترتيبات لضمان السرعة في وصول المادة المصورة من مكان حدوث الخبر إلى مبنى التليفزيون.

● ● ●

ملحوظة:

ـ ناقش الباحث هذه الرسالة في ١٩٨٤/١١/١٨ وحصل على درجة الماجستير بتقدير «ممتاز مع التوصية بطبع الرسالة على نفقة الجامعة». وتكونت لجنة المناقشة من:

ا.د. جيهان أحمد رشتي وكيل كلية الإعلام للدراسات العليا عضواً.

ا.د ماجي الحلواني استاذ الإذاعة مشرفاً.

ا. سعد لبيب المستشار الإعلامي باتحاد إذاعات الدول العربية عضواً.

مدى انطباق الصورة الوالدية على الزوج وعلاقتها بالتوافق الزواجي واختيار القرين

ملخص لبحث الماجستير الذي تقدمت به نادية أميل بنا

من الدوافع التي حملتني على اختيار هذا الموضوع رغبتي الملحة في إنجاز عمل يستهدف مصلحة الأسرة المصرية بصفة عامة باعتبارها نواة المجتمع، ويتيح لأبنائها بصفة خاصة جواً صالحاً لنموهم نمواً سليماً لا سيما من الناحية النفسية باعتبارهم ذخيرة الوطن وعدته، وحتى يتسنى لهم فيما بعد أن يؤدوا دورهم في الحياة على أكمل وجه، وأن يقيموا فيما بينهم أسراً تنعم بالتوافق الزواجي وتنجب أجيالاً متتالية من الأبناء السعداء المتمتعين بالصحة النفسية والبدنية على السواء. ولقد رأيت من حولي كثيراً من الزيجات قصيرة الأمد، فهي ما تكاد تقوم حتى تتصدع وينفرط عقدها ويتشرد أبناؤها الذين كتب لهم سوء الحظ رؤية الحياة قبل أن تستقر الحياة الزوجية بين والديهم ولقد استلفت نظري أن الفرد رجلاً كان أم امرأة يقدم عادةً على الزواج وهو ينشد الاستقرار في حياة زوجية يرجح أن تكون سعيدة ما دام قام باختيار قرينه بمحض إرادته، لا سيما لو توافر للزوجين دخل مناسب يضمن لهما كافة مستلزمات الحياة، بل وكمالياتها.

فحملني ذلك إلى محاولة استجلاء الغموض الذي يكتنف أسباب انهيار تلك الأسر، التي ما كادت تقف على قدميها حتى تحولت إلى جحيم يكتوي بناره كل من الزوجين على السواء.

ونظراً لانتفاء وجود أي ظواهر مادية ملموسة في بعض الحالات يمكن اعتبارها أساساً للخلافات الحادة التي تنشب بين مثل هذين الزوجين فقد رجحت من جهتي أن يكون ذلك راجعاً إلى العوامل النفسية، وهي كثيرة، اخترت منها الصورة الوالدية، موضوعاً لهذا البحث الذي اقتصرت فيه على دراسة آثار الصورة الوالدية على الزوجة وحدها، راجية أن أساهم بإمكانياتي المحدودة في إلقاء بعض الضوء على نحو يقلل قدر الإمكان من وقوع كوارث انهيار الأسر القائمة، آملة أن يطرق غيري هذا الموضوع بالنسبة للزوج استكمالاً للكشف عن أثر الصورة الوالدية على السعادة الزوجية واستقرار الحياة الأسرية. كما يحدوني الأمل أن يواصل غيري مهمة استكمال الكشف عن بقية العوامل النفسية التي تؤثر على تحقيق التوافق الزواجي.

الإطار النظري :

يدور الإطار النظري لهذا البحث حول ثلاثة محاور رئيسية هي :

أولاً: الصورة الوالدية.
ثانياً: التوافق الزواجي.
ثالثاً: اختيار القرين.

منهج البحث وخطواته:

أ - العينة:

تتكون العينة من ٥٠ زوجة من الشريحة الاقتصادية الاجتماعية الوسطى من مدينة القاهرة ممن أنهين دراستهن العالية ويعملن خارج المنزل في مهنة أو وظيفة وممن مضى على زواجهن من ٣ - ١٠ سنوات وقد روعي وجود أبناء لدى جميع أفراد العينة.

ب - الأدوات:

تتكون أدوات البحث من:

١ - مقياسين للتوافق الزواجي:

أسفرت الدراسة الكثيفة التي أجرتها الباحثة عن ضرورة تقسيم مقياس التوافق الزواجي الذي وضعته الباحثة خصيصاً لتلبية احتياجات البحث إلى مقياسين، أحدهما يتناول المواقف وهو يشمل العبارات التي تمثل مواقف فعلية عملية في الحياة الزوجية، على حين يتناول المقياس الآخر الأحاسيس والمشاعر وهو يشمل العبارات التي تمثل أحاسيس ومشاعر الزوجة تجاه الحياة الزوجية.

وقد أوضحت الباحثة كافة الخطوات التي اتبعت في إعداد كل أداة على حدة تحت إشراف لجنة من المحكمين من أساتذة علم النفس كما اطمأنت الباحثة إلى صدق كل مقياس على حدة باستخدام معامل التوافق وقد كان معامل الصدق بهذه الطريقة بالنسبة لمقياس التوافق الزواجي (موافق) ٠,٦٣ وهو معامل دال عند أقل من ٠,٠٠١ وذلك باستخدام كا٢ لمعرفة دلالة هذا الارتباط.

أما معامل الصدق بهذه الطريقة لمقياس التوافق الزواجي (أحاسيس) فقد كان ٠,٧٤ وهو معامل دال عند أقل من ٠٠١, وذلك باستخدام كا٢ لمعرفة دلالة هذا الارتباط.

أما ثبات المقياسين فقد اتبعت الباحثة في حسابه طريقة التجزئة النصفية وحسبت معامل الارتباط بين النصفين الفردي - الزوجي بطريقة الرتب لسبيرمان وكان معامل ثبات لمقياس التوافق الزواجي مواقف ٠,٨٨ وهو معامل دال عند مستوى أقل من ٠٠١, وذلك باستخدام اختبار «ت».

وكان معامل ثبات مقياس التوافق الزواجي (أحاسيس) ٠,٨٦ وهو معامل دال عند مستوى أقل من ٠٠١, وذلك استخدام اختبار «ت».

٢ - بعض البطاقات المختارة من اختبار تفهم الموضوع T. A. T. وقد استقر رأي لجنة المحكمين على الاقتصار في هذا البحث على البطاقات التالية:

16 - 13 MF - 10 - 8GF - 6GF - 4- 3GF -2

٣ - مقابلة مقننة وضعت خصيصا للتعرف على بعض الأبعاد المحددة في شخصية كل من الزوج والوالد وقد عنيت الباحثة في تصميمها للمقابلة أن تتيح التوصل إلى معرفة بعض خصائص وسمات الصورة الوالدية من وجهة نظر الزوجة كما تتيح في نفس الوقت معرفة بعض الخصائص الجسمية والنفسية للزوج حتى

يتسنى الوصول من المقارنة بين صورة الوالد وصورة الزوج إلى التعرف على مدى الانطباق الموجود بين الصورتين.

حـ ـ خطوات الإجراء :

كان اللقاء بأفراد العينة يبدأ دائماً بالمقابلة على أساس أنها تتناول في مقدمتها أسئلة تمهيدية تساعد على خلق جو من التقارب والالفة يبث الطمأنينة في نفس المفحوصة بحيث تتلاشى مخاوفها عندما تواجه بمقياس التوافق الزواجي وبصور اختبار تفهم الموضوع.

وكان الإجراء يتم بصورة فردية.

المعالجات الإحصائية :

استخدمت الباحثة معامل الارتباط الرباعي في الكشف عن نوع الارتباط ودرجته بين كل من متغيري انطباق الصورة الوالدية على الزوج والتوافق الزواجي كما يظهر في كل عبارة على حدة من عبارات اختباري التوافق الزواجي وخرجت الباحثة من ذلك بالنتائج التالية:

أولاً: ضرورة النظر في مجتمعنا إلى التوافق لا بوصفه وحدة كلية متجانسة وإنما بوصفه توافقاً متعدد الأشكال لمجالات مختلفة وعديدة. فقد اختلفت دلالة كا^{2} باختلاف المواقف التي تمثلها العبارات. فبعضها كان دالا عند مستوى ٠١, والبعض الآخر لم يكن له دلالة إحصائية .

ثانياً: ارتباط الجوانب الانفعالية والعاطفية والجنسية لدى المرأة في مجتمعنا بالصورة الوالدية فالعبارات المشحونة انفعالياً والمرتبطة بالعلاقة الجنسية والوجدانية هي العبارات التي كان لها دلالة إحصائية كما دل على ذلك اختبار كا^{2}.

ثالثاً: وجود علاقة سلبية بين الصورة الوالدية وبين حرية اختيار القرين فقد دلت النتائج على أنه كلما زادت الحرية في اختيار القرين ابتعدت صورة الزوج عن صورة الأب عند مستوى دلالة ٠٥, وهذا يعني أن المرأة المصرية متعلقة عاطفياً بصورة الوالد عازفة اجتماعياً واقتصادياً عن هذه الصوزة.

رابعاً: ان التوافق لا يمكن الكشف عنه بأدوات البحث التي تعتمد على الأساليب اللفظية وحدها ولذلك فقد استخدمت الباحثة اختبار تفهم الموضوع للتوصل إلى المستوى اللاشعوري وللتعرف على التوافق الزواجي على المستوى اللاشعوري وللتعرف كذلك على التصور الذكري الموجود في لاشعور الزوجة بصفة عامة وصورة الوالد والزوج بصفة خاصة.

هذا إلى جانب التعرف على الأساليب الدفاعية التي تستخدمها كل زوجة فيما تقوم به من محاولة التغلب على الإحباطات التي تواجهها في حياتها الزوجية.

وقد بدأت الباحثة خطوات قياس المستوى اللاشعوري بتحليل استجابات كل حالة على حدة. ومن الاستجابات اللاشعورية لأفراد العينة وتفسيرها وتحليلها استخلصت الباحثة النتائج الآتية:

أولاً: إن الانفصال بين الجانب الشهوي والجانب الحنون وتجريم الجانب الشهوي وافتقاره إلى المشروعية الاجتماعية والأخلاقية، سمة مركزية بين أفراد العينة من الممكن اعتبارها بمثابة حجر الزاوية الذي تنتظم من حوله بقية النتائج كلاً متناسقاً متماسكاً.

ثانياً: إن استبعاد الطاقات الشهوية من نطاق الحياة الفعلية المعاشة وتجريمها وتحريمها يترتب عليه:

١ - موقف التعبير التخييلي من هذا الجانب في الإطار المازولي.

٢ - رفض الأساس المادي لمشاعر الحنان، وهو الاساس الذي يتمثل في الجانب الشهوي.

ثالثاً: إن العديد من العلاقات الزوجية تتميز، بالانفصال العاطفي الحقيقي في مقابل الارتباط الشرعي الشكلي. وقد وضح في استجابات العينة أن الاستسلام والتكيف السلبي لعلاقة الزواج هو السمة الواضحة التي تسم العلاقة بين الزوجين، وهي سمة لها جذورها التاريخية في مجتمعنا.

رابعاً إن العوائق التي تعترض طريق المرأة في التعبير عن ميولها الشهوية والعاطفية والتي تحول بينها وبين تحقيق الإشباع في العلاقات الزوجية تسهم في دفعها إلى طريق الهروب إلى الأمومة. لذلك فقد لوحظ أن الأمومة تحتل بين أفراد العينة مكانة أكبر مما تحتله بقية المجالات الأخرى وبالتالي فإن الصراع الذي تعيشه المرأة في عصرنا هذا لا سيما إذا كانت المرأة عاملة تنتمي إلى الطبقة الوسطى الحضرية هو صراع يدور حول الأدوار الثلاثة التي تلعبها هذه المرأة وهو دور المرأة الأم، ودور المرأة الأنثى، وأخيراً دور المرأة الزميلة في العمل.

خامساً: إن عمل المرأة يعمل دورين ويحرك مستويين من الصراع هما:

١ - الصراع الذي يتعلق بالوجود الفعلي بأبعاده العادية، وهو يدور حول متطلبات الحياة الفعلية.

٢ - الصراعات الطفلية المتعلقة بالهوية والعلاقات المتبادلة وهذه الصراعات يثيرها العمل الذي تقوم به المرأة والذي يوفر لها دخلاً قد يعني لا شعورياً بالنسبة للرجل مخاوف الخصاء كما أنه قد يعني بالنسبة للزوجة تحقيق ميولها في إخصاء الزوج بوصفه ممثلاً لا شعورياً للأخوة الذكور وذلك مع تجريده من رجولته إذا استعرنا بعض مفاهيم التحليل النفسي.

سادساً: إننا عشنا مجتمعاً أبوياً ذكرياً يستحوذ فيه الذكور على السلطة ويلزمون الإناث بالخضوع لهذه السلطة وهكذا كان الرجال يختصون بالإنتاج على حين اقتصر دور النساء على الإنجاب، وظل الأمر كذلك حتى جاء عصر التحولات الصناعية الكبرى، وقد ظهر فيه اهتزاز ذلك التقسيم التعسفي فخرجت المرأة للعمل وساهمت في الإنتاج، واكتسبت بالتالي خصائص المنتجين الفعلية والبدنية والحرفية.

إن الدور الجديد للمرأة العاملة وضعها أمام حقيقة تكافؤها مع الرجل وحرك لديها الرغبة العميقة في التمرد لإحساسها بالظلم، كما حرك لديها أيضا الرغبات المضادة في قمع هذا التمرد. لذلك فإن الأمر يقتضي إعادة النظر في الجانب الشهوي الذي يعكس الرغبة في تأكيدالذات وفي التمرد الذي حركته ظروف التحرر الجديدة لدى المرأة العاملة التي تنتمي إلى الطبقة المتوسطة. ويقابل هذه الرغبة التي تخشاها المرأة رغبة مضادة مصدرها المحافظة على السلطة الذكرية التي تتم من خلال عملية التوحد بالمعتدي، ومن ثم ينتهي الأمر بتبني قيم السلطة وإدانة هذا التحرر وتجريمه.

سابعاً: وأخيراً فإن من أبرز ما يلفت النظر في استجابات افراد العينة المقابلة بين ما تمثله الأم من حيث هي رمز للخضوع للسلطة الأبوية الذكرية وبين ما تمثله الأبنة من حيث هي رمز لافراد العينة في هذا البحث.

وهناك ملاحظات ختامية تدعونا إلى مناقشة النقاط التالية:

١ - التباين الذي كشفت عنه الدراسة والمقارنة بين المستوى الشعوري من جانب وبين المستوى اللاشعوري من جانب آخر.

فالمستوى الشعوري يكشف عن قدر أكبر من التوافق على حين يكشف الجانب اللاشعوري عن قدر

أكبر من انعدام التوافق وغيابه. وقد أوضحت الباحثة أن التحليل النفسي قد كشف عن أن المستوى اللاشعوري هو المستوى الأعمق وأن المستوى الشعوري هو الشكل الذي يتجلى من خلاله المستوى اللاشعوري في صورة تتسم بالتحوير. كما أن المستوى الشعوري هو المستوى الدفاعي والواجهة التي يقدم الشخص نفسه من خلالها للآخرين في الصورة التي يعتقد أنهم يرغبون في رؤيته عليها.

٢ - بالنسبة للزواج واختيار الموضوع، فإن الفروض الأساسية في التحليل النفسي مؤداها أن العلاقات العاطفية في الرشد تستمد جذورها من العلاقات العاطفية في الطفولة وتوضح لنا دراستنا هذه أن هناك عوامل أخرى غير العوامل العاطفية قد تكون هي العامل الحاسم في اختيار القرين، وذلك نظراً لأولوية العوامل الاقتصادية الاجتماعية بالنسبة لمجتمعنا وخاصة بين الطبقة الوسطى التي ينتمي إليها أفراد عينة البحث.

فالفتاة المصرية تخضع لنوع من القهر الأيديولوجي يدفعها إلى أن تؤمن بأن الحب وحده لا يبني العلاقة الزوجية.

٣ - إن نظام الزواج في عصرنا هو نظام يحمل في ثناياه التناقض إذ يقوم في أساسه على تفرغ المرأة للإنجاب بينما شرعت المرأة في نفس الوقت في القيام بدور إنتاجي يقتضي منها وجوب تشكيل جميع جوانب حياتها المادية والفكرية والوجدانية تشكيلاً متعارضاً مع التشكيل الذي كان يقتضيه وضعها كزوجة. وقد وضح ذلك في استجابات أفراد العينة. وهي مليئة بمختلف أشكال التعبير الرمزي عن الرغبة في التمرد على القيود المفروضة عليها كزوجة خاضعة لسلطة الزوج أو السلطة الذكرية بصفة عامة. كما تعبر هذه الاستجابات في نفس الوقت عن الحاجة إلى تقييد هذا التمرد وقمعه.

٤ - وأخيراً فقد كشفت هذه الدراسة عن صورة مختلفة تماماً لما كان البعض يتوهم أنها الصورة الحقيقية للبناء النفسي للمرأة في مجتمعنا وفي عصرنا هذا.

ففي الوقت الذي يسعى فيه علم النفس التقليدي إلى تأكيد وتفضيل التوافق والامتثال والاستمرار لما هو قائم فقد جاءت صورة المرأة في هذه الدراسة قوامها التناقض والصراع والتمزق وفي استطاعتنا أن نؤكد أن اقتحام المرأة للحياة ذاتها وانغماسها في تيارها هو الفيصل في تطوير المجتمع البشري رجالاً ونساء تطويراً يفجر جميع القوى الإنسانية الخلاقة. وقد بينت هذه الدراسة أن جميع الأطر النظرية مهما بدت عليه من كمال وشمول لا يمكن بحال أن تكون أطراً مطلقة تصلح لكل زمان ومكان. كما أوضحنا عبث النقل الساذج عن دراسات وأبحاث سابقة كانت قد أجريت في ظروف اجتماعية واقتصادية تختلف اختلافاً بيناً عن ظروفنا الحالية وبالتالي فان العلاقة الزوجية بين أبناء الطبقة الوسطى الحضرية من خريجي الجامعات لها خصائصها المميزة التي لم تستطع الدراسات السابقة سواء في المجتمع الأمريكي أو الأوروبي أن تقدم لنا ما يكشف عن طبيعتها وأبعادها المتشابكة. كذلك فقد أكدنا في نهاية الأمر على الأهمية القصوى لدراسة دور المرأة في المجتمع المصري حيث تنتقل من دورها القديم إلى دور جديد مع تمسكها بكثير من مقومات الدور القديم وهو الأمر الذي يفجر مشاكل الصراع بين القديم والجديد ويبرز أهمية القضية الكبرى، وهي قضية التحول الاجتماعي.

كما ناشدنا علماء النفس إلى العناية بهذا الأمر آخذين في الاعتبار العوامل الاجتماعية الاقتصادية في تحديد وتشكيل البناء النفسي للإنسان.

وأملنا في النهاية أن تكون هذه الدراسة وهي مجرد محاولة متواضعة بكل قصورها، خطوة أولى على هذا الطريق الشائك المحفوف بالمخاطر.

الجَمْعيَة الكوَيتيّة لتقدم الطفولة العَربيّة



منشـورات الجمعيـة

١ ـ الآلات في حياتنا : كيف تعمل (موسوعة تقنية)

تتضمن الموسوعة أربعة مجلدات كتبت أصلا باللغة الالمانية في منتصف الستينات وترجمت إلى الانجليزية ولغات أخرى عديدة وقامت الجمعية بشراء حق ترجمتها من اللغة الانجليزية إلى العربية .

المجلد الأول ٣١٢ صفحة . الثمن ٦ د.ك. أو ٢٤ دولارا .

المجلد الثاني ٢٨١ صفحة . الثمن ٦ د.ك. أو ٢٤ دولارا .

وقد صدرا عام ١٩٨٥ ، ويجري العمل حاليا على اصدار المجلدين الثالث والرابع .

٢ ـ الطفولة العربية :

تقرير مفصل عن نشاطات الجمعية ومشاريعها العلمية والتربوية ويهدف إلى توثيق الصلة بين المعنيين بشؤنها واحتياجاتها في الوطن العربي. ويتضمن أيضا إشارة إلى الكتب والاصدارات، الحديثة والأنشطة الدولية والاقليمية الخاصة بالطفولة .

بدأ صدور التقرير في يناير ١٩٨٤ ويوزع مجانا على قائمة مختارة للجهات والشخصيات المهتمة بالطفولة .

٣ ـ السنوات الثلاث الأولى للحياة :

صدر هذا الكتاب أصلا باللغة الانجليزية وقامت الجمعية بشراء حق ترجمته إلى العربية من مؤلفه (بيرتون ل. وايت) لأهمية هذا العمل العلمي الذي يركز على السنوات الثلاث الأولى في حياة الطفل وكيفية رعايته خلالها ودور الأسرة في ذلك . صدر عام ١٩٨٥ (١٧٠ صفحة . الثمن ٢ د.ك. أو ٨ دولارات) .

٤ ـ مشروع رعاية الأطفال المتفوقين في الكويت :

الدراسة الأولى ضمن سلسلة الدراسات العلمية الموسمية المتخصصة والتي ترعاها الجمعية ضمن مشروع بدأ في أيلول ١٩٨٤ باسم مبارك العبدالله المبارك الصباح ومدته خمس سنوات .

وتركز هذه الدراسة على أهم الأساليب لرعاية المتفوقين من أجل تحقيق أفضل النتائج الايجابية للمجتمع الكويتي ولأنفسهم .

(٢٨ صفحة . الثمن ٥٠٠/ د.ك.) .

٥ ــ **واقع الطفل الكويتي فيما قبل المدرسة الابتدائية :**

الاصدار الثاني ضمن سلسلة الدراسات الموسمية وتركز على التعرف على وضع الطفل الكويتي فيما قبل المدرسة الابتدائية نظرا لأهمية هذه المرحلة في حياة الطفل .

(٤٧ صفحة . الثمن ٥٠٠/ـد.ك.) .

٦ ــ **الطفولة في مجتمع عربي متغير :**

وهو الكتاب السنوي الأول للجمعية ويتضمن مجموعة الندوات العلمية المتخصصة التي أقامتها الجمعية في موسمها الثقافي الأول ١٩٨٣/١٩٨٤ وملخصا للحوار والمناقشات والتعقيبات التي تلت تلك الندوات التي دارت حول ستة مواضيع رئيسية هي : الطفولة والتنشئة في علم النفس الاجتماعي ، شخصية الفرد والتنشئة العائلية ، الطفل العربي المعاصر ومشكلة الاغتراب الثقافي ، طفل المرأة العاملة ، التلفزيزن والأطفال ، ورجولة الصغار أم طفولة الكبار . صدر عام ١٩٨٤ .

(٢٠٠ صفحة . الثمن ٣ د.ك. أو ١٢ دولارا) .

٧ ــ **الطفولة العربية ومعضلات المجتمع البطركي :**

وهو الكتاب السنوي الثاني ويتضمن مجموعة الندوات العلمية المتخصصة التي أقامتها الجمعية في موسمها الثقافي الثاني ١٩٨٥/٨٤ ومن أهم مواضيع هذا الكتاب : الطفل العربي ومعضلات المجتمع البطركي ، الطفل العربي حاضره ومستقبله ، الأساليب المعرفية عند الأطفال ، الأطفال المتفوقون وتربيتهم ، لعب الأطفال بين التعليم ومضيعة الوقت ، وسوء معاملة الأطفال . صدر عام ١٩٨٥ ،

(١٩٢ صفحة ، الثمن ٣ د.ك. أو ١٢ دولارا) .

٨ ــ **توجيه الطفل المتفوق عقليا :**

مرجع علمي للآباء والأمهات والمربين تمت ترجمته عن اللغة الانجليزية ويعتبر هذا المرجع دليلا ومرشداً لكيفية معالجة المشكلات التي تعترض المربين أثناء تعاملهم مع الأطفال المتفوقين بدءاً من اكتشافهم وطرق رعايتهم . صدر عام ١٩٨٥ .

(٢٠٠ صفحة . الثمن ٢ د.ك. أو ٨ دولارات) .

الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية

دعوة إلى كل المفكرين والمثقفين والمختصين

تعتزم الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية إصدار مجلة فصلية فكرية شاملة تحت مسمى « التعاون » .

وتقبل المجلة للنشر الدراسات والبحوث والمقالات المعمقة ذات الصلة بقضايا المنطقة في جميع المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وفقا للقواعد الأساسية التالية :

١ ـ أن يتراوح حجم المادة المقدمة للنشر ما بين ٥٠٠٠ إلى ١٥٠٠٠ كلمة .

٢ ـ أن تعتمد الأصول العلمية المتعارف عليها في إعداد وكتابة البحوث وبخاصة في التوثيق والاشارة إلى المصادر بحيث تتضمن : اسم المؤلف ، عنوان الكتاب أو المادة ، اسم الناشر أو المجلة ، مكان وتاريخ النشر إذا كان كتابا ، رقم العدد وتاريخه والصفحات إذا كان المصدر من مجلة أو نحوها .

٣ ـ تقديم خلاصة للمادة في حدود ٥٠٠ كلمة .

٤ ـ تمتنع المجلة عن نشر أية مادة سبق نشرها أو معروضة للنشر .

٥ ـ تخضع المواد المقدمة للنشر للتحكيم .

٦ ـ يمنح المشارك مكافأة مالية وفق نظام المكافآت الخاص بالمجلة ، مع خمس نسخ من العدد المشارك فيه بالاضافة إلى عدد ٢٠ مستلة من المادة .

إضافة لذلك سوف تحتوي المجلة على جزء خاص بالتقارير والوثائق واليوميات وعرض الكتب والبيليوغرافيا المتعلقة بنطاق اهتمامها .

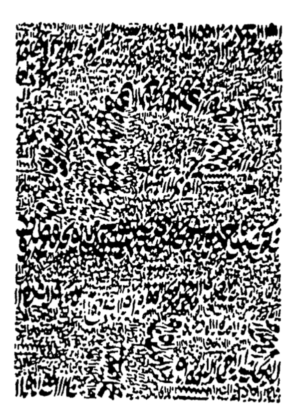
والأمانة العامة بهذا الاعلان ، توجه الدعوة الى كل المفكرين والمثقفين والمختصين من الكتاب لدعم المجلة ومؤازرتها بمساهماتهم ، وتشجيع زملائهم للمساهمة .

ترسل المواد المقدمة للنشر على العنوان التالي:

رئيس تحرير مجلة التعاون
الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية
ص.ب. : ٧١٥٣ ـ الرياض ـ المملكة العربية السعودية
الرمز البريدي : ١١٤٦٢

المجلة العربية للعلوم الانسانية

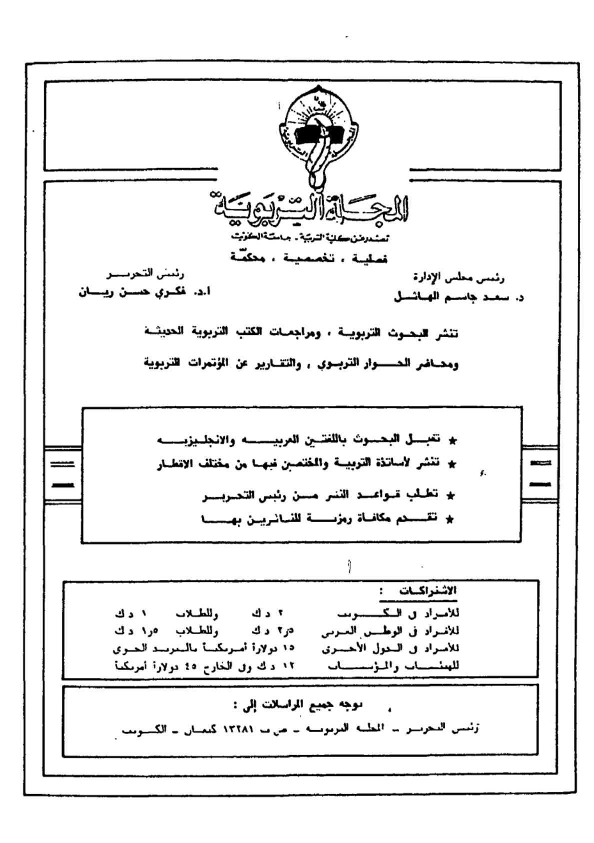
تصدر عن جامعة الكويت ، فصلية محكمة ، تقدم البحوث الأصيلة والدراسات الميدانية والتطبيقية في شتى فروع العلوم الانسانية والاجتماعية باللغتين العربية والانجليزية

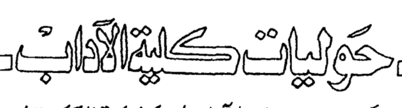


رئيس التحرير

د. خلدون حسن النقيب

جميع المراسلات توجه الى رئيس التحرير ص. ب ٢٦٥٨٥ الصفاة - الكويت
هاتف ٨٢١٦٣٩ - ٨١٥٤٥٣ (الشويخ) - تلكس ٢٢٦١٦ KUNIVER


المجلة التربوية
تصدر عن كلية التربية - جامعة الكويت
فصلية ، تخصصية ، محكّمة
رئيس مجلس الإدارة
د. سعد جاسم الهاشل
رئيس التحرير
أ.د. فكري حسن ريان
تنشر البحوث التربوية ، ومراجعات الكتب التربوية الحديثة
ومحاضر الحوار التربوي ، والتقارير عن المؤتمرات التربوية
★ تقبل البحوث باللغتين العربية والانجليزية
★ تنشر لأساتذة التربية والمختصين فيها من مختلف الاقطار
★ تطلب قواعد النشر من رئيس التحرير
★ تقدم مكافأة رمزية للناشرين بها
الاشتراكات :
للأفراد في الكويت ٢ د ك وللطلاب ١ د ك
للأفراد في الوطن العربي ٥ر٢ د ك وللطلاب ٥ر١ د ك
للأفراد في الدول الأخرى ١٥ دولارا أمريكيا بالبريد الجوي
للهيئات والمؤسسات ١٢ د ك وفي الخارج ٤٥ دولارا أمريكيا
توجه جميع المراسلات إلى :
رئيس التحرير - المجلة التربوية - ص ب ١٣٢٨١ كيفان - الكويت



تصدر عن كلية الآداب - جامعة الكويت

رئيس هيئة التحرير

د. عبد المحسن مدعج المدعج

دورية علمية محكمة، تتضمن مجموعة من الرسائل التي تعالج بأصالة موضوعات وقضايا، ومشكلات علمية في مجالات الأدب والفلسفة والتاريخ والجغرافيا والاجتماع وعلم النفس

- تقبل الأبحاث باللغتين العربية والانجليزية شرط أن لا يقل حجم البحث عن (٤٠) صفحة مطبوعة من ثلاث نسخ.
- لا يقتصر النشر في الحوليات على أعضاء هيئة التدريس بكلية الآداب فقط بل لغيرهم من المعاهد والجامعات الأخرى.
- يرفق بكل بحث ملخص له باللغة العربية وآخر بالانجليزية لا يتجاوز ٢٠٠ كلمة.
- يمنح المؤلف (٣٠) نسخة مجاناً.

الاشتراكات:

داخل الكويت	خارج الكويت
للأفراد: ٣,٢٠٠ د.ك للأساتذة والطلاب: ١,٦٠٠ د.ك	٣٢ دولاراً امريكياً - ١٦ دولاراً امريكياً
للمؤسسات: ١٦ د.ك	٦٤ دولاراً امريكياً.

ثمن الرسالة: للأفراد: ٤٠٠ فلس — للأساتذة والطلاب: ٢٠٠ فلس

ثمن المجلد السنوي: للأفراد: ٤,٨٠٠ د.ك — للأساتذة والطلاب: ٢,٤٠٠ د.ك

توجه المراسلات إلى:

رئيس هيئة تحرير حوليات كلية الآداب

ص. ب: ١٧٣٧٠ - الخالدية - الكويت.

مجلة الحقوق

تصدرها كلية الحقوق بجامعة الكويت

فصلية أكاديمية
تعنى بالمجالات القانونية والشرعية

رئيس مجلس الادارة
الدكتور منصور مصطفى منصور
رئيس التحرير
الدكتور عثمان عبد الملك الصالح

الاشتراكات

داخل الكويت للافراد
أربعة دنانير
للمؤسسات الرسمية
وشبه الرسمية والشركات
عشرون دينارا
في الخارج
١٥ دولارا امريكيا - بالبريد الجوي

العنوان

جامعة الكويت - كلية الحقوق
ص. ب ٥٤٧٦

يحتوي كل عدد على الموضوعات التالية :-

- ابحاث في القانون والشريعة الاسلامية
- تعليقات على الاحكام القضائية والتشريعات
- مراجعات للكتب الجديدة
- تقارير عن المؤتمرات الدولية

جميع المراسلات توجه باسم
رئيس التحرير



تصدر عن جامعة الكويت

رئيس التحرير
الدكتور عبد الله الغنيم

صدر العدد الأول في كانون ثاني (يناير) ١٩٧٥
تصل أعدادها إلى أيدي نحو ١٢٥,٠٠٠ قارىء

يحتوي كل عدد على حوالي ٢٥٠ صفحة من القطع الكبير تشتمل على :

- مجموعة من الأبحاث تعالج الشئون المختلفة للمنطقة بأقلام عدد من كبار الكتاب المتخصصين في هذه الشئون .
- عدد من المراجعات لطائفة من أهم الكتب التي تبحث في المنواحي المختلفة للمنطقة .
- أبواب ثابتة تقارير - يوميات - بيبليوجرافيا .
- ملخصات للأبحاث باللغة الانجليزية .

ثمن العدد : ٤٠٠ فلس كويتي أو ما يعادلها في الخارج .

الاشتراكات : للأفراد سنوياً ديناران كويتيان في الكويت ١٥ دولاراً أمريكياًفي الخارج (بالبريد الجوي) .

للشركات : والمؤسسات والدوائر الرسمية : ١٢ ديناراً كويتياً في الكويت ، ٤٠ دولاراً أمريكياً في الخارج (بالبريد الجوي) .

طلب اشتراك لعام ١٩٨

أرجو اعتماد اشتراكي في (. . . . .)نسخة لعام ١٩٨

الاسم : . . . .

العنوان الكامل : . . . .

. . . .

مرفق شيك   أرجو إرسال القائمة للتسديد

التاريخ . . . . التوقيع . . . .

العنوان : جامعة الكويت ، كلية الآداب ، الشويخ ، دولة الكويت
ص . ب : ١٧٠٧٣ الخالدية
الهاتف : ٨١٦٨٠٧ ٨١٦٧٩٩ ٨١٦٨٢٤

جميع المراسلات توجه بإسم رئيس التحرير

مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية

تصدر عن جامعة الكويت
نصف سنوية محكمة تعنى بالبحوث والدراسات
الإسلامية

رئيس مجلس الادارة
الاستاذ الدكتور : حسن الشاذلي

رئيس التحرير : الدكتور عجيل جاسم النشمي

تشتمل على :

- بحوث في مختلف العلوم الاسلامية .
- دراسات قضايا اسلامية معاصرة .
- مراجعات كتب شرعية معاصرة .
- فتاوى شرعية .
- تقارير وتعليقات على قضايا علمية .

الاشتراكات :-

للأفراد ٢ ديناران داخل الكويت ، ٧ دولارات أمريكية خارج الكويت .
للمؤسسات والشركات ١٠ دنانير داخل الكويت .
٣٥ دولاراً امريكيا خارج الكويت .

- جميع المراسلات توجه باسم رئيس التحرير

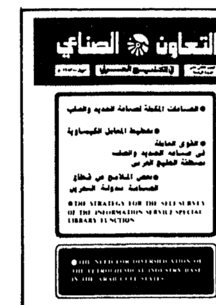
ص . ب : ١٧٤٣٣ الخالدية
الكويت - كيفان - ت : ٨٤٧٢٦٩

التعاون الصناعي
في الخليج العربي



تصدرها

■ منظمة الخليج للاستشارات الصناعية ■



□ تعني بالتنمية الصناعية والتعاون في دول الخليج العربية بصفة خاصة والتطبيقات والنظريات الحديثة في هذه المجالات بصفة عامة .

□ تحتوي على الابحاث ومراجعات الكتب والابواب الثابتة من تقارير ووثائق ومستخلصات وأخبار ومؤتمرات . . الخ .

□ يحررها عدد من كبار الكتاب المتخصصين في شئون الصناعة والتنمية .

□ تصدر أربع مرات سنويا باللغتين العربية والانجليزية .

توجه جميع المراسلات باسم رئيس التحرير على العنوان التالي

منظمة الخليج للاستشارات الصناعية
صندوق بريد ٥١١٤
الدوحة - قطر

● قيمة الاشتراك السنوي للنسخة الواحدة ٢٠ ريالا قطريا للأفراد أو ٤٠ ريالا قطريا (أو ما يعادلها) للوزارات والمؤسسات والشركات .

● ترسل الاشتراكات بشيك مصرفي باسم منظمة الخليج للاستشارات الصناعية .

Assumptions and Effectivness of Cost Variance Investigation Approaches.

El-Gharib Mohamad Bayoumy

This paper deals with cost variance investigation decisions. Current proposals have been grouped according to the nature of control into three main approaches: absolute control, range limited control, and probabilistic control. The assumptions underlying these approaches and their effectivness have been evaluated from the points of view of theoretical soundness and applicability. Such an evaluation has resulted in the probabilistic control approach being superior to other approaches from the point of view of theoretical sophistication and acceptability in accounting literature. Yet, it has been demonstrated that, due to certain limitations, such an approach lacks justification in application and may entail certain negative implications in performance.

In the light of this evaluation conclusion, an alternative approach is being proposed for dealing with cost variance investigation decisions. It implies the use of dual criteria of investigation at source of variances. Such an approach is based on: a) dealing with cost variance investigation as only an element of broader system of control and performance evaluation, and making use of other already available elements, and b) maintaining conformity and harmony between the information produced by the proposed approach and the way in which people use information for making decisions in the light of recent findings of current research on human information processing.

It is concluded that the proposed approach enjoys the following advantages in comparison with current approaches:

- The investigation criterion is more comprehensive.
- Input data are closely related, in nature, to the data which managers usually deal with.
- While it entails a higher degree of continuous overall self control, it avoids many dysfunctional and behavioural negative implications usually associated with systems of budgeting and accounting controls. Finally, it is expected that the applicability of the proposed approach would be higher, and the cost of application would be lower, because its application requires only minimal alteration in most common systems of cost control and performance evaluation.

Lavon Affair

Abdul Rahim Houssein

Pinhas Lavon born 1904, arrived in Palestine 1929, became a leading figure in the Zionist Party: MaPai and the Histadraut.

After 1948 he became a member of the Kenesset in "Israel" and Minister of Agriculture. In the period 1953-1955 he became Minister of Defence, during which he was the centre of the greatest internal political dispute Israel has known.

In 1954 an Israeli secret service operation came to grief and the group involved was arrested in Egypt and accused of demolishing British and American properties in addition to putting explosives in the public places in Cairo and Alexandria.

Most of the group members were sentenced to long terms of imprisoment and two were sentenced to death.

Lavon asserted that he did not give any order to the group and the "operation" had been ordered without his knowledge.

As a result of an investigation committee, Lavon was obliged to resign feeling that he was disgraced.

In 1960 new information and evidence came to light and Lavon was exonerated by a ministerial committee, but Ben Gurion (the premier) refused this exoneration and insisted on a judicial enquiry.

At this stage there was a confrontation between different groups in the ruling party, MaPai, and this extended to the army: some pro-Lavon, the others pro-Ben Gurion but the majority was neutral led by Levi Ashkol.

Ben Gurion left the MaPai Party which he founded in 1930, and formed in 1965 a new one named Rafi. Lavon at the same time led a group named "from the foundation".

Anyhow the affair still has its little effect but it reflects the Israeli view towards the Arabs: practising terrorism and the destruction of foreign relations in advance of announced aggression.

Concept Formation in Early Years: The Role of the Kindergartin and Primary School

Samira A. El-Sayed

The importance of concepts in general, and concept formation in early years in particular, inspired the author to deal in detail with this subject. This article aims at investigating the main factors which influence the process of concept formation in early years, with particular reference to the role of the Kindergartin and Primary School. Specifically, the article deals with the following:

1. The importance of concepts to the individual in general in enabling him to understand his surroundings accurately and relate himself to objects, situations and people.
2. Concepts: definition, types and attributes.
3. Detailed discussion of concept formation and development in early years with reference to the work of Piaget, Bruner and other writers.
4. The significant role of the kindergartin in the process of concept formation and development in early years. The discussion shows the importance of providing learning situations and materials to stimulate self learning and discovery through play, social interaction and self expression.
5. The role of the primary school: The discussion stresses the importance of self learning and discovery through providing situations for learning and building on past experience, taking into account the students' ability and level of achievement.

The article is based on secondary as well as primary data, and personal experience by the author as a college teacher in two Gulf countries.

Changes in Urban Family in Jordan

Ibrahim I. Othman

This paper includes an attempt to describe and partially explain changes in the urban family in Jordan. It covers a discussion of the general patterns of change, including changes from functionally integrative structures to adaptive ones (e.g. changes in emphasis from kinship and family to economy), and an attempt to differentiate between structural and institutional changes in order to show, especially in the case of the family, that each may to a great extent occur independently.

The paper also discuss some of the factors introducing family changes. The Socio-economic factor was found to be of major importance; most notable here was the level of education, especially that of women. The last three parts deal with changes in the family, such as changes in mate-selection, family relationships, size, status of women, and family planning.

Patterns and Trends of Palestinian Migration (1914 - 1980)

Moussa Samha

Abstract

The main purpose of this paper is to investigate the factors affecting the Palestinian movement in 1948, 1967 and after the occupation of the West Bank and Gaza Strip. The Palestinian people practiced both forced and voluntary migration, the second resulting from the first. After the 1967 war the occupation authorities exercised economic and political stress to force people to emigrate from the occupied territories especially the labour force. The occupied authorities established many Jewish settlements in the West Bank,having in mind that those settlements may convert the demographic face of the occupied land throughout the eviction of more Palestinians. This must be counteracted by the streadfastness and persistence of the Palestinians in the occupied land.

The Work of Women in the Arab World

Khoder Zakaria

According to the thesis of this essay the work of Arab women cannot be understood adequately except as a part of the larger problem of the socio-economic underdevelopment of the Arab world as a whole. Thus any treatment of the situation of Arab women in isolation from the prevailing socio-economic structures and the historical process leading to their formatin is bound to remain marginal and superficial.

The author tries to demonstrate his thesis by studying the status of women in the labor force of several Arab states. The evidence leads him to conclude that woman's share in the Arab labor force is meager indeed. The main cause of this is the general scarcity of productive labor both for men and women.

The author also investigates the distribution of working women among the various sectors of the economies of several Arab states. He points out that the general tendency is for women to work either in the backward agricultural sector or in the unproductive sevices sector. He concludes: (a) that improving woman's share in the labor force does not, by itself, necessarily indicate social and economic progress; and (b) that the growth of industry does not, by itself, necessarily lead to the improvement of woman's contribution to economic activity in general.

The essay, the, takes up the question of the relationship of the work of women to some salient elements of the socio-economic structure, such as: foreign and indigenous capital, petty production and the public sector. The author ends by presenting some observations about the relationship of women to men in the light of his preceding sociological analysis.

«Cultural Industries and Products in The Arab World: Present State and Future Prospects».

Zakaria Bacha

H. Tobji

The purpose of this paper is to tackle the problem of cultural industries and cultural products in the Arab World. In this regard, we tried to utilize as much datas we Could obtain to determine the size and place of the Arab as much data international activities of producing and consuming cultural commodities.

We also tackle the future prospects of such activities in the Arab world and the most needed and appropriate measures and actions in order to develop and stimulate cultural development in the Arab states.

Trends of Political Socialization in Jordan With a Case Study on Students in Northern Jordan

Ahmad J. Dhaher

This research intends to answer the following questions: 1. What is the role of political socialization in creating a uniform society capable of reproducing itself? and 2. What is the role of political socialization in building individual loyalty to society and land?

In an effort to answer these questions, the concept of socialization is first defined, and its historical development is traced briefly. Second, the Islamic view of socialization is discussed. Third, the Arab view is described. An empirical survey conducted among students in northern Jordan follows the theoretical and historical discussion. Finally, an evaluation of the problems related to political socialization in the Arab states is introduced to conclude the research.

ABSTRACTS

About the Renewal of Importance of the International Political Economy

Nadia M. Moustafa

This article discusses the following principal question; What are the relations between Politics and economics and how do they influence the evolution of the Contemporary International system?

This question attracts the attention of many Political and Economic scientists. It defines the traditional separation between "High Politics" and "Low Politics". It recognizes the continous interaction between the Political and economic factors, forces and events. Therefore, the study is divided into three parts:

The first deals with the definition of the international political economy, the evolution of its importance and how the different schools of thought treated the relations between politics and economics.

The second analyzes the perspectives and causes of the renewal of importance of the International political economy. It tries to explain the structural evolution in the contemporary international system. It suggests a certain frame of analysis to study the relations between Politics and economics at the international level.

The third summarizes the significance of the historical evolution of the International political and economic systems since the 15th century. It concentrates on the evolution of the international systems structure.

According to the whole analysis of these three related circles (conceptual, practical, historical) we see that the study can fulfill its main objective that is the emphasis on the necessity of the study of the reciprocal interactions between politics and economics.



JOURNAL OF THE SOCIAL SCIENCES

English Edition

No. 1 (1982)

Basha, The Optimal Size of An Industrial Establishment for a Developing Country.

Al-Qudsi, Income Distribution in Kuwait. *Harris & Harik*, Export Subsidies, Countervailing Duties and the Terms of Trade. *Karam*, Major Characteristics of the Iraqi Economy from the Middle of the Nineteenth Century to 1958. *Salah*, Financial Intermediation and Economic Development in Jordan. *Wahba*, Foreign Investment Policies and Technology Acquisition Strategies in Comparative Perspective: the Case of Canada. *El-Sheikh*, An Econometric Analysis of the Demand For Money in Egypt (1940/50-1967/68). *Sen*, Women, Employment and Development: Two Case Studies.

No. 2 (1982)

Khader, The Social Impact of the Transfer of Technology in the Arab World *Saleh*, The Relationship Between Self Concept and School Achievement of Paralytics. *Powell*, The Expanding Role of Social World in Kuwait. *Barakat*, The International Broadcasting Audiences in Kuwait. *Ghazzawy*, The Role of Science and Technology in the Field of Social Service. *Sakri*, The American Presidency and International Crisis. *Dhaher*, Bureacracy and Alienation: the case of the Students in the Arabian Gulf States.

Contents

Vol. 14 No. 3 Fall 1986

Contents

Vol. 14 No. 3 Fall 1986

Contents

Vol. 14 No. 3 Fall 1986

Sale price in Kuwait and the Arab World KD.(1.000) or equivalent.

* Opinions expressed in this journal are solely those of their authors and do not reflect those of the Editorial Board, the consultants or the publisher.

Subscriptions:

* For individuals - KD. 4.000 per year in Kuwait. KD.5.000 or equivalent in the Arab World (Air Mail): U.S $15 for all other countries (Air Mail).
* For public and private institutions - U.S. $ (65) (Air Mail).

* Articles in the JSS are abstracted by Sociological Abstracts Inc. and International Political Science Abstracts.

JOURNAL OF THE SOCIAL SCIENCES

Abbreviated: JSS
Published by: KUWAIT UNIVERSITY

An academic quarterly publishes research papers in the various fields of the social sciences.

Vol. 14 - No. 3 - Fall 1986

Address all correspondence to the Editor
Journal of the Social Sciences
Kuwait University, P. O. Box 5486 - Safat 13055, Tel. 2549421
Telex: 22616 KUNIVER, KUWAIT

طباعة مطابع الخط - الكويت

VOLUME 14 No. 3 AUTUMN 1986

JOURNAL OF THE SOCIAL SCIENCES